

(تنبيه) قد باشر جمع من حضرات أفاضل العلماء تصحيح هذا الكتاب بمساعدة جماعة من ذوى الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه التكلان

(أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الـكتاب الجليل)

﴿ حقوق الطبع محفوظة للملتزم ﴾

انجاج عمَّا فَنْ كِيْسُ الْبِي لَغِرُفِي لِنُوسِيُّ

مع طبع عطيعة السعاده بجوار محافظة مصر سنة ١٣٢٤ ه لصاحبها محمد اسماعيل كان

893,799 Sa 71 n 7-8

- ﴿ باب العتق في الظهار ﴾ -

﴿ قَالَ ﴾ رضي الله عنه وبجوز في كفارة الظهارء تي الرقبة الموراء عندنا ولا يجوز عند الشافعي رحمه الله تمالي لانها ناقصة ينقصان لا يرجى زواله فكانت كالعمياء وهو الاصل عنده أن كل عيب لايرجي زواله يكون فاحشا عنع جواز التكفيريه وكل عيب يرجي زواله يكون يسـيرا لا يمنع جواز التـكفير به كالحمى والشجة ونحوها والاصل عندنًا قوله تعالى فتحرير رقبة فهو دليل على أن الواجبرقبة مطلقة والتقييد بصفة السلامة يكون زيادة والزيادة على النص نسخ ولكن مطلق الرقبـة يقتضي قيامها من كل وجــه والقائم من وجـه دون وجـه لا يكون مطلقاً والعمياء مستهلكة من وجـه لفوات منفعة الحس وهو البصر فان نقاء الآدمي بمنافعه معنى ففوات منفعة الحس يكون استهلاكا من وجه وليس في المور فوات منفعة الحس وكذلك في قطع اليـدين تفوت منفعة البطش وبقطع احدى اليدين لاتفوت وكذلك أشل اليدين لابجزي لفوت منفعة الحس ومقطوع الرجلين أو أشلهما لا يجزي لفوات منفعة المشي ومقطوع أحــد الرجلين يجزى لان منفعة المشي لا تفوت به وكذلك مقطوع اليد والرجل من خلاف لانه يتمكن من المشي بالعصا ومنفعة البطش باقية أيضاً فلم تكن مستهلكة والمجنون والمعتوه لا يجزى لفوات العقل به وهومنفعة مقصودة والذي يجن ويفيق يجزى لان منفعة العقل غير فائتة بل هي قائمـة تســتتر تارة وتظهر أخرى والخرساء لاتجزى لات منفعة الكلام مقصودة والآدمي انما مان سائر الحيوانات بالبيان ففواتها يكون أستهلاكا من وجه وتجزى الرقبة الصغيرة لانها عائمة من كل وجه ولايقال انها فائتة المنافع من البطش والمشي والعقل والكلام لانها عديمة المنافع الى الاصابةعادة فلا يمد ذلك عيباً ولان مالا يخلو عنهأصل الفطرة السليمة لا يعد نقصانا فضلا عن الاستهلاك ﴿ قَالَ ﴾ وتجزى الرقبة الكافرة في كفارة الظهار والممين والافطار عندنا

ولأتجزى عندالشافعي رضي الله عنه الاالرقبة المؤمنة لفوله تمالي ولاتيموا الخبيث منه تنفقون ولاخبث أشد من الكفر وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم برقبة سوداء وقال على عتق رقبــة أفتحزنى هذه فامتحنها بالاعان فوجدها مؤمنة فقال صلى الله عليه وسلم أعتقها فانها مؤمنة فامتحانه اياها بالايمان دليل على ان الواجب لانتأدى الا بالمؤمنة ولان هذا تحرير في تكفير فلا يجزي فيه غير المؤمنة ككفارة القتل وهــــذا لان الرقبة مطلقة هنا مقيدة بالاعان في القتل والمطلق محمول على المقيد لأن القيد مسكوت عنه في المطلق وقياس المسكوت عنه على المنصوص صحيح ولان النعليق بالشرط يقتضي نفي الحكم عنــد عدمه في عين ماتعلق بالشرط وكـذلك في نظائره استدلالاً به والكفارات جنس واحد فالتقييد بشرط الاعان في بعضها يوجب نفي الجواز عند عدم الاعان في جيمها كالتقييد بشرط المدالة في بعض الشهادات أوجب نفي الجواز عند عدمها في الكل وكذلك التقييد بالتبليغ الى الكعبة في هدي جزاء الصيد أوجب ذلك في جميع الهدايا ﴿وحجتنا﴾ في ذلك ظاهر الآية فالمنصوص اسم الرقبة وايس فيه مايني عن صفة الاعان والعكفر فالتقييد بصفة الاعان يكون زيادة والزيادة على النص نسيخ فلا شبت مخبر الواحد ولابالقياس ثم قياس المنصوص على المنصوص عندنا باطل لانه اعتقاد النقص فما تولى الله بيانه وذلك لا مجوز وكذلك شروط الكفارات لا تثبت بالقياس كأصلها ولا يجوز دعوى التخصيص هنا لان التخصيص فيما له عموم والمطلق غير العام وامتناع جواز العمياء ونظائرها ليس بطريق التخصيص بل لكونها مستهلكة من وجه كما بينا مع ان التخصيص فيما له لفظ والصفة في الرقبة غير مذكورة ولا نقال بين صفة الكفر والايمان تضاد فاذا جوزنا المؤمنة انتني جواز الكافرة لان جواز المؤمنة عندنا لانها رقبة لابصفة الاعمان ألا ترى أنا نجوز الصغيرة والكبيرة وبين الصفتين تضاد وكذلك نجوز الذكر والانثى وبين الصفتين تضاد ولكن الجواز باسم الرقبة فكان الوصف فيه غير معتبر فأما حمل المطلق على المقيد فالمرافيون من مشايخنا رحمهم الله بجوزون ذلك في حادثة واحدة كما في قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل شاة مع قوله في خمس من الابل السائمة شاة ولكن الاصح أنه لايجوز حمل المطلق على المقيد عندنا في حادثةولا في حادثتين حتى جوز أبو حنيفة رحمه الله تعالى التيمم بجميع أجزاء الأرض لفوله صلى الله عليه وسلم

جملت لى الارض مسجداً وطهوراً ولم يحمل هــذا المطلق على المقيد وهو قوله صــلى الله عليه وسلم التراب طهور المسلم وهذا لان للمطلق حكما وهو الاطلاق وفي حمله على المقيد ابطال حَكُمه واليه أشار ابن عباس رضي الله تمالي عنه في قوله انهموا ما أبهـم الله وامتناع وجوب الزكاة في غيير السائمـة ليس لحـل المطلق على المقيـد بل للنص الوارد بأن لازكاة في الموامل واشــتراط المدالة في الشهادات ليس لحمل المطلق على المقيد بل للنص الواردبالتثبت فيخبر الفاســق وكـذلك وجوب التبليغ الى الـكعبة في جميع الهــدايا للنص وهو قوله تمالى ثم محلما الى البيت المتيق ولو جاز ذلك أغما بجوز بمد ثبوت المساواة بين الحادثتين ولا مساواة بين كفارة القتــل وبين ســائر الكفارات فان الفتــل من أعظم الكبائر وفيه تفويت رقية مؤمنة مخاطبة بالاعان مخلاف أسباب سائر الكفارات ففها من التغليظ ما ليس في غيرها ولهذا لا يكون الاطعام بدلا ءن الصيام في كفارة الفتل بخلاف كفارة الظهار واشتراط صفة التنابع عندنا في الصوم في كفارة اليمين ليس بطريق حمل المطلق على المقيد بل بقراءة ابن مسعود رضى الله عنه وهي مشهورة وهي لازمة عليهم فأنهم لا يشترطون صفة التتابع فيها لحمل المطلق على المفيد ولا معنى لقول من يقول لذلك المطلق أصلان أحدهمامقيد بالتفرق وهوصوم المتعة لان ذلك غير مقيد بالتفرق ولكن لايجوز قبل يوم النحر لانه مضاف الى وقت الرجوع بحرف اذا وهو قوله تمالى وسبمة اذا رجمتم فأما الحديث فقدذكر في بعض الروايات أن الرجل قال على عتق رقبة مؤمنة أوعرف رسول آلله صلى الله عليهوسلم بطريق الوحي أن عليه رقبة مؤمنة فلهذا امتحنها بالايمان مع أن فى صحة ذلك الحديث كلاماً فقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أين الله فأشارت الى السماءولا نظن برسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يطلب من أحدأن يثبت لله تمالى جهة ولامكانا ولا حجة لهم في الآية لان الكفر خبث من حيث الاعتقاد والمصروف الى الكفارة ليس هو الاعتقاد انما المصروف الى الكفارة المالية ومنحيث المالية هوعيب يسير على شرف الزوال ﴿قَالَ ﴾ ويجزئ الاصم في جميم الكفارات استحسانا وفي القياس لا يجزئ وهورواية في النوادر لان منفعة السمع مقصودة وبالصمم يفوت ذلك وجه الاستحسان أن بالصمرلا تفوت منفعة السمع أصلاحتي أنه يسمع اذا صاح انسان في اذنه وقيل الرواية التي قال لا يجوز محمول على صمم أصلي ولابد وان يكون معه الخرس فانه لم يسمع الكلام ليتكلم وهذا لا يجزى ومراده من الرواية التي قال يجزى اذا كان الصم عارضا فلا يكون معه الخرس ويسمع عند المبالغة في رفع الصوت ﴿قَالَ ﴾ ويجزى الخصى ومقطوع الاذنين ومقطوع المذاكير عندنا ولابجزئ عند زفر رحمه الله تعالى لانهامستهلكة من وجه بفواتمنفعة مقصودة من الآدمي ولكنا نقول بعد قطع الاذنين الشاخصتين السمع باق وانما يفوت ماهو زينة وجمال فلا تصير الرقبة به مستهلكة كفوات شعر الحاجبين واللحية وفي الخصى ومقطوع المذاكير آنما تفوت منفعة النسل وهو زائد على ماهو المطلوب من الماليك فاما اذا كان مقطوع اليـد والرجــل من جانب واحد لا بجزئ لان منفعة المشي فائنة فانه لا يمكن من المشي بعصا وكذلك ان كان من كقطع جميمها وانكان المقطوع من كل يداصبعاً اوأصبعين سوى الابهام بجزي لان منفعة البطش باقية وانكان مقطوع الابهام منكل يد فمنفعة البطش فائتة فلهذا لايجزي وكذلك لايجوز المفلوج اليابس الشق لفواتجنس المنفعةمنه ولامجوز عتق أم الولد فيالكفارة لان المنصوص عليه الرقبة وذلك اسم للذات حقيقة وللذات المرقوق عرفاً وقد دل على الرق قوله تمالى فتحرير رقبة فيقتضي قيام الرق مطلقاً وبالاستيلاد يتمكن النقصان في الرق حتى لا يمود الى الحالة الاولى بحال ولان قوله تمالى فتحرير رقبة يقتضي انشاء العتق من كل وجه واعتاق أم الولد تعجيل لما صارمستحقالها مؤجلا فلايكون انشاءً من كل وجه وولدأم الولد بمنزلة أمه والمدبركذلك لان بالتدبير صار مستحقا لهولهذا لايحتمل التدبيرالفسخ ويثبت بهاستحقاق الولاء ﴿ قال ﴾ ولا يجزي اعتاق المكاتب اذا كان أدى شيئاً من بدل الكتابة لا نه عتق بعوض والكفارة به لا تتأدى قال صلى الله عليــه وســلم بشر أمتي بالســناء والتمكين مالم يبتغوا بعمل الآخرة الدئيا ودليل ان المقبوض عوض أنه لو وجــده زيوفارده واستبــدل بالجياد ولان الصحابة رضوان الله عليهم اختلفوا في رقه بعد ادائه بعض البــدل فكان على رضي الله عنه يقول يمتق بقدر ماأدى وابن مسمود رضى الله عنه يقول اذا أدى قيمة نفسه يعتق واختلاف الصحابة رضى الله عنهم في رقه شبهة مانمة من جواز التكفير بهوقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمها الله تمالي أنه بجوز لان رقه لم ينتقص بما أدى من البدل ولهذا احتمل عقد الكتابة الفسيخ بعد استيفاء بعض البدل كما احتمل قبله فاما اذا اعتقه قبل ان

يؤدي شيئا جاز عن الكفارة عندنا استحسانا وفي القياس لا بجوز وهو قول زفر والشافعي رحمهما الله تعالى لان استحقاق المتق والولاء شبت بمقد الكتابة فوق ما شبت بالتدبير والاستيلاد ولهذا يصير أحق عكاسبه ويعتبر الثلث والثلثان من مال الكتابة دون مالية الرقبة وعتنع على المولى التصرفات فيه فاما ان يقول تمكن مهذا السبب نقصان في رقه أو يكون كالزائل عن ملك المولى من وجه حتى لو أتلفه يضمن قيمته ولو وطئ مكاتبتـه يغرم العقر وببوت حكم الزوال عن ملكه من وجه يكني للمنع من التكفير ولانه في حق المولى كفائت المنفعة لانه صار أخق بمنافعه ومكاسبه أو لان المتق لما صار مستحقا بالكتابة فاذا أوقعه وقعمن الوجه المستحق ولهذا يسلم له الاولادوالا كساب والعتق عند الكتابة لاتتأدى به الكفارة معان هذا من المولى اعتاق صورة فأما في المني هو ابراء عن بدل الكتابة ولهذا يسقط مال الكتابة ويسلم له الاولادوالا كساب وهو كالوأعتقه الوارث بمد موته لايجزى عن كفارته بالاتفاق ﴿وحجتنا﴾ في ذلك ظاهرالآية ففيها أمر بتحرير الرقبة والتحرير تصيير شخص مرقوق حراً وقد حصل والرقبة اسم لذات مرقوق عرفا والمكاتب كذلك قال صلى الله عليه وسلم المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ولا يتمكن النقصان في رقه ولا يصير المتق مستحقاً له بسبب الكتابة لانحكم المتق في الكتابة متملق بشرط الاداء ولوعلق عتقه بشرط آخر لم يثبت به الاستحقاق فكذلك بهذا الشرط بل أولى لان التعليق بسائر الشروط عنع الفسخ وبهذا الشرط لاعنع ولو تمكن نقصان فيرقه لما تصور فسخه واعادته الى الحالة الاولى لان نقصان الرق شبوت الحرية من وجه وكما أن ثبوت الحرية من جميع الوجوه لا يحتمل الفسخ فكذلك ثبوته من وجه ولان الثابت بالكتابة انفكاك الحجر عنه في حق المكاتب وبذلك لا تمكن النقصان في رقه كالاذن في التجارة الا أن ذلك فك بغير عوض فلا يكون لازما في حق المولى وهذا فك بموض فيكون لازماولكن مع هذا المنافع والمكاسب غير الرقبة فبالتصرف فيها لازما كان أو غير لازم لا يمكن النقصان في الرق والملك كالاعارة مع الاجارة وبسبب اللزوم بمتنع على المولى التصرف فيه ويلزمه ضمان العقر والارش لأنذلك فيحكم المكاسب والمنافع والمكاسب صارت مستحقة له ولكن بهذاالاستحقاق لاتصير الرقبة في حكم المستهلك واذا ثبت أن العتق لا يصير مستحقاً بهذاالسبب ظهر ان اعتاق المولى اياه يكون محريراً مبتدأ من كل وجه فيصير به ممتثلا للامر والدليل عليه أنه يسقط به بدل الكتابة ولوكان هـذا اعتاقا بجهة الكتابة

لتقرر به البدل فان تسليم المعوض يوجب تقرير البدل ولا يجوز ان يكون اعتاقه ابراء لانه محتمل التعليق بالشرط واذا أعتق نصفه يمتق ذلك القدر والابراء عن نصف البدل لا يوجب عتق شيء منية فاما سلامة الاكساب والاولاد فلانه عتق وهو مكاتب لالانه عتق بجهـة الكتابة كما لوكاتب ام ولده ثم مات المولى عتقت يجهـة الاستيلاد وسلم لهــا الأولاد والاكساب وهذا لان العتق في حق المكاتب واحد والاعتاق من المولى تختلف جهاته ففياً يرجع الى حق المكاتب جمل هـ ذا ذلك المتق لـكونه متحداً وفي حق المولى بجمل اعتامًا بجهة الكفارة لانه قصد ذلك وهو كالمرأة اذا وهبت الصداق من الزوج ثم طلقها قبل الدخول لا يرجم عليها بشئ وتجمل هبتها في حق الزوج تحصيلا لمقصود الزوج عند الطلاق وفي حقما تجمل تمليكا بهبة مبتدأة ﴿قالَ ﴾ قان أعتق عن ظهاره نصيبه من عبد بينه وبين غيره لم بجزه عن كفارته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ضمن نصيب شريكه فاعتق مابقي منه لان العتق عبده تتجزي فأنماعتق نصيبه في الانتداء ونصف الرقبة ليس برقبة ثم يتمكن النقصان في حتى النصف الآخر لانه يتمذر عليه استدامة الرق فيه وهذا النقصان في ملك الشرىك غيير مجز عن الكفارة وبالضمان أغيا علك مابقي منه فاذا أعتقه كان هـ ندا في المعنى اعتاق عبد الا شيئاً وعند الضمان أغها يستحق عليه السعالة فما ضمن لشريكه فاعتاقه يكون الراء عن تلك السعالة فلا تتأدى به الكفارة فاما على قول أبى توسف ومخمه رحمهما الله تمالي المتق لا تحزي فان أعتق نصيبه عتق كلمه الا ان الممتق ان كان مؤسراً فهو ضامن لنصيب شريكه ولاسماية على العبد فكان هذا اعتاقا بغير عوض فيجزى عن الكفارة وان كان معسرا فعلى العبد السعاية في نصيب شريكه فيكون هذاعتقابموض فلا تتأدى به الكفارة فأما اذاكان المبدكله له فاعتق نصفه عن كفارته عندهما يعتق كله بغير سعالة ويجوز عن الكفارة وعند أبي حنيفة رحمه الله يعتق نصفه ولا مجوز عن كفارته فان اعتق النصف الباقي بمد ذلك منية الكفارة في القياس لا بجزيه لما بينا أن باعتاق النصف يتمكن النقصان في النصف الآخر كما في الفصل الاول وفي الاستحسان بجزى لان هذا النقصان بسبب المتق عن الكفارة فلا يمنع الجواز ومعنى هذا إن الرقبة كلما مملوكةله هنا فالنقصان في النصف الآخر انما يحصل في ملكه فيمكن تحريره عن الكفارة اذا أكله

انظير الاستحسان فيمن أضجع أضحيته ليذبحهافأصابت السكين عين الشاة لا عنع جو از التضحية مااستحسانالان حصول هذا الميب بسبب فمل التضحية ﴿قال ﴾ ولا يجزيه المتق عا في البطن عن الكفارة وان ولدته لاقل من ستة أشهر لان الجنين عنزلة جزءمن الام في بمض الأحكام فلا يكون رقبة مطلقة لان الرقبة المطلقة مايكون نفساً على حدة من كل وجه خصو صاً في حكم العتق والجنين بمنزلة الجزء حتى يمتق بعتقها على وجه لا يجوز استثنائه كيدها ورجلها ﴿قال﴾ وان اشترى أباه ينوي به العتق عن ظهاره أجزأه استحسانا في قول عدائنا الثلاثة رضي الله عنهـم وفي القياس لا بجزئ وهو قول أبي حنيفة رحمـه الله تعالى الاول وزفر والشافعي رحمهما الله تمالي وجه القياس أن الواجب عليه التحرير والشراء غير التحرير لان الشراء استجلاب للملك والعتق ابطال له فكانت المفارة بينهما على سبيل المضادة ولان العتق يسبب القرابة صار مستحقاً له عند دخوله في ملكه فلا تتأدى به الكفارة كما لو قال لعبد الغير ان اشتريتك فأنت حر ثم اشـتراه بنوى به الكفارة وهـنا لان عنـد وجود الشرط أنما يمتق بالسبب الذي حصل الاستحقاق به وهو القرابة ولا يتصور اقتران ندة الكفارة بذلك السبب والدليل على أن الاستحقاق بالقرابة أن أحد الشريكين في العبد اذا ادعى سببه يضمن لشريكه قيمة نصيبه كما لو أعتقه توضيحه أن أم هذا الولد استحقت حق العتق عند دخولها في ملكه وذلك مانع اعتاقها عن الكفارة حتى لو قال لها اذا اشتريتك فأنت حرة عن ظهاري لا بجزئه عن الظهار فالابن الذي استحق حقيقة العتق عند دخوله في ملكه أو الاب أولى أن لا بجوز اعتاقيه عن الكفارة وهـ ذا لان المتق مجازاة للأبوة ومجازاة الابوة فرض فــلا يتأدى به واجب آخر وصرف منفعة الـكفارة الى أبيه لا مجوز كالطعام والكسوة ﴿وحجتنا ﴿ في ذلك ظاهر الآية ففها أمر بالتحرير وهو تصيير شخص م قوق حراكالتسويدتصيير الحلأسود وقد وجد ذلك وهذا لانشراء القريب اعتاق قال صلى الله عليه وسلم لن يجزى ولد والده الا أن يجده مملوكا فيشتر به فيعتقــه أى بالشراء كما نقال أطعمه فأشبعه وسماه بالشراء مجازياوانما يكون مجازيا بالاعتاق والدليل عليه أنه لواشتري نصف قربه يضمن لشريكه ان كان موسراً والضمان الذي مختلف باليساروالاعسارلايكون الا عن اعتاق وهذا لانه بالشراء يصير متملكا والملك في القريب ا كمال لعلة العتق فاذاصار مضافا الى الشراء يكون به معتقاً لان السبب الموجب للحكم بواسطة كالموجب بغيرواسطة

في كون الحكم مضافا اليه والدليل على اثبات هــذه القاعدة ان عتق القريب يثبت بالقرابة والملك جميما قال صلى اللهعليه وســلم من ملك ذا رحم محرم منه فهو حر وهــذا لان العتق صلة وللملك تأثير في استحقاق الصلة شرعا حتى تجب الزكاة باعتبار الملك صلة للفقراء كما أن للقرالة تأثيراً في استحقاق الصلةوكل واحد من الوصفين لكونهمؤثراً علة ومتى تعلق الحكم بملة ذات وصفين فالحكم لآخرهما وجودآلان تمام العلة به وآخر الوصفين هنا الملك فيكون به معتقاً ولهذالو ادعي أحد الشريكين نسب نصيبه يضمن لشريكه لان آخر الوصفين وجود القرابة هنا فيصير به معتقا وهو كالشهادة على النسب بعد الموت يوجب ضمان الميراث عند الرجوع لان آخر الوصفين ما أثبته الشهود ولا بدخل على هذا شهادة الشاهـــد الثانى فانه لايحال بالاتلاف عليهاوان تمت الحجة بهالان الشــهادة لا توجب شيئاً بدون القضاء والقضاء يكون بهما مماً وبهذا تبين فساد قولهم أنالعتق مستحق بالقرابة لان الاستحقاق لا يثبت قبـل كمال المـلة ولانه لا بجـبر على الشراء وهـندا بخلاف المحلوف يمتقه لان الملك هناك شرطلاأثر له في استحقاق ذلك العتق فيكون معتقا بيمينه ولم تقترن ليــة الـكفارة بها حتى لو اقــترنت جاز وقولهم ان العتق بسبب الفراية فرض قلنا آنما بقع المتق بسبب القرابة ويكون مجازاة له اذا قصد ذلك فاما اذا قصد به الكفارة كان هذا في حقـه اعتاقًا عَن الكفارة فهو عَنزلَة من فرض عليه نفقة أخيه فصرف اليه زكاة مالهجاز ثم تسقط به النفقة حكما لحصول المقصود وهـذا الفقه الذي أشرنا اليه في مسئلة الكتابة ان في حق المعتق العتق واحد فيحصل مقصوده من أي وجه نواه المعتق ولكن في حق الممتق تكثرجهاته فيكون عما نوى ليصح قصده وليس هذا نظير أم الولد لان استحقاق العتق لها بالاستيلادكما قال صلى الله عليه وسلم أعتقها ولدها فيكون الملك فيها شرطاً للعتق لا إكمالاً للملة ولامعني لقولهم ان هـذا صرف منفعة الكفارة الى ابيه لانه لما جاز صرف هذه المنفعة الى عبده جاز صرفها الى أيه يخلاف الاطعام والكسوة فصرفه الى عبده لابجوز فالى أبيه أولى وكذلك ان وُهب له أبوه أو تصدق به عليــه أو أوصى له به وهو ننوى عن كفارته فهو على الخلاف الذي بينا لان الملك بهذه الاسباب يحصل بصنعه وهو القبول فاما اذا ورث أباه ينوي به الكفارة لا يجزئه لان الميراث بدخيل في ملكه من غير صنعه وبدون الصنع لايكون محرراً والتكفير انما يتأدى بالتحرير ولهــذا لايضمن لشريكه

اذا ورث نصف قريبه واذا قال فلان حريوم اشتريه ثم اشتراه ونوى عن ظهاره لامجزئه لآنه انمــا يمتق عند الشراء بقوله حر ولم يقترن به نية الـكفارة وانكان عني نقوله هو حر وم اشتريه عن ظهاري أجزأه لاقتران نية الكفارة بالاعتاق ﴿قال ﴾ وان قال اذا اشتريته فهو حرثم قال آذا اشتريته فهو حرعن ظهاري فاشتراه لا يجزى عن الظهار لان التمليق الاول قد صح على وجــه لايملك ابطاله ولا تغييره فانمــا محال بالعتق عند الشراء عليه لانه ترجح بالسبق ولم تقترن مه نية الكفارة ﴿ قال ﴾ ولا بحزى ان يعتق عن ظهار واحد نصف رقبة ويصوم شهراً أو يطم ثلاثين مسكينا لان نصف الرقبة ليس برقبة وا كال الاصل بالبدل غير ممكن فانهما لايجتمعان فكيف يحقق إ كال أحدهما بالآخر ﴿ فان قيل ﴾ ان أعتق نصف رقبتين بان كان بينه وبيين شريكه عبدان ﴿ قلنا ﴾ لا بجوز أيضاً لأن نصف الرقبتين ليس برقبة والشركة في كل رقبة تمنع التكفير بها مخــلاف الاضحيــة فان رجلين لو ذمحا شاتين بينهـما عن أضحيتهما جاز لان الشركة لا تمنـع التضحية كما في البدنة ﴿ قَالَ ﴾ ولو أعتق عبداً عن ظهارين فله أن يجمله عن أيهما شاء ويجامع تلك المرأة وكذلك الصوم والاطمام وفى القياس لايجوز وهو قول زفر لانعدام نية التعيين ولانه يصير معتقا عن كل ظهار نصف رقبة اذ ليس إحداهما بأولى من الاخرى فهو كما لو أعتق رقبة عن كفارة القتل والظرار ووجه الاستحسان ان نية التعيين في الجنس الواحد لغو غير مفيد فلا تعتبر يخلاف الجنسيين ألا تري ان من كان عليه قضاء أيام من رمضان فنوي صوم القضاء جاز وان لم يمين صوم يوم الخميس أوالجمعة لان الجنسواحد بخلاف مالوكان عليه صوم القضاء والنذر فانه لابد فيه من التعيين لاختلاف الجنس ﴿قال ﴾ ولو أعتق رجل عنه بغير أمره لم بجزه عن ظهاره لان المعتق عن المعتق و نيته من غيره لغو لانه يمقب الولاء وليس لاحدان يلزم غيره ولا أبغير أمره فان كان بأمره فهو على وجهين إما ان يكون بجمل أو بغير جمل فان كان بجمل بان قال أعتق عبدك عن ظهاري على الف درهم فاعتقه جازعن ظهاره استحسانا عندنا وعنــد الشافعي رحمه الله تعالى ووجب المال عليه وفي القياس وهو قول زفر رحمه الله تمالى يمتق عن الممتق والولاء له ولا مجزئ عن ظهار الآمر ولا مال عليه لأنه التمس منه محالاوهوأن يمتق ملك نفسه من غيره ولاعنق فيما لا يمليكه ابن آدم فيكان اعتاق زيد مليكه عن عمرو محالا ولا يجوز اضمار التملياك هنا لان الاضمار لتصحيح المصرح به لا لابطاله

واذا أضمرنا التمليك صار معتقا عن الآمر ملكه لا ملك نفسه وهو خلاف ما صرح به ولكنا نقول معنى كلامه ملكني عبدك هذا بألف درهم ثم كن وكيلي في اعتاقه عن ظهاري لانه التمس منه اعتاقه عن ظهاره ولا وجه لتصحيح التماسه الا بهذا الاضار وتصحيح كلام الماقل واجب بحسب الامكان فاذا أمكن تصحيحه مدذا الطريق يصحح لمدني وهو أن الملك في المحل شرط العتق وشرط الشئ تبعه فيصير كالمذكور بذكر أصله كمن نذر صلاة تلزمه الطهارة ومن نذر اعتكافا يلزمه الصوم ويصير ذلك كالمذكور وعلى هذا لو قال بعت منك هــذا العبد بكذا فقال المشترى هو حر يعتق من جهته ويصير القبول والتمليك ثانيًّا عقتضي كلامه ومعني قوله عبدك يمني المبد الذي هوملك للحال لا عند مصادفة المتق اياه فقصودهمن هذاتمريف العبد لا اضافته اليه والخلاف ثابت فهالو قال أعتق هذا العبد عني وأما اذا كان بغير جمل بأن قال أعتق عبدك عن ظهاري بغير شئ فأعتقه المأمور على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الولاء للمأمور ولا بجزئ عن ظهار الآمر وهو القياس وعلى قول أبي نوسف والشافعي رحمهما الله تعالى الولاء للا من وبجزئ عن ظهاره باعتيار اضمار التمليـك كما في الاول وهـذا لان الملك سواء حصـل له يعوض أو بفـير عوض بجوز عن كفارته اذا أعتقه ولا بجوز أن قال الملك بطريق الهبة لا محصل الا بالقبض لان القبض في باب الهبة كالقبول في البيع فكما سقط اعتبار القبول هناك لـكون البيع في ضمن المتق فكذلك يسقط اعتبار القبض هنا أو بجعل القبض مدرجا في كلامه حكما كما يندرج القبول في كلامه أو يجمل العبد قابضاً نفسه من المولى له كما لو قال أطعم عن ظها رى ستين مسكينا بجوز بغير مدل على أن يقبض الفقير له ثم لنفسه والدليل عليه أنه لو قال أعتقه عني بألف ورطل من خمر فأعتقه جاز عن الآمر ويندرج البيع الفاسد هنا والملك بالبيع الفاسد لايحصـل الا بالقبضكما في الهبة وأبو حنيفـة ومحمد رحمهما الله تعالى يقولان مستوهب أمر بالعتق قبل القبض فلا يجزى عنه كما لو استوهبه العبد نصائم قال قبل قبضه اعتقه وهذا لان القبض في باب الهبة شرط لوقوع الملك على وجــه لا بجوز اسقاطه بحال فلا يسقط بالأندراج في العتق لان المسقط أنما يعمل في محله لافي غير محله بخلاف القبول في البيع فانه يحتمل السقوط حتى لو قال بمت منك هذا الثوب بمشرة فاقطعه فقطعه صار متملكا وان لم يقبل وهذا لان الايجاب مع الفبول قد يحتمل السقوط في البيم

وهو عند التماطى فجرد القبول أولى أن يحتمل السقوط وبه فارق البيع الفاسد لان الفاسد في الحكم ماجق بالجائز والقبض هناك نظير القبول هنا في أنه يحتمل الاسقاط ولا بجوز أن يجمل القبض مدرجا في كلامه هنا لان القبض فعل والقول لا يتضمن الفعل انما يتضمن قولا مثله والقبول قول فيجوز أن يندرج في كلامه ولا يجوز أن يجمل العبد قابضا نفسه هنا لان الاعتاق ابطال للملك والمالية والعبد انما يتبض مايسلم له دون مالا يسلم له وبه فارق الطعام فان المسكين يقبض عين الطعام فيمكن أن يجمل قابضا للآمر أولا ثم لنفسه ولكن العبد ينتفع بهذا الاعتاق في هذا الوجه يندرج فيه أدنى القبض ولكن أدنى القبض للاتصال في البيع الفاسد ولا يكفي في الهبة كالقبض مع الشيوع فيا المحتمل القسمة ومع الاتصال في المار على رؤس الاشجار يكفي لوقوع الملك في البيع الفاسد دون الهبة وبهذا يتضح الفرق بين هذه الفصول ﴿ قال ﴾ ولو أعنى المظاهر عبده على جمل لم يجز قل الجمل أو كثر لان التكفير بما يخلص لله تمالى وعمله في العق بحمل لا يكون خالصاً لله تمالى لانه قصد به الموض ولهذا قال صلى الله عليه وسلم فيا يؤثر عن ربه عزوجل يقول الشريك وأنا منه برئ وان وهب له الجمل بعد ذلك لم يجزه عن الكفارة لان هذا إبراء عن الشريك وأنا منه برئ وان وهب له الجمل بعد ذلك لم يجزه عن الكفارة لان هذا إبراء عن الدين في الدين في الكفارات والله أعلى بالصواب

مر باب الصيام في الظهار كاب

وقال و واذا لم يجد المظاهر مايعتق عن ظهاره فعليه صيام شهرين متتابع بفطره والواجب أفطر فيهما يوما لمرض أو لغيره فعليه استقبال الصيام لفوات صفة التتابع بفطره والواجب المقيد بوصف شرعا لا يتأدى بدونه وكذلك ان أيسر قبل ان يفرغ من الصوم انتقض صيامه وعليه العتق لا نه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل فان المقصود اسقاط الكفارة عنه وذلك لا يحصل قبل تمام الشهرين وهو كالمتيم اذا وجد الماء قبل الفراغ من الصلاة والطارئ من اليسار قبل حصول المقصود كالمقترن بحالة الشروع في الصوم ومعنى الصلاة والطارئ من اليسار قبل حصول المقصود كالمقترن بحالة الشروع في الصوم ومعنى نفلا لان اليسار لا يمنع ابتداء الصوم انما يمنع التكفير ، وقال ولوصام شهرين أحدهما شهر فلا لان اليسار لا يمنع ابتداء الصوم انما يمنع التكفير ، وقال ولوصام شهرين أحدهما شهر فلا لان اليسار لا يمنع ابتداء الصوم انما يمنع التكفير ، وقال ولوصام شهرين أحدهما شهر

رمضان لم يجزه عن الظهار لانه لم يشرع في شهر رمضان الا صوم واحد وهو الفرض فلا يصح التكفير به لان وجوب الكفارة في ذمته وما في الذمة انما يتأدى بما للمر و لا ما عليه وقــد قررنا هــذا في كـتاب الصوم وبينا اختلاف أبي حنيفة رحمــه الله تعالى مع صاحبيه رجمهما الله في المسافر واذا لم يجز صومه في شهر رمضان عن الظهار فعليه أن يستقبل بمل يوم الفطر شهرين لانقطاع التتابع في حق صوم الكفارة وكذلك لو دخـل صومه يوم النحر أو أيام التشريق فعليه استقبال الصوم صام في هذه الايام أولا لان الصوم في هذه الايام منهي عنه فلا يتأدى به الواجب في ذمته وينقطع التتابع بتخلل هذه الايام لانه يجد شهرين خاليين عن هذه الايام ﴿ قال ﴾ ولا يجزى الصوم لمن له خادم لانه واجد لماية دى به الاصــل فلا يتأدى الواجب بالبدل بخلاف من له مسكن فقط لانه غير واجد لمــا هو الاصل وهو محتاج الى المسكن فجمل ملكه فيه كالممدوم لكونه مشغولا بحاجته وقدبينا في كتاب الزكاة ان ملك المسكن يزيد في حاجته والخادم كذلك الا أنه عين المنصوص عليه فلا معتبر بالمني فيه وان كان له دراهم أو دنانير يجد بها رقبة لم يجز الصوم لقوله تمالى فمن لم يجد والواجــد لنمن الرقبة كالواجد لمينهــا ألا تري ان في حكم التيمم الواجــد لثمن الماء كالواجد لمينــه وهــذا لان الوجود عبارة عن التيسر دون الغني وبملك الدراهم والدنانير يتيسر عليه محصيل مايمتق ويسارالتيسر ينني الشرط المنصوص وهو عدم الوجود ﴿قَالَ ﴾ واذا ظاهر من أربع نسوة له فاعتق رقبة ليس له غيرها ثم صام أربعة أشهر متتابعة ثم مرض فاطع ستين مسكينا ولم ينو فى ذلك واحـدة بعينها أجزأه عنهن استحسانا لمـابينا ان نية التمييز غيرمعتبرة في الجنس الواحد وقد أعتق حين وجد تمصام حين لم بجدمايمتق وذلك كفارته ثم أطم حين لم يستطع الصوم وذلك كفارته لان المعتبر عدم الاستطاعة عند التكفير بالاطعام وذلك يتحقق بمرضه ولايشترط استدامة العذر بمدالتكفير ثمفيما أدىوفاء بالواجب عليه فيجزيه ﴿ قال ﴾ واذا بانت من المظاهر امرأته ثم كفر عنها وهي تحت زوج أوم تدة لاحقة بدار الحرب جازت الكفارة عنه لان الحرمة الثابتة بالظهار باقية بمد البينونة والكفارة واجبة مدليل أنه لوتزوجها لم يكن له أن يقربها حتى يكفر ولو سقطت لم يعد بالتزوج واذا ثبت بقاء الواجب صح إسقاطه باداته وان كانت لا محل له للحال لكونها مرتدة أو ذات زوج وهـذا لان اداء الكفارة يرفع الحرمـة الثابتـة بالظهار

ولا يوجب حل الحـل ﴿ قال ﴾ واذا ارتد الزوج والعياذ بالله ثم اعتق عبدا له عن ظهاره ثم أسلم أجزى عنه وهذا بناءعلى أصل أبي حنيفة رحمه الله تمالى لان الظرار يبقى بعد ردته عنده وطمن عيسي رحمه الله تمالي فقال هذا الجواب غلط لان الكفارة انمـا تتأدى بمتق هو قربة خالصة ولهذا لايتأدى بالمتق بجمل والمرتد ليس من أهل القربة ولا تتأدى الكفارة الابنيـة العبادة والمرتد ليس من أهلها وما ذكره في الكتاب أصح لان تصرفات المرتد موقوفة عند أبي حنيفة رجمه الله تمالى فانما ينفذ عتقه بعداسلامه وكما توقف أصل عتقه توقف نيته فيصير بعد الاسلام كالمجدد لذلك كله ولا يبعدان يتوقف حكم النية كمن أبهم النية عند الاحرام تتوقف على ان يكون حجًا أو عمرة لتعيينه في الثاني ويجعل عند التعيين كانه جدده وهذالانه بمدما أسلم يبطل حكم ردته ولهذا يعاد اليه من أملاكهماكان قائمًا بعينه في يدوارثه فكذلك يبطل ما ينبني على ردته وهو فسادنيته ﴿قالَ ﴿ وَانْ أَكُلُّ فِي صُومُ الظَّهَارُ نَاسَيًّا لَصُومُهُ لم يضره وكذلك انجامع غير التي ظاهرمها لانحرمة هذا الفعل عليه لاجل الصوم فيختلف بالنسيان والعمد بخلاف مالو جامع التي ظاهر منها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهماالله تعالى فان حرمة ذلك الفعل ليس لاجل الصوم ألا ترى انه كان محرما قبل الشروع في الصوم فيستوى فيهالنسيان والعمد ثم ازصام المظاهر شهرين بالاهلةأجزأه وانكان كل شهر تسعةوعشرين يوما وان صام لغير الاهلة ثم أفطر لتمام تسمة وخمسين يوما فعليه الاستقبال لان الاهلة أصل والايام بدل كما قال صلى الله عليه وســـلم صوموا لرؤيته فان غم عليكم الهلال فا كملوا شعبان ثلاثين يوما فمند وجود الاصل وهي الاهلة لاممتبر بالايام وعند عدم الاصل الاعتبار بالايام فلا يتم الشهران الا بستين يوما فان صام خمسة عشر يوما ثم صام شهراً بالاهلة تسمة وعشرين ثم خمسة عشر يوما اجزأه وهذا بناء على قولهما فاما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجزيه وقد بينا هذا في حكم المدة ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان ابتداء الشهر بالايام يعتسبر كله بالايام لانه مالم يتم الشهر الاول لايدخسل الشهر الثاني وعندهما الاعتبار بالايام فيما تمذر عليه الاعتبار بالاهـلة وهو الشهر الواحد فقط والله أعلم

- مر باب الاطعام في الظهار كان

﴿قَالَ ﴾ رضى الله عنه ويجزيه ال يدعو ستين مسكينا فيغديهم ويمشيهم وهو قول علمائنا ال

الاطمام في الكفارات يتأدى بالتمكين من الطمام وعنه الشافعي لا يتأدى الا بالتمليك من الفقير وكان أحمد بن سهل رضي اللة تعالى عنه يقول لايتأدى بالتمليك وانما يتأدى بالتمكين فقط لظاهر قوله تمالى فاطعام ستين مسكينا والاطعام فعل متعد ولازمه طبم يطعم وذلك الاكل دون الملك فني التمليك لايوجد الاطمام وانما يوجد ذلك في التمكين لانه لايتمذلك الابان يطع المسكين والكلام محمول على حقيقته والشافعي رخمه الله يقول الاطعام يذكر للتمليك عرفا يقول الرجل لغيره أطممتك هذا الطمام أي ملكتك والمقصو دسدخلة المسكين واغناؤه وذلك بحصل بالتمليك دون التمكين فاذا لم يتم المقصود بالتمكين لايتأدى الواجب كما في الزكاة وصدقة الفطر وقاس بالكسوة فانه لو أعار المساكين ثياباًفلبسوا بنية الكفارة لابجوز فكذلك الاطمام والجامع انه أحد أنواع التكفير ﴿ وحجتنا ﴾ في ذلك ان المنصوص عليه الاطمام وحقيقة ذلك في التمكين والمقصود به سد الخلة وفي التمليك تمام ذلك فيتأدي الواجب بكل واحد منهما أما بالتمليك فلان الاكل الذي هو المنصوص جزء مما هوالمقصود بالتمليك لانهاذا ملك فاماان يأكل أو يصرف الى حاجة أخرى فيقام هذا التمليك مقام ماهو المنصوص عليه لهف المعنى ويتأدى بالتمكين لمراعاة عين النص والدليل عليه انه يشهه بطمام الاهـل فقال من أوسط ماتطممون أهليكم وذلك يتأدى بالتمليك تارة وبالتمكين أخري فكذا هـذا لان حكم المشبه خكم المشبه به وليس هـذا كالكسوة لان الكسوة بكسر الكاف عين الثوب فأما الفعل بفتح الكاف كسوة وهو الالباس فثبت بالنص أن التكفير بعين الثوب لاعنافعه والاعارة والالباس تصرف في المنفعة فلا يتأدى به الواجب فأما في التمكين من الطمام المسكين طاعم للمين وبالتمكين يحصل الإطمام حقيقة وهذا مخلاف الزكاة فالواجب هناك فعل الايتاء بالنص وفي صدقة الفطر الواجب فعل الاداء وذلك لايحصال بالتمكين بدون التمليك وعمرفة حدود كلام صاحب الشرع يحسن فقه الرجل ثم الممتبر في التمكين أكلتان مشبهتان اما الفداء والعشاء واما غدا آن أو عشا آن لكل مسكين فان المعتبر حاجة اليوم وذلك بالفدا، والمشاء عادة ويستوى في خبز البر أن يكون مأدوماً أو غير مأدوم وفي الكتاب أطلق الخبز ومراده خبز البروقد فسره في الزيادات وهذا لان المسكين يستوفى منه حاجته وان لم يكن مأدوماً بخلاف خبز الشعير فأنه لايستوفي منه تمام حاجته الا اذا كان مأدوماً وكذلك لو غداهم وعشاهم بسويق وتمر

قالوا وهذا في ديارهم فانهم يكتفون بذلك عادة ويستوفون منه حاجتهم فأما في ديارنا لابد من الخبز وهذا كله عنزلة طعام الأهل ويعتبر فيه الاكلتأن المشبعتان مما يكون معتاداً في كل موضع فقد قالت الصحابة رضوان الله عليهم أعلى مايطيم الرجل أهله الخبز واللحم وأوسط مايطم الرجـل أهله الخبز واللبن وأدني مايطم الرجـل أهله الخبز والملح ﴿ قَالَ ﴾ وان اختار التمليك!عطيكل مسكين نصف صاع من بر أو دقيق أوسويق أو صاعامن تمر أو صاعاً من شمير لا مجزئه دون ذلك عنــدنا وقال الشافعي رحمــه الله تمالي لـكل مسكين مدّ من بر لحديث الاعرابي في كفارة الفطر فان النبي صلى اللهعليه وسلم أعطاه خسة عشر صاعاً وقال فرقها على ســتين مسكينا ولكنا نستدل بحــديث أوس بن الصامت وسلمة بن صخر البياضي رضي الله عنهما فقد ذكر في الحديثين اطعام ستين مسكينا لكل مسكين نصف صاع من بر" وحديث على وعائشة رضي الله عنهما قالا لكل مسكين مدان من بر" وعن عمر وابن عباس رضي الله عنهمالكل مسكين نصف صاع من حنطة و لان المعتبر حاجة اليوم لكل مسكين فيكون نظير صدقة الفطر ولا تأدى ذلك بالمد بل عــا قلنا فكذلك هذا وذكر في بمض الروايات في حديث الاعرابي فرقها ومثلها معها ثم هذا الاستدلال من الشافعي رحمه الله تمالي لا يستقيم لان الصاع لا يتقدر بأربعة امناء عنده وان أعطى قيمة الطمام كل مسكين أجزأه لحصول المقصود وهو سد الخلة وهو عندنا وقد بيناه في الزكاة ﴿ قَالَ ﴾ وان أعطى من صنف من ذلك أقل مما سميناه وهو يساوى كال الواجب من جنس آخر لم بجزه الا عن مقداره معناه اذا أعطى كل مسكين مدا من بر يساوي صاعا من شمیر أو نصف صاع من تمر یساوی نصف صاع من حنطة وعلی قول زفر رخمــه الله تمالي بجزئه لان المقصود بحصل بالمؤدى وهو كاعطاء القيمة ألا ترى أنه لو كسا عشرة مساكين ثوباواحداً في كفارة جاز عن الطعام اذا كانت قيمة نصيب كل واحد منهم مثل قيمة الطعام ولكنا نقول المؤدى عين المنصوص ولا معتبر بالمعنى في المنصوص بل يعتبر عين النص بخلاف الكسوة فالمنصوص عليه ما يحصل به الاكتساء وبعشر الثوب لا يحصل ذلك لكل مسكين فلم يكن المؤدى منصوصا عليه فيمتبر المعنى فيه توضيحه ان في اقامة صنف مقام صنف ابطال التقدير المنصوص عليه في كل صنف وكل تعليل يتضمن ابطال النص فهو باطل وليس فى الكسوة تقدير منصوص عليه فاقامته مقام الطعام لا يؤدى الى ابطال التقدير المنصوص عليه ولان المقصود بالكسوة غير المقصود بالطعام فللمغايرة يجوز اقامة أحدهما مقام الآخر والمقصود بأصناف الطعام واحمد فاعتبار عين المؤدى فيمه أولي فاذا كان المؤدي لكا مسكين مدا من بركان عليه ان يعيد على كل واحدمنهم عد آخر ليصل الى كل واحدمنهم ماقدر نصا ﴿ قال ﴾ وان لم يجدهم استقبل الطعام ولا يجزئه أن يطعم ستين مسكيناً آخرين مدآمداً لان الواجب عليه ايصال نصف صاع الى كل مسكين ليحصل به سد الخلة وزوال الحاجـة في يومه وذلك لا يحصـل بصرف نصف الوظيفة الى كل مسكين﴿ قال ﴾ ولو والمقصود يحصل بأداء نصف الواجب من كل صنف وهو زوال حاجته في يومه ولوأطم الطعام كله مسكينا واحداً لم يجزه في دفعة واحدة لان الواجب تفريق الفعل بالنص فاذا جمع لايجزيه الاعن واحد كالحاج اذا رمى الحصيات السبع دفعة واحدة ولو أعطاه في ستين يوما أجزأه عندنا ولا يجزئه عند الشافعي رحمه الله تعالى لان الواجب عليه بالنص اطعام ستين مسكينا والمسكين الواحد بشكرر الايام لايصير ستين مسكينا فلايتأدى الواجب بالصرف اليه وشبه هذا بالشهادة فان الشاهد الواحد وان كرر شهادته في مجلسين لايصير في مهني شاهدينولكنا نقول فيما هو المقصود المسكين الواحد بتجدد الايام في معني المساكين لأن المقصودسد الخلة وذلك يجدد له بجدد الايام فكان هو في اليوم الثاني في المعني مسكيناً آخر لتجدد سبب الاستحقاق لهولان الاطعام يقتضي طعاما لامحالة فمعنى الآية فاطعام طعام ستين مسكيناوقد أدى ذلك وبه فارق الشهادة لان المقصود طأ نينة القلب هناك ويتكرار الواحد شهادته لا يحصل هذا المقصود ولم يذكر مالو فرق الفعل في يوم واحدولا اشكال في طمام الاباحة أنه لا يجوز الا يتجدد الايام لان الواحد لايستوفي في يوم واحد طعام ستين مسكينا فأما في التمليك فقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله تمالي يجوز لان التمليك أقيم مقام حقيقة الاطعام والحاجة بطريق التمليك ليس لها نهاية فاذا فرق الدفعات جاز ذلك في يوم واحد كما في الايام واستدلوا على هذا بما ذكر في كتاب الأيمان أنه لو كسا مسكيناواحدا في عشرة أيام كسوة عشرةمسا كين أجزأه لتفرق الفعل وان انعدم تجدد الحاجة في كل يوم والدايل عليه أنه بعد ما أخذ وظيفته في ذلك اليوم لوصرف اليه رجــل آخر طعام مسكين عن كفارته يجوز ذلك فكذلك اذا صرف اليـه ذلك الرجل طعام مسكين آخر وبعضهم

قالوا لا بجوز لان المعتبر سد الخلة ولهـذا لابجوز صرفه الى الغني لأنه طاعم بملـكه واطعام الطاعم لا يحقق كما أن التمليك من المالك لا يحقق وبعدما استوفي وظيفته في هذا اليوم لا يحصل سدخلته بصرف وظيفة أخرى في هذااليوماليه بخلافكفارة أخرى لان المستوفى فيحكم تلك الكفارة كالمعدوم ولاءكن أن يجعل مثله في حق هذه الكفارة وبخلاف الثوب لان تجدد الحاجة اليه تختلف باختلاف أحوال الناسفيه فلاعكن تعليق الحكم بعينه لتعذرالوقوف عليه فيقام تجدد الايام فيه مقام تجدد الحاجة تيسيراً ﴿ قال ﴾ ولو أطعم ستين مسكيناً كل مسكين صاعامن حنطة من ظهارين في امرأة واحدة أو امرأتين لم بجزالا من احدهمافي قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وبجزئه في قول محمد رحمه الله تعالى لان في المؤدى وفاء بوظيفة الكفارتين والمصروف اليه محـل الكفارتين فيجزئه كما لو أعطى عن كفارة نصف صاع على حدة لكل مسكين والدليل عليه لوكانت الكفارتان من جنسين إحداهما كفارة الظهار والاخرى كفارة الفطر أجزأ عنهما بالنية بالاجماع فكذلك اذا كانتا من جنس واحد وهما يقولان زاد في الوظيفة ونقص عن المحل فلا بجزئه الا يقدر المحل كما لو أعطى ثلاثين مسكينا في كفارة واحدة كل مسكين صاعا ويان ذلك أن الواجب عليه في كل كفارة طمام سيتين مسكينا فمحل اطعام الظهارين مأنة وعشرون مسكينا وقد نقص عن المحل وزاد فيالواجب لانالواجب لكل مسكين نصف صاع وقد أدي صاعا وحقيقة الممنى فيه ان في الجنس الواحد كما لا تمتبر نيته في التمييز لاتمتبر نيته في المددفنيته عن ظهار بن وعن ظهار واحد سواء مخـــلاف مااذا كانتامن جنسينلان نية التعيين معتبرةعند اختلاف الجنس فكذلك تمتبرنيته عن الكفارتين ليكون عن كل واحدة منهمانصف المؤدى ﴿قال ﴾ ولا يجزئه أن يمطى من هذه الكفارة من لا يجزئه أن يمطيه من زكاة المال وقد بينا ذلك فى كتاب الزكاة الافقراءأهل الذمة فانه يعطيهم من هذه الكفارة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفقراء الاسلام أحب اليناولا يجزيه أن يهطي فقراء أهل الحرب وانكانوا مستأمنين في دارنا وقد بينا هذاالفصل تمامه في صدقة الفطروروي أنو يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى ان ما أوجبه على نفسه لنذره بجوز صرفه الى فقراء أهل الذمة فاماما أوجبه الله تمالى عليه لا يصرفه الاالىفقراء المسلمين كالزكاة وهذه الروابة مخالفة للرواية المشهورة عن أبي حنيفة رحمه الله تمالي ﴿ قال ﴾ فان أعنق عبدآ حربيا في دار الحرب لم يجزه عن

الظهار لأنه ممتق بلسانه مسترق بيده وهو محل للاسترقاق فلا ينفيذ عتقه فان أعتقه في دار الاسلام أجزراًه لان عتقه ينفذ في دار الاســـلام وهو ذمي تبــع لمولاه ألا ترى أنه لا يمكن من الرجوع الى دار الحرب فهو كاعتاق الذي وقد بيناه ولم بذكر اعناق العبد المرتد عن ظهاره وقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان المرتدة تجزي مخلاف المرتد لأن المرتد مشرف على الهلاك فأنه يقتل بخلاف المرتدةوذ كرالكرخي في المختصر أنه لوأعتقءبداً حلال الدم عن الظهار أجزأه لان العتق تتحقق فيه وما عليه حق مستحق فلا عنع جواز التكفير به كمالوكان مديونا أوم هونا ﴿ قَالَ ﴾ ولو أعتق المديون جاز عن الكفارة وان كان عليه السمالة في الدين وكذلك لو أعتق المرهون جاز عن الكفارة وان كان الراهن معسراً وسمى العبـ في الدين لان تلك السعاية ليست في بدل رقبتـ ه حتى يرجع به على الراهن اذا أيسر فلا يكون هذا عتقاً بجمل بخلاف المريض مرض الموت اذا أعتق عبداً عن ظهاره ولا مال له سواه لانه يسمى في ثلثي قيمتـ للورثة وتلك السـمانة بدل رقبتـ ه فيكون ذلك في معني عتق بجعـل ﴿ قال ﴾ ولو تصدق عنِــه رجل بغير أمره لم بجزه لان أحــداً لا علك أن مدخل الشي في ملك غيره بغير رضاه وبدون ملكه لا تتأدي كفارته ولو تصـــدق عنه بأمر هُ أجزأه وقد بينا الفرق بينــه وبـين العتق وقررنا طريق الحق أنه يجعل المسكين نائبًا في القبض له أولا ثم لنفسه وان صام عنه بأمره أو بغير أمره لايجزئه لحديث ابن عمر رضى الله تمالى عنــه لا يصوم أحد عن أحد وقد بينا هــذا فى كتاب الصوم والله سبحانه وتمالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

مر باب الايلاء كه م

﴿ قال ﴾ رضى الله تمالى عنه الايلاء في اللغة هو اليمين قال القائل قليل الألايا حافظ ليمينه وان بدرت منه الالية برت

وفى الشريعة عبارة عن يمين يمنع جماع المنكوحة هكذا نقل عن ابراهيم رحمه الله وقد كان الإيلاء طلاقا فى الجاهلية فجعله الشرع طلاقا مؤجلا بقوله تمالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر واذا حلف الرجل لا يجامع امرأته أبدا أولم يقل أبداً فهو مول لان مطلق اللفظ فيما يتأبد يقتضى التأبيد وبعد ما صار موليا ان جامعها قبل تمام أربعة أشهر فعليه كفارة

المين لوجود شرط الحنث وقد سقط الايلاء لان ثبوت حكم الايلاء بقصده الاضرار والتعنت عنع حقها بالجماع وقد زال ذلك حين أوفاها حقها وهو النيء المذكور في قوله تمالى فان فاؤا فان الله غفور رحيم لان النيء عبارة عن الرجوع يقال فاء الظل اذا رجع وقدرجم عما قصد من الاضرار حين جامعها ولهذا قال بعض الناس ليس عليه كفارة لان الله تمالي وعده بالرحمة والمغيفرة بقوله تمالى فان فاؤا فان الله غفور حيم ولكنا نقول حكم الكفارة عند الحنث ثابت نقوله تمالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الاعان فيكفارته الآية وان مضت المدة قبهل أن نفئ البها طلقت تطليقة بائنة عندنا وكان معنى الايلاء ان مضت أربعة أشهر ولم اجامعك فها فانت طالق تطليقة بائنة هكذا نقل عن على وابن مسمود وابن عباس وابن عمر وعائشة رضوان الله عليهم أجمعين قالوا عزيمة الطلاق مضى المدة وعند الشافعي لابقع الطلاق بمضى المهدة ولكنه بوقف بعهد المدة حتى نفئ الها أو نفارقها فان أبي ان يفه ل فرق القاضي بينهما وكان تفريقه تطليقة بائنة والكلام في فصلين ﴿ أحدهما ﴾ ان عنده الني بعد مضى المدة لان الله تمالي قال الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فبين ان هذه المدة للزوجلاعليه وانمــا تـكون المــدة له اذا كان الآمر موسعاً عليه والتضييق بعده فاما اذا كان مطالباً بالجماع في المدة فلا تكون المدة له ثم قال الله تمالى فانفاؤوا وحرف الفاء للتعقيب عرفنا ان النيء الذي يؤمر به الزوج بعدمضي المدة وعندنا النيء في المدة بقراءة ابن مسمود رضى الله عنه فان فاؤا فيهن وقراءته لا تخلف عن سهاعه من رسول الله صلى الله على وسلم والتقسيم في قوله تمالى وان عزموا الطلاق دليل على ان النيء في المدة وعزيمة الطلاق بعده كما في قوله تمالى فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن عمروف والامساك بالمعروف بالمجامعة فىالمدةوالتسريح بالاحسان بتركهاحتي تبين عضي المدة وهذا التربص مشروع للزوج لان الايلاءكان طلاقا معجلا فجدل الشرع للزوج فيه مدة أربمة أشهر حتى مكنه من التدارك في المدة وجعل الطلاق مؤخراً الى مابعد المدة ﴿والفصل الثاني، أن الفرقة عنده لاتقع الا يتفريق القاضي بينهما أوبايقاع الزوج الطلاق لان الله تعالى قال فان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم وهو اشارةالي ان عزيمة الطلاق بما هو مسموع وذلك بايقاع الطلاق أو تفريق القاضي والمعنى فيــه أن التفريق بينهما لدفع الضررعنها عند فوت الامساك بالمعروف فلا يقع الا بتفريق القاضى كفرقة العنين فان بعــد مضى المدة

هناك لا تقع الفرقة الا يتفريق الفاضي بل أولى لان الزوج هناك معــ نــ ور وهنا هو ظالم متعنت والقاضي منصوب لازالة الظلم فيأمره أن يوفيها حقها أو يفارقها فان أبي ناب عنـــه في القاع الطلاق وهو نظيرالتفريق بسبب العجز عن النفقة على قوله ﴿وحجتنا ﴿ فَ ذَلْكُ قُولُهُ نماليوان عزموا الطلاق فذكر عزعة الطلاق بعد ذكر المدة فهو اشارة الى أن ترك النيء فى المــدة عزيمة الطلاق عند مضى المدة وقد روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عزعة الطلاق مضى أريمة أشهر وقد أضاف الى الزوج فدل أن الطلاق يتم به من غيير حاجـة الى قضاء القاضي ومعـنى قوله تعالى فان الله سميع عليم سميع لايلائه عليم بقصــده الاضرارولان هذه المدة مدة تربص بعد ما أظهر الزوج من نفسه أنه غير مربد لها فتبين عضها كمدة العدة بمد الطلاق الرجعي ولا فرق لان هناك الزوج بالطلاق يظهر كراهية صحبتهما فيصير في المعنى كأنه علق البينونة عضى المدة قبل أن يراجعها وهنا هو بيمينه يظهر كراهيتهافيصير كأنه علق البينونة عضى الوقت قبلأن ينيء الىها ولهذا جعلنا الواقعة تطليقة بائنة لان المقصود دفع ضرر التعليق عنها وذلك لا يحصل بالتطليقة الرجعية ولكن العدة هنا بجب هنا بمد وقوع الطلاق عضى المدة لان وقوع الطلاق بمده وهناك الطلاق كان واقعا فجملنا الاقراء محسوبة من المدة وكذلك لو حلف لا نقرمها أبداً لان القربان متى ذكر مضافا الى النساء فالمراد مه الجماع وان قال الزوج لم أعن الجماع لم يصدق في القضاء لانه قصد تفيير اللفظ عن الظاهر المتعارف فلا يصدق في القضاء هنا ولا في الفصل الأول ويصدق فما بينه وبين الله تمالي لان حقيقـة مني لجاع هو الاجتماع ففيما نوى به نما سوی الجماع هو محتمل فیدین فیما بینه و بین الله تمالی وان حلف لا بدخل علمها وقال لم أعن الجماع فهو مصدق في القضاء لان الدخول علمها لفظ مشترك يستعمل في الجماع والزيارة وغير ذلك فالمنوى غير مخالف للظاهر وحرف الصلة بدل عليه وهو على فأنه اذا كان المراد الجماع يقال دخل مها وكذلك او حلف ليغيظنها أو ليسوءنها أو لا بجمع رأسه ورأسها شي أو لايمسها وفي نسيخ أبي سلمان أو لايلامسها فهـنه الالفاظ تطلق في الجماع وغير الجماع فان نوى بها الجماع كان موليا وان نوى غير الجماع لم يكن موليا لان المولى من لا يتمكن من الجماع في المدة الا بشيء يلزمه حتى يتحقق اضراره بمنع حقها في الجماع وان حلف لايمس جــلده جلدها وعني به حقيقة المس فالحنث هنا يحصــل بدون الجمـاع

فلا يكون ايلاء وعكنه أن مجامعها من غير أن يلزمه شئ بان يلف آلته في حريرة ثم بدســـه فيها وقال في رواية أبي حفص رحمه الله تعالى اذا حلف لايأتها وعني الجماع فهو مول وان قال لم أعن الجماع صدق في القضاء مع عينه لأن الآيان قد براد به الجماع وبراد به الزيارة أو الضرب فكان اللفظ محتملا والمحتمل لانوجب شيئاً بدون النيــة وكذلك لو حلف لا يغشاها فهو مدىن في القضاء لان الغشيان براد به الجماع قال الله تعالى فلما تغشاها وبراد به غير الجماع قال الله تعالى وإذا غشيهم موج وكذلك لوحلف لايقرب فراشها فلفظ القرب اضافه الى فراشها لا المها ولذلك محتمل الجماع وغيره فان عنى الجماع فهو مولٍ والا فليس عول لا نه تذكن من إن مجامعها من غير حنث إما على الارض أو بان تدخل هي فراشيه من غير أن قرب هو فراشيها وان حلف لاباضمها فهو مول ولايصيدق في القضاء لان ظاهر اللفظ للجاع فان المباضعة ادخال البضع في البضع فلا يصدق في صرف اللفظ عن ظاهرة وكذلك لو حلف لايغتسل منها من جنابة لان الاغتسال منها انما يكون بالجماع في الفرج خاصة فأما بالجماع فيما دون الفرج يكون اغتسالا من الانزال لا منها واذاكان ظاهر لفظه للجاع في الفرج لم يصدق في صرف اللفظ عن ظأهره وكان موليا بمنعــه حقها بمينه فإن حقها في الجاع في الفرج لافيا دونه ﴿ قَالَ ﴾ واذا حلف لا نقربها أقل من أربعة أشهر لم يكن موليا عندنا وقال ابن أبي ليلي هو مول ان تركها أربعة أشهر بانت بالتطليقة وهكذا كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى نقول في الابتداء فلما بلغه فتوى ابن عباس رضي الله تمالى عنهما لا ايلاء فما دون أربعة أشهر رجع عن قوله و ابن أبي ليـلي استدل بظاهر الآية قال الله تمالي للـ فن يؤلون من نسائهم والايلاء هو اليمين فتقييد اليمين بمدة أربعة أشهر يكون زيادة ولكنا نقول المولى من لاعلك قربان امرأته في المــدة الابشئ يلزمه واذا عقد عينه على شهر فهو تمكن من قربانها بعد مضى الشهر من غير أن يلزمه شئ فلم يكن موليا كما في توك مجامعتها مدة بفير يمين ﴿ قالَ ﴾ وكل ماحلف به على أربعة أشهرأو أكثر أن لايقربها بما يكون به حالفاً فهو مول عندنا وقال الشافعي رحمه الله تمالي اذا عقد يمينه على أربعة أشهر لم يكن موليا بناء على الاصل الذي بينا أن تضييق الأم عنده بدل مضى المدة فاذا كانت المدة أربعة أشرر بنتهي اليمين عضها فلا عكن تضييق الامر عليه بعد ذلك لانه يتمكن من قربانها من غير أن يلزمه شئ واذا كانت المدةأ كثر

من أربعة أشهر فتضييق الامر عليه بعد مضي المدة ممكن وعندنا مجرد مضي المدة عزعة الطلاق فاذا كانت المدة أربعة أشهر يتم معني الايلاء به وتقع الفرقة بمضيه ثم اليمين نوعان أحدهما مايقصد بهتمظيم المقسم به والثانى الشرطوالجزاء والاول يمرفه أهل اللغة فاماالشرط والجزاء بمين عند الفقهاء ولا يعرفه أهل اللفة وبكل واحد من النوعين يثبت حكم الايلاء فاذا قال أحلف أو أحلف بالله لا أقربك فهو مول عندنا وقال زفر رحمه الله تمالى في قوله أحلف بالله كذلك فاما في قوله أحلف عنده لايكون عينا ولكنه وعدأن محلف هذا اللفظ ﴿ وَلَكُنَّا ﴾ نستدل بقوله تمالي يحلفون لكم لترضوا عنهـم وقال الله تعالى يحلفون بالله لكم ليرضوكم فدل ان كل واحد منهما عين سواء ذكر قوله بالله أو أطلق لان الحلف في الظاهر يكون بالله وكذلك لو قال أشهد أوأشهد بالله فمند زفر رحمه الله تمالى قوله أشهد لا يكون عينا بل يكون هذا اللفظ للشهادة فاذا قال بالله كان عينا ولكنا نقول كل واحــد من اللفظين يمين سواء ذكر قوله بالله أو أطلق قال الله تعالى قالوا نشهد الك لرسول الله الى قوله اتخذوا ايمانهم جنة فقد سمي شهادتهم بمينا وقال الله تمالي أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين واللعان يمين قال صلى الله عليه وسلم لولا الاعمان التي سبقت لكان لى ولها شأن ولان قول الشاهدبين يدى القاضي أشهد في معنى اليمين ولهذا عظم الوزر في شهادة الزور لانه بمعنى اليمين الغموس وكذلك قولهأقسم أو أقسم بالله فعند زفررحمه الله تعالى قوله أقسم لايكون عينا كقوله أحلف ولكنا نستدل بقوله تعالى اذ أقسموا ليصرمنها مصبحين ولا يستثنون والاستثناء في اليمين وقال الله تعالى واقسموا بالله جهد اعالهم وكذلك لوقال اعزم أو اعزم بالله فان العزم آكـد مايكون من العهد وذلك يكون باليمين وكـذلك لو قال على نذر أو نذر لله قال صلى الله عليه وسلم النذر يمين وكفارته كفارة اليمين وكذلك لو قال عهد الله على فالمربد عين قال الله تعالى وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم معناه اذا حلفتم بدليل قوله تمالى ولا تنقضوا الاعان بمد توكيــدها وكـذلك قوله على ذمة الله لان الذمة عبارة عن المهد قال الله تمالي لا يرقبون في مؤمن الأَّ ولا ذمة وقال صلى الله عليه وسلم اذا يهودي أو نصر اني أومجوسي أو برئ من الاسلامان قريتك فهو مول وعند الشافعي رضي الله عنه لا يكون مولياً بهذه الالفاظ لانه لا يلزمه عين ما التزم عند الفريان فلا يلزمه غيره كما

لوقال هو مستحل الميتة ان قريتك ومذهبنا مروى عن ان عباس رضي الله عنه وهو ساء على مسئلة تحريم الحلال فان تحريم الحلال عندنا عين فتحليل الحرام كذلك وتحريم الكفر المقمصمة فاستحلالها عين لما علقه بالقربان مخلاف استحلال الميتة فان حرمتها ليست باتة ولكنها تنكشف عندالضرورةوسنقرر هذاالفصل فى كتاب الاعان انشاء الله تمالى وكذلك قوله وعظمة الله أو وعزة الله أو وقدرة الله فهذا وقوله والله سواء لان معنى كلامه والله العظيم والله العزيز والله القادر وسنقرر حكم اليمين بصفات الله تعالى وكذلك انحلف على ذلك بعتق أو طلاق فهو موللانه لا يمكن من قربانها في المدة الا بشيُّ يلزمه ولان الشرط والجزاء يمين قال صلى الله عليه وسلم من حلف بطلاق أو عتاق فقد سماه حالفاً وكذلك ان حلف على ذلك بحج أو هدى أو عمرة أو صوم جعل لله عليه ان قربها لا نه يتحقق بهذا منع القربان حين علق بالقربان ما يكون ممتنمامن التزامه عادة وتلحقه مشقة في أدائه واذاقال والقرآن لا أقريك لا يكون موليا لان الناس لم يتعارفوا الحلف بالقرآن والمعتبر في الايمان العرف فكل لفظ لم يكن الحلف مهمتعارفا لايكون عينا وهذا اللفظ انما بذكر فيالكتاب خاصة وقد طمن عليه بعض الناس فقالوا القرآن كلام الله تعالى والكلام صفة المتكلم فلماذا لم يجعل الحلف بهـ فده الصفة عينا ولكنا نقول كلام الله تمالي صفته ولكن الحلف مه غـ ير متمارف فكان هذا عِنزلة قوله وعلم الله على ما نبينه في الاعـان وعلى هذا الخلاف ما لو قال هو برئ من القرآن ان قريتك فهو مول لان البراءة من القرآن كفر فهو عنزلة قوله هو برئ من الاسلام ان قريتك وانقال والكعبة أوالصلاة أو الزكاة لا أقربك أو حلف على ذلك بشئ من طاعة الله أو بشيُّ من الحدود لا يكون مولياً لانه حلف بغير الله وهو منهي عنه ألا ترى أف رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سمع عمر رضي الله تعالى عنه نقول وأبى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاتحلفوا بآ بائكم ولا بالطواغيت فمن كان حالفا فليحلف بالله أو فليذر فدل أن الحلف بفير الله لا يكون يمينا شرعا وان قال بالله لا أقربك فهو مول وحروف اليمين ثلاثة الباء والواو والتاء فأعمها الباء حتى تدخــل في اسم الله وفي غير اسم الله تعالى وفي المضمر والمظهر والواو أخص منها فانها تدخل فيالمظهردون المضمر ولكنها تدخـل في اسم الله وفي غير اسم الله تعالى والتاء أخص منها فانها لاتدخل الا في اسم الله تعالى مظهراً قال الله تعالى وتالله لأ كيــدن أصــنامكم وكـذلك لو قال وأيم الله أو

لعمرو الله لان الناس تمارفوا الحلف عذه الالفاظ وقيل معنى قوله وأيم الله أي وأين الله فيكون جمع اليمين ولعـمرو الله أي والله الباقي وفي قوله لعمرك دليل على أن هــذا اللفظ عين وان قال آلله لاأقربك فهو مول أيضا والكسرة في الهاء دليل على محــذوف وهو القسم ولا يصدق في الحكم أنه لم يرد به الايلاء لانه خلاف الظاهر وان قال قولا لايقربها ولم يحلف لا يلزمه شي هكذا نقل عن عائشة رضي الله تمالي عنها ولان الله تمالي قال للذين يؤلون من نسائهم والايلاء عين فبدون عينه كان كلامه وعداً والمواعيد لا يتعلق بها اللزوم فهو يتمكن من قربانها من غير أن يلزمه شيُّ وان خلف لا يقربها في مكان كـذا أو في مصر كذا أوقال في أرض العراق لم يكن موليا عندنا وقال ابن أبي ليلي هو مول لانه قصد الاضرار والتمنت بمينيه فلزمه حكم الايلاء ولكنا نقول اليمين اذا وقتت بمكان توقتت به فهو يتمكن من قربانها في غمير ذلك المكان في المدة من غمير أن يلزمه شي فلا يتحقق به منع حقها في الجماع ﴿ قال ﴾ ولو حلف لا يقربها وهي حائض لم يكن موليا لانه حلف على أقل من أربعة أشهر فان الحيض لاعتد الى أربعة أشهر ولانه لاحظ لها في الجماع في حالة الحيض فلا يكون مانماً حقرا بهذه اليمين فان قيل فعلى هذا لوحلف على أربعة أشهر ينبغي ان لاتعتبر مدة الحيض فيبق عينه على أقل من أربعة أشهر قلنا هذا ان لوكانت هذه المدة ثابتة بالمعنى وثبوتها بالنص فلا مجوز الزيادة عليها بالرأى وان حلف لايقربها حتى يقدم فلان أو حتى يفعل هو شيئاً يقدر على فعله قبل مضى أربعة أشهر فليس عول لأنه يقــدر على ان يجامعها بمد وجود ماجعله غاية قبل مضى أربعة أشهر وان تأخر ذلك أربعــــة أشهر لم يضره لانه بأصل المين لم يكن موليا فلا يصير مولياً بترك المجامعة بعــد ذلك كما لو توك المجامعة بغير يمين وان حلف لايقربها حتى يفعل شيئاً يعلم أنه لايقدر عليه فهو مول معناه مقصوده من جعله غاية تحقيق معنى التأبيد وعلى هذا لوقال والله لاأقربك حتى تخرج الدابة أو الدَّجَالُ أو حتى تَطلعُ الشمس من مغربها فهو مول استحسانًا وفي القياس ليس عول لآنه ماجمله غاية يتوهم وجوده قبــل مضى أربعة أشهر ولكنا نقول مقصود الزوج بهـــذا المبالغـة في النني لاالتوقيت فيتحقق به معنى الايلاء ﴿ قَالَ ﴾ واذا حلف لايقر بها سنة الا يوما لم يكن موليا عندنا وقال زفر رحمه الله تمالي هو مول لان اليوم المستثني من آخر

السينة كما في الاجارة والاجال وهو لاعلك قربانها في المدة الابكفارة تلزمه والدليل عليه أنه لو قال سينة ينقصان يوم كان موليا فكذلك اذا قال الابوما ولكنا نقول استثنى بوما منكراً فما من يوم بعد يمينه الا ويمكنه أن يجعله اليوم المستثني فيقر بها من غير ان يلزمه شي والذي قال ان اليوم من آخر السنة غير صحيح لان المستثنى منكر فلو جملناه من آخر السنة لم يكن منكراً وتغيير كلامه من غير حاجة لايجوزوفي الآجال والاجارة دعت الحاجة الى ذلك لأنا لو جملنا اليوم منكراً فيهما لم يصح العقد للجهالة ولا يحصل المقصود وهو تأخر المطالبة والتمكن من استيفاء المنفعة وهنا لاحاجــة لان الجهالة لاتمنـــع انعقاد اليمين فلهذا جملنا اليوم المستثنى منكراكما نكره بخلاف قوله بنقصان يوم لان النقصان لايكون الا من آخر المدة وذلك تنصيص على ان يكون المستثني آخر يوم من السـنة فاذا ثبت أنه ليس بمول عنه نا قلنا اذا قربها في يوم فهذا اليوم هو اليوم المستثنى فَلا يكون موليًا حتى يمضي ذلك اليوم ثم ينظر بعدمضيه فان كان الباقي من السنة أربعة أشهر أوأ كثر فهو مول وان كانالباق دونأر بعةأشهر فليس بمول لان الاستثناء قد ارتفع وصارت اليمين مطلقة في بقية المدة وكذلك لو قال والله لا أقربك سنة الامرة لم يكن مولياً لانه متمكن من قربانها بسبب الاستثناء من غير ان يلزمه شي فاذا قربها مرة ارتفع الاستثناء وصارت اليمين مطلقة فان بقي بعد فراغه من الجماع من السنة أربعة أشهر أو أكثر فهو مول وان كان الباقىدون ذلك لم يكن مولياً فان وصل قوله انشاءالله بيمينه لم يكن مولياً لان الاستثناء يخرج الكلام من ان يكون عزيمة وهو مروى عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وأن اشترط مشيئتها ومشيئة فلان فهو على المجلس وقد بينا نظيره في الظهار ﴿ قَالَ ﴾ وإذا قال لامرأته أنا منك مول وعني الايجاب فهو مول كما في قوله أنا منك مظاهر لانه أضاف لفظه الى محله فان الرجل يكون موليامن امرأته وان قال عنيت الخبر بالكذب لم بدين في في القضاء لان ظاهر كلامه ابجاب وهو مدين فيما بينه وبين الله تعالى لان صيغة الابجاب والاخبارفي الايلاء واحدوالمخبرعنه اذاكان كذبافبالاخبار لايصير صدقا ﴿قالَ ﴿ وَاذَا حَلْفَ على أربع نسوة لايقربهن فهومول منهن ان تركهن أربعة أشهر بن " بالايلاءعندنا وقال زفر رحمه لله تعالى لا يكون موليا حتى يقرب ثلاثًا منهن فحينتذيكون موليا من الرابعة لانه علك قربان كل واحدة منهن من غير أن يلزمه شئ فلم يكن موليا حتى يقرب ثلاثًا منهن فحينئذ لا يملك

قربان الرابعة الابكفارة تلزمه لانه يتمشرط الحنث نقربانها فيكون موليامنها ويكون معنى كلامه ان قربت ثلاثًا منكن فوالله لا أقرب الرابعة ﴿وجه قولنا﴾أنه مضار متعنت في حق كل واحد منهن عنع حقهامن الجماع فيكون موليامن كلواحدة منهن كالوعقد عينه على كل واحدة منهن على الانفر ادالاأنه لا يلزمه الكفارة بقربان بعضهن لان الكفارة موجب الحنث فلاتجب مالم بتم شرط الحنث ولكن عندتمام الشرط لايكون وجوب الكفارة بقربان الآخرة فقط بل بقربانهن جيمافأما وقوع الطلاق باعتبار البر وذلك تحقق في كل واحدة منهن فابذا ن عضي المدة يخلاف مالو قال ان قربت ثلاثًا منكَّن فو الله لا أقرب الرابعة لان هناك ما عقد اليمين في الحال بل علقه بشرط فلا منعقد بمينــه قبــل وجود الشرط فان جامع بعضهن في الاربمــة الاشهر سقط عمن جامع منهن لانه قد فاء اليها في المدة ولا كفارة عليه لعدم عمام شرط الحنث فاذا تمت أربعة أشهر بانت التي لم يجامعها لان الفيء في حقها لم يوجد فبقي حكم الايلاء في حقها فتبين بمضى المـــدة ولو لم يجامَع شيئاً منهن ولكن طلق احـــداهن ثلاثاكان موليا على حاله لان شرط حنث منتظر ان جامعهن حنث اذ ليس في عينه تقييد الجماع بما قبل الطلاق وان لم يطلق ولكن ماتت احداهن بطل الايلاء عنهن لان شرط حنشه قد فات لأنه لايحنث بجماع من بقي بعد هذا ولا بجماع الميتة واليمين\لايبقي بعد فوات شرط الحنث فالهـذا لا يبطل الايلاء عنهن ﴿ قال ﴾ وان حلف لا تقرب واحـدة منهن فهو مول منهن فان مضت الاربعــة الاشهر بنّ جميماً وهذا قول أبى حنيفة وأبى بوسف رحمهما الله تمالى وعند محمد رضي الله تمالي عنـــه يكون موليا من واحدة منهن حتى اذا مضت المدة طلفت واحــدة منهن بفــير عينها لانه منع نفســه عن قربان واحــدة منهن ألا ترى أنه لو قرب واحدة منهن يلزمه الكفارة وحكم الطلاق ينبني على المنع من القربان فعند مضي المدة يقع الطلاق على احداهن بنــير عينها كما لو قال والله لا أقرب احــداكن ووجــه ظاهر الرواية أنه ذكر الواحــدة منـكراً في موضع النفي لان القربان منفى والنكرة في موضع النفي تم بخلاف النكرة في موضع الاثبات فان الرجل اذا قال رأيت اليوم رجلا يقتضي رؤية رجل واحــدولو قال مارأيت اليوم رجلا يقتضي نفي رؤية جميع الرجال وهــذا لان معنى التنكير في محل النفي لا يتحقق الا بالتعميم ففيما ينبني على نفي القسربان وهو وقوع الطلاق عند مضي المدة يتناولهن كلامه جميعاً وفيما ينبني على وجود القربان وهي الكفارة

يتناول كلامه احداهن فلهذا اذا قرب واحدة منهن لزمته الكفارة وسقط الايلاء عنهن لان اليمين لم يبق بعد تمام الشرط وهذا يخلاف قوله احداكن فان معنى التعميم هناك لا يحقق ألا ترى أنه لو قرن بكلامه حرف كل بإن قال كل احدا كن لا بدناولهن جيما وهنا لو قرن بكلامه حرف كل فقال كل واحدة منكن تناولهن جميماً فكذلك يسبب التنكير وان كان نوى واحدة بعينها دون غيرها فهو مول منها خاصة فها بينه وبين الله تعالى لان مانواه محتمل آلا ترى انه لو طلق واحدة منهن ونوى واحدة بمينها صحت نيته فكذلك في الايلاء ولكن لا يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر ﴿ قَالَ ﴾ واذا آلي من واحدة لم يسمها ولم ينوها فهو بالخيار نوقع الطلاق على أينهن شاءفتبين نه وحدها ولو أراد التعيين قبل مضى المدة لم يملك لان فيه تغيير حكم اليمين فانه قبل التعيين محنث بقربان واحدة أيتهن قرب وبمد التعبين لايحنث نقربان البواقي وكما لاعلك أبطال حكم اليمين لاعلك تغييره فاما بعد وقوع الطلاق بمضى المـدة ملك تعيين الطلاق لانه ايس في هذا تغيير حكم اليمين ولكنه تعيين الطلاق المبهم وذلك الى الزوج ثم اذا عين الطلاق فى احداهن لا يتعين عينه فيها الافىرواية عن أبي يوسف وقد بيناهذافيا أمليناه في شرح الجامع ﴿قال ﴾ واذا آلى الرجل من امرأته وبينه وبينها مسيرة أربعة أشهر أو أكثر أجزأه اذفاء قلبه ولسانه والحاصل أن العاجز عن الجماع في المدة يكون فيئه باللسان عندنا وذلك مروي عن على وابن مسعود رضي الله عنهماوعند الشانمي رحمه الله تمالى النيء باللسان ليس بشي لان المتعلق بالنيء حكمان وجوب الكفارة وامتناع حكم الفرقة ثم النيء باللسان لا يُعتبر في حق أحد الحــكمين وهو الكفارة فـكذلك في الحكم الآخر ولكنا نقول الكفارة تجب بالحنث والحنث لا يتحقق في الـ فيء باللسان فأما وتوع الطلاق عنه مضى المدة باعتبار معنى الاضرار والتعنت وذلك ينعدم في النيء باللسان عند المجز عن الفيء بالجماع فكان الفيء بالجماع أصلا وباللسان مدلا عنــه لان الفيء عبارة عن الرجوع واذا كان قادرا على الجماع فانما قصد الاضرار والتعنت بمنع حقها في الجماع ففيئه بالرجوع عن ذلك بأن بجامعها واذا كان عاجزاً عن الجماع لم يكن قصده الاضرار عِنع حقها في الجماع لانه لا حق لها في الجماع في هـ نده الحالة وانمـا قصد الاضرار بإيحاشها بلسانه ففيئه بالرجوع عن ذلك بأن يرضيها بلسانه لان التوبة محسب الجنابة ثم العجز عن الجماع تارة يكون ببعد المسافة وتارة بالمرض فاذاكان بينه وبينها أربعــة أشهر أو أكثر

فهو عاجز عن جماعها في المدة فيكون فيئه تقلبه ولسانه وان كان بينهما أقل من أربعة أشهر فهو قادر على الجماع فلا يكون فيثه الا بالجماع لان حكم البدل انما يعتبر عند العجز عن الاصل وكذلك ان كان مريضاً حين آلى ففيئه الرضا بالقلب واللسان ان تمت أربعـــة أشهر وهو مريض لانه عاجز عن الجماع لمرضه وكفلك ان اتصل مرضه بالايلاء فان كان صيحاً حين آلى وبقي صحيحاً بعد ايلائه مقدار مايستطيع فيه أن يجامعها ثم مرض بعد ذلك لم يكن فيئه الابالجماع وقال زفرفيئه باللسان لتحقق عجزهءن الجماع والممتبر عنده آخر المدة كما لوكان واجدا للها. في أول الوقت فلم يتوضأ حتى عدم الماء جاز له التيمم ولكنا نقولٍ لما تمكن من جماعها فقد تحقق منهالاضرار والتعنت بمنع حقها في الجماع فلا يكون رجوعــه الابايفاء حقها في الجماع فأما اذا كان مريضاً حين آلي ثم صح قبل تمام أربعة أشهر لم يكن فيئه الابالجماع ويستوى ان كان فاء اليها في مرضه أو لم ينيء لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل فان تمام المقصود بمضى المدة وسقط اعتبار حكم البدل مهذه القدرة كالمتيم اذا وجد الماء قبل الفراغ من الصلاة وكذلك انكانت المرأة مريضة أو صغيرة لاتجامع ففيئه الرضا باللسان وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمها الله تعالى ان الزوج اذا كان مريضاً حين آلىثم مرضت المرأة ثم صنح الزوج قبل مضى أربعة أشهر ففيئه الرضا باللسان عند زفررحمه الله تمالي لان تأثير مرضها في المنع من الجماع كتأثير مرضه وعلى قول أبي توسف لا يكون فيئه الا بالجماع لان المجز الذي كان لأجله فيئه الرضا باللسان قــد زال قبل تمام المدة فـكان ذلك كالمعدوم أصلا ولوكانا محرمين بالحج أو اخدهما فآلى وقت اداء الحج أربعة أشهر أو أكثر لم بكن فيئه الابالجماع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالي لانه متمكن من ذلك وانكان حراما وعند أبي بوسف رحمه الله تعالى فيئه الرضا باللسان لانه ممنوع من جماعهافي المدة شرعافه وكالوكان ممنوعامنها حسابعد المسافة ألاترى أنهلو خلى بأمرأته واحدهما محرم بالحج لم تصبح الخلوة كما لوكان بينهما ثالث ومتي وطئها بعدالفي باللسان فعليه كفارة اليمين لان الفي ا باللسان يمنع وقوع الطلاق ولا يرتفع اليمين فيتحقق شرط الحنث متى جامعها ﴿قَالَ ﴾ وايلا، النائم والصبي والمجنون والممتوه الذي يهذي باطل بمنزلة طلاق هؤلاءوهذا لان اليمين من هؤلاء لا ينعقد فان قولهم غير معتبر في اللزوم ﴿قال ﴿ واذا آلَى الرجل من امرأته أنه لا يقربها أبدآئم طلقها ثلاثًا بطل الايلاء عندنا خلافا لزفر لان الايلاء طلاق مؤجل فانما ينعقد على التطليقات المملوكة ولم يبق شئ منها بعد وقوع الثلاث علمها وكذلك لو بانت بالايلاء ثلاث مرات ثم تزوجها بمد زوج لم يكن مولياً الاعلى قول زفر وان قربها كفر عينهلان الايلاء وان لم يبق في حكم الطلاق لنفاذ ملك الطلاق فقد بقيت اليمين فاذا قربها تمشرط الحنث وليس من ضرورة بقاء اليمين حكم الايلاء كما لو قال لاجنبيــة والله لا أقربك ثم تزوجهالم يكن موليا وان قربها كفر عينهوانكان طلقها تطليقة بائنة فان تمت الاربعة الاشهر وهي في المدة وقعت عليها تطليقة بالايلاء وان لم تبكن في العدة لم يقع عليها شيء لأن المولى في الممنى كالمعلق تطليقة بائنة عضي الاربعة الاشهر قبل أن يني اليها وقد صحذلك في الملك فلا يبطل بالبينونة ولكن الطلاق لايقع علمًا الا في العدة فاذا تمت العدة وهي محل لوقوع الطلاق عليها طلقت وان لمتكن محلابان كانت منقضية العدة لمتطلق فان تزوجها بعدانقضاء عدتها فهو مولمنها وتستأنف شهو والايلاء من حين تزوجها ولا محتسب بما مضي منها قبل ذلك لان التداء مدة الايلاء لا تنعقد لعدانقضاء العدة اذ ليس له على الحل ملك ولالد فأعا يكون التداء المدة من حين تزوجها ولو كان تزوجها في المدة محتسب عامضي منهالانهاما قيت فى المدة فهي محل لوقوع الطلاق عليها فيبقى حكم المدة أرأيت لو تزوجت بزوج آخر أكان يبقي حكم مدة الايلاء وكذلك بعد ماحلت للأزواج بانقضاء مدة العدة ﴿ قَالَ ﴾ ولو طلق امرأته تطليقة بائنة ثم آلى منها لم يكن مولياً وان انعقدت عينه لأن معنى الايلاء عنع حقهافي الجماع ولاحق لها فى الجماع بعد مابانت ولان المقصود بالايلاء ازالة ظلم التعليق عنهاوذلك لا يتحقق بعد البينونة واذا لم يكن كلامه في الاصل ايلاء لا يصير ايلاء وان تزوجها كما في الاجنبيـة بخلاف ماسبق لان أصـل كلامه هناك كان ايلاء صحيحاً فلا يبطـل بالبينونة وانقضاء المدة وان بطلت المدة لخروجها من أن تكون محلا لطلاقه فاذا تزوجهالم يكن موليا منها ولم يذكر في الكتاب فصلا آخر وهو انه اذا آلي من امرأته فبانت عضي أربعــة أشهر هل تنعقد مدة أخرى قبل أن يتزوجها أم لا وكان أبو سهل رحمهالله يقول تنعيقد حتى اذا تمت أربعة أشهر قبل انقضاء عدتها وقمت تطليقة أخرى وكذلك الثالثة قال لان معنى الايلاء كلما مضت أربعة أشهر ولم أقربك فيهن فأنت طالق تطليقة بائنة ولو صرح بهذا كان الحكم مابينا وفقهه أن انعقاد المدة من حكم بقاء اليمين هنا وابتداء اليمين لا ينعقد ايلاء بمــد البينونة ولكنهاتبتي بمــد البينونة ألا ترى أنه لو تمت أربمــة أشهر وهو مجنون

ثم زوجها وليــه منه انعقدت مدة الايلاء وان كان التداء اليمين من المجنون لايصح وكان الـكرخي رضي الله عنه نقول لا تنهقد المدة الثانية ما لم يتزوجها وهــذا هو الأصح لأن في انعقاد المدة التداء لابد من اعتبار معنى الاضرار وذلك لانتقرر بعد البينونة مالم يتزوجها لانه لاحق لها في الجماع فلهذا لم تنعقد المدة مالم يتزوجها ﴿ قَالَ ﴾ ولو آ لي من أمته أو أم ولده لايكون موليا الهوله تعالى للــذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر وهذه ليست من نسائه ولان الايلا. طلاق مؤجل والمملوكة ليست عجه للطلاق ولان حكم الايلا. منع القربان المستحق والامة لاتستحق ذلك على المولى وكذلك لو آلى من أجنبية فهو باطل لهذه الممانى بخلاف مالو قال ان تزوجتك فوالله لاأقربك فتزوجها كان موليا لانه علق الايلاء بالتزوج والمملق بالشرط عنـــد وجود الشرط كالمنجز وان حلف لا نقرب امرأته الافى أرض كذا وبينه وبين تلك الارض أربمة أشهر فهو موللانه لانملك قربانها. في المدة الا بحنث يلزمه فان المستثنى مكان لا يصل اليه في المدة فلم ـذا كان مولياً ﴿ قال ﴾ ولو آلى من امرأته وهو في سجن أو حبس لم يكن له فيء الا الجماع لانه ان كان لايقـــدر ان يخرجاليها فهي تقدر على ان تدخل اليه ليجامعها فان السجن موضع للمجامعة ومع القدرة على الاصل لاعبرة للبدل ﴿ قال ﴾ وان أصاب المولى من امرأته ما دون الجماع في الفرج لم يكن ذلك فيئاً لان حقها في الجماع في الفرج فلا يتأدى بما دونه والنيء مافيــه ايفاء حقها وان ادعى أنه قد جامعها فان ادعى في الاربعــة الاشهر فالقول قوله وان ادعى ذلك بمــد مضى المدة لم يقبل قوله بناء على الاصل المعروف أنه متىأقر بما يملك انشاءه لايكون متهما فلو أقام شاهدين على مقالته في الاربمة الاشهر أنه قد جامعها فهي امرأته لان الثابت من اقراره بالبينة كالثابت بالمعاينة وهي من أعجب المسائل ان لا قبل افراره بعد مضى المدة تُم تمكن من اثباته بالبينة وكذلك ان صدقته المرأة فالحق لهما لايعدوهما غير أنه لايسمهاان تقيم معه اذا كانت تعلم كذبه لان القاضي لو علم بذلك فرق بينهـما فاذا علمت هي عليها أن تمنع نفسها منه بأن تهرب اوتفتدي عالها الا أن يتزوجها نكاحاً جــدىداً ﴿ قال ﴾ ولو آلى منها بعد ماطلقها تطليقة رجعية فهو مول لان جماعها له حلال فان انقضت العدة سقط حكم الايلاء لخروجها من أن تبكون محلا لطلاقه فاذا تزوجها يستقبل مدةالايلاء من حين تزوجها وقد بیناه ﴿ قال ﴾ واذا آلی الرجـل ثلاث مرات فی مجلس واحد فان کان مراده تکرار

يمين واحدة فعليه كفارة واحدة اذا قربها ولا يقع بمضى المدة الا تطليقة واحدة ان لم يقربها لان الكلام الواحد قد يكرر ولا براد حكمه بالتكراروان كان مراده التغليظ والتجديدفان قربها فعليه ثلاث كفارات لان معنى التغليظ تجددعقد اليمين فكان حالفا شلاثة أبمان وبالقربان مرة يتم شرط الحنث في الايمان كلها وان لم يقربها حتى مضت المدة ففي القياس تطلق ثلاثا يتبع بمضها بمضاً وهو قول محمد وزفر رحمهما الله تمالى حتى اذا لم يدخل بها لا يقع الاواحدة وفى الاستحسان وهو قول أبي حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالي تبين بتطليقة واحدة سواء دخل نها أو لم يدخل نها وجه القياس ان التداء مدة الايلاء من الوقت المتصل بعقد اليمين وفي الايلاء المعتبر أول المدة فقه المقدت باعتبار كل يمين مدة فيقع عند تمام كل مدة تطليقة حتى تبين بثلاث تطليقات كما لوكانت الايمان في مجالس مختلفة وهذا لانه يتأخر انعقاد المدة بعــد اليمين الى حال افتراقهما بدليل أنه لو حلف بيمين واحــدة ثم بقيا في المجلس نوما أو أكثر فتمت المـدة من حين حلف بانت بتطليقة فعرفنا أن المجلس والمجالس في هــذا الحكم سواء كما في حكم الحنث وهو الكفارة ووجــه الاســتحسان أن الحجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة ويجملها كالموجود جملة بدليل القبول مع الابجاب اذا وجــدا في الحجلس يجمل كانهما وجــدا مما وكـذلك المرأة لو قالت لزوجها طلقني ثــلانا بألف قطلقها واحدة وواحدة وواحدة في مجلس واحد جمل كانه أوقع الشلاث جملة حتى يســتحق جميـع الالف فاذا ثبت هــذا قلنا حالة المجلس كحالة واحــدة ولا ننمقد في حالة واحدة الامدة واحدة في حكم الطلاق وان تمددت الايمان كما لو قال اذا جاء غد فوالله لا أقربك ثم قال ذلك ثانياً وثالثاً ثم جاء الغد تنعقد ثلاثة ايمان في حكم الـكفارة ومدة واحدة فى حكم الطلاق وبهذا تبين ان أحد الحكمين غير معتبر بالآخر وعلى عكس هذا لو قال كلــا دخلت الدار فو الله لا أقربك فدخــل الدار ثلاث مرات في ثلاثة أيام تنعقــد ثلاث ايلاآت في حكم الطلاق ولو قربها لم يلزمه الاكفارة واحدة وهــذا بخلاف مااذا كانت الايمان في مجالس متفرقة لانه لم يوجد هناك مامجمع الاحوال فاعتبرنا كل حالة على حدة فانعقدت مدة جديدة لتجدد اليمين في كل حالة ﴿ قال ﴾ ولو قال لها ان قربتك فعلى عين أوعلى كفارة يمين فهو موللان معنى قوله فعلى يمين كفارة يمين فان موجب اليمين الكفارة عند الحنث فقدصارت بحيث لا يملك قربانها في المدة الا بكفارة تلزمه ﴿قالَ ﴿ وايلا الحرة

أريمة أشهر تحت حركانت أو تحت عبد لقوله تعالى تربص أربعة أشهر والذين يتناول الاحرار والعبيد وايلاء الامة شهران عنــدنا وعلى قول الشافعي أربعة أشهر لظاهر الآبة وهو بناء على أصله ان المدة فسحة للزوج لاعليه فلا يتغير ذلك برقها ولا بحريتهما ولكنا نقول مدة الايلاء مذكورة في القرآن بلفظ التربص وهو مختص بالنكاح فيتنصف بالرق كمدة العدة وفي العدة معنى الفسحة للزوج خصوصا من عدة في طلاق رجمي ثم تنصف برقها ﴿قَالَ ﴾ والمريض الذي مهذي في الايلاء كالنائم لانه عنزلة المغمى عليه في هذه الحالة ﴿قَالَ ﴾ وايلاء الأخرس جائر لما بينا ان الكنية والاشارة منه اذا كانت تعرف عنزلة عبارة الناطق ﴿ قال ﴾ وان قال ان قرتك فأنت على كظهر أي فهو مول لانه لا علك قر بانها في المهدة الا يظهار يلزمه وكذلك انقال ان قريتك فانت على حرام وهو ينوى الطلاق بذلك فهو مول لانه لا علك قربانها في المدة الانطلاق يلزمه وان كان ينوى اليمين فهو مول أيضًا في قولأبي حنيفة رحمهاللهولا يكون مولياني قول أبي نوسف ومحمد رحمهما الله تعالى مالم يقر بهـ الان قوله أنت على حرام عنــد ارادة العمين عــنزلة قوله والله لاأقربك حتى لو أرسله كان به موليا في الحال فاذا علقه بالقربان لا يصير به موليا الابعد القربان كما لو قال ان قربتك فو الله لا أقربك وأبو حنيفة رحمه الله تمالي يقول صار ممنوعا عن قربانها في المدة حين علق بالقربان حرمتها عليه فيكون موليافي الحال كما لوقال ان قربتك فأنت على كظهر أمي لان الظهار موجبهالتحريم الى وقت الكفارة ولو قال لها أنت على كالميتة أوكالدم يمنى التحريم فهو مول لانه شبهها بمحرمة المين فهو بمنزلة قوله أنت على حرام ﴿ قال ﴾ ولو قال أنت على كامرأة فلان وقد كان فلان آلى من امرأته منوى الايلاء كان موليا لانه شبهها بامرأة فلان وقد يكون التشبيه في وصف خاص فاذا نوى التحريم أو الايلاء فقد نوی مایحتمله کلامـه فیکمون مولیا وان لم ینو ذلك فلیس بشی ﴿ قال ﴾ وان آلی من امرأته ثم قال لامرأة له أخرى قد اشركتك في ايلاء هذه كان باطلا لان الاشراك يغير حكم يمينه فان قبل الاشراك كان محنث بقربان الاولى وبعد الاشراك لايحنث بقربان الاولى مالم يقربهما كما لو قال والله لا أقربكما وهو لايملك تغيير حكم اليمين مع بقائه ولو صح منه هذا الاشراك لكان يشرك أجنبية مع امرأته ثم يقرب امرأته بعد ذلك فلا يلزمه شيء وبهـ ذا فارق الظهار لان اشراك الثانية لا يندير حكم الظهار في الاولى وكذلك لو قال في

الايلاء للمرأة الثانية أنت على مثل هـذه ينوى الايلاء فيها فهذا لايتغير حكم الايلاء في حق الاولى ويصبح منه عقد الايلاء في حق الثانية مهذا اللفظ ﴿قَالَ ﴾ واذا آلي من امرأته وهي أمة ثم أعتقت قبل انقضاء شــهر بن لم تطلق حتى تستـكمل أربعة أشهر من حبن آلي لان مدة الايلاء نظيرمدة المدة من طلاق رجمي من حيث أن ملك النكاح لارتفع مع نقائها والمعتقة بعد الطلاق هناك قبل انقضاء العدة عنزلة الحرة عند الطلاق وكذلك هناوهذا لان ملك النكاح تم عليها لما تم حلها بالمتق ولا يزول الملك التام الا عدة المة ﴿ قال ﴾ ولو طلقها زوجها في الشهر من تطليقة بأننة ثم أعتقت فهما كانت عدتها للطلاق عدة الامة لأنها انما أعتقت بعد البينونة ومدة ايلائها مدة الحرة لانها أعتقت قبل تماممدة الايلاء فكان في حكم الايلاء هذا وما لوكانت حرة حين آلي منهاسواءوقد طعن بعضهم في الجواب فقالوا لم يتم ملكه عليها بهذا العتق لانهاعتقت بمدالبينونة فينبغي أن تكون مدة ايلائها شهرين كمافي حكم المدة ولكنا نقول الطلاق الواقع ليس من حكم الايلاءفيشي فالبائن والرجعي فيه سواءولو كان رجمياً صارت مدة ايلائها بالمتق أربعة أشهر بالنص فكذلك اذا كانت بائنة بخلاف المدة لأنها تمقب الطلاق فيمتبرفها صفة الطلاق ولانفي زيادةمدة المدة بالعتق اضراراكها لانها تمنع من الازواج في العدة وليس في زيادة مدة الايلاء بالعتق اضر ار بهافلهذا كان المعتبر حصول المتق مع بقاء المدة ﴿قال﴾ وانحلف لا تقرب امرأته وامرأة أجنبية معها حرة أو أمة لم يكن موليامن امرأته لانه بملك قربانهامن غير أن يلزمه شيَّ وهو ليس بمول في حق الاجنبية فلا يعتبرقربان الاجنبية فيحكم الايلاءمن امرأته وان اعتبرحال امرأته وحدهاوهو يملك قربانها من غير أن يلزمه شيء لميكن موليا منها يخلاف ما لو قال لامرأتين له لا أقربكما لانهـما مستويتان في حكم الايلاء هناك فيجعلان كشخص واحد لايملك قربانهماالابكفارة تلزمه فكان موليا منهـما بقول فان جامع الاجنبيـة صار موليا من امرأته من الساعة التي جامع فيها تلك لأنه صار محال لاعملك قربانها الا بكفارة تلزمــه فيتحقق معنى الاضرار والتمنت في حقها الآن فيكون موليا منها وهو عنزلة مالو قال والله لا أقربك اذا أنيت مكان كذا لايكون موليا مالم يأت ذلك المكان أو هو عنزلة مالوقال لامر أنه والله لاأقربك اذاجا مت هذه الاجنبية فاذا جامعها كان موليا من امرأته ﴿قال﴾ وان آ لي من امرأته ثم ارتدت ولحقت بدار الحرب ثم سبيت فأسلمت ثم تزوجها فهو مول منها ان مضي شهران من يوم

تزوجها بانت بالايلاء لان اليمين لابطل بلحاقها فان شرط الحنث منتظر يعد وأصل كلامه كان ايلاء صحيحا فاذا تزوجها مع بقاء تلك اليمين كان موليا منها حين تزوجها وانما انعقدت المدة الثانية وهي أمة ومدة ايلاء الامة شهران ﴿ قالَ ﴾ وان آلي من امرأته وهي أمة ثم اشتراها سقط الايلاء لانها صارت يحيث لايقع طلاقه عليها وموجب المدة المنعقدة وقوع الطلاق عند مضيها فاذا خرجت من أن تكون محلا لذلك سقط حكم تلك المدة كما لو أبانها وانقضت عدتها فان باعها أو أعتقها ثم تزوجها فهومول منهالانهاصارت بحال لايقع طلاقه علمها واليـمين باقية فتنعـقد المـدة من حـين تزوجها وكـذلك الحرة أذا اشترت زوجها فهذا والاول سواء لان عصمة النكاح تنقطع بالملك من الجانبين على وجه إلايقع طلاقه علمها فأنها آنماتكون محــــلا لطلاقه باعتبار ملك اليـــد له عليها وملك اليــمين كما ننافي أصل ملك النكاح نافى ملك اليد الثابت بالنكاح ولهذا لاتستوجب عليه النفقة والسكني في عدتها ﴿ قال ﴾ واذا حلف العبد بالعتق أوالصدقة أن لا نقرب امرأته لا يكون موليا لانه علك قربانها من غير أن يلزمه شئ فانه لاعتق فما لاعليكم ان آدم ومراده من الصدقة أن يلتزم الصدقة عال يمينه وهو لاعلك ذلك المـال فيكون التزامه التصــُـق به الموآ ﴿قَالَ﴾ وان حلف بحج أو صوم أوطلاق أو ماأشبه ذلك كان مولياً لان التزام هذه الاشياء صيح منه كما يصح من الحر فاذا علقها بالفربان فهو لاعلك قربانها في المدة الا بشي يلزمه وعلى هذا لو علق بالقربان التزام الصدقة في ذمته ﴿قالَ ﴾ واذا حلف الذي أن لا قرب امرأته فهو على ثلاثة أوجه في وجــه يكون موليا بالاتفاق وهو مااذا حلف بطلاق أو عتاق لان المتق والطلاق يصح منه كما يصح من المسلم وفي وجــه لايكون موليا بالاتفاق وهو مااذا حلف بحج أو صوم أو صدقة لان التزام هذه الاشياء منه لايصح لانها قربة وطاعـة وما فيه من الشرك يخرجه من أن يكون أهلا لذلك وقع فى بمض الكتب عن الحسن عن أبي حنيفة رحمها الله تمالى أن الايلاء منه بالحج ضحيح فى حكم الطلاق وان لم يصحفي حكم التزام الحج لا ن أحد الحكمين ينفصل عن الآخر عنه كما في اليمين بالله تمالي ولا يمتمد على هذه الرواية فأما ايلاؤه في اليمين بالله تمالى ينعقد في حكم الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله تمالى حتى لو تركها أربعة أشهر بانت بالايلاء ولو قربها لم تلزمه الكفارة وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالى هذا عنزلة القسم الثاني لانه علك قربانها في المدة من غيير أن يلزمه شي فلا يتحقق معنى الايلاء وهو قصد الاضرار بمنع حقها في الجماع وهذا لان حرمة اليمين بالله تعالى لوجوب تعظيم المقسم به ومع الشرك لا يحقق منه هذا النعظيم كما لا يحقق منه هذا الالتزام النزام الحج والصوم وأبو حنيفة رحمه الله تمالى يقول انه من أهل اليمين بالله تمالي فان فيها ذكر اسم الله تمالي على سبيل التمظيم وذلك صحيح معتبر من الذي حتى تحل ذبيحة الكتابي اذا ذكر اسم الله تعالى وكذلك يستحلف في المظالم والخصومات بالله تعالى وقدجعل الله تعالى للكفار ايمانا بقوله تعالي ألا تقاتلون قوما نكثوا أعمانهم وقوله تعالى وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم واذا ثبت أنه من أهل اليمين صار هو بحيث لا علك قربانها الا بحنث يلزمه فيكون موليا ثم يترتب على هــــذا الحنث وجوب الكفارة وهو ليس من أهاما ولكن حكم الطلاق ينفصل عن حكم الكفارة في الايلاء كما لو قال لاربع نسوة له لا أقربكن يكون موليا من كل واحــدة منهن وان كان لو قرب ثلاثًا منهن لا يلزمه شئ ولان لهذه اليمين حكمين . أحدهما الطلاق وهو من أهله والآخر الكفارة وهو ليس من أهلها وكل واحد من الحكمين مقصود بهـنده اليمين فامتناع ثبوت أحــد الحكمين لانمدام الاهلية لايمنع ثبوت الحكم الثاني مع وجود الاهلية ﴿قَالَ ﴾ واذا حلف الرجل بعتق عبده لايقرب امرأته فهو مول الا في رواية عن أبي يوسف رحمـــه الله تمالي فانه يقول يملك قربانها في المدة من غير أن يلزمه شيُّ بأن يبيع عبده وفي ظاهر الرواية هو لا علك قربانها الا بعتق يلزمه فيكون مولياً ولا يعتبر تمكنه من البيع لان البيع لايتم به وحده ورعا لا يجد مشتريا يشتريه منه فان باع العبد سقط عنه الايلاء لانه صار محال علك قربانها من غير أن يلزمه شيء فان اشتراه لزمه الايلاء من وقت الشراء لان المدة الاولى قد بطات فيستأنف المـدة من وقت الشراء لانه صار محال لاعلك قربانهــا الا بعتق يلزمه ولوكان جامعها بعد ماباعه ثم اشتراه لم يكن مولياً لان اليميين قد سقطت بوجود شرط الحنث بعد بيع العبد فهو يملك قربانها بعد ذلك من غير ان يلزمه شيء وإذامات العبد قبل ان ببيعه سقط الايلاء لا نه يتمكن من قربانها بعد موت العبد من غير ان يلزمه شي وكذلك لو حلف على ايلاء هذه بطلاق أخرى ثم ماتت تلك أو طلقها ثلاثًا لم يكن مولياً بعد هذا لآنه يمكنه ان يقربها من غير ان يلزمه شيء وان تزوجها بعد زوج لم يكن مولياً من هـذه أيضاً الاعلى قول زفرلان بمينه على تطليقات ذلك الملك ولم يبق شئ منها بعد ايقاع الثلاث وكذلك لو طلق هذه التي آلي منها ثلاثًا سقط الايلاء لان ايلاءه في حكم الطلاق باعتبار التطليقات المملوكة ولم يبق منها شيء بعد القاع الثلاث ولو لم يطلقها ولكنه جامعها طلقت الاخرى لوجود شرط الوقوع علمها وارتفعت اليمين فان تزوجها بمذ ذلك لم يعــد الايلاء وان لم بجامعها ولكنه طلق الاخرى وانقضت عدم اسقط الايلاء عن هـ نده لانه صار تحيث تتمكن من قربانها من غيران يلزمه شي و د ندا و يعه العبد سواء على ما بينا ﴿ قال ﴾ واذا حلف لا تقرب امرأته حتى عوت هو أو تموت هي فهو موللانه لاعلك قربانها في المدة الا كنت يلزمه وبعد موت أحده الابيق النكاح فهذا عنزلة قوله لا أقربك مادمت في نكاحى ويتم بهذا منع حقها فى القربان بخلاف مالو قال لا أقربك حتى يموت فلان لان موت فلان لا يمنيع بقاء النكاح بينهما وهو موهوم في المدة فيتوهم أن نقربها في المدة من غير أن يلزمه شئ بعد موت فلان فلمذا لايكون مولياً وقــد بينا القياس والاستحسان في قوله حتى بخرج الدجال أو حتى تطلع الشمس من مغربها وان قال حتى القيامــة فهو مول قياسا واستحسانا وهذا وقوله أمدآ سواء لانه لاتصور لبقاء النكاح بينهما بعد وجودماجمله غاية بخلاف خروج الدَّجال على ظريقة القياس ﴿قال﴾ ولوحلف لايقربها حتى تفطم صبيًّا لها وبينه وبين الفطام أقل من أربعة أشهر لم يكن موليا لانه يتحقق منه أن يقربها بعد الفطام في المدة من غير أن يلزمه شي ولما كان ماجعله غاية ليمينه نوجد قبل تمام أربعة أشهركانت هــذه اليمين عنزلة اليمين على القربان في أقل من الاربعــة الاشــهر لان بعد وجود الغاية لايبتي اليمين وانكان بينه وبـين الفطام أربعـ ة أشـهر أوأكثر وهو نوى ذلك الفطام لاينوى دونه فهو مول لان يمينه انعقدت موجبة للمنع من القربان في المدة ولو ماتالصبي قبل أن يمضى أربعة أشهر سقط الايلاء لفوات ماجعله غانة لممينه لان اليمين لاستي بعد فوات الغاية الا في قول أبي توسف رحمه الله تعالى وهي مسئلة كتاب الاعيان وكذلك لو حلف لايقربها حتى يأذن له فلان فمات فلان في الاربعة الاشهر بطلت اليمين لفوات الغابة ولو بقى فلان أربعة أشهر ولم يكن قربها لم يكن موليا أيضا لانه كان يتمكن من قربانها اذا أذن له فلان من غيير أن يلزمه شيُّ وفي الكتاب قال ينبغي في الفياس أن لايكون موليا ولم يذكر شيئاً سوى هذا فليس مراده أن هذا استحسان بخلاف القياس وانما مراده قياس ماتقدم من الفصول ﴿قال﴾ ولوقال ان قريتك فيكل مملوك أمليكه فيما استقبل فهو حر فهو

(P as illed

مول في تول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعنه أبي توسف رحمه الله تعالى لايكون مواياً لانه لايلزمه بالقربان شئ وهو تمكن من أن لا تملك عملوكا بمده وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالى قالا لا تمكن من قربانها الا يمين بالمتق يلزمــه فيكون موليا كما لو قال ان قريتك فهذا المدىر حر ان دخل الدار يكون موليا منها وهذا لان الانسان يكون ممتنعامن اليمين بالعتق كما يكون ممتنعا من موجب اليمين فيصير مهـذا اللفظ مانعاً حقها وضحه ان الملك في المستقبل قد يحصل له من غير صنعه كالميراث ولا تمكن من رده ولو قال ان قريتك فعلى حجة بعد ما أقربك بسنة أو قبل الأقربك بيوم فهو مول لانه لايتمكن من قربانها الا محجة تلزمه في الوجهين جميماً ﴿قال ﴾واذا قال ان قربتك فعلى صوم هذا الشهر لم يكن موليا لان عينه لايتناول جميع المدة فان عضى المدة يسقط اليمين ويصير بحيث علك قربانها من غير أن يلزمه شي لان النزام الصوممضافا الى الزمان الماضي لا يصح فيصير عند القربان كأنه قال على صوم أمس وذلك لغو ولو قال ان قريتك فعلى طعام مسكين أو صوم يوم أو صدقة أو حج أو هدى فهو مول بالاتفاق وان قال فعلى صلاة ركمتين فهو مول في قول أبي توسف رحمه الله تمالي الاول وهو قول محمد وفي قول أبي توسف الآخر وهو قول أبي حنيفة لايكون مولياً وجه قول محمد أنه علق بالقربان التزام ماهو قربة فيكون موليا كما في الحجة قال محمد في الأمالي ولامه في لقول من نقول لا تتوصل الى الحج الاعال و تتوصل الى الصلاة بدون الماللانه لو قال ان قريتك فله على صلاة ركمتين في بيت المقدس لم يكن موليا عندهما وهو لايتوصل الى مالتزم الا بالمال ووجه قول أبى حنيفة وأبى بوسف رحمهما الله تمالى ان بهـذا اللفظ لا يحقق منع القربان المسـتحق لان الانسان لايكون ممتنعا من التزام صلاة ركمتين اذ لايلحقه في ادائها مشقة ولاخسران في ماله مخــلاف سائر القرب توضيحه أنه ان علق بالقربان اطعام مسكين فهو موجب اليمين وكذلك الصدقة والصوم وكذلك الهدى والحج فانه لانتوصل الى ادائهما الا عال والتكفير بالمال موجب اليمين عند الحنث فهو كما لو علق الممين بالقربان فاماالصلاة ليست عوجب الممين وكذلك لو قال في بيت المقدس لان المكان لا تعين لا داء المنذور من الصلاة وان قال ان قريتك فعبدي فلان حر عن ظهارى وقد ظاهر أولم يظاهر فهومول لانهلاعلك قربانهاالا بمتق تنتجزفي العبد وتنجز العتق ليس بموجب للظهار بخلاف مالو قال ان قريتك فلله على ان أعتق فلانا عن ظهاري

وهو مظاهر فليس بمول لا نه علق بالقربان وجوب العتق عليـه عن الظهار وهو واجب عليه قبل القربان فلا يكون ملتزما بالقربانشيئاً والله أعلم

مي باب اللمان كا

اعلم بأن موجب قذف الزوج زوجته كان هو الحد في الابتداء كما في الاجنبية ثبت نقوله تمالى والذين يرمون المحصنات الآيةوالدليل عليه ماروى ان ابن مسعود رضي الله عنه قال كـنا جلوساً في المسجد ليــلة الجمعة اذ دخــل رجــل انصاري فقال يارسول الله أرأيت الرجل يجد مع امرأته رجلا فان قتل قتلتموه وان تكليم جـلدتموه وان سكت سكت على غيظ ثم قال اللهم افتح فنزلت آية اللمان وقال صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية رضى الله عنه حين قذف امرأته بشريك بن سمحاء إيت بأربعة يشهدون على صدق مقالتك والافحد على ظهرك وقالت الصحابة رضوان الله عليهم الآزيجلد هلال بنأمية رضى الله عنه فتبطل شهادته في المسلمين فثبت ان موجب الفذف كان هو الحد ثم انتسخ ذلك باللمان في حقّ الزوجين واستقر الامر على ان موجب قذف الزوج الزوجــة اللعان بشرائطـ نذكرها وعلى قول الشافعي موجبه الحد ولكنه يتمكن من اسقاط ذلك عن نفسه باللمان حتى لو امتنع الزوج من اللمان يقام عليه حد القذف وعندنا يحبس حتى يلاعن واستدل بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم في آية اللمان بيان المخرج للزوج بان تقام كلمات اللمان مقام أربعة من الشهداء لان في كلمات اللمان لفظة الشهادة وهي شهادات مؤكدة بالاعان مزكاة باللمن مؤكدة بالظاهر وهو ان الزوج لايلوث الفراش على نفســه كاذبا ولهذا قلت بلمانه بجب حد الزنا عليها ثم تتمكن هي من اسقاط الحد عن نفسها بلمانها على أن يكون لعانها ممارضا لحجة الزوج لانها شهادات مؤكدة بالاعان مزكاة بالنزام الغضب مؤيدة بالظاهر وهو ان المسلمة تمتنع من ارتكاب الحرام وفي كتاب الله تعالى اشــارة الى هـــذا فانه قال ويذرأ عنها المذاب أي يسقط الحد الواجب بلمان الزوج ﴿وحجتنا﴾ في ذلك قوله تمالى والذين يرمون أزواجهم فهذا يقتضي ان يكون المذكور في الآية جميع موجب قــذف الزوجــة وذلك ينني ان يكون الحد موجب هذا الفذف مع اللمان ولو وجب الحد عليه لم يسقط الا بحجة وكلماتاللمان قذف أيضا فكيف يصح ان يكون القذف مسقطا لموجب القــذف

فدر فناانه هو الموجب لمافيه من التزام اللعن واذا امتنع منه يحبس حتى يلاعن لان من امتنع من ايفاءحق مستحق عليه لا تجرى النيامة في ايفائه يحبس حتى يأتى به ولا يجب عليها حد بلمانه لان شهادةالمرء لن سهلاتكون حجة في استحقاق مايثبت معالشهات على الغير ابتداء فكيف تكون حجة في استه قاق ماندرئ بالشهات وهذا لان الشهاداتوان تكررت من واحد ايس بخصم لاتم الحجة ما فمن الخصم أولى والعجب من الشافعي رحمه الله تمالي آنه يقول لو شهد الزوج مع ثلاثة نفر على زوجته بالزنا لابجب الحد علمها فكيف بجب الحد بشهادته وحده ولكن اللمان مستحق عليها كما هو على الزوج فاذا امننمت حبست والمراد من قوله تمالي وبدراً عنها العذاب الحاس لاالحد اذا عرفنا هذا فنقول من شرائط اللمان عندنا كون الزوجين من أهل الشهادة على الاطلاق وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه هذا ليس بشرط ولكن كل من كان من أهـل الطلاق عنده فهو من أهل اللمان وهـذا منه تناقض لانه يجمل كلمات اللمان شردات في وجوب الحد بها ثم لايشترط الاهلية للشرادة ولكن يقول اللمان من كلاماا وجموج اللفرقة فيكون عنزلة الطلاق ﴿ وحجتنا ﴿ فَ ذَلكُ مابداً به الباب فقال بله:! عن رسول الله صلى اللهعليه وسلم أنه قال لالعان بـين أهمل الـكفر وأهل الاسلام ولا بين العبد وامرأته وأهل الحديث يروون هذا بلفظ آخر وقد ذكره صاحب المشافهات في تفسيره أربعة لالمان بينهم وبين نسائهم المسلم اذا كان تحته كافرة والكافر اذاكان تحته مسلمة والحر اذاكان تحته أمة والعبد اذاكان تحته حرةفذلك تنصيص على اشتراطِ أهلية الشهادة فهما وفي الآية اشارة الى هذا فانهقال ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم والمراد بالشهداء من يكون أهلا للشهادة مطلقا والمستثني من جنس المستثني منه وقال الله تمالى فشهادة أحدهم وهـ ذا شأن شهادة شرعية ولا لتحقق ذلك بمن ليس بأهمل للشهادة ثم المسلم اذا كان تحتـه كافرة فهي ليست بمحصـنة وكما ان قـذف الاجنبية اذالم تكن محصنة لانوجب الحد فكذلك قذف الزوج زوجته اذا لم تكن محصنة لابوجب اللمان وكذلك الحر اذاكان تحته أمة فاما الكافر اذاكان تحتهمسلمة بأن أسلمت امرأته فقذفها قبل ان يمرض عليه الاسلام فهو ليس من أهل الشهادة عليها وكذلك العبد اذا كان تحته حرة فلا يكون قذفه اياها موجباً للمان ولكنه يكون موجبًا حد القذف لان القذف بالزنا لاينفك عن موجب فاذا خرج من أن يكون موجباً للمان لمعني في القاذف

كان موجبًا للحد وكذلك المحدود في القذف اذا قيذف امرأته لان الدلالة قامت لنا على ان اقامة حد القـذف عليـه مبطل لشهادته ومخرج له من ان يكون أهـ الا لاداء الشهادة وكذلك ان كانت المرأة محدودة في قذف فلا لمان بينهما لانمدام أهليـة اداء الشادة في جانبها الا أنه اذا كانت هي المحدودة في القـذف فلا حـد على الزوج ولا لمأن لان قـذفه باعتبار حاله موجب للعان فلا يكون موجبا للحد اذ لايجمع بـين الموجبـين ولـكن امتنع جريان اللمان لمني من جهتها فهو كما لوصدقت الزوج بخلاف مااذا كان الزوج هو المحدود لان قذفه باعتبار حاله لم يكن موجباللمان فكان موجبا للحد اذهى محصنةولوكانا محدودين في قذف فعليه الحد أيضا لان قذفه باعتبار حاله غيير موجب للعان فيكون موجبا للحد ولايجوز ان يقال امتناع جريان اللمان هنا لكونها محدودةلان أصل القذف يكون من الرجل وانما يظهر حكم المانع في جانبها بعدقيام الاهلية فيجانب الرجل فأما بدون الاهلية في جانبه لامتبريحالها وكذلك العبد نقذف الحرة المحدودة تحته لانها محصنة وان قذف العبد امرأته وهي مملوكة أو مكاتبة فلا حد عليه ولا لمان لانها ليست بمحصنة وكذلك الحر نقذف امرأته وهي أمة أو مدبرة أو أم ولد أو مكاتبة أو مستسعاة في قول أبي حنيفة رحمه الله لانها عنزلة المكاتبة فلا تكون محصنة مع قيام الرق ولكنه يعذر لذلك أسواطا لان قذف المملوك يوجب التعزير لمعنى متكالستر واشاعة الفاحشة والعبداذا قذف امرأته الحرةالمسلمةفعليه الحدلان قذفه باعتبار حاله غير موجب للعان فيلزمه الحد لكونها محصنة ﴿قَالَ ﴾ واذا قذف الاعمى امرأته وهي عمياء والفاسق قذف امرأته فعلهما اللمان لانالفاسق من أهل الشهادة ولكن لا تقبل شهادته لمدمظهور رجحان جانب الصدق ولهذا أمر الله تعالى بالتثبت في خبره والتثبت غير الرديخلاف المحدود فىالقذف فانه محكوم ببطلان شهادته كما قالت الصحابة رضوان الله عليهم فتبطل شهادته في المسلمين والدليل عليه أن الفاسق اذا شهد في حادثة فرد القاضي شهادته ثم أعادها بمد التوبة لم تقبـل ولولم يكن المردود شهادة لكانت مقبولة بعــد التوبة وكذلك الاعمى من أهـل الشهادة الا أنه لاتقبل شـهادته لنقصان في ذاته وهو أنه لاعمز بين المشهود له والمشهود عليه الا بالصوت والنغمة ولان شهادته جائزة في قول بمضالفقهاء يمني اذا تحمل وهو بصير ثم أدى بمد العمى تقبل شهادته عند أبي يوسف رحمه الله تمألى فاذا كان من أهل الشهادة كان من أهل اللمان أيضا ﴿قال﴾ واذا قذف امرأته وقد زنت

فلاحد عليه ولا لمان لانها ليست عصصنة وهو صادق فيا رماها به من الزنا وكذلك ان وطئتوطئاً حراما ريديه الوطء بشبهة وعنأبي يوسف رحمه اللة تمالي قال يلاعنهاوهو قول ابن أبي ليلي لان هذا الوطء مثبت للنسب موجب للمدة والمهر فلا يسقط به الاحصان كوط، المنكوحة في حالة الحيض ولكنا نقول وط، غير بملوك فيكون في مني الزنافيسقط به الاحصانولكن لابجب به الحد للشبهة والشبهة تصلح لاسقاط الحدلالا بجابه فلوأ وجبنا على قاذفها الحدد واللعان كان فيه ابجاب الحد بالشبهة وبهذا فارق حكم النسب والعدة لانه يثبت مع الشبهة ﴿ قال ﴾ واذا قذفها وهي صغيرة أو هو صغير فلا حد ولا لمان اما الصبي فقوله هدر فيما يتعلق به اللزوم والصغيرة ليست عجصنة وكذلك ان كان أحدهما مجنونا أو ممتوها وكذلك ان كان أحدهما أخرس اما اذا كان الزوج هو الاخرس فقذفه لايوجب الحد ولاالامان عندناوعند الشافعي رحمه الله تعالى يوجب لان اشارة الاخرس كمبارة الناطق ولكنا نقول لا بد من التصريح بلفظ الزنا ليكون قذفا موجباً للحد أو اللمان ولايتأتي هذا التصريح في اشارة الاخرس فان اشارته دون عبارة الناطق بالكتابة ولانه لابد من لفظ الشرادة في اللمان حتى ان الناطق لو قال أحاف مكان قوله أشهد لايكون صحيحا ويعض أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى يرتكبون هذا ولكنه مخالف للنص فاذآ ثبت أنه لابد من لفظ الشهادة وذلك لاتحقق باشارة الاخرس وكذلك ان كانت هي خرسا. لان قــذف الخرساء لابوجب الحد على الاجنبي لجواز ان تصدقه لو كانت تنطق ولاتقدر على اظهار هذا التصديق باشارتها واقامة الحدمع الشبهة لايجوز ﴿ قَالَ ﴾ واذا قذف الحر المسلم امرأته الحرة المسلمة بالزنا فان كفت عن مرافعته فهي امرأته لانحقيقة زناهالاينافي بقاء النكاح بينهما فالنسب الى الزيا أولى واللمان هنا كالحدفي قذف الاجانب وذلك لايستوفى الابطلب المُقذوف فهذا مثله وان دفعتــه بدأ الامام بالرجل فأمره ان يلاعن كما قال الله تُعالى في كتابه يقوم فيشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين فيما رماهابه من الزنا والخامسة أن لمنة الله عليه أن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا ثم تقوم المرأة فتشهداً ربع شهادات بالله إنه لمن المكاذبين فيما رماها به من الزنا والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رماها بهمن الزنا اما قيامهما ليس بشرط فسره الحسن عن أبي حنيفةرجمه الله تمالى قال لايضره اللمان قائمًا أو قاعداً لان اللمان شهادة أو يمين فالقائم والقاعد فيـــه سواء

وذكر في النوادر عن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لابد ان يقول إني لمن الصادقين فيما رميتك به من الزنا وهي تقول أنت من الكاذبين فيما رميتني به من الزنا لانه اذا ذكر بلفظة الغائبة يمكن فيه شبهة واحتمال فلا بد من لفظ الخطاب وفي ظاهرالرواية لم يمتبر هذا لان كل واحد منهما يشير الى صاحبه والاشارة أبلغ أســباب التعريف فاذا فرغا من اللمان فرق الامام بينهما لحديث سهل بن سمد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما لاعن بـين المجلاني وامرأته فقال المجلاني كـذبت عليهــا يارسول الله ان أمسكتها فهي طالق ثلاثًا ففارقها قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يفارقها فكانت سنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم الفرقة لاتقع عندنا الا يتفريق القاضي وعند الشافعي رضي الله تمالي عنه نقع بنفس لمان الزوج وعلى قول زفر رحمــه الله تمالي يقع الفرقة بلمانهما فالشافعي رحمه الله تعالى يقول سبب هذه الفرقة قول من الزوج مختص بالنكاح الصحيح فيتم بهكالطلاق وزفر رحمه الله تمالى يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان أبدآ فنني الاجتماع بعد التلاءن تنصيص على وقوع الفرقة بينهـما ولكنا نستدل بالحديث الذي روينا فان العجلاني رضي الله تمالي عنه أوقع الثلاث عليها بمد التلاعن ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو وقمت الفرقة بينهما لأنكر عليه فان قيل قد أنكر عليه بقوله اذهب فلا سبيل لك عليها ﴿ قَلْنَا ﴾ ذاك منصرف الى طلبه رد المهر فانه روی أنه قال ان كنت صادقاً فهو لها بما استحللت من فرجها وان كنت كاذبا فابعــد اذهب فلا سبيل لك عليها ولان الراوى قال فذلك الســنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما فدل أنه لاتقع الفرقة الا بالتفريق وكان النفريق هنا عنزلة فسنخ البيع بسبب التحالف عند الاختلاف في الثمن ثم هناك لا ينفسخ البيع مالم يفسخ القاضي فكذلك هنا وهذا لان مجرد اللمان غير موضوع للفرقة ولا هو مناف للنكاح الاأن الفرقة بينهـما لفطع المنازعــة والخصومة وفوات المقصود بالنكاح مع اصرارهما على كلامهما فلا يتم الا بقضاء القاضي فأما قوله صـلى الله عليه وسلم المتلاعنان لايجتمعان أبدآ حقيقة هـذا اللفظ حال تشاغامِما باللمان كالمتقاتايين والمتضاربين فزفر رحمه الله تمالي يوافقنا أن في حال تشاغلهما باللمان لا تقع الفرقة بينهما ثم ذكر عن ابراهيم رضى الله تمالى عنه قال اللمان تطليقة بائنة وإذا كذب الملاءن نفسه جلد الحدوكان خاطبامن الخطاب وبهأ خذأ بوحنيفة ومحمدر خرما الله تعالى

فقالا الفرقة باللمان تكون فرقة بالطلاق وعلى قول أبي يوسف رَّحمه الله تكون فرقة بغير طلاق بناء على ان عنــــــــــ أبي يوسف يثبت باللمان الحرمة المؤيدة بينهما وهو قول الشأفمي رضي الله عنهوعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالي لاتتأبد الحرمة بسبب اللمان حجبهما فى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لايجتمعان أبداً وهكذا نقل عن عمر وعلى وابن مسمود رضي الله عنهـم والمعنى فيه ان سبب هذه الفرقة يشــترك فيه الزوجان والطلاق يختص به الزوج فما يشترك الزوجان فيه لايكون طلاقا ومثل هذا السبب متي كان موجبا للحرمة كانت مؤيدة كالحرمة بالرضاع توضيحه أن بُوت الحرمة هنا باللمان نظير حرمة قبول الشهادة بمد الحـد في تذف الاجنبي وذلك يتأبد فكذلك هنا وحجـة أبي حنيفة ومحمــد رحمهما الله تعالى ان الثابت بالنص اللمان بـين الزوجين فلو أثبتنا به الحرمة المؤيدة كان زيادة على النص وذلك لابجوز خصوصاً فيما كان طريقــه طريق العقوبات ثم هذه فرقة تختص بمجلس الحكم ولا يتقررسببه الافي نكاح صحيح فيكون فرقة بطلاق كالفرقة بسبب الجبوالمنة وهذا لان باللمان يفوت الامساك بالمعروف فيتعين التسريح بالاحسان فاذا امتنع منه ناب القاضي منابه فيكون فعـل الفاضي كفعل الزوج واذا ثبت انه طلاق والحرمة بسبب الطلاق لاتتأبد فاما الحديث فقد بينا انحقيقة المتلاعنين حال تشاغلهما باللعان ومن حيث الحجازانما يسميان متلاعنين مابقي اللعان بينهما حكماوعندنا لايجتمعان مابقي اللعان بينهماحكما وأنما تجوز المناكحة بينهما اذالم يبق اللعان بينهما حكما لانه اذا أكذب نفسه يقام عليه الحد لاقراره على نفسه بالنزام الحدومن ضرورة اقامة الحد عليه بطلان اللعان ولا يبقي أ هلا للمان بمد اقامة الحدوكذلك ان أقرت المرأة بالزنا فقد خرجت من أن تكون أهلاللمان وكذلك ان قذفت رجلا فاقيم عليها الحــد فعرفنا ان حل المناكحة بينهما بعــد مابطل حكم للمان فلا يكون في هذا أثبات الاجتماع بـين المتلاعنين ﴿ قال ﴾ واذا أنكر الزوجالفذف فاقامت المرأة به البينة عليه وجب اللمان بينهما وعلى قول ابن أبي ليلي يلاعن ويحد اما اللمان فلان الثابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم ثم قال ابن أبي ليلي انكاره بمنزلة إكذابه نفســه فيقام عليه الحد ولكنانقول انكاره نني القذف وإكذابه نفسه تقرير القذف فكيف يستقيم اقامة انكاره مقام اكذابه نفسه فلهذا لايحد ﴿ قال ﴾ واذانفي الرجل حبــل امرأته فقال هو من زنا فلا لمان بينهما ولاحد قبل الوضع في قول علمائنا وقال الشافعي رحمه الله تمالي

يلاعنها لحديث هلال بن أمية رضي الله عنه فانه قذف امرأته بنفي الحمل وقد لاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ولان الحبل يدرفوجوده بالظاهر ويتملق به أحكام شرعا نحو الرد بالميب والبيراث والوصية به وله فكذلك شبت حكم اللمان سفيه ﴿وحجتنا﴾ ما قال في الكتاب ان نني الحبل ليس بشي لانه لايدري لدله ريح واللمان في قذف الزوج زوجتـــه عَنْزَلَةُ الحَدْفِي مُذْفِ الْاجْنِيمَةِ فَلَا يَجُوزُ اقامتِهِ مِع الشَّبِهِ بَخِلَاف حَكُم الرَّد بالميب فأنه يثبت مع الشبهات والارث والوصية تتوقف على انفصال الولد ولا تتقرر في الحال فاما الحديث من أصحابنا من قال أنه مَذَفها بالزنا نصافانه قال وجدت شريك بن سمحاً على بطنها يزني بها ثم نني الحبل بعد ذلك وعندنا اذا قذفها بالزنا نصاً يلاعنها على ان النبي صلى الله عليه وسلم عرف من طريق الوحي أنها حبـلي حتى قال ان جاءت به أحيمر على نعت كـذا فهو لهلال ان أمية رضي الله عنه وان جاءت به أسود جمداً جمالياً فهو لشريك فجاءت به على النمت المكرَّوه فقال صلى الله عليه وسلم لولا الأيمان التي سبقت لكان لي ولها شأن ومثل هذا لا يمرف الا بطريق الوحى ولا يتحقق مشله في زماننا ثم عند أبي حنيفة اذا جاءت بالولد يثبت نسبه من الزوج ولا يجرى اللعان بينهما بذلك النفي وعند أبي يوسف ومحمــد رحمهما الله تمالى اذا جاءت بالولدلاكثر من ستة أشهر منذ نفي فكذلك وان جاءت بهلاقل من ستة أشهر لاءن ولزم الولد أمه لانا تيقنا ان الحبل كان موجوداً حين نفاه عن نفسه فكان هذا ونفيه بعد الولادة سواءوالدليل عليه حكم الوصية والميراث فأنه يثبت اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر لتيقننا انه كان موجوداً وقت السبب وأبو حنيفة رحمه الله تعالى نقول أصل هذا القذف لم يكن موجباً للمان فلا يصير موجباً بمد ذلك لانه حينئذ يكون هذا في معنى قذف مضاف والقذف لايحتمل الاضافة ولا التعليق بالشرط وبه فارق الوصية والميراث لانه يمكن أثباته على سبيل التوقفوالاضافة الى مابعد الانفصال يقرره آنه لو لاعنها قبل الوضع كما قال الشافعي يحكم على الحبل بقطع نسبه من الزوجاذ النسب من حتى الولد والزام الحكم على الحمل لايجوز فاذا تمذر نفي النسب عند النفي لايصير محتملا للنفي بمد ذلك ولو لاعنها بعد الوضع لنفي النسب عنه وذلك لا يجوز واذا تمذر نفي النسب يتعذر اللعان كما لو ولدت ولدآ ميتاً واذا لاعنها بغيرولد فلهاالنفقة والسكني في المدة لانوقوع الفرقة بسبب من جهة الزوج ولهذاكان طلاقا فاذاجاءت بولد مابينها وبين سنتين لزمهالولد لانهاجاءت بملدة يتوهم

أن العلوق في حال قيام النكاح وان لم يكن عليها عدة لزمه الولد مابينه وبـين ستة أشهركما لو وقمت الفرقة بينهما بسبب آخر ولونفي هذا الولد لمهجر اللمان بينهما عندنا وعلى قول الشافعي رحمه الله تمالى يجرى اللمان بينهما لان الاصل عنــده أن اللمان يجرى لنفي الولد مقصوداً ولهذا قال في النكاح الفاسد اذا دخــل بها الزوج ثم جاءت بولد فنفاه يجرى اللعان بينهما لنفي الولدِ مقصوداً وهذا لانه محتاج الى أن ينفي عن نفسه نسباً ليس منه واللعان مشروع لحاجته فأما عندنا حكم اللمان ثبت بالنص في الزوجات قال الله تمالي والذين يرمون أزواجهم ولازوجية في النكاح الفاسد ولا بعد البينونة ولانه لو جرى اللمان بينهما انما يجرى لنفي الولد وقد حكم الشرع بثبوت نسب الولد منه حين أوجب المهر والعدة بالنكاح الفاسدوبعد الحكم شبوتالنسب لأيتصورنفيه توضيحهأن نفي النسب تبعلقطع الزوجيةوالتفريق بينهما وقيام التبع بالمتبوع فاذا تمذر الحكم عليه بقطع الزوجية يمتنع جريان اللمان بينهما ﴿ قال ﴾ واذا لاعنها يولد ثم جاءت يولد بعــد ذلك لستة أشهر أو أكثر ماينها وبـين السنتين لزمه هذا الولد لان العلوق به موهوم أنه كان في حال قيام النكاح ﴿ قال ﴾ واذا ولدت المرأة ولدين في بطن واحــد فأقر بالاول ونفي الثانى لزمــه الولدان ويلاعنها فان نفي الاول وأقر بالثاني لزماه ومحد لان اقراره منسب أحدهما اقرار منسبهمافانهما توأم لا ينفصل أحدهما عن الآخر في حكم النسب لعلمنا انهما خلقا من ماء واحدفاذا أقر بالاول كان هذا كاقر ارمهما ثم في نفي الثاني هو قاذف لها بالزنا فيلاعنها وان نفي الاول فقد صار قاذفا لها بالزنا وحـين أقر بالثانى فقد أكذب نفسه فيلزمه الحد ونسب الولدين ثابت منه لان اقراره باحدهما كاقراره بهما وان نفاهما ثم مات أحدهما قبل اللمان فانه يلاءن على الحي منهما وهما ولداه لان الذي مات قد لزمه نسبه ألاتري أنه برثه لوكان له مال وانه لوقتل كان له الميراث من ديته والحكم بثبوت نسب أحدهما منه حكم بثبوت نسبهما فلا يحتمل النفي بمد ذلك ولانه لوقطع نسب هذا الحي منه قطع نسب الميت أيضاً والنسب كالايمكن اثباته بمد الموت بالدعوة لا يمكن قطعه بالنفي لان فيه الزام الحمكم على الميت من غير خصم عنه فان الاخ لا ينتصب خصما عن أخيه ولكن لا يمتنع جريان اللعان بينهما لانه قذفها بالزنا وليس من ضرورة اللعان قطع النسب والنسب انما لزمه حكما فلا يكون ذلك بمنزلة اكذابه نفسه في منعجريان اللمان بينهما وكذلك لوكانت ولدت أحدهما ميتا فنفاهما لان المولود ميتا أابت النسب منه

حتى لو ضرب انسان بطنها فلزمته الفرة كان للوالد منه الميراث واذا لزمه نسب أحدهما ازمه نسبهما ﴿ قال ﴾ وان ولدت ولداً فنفاه ولاعن به ثم ولدت من الفــد ولداً آخر لزمه الولدان جميما واللمان ماض لان نسب الذي كان في البطن لم يثبت فيه حكم الحاكم لما فيه من إلزام الحكم على الحمل وذلك ممتنع ولا بجوز أن يتوقف على الانفصال فاذا انفصل كان ثابت النسب منه وهما توأم اذ ليس بينهما مدة حبل تام ومن ضرورة نبوت نسب أحدهما ثبوت نسب الآخر ولان اعتبار جانب الذي كان منفصلا وقت اللعان يوجبه نفي النسب واعتبار جانب الآخر شبت النسب واغامحتاط لاثبات النسب لالنفيه فان قال هما الناي كان صادقا ولا حلا عليه لأن نسبهما منه يثبت شرعا فهو بهذا اللفظ يخبر عما يلزمه شرعا فلا يكون اكذابا منه نفسه توضيحه أن كلامه محتمل يجوز أن يكون مراده الاكذاب بدعوى النسب ويجوز أن يكون مراده الاخبار عالزمه شرعا والحد لا يجب مع الاحتمال وان قال ليسا باني كانا ابنيه لان نسبهما ازمه حكما فلا علك نفيه ولا حد عليه لانه مدذا اللفظ كرر القــذف الذي لاعنها به فلا يلزمه بالتكرار حد ولو قال كـذبت في اللمان وفها تذفتها به كان عليه الحدلانه صرح باكذابه نفسه وفخلك بوجب الحد عليه ﴿قَالَ ﴾ ولو نفي ولد زوجـة محدودة أو كتابية أو مملوكة والزوج حر أوعبد كان نفيه باطلا ويلزم الولد اياه لان النسب قد ثبت منه بالفراش فلاينقطع الاباللمان وقد تمذرا ببات بينهما لانعدام أهلية الشهادة فبهماأوفىأ حدهمافيبتي النسب ثابتا منه ولاحد على الزوجولا لعان وقد أجمل هذا الجواب لانه في السؤال ذكر الزوج العبدوالمرأة المحدودة وقد بينا فيما سبق ان العبد اذا قذف امرأته المحــدودة فعليــه الحد فيحمل هــذا الجواب عــلى ما اذا كان الزوج حرا مسلما حتى يمتنع جريان اللمان من قبلها فينتــ لا مجب الحد ولا اللمان ﴿ قال ﴾ واذا التمن الرجــ ل ثلاث مرات والتعنت المرأة ثلاث مرات ثم فرق الفاضي بينهـما فقد أخطأ السنة والفرقة جائزة عندنا وعلى قول زفر والشافعي رحمهما الله تعالى حكمه بخلاف السنة باطل فلا تقع الفرقة بينهما لانه حكم بخلاف النص فان اللمان بالكتاب والسينة خمس مرات والحكم بخلاف النص باطل كما لو حكم بشهادة ثلاثة نفر في حد الزنا أو بشهادة رجل وامرأة بالمال ﴿وحجتنا ﴾ فى ذلك ان هذا حكم في موضع الاجتهاد فيجوز وينفذ كالحكم بشهادة المحدود في القذف ونحوها وبيانه من وجهين أحدهما ان ماشرع مكرراً من واحد فقد يقام الاكثر منه مقام

الكل والثاني ان تكرار اللمان للتغليظ ومعنى التغليظ محصــل بأكثركلــات اللمان لانه جمع متَّفق عليه وأدنى الجمع كأعلاه في بعض المواضع فاذا اجتهد القاضي وأدي اجتماده الى هــذا الحكم نفذ حكمه ألا ترى انه لو فرق بينهما بعــد لمان الزوج قبل لعان المرأة لنفذ حكمه لكونه مجتهدآ فيه فبعد ماأتى كلواحد منهما بأكثركلماتاللعان أولىولا نسلم ان قضاءه مخالف للنص لان أصل الفرقة ومحلها غير مذكور في النص وهذا الاجتهاد في محل الفرقة فان من أبطل هذا القضاء يقول لا نقم الفرقة وان أتمت المرأة اللمان بعـــد ذلك ولاينف ذحكمه وان أتم الزوج اللمان وانما تقع الفرقة عنده بلمان الزوج ولو فرق بينهما بمد ماالتمن كل واحد منهما مرتين لم ينفذ حكمه لان نقاء أ كثراللمان كبقاء جميعه فهذا حكم فيغير موضع الاجتهادفان أقل الشيُّ لا يقوم مقام كاله ﴿قَالَ ﴾ ولو فرغا من اللمان فلم يفرق مينهماحتي ماتأحدهما توارثا لان الفرقة عندنا لاتقع الابقضاء القاضي فأنما انتهي النكاح بينهمابالموت ﴿ قال ﴾ ولو أخطأ القاضي فأمر المرأة فبدأتباللمان ثم التمن الرجل كان عليه ان يأمر المرأة باعادة اللعان لانها التعنت قبل أو انه فان اللعان مشروع في جانبها لمعارضة لعان الزوج لانها لايثبت بلعانها شيء على الزوج وماحصل قبل أوانه لا يعتــد مه فيأمرها باستقبال اللعان فان لميأمرها بذلك وفرق بينهماوقعت الفرقة كمالو التعن الزوجولم تلتمن المرأة حتى فرق بينهما لانه حكم في موضع الاجتهاد لان فما طريقه على طريق الممارضة لافرق بـين ان يســبق هذا أوذاك وفي باب التحالف له ان يبدأ بيمين أيهما شاء ولانهما متلاعنان سواء بدأتهي أو هو وحكمه في موضع الاجتهاد نافذ ﴿قَالَ ﴾ واذا قذف أجنبية ثم تزوجها فقذفها فرافعته فيهما جلد الحدود رئ اللمان لان موجب قذفه قبل التزوج الحد وموجب قذفه بعد التزوج اللمان ولكن متى اجتمع الحدان عند الامام وفي البداية بأحدهما إسقاط الآخر بدئ بمافيهاسقاط الآخراحتيالا للدرء ولوبدأ باللمان هنا لميسقط الحدولو بدأ بالحد يسقط اللمان لان المحدود في القذف لايلاعن امرأته فلهذا ببدأ بالحد ولو أخذته بالآخر وتركت الاول لاعنهالان حد القذف لايقام الا بطلب المقذوف فاذا لم يطاب صار القذفالاول كالمعدوم في حق الثاني وقد وجد منها الخصومة في الثاني فيلاعنها فان أخذته بمد ذلك بالاول ضرب الحدلان بترك الطلب زمانا لايسقط حقها في المطالبة محد القذف بمد تقرر الموجب لحدالقذف وان بدأتبالاول حدلها فان أخذته بمد ذلكبالآخر لم يلزمه حد

ولا لمأن لان القذف الثاني كان موجبا للمان وقد تعذراقامته حين صار محدوداً في قذفولو كان موجباللحد لايقام الاحدواحدوقدأقيم ذلك بعدالفذفين ﴿قالَ ﴾ واذاقذف امرأته مرات فعليه لمان واحد لان اللمان في كونه موجب قذف الزوجات كالحد في حق الاجنبيات والحد لايتكرر شكر رالقذف لشخص واحد وقال ، واذاقذف أربم نسوة في كلة واحدة أوفى كلمات متفرقة فعليه أن يلاءنكل واحدة منهن على حدة بخلاف مالوقذف أجنبيات فانه نقام عليه حد واحد لهن لان المقصود محصل باقامة حد واحد وهو دفع عار الزنا عنهن وهنا لا محصل المقصود بلمان واحد لانه يتمذر الجمــ م بينهن في كلمات اللمان فقد يكون صادقا في بمضهن دون البعض والمقصود التفريق بينه وبنيهن ولايحصل ذلك باللمان مع بعضهن فلهذا يلاعن كل واحدة منهن على حدة حتى لو كان محدوداً في قذف كان عليه حدواحد لهن لانموجب قذفه لهن الحد هنا والمقصود يحصل بحد واحد كما في الاجنبيات ﴿قَالَ﴾ ولو قذف رجلا فضرب بعض الحد ثم قذف امرأة نفسه لم يكن عليه لمان وعليه تمام الحد لذلك الرجل لان قذفه اياهاموجب للمأن فانباقامة بمض الحد عليه لاتبطل شهادته ولكن لابد من اكال الحد لذلك الرجل أولالان فيالبداية بهاسقاط اللعان فانه يصير محدودآ في قذف فيبدأ باكمال الحد الاول لهذا ولو كان قذفه اياها في هذه الحالة موجباً للحدلم بجب الا كال الحد الاول كا لوقذف أجنبياً آخر ﴿ قال ﴾ واذا قذف امرأته ثم بانت منه بطلاق أو غيره فلا حد عليه ولالمان لان المقصود باللمان التفريق سنهما ولا يتأتى ذلك بعد البينونة فلا معنى للمان بعد فوات المقصودبه ولاحد عليه لان قذفه كان موجباً للمان والقذف الواحد لابوجب الحدين ولو أكذب نفسه لم يضرب الحد أيضا لهذا المني مخلاف مالو أكذب نفسه بعد مالاعنها لان وجوب اللمان هناك بأصل القذف والحد بكلمات اللمان فقد نسبها فيها الى الزنا وانتزع معنى الشهادة باكذابه نفسه فيكون هذا نظير الشهود بالزنا فاما هنا لم توجد كلمات اللمان فلهذا لا محد وإن أكذب نفسه ﴿ قال ﴾ ولو قال انت طالق ثلانًا ياز أنية كان عليه الحدلانها بانت بالتطليقات الثلاث فانمافذفها بالزنا بمد البينونة فعليه الحد ولوقال يازانية أنت طالق ثلاثًا لم يلزمه حد ولا لمان لانه قذفها وهي منكوحة ثم أبانها بالتطليقات وقد بينا انه بمد ماقذفها اذا أبانها لم يلزمه حد ولا لمان وهذا لانه وان ذكركلامه على سبيل النداء فقــد نسمها به الى الزنا لان النداء للتعريف وتعريفها بهذا الوصف نسبتها اليه بابلغ الجهات

واذاعلق القذف بشرط لم يجب حد ولا لمان لان القذف بما لا يحلف به فلا يتملق بالشرط ولان التعلق بالشرط عنع محقق نسبتها الى الزنا في الحال ولان من لاتكون زائمة قبل دخول الدار لا تبكون زانية بدخول الدار وكذلك لو قال اذا تزوجتك فانت زانية أو انتزانية أن شاء فلان فهو باطل لما قلنا ﴿قال ﴾ ولو قال لامرأته قد زنيت قبل أن أتزوجك أو رأيتك تزنين قبل ان أتزوجك فهو قاذفاليوموعليه اللمان لان القذف نسبتها الى الزنا وقد تحقق ذلك في الحال بخلاف مالو قال قذفتك بالزنا قبل ان أتزوجك فانه بجب عليـــه الحد لانه ظهر باقراره قذف قبل التزوج فهو كالوثبت ذلك بالبينة مخلاف مالو قال لهازنيت وأنت صغيرة فانه لاحد عليمه ولالعان فانفعل الصغيرة لايكون زنا شرعاً فقد نسبها الى مالا تحقق شرعاً فيكون هذا عنزلة مالونسها الى مالا يحقق اصلا بأن قال زنيت قبل ان تخلق فاما ما قبل التزوج تحقق منها فعل الزنا شرعا ولان الصغيرة لايلحقها المار ولا الائم شرعا والقذف بالزنا تنمير به المقذوف وقد يكون فيـهآثمـا شرعا وان قال لها فرجـك زان أو حسدك زان أوندنك زان فهو قـ ذف لأنه ذكر مايمبر به عن جميع البدن بخلاف الرجل واليــد وبأي لغة رماها بالزنا فهو قاذف لان مايلحقها من العار والشــنار بالنســبة الى الزنا لايختلف بين العربية والفارسية واذا قال وجدت رجلا معها بجامعهالم يكن قاذفا لان الجماع قد يكون حلالا وشبهة وبدونُ النصريح بالزنا لايكون القذف موجباً كما في حق الاجانب مالم يصرح بالزنالا يكون موجباً للحد ﴿ قال ﴾ رجل قال لامرأته يازانية فقالت بل أنت فانها تحد له وبدراً اللعان لان معنى كلامها لابل أنت الزاني وقذفها اياه موجب للحد وفي البداية به اسقاط اللمان لانها تصير محدودة في قذف وقد بينا أنه متى كان في البداية باحد الحدين اسقاط الاخر يبدأ مه وذكر في الاصل أنه لو قال لامرأته يازاني فعليه اللعان لانه قاذف لها وان أسقط الهاء من كلامه لان الاسقاط للترخيم عادة العرب بخلاف مالو قال لرجل يازانية لم يكن عليه حدفى قول أبى حنيفة رحمه الله تمالي وهي مسئلة الحدود وقذف الأصم امرأته يوجب اللمان لان التصريح بالنسبة الى الزنا يتحقق من الأصم يخـلاف الاخرس ولو قذف رجل امرأة رجل فقال الزوج صدقت لم يكن عليــه حــد ولا لعان لانه ليس بتصريح بالنسبة لها الى الزنا فمن الجائزان مراده صدقت هي امرأته وهذا اللفظ لايكون قذفا في حق الاجانب فكذلك في حق الزوجة ﴿ قال ﴾ وان قال يازاينـة فقالت زنيت لك في القياس يلاعنها لان كلامها ليس باقرار بالزنا منها فان فعل المرأة نزوجهالا يكونزنا ولكن في الاستحسان ليس منهما حد ولالعان لانها بأول كلامها صارت مصدقة له حين قالت زنيت ولان كلامها محتمل لعلما أرادت زنيت بك قبل النكاح ولعلما أرادت بمد النكاح فلاحتمال الوجه الاول يسقط اللعان ولاحتمال الوجه الثاني لاتكون هي قاذفة لهفلا يلزمها الحد وان قال يازانية فقالت أنت أزني مني فعليه اللمان لان كلامها ليس نقذف له فان معناه أنت أقدر على الزنا مني ولهذا لو قذف الاجنبي بهذا اللفظ لايلزمه الحد وكذلك لو قال الزوج أنت أزنى من فلانة أو أنتأزني الناس فلا حد ولا لمان لان معنى كلامه أنتأةدر على الزنا أُو أَكْثَرَ شَبْقاً فلا يَحْقَق نسبتها الى الزنابهذااللفظ واذا قذفها أونفي نسب ولدها فصدقته لم يكن بينهماحد ولا لعان لانها بتصديق الزوج فيما نسبهااليهمن الزنا تخرج من أن تكون محصنة والولد ولده لان النسب يثبت منه بالفراش فلا ينتفي الا باللمان وقد تمذر اللمان بينهما فان قذف امرأة رجل فقال الرجل صدقت هي كما قلت كان قاذفا لها لانه صرح بآخر كلامه أن مراده منالتصديق أولالكلام ومعناه هي زآنية كما قلت بخلاف مالوقال مطلقاصدةت ولو قال لامرأته يازانية منتالزانيةفقد صار قاذفا لها ولامها وقذفه أمها موجب للحدوقذفه إياها موجب للمان فاذ رفعتــه هي وأمها بدئ بالحــد لما في البــداية بهمن اســقاط اللمان وكذلك ان كانت الام ميتة فللبنت أن تخاصم في اقامة الحــد لان العار يلحقها بزنا أمها فاذاخاصمت في ذلك حد لها ودرئ اللمان وان قال زنيت مستكرهة أو زني بك صبي لم يكن قاذفا لهما لان المستكرهة لاتكون زانية شرعا فان الفعل ينعدم منها وهو التمكين في الاكراه ولهذا لايلزمها الحد وكذلك فعل الصبي لايكون زنا شرعا وهي بالتمكين من غير الزنا لاتكون زآنية فلا يكون قاذفا لهــا ولو قذفها ثم وطئت وطئآ حراما سقط اللمان لأنها خرجت من ان تكون محصنة والمارض في الحدود قبل الاقامة كالمقترن بأصل السبب ﴿قال﴾ واذا ولدت المرأة ولدا مُ نفى الولد بعد سنة لاعنها ولم ينتف الولد انما استحسن اذا نفاه حين يولد أوبمد ذلك بيوم أو يومين أو نحو ذلك ان ينتني باللمان فهذا قول أبي حنيفة رضي الله ولم يكن وقت فيه وقتا وقال أبو يوسف ومحمرد رحمهما الله تمالي الوقت فيه أيام النفاس أربمون يوما وجه قولهما ان مدة النفاس كحالة الولادة بدليــل انها لاتصوم فيه ولا تصلى وأبو حنيفة رحمه الله تمالي يقول اذا لم يكن الولد منه لايحل له أن يسكت عن نفيه بمد

الولادة فيكون سكوته عن النفي دليل القبول وكذلك بهني بالولد عندالولادة فقبوله بالتهنئة اقرار منه ان الولد منه وكذلك يشتري مايحتاج اليه لاصلاح الولد عادة وبعد وجود دليل القبول ليس له ان ينفيه وكان القياس ان لايصح نفيه الاعلى فور الولادة وبه أخذالشافمي ولكنه استحسن أبو خنيفة رحمه الله فقال له ان ينفيه بمد ذلك بيوم أو يومين لانه يحتاج الى ان يُروى النظر لئلا يكون مجاز فا في النفي قال صلى الله عليه وســلم من نفي نسب ولده وهو ينظر اليه فهو ملمون ولا يمكنه ان يروى النظر الا عــدة فجملنا له من المدة يوما أو يومين وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة سبمة أيام في هذه المدة يستمد للمقيقة وانما تكون المقيقة بعد سبعة أيام ولكن هـذا ضعيف فأن نصب المقدار بالرأى لا يكون ﴿ قال ﴾ ولوكان الزوج غائبًا حــين ولدته فحضر بمد مدة يجمل في حقه في حكم النفي كأنهــا ولدته الآن الا أنه روى عن أبي يوسـف رحمـه الله تمالي قال ان حضر قبـل الفصال فـله أن ينفيه الى أربعين ليلة ولو حضر بعد الفصال فليس له أن ينفيه لأنه يقضى منفقته عليـه في ماله الذي خلفه ولو كان له أن ينفيه بعــد الفصال لـكان له أن ينفيه بعــد ما صار شيخاً وهــذا قبيح هذا كله ان لم يقبل النهنئة فاما اذا هنئ فسكت فليس له أن ينفيه بعد ذلك لان سكوته عنــد التهنئة عنزلة قبوله التهنئة وذلك عنزلة الاقرار بنســبه الا أنه روى عن محمد رحمه الله تمالي أنه أذا هني بولد الامة فسكت لم يكن قبولا بخلاف ولد المنكوحة لان ولد الامة غير ثابت النسب منه فالحاجة الى الدعوة والسكوت ليس مدعوة فاما نسب ولد المنكوحة ثابت منه فسكوته يكون مسقطا حقه في النفي ﴿ قال ﴾ واذا لاعن بولد ولزم أمه ثم مات الولد عن مال فادعاه الاب لم يصدق على النسب والميراث لان الولد بالموت قد استغنى عن النسب فكان هـ ذا منه دعوى الميراث وهو منافض في دعواه لكن يضرب الحد لانه أكذب نفسه وأقرأنه كان قاذفا لها في كلمات اللمان فانكان الولد الناً له فمات وتوك ولداً ذكراً أو أنني ثبت نسبه من المدعى وورث الاب منه لان الولد الباقي محتاج الي النسب فبقاؤه كبقاء الولد الاول فأما اذا كان ولد الملاءنــة منتا فـــاتت عرب ولد ثم أكذب الملاعن نفسه فكذا الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي (') وعندهما لاشبت النسب هنا لان نسب الولد القائم من جانب ابيه لامن جانب أمه قال القائل

⁽١) وجد في احدي النسخ بـين هــذ. الجملة وما بعدها مانصه (والجواب على العكس عند أبي

وانما أمهات الناس أو عية مستودعات وللانساب آباء

ألا ترى ان أولاد الخلفاء من الاماء يصلحون للخلافة وهذا وما لومات لا عن ولد سواء ولكن أبو حنيفة رحمه الله تعالى بقول الولد يتعير بانتفاء نسب أمه كما يتعير بانتفاء نسب أبيه فكان هذا الولد محتاجاً الى اثبات نسب أمه ليصير كريم الطرفين فيكون بقاؤه كبقائها كا لو كان ولد الملاعنة ذكراً واذا ثبت النسب فالميراث منبني عليه حكما ﴿ قال ﴾ ولو ولدت امرأة الرجل فقال الزوج لم تلده فلا حد عليه ولا لمان لانه أنكر ولادتها وذلك لانتضمن نسبتها الى الزنا ولو شهدت امرأة على الولادة ثبت نسبه منها لقيام الفراش بينهما فاذا نفاه بعد ذلك لاعنها وانقال ليس هذا مني ولامنك لم يكن مذا قاذفا لها لانه سَكَرُ وَلَا دَبُّهَا هِذَا الولد مهذا اللفظ ﴿ قَالَ ﴾ واذا قذف أمرأته ثم ارتدت ثم أسلمت ثم تزوجها لم يكن لها أن تأخــذه مذلك القــذف لانها بالردة خرجت من ان تـكون محصنة ولانها بانت منه بالردة ولو بانت بسبب آخر لم يكن عليه حــد ولا لمان فاذا بانت بالردة أولى ﴿ قَالَ ﴾ واذا لاعن الرجل امرأته بغير ولد ثم قذفها هو أو غيره فعليه الحــد لانها. بقيت محصنة بعد اللمان والتفريق فان اللعان بينهما باعتبار كونها محصنة فلا تخرج به من أن تكون محصنة ﴿قال﴾ وان لاعنها تولد ثم قذفها هو أو غيره فلا حد عليه ولا لمان لانها في صورة الزانيات فان في حجرها ولدآلا يعرف له والد فلاتكون محصنة فان ادغي الزوج الولد فجلدالحدواً لزمالولد ثم قذفها قاذف فعليه الحد لانها خرجت منأن تكون في صورة الزانيات حين ثبت نسب ولدهامن الزوج ولا حدعلي من كان قذفها قبل ذلك لان حال وجود السبب في الحدود معتبر لامحالة وقد كانت عندالفذف في صورة الزانيات ﴿قَالَ ﴾ ولو أدعى الولد ثم مات قبل أن يحد ثبت نسب الولد منه بالدعوة وضرب من قذف المرأة بعده الحد وَكَذَلِكَ لُوأَقَامَتَ البِينَةَ عَلَى الزوج أنه ادعاه وهو يَنكُر ثَبِتَ نَسِبُهُ مَنْهُ وَضَرِبِ الحَدُ لأَن الثابت بالبينة على الزوج أنه ادعاه كالثابت بالاقرار ومن قذفها بعد ذلك ضرب الحد لانها خرجت من أن تكون في صورة الزانيات ﴿قال﴾ واذا قذف الرجل امرأته فرافهته فأقامت

حنيفة رحمه الله تعالى لا يثبت وعندها يثبت هكذا ذكر في عامة كتب الاصل وكذا ذكر شمس الأئمة في آخر كتاب الولاء) وهذه ليست من الاصل وانما هي حاشية كتبت على الهامش فأدخلها الناسخ في الاصل ظنا انها منه اه مصححه

شاهدين أنه أكذب نفسه حد لان التابت بالبينة كالتابت باقرار الخصم أو بالمائة ﴿قالَ ﴾ واذا رجع الملاعنان الى حال لا تلا عنان فيهأ بداً فان كان بمد التفريق حل له أن يتزوجها في قول أبي حنيفة ومحمدر حمهما الله تعالى وان كان قبل التفريق لم يفرق بينهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لانجتمعان أبدآ وقد بينا هذه المسئلة وحاصل مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالى أن التفريق بينهما والحرمة للتحرزعن تكرار اللمان وقدزال ذلك الممنى حين صاراالي حال لا يتلاعنان فيه أبداً ﴿قال ﴾ واذا أسلمت امرأة الذي فقذ فها ثم أسلم فعليه الحد لانها كانت محصنة حين قذفها فكان اللمان ممتنعا باعتبار حال الزوج فانه كافر فلزمه الحدثم لايسقط ذلك بعد اسلامه وكذلك العبد يمتق بعد ما قذف امرأته ﴿قالَ ﴿ وَلَوْ قَذْفَ الْحُو امْرَأَتُهُ الذَّمِيةُ أو الامــة ثم أسلمت أو أعتقت لم يكن عليــه حد ولا لمان لان امتناع جريان اللعان بمعنى من جهتُها عند القذف فلا يجرى اللعان وان ارتفع المعنى بعد ذلك واذا أعتقت المرأة الامة ثم قذفها الزوج فعليه اللعان لبقاء النكاح بينهما عندنا بعد ما عتقت فان اختارت نفسها بطل اللمان لوقوع الفرقة بينهما باختيارها نفسها ولا مهر عليه ان لم يكن دخـل بها لان الفرقة جاءت من قبلها قبـل الدخول وان لم تكن اختارت حتى يـلاعنها ويفرق بينهـما فعليـه نصف المهر لان الفرقة محال بهاعلى جانب الزوج هنا ولهذا قال أنو حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالى اللمان تطليقة بأئنة وكذلك لوكان دخل بهاشم فرق بينهما باللمان فلها النفقة والسكمني في المدة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- واب الشهادة في اللمان كاب

وقال وضي الله عنه واذا شهد الزوج وثلاثة نفر على المرأة بالزنا جازت شهادتهم وأمضي عليها الحدعندنا وقال الشافعي رحمه الله تمالي لا تقبل شهادة الزوج على زوجته بالزنا لانه خصم في ذلك فانه يصير قاذفا لها مستوجبا للمان ولا شهادة للخصم ولانه شاهد طمن لان الزوج يغيظه زناها فيحمله ذلك على أن يشهد عليها لا بطريق الحسبة ولانه يدعى عليها الجناية في أمانته فالفراش أمانة الزوج عندها ولا شهادة للمدعى ولكنا نقول لو شهد عليها بحق آخر قبلت الشهادة لظهور المدالة وانتفاء التهمة فكذلك بالزنا بل أولى لان انتفاء التهمة هناأ ظهر والظاهر أن الزوج يستر الزنا على امرأته لان ذلك يشينه ومعدى الغيظ الذي قال يبطل

بالاب اذا شهد على ابنته بالزنا تقبل وانكان يغيظه زناهاولامعنى لقوله أنهخصم لان اخراجه الكلام مخرج الشهادة في الابتداء يمنع كونه خصمامستوجبا للمان كالاجنبي فان قذف الاجنبي موجب للحد ثم اذا أخرج الكلام مخرج الشهادة في الابتداء لم يكن مستوجباً للحد وكان محتسبا في الشهادة كخلاف مالو قذفها أولا لانه صار مستوجباً للمان فانما نقصد بالشهادة بمد ذلك اسقاط اللمان عن نفسه والحد الواجب بزناها يخلص حقا لله تمالى وانما يكون الزوج مدعياً اذا قصد بشهادته اثبات حق لنفسه وليس في هذه الشهادة اثبات حق له ولو ردت شهادتهم بان لم يعدلوا لم يجب اللمان على الزوج كا لايجب الحد على الاجانب لتكامل عدد الشهود وذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمهما الله تعالى قال لو قذفها الزوج ثم جاء بأربعة يشهدون عليها بالزنا فلم يمدلوا لاعنهاالزوج لأنه قد استوجب اللمان بقذفه فلا يسقط عنه الابثبوت الزنا عليهاوالاصح أنه لايلاعنها لان القاذف لوكان أجنبيا فاقام أربعة من الشهداء بهذه الصفة لم يحد وكذلك لا يلاعنها الزوج ولو شهد مع الزوج اللائة من العميان بالزنا عليها يحد العميان ويلاعنها الزوج لانه يتيقن بكذب العميان في الشهادة بالزنافان تحمل هذه الشهادة لآيكون الاعن مماينة وليس للمميأن تلك الآلة فلا تمتبر شهادتهم ويلزمهم الحدبالقذف ويلاعنها الزوج بقذفه أيضا بخلاف الفساق قان لهم في الزنا شهادة لانا لانتيقن بكذبهم فيه ﴿قال﴾ واذا شهد للمرأة ابناهاعلى زوجها أنه قذفها لم تجز شهادتهمالانهمايشهدان لامهماو كذلك لو شهد أب المرأة وابن لها وكذلك لوشهد لهارجل وامرأتان بالقذف لم يجز لان هذا حدفلا تجوزشهادة النساء في الحدود هكذا نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله تمالى عنهم وكذلك لاتجوز الشهادة على الشهادة في هذا لان في كلا النوعين ضرب شبهة والحد لايثبت مع الشبهة ولكن في هذا التعليل كلام فان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى اللمانشهادة فيه معنى اليمين وعند محمد رحمه الله تعالى يمين فيه معنى الحد وفائدة هذا الاختلاف فيمااذا عزل القاضي أو مات بعد اللعان قبل التفريق عندهماالقاضي الثاني يستقبل اللعان لا نها شهادة لم يتصل بها الحكم وعند محمد رحمه الله تعالى لا يستقبله لانها يمين فيمعني الحدواليمينوالحد اذاأمضاهما القاضىلا يستقبلهما قاض آخرواستدل محمد رحمه الله تمالى بقوله صلى الله عليه وسلم لو لا الاعان التي سبقت لكان لى ولها شأن ولان في كلمات اللمان قوله بالله وهــذا يمين ويســتوى في اللمان الرجال والنســاء ولا مساواة

ينهما في الشهادة وأبو حنيفة وأبو بوسف رحمهما الله تمالي استدلا تقوله تمالي فشهادة أحدهم ولانه يختص بمجلس القضاء ولفظ الشهادة فيكون شهادة فيها معنى اليميين لقوله بالله ولهذا سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينا وفى بعض الروايات لو لا الشهادات التي سبقت وفي الشمهادة على الولادة يستوى فيه الرجال والنساءحتي تقبل شهادة امرأة واحدة لاجل الحاجة فهناكذلك ثم على قول محمد رحمه الله تمالي هذا التعليل واضخ لان في اللمان معنى الحد فأما على قولهما معنى هذا التعليل!ن قذف زوجته قد يكون موجباً للحد اذا تعذر اللمان بسبب من جهته فلمذا لاشبت بالحجة التي فيها شبهة ﴿ قَالَ مُهُ وَانْ شَهِد أَحِدُهُمَا أنه قذفها بالزنا وشهد الآخر أنه قال لولدها هذا من الزنالم يجز لانهما اختلفا في المشهود به لفظا ومعنى فان نسبة الولد الى أنه مخلوق بالزنا غير قذفها بالزناوالموافقة بـينالشاهـدين لفظا فيهذا الموضع ممتبرة ولهذالوشهد أحدهماانه قذفها بالعربية والآخرانه قذفها بالفارسية لاتقيل ولوشهدا حدهماانه قال لها زني بك فلان وشهدالآخر انه قال لهازنا بك فلان لرجل آخر فعليه اللمان لأن فملها بالزنا هوالتمكين من فعل الزنا وذلك لايختلف باختلاف الفاعل إذا كان فعل كلواحد من الفاعلين زنا فقد اتفق الشاهدان على انه قذفها بالزنا لفظا ومعنى وانما اختلفا فيما لاحاجة بهما الى ذكره ولوكان قذفها برجل واحد وجاء ذلك الرجل يطلب حده جلد الحد ودرئ اللمان لانه اجتمع عند الامام حدان فان قذفه في حق الرجــل موجب للحد وفي حقها موجب للعان ومتى اجتمع حدان وفى البداية باحدهما اسقاط الآخر بـدأ بذلك ﴿قال﴾ واذا شهد الشاهدان على الزوج بالقذف حبسه حتى يسأل عن الشاهدين ولم يكفله لانه لا كفالة في الحدود وهذا في معنى الحد فان قالا نشهد انه قذف امرأته وأمنا في كلمة واحدة لم بجز الشهادةلانها بطلت في حق أمهما فانهما يشهدان لها ومتى بطلت الشهادة في بعض الكلمة الواحدة بطل في كلها وان شهد ابناه من غيرها على قذفه اياها وأمهما عنده لم بجز شهادتهم لما فيها من نفع أمهما فأنها لو قبلت فرق بينهما باللمان فيخلص الفراش لامهما وهو كما لو شهداعليه بطلاق ضرة أمهماقال الا ان الاب اذا كان عبداً أو محدوداً في قذف فتجوز شهادتهما عليه ولا يضرب الحد لانهما يشهدان على ابيهما بالحد وليس فيه منفعة لامهما ﴿قال﴾ ولو شهد عليه شاهدان بقذف امرأته فعدلا ثم غاباً ومانا قبل ان نقضى القاضي بشهادتهما فأنه يحكم باللمان فأن الموت والغيبة لاتقدح فيعدالتهما بخلاف مالو

عميا أو ارتدا أو قسقا وهكذا الجواب في كل حد ماخلا الرجم فأنه لا يقام بمد موت الشهود أونسقهم لان الشرط فيهان بدأالشهود وذلك يفوت ﴿قالَ ﴾ ويقبل توكيل المرأة في اثبات القــذف عند أبي حنيفة رحمــه الله تمالي كما يقبل توكيل المقذوف اذاكان اجنبياً في اثبات القذف فاذا جاء موضع الاقامة فلا بدمن ان يحضر لان اللمان لا تجرى فيه النيامة فان المقصود لا يحصل بالنائب ﴿ قال﴾ واذا أقام الزوج القاذف شاهدين على اقرار المرأة بالزنا يسقطاللمان عن الزوج لان الثابت باقرارهاوبالبينة كالثابت بالمعاينة ولايلزمها حد الزناكما لو أقرت مرة واحدة فان الاقارير الاربعة في مجالس متفرقة لابد منها لاقامة حدالزنا وعتنم الاقامة بانكارها بمدالاقارير الاربعة ولو شهد عليها رجل وامرآنان بذلك درأت اللمان أيضا استحسانا وفي القياس يلاعنها لانه لاشهادة للنساء في باب الزنا فلا يكون لهن شهادة أيضا في أنبيات الاقرار بالزنا ولكنه استحسن فقال المقصود هنا درء الحيد لا أثباته ودرء الحد يثبت مع الشبهات فتقبل فيه شهادة الرجال مع النساء ولوعفت المرأة عن القذف كان لها ان تخاصم بمد ذلك وتطالب باللمان كما في الحدود في قذف الاجانب عندنا ﴿ قال ﴾ وان شهد للزوج ابناه منها انها أقرت بالزنالم تجز شهادتهما لانهما يشهدان لابهما باسقاط اللمان عنه وان شهد شاهدان على رجل انه قذفها وقذف امرأته بمد ذلك أو قبله في كلام متفرق جازت شهادتهماللمرأةلانهما في حق انفسهما مدعيان وفي حق المرأة شاهدان فاذا كان الكلام متفرقا فبطلان شهادتهما في أحد الكلامين لا ببطل شهادتهما في الكلام الآخر بخلاف مااذا كانالكل في كلامواحد ﴿قال﴾ واذا صدقت المرأة زوجهاعند الامام فقالت صدق ولم تقل زنيت فاعادت ذلك أربع مرات في مجالس متفرقة لم يلزمهاحد الزنا لان قولها صدق كلام محتمل ومالم تفصح بالاقرار بالزنا لايلزمها الحد ولكن ببطل اللمان ولا يحيد من قذفها بعد هذا لان الظاهر انها صدقته في نسبتها الى الزنا والظاهر يكني لاسقاط احصانها ﴿ قال ﴾ واذا شهد شاهدان بالقذف فقال الزوج يومئذ كانت أمــة أو كافرة فالقول قوله في ذلك لانه شكر وجوب اللمان عليه وهي تدعى ولاعين عليــه لان اللمان عَنزلة الحد ولاعين في الحدود فانه لواستحلف أنما يستحلف ليتوصيل الى اللمان بنكولهوذلك لايجوز وانكانت ممروفة الاصل في الاسلام والحرية فمرف ذلك القاضي لم يلتفت الى قول الزوج لانه يعــلم أنه كاذب فيما يدعى وان أقاما البينة المرأةُ على حربتها

واسلامها والزوج على كفرها ورقها وقت القذففالبينة بينة المرأة لانها هي المدغية لانها تثبت اللعان سينتها والزوج ينني ذلك فكانت بينتها أولى الا أن يثبت شـهود الزوج ردتها بعد الاســــلام الذي شــــهد به شهو دها فحينئذ بينته أولى لان معنى الانبات في بينتـــه أظهر ﴿ قال ﴾ وان ادعى الزوج أنها زانية أو قد وطئت وطئاً حراما فعليــه اللعان لان احصانها معاوم للقاضي باعتبار الاصل والزوج يدعي ما يسقطاحصانها فلا يقبل قوله الاببينة كما لو عــلم القاضي حريتها واســـلامها فان ادعى الزوج بينـــة على أنها كما قال أجل الى قيام القاضي فان أحضر بينته والالاءن لان سبب وجوب اللعان قد ظهرولكن عكن الزوج من اقامـة البينـة على الدفع بقدر ما لا بدله منـه وذلك الى قيام القاضي ولا يؤجله أكثر من ذلك لما فيه من الاضرار بها ﴿ قال ﴾ وان قال الزوج قذفتها وهي صفيرة وادعت أنه قذفها بعــد ما أدركت فالقول قوله وان أقاما البينة فالبينة بينــة المرأة لانها هي المدعية ولانه لا تنافي بين البينتين فيجمل كأنه قذفها مرتين ﴿قَالَ ﴾ واذا ادعت على الزوج القــذف ولم يكن لها بينة فلا يمين على الزوج لانه حد ولا يمين في الحدود وكـذلك ان ادعى الزوج أنها صدقته وأراد عينها لم يكن عليها يمين لان تصديقها اقرار منها بالزنا ولايمين في الاقرار بالزنا ﴿قال﴾ فان ادعت قذفامتقادما وأقامت عليهشهوداً جاز لان موجب القذف لا يبطل بالتقادم كالحد في قذف الاجانب فان أقام الزوج البينة انه طلقها بعــد ذلك طلاقا رجميا فلا لعان بينهما ولاحد لانماشبته الزوج بالبينة كالمعاين والفرقة بعد القذفمسقطة للمان فيتمكن الزوج من أثباته بالبينــة كالوأقام الببنة على فرقة بردتها بعد القذف أوبسبب آخر واذا أقامت المرأة البينة على اقرار الزوج بالولد وهو ينكر وقد نفاه ازمه الولد ولا يستطيع ان ينفيه بعد افراره هكذا نقــل عن عمر وعلى والشعبي رضي الله عنهم قالوا اذا أقرالرجل بولده فليس له ان ينفيه وما لم يقربه فله ان ينفيه واذا نفاه قبل الاقرار لاعنها لانه بعد ما أثبت ولادتها يكونهو بمنى الولد قاذفالهابالزنا فان قيل لاكذلك فقد يكون ولدها من وط ابشبهة قلناالولدمن وط ابشبهة يكون ثابت النسب من انسان والذي لا يكون ثابت النسب من أحدلا يكون من زناولا نسب لهذا الولدمنه فاذانفاه فقد زعم انه لانسب لولدهاهذا فيكون قاذفالهابالزنا ثم كيفية اللمان بنفي الولدعلى ماروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان يقول الزوج اشهد اني لمن الصادقين فيما رميتها به من نفي ولدها وهي تقول اشهد انه لمن الكاذبين فيما 

بسبم التد الرحن الرحيم

﴿ وَبِهُ نَسْتُمُونُ وَعُلِيهُ نَتُوكُلُ وَلَا حُولُ وَلَا قُومٌ اللَّا بِاللَّهُ العَلَى العظيم ﴾

م كتاب المتاق كاب

﴿ قَالَ ﴾ الشيخ الامام الأجل الزاهد شمس الائمة وغرالاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله تمالي إعلم بأن الاعتاق لغة هو إحداث القوة بقال عتق الفرخ أذا قوى فطار عن وكره وفي الشريعة عبارة عن احداث المالكية والاستبداد للآدمي ومن ضروته انتفاء صفة المملوكية والرق ولهذا تعقبه الولاء الذي هو كالنسب لان الاب سبب لايجاد ولده فيكون الولد منسوبا اليه والعتق مسبب لاحداث صفة المالكية التي اختص الآدمي بها فصار المعتق منسوبا اليه بالولاء ولهــذا ندب الشرع اليــه بيانه في حديث ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما مسلم اعتق مؤمنا أعتق الله بكل عضو منــه عضواً من النار ولهذا استحبوا للرجل أن يعتق العبد وللمرأة ان تمتق الامة ليتحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء والتحرير لغة التخليص بقال طين حرأي خالص عما يشوبه وأرض حرة أي خالصة لاخراج عليها ولاعشر وفي الشريعة عبارة عن جعل الرقبة خالصة لله تمالى قال الله تمالى أني نذرت لك مافي بطني محرراً ولهـذا شرع التحرير في التكفير لاجل التطهير قال الله تمالى فتحرير رقبة ولهــذا ندب الشرع الى فك الرقبة بقوله وما ادراك ماالعقبة فك رقبة وفي حديث البراء بن عازب ان رجلا سأل رسول الله صلى فقد اعرضت المسئلة فك الرقبة وعتق النسمة قال أو ليسا واحداً يارسول الله قاللاعتق النسمة ان تنفرد بمتقها وفك الرقبة ان تعمين في ثمنها وسأل أبو ذر رضي الله تمالي عنمه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن افضل الرقاب فقال اغلاها ثمنا وأنفسها عندهاما فهذه الآثار تبين أن الاعتاق من باب البر والارفاق وأن أفضل الرقاب أعزها عند صاحبها ثم

بدأ الكتاب بحديث أبي الدرداء رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لعب بطلاق أو عتاق فهو جائز عليه ونزلت هذهالاً بة في ذلك ولا تتخذوا آيات الله هزواً وقال عمر رضي عنه من تكلم بطلاق أو عتاق أو نـكاح فهو جائز عليه أي نافذ لازم وفيه دليل على أن الهزل بهذه التصرفات جد كما قال صلى الله عليه وسلم ثلاث جدهن جد وهز لهن جد النكاح والطلاق والعتاق والهزل واللعبسواء فانهاسم لكلام يكون علىنهج كلام الصبيان لا راد به ما وضع له ونفوذ هذهالتصرفات بوجود التكلم بها نمن هو من أهلها ولا معتبر بقصده الى حكمها لان بانعدام القصد الى الحكم ينعدم الرضا بالحكم وذلك لا يمنع لزوم الله هزوا الاحكام والهزء اللعب ففيه بيان أنه لالعب في أحكام الشرع وذكر في الأصل عن الحسـن رحمه الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بعبد فساوم به ولم يشتره فجاء رجل فاشتراه فأعتقه ثمأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال صلى الله عليه وسلم هو أخوك ومولاك فان شكرك فهو خير له وشر لك وان كفرك فهو شر له وخير لك وان مات ولم يترك وارثاكنتأ نتعصبته وفيه دليل أنه لابأس بالمساومة لمن لابر بدالشراء بخلاف ما يقوله بعض النياس ان هذا اشتغال بما لايفيد فان فيه فائدة وهو ترغيب الغير في شرائه والرجــل تفرس فيــه خيرا حين رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم ساوم به فلهذا اشتراه وأعتقه وقوله صلى الله عليه وسلم هو أخوك أى في الدين قال الله تمالى فان لم تملموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم وفيــه دليل على أن الولاء يثبت بالمتق وان لم يشترط الممتق بخلاف ما يقوله بعض الناس وقوله فان شكرك أي بالجازاة على ماصنمت اليه فهو خير له لانه انتدب الى ماندب اليه في الشرع قال صلى الله عليه وسلم من أزلت اليه ندمة فليشكرها وشركك لانه يصل اليك بعض الجزاء في الدنيا فينتقص بقدره من ثوابك في الآخرة وان كفرك فهو خير لك لانه يبتى ثواب المـملكه لك في الآخرة وشرله لان كفران النعمة مذموم قال صلى الله عليه وسلم من لم يشكر الناس لم يشكر الله وفيه دليل على أن الممتق يكون عصبة للمعتق لانه قال كنت أنت عصبته ويستدل بالظاهر من يؤخر مولى المتاقة عن ذوى الارحام لانه قال ولم يـترك وارثا وذوو الارحام من جملة الورثة ولكن عندنا مولى المتاقة آخر العصبات مقدم على ذوي الارحام ومعدى

الحديث لم يترك وارثا هو عصبة بدليل قوله كنت أنت عصبته ثم بين أن من عتق عبداً منبغي أن يكتب له مذلك كتابا والمقصود بالكتاب التوثيــ فليكتب على أحوط الوجوه ويتعرز فيه عن طمن كل طاعن ولهذا ذكر فيــه أني أعتقك لوجه الله فان من الناس من يقول لا ينف في المنتق اذا لم يقصد المعتق وجــه الله تمالي ونحن لا نقول مـــذا حتى لو قال أعتقك لوجه الله تعالى أو الشيطان نفــذ العتق والحديث الذي بدأ به الكتاب بدل عليه ولكن بذكر هـ ذا للتحرز عن جهـ ل بعض الفضاة وكذلك يكتب ولي ولاؤك وولاء عتقك من بمدك لان من الناس من تقول لا شبت الولاء الا بالشرط فيذكره في الكتاب للتحرز عن هذا ثم الالفاظ التي يحصل بها العتق نوعان صريح وكناية فالصريح لفظ العتق والحرية والولاء ويستوى إن ذكر هذه الالفاظ يصيغة الخبر أو الوصف أو النــداء أما بصيغة الخبر أن يقول قدأ عتقتك أو حررتك لان كلام الماقل محمول على الصحة ما أمكن ووجه الصحة هنا متمين وهو الانشاء وصيغة الاخبار والانشاء في العتق واحد واما على سبيل الوصف أن نقول أنت حر أنت عتيق لأنه لما وصفه عــا عملك امحامه فيه جعل ذلك عنزلة الابجاب منه لتحقيق وصفه فان قال أردت الكذب والخبر بالباطل دىن فيما بينه وبين الله تمالي للاحتمال ولكنه لابدين في القضاء لان هذا اللفظ في الظاهر موضوع لابجاب العتق والقاضي يتبع الظاهر لان ماوراً ذلك غيب عنه وكذلك لو قال ياحر ياعتيق لان النداء لا ستحضار المنادي وذلك بذكر ماهو وصف له حتى يعلم أنه هو المقصود بالنــداء فهذا ووصفه ایاه بالمتق سواء وكذلك لو قال لعبده هذا مولای أو لامتــه هذه مولانی لان المولى مذكر عمني الناصر قال الله تمالى ذلك بان الله مولى الذين آمنوا و ان الكافرين لامولى لهم ولكن المالك لا يستنصر بمملوكه عادة ويذكر بممنى ابن العمقال الله تمالى وانى خفت الموالى من ورائي ولكن نسب المبدممروف فلا احتمال لهذا الممنى هنا وبذكر عمني الموالاة في الدين ولكنه نوع مجاز والمجاز لا يعارض الحقيقة وبذكر عمني المولى الاعلى وذلك غير محتمل عند الاضافة الى العبد فيتعمين المولى الأسفل ولا تتحقق ذلك الابعد العتق فلهـذا عتق به في القضاء وان قال اردت به الولاية في الدين أو الكذب دين فيما بينه وبين الله تمالي للاحتمال ولم يدين في القضاء لانه خلاف الظاهر فان قال يامولاي فكذلك الجواب عندنا وقال زفر رحمه الله تمالي لا يمتق بهـذا اللفظ الابالنية لان هذا اللفظ في موضع النداء يقصــد به

الاكرام دون التحقيق بقال باسيدي ويامولاي ولو قالله باسيدي ويامالكي لا يمتق به بدون النيبة فكذلك اذا قال يامولاي ولكنا نقول الكلام محمول على حقيقته ما أمكن وحقيقة قوله يامولاي لا يكون الابولاء له عليه والمتقمتمين لذلك فهذا وقوله ياحر ياعتيق سوا، مخلاف قوله ياسيدي ويامالكي لانه ليس فيه ذكر مايختص باعتاقه اياء وممايلحق بالصريح هنا قوله لمملوكه وهبت نفسك منك أو بمت نفسك منك فانه يمتق به وان لم ينو لان موجب هذا اللفظ ازالة ملكه الا أنه اذا أوجبه لانسان آخر يكون مزيلا لملكه اليه فيتوقف على قبوله واذا أوجبه للعبد يكون مزيلا بطريق الاسقاط لا اليــه فلا يحتاج الى قبوله ولا يرتد يرده فأما بيان ألفاظ الكناية قوله لاسبيل لى عليك فانه محتمل بجوزأن يكون المراد لاسبيل لى عليك في اللوم والعقوبة لانك وفيت عاأم تك به ولا سبيل لى عليك لانى كالبتك ولا سبيل لى عليك لانى أعتقتك والمحتمل لاتتمين جهة فيه بدون النية فلا يمتق به الآأن ينوى العتق وكذلك قوله لاملك لى عليك محتمـل لاملك لى عليـك لاني بمتك وكذلك قوله قد خرجت من ملكي محتمل هذا المعنى فلا يمتق به مالم ينو ويدبن في القضاءوعن أبي بوسف رحمه الله تمالي لوقالله أطلةتك ينوى به العتق أيضالان الاطلاق يذكر بمعنى التحرير يقال أطلقته من السجن وحررته اذا خلى سبيله ولانه يحتمل أن يكون مراده الاطلاق من الرق الذي عليه فهو كقوله لارق لي عليك فأما اذا قال لامتــه أنت طالق أو قد طلفتك ونوى به المتق لم تعتق عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى تعتق وكذلك سائر كنايات الطلاق كقوله قد بنت مني أو حرمت على أو أنت خلية أو برية أوبائن أو بتة أو اخرجي أواغربي أو استبرى أو تقنعي أو اذهبي أو قومي أو اختاري فاختارت نفسها أوقال ذلك لمبده فهوكله على الخلاف وجه تول الشافعي أن صريح مايسرى كنابة فما يسرى كلفظ التحرير في الطلاق معني صريح ما يسرى ماوضع لما يسرى بطريق المطابقة كناية لما هووصف وهوكونه حرا لمعني آخر هومسمي للفظ آخر وتقرير هذا الكلام ان الاستعارة للاتصال بين الشيئين معنى طريق صحيح في اللغة يقال للبليد حمار وللشجاع أسد للاتصال معنى وهو الشجاعة والبلادة وبين الملكين اتصال من حيث المشابهة معنى لان النكاح فيه معني الرق قال عليه الصلاة والسلام النكاح رق ولأنه يستباح بكل واحد منهما الوط في محله وبين الازالتين الاتصال في المعنى لان كل واحد منهما ابطال للملك ومحتمل التعليق

بالشرطوهو ينبئ عن السراية ويلزم على وجه لا يحتمل الفسيخ فاذا ثبتت المشابهة معنى قلنا ما كان صريحاً في ازالة ملك اليمين وهو لفظ التحرير كان كناية في ملك النكاح فكذلك ماهوصريح فىملك النكاح بجمل كناية صحيحة فى ازالة ملك اليمين ولان التحريم من موجبات التحرير فان الأمة اذا أعتقت حرمت على مولاها وذكر الموجب على سبيل الكناية عن الموجب صحيح كـقوله لامرأته اعتــدى بنية الطلاق ﴿ وحجتنا ﴾ في ذلك أنه نوي ما لا يحتمله لفظه فهو كما لو قال لها كلى واشربي ونوى المتق وهـ ذا لان المنوى اذا لم يكن من محتملات اللفظ فقد بجردت النية عن لفظ بدل عليه وبيان ذلك أنه لا مشابهة بين العتق والطلاق صورة ولا ممنى لان الطلاق ازالة المانم من الانطلاق فان المرأة بمد عقد النكاح حرة محبوسية عند الزوج فبالفرقة يزول المانع من الانطلاق والاعتاق إحيداث قوة الانطلاق لانه لم يبق في الرقيق صفة المالكية وبالمتق محدث له صفة المالكية ولا مشابهة بين احداث القوة وبين ازالة المانع كما لا مشابهة بين احياء الميتوبين ونع القيد عن المقيد ونحن نسلم أن المشابهة في المعنى طريق الاستعارة ولكن لافي كل وصف بل في الوصف الخاص لكل واحد منهما والوصف الخاص لكل واحد منهما ما بينا دون ما ذكره الخصم ألا ترى أنه لا يستمار الاسد للجبان والحمار للذكي وبينهما مشابهة في أوصاف وكل واحد منهما حيوان موجود ولكن لما انعدمت المشابهة في الوصف الخاص لم تجز الاستمارة فهذا مشله فأما اذا استعمل لفظ التحرير في الطلاق فليس ذلك عندنا للمشابهة معنى بل لان موجب النكاح ملك المتعة وملك الرقبة في محل ملك المتعة يوجب ملك المتعة فما يزيل ملك الرقبة يكون سببا لازالة ملك المتعة فيصلح أن يكون كنابة عنه فأما مانزيل ملك المتمة لايكون سببا لازالة ملك الرقبة فلا يصلح كناية عنه ولهذا قلنا في طرف الاستجلاب أن ما وضع لاستجلاب ملك المتعــة وهو لفظ النــكاح والتزويج لا يثبت به ملك الرقبــة وما وضع لاستجلاب ملك الرقبة وَهو لفظ الهبة والبيع يصلح لايجاب ملك المتعة وهو النكاح ولا يدخل على هذا اللفظ البيع فأنه لا تنعقد به الاجارة على ما قال في كتاب الصلح اذا باع سكنى داره من انسان لا يجوز وان كان بهذا اللفظ ثبت ملك الرقبة وهو سبب لملك المتمة لان عندنا الاجارة تنمقد بلفظ البيع فان الحر أذا قال لغيره بمت نفسي منك شهرآ بدرهم لعمل كذا يكون اجارة صحيحة فأما بيع السكني انما لا يجوز لانعـدام الحل

لان لفظ البيع موضوع للتمليك والمنافع معدومة لا تقبـل التمليك ولهذا لو أضاف لفظة الاجارة الى المنفعة وقال أجرتك منفعة هذه الدار لا يجوز واذا أضاف لفظ البيع الى عين الدار فهو عامل بحقيقته لأن المين قابل للبيع فلا تجمل كيناية عن الاجارة لهذا ولا معنى لما قاله أنه ذكر الموجب وعني به الموجب لان الموجب حكم والحكم لايصلح كناية عن السبب لانه لاحكم بدون السبب والسبب يتحقق بدون الحكم فكان الحكم كالتبع والاصل يستمار للتبع ولا يستعار التبع للاصل لافتقار التبع الى الاصل واستغناء الاصل عن التبع وفي قوله اعتدى وقوع الطلاق ليس بهذا الطريق بل بطريق الاضارحتي يقم الطلاق به على غير المدخول بها وان لم يكن عليها عدة وكذلك اذا قال لامرأته أنت على خرام فذلك اللفظ عامل بحقيقته عندنا لاان يكون كناية بطريق أنه ذكر الموجب وعني به الموجب وهـ ذا لان التحريم ينافي النكاح ابتـ داء وبقاء وذلك لايوجد هنا فان حرمة الامة عليــ ه لاينافي الملك ابتداء وبقاءكما في المجوسية والاخت من الرضاعة ولو قال امبده لاسلطان لي عليك ونوى العتق لم يعتق لانه ليس من ضرورة انتفاء سلطانه عنه انتفاء الملك كالمكاتب فانه لاسلطان للمولى عليه وهو مملوك بخلاف قوله لاسبيل لى عليك فان من ضرورة انتفاء السبيل عنــه من كل وجــه العتق لان له على المـكاتب سبيلا من حيث المطالبــة ببدل الكتابة حتى اذا انتني ذلك بالبراءة عتق ولو قال لعبــده أنت لله لم يعتق وان نوى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لانه صادق في مقالته فالمخلوقات كلمها لله تعالى فهو كما لوقال أنت عبد الله وعند أبي يوسف يعتق به اذا نوى لان معنىكلامه أنت خالص لله بانتفاء ملكه عنه فهو كـقوله لاملك لى عليك بخلاف قوله أنت عبد الله ولو قال لعبده يابى أولامته ياننية لم تعتق لان هذا دعاء ولطف منه معناه ان هذا اللفظ في موضع النداء يقصد به استحضار المنادي واكرامـه مع ان قوله يابني تصفير الابن ولو قال يا ابن لا يمتق لانه صادق في مقالته فانه ابن لابيه وانما الاشكال في توله يا ابني ولا يعتق بهذا اللفظ الا في رواية شاذة عن أبى حنيفة رحمه الله انه جعله كقوله ياحر ولكن لا يمتمد على تلك الرواية والصحيح ان هـذا اللفظ في موضع النداء لاسـتحضار المنادي وتفهيمه ليحضر وذلك بصورة اللفظ لا بممناه ووقوع المتق بهذا اللفظ لاعتبار ممنى البنوة فلهذا لا يمتق به عند النداء حتى لو جمل اسم عبده حرا وكان ذلك ممروفا عنـــد الناس ثم ناداه به فقال ياحر لم

يمتق أيضاً واذا لم يكن هــذا الاسم معروفاً له يمتق به في القضاء لانه ناداه بوصف يملك انجامه بخـ للاف قوله يااني فانه ناداه بوصف لا يملك انجابه فينظر الى مقصوده فيــه وهو الاكرام دون التحقيق وان قال هذا انبي ومثله يولد لمثله عتق ويثبت نسبه منه ان لم يكن له نسب معروف لان كلامـــه دعوة النسب وهو تصرف علـكه المولى في مملوكه فاذاكان المحل محلا قابلا للنسب وهومحتاج الى النسب ثبت نسبه منه والنسب لايثبت مقصوراً على الحال بل شبت من وقت العلوق فتبين انه ملك ولده فيعتق عليه ويستوى ان كان أعجميا جليبا أومولداً لانصحة دعوة المولى شرعاً بوصلة الملك وحاجة المملوك الى النسب وكذلك لو قال هـ ندا أبي أوكانت أمة فقال هـ نده أمي ومثلهما يلد مثله عتقا وان لم يكن له أبوان معروفان وصدقاه في ذلك تبت نسبه منهما فقد اعتبر تصديقهما في دغوى الأبوة والأمومة عليهما ولم يعتبر في دَّعُوى البنوَّة لان النسب من حق الولد فانه يشرف به فمدَّعي البنوة نقر على نفسه بالمحمولية فلاحاجة الى تصديقه لان الاقرار يلزمالمقر ينفسه فأما مدعي الابوة والامومة بحتاج الى تصديقهما لانه بحمل نسبه على غيره فيكون مدعياً ومجرد الدعوى لايلزم شيئاً بدون الحجة فلهذا يحتاج الى تصديقهما ولان مدعى الابوة والامومة يخبر أنه علق من مائهما وهو غيب عنه فلا بد من تصديقهما ومدعي البنوة يخـبر أنه علق من مائه وقد يمرف ذلك لكونه عاقلا عنه علوقه وانكان للغلام نسب معروف فقال هــذا ابني يمتق عليه ولا نثبت نسبه لأنه مكذب فيما قال شرعا حين نبت نسبه من الغير ولكن هذا التكذيب في حكم النسب دون العتق فهو في حكم العتق بمنزلة من لانسب له ولهــذا قلنا في الفصــل الاول اذا قال هــذا أبي أو أمي وكـذباه يمتق لان اعتبار تـكذيبهما في حكم النسب دون المتق توضيحه أن المملوك مستفن عن النسب اذا كان معروف النسب من الغير ولكنه غير مستغن عن الحرية فيثبت بكلامه مايحتاج اليه المملوك دون مالا يحتاج اليه وهذا بخلاف مالو قال لامرأته هذه ابنتي وهي معروفة النسب من الغير فانه لاتقع الفرقة بينهـما لان هناك صار مكذبا في حـكم النسب شرعا ولو أكذب نفسـه بأن قال غلطت لاتقع الفرقة وأن لم يكن لها نسب معروف فكذلك اذا صار مكذبا شرعا وهنالو أكذب المولى نفسه في حق من لانسب له كان المتق ثابتاً فكذلك اذا صار مكذبا في النسب شرعا وحقيقة الممني فيه أنه في قوله لامرأته هذا ابنتي غير مقر على نفســـه بشي ولكنه مقر على المحل بصفة الحرمة لانهلاموجب للنسب في ملكه من حيث الازالة وانما موجبه حرمة المحل ثم ينتني به الملك ابتداءوبقاءولم يعتبر اقراره فيحرمة المحل هنا لماكانت معروفة النسب وأما قوله لعبده هذا ابني اقرار على نفسه لانالبنوةموجبا في ملك وهو زوال الملك به فانه علك النه بالشراء ثم يمتق عليه فيمتبر اقراره فيما يقر به على نفسه وهو عتقه عليه من حين دخل في ملكه فأما اذا كان ممن لا يولد مثله لمثل المولى فقال هذا ابني لم يعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالى الاول وهو قول أبي توسف ومحمد رحمهما الله تمالي وعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وجــه قوله الاول أن كلامه محال فيلغو كما لو قال أعتقتك قبل أن أخلق ويان الاستحالة أن قوله هذا انبي أي مخلوق من مائي وابن خمسين سنة يستحيل أن بكون مخلوقا من ماء ابن عشرين سينة وبه فارق معروف النسب فان كلامه محتمل هناك لجواز أن يكون مخلوقا من ما ثه بالزنا أو يكون مخلوقا من مائه بالشبهة وقد اشتهر نسبه من الغير ألا ترى أن أم الغلام لوكانت في ملكه هناك تصير أم ولد لهوهنا لا تصير أم ولد له ولان الحقيقة تكذبه في هذا الخبر فبلغو خبره كالوقال لصبي صفر في يده هذا جدي أو قال لعبده هذه ابنتي أو لأمته هـ ذا غلامي وفي غير هذا الباب لوقال قطعت يد فلان وله على الارش فأخرج فلان يده صحيحة لم يستوجب شيئًا بخلاف معروف النسب فان الحقيقة لأ تكذبه هناك ووجه قول أبي حنيفة رحمه اللة تعالى الآخر انهأقر بنسب مملوكه طائما فيمتق عليه كما لو قال لممروف النسب هذا ابني وتأثيره أن صريح كلامه محال كما قال ولـكن لهمجاز صحيح ومعناه عتق على من حين ملكته لان البنوة سبب لهذا فانه اذا ملك ابنه يمتق عليه فيجمل هذا السبب كناية عن موجبه مجازاً وتصحيح كلام العاقل واجب وللعرب لسانان حقيقة ومجازفاذا تمذر تصحيحه باعتبار الحقيقة يصحح باعتبار المجاز ألاتري أن الوارثاذا اعتق المكاتب يجمل ابرا. منه عن بدل الكتابة بهذا النوع من الحجاز الاانهـما يقولان الحجاز خلف عن الحقيقة ففي كل موضع يكون الاصل متصوراً يمكن أن يجمل المجاز خلفاً عنه كما في مسألة المكاتب وفى كل موضع لايكون الاصل متصوراً لا يكن جمل المجاز خلفا عنه وهنا لاتصور للاصل بخلاف معروف النسب فان هناك الاصل متصور فيجوز آثبات المجاز خلفاً عنه ولكن أبوحنيفة رحمه الله تمالى يقول المجاز خلف عن الحقيقة فىالتكلم لا فى الحكم لانه تصرف من المتكلم في اقامة كلام مقام كلام والمقصود تصحيح الكلام فلا يعتبر في تصحيح

الجازتصور الحكم لاثبات الخلافة ألاترى أنه لوقال لحرة اشتريتك بكذاكان نكاحا صحيحا والحرة ليست بمحل لاصل حكم البيع وهو ملك الرقبة ولهــذا المعنى قلنا ان أم الغــلام لوكانت في ملكه لاتمتق لأن اللفظ اذا صار مجازاً لغيره سقط اعتبار حقيقته وهذا مجاز عن الاقرار بحريته فكانه قال عتق على من حين ملكته وليس لهـــــــــ اللفظ موجب في الام فاما اذا قال لمبده هذه ابنتي فقد ذكرة محمد على سبيل الاستشهاد في كتاب الدعوى ومن عادته الاستشراد بالمختلف على المختلف فلا نسلمه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبعد التسليم نقول الاصل أن المشار اليه اذا لم يكن من جنس المسمي فالعبرة للمسمي كالوباع فصاً على أنه ياقوت فاذا هو زجاج فالبيع باطل والذكور والاناثمن بني آدمجنسان فاذا لم يكن المشار اليهمن جنس المسمى تعلق الحكم بالمسمي وهو أمعدوم ولايتصور تصحيح الكلام ايجابا ولا اقراراً في الممــدوم وكـذا قوله لصبي صــغير هــذاجــدى فانه ذكره على سبيل الاستشهاد هنا وقد منعوه على قول أبى حنيفة رحمه الله تمالى وبعد التسليم نقول لاموجب لذلك الكلام في ملكه الا بواسطة الاب وتلك الواسطة غير ثابة وبدونها لاموجب لكلامه حتى يجمل كناية عن موجبه مجازاً فأما للبنوة والابوة موجب في ملكه بغيير واسطة فيجمل كلامه كناية عن موجبه وبخلاف قوله أعتقتك قبل ان أخلق لانه لاموجب فيما صرح به وكذلك قوله قطمت بدك لأنه لاموجب للجرح بعد البرء اذا لم يبق له أثر فلا يمكن تصحيح كلامه على أن يجمل كناية عن موجبه فلهذا كان لغواً وان قال لعبده هــذا أخي لم يمتق وروى الحسن عن أبي حنيفــة رحمه الله تمالي أنه يمتق لان للاخوة في ملكه موجبا وهو المتق فيجعل هـذا اللفظ كناية عن موجبه وجــه ظاهر الرواية أن الاخوة المم مشـ ترك قد يراد به الاخوة في الدين قال الله تعالى انمــا المؤمنون اخوة وقد يراد به الاتحاد في القبيلة قال الله تمالي والى عاد أخاهم هوداً وقد يراد به الاخوة في النسب والمشترك لا يكون حجة بدون البيان حتى لو قال هذا أخي لأ بي أو لامي نقول يمتق على هذا الطريق فان قيـل فالبنوة والابوة قد تـكون بالرضاعة ثم أثبتم العنق بهذين اللفظين عنــد الاطلاق قلنا لان البنوة من الرضاع مجاز والمجاز لايعارض الحقيقــة فأما الاخوة مشتركة في الاستعمال كما بينا ولان الاخوة لاتكون الا بواسطة الاب أو الام لانه عبارة عن مجاورة في صلب أو رحم وهـ ذه الواسطة غير مذكورة ولا موجب لهذه

الكلمة بدون هـذه الواسطة فان قال لامته فرجك حر أو قال لعبده رأسك حر يمتق وقد بينا هذا في الطلاق ان ذكر ما يعبر به عن جميع البدن كذكر البدن بخلاف البد أو الرجل فهو في المتاق كذلك وان قال نويت الكذب لم يصدق في القضاء كما في قوله أنت حر وان قال لعبده أو لا مته ما أنت الاحر أو ماأنت الاحرة فانهما يعتقان لان كلامه اشتمل على النفي والا ثبات وهذا آكد ما يكون من الا ثبات دليله كلمة الشهادة فكان هذا كقوله أنت حر وهذا بخلاف ما لو قال أنت مثل الحر لان هذا اللفظ للمشابهة والمشابهة بين الشيئين قد يكون خاصاً وقد يكون عاماً فلا يثبت المتق به بدون النية وكذلك لوقال بدنك حر لان معناه بدنك بدن حر وفي النوادر قال لو نوى فقال بدنك بدن حر يعتق بدنك حر لان معناه بدنك بدن حر وفي النوادر قال لو نوى فقال بدنك بدن حر يعتق بدنك حر الله وصفه بالحرية وتخصيصه وقتا أو عملا لا يغير حكم ما وصفه به وأما فيا بينه وبين الله تعالى فانكان لا يريد المتق فهو عبده لانه محتمل أن يكون مراده لا أكلفك اليوم هذا العمل والله تعالى مطلع على ضميره ولكنه خلاف الظاهر فانه جعل الحرية صفة له في الظاهر فاهذا لا يدين في القضاء والله أعلم بالصدق والصواب

﴿ باب عتق ذوي الأرحام ﴾

ذكر عن عائشة رضى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ملك ذارحم عرم منه فهو حر و كذلك روى عن عمر وعبد الله بن مسمو درضى الله غنهماوفي هذا دليل على ان من ملك قريبه يمتق عليه لان قوله فهو حر جزاء لقوله من ملك مع القرابة فانما يتناول حرية المملوك دون المالك وفي بعض الروايات قال عتق عليه وفيه دليل ان سبب المتق الملك مع القرابة فان مثل هذا في لسان صاحب الشرع بمعنى بيان السبب كما قال من بدل دينه فاقتلوه وقال تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ولهذا قال عامة العلماء اذا ملك أباه أو أمه أو ابنه يمتق عليه وقال أصحاب الظواهر يلزمه ان يمتقه ولكن لا يمتق قبل اعتاقه لظاهر قوله عليه الصلام لن يجزى ولد عن والده الا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه ففيه تنصيص على أنه مستحق عليه اعتاقه ولو عتق بنفس الشراء لم يكن لقوله فيعتقه مهنى ولان القرابة لا تمنع ثبوت الملك ابتداء فلا تمنع البقاء بطريق الاوتى ألا ترى

أنها لما منعت بقاء ملك النكاح منعت ثبوته ابتداء ﴿وحجتنا ﴾ في ذلك قوله تعالى وماينبني للرحمن أن تخذ ولدا ان كل من في السموات والارض الآآني الرخمن عبداً فقد نفي البنوة بينه وبين الخلق باثبات العبودية فذلك تنصيص على المنافاة بينهـما والمتنافيان لا مجتمعان فاذا كانت البنوة متقررة انتفت العبودية ومراده عليه الصلاة والسلام من قوله فيعتقه بذلك الشراء لابسبب آخر كما بقال أطعمه فاشبعه وسقاه فارواه وضرب فاوجع وكتبه فقر مظ وانما اثبتنا له الملك اشداء لان انتفاء العبودية لا يحقق الا به فاذا لم عليكه لا يعتق بخلاف ملك النكاح لانه لافائدة في أنبات ملك النكاح له على المته ثم إزالته لانها تمود الى ما كانت عليه ولان هذا المتق صلة ومجازاة فلا تحقق الا بعد الملك فأما انتفاء النكاح بحرمة المحل وهوموجود قبل العقد ولان ملك النكاح ايس الاعلك الحل فيختص بمحل وذلك ثابت في الحل فيثبت له نسبه أيضا اذ ليس من ضرورة اثباته الاستدامة ومــذا الحديث أيضاً قال علماؤنا رحمهم الله تعالى اذا ملك أخاه أو أخته أو أحدا من ذوي الرحم المحرم منه أنه يمتق عليه وعند الشافعي رحمه الله تمالي لا يمتق الا الوالدين والمولودين لانه ليس بينهما بمضية فلا يمتق أحدهما علىصاحبه كبني الاعمام كخلاف الآباء والاولاد فالمتق هناك للبعضية والجزئية ولان القرابة التي بينهما في الاحكام كقرابة ني الاعمام حتى تقبل شهادة كلواحد منهما لصاحبه وبجوز لكل واحد منهما وضع زكاة ماله في صاحبه وبجرى القصاص بينهما في الطرفين ويحل لكل واحمد منهما حليلة صاحبه ولا يستوجب كل واحد منهماالنفقة على صاحبه مع اختلاف الدين ولا شكاتب اخدهما على صاحبه مخلاف الوالدين والمولودين وهـذا بخلاف المناكحة لان ثبوتها باسم الأختيـة والبنتيـة لا يممني القرابة ألا تريأنها تثبت بالرضاع ولا تثبت بالقرابة بها ولهذا لا يعتبر في الحرمــة معني قرب القرابة وبعدها ﴿ وحجتنا ﴾ في ذلك ماروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنرجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال أنى وجدت أخي يباع في السوق فاشتريته وأنا أريد أن أعتقه فقال عليه الصلاة والسلام قد اعتقه الله والممنى فيه ان القرابة المتأيدة بالمحرمية علة المتق مع الملك كما في الآباء والأولاد وهذا لان لهذا المتق بطريق الصلة والقرابة المتأيدة بالمحرمية تأثيرا في استحقاق الصلة لانه يفترض وصلها ويحرم قطعها ألا ترى أن الله تعالى

جعل قطيعة الرحم من الملاعن لقوله تعالى وتقطعوا أرحامكم أولئك الذين لعنهم اللهوقال عليه الصلاة والسلام ثلاث معلقات بالعرش منها الرحم يقول قطعت ولم أوصل والدليل عليه أن حرمة المناكحة تثبت بهذه القرابة بمعني الصيانة عن ذل الاستفراش والاستخدام قهراً فملك اليمين أبلغ في الاستذلال من الاستفراش وكذلك يحرم الجمع بـين الأختين نـكاحاً صيانة للقرابة عن القطيعة بسبب المنافرة التي تكون بين الضرائر ومعنى قطيعة الرحم في استدامة علة المتنى هذان الوصفان وبمد هذا لا يضر انتفاء الجزئية بينهما لما ثبت أن علة المتنى هذا دون الجزئية لان التعدية بمعنى واحــد قد ظهر أثره مستقيم ولان هــذه القرابة في معــني القرامة بين الجد والنافلة أيضالان اتصال أحد الاخوىن بالآخر واسطة الأب كما أن اتصال النافلة بالجد بواسطة الأب ولهذا ظهر الاختلاف بين الصحابة رضى الله عنهم في الجد مع الاخوة في الميراث وشبه بعضهم الجد مع النافلة بشجرة انشعب منها غصن ومن ذلك الغصن غصـن والاخوين بغصنين من شجرة واحدة وشـبه بعضهم الجد مع النافلة بواد تشميعب منه نهر ومن النهر جمدول والاخوين بنهرين تشعبا من واد فيكمون معنى القــرب بينهما أظهر لان تفرقهــما بشعب واحد والاول بشعبين فعرفنــا أن القرابة التي بينهما بمنزلة قرابة الجدمع النافلة وذلك موجب للعتق مع الملك الا أن في حكم الولاية لم يجعل الاخ كالجد لان الممتبر فيه الشفقة مع القرابة وشفقة الاخ ليست كشفقة الجد وفي حكم الارث كذلك عنــد أبى حنيفــة رضى الله عنه لان ذلك نوع ولاية فانه خلافة في الملك والتصرف وبه فارق نبي الاعمام فالواسطات هناك قد كثرت من كل جانب فكانت القرابة بعيدة بينهما ولهـذا لايثبت بها حرمـة النكاح ولا حرمة الجمع بينهـما في النكاح فأما المكاتب فلا ملك له على الحقيقة وهذه الفرابة مع الملك علة والحكم الثابت بملة ذات وصفين ينعدم بالعدام أحد الوصفين الا أن المكاتب اذا ملك اباه يمتنع عليــه بيعه واذا ملك أخاه لايمتنع عليــه بيمــه عنــد أبي حنيفــة رضي الله عنه لان المـكاتب له كسب وليس له ملك حقيقــة وحق الآباء والاولاد شت في الكسب حتى بجب عليه نفقة أبيه اذا كان مكتسبا وان لم يكن موسراً فأما حق الاخ لا يثبت في الكسب حتى لا يجب عليه نفيقة أخيه الزمن اذاكان هو معسرا وانكان مكتسبا وكذلك انكان المالك صغيراً فانه

يمتق عليــه لتمام علة العتق وهو الملك مع القرابة فان الصغير علك حقيقة ألا ترى أنه يثبت له صفة النناء بملكه حتى يحرم عليــه أخذ الصدقة تخــلاف المــكاتــ وكـذلك ان كان المالك كافراً والمملوك مسلما أو على عكس ذلك لان الملك مع القرابة يتحقق مع اختلاف الدين وبهما تمام علة العتق بخلاف استحقاق النفقة فان الشرع أوجب ذلك بصفة الوراثة فقال تمالي وعلى الوارث مثل ذلك ممناه وعلى الوارث ذي الرحمالمحرم وبسبب اختلاف الدين ينعدم صفة الوراثة فلهذا لايستحق النفقة كخلاف الآباء والاولادفالاستحقاق هناك بالولاد قال تعمالي وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالممروف وبسبب اختملاف الدين لاينمدم الولاد فهذا بيان معنى الفرق بين هذه الفصول فان ملكه الرجل مع آخر عتق نصيبه منه وسمى المبد للشريك في نصيبه ولاضمان على الذي عنق من قبله في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي وقال أبو بوسف ومحمد رحمهما الله تمالي يضمن لشريكه قيمة نصيبه ان كان موسراً ويسمى العبد لشريكه ان كان معسراً وكذلك لو ملكاه مهبة أو صدقة أو وصية فهو على هــذا الخلاف وجــه قولهما ان القريب بالشراء صار معتقا لنصيبه لان شراء القريب اعتاق ولهـــذا تتأدى به الكفارة والمعتق ضامن لنصيب شريكه اذا كان موسرآ كا لو كان العبد بين شريكين فاشترى قريب العبد نصيب أحد الشريكين منه يضمن لشريكه الذي لم يبع ان كان موسراً وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما قال في الكتاب لان شراء الشريك معه رضا منه بالذي يكون به العتق ومعنى هذا الكلام ان ضمان العتق يجب بالاتلاف والافساد والرضا بالسبب يمنع وجوب مثل هـذا الضمان كما لو أتلف مال النير باذنه وفي أثبات الرضا هنا نوعان من الكلام أحدها انه لما ساءـدشريكه على القبول مع علمه أن قبول شريكه موجب للمتق فقد صار راضياً بعتقه على شريكه فهو كما لواستأذن أحد الشريكين من صاحبه في أن يعتق نصيبه فأذن له في ذلك والثاني ان المشتريين صارا كشخص واحد لاتحاد الايجاب من البائع ولهذا لوقبل أحــدهما دون الآخر لم يصح قبوله ولم علك نصيبه به ولاشك ان كل واحد منهما راض بالتمليك في نصيبه فيكون راضياً بالتمليك في نصيب صاحبه أيضاً لما ساعده على القبول بل يصير مشاركا له في السبب بهذا الطريق والمشاركة في السبب فوق الرضابه الا ان بهذا السبب تتم علة العتق في حق القريب وهو الملك ولاتم عـلة المتق في حق الاجنبي فكان القريب معتقا دون الاجنبي

ولكن بمعاونة الاجنبي يسقط حقه في تضمينه لماعاونه على السبب وفي هذا يتضح الكلام لأبي حنيفة في الشراء فما اذا كان العبدكله لرجل فباع نصفه من قريبه فان الخلاف الرب فيــه ولاشك ان ايجاب البائع رضا منه بقبول المشترى وما ينبني على قبول المشترى يحال به على ايجاب البائع كما لو باع الامة المذكوحة من زوجها قبل الدخول سقطجميع المهر لان الفرقة جاءت من قبل من له المهر وهو البائع فاما في الهبة والصدقة والوصية كلاهما أوضح لان قبول أحدهما في نصيبه صحيح بدون قبول الآخر ولكن أبو حنيفة رحمــه الله تمالي نقول هما كشخص واحد أيضاً ألا أن في الهبة والصدقة والوصية قبول الشخص الواحد في النصف دون النصف صحيح وهذا بخلاف ما اذا باع أحد الشريكين نصيبه من قريبه لان هناك لم يوجد من الشريك الآخر مايكون رضا منه أومعاونة على السبب ومخلاف مالوقال أحــد الشريكين لشريكه ان ضربته اليوم سوطا فهو حر فضربه سوطا فان الحالف يضمن للضارب انكان موسراً ومن أصحابنا من قال موضوع تلك المسئلة ان الشريك قال أيضاً ان لم أُضر به اليوم سوطاً فهو حر فاقدامه على الضرب بعد هذا يكون لدفع العتق عن نصيبه فلا يصير به راضياً بعتق نصيب الشريك على ان هناك انمايعتق نصيب الشريك بقوله هو حر وذلك تم بالحالف من غير رضاً كان من الضارب فاما الضرب شرط للمتق والرضابالشرط لا يكونرضاً بأصل السبب بخلاف مانحن فيه فانهانما رضي بالسبب حين شاركه فيهوهذا بخلاف حكم الفرار فان الرضا بالشرط من المرأة كالرضا بالسبب في اسقاط حقها عن الميراث لانه لاملك لها قبل موت الزوج في ماله وانما يثبت حكم الفرار دفعاً لقصد الزوج الاضرار بها وذلك ننعدم بالرضا بالشرط كما ينعده بالرضا من السبب بخلاف مأيحن فيه ولم يفصل في ظاهر الرواية بين أن يكون الشريك عالماً بان المشترى معه قريب العبدأو لا يكون عالماً وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمهماالله لان سبب الرضا يتحقق وان لم يكن عالماً به فهو كمن قال لغيره كل هذا الطمام وهو لا يعلم أنه طمامه فا كله المخاطب فليس للآذن أن يضمنه شيئاً وكذلك لوقال لشريكه أعتق هذا العبدوهو لايعلم أنه مشترك بينهما وقد روي أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تمالي أن رضاه انمـا يتحقق اذا كان عالماً فامااذا كان لا يعلم بذاك فلهأن يردنصيبه بالعيب لانه لايتمرضاه وقبوله حين لم يكن عالماً بان شريك ممتق وبدون تمام القبول لا يمتق نصيب الشريك فكان هـذا عنزلة العيب في نصيبه فان لم يكن عالمًا به

كان له أن يرده واستشهد في الكتاب بقول أبي حنيفة رحمه الله بما لو أعتق أحدالشر يكين باذن شريكه وقد روي عن أبي توسف رحمه الله أنه قال في هذا الفصل لا يسقط حتى الشريك في التضمين بالاذن وهـ ندا صحيح على أصله لان ضمان العتق عنده ضمان التملك فان المتق لا تجزأ على قوله وضمان التملك لا يسقط بالاذن كما لو استولد أحد الشريكين الجارية باذن شريكه وجه ظاهر الروابة أن هـذا الضمان سبيه الافساد والاتلاف فسـقط بالاذن كضمان الاتلاف الحقيق بل أولى لان هذا الضمان يسقط بالاعسارو مخلاف ضمان الاتلاف الحقيق فأما اذاورث مع قربه غيره عتق نصيبه ولا ضمان عليه لشريكه لان الميراث يدخل في ملكه بغير قبولهوالضمان لا يجب الا باعتبار الصنع من جهته ولهذا لو ورث قريبه لم يجز عن كفارته وهذا بخلاف مااذا استولد جارية بالنكاح ثمورثها مع غيره لان هناك المستولد يصير متملكا نصيب شريكهوضمان التملك لايمتمد الصنع ولهذالا مختلف باليساروالاعسار هناك ولوملك محرما له برضاع أو مصاهرة لميمتق عليه لانهلاقرابة مينهما والمتق صلة تستحق بالقرابة والرضاع انمـاً جمل كالنسب في الحرمة خاصة ولهذا لا يتعلق به استحقاق الميراث والنفقة وليس من ضرورة ثبوت الحرمة العتق عليه اذا ملكه كالوثنية والمحوسية وكذلك ان ملك ذا رحم ليس بمحرم لان مثل هــذه القرابة لا يفترض وصلها ولهــذا لا يتعلق مها حرمة المناكحة وحرمة الجمعفي النكاح ولوملك أحدالز وجين صاحبه لم يعتق عليه لانه ليس بينهما قرابة ولان مابينهما من الزوجية يرتفع بالملك واذا اشــترى أمة وهي حبلي من ابيه عتق مافي بطنها لانه ملك أخاه وليس له أن يبيع الامة حتى تضع لان في بطنها ولداً حراً كما لو أعتق مافي بطن أمته وهذا لان الولديصير مستثني بالعتق ولو استثناه شرطا في البيع بطل البيع فكذلك اذا صار مستثنى بالعتق وله أن يبيمها بعد الوضع لان الامة ماصارت أم ولد للان فان المستولد أبوه ولا يصير الأب متملكا لها على الان لانها ما كانت مملوكة للان حين علقت من الاب فلهـ ذا كان له أن يبيمها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليــه المرجع والمآب

-ه باب لوجوه من المتق كاب

﴿ قَالَ ﴾ رضى الله تمالى عنه ذكر عن أبي قلابة أن رجلا أعتق عبداً له عند موته ولا مال

أن المتق في المرض يكون وصية وأنه ينفذ من ثلثه وأن معتق البعض يستسعى فيما بقيمن قيمته فيكون دليلا لنا على الشافمي رضي الله عنه لانه لا بري السماية على العبد محال ولكنه يقول يستدام الرق فيما بقي على مانبينه في مسئلة تجزى المتق وذكر عن الحسن البصرى أن رجلا أعتق ستة أعبد له عند موته فأقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين ورد أربمة فى الرق وبظاهرهذا الحديث يحتج الشافعي رحمه الله تمالى علينا فان المذهب عندنا أن من أعتق ستة أعبد له في مرضه ولا مال له غيرهم وقيمتهم سوا، يمتق من كل واحدمنهم ثلثه ويسعىفى ثلثى قيمتهوعند الشافعى رحمه الله تعالى يجزئهم القاضى ثلاثة أجزاءتم يقرع بينهم فيعتق أنسين بالفرعة وبرد أربعة فى الرق واستدل بهذا الحديث ورجح مذهبه بأن فيه اعتبار النظر من الجانب ين لانه لو أعتق من كل واحد منهم ثلثه تعجل تنفيذ الوصية وتأخر اتصال حق الورثة اليهم بل في هـــــــذا ابطال حق الورثة معنى لان السعاية في معنى الناوى فان المــال في ذمــة المفلس يكون تاويا فاذا تمذر تنفيذ الوصية بهــذا الطريق وجب جميع المتتى في شخصين وتميين المستحق بالقرءـة لان ذلك أصـل في الشرع وكان في شريمة من قبلنا قال الله تعالي اذيلقونأ قلامهم أيهم يكفل مريم وقال فساهم فكان من المدحضين وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد سفراً اقرع بـين نسائه والقاضى اذا قسم المال بين الشركاء اقرع بينهم وبهذا تبين أن هذا ليس في معنى القار لان في القار تعليق أصل الاستحقاق بخروج القدح وفى هذا تميين المستحق فأما أصل الاستحقاق ابت بايجاب الممتق (وحجتنا) في ذلك أن العبيد اســتووا في سبب الاستحقاق وذلك موجب للمساواة في الاستحقاق فلا يجوز اعطاء البعض وحرمان البعض كالو أوصي برقابهم لغيرهم لكل رجل برقبة بلأولىلان ملك الوصية يحتمل الرجوع من الموصىوالرد من الموصيلهوهذه الوصية لا تحتمل ذلك فاذا لم يجز حرمان البعض هناك فهنا أولى ثم فيما قاله الخصم ضرر الابطال في حــق بعض الموصى لهم وفيها قلنا ضرر التأخير في حق الورثة وضرر التأخــير متى قوبل بضرر الابطال كان ضرر التأخير أهون واذا لمنجد بدآمن نوع ضرر رجحنا أهون الضررين على أعظمهما مع أنه ليس في هذا تعجيل حق الموصى له لان عندأبي حنيفةرحمه الله تعالى المستسمى مكاتب فلا يعتق شيء منهم مالم يصل الى الورثة السعايةوعلى قولهماوان

تمجل العتق للعبيد وذلك ليس بصنع منابل باعتاق الموصى ولزوم تصرفه شرعا ولو أبطلنا حق بمض العبيد كانذلك بالجاب مناشم كلامه يشكل عالوكان ماله دينا على مفلس فأوصي به له فأنه يسقط نصيبه والباقي دين عليه الى أن نقدر على ادائه ولا وجه لتعيين المستحق بالقرعة لان تعبين المستحق عنزلة ابتداء الاستحقاق فان الاستحقاق في المجهول في حكم العين كانه غير ثابت فكما ان تعليق ابتداء الاستحقاق بخروج القرعة يكون قارآ فكذلك تعيين المستحق وآنما يجوز استمال القرعة عندنًا فيما يجوز الفعل فيه بغير قرعــة كما في القسمة فان للقاضى ان يمين نصيب كل واحد منهم بغيرقرعة فانما يقرع تطييبا لقلوبهم ونفيا لتهمةالميل عن نفسه وبهذا الطريق كان يقرع رسول الله صلى الله عليهوسلم بين نسائه اذا أرادسفراً لان لهأن يسافر بمن شاء منهن بغير قرعة اذلاحق للمرأة في القسم في حال سفر الزوج وكذلك ونس صلوات الله عليه عرف أنه هو المقصود وكان له أن يلق نفسه في الماء من غيراقراع ولكنه أقرع كيلا ينسب الى مالايليق بالانبياء وكذلك زكريا عليه السلام كان أحق بضم مريم الى نفسه لان خالتها كانت تحته ولكنه أقرع تطييبا لقلوب الاحبار مع أن تلك كانت ممجزةله فقد روىأنأ قلامهم كانت من الحديد وكان الشرط أنمن طني قلمه على وجه الماء فهو أحق مها وروى أنه كان من القصب وكان الشرط أن من استقبل قلمه جرى المـــاء ولم يجر مع الماء فهو أحق بها بقي اعتمادهم على الحديث ومن أصحابنا من قال هذا الحديث غير صحيح لان فيه أن الرجل كانله ستة أعبد قيمتهم سواء ولم يكن له معهم شيَّ آخر وهذا من أندر مايكون ولو ثبت فيحتمل أن الرجل أوصى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتقهم وفي الحديث دليل عليه لانه قال فاعتق أننين منهم وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمتق أى الاثنين شاء منهم فأقرع تطييبا لقلوبهم وذكر الجصاص أن معنى قوله فاعتق أثنين أي قدرأننين منهــم وبه نقول فانا اذا أعتقنا من كل واحد منهم ثلثه فقد أعتقنا قدر أثنين منهــم ومعنى قوله فاقرع أى دقق النظر يقــال فلان قريع دهره أى دقيق النظر في الامور ودقق الحساب بأن جمل قدر الرقبتين بينهم أسداساً هذا تأويل الحديث ان صح وعن مال له غـيره قال عامر قال مسروق هو حركله جمـله لله لا أرده وقال شريح يمتق ثلثه ويسمى في الثلثين فقلت لعامر أي القولين أحب اليك قال فتيا مسروق وقضاء شريح

رضى الله تمالى عنهما وفي هذا اشارة أن المتق يَجزى في الحكم كم هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تمالي وأنه يجب اتمامه ولا يجوز استدامة الرق فيما بقي منه كما هو فتوى مسروق رحمه الله تمالي وعن علي رضي الله عنه أن رجلا أعتق عبــداً له عند الموت وعليــه دين قال يسمي العبد في قيمته وعن أبي يحيي الاعرج رضي الله عنه عن رسول الله صـلي الله عليــه وسلم يسمي العبد في الدين والمراد اذا كان الدين بقدر قيمته وعن ابن مسعود رضي الله عنه نحوه فانه قال تسمى الامة في تمنها يعني في قيمتها وهـ ذا لان الدين مقـدم على الوصية والميراث والعتق في المرض وصية فوجب رده لقيام الدين ولكن العتق لا يحتمل الفسخ والرق بمد سقوطه لا يحتمل العود فكان الرد بايجاب السعاية عليه وعن ابراهيم رحمه الله تمالي قال اذا كان وصية وعتق بدئ بالمتق وهكذا عن شريح وهو قول ابن عمر رضي الله عنــه لان المتق أقوى سببا فانه يلزم بنفسه على وجــه لا يحتمل الرد والرجوع عنــه والترجيح بقوة السبب أصل وعن عمر رضي الله عنه أنه اعتق عبداً له نصر أنيا يدعي بجيس وقال لو كنت على ديننا لاستمنا بك على بمض أعمالنا وفيه دليل على أن اعتاق النصر اني قرية وانهم لا يؤتمنون على شيء من أمور المسلمين فانهم لا يؤدون الامانة في ذلك وقد أنكر عمر رضى الله عنه ذلك على أبي موسى الاشمري فانه قال له مركاتبك ليكتب لناكذا قال أن كاتبي لايدخــل المسجد قال أجنب هو قال لا ولكنه نصر اني فقال سبحان الله أما سمعت الله يقول لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا وعن عمر بن عبد العزيز أنه أعنق عبداً له نصرانيا فمات العبد فجمل ميرائه لبيت المال وفيه دليل على أن المسلم لا يرث الكافر وان مات ولا وارث له فحصة ماله لبيت المال وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان أمة فجرت فولدت من الزنا فأعتقها ابن عمر رضي الله عنــه وأعتق ولدها وفيــه دليل على جواز التقرب الى الله تمالى بعتق ولد الزنا وعن عمر رضي الله عنه أنه أوصى بولد الزنا خيرا وأوصى بهم أن يعتقوا وهذا لان له من الحرمة مالسائر بني آدم ولا ذنب لهم وانما الذنب لآبائهم كما ذكر عن عائشة رضي الله عنها أنهاكانت تتأول في أولاد الزنا ولا تزر وازرة وزر أخري وذكر عن ابراهيم وعامر رضي الله عنهـما قالا لا يجزى ولد الزنا في النسمة الواجبة وكأنهما تأولا فى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ولدالزناشر الثلاثةولسنا نأخذ بقولهما فان الله تمالى أمر يتحرير الرقبة وأكثر الماليكلا تعرف آباؤهم عادة وتأويل الحديث شر

الثلاثة نسبًا فانه لا نسب له أو قال ذلك في ولذ زنا بعينه نشأ مَر بداً فكان أخبث من أ وبه واذا قال الرجل لامته أمرك يدك يعني في العتق فانأعتقت نفسها في مجلسها عتقت وان قامت منه قبل أن تعتق نفسها فهي أمة لانه ملكها أمرها واهم أمورها العتق فتعمل نيبته في العتقوجواب التمليك يقتصر على المجلس وقد بيناه في الطلاق وذكرنا هناك أنه اذا لم ينو الطلاق فالقول قوله فـكذلك هنــا اذا لم ينو العتق وكـذلك ان جـــل أمرها في مد غيرها وان قال لها اعتقى نفسك فقالت قد اخترت نفسي كان باطلا لان كلامها يصلح جوابا للتخيير والمولى ماخيرها انما ملكها أمرها وقولها اخترت نفسي لايصلح للتصرف بحكم الملك ألا ترى ان المولى علك اعتافهاولو قال لها اخترتك من نفسي أو اخترت نفسي منك لاتمتق فكذلك قولها اخترت نفسي ولان قوله اعلق نفسك أقامة منه أياها مقام نفسه في القاع المتق فانميا علك الانقاع باللفظ الذي كان المولى مالكا للانقاع به ولو قال لهميا أنت حرة ان شئت فان قالت في مجلسها قد شئت كانت حرة ولو قامت قبل ان تقول شيئاً فهي أمة والتفويض الى مشيئتها عنزلة التمليك منها فتقتصر على الجواب في المجلس وكـذلك ان قال ان أردت أو هويت أو أحبيت أو قال أنت حرة ان كنت تحبينني أو تبغضينني فالفول في ذلك قولها ما دامت في مجلسها كما في الطلاق لانه لا يوقف على مافي قلبها الا باخبارها فكان هذا بمنزلة التعليق بالاخبار بذلك وان قالت في ذلك لست أحبك ثم قالت أنا أحبك لم تصدق للتناقض ولان شرط البر قدتم بقولها الاول فلم يبق لهـا قول مقبول بمد ذلك في حق المولى وكذلك لو قال انكنت تحبين المتق فانت حرة ولو قال انت حرة اذا حضت كان القول في ذلك قولها استحسانًا لانه لا يوقف عليه الا من جهتها ولكن هذا لانقتصرعلى مجلسها لانهالانقدرعلى الاخبار بالحيض على وجه تكون صادقة فيه الابمدرؤية الدم وربحـاً لا يَحقق في ذلك المجلس فمتى قالت حضت عتقت ولو قال أنت حرة وفلانة ان شئت فقالت قد شئت نفسي لم تمتق لان قوله ان شئت ليس بكلام مستقل بنفسه فلا بد من جعله ناء على ماسبق فيكون معناه ان شئت عتقكما فلا يتم الشرط عشيئتها عتق نفسها وكذلك لو قال لامتيه أنها حرتان ان شئها فشاءت إحداهما فهو باطل لان معنى كلامه ان شئتما عتقه كما فلا يتم الشرط عشيئة إحداهما ولاعشيئتهما عتق إحداهما ولو قال أيتكما شاءت المتق فهي حرة فشاءنا جميماً عتقتا لان كلمة أي تتناول كل واحدة منهما على

الانفراد فانشاءت احداهما عتقت التي شاءت لان مشيئة كل واحدة منهما مهذا اللفظ شرط عتقهما ألا ترى انه قال أيتكما شاءت ولم يقـل شاءتا وان شاءتا جيماً عتقتا فان قال أردت احداها لم يصدق في القضاء ويصدق فما بينه وبين الله تمالي لانه نوى التخصيص في اللفظ المام فان كان نوى احداهما بمينها عتقت هي وان نوى احداهما لا بمينها كان له ان مختار احداهما فيمتقها وعسك الأخرى عنزلة مالواعتق احداهما لابعينها ولو قال كل مملوك لي فهو حروله عبيد وامهات أولاد ومدبرون ومكاتبون عتقوا جيما الاالمكاتبين فانهم لايمتقون الاأن ينويهملان كلمة كل توجب التعميم وقد أوجب العتق لـكل مملوك مضاف اليه بالملكية مطلقا بقوله لي وهذا تحقق في العبيد وأمهات الاولاد والمدرين لانه علكهم رقا ويداحتي يملك استغلالهم واستكسابهم وهذا غير موجود في المكاتبين فانه علمهم رقالا بدآ بل المكاتب كالحريداً حتى كان أحق عكاسبه ولاعلك المولى اكسابه والثابت من وجه دون وجه لايكون ثابتا مطلقاً فلهذا لامدخلون الا ان ينويهم فان نواهم فنقول المنوي من محتملات كلامه لانه قد يضيف الى نفسه مايكون مضافا اليه من وجه دون وجه وان قال اردت الرجال دون النساء دين فما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء لانه نوى التخصيص في اللفظ المام وهـ ذا يخلاف مالو قال نويت السود منهــم دون ألبيض فأنه لا يصدق في القضاء ولا فما بينه وبـين الله تعالى لان هناك نوى التخصيص بوصف ليس في لفظه ولا عموم لما لا لفظ له فلا تعمل فيه نيــة التخصيص وهنا نوى التخصيص فما في لفظه لان المملوك حقيقة للذكور دون الآناث فان الانثى بقال لها مملوكة ولكن عند الاختلاط يستعمل عليهم لفظ التذكير عادة فاذا نوى الذكر فقد نوى حقيقة كلامه ولكنه خلاف المستعمل فيدين فيما بينه وبيين الله تعالى ولا بدين في القضاء ولهذا قيــال لو قال نويت النساء دون الرجال كانت نيته لغوا ﴿ قال ﴾ وكذلك لو قال لم آنو المديرين لم يصدق في القضاء وفي كتاب الاعان تقول اذا قال لم انو المديرين لم بدين فيما بينه وبين الله تمالى ولافي القضاء ففيه روانتان وجه تلك الروانة أنه نوى التخصيص عــا ليس في لفظه لان الندبير وان كان يوجب استحقاقالعتق فلا يوجب نقصانا في اضافته اليه بالملكيةواليد وجه هذه الرواية إن اضافته إلى المولى برقه والتدبير عكن نقصانًا في الرق لان استحقاق المتق على وجه لايحتمل الفسيخ لا يكون الابعد نقصان في رقه ولهذا قيل المدير من وجه

كالحرحتي لايحتمل البيع فكان هو كالمكاتب من هذا الوجه غير مضاف الى المولى عطلق الملك والرق الا أن النقصان هنا في الاضافة عمني خني فيــد بن فيما بينــه وبـين الله تعالى دون القضاء ولا يخرج من الكلام بدون النيـة وفي المـكاتب النقصان بسبب ظاهر وهو ملك اليد له في مكاسبه فلا يدخل الا أن ينويه ولان قوله كل مملوك لي حر انشاءالمتق وقد بينا أن عتق المدير من وجــه تعجيل لما استحقه مؤجلا فلا يكون انشاء من كل وجه فاذا قال لم أنو المدبرين فقد بين أنه نوي ما يكون انشاء من كل وجه خاصة وذلك أمر في ضميره خاصةفيدين فيما بينه وبـين الله تمالى ولو قال لعبيده أنتم أحرار الا قلاناكان كما قال لان الكلام المقيد بالاستثناء يكون عبارة عماوراءالاستثناء وكذلك لو قال لعبدين أنتما حران الا سالما وهو اسم احدهما كان سالم عبدآلان كالامه عبارة عما وراء المستثنى وقد بتي سوى المستثنى عبــد عكن أن بجمل كلامه عبارة عنــه ولو قال سالم حر ومرزوق حر الا سالماً عتقا جميعًا لأنه تكلم بكلامين كل واحد منهمًا مستقل بنفسه بما ذكر له من الخبر فكان قوله الا سالمًا استثناء لجميع ماتناوله أحد كلاميه وذلك باطل لانه تعطيل والاستثناء للتحصيل والبيان وانما يتحقق ذلك اذا كان يبقى سوى المستثنى شئ يتناوله ذلك الكلام وهـذا بخلاف مالو قال سالم ومرزوق حران الاسالما فان الاستثناء صحيح هنا لان كلامه واحد هنا معنى حين أخر ذكر الخبر حتى عطف احداهما على الاخرى وذكر مايصــلحخبرا للمستثنى فعرفنا به أن كلامه واحد معنى فكانه قال هما حران الا سالما فان قال كل مملوك أملكه أبدآ فهو حر فهذا اللفظ انما بتناول ماعلكه في المستقبل لانه قال أبدآ وليس للابد نهاية في الحقيقة وفي العرف هو عبارة عن وقت في المستقبل الى موته ومرس أصلنا أن المتى محتمل الاضافة الى الملك كالطلاق فبأي سبب علك المملوك من شراء أو غيره فانه يمتق لان المضاف الى وقت أو المملق بشرط عند وجوده كالمنجز وكـذلك او قال كل عملوك أملكه الي ثلاثين سنة وكذلك اذا قال كل مملوك اشتريه فهو حر لان الشراء سبب للملك واقامة السبب مقام الحكم صحيح فان أمر غيره فاشترى مملوكا لم يمتق لانه جعل الشرط شراءً بنفسه ولم يوجد فان حقوق العـقد في البيع والشراء أنمـا تتعلق بالماقد والماقد يستغنى عن اضافة العقد الى الآم بخلاف النكاح وان كان نوى أن لا يشترى هوولاغيره عتق لانهشددالامرعلي نفسه بلفظ يحتمله فانهنوي الحكم وهو الملك عاذكر

من سببه وهو الشراء قالوا وهذا كله اذا كان الرجل ممن بباشر العقد بنفسه فأما اذا كان الحالف ممن لا باشر الشراء ينفسه عادة فأمر غيرة بان يشتري له عتق لائه باليمين منع نفسه عما بباشره عادة فاذاكان عادته الشراء بهذا الطريق ينصرف يمينه اليه عند الاطلاق وان قال كل مملوك لى حريوم أكلم فلانا وليس له مملوك ثم اشترى مملوكا ثم كلمه لم يمتق لان قوله أملكه وان كان ظاهرا في الاستقبال فالمراد به الحال في الاستمال بقال فلان علك كذا وأنا أملك كذا يمني في الحال فاليس عملوك له في الحال لا متناوله كلامه لان المضاف الى وقت والمعلق بالشرط انما متناول ما متناوله المنجز فاذاكان العتق المنجز بهذا اللفظ لا متناول الا ماعلكه في الحال فكذا المضاف الى وقت مخلاف ماسبق لان الاضافة هنا في الملك لافي الحربة فلهذا بتناول ماعلكه في المستقبل وان كان قال يوم أكلم فلانا فكل مملوك لي يومئذ حر عتقوا لانهأوجب المتق لما يكون في ملكه وقت الكلام وما كان موجوداً في ملكه وقت اليمين وما استحدث الملك فيه موصوف بانه مملوك له وقت الكلام فيمتقون جميماً وان قال يوم أكلمه فكل مملوك أملكه أبداً فهو حرثم اشترى مملوكا ثم كلمه لم يمتق لان المتعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز وقوله يوم أكلم فلانا شرط وقوله كل مملوك أملكه أبدآ حر فيصير عند وجود الكلام كانه قال كل مملوك أملكه أنداً وهذا اللفظ انما بتناول ماعلكه بعد الكلام دون ما كان بملوكا له قبل الكلام والمشتري قبل الكلام بملوك له وقت الكلام فلا يتناوله ايجابه وان قال كل مملوك أملكه حريوماً كلم فلانا وهو يريد ماعلكه فيمايستقبل فاشترى مملوكا ثم كلمه عتق لانه نوى حقيقة كلاميه فان حقيقة قوله أملكه للاستقبال ولكن يمتق في القضاء من كان في ملكه يوم حلف لان ظاهر لفظه يتناول المملوك له في الحال لغلبة الاستعمال فلا يصدق في صرف اللفظ عن ظاهره وذكر في النوادر أنه يصدق لان مانوي من حقيقة كلامه مستعمل أيضاً وانما لايصدق في صرف الكلام عن ظاهره اذاكان المنوى خلافالمستعمل وان قال كل مملوك لى حر وله عبد بينه وبينآخر لم يمتق لانه أوجبالمتق لملوك مضافاليه بالملك مطلقاً والمملوك إسم للمبد وهو المضاف اليه من وجه والى شريكه من وجه فلا يتناوله مطلق كلامه فان نواه عنق استحسانًا وفي القياس لايعتق لان نصيبه من العبد المشترك لايسمى عبداً ولا مملوكا فقد نوى خلاف الملفوظ ولكن في الاستحسان يقول جزيه من العبيد موصوف بأنه بملوك كالحل ولهـ فما

صح اضافة التصرفات المحتصة بالملك الى الجزء الشائع فاذا نواه فقد شدد على نفسه بلفظ اعتبار هـ ذا العرف حين نوى مخلافه توضيحه أن العبد المشترك مضاف اليه من وجه دون وجه فيكون كالمكاتب يدخل بنيته وان كان له عبد تاجر له مماليك وعليه دين أولا دين عليه عتق العبــد التاجر لا نه مملوك رقبة وبدآ فيتنا وله مطلق الاضافــة فأما ممــاليكهفعلي . قول أبى حنيفة رحمه الله تمالى ان كان عليه دين يحيط برقبته وكسبه لم يمتق ممـاليـكه نواهم أو لم ينوهم وان لم يكن عليه دين لم يمتق تم اليكه الا أن ينويهم وعنداً بي يوسف رحمــه الله تمالى سواء كان عليه دين أو لم يكن فان نواهم عتقوا وان لم ينوهم لايمتقون وعند محمد رحمه الله تمالى سواء كان عليه دين أولم يكن يمتقون الا أن يستثنيهم بنيتة وهذا ينبني على أصلين أحدهما في المأذون أن المولى لاعلك كسب العبد المأذون اذا كان مستغرقا بالدين عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما بملكه والثاني في الايمان ان كسب العبـ لا يكون مضافا الى المولى في نول أبي حنيفة وأبي يوسـف رحمهما الله تعالى وعنــد محمد رضي الله تعالى عنـه يكون حتى لو حلف لا يدخل دار فلان فدخــل دار عبده عند محمد رحمه الله تمالي محنث لان حقيقة هذه الاضافة للملك وكسب العبد مملوك لمولاه وعندهما الاضافة الى المولى مجاز والى العبد حقيقة لانه كسبه قال صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال والدليل عليه أنه يستقيم أن تنفي عن المولى فيقال هذه ليست بداره بل هي دار عبده والعبرة اللاضافة لا للملك ألا ترى أنه لو دخل دارا يسكنها فلان عارية أو اجارة كان جأشاً اذا عرفنا هذافنقول أما عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي فالمولي لاعلك كسب العبد اذا كان عليه دين حتى لو أعتقه بمينه لم يعتق فكذلك عطلق كلامه وان نواهفان لم يكن عليه دين فهوغير مضاف اليه مطلقا فلا يمتق بمطلق كلامه الاأن بنويه فان نواه عتق لان المنوى من محتملات كلامه وعند أبي بوسف رحمه الله تمالي هو مالك له سواء كان عليه دين أو لم يكن الا أنه غير مضاف اليــه مطلقا فلا يدخل في كلامه الا أن ينويه وعند محمد رحمه الله تعالى الاضافة باعتبار الملك وهو مملوك له سواء كان عليه دين أو لم يكن فيعتق بايجابه الا أن يستثنيه بنية فيعمل استثناؤه لانه نوى المضاف اليهمن كل وجه وهذا مضاف اليه ملكا ولكنه مضاف الى عبده كسباأو نوى تخصيص لفظه المام فتعمل نيته فيما بينه وبين الله تعالى ولهذا لايصدق

في القضاء واذا دعا عبده سالما فأجابه مرزوق فقال أنت حر ولا نيــة له عتق الذي أجابه لانه اتبع الايقاع الجواب فيصير مخاطبا للمجيب وانقال عنيت سالما عتق سالم نبيته لكون المنوى من محتملات كلامه ولكنه لا يصدق في القضّاء في صرف العتق عن مرزوق لان الايقاع تناوله في الظاهر فلا يدين في صرفه عنــه في القضاء وهو مدين فيما بينه وبين الله تمالی وان قال یا سالم أنت حر وأشارالی شخص ظنه سالما فاذا هو عبد آخر له أو لغیره عتق عبده سالم لانه اتبع الابقاع النداء فتناول المنادي خاصة ولا معتبر لظنه فان الظن لا يغني من الحق شيئاً واذا أعتق الرجل غبده أو أمته ثم جحد العتق حتى أصاب من الخدمة والفيلة ما أصاب ثم أفر به أوقامت عليه البينة فليس عليه في الخدمة شي لابه مجرد استيفاء المنفعة ولا تنقوم المنفعة الا بعقد ألا ترى أنهلو غصب حراً فاستخدمه لم يكن عليه شيء سوى المأثم عندنا فهذا مثله بل عينه لانها تبين أنها كانت حرة حين استخدمها وبرد عليها ما أصاب من غلتها ومراده اذا كانت هي التي أجرت نفسها أوا كتسبت لانه تبين أنها كانت حرة مالكة لكسبها فعلى المولى أن يردعليها ما أخذ منها وان كان هو الذي أجرها فا أخذ من الغلة يكون مملو كالهلانه وجب بعقده ولكن لا يطيب له لانه حصل له بكسب خبيث وعليه في الوط، لها مهر المثل لانه تبين أنه وطئها وهي حرة والوط، في غير الملك لاينفك عن حــد أو مهر وقد سقط الحد بالشهة لانها كانت مملوكة له يومئذ في الظاهر فوجب المهر وهــذا لان المستوفي بالوطء في حكم المين دون المنفمة ولهــذا يخنص اباحة تناوله بالملك ولا يملك بالعقد الا مؤبدا وانكان أجنبي جني عليه ثم أقر المولى انه كان أعتقه قبل ذلك لم يصدق على الزام الجانى حكم أرش الحرلان اقراره ليس بحجة في حق الجانى و ثبوت الحكم بحسب الحجة واقراره حجة عليه خاصة فما وجب من أرش الماليك يكون لها لان المولى حول ذلك باقراره اليها وذلك صحيح منه لكونه مقرآ به على نفسه وان قامت به بينة لزم الجاني حكم الجناية على الحر لان البينة حجة في حق الكل والثابث من الحرية بها قبــل الجناية كالثابت معاينة على الحرولا يجوز عتق الصبي والمجنون في حال جنونه لان قولهما هدر شرعا خصوصاً فيما يضرهما ولان العتق لا ينفذالا بقول ملزم لاأنه ملزم في نفسه وقولهما غير ملزم شرعا وان أعتق في حال افاقته جاز لانه مخاطب له قول ملزم وهو يملك العبد حقيقــة فينفذ عثقه وان قال أعتقت عبدى وأناصي أو أنا نائم فالقول قوله لانه أضاف اقراره الى

حالة معيودة تنافي اعتاقه فكان انكاراً للمتق معنى واقراراً صورة والعبرة للمعنى دون الصورة وكذلك لو قال أعتقته قبل أن مخلق أو قبل أن أخلق لآنه أضاف الىحالةممهودة تنافي تصور الاعتاق فيكون هذا أبلغ في النني من الاضافة الى حالة تنافي الاعتاق شرعاواذا وجب تصديقه هناك فهناأولى واذاقال لعبده أنتحرمتي شئتأو كلما شئت أو اذاماشئت فقال العبد لا أشاء ثم باعه ثم اشتراه ثم شاء المتق فهو حر لانه علق عتقــه بوجود مشيئته في عمره ولم نفت ذلك نقوله لااشاء لانه تتحقق منــه المشيئة بمــده وقوله لاأشاء كسكوته أو قيامه عن المجلس ولانجمل قوله لاأشا و الاصل كلام المولى لان تعليق العتق بالشرط يتم بالمولى فلاير تدبرد العبدواذابق التعليق نزل العتق لوجو دالشرط عشيئته ﴿قَالَ ﴾ ألاترى أنه لو قال أنت حر ان دخلت الدار ثم باعــه ثم اشتراه فدخــل الدار يعتق وهذا مذهبنا فاما عند الشافعي لا يمتق لان الملك عنده كما يشترط لانعقاد العمين يشترط لبقائها وبالبيع زال ملكه ولكنانقول الملك ليس بشرط لانعقاد اليمينوانما الشرط وجود المحلوف مغلهذا صحنا اضافة العتق الى الملك والمحلوف به هو العتق ومحلية العبد للعتق بصفة الرق وذلك لا ينعدم بالبيع الا أنه يشترط الملك عنــد وجود الشرط لنزول المتق لان تصرفه يتصــل بالمحل عنـــد وجود الشرط فاما قبــل ذلك بقاء اليمين ببقاء ذمتــه وبقاء المحلوف به لـكونه عــلا للعتق فــلا معنى لاشــتراط الملك فيــه وان قال أنت حر حيث شئت فقام من مجلسه بطل ذلك لان حيث عبارة عن المكان أي أنت حر في أي مكان شئت فليس في لفظه مايوجب تعميما في الوقت فيتوقت بالمجلس كقوله ان شئت وان قال أنت حركيف شئت عتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يعتق في قولهما مالم يشاً قبل أن يقوم من مجلسه وقد بينا هذا في الطلاق والعتق قياســه وقوله كيف شئت في العتق ليس بشيءُ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان بعد نزول العتق لامشيئة لاحد في تغيـيره من وصف باطل كله وهو حر وان قال عبدي حر وليس له الاعبد واحدعتق لانه عرف محل العتق باضافته الى نفسه فكانه عرفه بالاشارة اليه ولانه أوجب ما لا يتم انجابه الافي ملكه فتمين ملكه له فان قال لى عبد آخر واياه عنيت لم يصدق الا ببينة لان كلامه تناول ذلك المبد الذي ظهر ملكه فيه باعتبار الظاهر فيكون هو متهما في صرفه عنـــه الا من لايمـــلم

فلا يصدقه القاضي الابحجة ولوقال ابيعك عبدآ بكذا ولم يسمه ولم يره المشترى فالبيع باطل لانه أوجبه فيمجهول وايجاب البيع فىالمجهول باطل وهذه جهالة تفضي الىالمنازعة بينهما فان اتفقا أنههذا فالبيع جائز لازالجهالة والمنازعة قد ارتفعت باتفاقهما وكان بيانهمافي الانتهاء عنزلة التعيين في الابتداء وإن قال أبيمك عبدى بكذاولم يسم كان المشترى بالخيار اذا رآه لانه عرفه بالاضافة الى نفسه فكان عنزلة التعريف بالاشارة الى مكانه وليس في ذلك المكان مسمى بذلك الاسم الا واحد وثبوت الخيار للمشترى لمدم الرؤية ﴿ قال ﴾ وليس هذا كالعتق وظن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أن مراده الفرق بينهما في اثبات خيار الرؤية وليس كذلك بن المراد هو الفرق لان ايجاب المتق في الجهول ضحيح بخلاف ايجاب البيع حتى لو قال أعتقت عبدآ وليس له الا عبد واحــد يمتق ذلك العبــد مخلاف ما لو قال بمتك عبــدآ لانـــ المنازعــة تمكن بسبب الجهالة في البيع دون العتق والبيان من المولى مقبول في العتق لانه ايجاب لايقابله استيجاب بخلاف البيع ولو قال أحد عبدي حر أوأحد عبيدي حر وليس له الا عبد واحد عتق ذلك العبد لانه عرف محل المتق بإضافته الى نفسه بالملكية واذاكان المضاف اليه بالملكية واحدا كان متعينا لايجامه ولو قال لعبــدمه احد كما حر عتق احــدهما لابعينه لان العتق يحتمـل التعليق بالشرط فيصـح ابجابه في الحجهول كالطلاق وهـذا لان المتملق بالشرط انما ينزل عند وجود الشرط والانجاب في المجهول في حق العين كالمتملق بشرط البيان فيما يحتمل التعليق بالشرط فيصح ايجابه في الحجهول فان مات أحــدهما أو قتل تميين المتق في الآخر لان الذي مات خرج من أن يكون محلا لايقاع المعتق عليه والمتق المهم في حق الممين كالنازل عند البيان فلا بد من بقاء المحل ليبقى خياره في البيان وعــدم التمين في الباقي منهما كان لمزاحمة الآخر اياه وقد زالت هذه المزاحمة بخروج أحــدهما من أن يكون محلا للمتق فلهذا يتمين في الآخر وهذا بخلاف البيع فانه لو اشترىأحدالعبدين وسمى لكل واحد منهما ثمنا وشرط الخيار لنفسه ثم مات أحدهما تمين البيع فى الهالكوهنا يتمين المتق في القائم قال على القمي وفي الحقيقة لافرق بينهما لان الهالك بهلك على ملكه في الفصلين والاصح أن يقول هناك حين أشرف أحدهما على الهلاك تمين البيع فيه لأنه تعذر عليه رده كما قبض فانما يتمين للبيع وهو حي لاميت وهنا لو تمين المتق فيه تمين بمد الموت لانه بالاشراف على الهلاك لايخرج من أن يكون محلا للعتق وبعد الموت هو ليس

بمحل للمتق فيتمين في القائم ضرورة وكذلك لو باع أحدهماأو وهبه لانه اكتسب فيهسبب التمليك والممتق لايكون علاللتمليك فن ضرورة اكتساب سبب التمليك فيهنني المتقءنه وذلك بخرجه من مزاحمة الآخر في ذلك المتق وهذا لان تصرف العاقل محمول على الصحة ما أمكن ومن ضرورة صحة هذا التصرف انتفاء ذلك العتقءن هذا الحل وكذلك لو درأ حدهما صبح تدبيره لانهما مملوكاه في الظاهر ومن ضرورة صحة التدبير انتفاء ذلك العتق عنه لان الممتق لابدير وهذا لان التدبير تعليق للمتق بالشرط والعتق في محل واحد غير متعدد فمن ضرورة تنجزه بطلان التملق بالموت ومن ضرورة صحة تمليقه بالموت آنتفاء تنجز المتق فيه قبله وكذلك لوكانا أمتين فوطئ إحداهما فعلقت منهلانها صارت أمولد له فمن ضرورة صحة أمية الولدواستحقاقالمتق لهانتفاء العتق المنجز عنها واذ انتنىءن إحداهماتمين في الاخرىلزوال المزاحمة ولو وطئ احداهما ولم تعلق منه فكذلك الجواب في قول أبي توسف ومخمد رحمهما الله تمالي وفي قول أبي حنيفة لا تعين العتق في الاخرى بل يبقى خياره في البيان وجه قولهماان الوطء تصرف لابحل الابالملك فاقدامه عليه في احداهما دليل تعيين الملك فها ومن ضرورته انتفاء ذلك العتق عنها فتعين في الاخرى وقاسا عا بينا من التصرفات وعما لو قال لامرأتين له احــدا كما طالق ثلاثًا ثم وطئ احداهماتمين الطلاق في الاخرى وهــذا لان فعل المسلم محمول على الحل ما أمكن لان عقله ودينه عنمه من الحرام ووطؤهما جميعاً ليس محلاله حتى لا يفتي له بذلك فـكان من ضرورة حل الوطء في احداهما انتفاء العتق عنها ألا ترى أنه لو باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم وطئها في مدة الخيار يصير فاسخا للبيع وهناك الجارية باقية على ملكه ووطؤها حلاله ثم كان من ضرورة الاقدام على الوطء انتفاء سبب المزيل عنها فهنا أولى وكذلك لو باع احدى الامتين وسمى لكل واحدة منهما ثمنا وشرط الخيار لنفسه ثم وطي احداهما فليس له أن يمين البيع فيها بعدد ذلك وكذلك ان كان المشترى بالخيار فوطئ احداهما تعين البيع فيها لأنبات صفة الحل لفعله فهلذا قياسه وأبو حنيفة رحمهالله تعالى يقول وطؤهما جميعاتملوك له والوطء في الملك بمنزلة الاستخدام لانه من حيث الحقيقة ليس في الوطء الا استيفاء المنفعة وانمــا تظهر المفارقة بينهما من طريق الحكم وذلك في غير الملك فبتي في الملك الوطء نظير الاستخدام وبيان ان وطأهما مملوك له أما من حيث الحكم فلأنهما لو وطئهما بالشبهة كان الواجب عقر المملوكتين وكان ذلك كله

للمولى واغاعلك البدل علك الاصل ومن حيث الحقيقة فلانهما كانتا عملوكتين له قبل امجاب العتق وانما أوجب العتق في نكرةو كل واحدة منهما يعينها معرفة والمنكر غيرالمعرف فالامجوز الجُابِ المتق في الممين قبل بيانه لانه انجاب في غير الحل الذي أوجيه ولا يقول هو في الذمة كما توهمه بعض أصحابنا رضي الله عنهم لانه ما أوجبه في الذمة ولـكن تمول هو في المنـكر كما أوجبه وعـدم التمين لا عنم صحة الامجاب فما هو أضيق من هذا معنى حتى لو باع تفيز امن صبرة جاز فلأن لا يمنع صحة الابجاب هنا أولى ولكن الابجاب في المنكر كالمتعلق بشرط البيان في حكم المين والتعليق بالشرط عنع الوصول الى المحل وفما لا محتمل التعليق بالشرط كالبيع الممتبر انتفاء معنى المنازعة لصحة الامجاب فاذا نقيت كل واحدة منهــما مملوكة له عينا بق وطء كل واحدة منهما مملوكا له ولكن لانفتي بالحل لان المنكر الذي وجب فيمه المتق فهما والحلوالحرمة مبني على الاحتياط فلهذا لانفتي يحل وطنهما له وان كان وطؤهمامملوكا له وهذا بخلاف النكاخ فإن ملك النكاح ليس الا ملك الحل والطلاق موجبه الاصلى حرمة المحل ولا يجتمع الوصفان في محل واحد فن ضرورة كون ملك المتمة باقياله في الموطوءة انتفاء التطليقات عنها فيتمين في الأخرىواما العتق نزيل ملك الرقبة وحل الوطء باعتبار ملك المتعــة لا باعتبار ملك الرقبــة وليس من ضرورة ملك المتعة في محــل انتفاء المتق عن ذلك الحـل ولا نقال هنا لاسبب لملك المتعة الاملك الرقبة ومن ضرورة انتفاء ملك الرقبة انتفاء ملك المتمة الثابت يسببه لان ماكان طريقه طريق الضرورة تعتبر فيه الجَسَلة لا الاحوال ألا ترى أن الجارية المبيعة اذا جاءت يولد لاقل من ستة أشهر فقطمت يد الولد وأخذ المشترى الارش ثم ادعى البائع نسب الولد بطل البيم وحكم بحرمة الاصل للولد وبتي الارش سالمـاً للمشتري ولا سبب في هــذا الموضع لملكه الارش سوى ملك الرقبة ثم نظر الى الجملة دون الاحوال وكذلك لو اشترى لحما فأخبره عدَّل أنه ذبحة مجوسي محرم عليـ "ناوله وسبب الملك هنا ملك المين ولمـاكان حل التناول شبت في الطمام في الجملة من غـير ملك نظر الى الجملة دون الاحوال بخلاف حل الوطء اذا تقرر هذا فنقول لا منافاة بين ملك المتعة والحربة في محل واحد التداء ونقاء في الجملة وأكثر مافي الباب ان يكون إقدامه على الوط دليل بقاء ملك المتعة له في هذا المحل وذلك لا يوجب منافاة الحربة عنه ضرورة توضيحه ان وطء احداهما دليل الحرمة في الأخري والتصريح

بالحرَّمة يجوز أن يقع به الطلاق بأن يقول لامرأته أنت على حرام بنيــة الطلاق فكذلك ما يدل على الحرمة في الأخرى يحصل به البيان فأما التصريح بالحرمة لا ينزل به المتق فكذلك البيان لا محصل عما يكون دليل الحرمة في احداهم لان البيان في حق المحل كالايجاب ابتــداء ولهذا لايصح بعد الموت فاما فى البيــع بشرطـ الخيارلو لم يجءله فاسخاً للبيـم بالوط، لكان اذا جاز البيـم يملـكه المشــتري من وقت العقد حتى لو وطئت بالشبهة كان الارش للمشترى فتبين به ان البائم وطئها في غير ملكه فلهذا جملناه بيانا وهذا لوعين العتق في الموطوءة لا يتبين العدام ملكه فيها سابقا على الوطء بدليل انها لو وطئت بشهة يكون الارش سالمــا للمولى وان عين العتق فيها مع أن فسخ البيــع هناك يحصــل بالجناية وهنا لايحصل بجنايته على احداهما بالبيان فكذلك بالوطء وكذلك في بيع احدى الامتين أما اذاكان الخيار للمشترى فلأنه لابملك احداهما الابعد تعيين البيع فيها واذاكان الخيار للبائم فلانه لو عين البيع فيها بعد الوطء يثبت الملك للمشترى من وقت البيع ويتبين أنه وطئها في غـير ملكه فللتحرز عن هذا تمين البيم في الآخرى ضرورة وذكر ابن سماء_ة عن أبي يوسف رحمهما الله تمالى أنه لو قبـ ل إحـ لما أو لمسها بشـ هوة أو نظر الى فرجها فكذلك أيضا لان هذه الافعال لاتحل الافي الملك كالوطء ولو أعتق احداهما بعينها ثمقال إياها كنت عنيت بذلك العتق الاولكان مصدقا أما عند أبى حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تمالى فلان العتق الاول في حق العين لم يكن نازلا حتى قال له أوقع فكان هذا القاعا لذلك المتق في المين وعند محمد رحمه الله تمالي هو نازل في احـــداهما حتى نقال له بـين على ماذكره في الزيادات ولكن لفظه في الايقاع والبيان يتقارب والبيان مستحق عليه فيحمل فعله على الوجه المستحق وان قال أردت به الانقاع ابتداء صبح ابقاعه لانها بقيت على ملكه بمد المتقالمبهم محلا قابلا لتصرفه ويتقرر القاعه تخرج عن أن تـكمون محلا لذلك المتق المبهم فيتعين في الاخرى كما لو دىر احداهما ولو فقاً رجل عين احــداهما فالمولى على خياره لان المفقوء عينها محل للمتق كالاخرى وسواء أوقع المتق عليها أو على الاخرى فالواجب على الفاقئ أرش عين الامة للمولى أما اذا أوقع على الاخرى فلا اشكال فيه وكذلك اذاأوقع على المفقوء عينها لا نها كانت مملوكة حين فقيَّت عينها فصار ارش عين المملوكة مستحقا للمولى ثم ايقـاع العتق عليها يعمل فيما بقي منها دون مافات ونظيره ارش اليـد في ولد

الجارية المبيعة اذاادعي البائم نسبه آنه يبقي سالماللمشترىوان قال كنت عنيتهاحين أوقمت العتق أو قال كنت أوقعت العتق عليها قبل فقء العين لم يصدق في حق الجاني لان الواجب عليه أرش مملوكة فهو بهذا الكلام يريد ان يلزمه أرش عين حرة ولكنه يصدق على نفسه حتى يكون ذلك الارش لها لانه هو المستحق للارش ظاهراً وقد أقربه لها فاقراره صحيح في حتى نفسته ولو قتلهما رجل واحد فان قتل احداهما قبل الاخرى فعليه قيمة الاولى المولى ودية الاخرى لورثتهـا لان يقتل احداها يتعـين العتق في الاخرى ضرورة فتبين أنه قتلها وهي حرة وان قتلهمامماً كان عليه قيمة أمة ودية حرة ان استوت القيمتان وان اختلفت فعليه نصف قيمة كل واحدة منهما ونصف دية حرة لانا نتيقن أنه قتل حرة وأمة وقتل الحر يوجب الدية وليست إحداهما بأولى من الاخرى فيلزمه نصف قيمة كل واحدة منهما ونصف ديتها لان البيان فات حين قتلتاوعند فوتالبيان يشيع المتق فيهما ﴿فَانَ قيلَ ﴾ اذا لم يكن المتق نازلا في احداهما كيف يجب عليه دية حرة ﴿ قلنا ﴾ هذا انما يلزم من يقول أن المتى نازل في الذمة ونحن قلنا أن المتى نازل في المنكر وذلك المنكر فهما لا يمدوهما فمند اتحاد القاتل يعلم أنه قاتل للمنكر الذي نزل فيه العتق وهو بمنزلة ما قال في الجامع لو أوصى لرجل بأحد عبديه ثم مات فأعتقهما الموصى له ثم عين الوارث وصيته في احدهما تمين ذلك المعين من قبله ثم نصف ما وجب في بدل نفس كل واحدة منهما يكون لمولاها والنصف لورثتها لان كل واحدة منهما انكانت حرة فبدل نفسها لوارثها وان كانت أمة فبدل نفسها لمولاها فيتوزع نصفين للمساواة ولو قتلهما رجلان كل واحد منهما قتل احداهما فان كان على التماقب فعلى القاتل الاول قيمة الاولى لمولاها وعلى القاتل الثاني دينها لورثتها لان العتق تمين فيها وان كان مما فعلى كل واحد منهما قيمة أمة لان كل واحد من القاتلين انما قتل احداهما بمينها والمتق في حق المين كأنه غير نازل فكانت كل واحدة منهما مملوكة عيناً وانما نزول العتق في المنكر ولا يتيقن أن كل واحــد منهما قاتل لذلك المنكر فانما وجب على كل واحد منهما القدر المتيقن به وهو الةيمة ولم يبين في الكتاب أن ذلك للمولى أو لورثتها وقيل هذا والاول سواء النصف للمولى من كل واحدة منهما والنصف للورثة لان في حق المولى الحرية ثابتة في احداهما فلا يستحق بدل نفسها فيتوزع ذلك نصفين لهذا ولو قطع ايديهما رجل واحــد جميما معاأو احداهما قبل الاخرى أو فمــل

فلك رجلان كان الواجب أرش يدى مملوكتين ويسلم ذلك كله للمولى لان بعد قطع اليد ببقى خيار المولى لبقاء كل واحدة منهما محلاللعتق وما بقىخيار المولى لايكون العتق نازلافي عين احداهافانما ابينت يدكل واحدة منهماعلى حكم الرق بخلاف الرق فانه لا يبقى خيار المولى في البيان بعد ماقتلت أو احداهما واذا لم يبق خياره لم يكن بدمن الحكم بشيوع العتق فيهما واذاكان قاتلهما واحدا نتيقن بأنه قتل حرة وأمة وان لميجن عليهما أحد ولكن المولى مات قبل ان بين عتق من كل واحدة منهما نصفها وسعت في نصف قيمتهـ الان البيان فات بموت المولى فان وارثه لا يخلفه في ذلك فانه لايقف على مراده ولان مجرد الخيار لايورث ولما فات البيان شاع المتق فيهما اذ ايست احــداهما بأولى من الاخِري وبعد ما عنق نصف كل واحدة منهما يجب اخراج النصف الباقي الى الحرية بالسماية وان اختار المولى عند الموت احداهما عتقت كاما ولا يعتبر من ثلث ماله لان الايقاع كان منه في الصحة وقد تم الاستحقاق به في حقه معتبراً من جميم ماله لانه لاتنكير في جانبه فلا يتغير ذلك ببيانه عند الموت وهو نظير مالو طلق احدى نسائه الاربع قبل الدخول من غير عينها كان له أن يتزوج أخرى لان احداهن قد بانت في حقه فانه لاتنكير في جانبه ولو جنت احداهما جناية قبل أن يختار المولى ثم اختار ايقاع العتق عليها بعد علمه بالجناية كان مختاراً للجناية لأنه كازمتمكنا منأن يوقع العتق على الاخرى فايقاعه على هذه في حق أوليا الجناية بمنزلة اعتاق مبتدأ لانه عتنع به دفعها فيصير مختاراً للدية ولا يصدق في حقهم انه كان أرادها بذلك المتق السابق وان مات المولى قبل البيان عتق من كل واحدة منهما نصفها وسعت كل واحدة منهما في نصف قيمتها لورثة المولى وكان على المولى قيمـة التي جنت في ماله لانه تمذر دفعها حين عتق نصفها على وجه لم يصر المولى مختاراً بل صار مستهلكا بترك البيان في الاخرى حتى مات فيلزمه قيمتها كما لو أعتق الجانية قبل أن يعلم بالجناية ولو باغ احداهما على أنه بالخيار وقع العتق على الاخرى لان تصرفه بالبيع في احداهما نافذ ومن ضرورة نفوذه خروجها من أن تكون محلا لذلك المتق فيتعيين في الاخرى وكذلك لو باع احداهما بيعاً فاسداً وقبضها المشترى وهذاأظهر لان المشتري بالقبض قد ملكها فمن ضرورته تمين العتق في الاخرى ولكن قيل لامعتبر بهذه الزيادة فسواء قبضها المشترى أولم يقبضها تعين المتق في الاخرى لان البيع اسم خاص لتمليك مال عمال في قوله بعت هـ ندا بكذا

اترار بأنه لا حظ لهما في ذلك المتق فيتمين في الآخري ألاتري أنه لو عرض احداهما على البيع تمين الاخرى للمتق محفوظ عن أبي يوسف رحمهالله تمالى فاذا باع إحداهما بيما فاســداً أُولَى وهــذا لان دليــل البيان ممن له الخيار كصريح البيان كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خير بريرة قال لها ان وطئك زوجك فلا خيار لك وكذلك لو باع احداهما يمينها على أنَّ المشترى بالخيار عتقت الباقية وهـ ندا أظهر لأنالمشترى لو أعتقها عتقت من كاتب احداها لانه بالكتابة توجب لها ملك اليد في نفسهاومكاسها يموض وهذا لا يحقق في العتق فكان انتفاء العتق عنها من ضرورة تصرفه وكذلك لو رهن احداهما لانه أنبت للمرتهن يد الاستيفاء في ماليتها تتصرفه ومن ضرورته انتفاء المتق عنها وكذلك لو أجر احداهما لانه التزمتسليمها الى المستأجر بولاية الملكومن ضرورتهانتفاء العتق عنها وان استخدمها لم تعتق الباقية لانه ليس من ضرورة استخدامه اياها انتفاء العتقءنها فالانسان قد يستخدم الحرة خصوصا اذا كانتمولاة لهويحللهذلك شرعابرضاها فلا يكون ذلك دايل البيان وقد بينا ان الاعتاق من الصدى لايجوز وهو مروى عن ابن عباس رضى الله عنهما وكذلك لو قال كل مملوك أملكه اذااحتلمت فهو حر لان اليمين لاتنعقدالا نقول ملزم وليس للصبى قول ملزم شرعاً خصوصا فيما لامنفعة له فيسه والمجنوب كالصبى واذا قال الصحيح عبدي حريوم أفعل كذا ففعل ذلك وهو معتوه عتق عبده الاعلى قول ان أبى ليلى رضى الله تعالى عنه فانه يقول المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز والمعتوه ليس من أهل تنجيز المتق ولكنا نقول العته لايعدم ملكه ولا يمنع تحقق الفعل منـــه أغا بهدر قوله ولاحاجة الى قوله عند وجود الشرط والمملق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز بذلك التعليق السابق وقد صح منه واذاأعتق الرجل عبده وهو من أهل الحرب في دار الحرب ثم صار ذمياً أو أسلم وعبده معه في يده فهو عبــده وعتقه وتدبيره في دار الحرب باطل عندأ بيحنيفة ومحمد رحمهماالله وعندأ بي يوسف رحمه الله تعالى عتقه نافذلانه ازالةالملك بطريق الابطال فيصح في دار الحرب كالطلاق ثم ملك الحربي أضعف من ملك المسلم كان ملك المسلم يزول بالعتق مع تأكده بالاحراز فلك الحربي أولى وهما يقولان لا فائدة في هذا العتق لانه معتق بلسانه مسترق بيده وهو محل للاسـترقاق والدار دار

الفهر فعرفنا أنه غير مفيد شيئاً ولان الاعتاق احداث قوة واذا كان العبد حربيا لانتحقق فيه معنى احداث القوة لانه عرضة للتملك ولهذا قال بمض مشايخنا رحمهم الله تعالى أهل الحرب عنزلة الارقاء حتى لوكان العبدمسلماً كان المتق نافذاً وبعض أصحابنا بقولون لاخلاف في نفوذ المتق على مافسره محمد رحمه الله تمالي فيالسير الكبير أنه اذا كان من حكم ملكهم أنه عنع المِعتق من استرقاق المعتق فانه سفذ العتقوانما الكلام في اثبات الولا على ماذكره الطحاوي ان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالي لاولاء عليه للمعتق وله ان نوالي من شاء وقال أنو نوسف رحمــه الله تعالى استحسن ان يكون ولاؤه للذي أعتقــه لان الولاء كالنسب ولا خلاف ان النسب يثبت في دار الحرب حتى لو قال المستأمن لغامان في يده هؤلاء أولادي أو لجوار في بده هن أمهات أولادي قبل ذلك منه فكذلك الولاء شبت في دار الحرب ثم يتأكد بالخروج الى دار الاســــلام ولا يبطل وهما يقولان ثبوت الولاء للمعتق على المعتق حكم شرعى ودار الحرب ليس بدار الاحكام وهو أثر ملك محــترم ولا حرمة لملك الكافر ثم لو أحرز المملوك نفسه بدارنا لم يكن لأحد عليه ولاء فكذلك الممتق والاصل فيه ما روى أن ستة من أهل الطائف خرجوا حين كان رسول الله صلى عليه وسلم محاصرآ لهم ثم خرج مواليهم يطلبون ولاءهمفقال صلىالله عليه وسلم أوائك عتقاء الله الا أن أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول هناك لم يوجه من الموالى اكتساب سبب الولاء وأنمأ زال ملكهم بتباين الدارين وهنامن المولى قدوجه اكتساب سبب الولا بالعتق والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- و السرادة في المتق كاب

﴿ قال ﴾ رضى الله عنه وشهادة الشهود على عتق الامة جائزة وان كانت هى منكرة لأن هذا فرج معناه أن عتق الامة يتضمن تحريم فرجها على المولى وذلك من حق الشرع وفياهو حق الله تمالى الشهادة تقبل حسبة من غير الدعوى ﴿ فَانْ قيل ﴾ فعلى هذا ينبنى أن يكتني بشهادة الواحد لانه أمر دني وخبر الواحد فيه حجة تامة ﴿ قلنا ﴾ خبر الواحد انما يكون حجة في الامر الدني اذا لم تقع الحاجة الى التزام المنكر وهنا الحاجة ماسة الى ذلك ولان في هذا ازالة الملك والمالية عن المولى وخبر الواحد لا يكني لذلك فلهذا لا بد من أن يشهد به رجلان

﴿ فَانَ قِيلِ ﴾ فَاذَا كَانت هي أَخته من الرضاعة قبلت الشهادة على عتقبًا مع جحودها وليس فيه تحريم الفرج هنا ﴿ قانا ﴾ بل فيه مهنى الزنا لان فعل المولى بها قبل العتق لا يلزمه الحد وبعد العتق يلزمه الحد وبضمها مملوك للمولى وان كان هو ممنوعاعن وطنها اللمحرمية ألا ترى أنه يزوجها وان بدل بضمها يكون له فنزول ذلك الملك باعتاقها ولان الامة في انكار المتق متهمة لمالها من الحظ في الصحبة مع مولاها ولا معتبر لانكار من هو متهم في انكاره فِملناها كالمدعية لهـ ذا فأما الشهادة على عتق العبـ د لا تقبل مع جحود العبد في قول أبي حنيفة رحمـه الله تمالي وتقبل في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالي وجـه قولهما أن المشهود به حق الشرع وعــدم الدعوى لا يمنع قبول الشهادة عليــه كمتق الامة وطلاق الزوجة وبيان ذلك أن المشهود به العتق وهو حق الشرع ألا ترى أنه لا يحتاج فيــه الى قبول المبد ولا يرتد برده وانه مما بجوز أن محلف به وانما محلف عــا هو حتى الشرع وان ايجابه في المجهول صحيح ولايصم ايجاب الحق للمجهول ويتعلق بهحرمة استرقاقه وذلك حق الشرع قال النبي عليه الصلاة والسلام ثلاثة أناخصمهم يوم القيامة وذكر في جملتهم من استرق الحر ويتعلق به حكم تكميل الحدود ووجوب الجمعة والاهلية للولايات ثم الاسترقاق على أهل الحرب عقوبة بطريق المجازاة لهم حين أنكروا وحدانية الله فجازاهـم على ذلك بان جعلهم عبيد عبيده فازالته بعد الاسلام يكون حقا للشيرع ولهـ ندا كانت قربة تتأدى بعض الواجبات بها والدليل عليه ان التناقض في الدعوى لايمنع قبول البينة حتى لو أقر بالرق ثم ادعي حرية الاصال وأقام البينة قبات بينته والتناقض يعدم الدعوي وحجبة أبي حنيفة رحمه الله قوله عليه الصلاة والسلام ثم يفشو الكذب حتى يشهد الرجل قبل أن يستشهد فقد جمل آداء الشهادة قبل الاستشهاد من امارات الكذب فظاهره نقتضي أن لايكون مقبولًا منه الاحيث خص بدليل الاجماع والمعنى فيه ان ازالة ملك العمين بالقول ولا يتضمن ممنى محريم الفرج فلا تقبل الشهادة فيه الا بالدعوي كالبيع وتأثيره ان المشهود به حق العبد لان الاعتاق احداث قوة المالكية والاستبداد فيتضمن انتفاء ذل المالكية والرق وذلك كله حق العبــد فأما ماوراً ذلك من عُرات المتق فلا يعتبر ذلك وانما يعتــبر المشهورد به فاذاكان حقاً لامبد يتوقف قبول البينة على دعواه ويحن نسلم أن في السبب معني حق الشرع ولهــذا لا يتوقف على قبوله ولا يرتد برده ولكن هذا لايدل على قبول البينة

فيه من غير الدءوى كالعفو عن القصاص ثم العبد غير متهم في هذا الانكار لان العاقل لانجحد الحربة ليستكسبه غيره فينفق عليه بعض كسبه ومجمل الباقي لنفسه فصح انكاره وصار به مكذبا لشهوده مخلاف الامة لانها متهمة في الانكار على ماقلنا حتى لو كان العبد متهما بأن كان لزمه حدد قذف أو قصاص في طرف فانكر المتق تقبل الشهادة ومن أصحابنا من قال التنافض انما يعدم الدعوى فيما يحتمل الفسيخ بعد بهوته لان أول كلامــه ينقض آخره وآخره ينقض أوله فاما فيما لابحتمل النقض بعد ثبوته فلا معتبر بالتناقض كما في دعوى النسب فإن الملاعن إذااً كذب نفسه ثبت النسب منه ولا ينظر إلى تناقضه في الدعوى ولانافض لحربة الاصل في دارنا فالتناقض فيه لايكون معدما للدعوي وهـذا ضعيف فان من أصل أبي حنيفة رحمه الله تمالي أنه بعدماً قر ننسب ولد أمته لغيره لوادعاه لنفسه لا يصح للتناقض والنسب لايحتمل المقض والوجه أن يسلك فيه طريقة الشهين فنقول من حيث السبب المشهود به من حق الشرع عنزلة طلاق الزوجة وعتاق الامةومن حيث الحكم المطلوب بالسبب هو حق العبــد كما بينا وما تردد بـين الشـــــــــــــ بوفر حظه عليهمافلشبه محقوق العباد قلنا الشهادة لاتقبل بدون الدعوى ولشبهه بحق الشرع قلناالتناقض فى الدعوى لا بمنع قبول البينة عليه واذاشهدوا أنه أعتق عبده سالما ولا يعرفون سالماوله عبد واحداسمه سالم فانه يمتن لما بينا ان ابجاب العتق في المجهول صحيح ولان ملكه متمين لما أوجبه فبان لايمرف الشهود المبد لايمنع قبول شهادتهم كاان القاضي يفضي بالمتق اذاسمم هذه المقالة من المولى وان كان هولايمرف العبد ولو شهدوابه في البيع أبطلته لمابيناان الجهالةالتي تفضي الى المنازعة تمنع صحة البيع واذا لم يمرف الشهودالعبدفهذه جهالة تفضي الى المنازعة ويتعذر على القاضي القضاء لاجلهبالشهادة واذا شهدوا عليه بعتق عبدبعينهواختلفا فيالوقت أو المكانأو اللفظأو اللغةأو شهد احدهما أنه أعتقه وشهد الآخرأنه أقر انهأعتقه فالشهادة جأئزة لان المتق قول يماد ويكرر فلا تختلف المشهود مه باختلافهما في الزمان والمكان ولاباختلافهمافي اللغةوصيغة الافرار والانشاء في العتق واحد وان اختلفا في الشرط الذي علق به العتق لمريجز لان احــدهما يشهد بعتق يتنجز عنــد دخول الدار والآخر بعتق بتنجز عنــد كلام فلان والحكلام غير الدخول فلا يمملكن القاضي من القضاء بواحد من الشرطين وان اتفقا على أنه قال له ان دخلت الدار فأنت حر وقال المولى انما قلت له ان كلمت فلانا فأنت حر فأمهما

فعل فهو حر لان التعليق بشرط الدخول ثبت بشهادة شاهدين وبكلام فلان باقرار المولى ولا منافاة بينهما ولو شهد احدهما أنه أعتقه بجعل والآخر أنه كان بغير جمل لم تقبل الشهادة لان احدهمايشهد بعتق متعلق يقبول البدل والآخر بعتق بات ولان العتق بجعل مخالف العتق بغير جمل في الاحكام وكذلك لو اختلفا في مقدار الجمل والمولى ينكر ذلك فالشهادة لاتقبل سواء أدعى العبد أقل المالين أو أكثرهما لان احدهما يشهد بعتق متعلق نقبول الف والآخر نقبول الف وخسمائة وانكان المولى هو المدعى والعبد منكرفانكان يدعي أقل المالين عتق العبد لا قرار المولى محريته ولا شئ عليه لانه أكذب أحد شاهديه وهو الذى شهدله بالف وخسمائة وان ادعى المتق بآلف وخسمائة قضى عليه بألف لان الشهادة هنالاتقوم على المتق فالمبد قد عتق باقرار المولى وانما تقوم على المال ومن ادعى الفا وخسمائة وشهد له شاهــد بالف وآخر بالف وخمسمائة نقضي بالالف لاتفاق الشاهــدين لفظا ومدني واذا شهد شاهدان آنه أعتقه ان دخل الدار وآخر ازان كلم فلانا فايهما وجد عتق العبد لان كل واحد من التمليقين ثبت بحجة كاملةولا تنافي بينهما وان ادعى الغلام أنه أعتقه بالف وأقام شاهدين وادعاه المولى بألفين وأقامشاهدين فالبينة بينة المولىلانه يثبت الزيادة في حقه ببينته وان أقام المبد مينةأنه قال اذا أديت الى ألفا فأنتحر وأنه قد أداها وأقامالمولى بينتهأنه انما قال لهاذا َّديت الى َّ أَلْفَينَ فَأَنت حرفالعبد حرولًا شيء عليه غير الالف الذي أداء لان العبد شيت سينته نجز الحرية فيــه وهو حقه ولانه بجمل كان الامرين كانا اذ لامنافاة بينهما ولو عاينا وجود الكلامين من المولى تخير العبد وعتق باداء أي المالين اختاره ولو أقام العبــد البينة أنه باعه نفسه بألف فأقام المولى البينة آنه باعه نفسه بالفين كانت البينة بينــة المولى لان العتق يتنجز بالقبول هنا فـكان آلبات الزيادة في بينة المولى مخلاف الاول ﴿ قَالَ ﴾ في الاصل ولو باعه نفسه بألف درهم فأداها من مال المولى كان حرآ وللمولى أن يرجع عليه عثلها والمتق هنا حصل بالقبول لا بأداء المال وانما تحقق هـ نما الفصل فيما أذا علقه بالاداء والوجه فيــه أن نزول العتق بوجود الشرط وقد وجد وان كان المؤدى مسروقا أومفصوبا من المولى ثم رد هذا المال على المولى كان مستحقاً عليــه فيقع من الوجه المستحق في الحـكم ويكون له أن يرجع عليمه بمثمله وان شهد للعبه ابناه أو أنوه وأمهه أن مولاه أعتقه فشهادتهما باطلة لآنها تقوم لمنفعة العبد وهؤلاء متهون في حقه ولا شـهادة لمتهم والعتق يثبت مع الشبهات فيثبت بالشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال واذا رجع شهود العتق بعد القضاء لم يبطل المتق لا نهما لا يصدقان في ابطال الحكم ولا في ابطال حق العبدولكنهما يضمنان قيمته لانهما أتلفا ماليته على المولى وقد أقر بالرجوع أنهما أتلفاه عليه بغير حتى والمعتــبر في الضمان عَند الرجوع بقاء من بقي على الشهادة لارجوع من رجع وقد بينا هذا في الطلاق وان شهد شاهدان بمتقه فلم يحكم بشهادتهماللتهمة ثم ملكة أحدهما عتق عليه لأنه قد أقر بحربته وذلك الاقرار صحيح لازم في حقه الا أنه لم يكن عاملا لانمدام الملك له في الحل فاذا وجد الملك عمل وكان كالمجدد للاقرار بعد ماملكه فيكون حرآمن ماله واذا شهدا بعتقه فحكم بشهادتهما ثم رجعا عنه فضمنا قيمته ثم قامت بينة غيرهم بأن المولى قدكان أعتقهفانشهدوا أنه أعتقه بعد شهادة هؤلاء لم يستقط عنهم الضمان بالاتفاق لانهم شهدوا بمنا هو لغو فانه عتق نقضًا، القاضي والمعتق لايعتق وان شهدوا أنه أعتقه قبل شهادة هؤلاء لم ترجعوا بما ضمنوا في قول أبي حنيفة رجمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يرجمون على المولى عاضمنوا وهذا بناء على مابينا أن عندهما الشهادة على عتق العبد تقبل من غير دعوى فثبت بشهادة الفريق الثاني حربة العبد من الوقت الذي شهدوا به وان لم يكن هناك مدعيالذلك ثم تبين به أن الفريق الاول لم يتلفوا على المولى شيئاً بشهادتهم وانهأ خذ ما أخذ منهم بغير حق وعند أبي حنيفة رحمه الله تماليلا تقبل الشهادة على عتق العبد من غير الدعوي ولا مدعى لما يشهد به الفريق الثاني فان العبد قد حكم بحربته فلا عكنه أن بدعى المتق والفريق الاول لمــا شهدوا بأنه أعتقه في وقت لا يمكنهــم أن يدعوا عتقا في وقت سابق عليه للتناقض فلانـعدام الدعوى لا تقبل شهادة الفريق الثانى ولا بجب على المولى رد شيُّ عما أخذه من الفريق الاول ولو قيد رجل عبده ثم قال ان لم يكن في قيده عشرة أرطال حديد فهو حر وانحل قيده فهوحر فشهد شاهدان أن في قيده خسة أرطال حديد فقضى القاضي بمتقه ثمحل القيد فاذافيه عشرة أرطال فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى الشهود يضمنون قيمته للمولي وهو قول أبي نوسف رحمه الله تمالي الاول وفي قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا يضمنون له شيئاً وهذا مناء على ان قضاء القاضي بالمتق بشهادة الزورعند أبى حنيفة رحمه الله ينفذ ظاهراً وباطناً وفي قول أبى يوسف رحمه الله الآخر وهو قول محمد رحمه الله تمالى ننفذ ظاهر لاباطناً فتبين ان قضاء القاضي بشهادتهما لم يكن نافذا في الباطن وان

العبدانما عتق محل القيد لانشرادتهما فلا يضمنان عندهم اشبئا وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إنما عتق العبد بقضاء القاضي لنفوذ قضائه ظاهرآ وباطنا وقضاء القاضي كان بشهادتهما فلهذا ضمنا قيمته لانا علمنا انهما شهدا بالباطل ﴿ فان قيل ﴾ ها انما شهدابشرط العتق لانهما شهدا وزن القيد أنه دون عشرة أرطال وذلك شرط العتق ولاضمان على شهود الشرط ﴿ قَلْنَا ﴾ لا كذلك بل شهدا لتنجيز العتق لانهما زعما ان المولى علق عتقه بشرط موجود والتعليق يشرط موجود يكون تنجنزآ حتى عملكه الوكيهل بالتنجيز وشهود تنجبز العتق يضمنونءند الرجوع ﴿ فَانْ قَيْلِ ﴾ قضاء القاضي آنما ينفذ عند أبي حنيفة رحمه الله اذا لم يتيقن ببطلانه غاما بعد التيمن ببطلانه لانتفذ كالو ظهر ان الشهود عبيد أوكفار وهنا قـد تيمنا ببطلان الحجة حين كان وزن القيد خمسة أرطال وبمد ماعلم كـذبهم بيقين لاينفذ الفضاء باطنا فأنما عتق محل القيد ﴿ قَلْنَا ﴾ لا كَـ نَالِكُ بِل نَفُوذُ القَضَّاءُ عَنْداً فِي حَنْيَفَةُ رَحْمُهُ الله تَمَالَى باعتبار أنه يسقط عن القاضي تعرف مالاطريق له الى معرفته وهو حقيقة صدق الشهود ولا يسقط عنه الوقوف على ما يتوصل اليه من كفرهم ورقهم لان التكليف يثبت بحسب الوسم وقــد تعــذر على القاضي هنا الوقوفعلى حقيقة وزن القيد لانه لايمرف ذلك الابعد ان يحله واذاحله عتق العبد فيسقط عنهحقيقة معرفة وزن القيد ونفذ قضاؤه بالعتق بشهادتهما ظاهراً وباطنا ﴿ فَانَ قَيْلَ ﴾ لا كذلك فقد عكنه ممرفة وزن القيد قبل أن محله بأن يضم رجلي العبد مع القيد في طست ويصب فيه الماء حتى يعلو القيد ثم يجمل على مبلغ الماء علامة ثم يرفع القيــد الى ساقه ويضع حديدافي الطست الى أن يصل الماء الى تلك العلامة ثم نزن ذلك الحديدفيمرف به وزن القيد ﴿ قلنا ﴾ هذا من أعمال المهندسين ولاتنبني أحكام الشرع على مثله مع أنه انمايعرفوزن القيد بهذاالطريق اذا استوى الحديدان في الثقل ولايعرف ذلك ولو شهدا أنه أعتق عبده سالمًا وله عبدان اسم كل واحد منهما سالم والمولى مجحد ذلك لم يمتق واحــد منهــما في قول أبي حنيفة رحمــه الله تمالي لانه لاند من الدعوي لقبول الشهادة عنده والدعوى لا تحقق من المشهود له لانه غير ممين منهما ولا تمكن الشهود من تميينه فبطلت شهادتهما لهذا وان قالا قد سماه لنا فنسينا إسمه فشهادتهما باطلة لاقرار هما على أنفسهـما بالففلة وبانهما ضـيعا شهادتهما وحكى عن زفر رحمه الله تعالى ان الشهادة تقبل ويقال للمولى بين لانهما يثبتان كلامالمولى فثبت بشهادتها ان المولى أعتق عبدا

له والجهالة لا تمنع صحة العتق فكان المولى مجـبراعلى البيان ولو شـهداأنه أعتق أحد عبديه بغيرعينه والمولى يجحد ذلك فشهادتهما باطلة في قول أبي حنيفة رحمهالله تمالي لان الدعوى شرط لقبول البينة على المتق عنده والدعوى من الحبرول لا تحقق اعا تحقق الدعوي من كل واحد منهما بمينه والمشهود به عنق في منكر لا في ممين فلا تقبل وعنـــد أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالي في هذه المسئلة وفي مسئلة الشهادة تقبل ويؤمر المولي بالبيان لان الشهادة على العتق عندهما تقبل من غير دعوى فيثبت به أن المولى أعتق احدهما بغير عينه فيؤمر بالبيان لهذا وكذلك لو شهدا بأنه أعتق احدى أمتيه ﴿ فَانَ قَيْلَ ﴾ في هذا الفصل ينبغي أن تقبـل الشـمادة عندهم جميماً لان أباحنيفة رحمه الله تمالي لايشترط الذعوي في الشهادة على عنق الامـة ﴿ قَلْنَا ﴾ نم انمـا لا يشـترط الدوري في الشهادة على عنق أمة بمينها لما فيها من تحريم الفرج فأما المتق المبهم لا يوجب محريم الفرج عنده ولهذا قال لا يكون الوط، بيانًا فلمــذا كان الجواب في العبد والامة سواء هنا الا ان شهدا أن هــذا كان عند الموت منه فحينئذ تقبل شهادتهما عنده استحسانا وفي القياس لا تقبل لانعمدام شرط القبول وهو الدعوي كما لو كان ذلك في حال حياته وضحته والاستحسان وجهان . أحدهما أن العتق المبهم يشيع فيهما بالموت حتى يمتق من كل واحد منهما نصفه فتتحقق الدعوى من كل واحد منهما والثاني أن العتق في مرض الموت عنزلة الوصية حتى يعتبر من الثلث ووجوب تنفيذ الوصية لحق الموصى فتتحقق الدعوى من وصيه أو وارثه هنا فلهذا قبلت البينة ولو شهدا أن أحد هذين الرجلين أعتق عبده لم تجز شهادتهما لان المشهودعليه مجهول وذلك يمنع قبول الشهادة فان الانكار شرط لقبول البينة والانكار من المجهول لايتحقق ولان القاضي لا يمكن من القضاء على واحد منهما مهذه الشهادة وان أدعي العبد أو الامة العتق ولم يكن له بينة حاضرة لم محل بين المولى وبين العبد لأن عجر دالدعوى لا شبت استحقاق الميد المتق فانه خبر متمثل بين الصدق وبين الكذب والمخبر غير موثوق فيه لما له في ذلك من الحظ والى هذا أشار عليه الصلاة والسلام في قوله لو أعطى الناس بدعواهم لادعي قوم دماء قوم وأموالهم واليد حق للمولى في مملوكه فكما لابجوز ابطال الملك عجرد الدعوى فكذلك لا بجوز ابطال اليه بالحيه لولة وكذلك ان أقام شاهداً واحداً لان الحجة لاتم بشهادة الواحد وهذا الجواب في العبد فاما في الامة الحيلولة تثبت اذا ادعت ان شاهدها الآخر

حاضر احتياطاً لا من الفرج وقد بينا هـ ندا فيما أمليناه من شرح الجامح وأن أقام شاهدين حيل بينه وبين مولاه حتى ينظر في أمر الشاهدين وهــذا اذا كان مولاه فاسقاأومخوفا هلية على مافسرناه في الجامع والمعنى فيه ان الحجة هنا تمت من حيث الظاهر حتى لو قضى القاضي بشهادتهما قبل ان تظهر عدالتهما نفذ قضاؤه فتثبت به الحيلولة احتياطا مخلاف مااذا أقام شاهداً واحداً فاذا شهدشاهد أنه أعتق عبداً له وشهد آخر انه وهبه لنفسه فهذا باطل لا نهما اختلفا في المشهود به لفظا فان الهبـة غير العتق وضعا لان الهبة تمليـك والاعتاق احداث القوة أو ابطال الملك واختلافهما في المشهود به لفظا يمنع قبول الشهادة وان شهدا جميماً أنه وهب عبده لنفسه فالعبد حر لانه ملكه نفسه ومن ملك نفسه يعتق كالمراغم وقد بجوزان تكون الهبة اعتاقا كما لو شهدوا انهوهبه من قربه وسلمه اليه فأنه نقضي بمتفه وقد بينا فيما سـبق أنه اذا قال لم أنوبه العتق لايصدق في الفضاء واذا قال له أنت حران فعلت كذا وذلك من الامور الظاهرة كالصوم والصلاة ودخول الدار ونحوه فقال العبد قد فعلت لا يصدق الا أن يقيم البينة أو يقرالمولى لان المتق المعلق بالشرط انما يتنجز عند وجود الشرط فالمبعد بدعواه وجود الشرط يدعى تنجير المتق فيعه وهو غير مصدق في ذلك الا محجة بخلاف قوله ان كنت تحبيني أوتبغضني لان ذلك لايوقف عليه الامن جهته فوجب قبول قوله في ذلك مادام في مجلسه ﴿ فَانْ قَيْلَ ﴾ فالصوم كذلك لانه بينه وبين ربه لا يقف عليه غيره ﴿ قَلْنَا ﴾ لا كـ ذلك فان ركن الصوم هو الـكف وذلك أمر ظاهر يقف عليــه الناس بوقوفهم على ضده وهو الاكل ولو قال لرجل أعتق أى عبيدى شئت فأعتقهم جميعاً لم يعتق منهم الا واحــد والأمر في بيانه الى المولى بخلاف مالو قال أيكم شاء العتق فهو حر فشاؤا جميماً عتقوا لان كله أى فيها معنى العموم والخصوص من حيث انها تتناول كل واحد من المخاطبين على الانفراد فاذاأضاف المشيئة بها الى خاص ترجح جانب الخصوص فللا يتناول الا واحداً منهم واذا أضاف المشيئة بها الى عام يترجح جانب العموم ولان هـ ذه الكلمة انما توجب التعميم فيمن دخل تحتما دون من لم يدخل والداخل تحت هذه الكامة العبيد دون المخاطب بالمشيئة واذا قال شئت فلا يكون شرط العتق الامشيئة واحدة وبالمشيئةالواحدةمنهلا يمتقالا عبدواحدفاما في قوله شاءانما أضاف المشيئة الىالعبيد وكلة أى اقتضت التعميم في العبيد فصارت مشيئة كل واحد منهم شرطا لعتقه فلهذا عتقوا

الله البيان الي المولي دون المخاطب بالمشيئة لان مافوض اليه قد انتهى يوجود المشيئة منه بقي المتتى واقماعلى أحدهم بغيرعينه بإيقاع المولى فالبيان اليه ولو قال أيكم دخــل الدار فهو حر فدخـلوا عتقوا لان الشرط دخول من دخـل تحت كلة أى وكـذلك لو قال أيكم بشرنى بكذا فهو حر فبشروه مما عتقوا لأن الشرط وجودالبشارة ممن دخل تحت كلة أي فيتعمم بتعميمه وان قال عنيت واحداً منهم لم يدين في القضاء وهو مدين فيما بينه وبـين الله تعالى لانه نوي التخصيص في اللفظ العام وان بشره واحــد بعد واحد فالاول هو البشــير ولا يعتق غيره وقد بينا هذا في كتاب الطلاق أن البشارة اسم لخبر سار صدق غاب عن المخبر علمه واذا قال لآخر أخبر عبذي بمتقه أو انه حر أو بشره بمتقه فهو حر ساعة تـكلم به المولى أخبر العبد به أولم يخبر لان الباءللالصاق وانما تتحقق الصاق الاخبار بعتق موجود منــه لا معدوم ولانه لوأخبره بنفسه بأن قال أنت حر تضمن ذلك تنجبز العتق من جهتــه حتى يكون خــبره حقاً فـكـذلك ان أمرغيره حتى يخبره به ويصير كأنه قال أعتقته فبشره بذلك أو أخبره فيمتق سواء أخبره أو لم يخبره واذا قال لمبدله يا سالم أنت حر وهو يمني انسانًا بين يديه غيير سالم فان سالم حر لانه اتبع الايقاع النداء فأنمــا يتناول المنادي واذا قال أول عبد يدخل على من عبيدې فهو حر فأ دخل عليه عبد ميت ثم أ دخل عليه عبدحي فأنه يمتق الحي قال لانه هو الاول ولا محتسب بالميت ولا يكون الميت أولا وآخرآ وممنى هذا أن الادخال عليه للا كرام اوالاهانة ولا تحقق ذلك في الميت فيصير الحياة ثاتاً عقتضي كلامه وكانه قال أول عبد حي من عبيدي ولانه جازاه بالحرية وانمــا بجازي به الحي دون الميت لان الميت ليس بمحل لا يجاب المتق فيه والثابت بمقتضى الكلام كالثابت بالنصوان أدخل عليه عبدان حيان جميعا معالم يعتق واحد منهما لان الاول اسم لفردسابق لايشاركه فيه غيره ولم يتصف واحد منهما بالفردية عند الادخال عليه فان أدخل بمدهما عبد آخر لم يعتق لا نه وان اتصف بالفردية فلم يتصف بالسبق فقد تقــدمه عبــدان ولو قال أول عبد أملكه فهو حر فملك عبدين معاً لم يعتق واحد منهمالانه لم يتصف واحد منهما بالفردية عند دخوله في ملكه وانملك بمدهما آخر لم يمتق أيضاً لانه لم يتصف بالسبق ولو قال آخر عبد أملكه فهو حر فملك عبدين ثم عبداً ثم مات المولى عتقالثالث لان الآخر اسم الفردمتأخر وقد اتصف به الثالث حين لم يملك غيره حتى مات ثم عند أبي حنيفة رحمــه الله تعالى يعتق من جميع المال اذا كان تمليك في الصحة لان صفة الآخرية ثابت له من حين تمليكة فيتبين أنه عتق من ذلك الوقت وعنه هما يمتق من الثلث لأن نزول العتق عنه هما وقت الموت لتحقق الشرط فيــه في هــذه الحالة وقد بينا هذا فيالطلاق ولو قال آخر عبد أملكه فيو حر فاشترى عبداً ثم لم ملك غيره حتى مات لم يعتق لان هذا أول وصفة الاولية والآخرية لانجتمع في شخص واحد من المخلوقين وان اشترى عبدين بعده ثم مات لم يعتق واحد منهم لان الاول ما اتصف بالآخرية ليكون آخراً والعبدان لم يتصف واحد منهما بالفردية فلا يكون واحد منها آخراً ولو قال لامة لم علكها انتحرة من مالي فهذا باطل لان تجيز المتق لايصم الا بمه وجود الملك في المحل ولم يوجد بخلاف قوله اذا ملكتك لان بذلك اللفظ لا يصير مضيفًا للعتق الى الملك ولا الى سببه وهو فضل من الكلام لان العتق من جهته لا يكون الا من ماله فلا مخرج به كلامه من أن يكون تنجبزاً ولو قال اذا اشـتريتك فانت حرة أو ان جامعتك فانت حرة فاشتراها وتسراها أو جامعها لم تمتق الاعلى قول زفر فانه يقول التسرى والجماع لا يحل الا في الملك فكان هذا في معنى اضافة العتق الى الملك عنزلة قوله أن اشتريتك ولكنا نقول الجماع يتحقق في غير الملك فكذلك التسرى فأنه عبارة عن التحصين والمنع من الخروج وهو ايس بسبب للمك فلا يتحقق به اضافة المتق الى الملك صورة ولا معنى فهو عنزلة قوله اذا كلمتك فانت حرة كخلاف الشراء فانه سبب للملك وكذلك لو قال كل جارية اتسرى بها فهي حرة فاشترى جارية بعد يمينه وتسراها لم تمتق ولو تسرى جارية كانت مملوكة له وقت عينه عتقت لان الانجاب في حقها يصح لوجود الملك في المحل وقت الابجاب عنزلة قوله كل جارية أملكه افهي حرة ثم تسرى فالشرط عند أبي حنيفة ومحمدرهمهما الله تعالى ان سوأها بيتاو بحصنها وبجامعها وطلب الولدليس بشرط وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالي لا يكون تسريا الابطلب الولد مع هذا للعادة الظاهرة ان الناس يطلبون الأولاد من السراري وفي الاعان يعتبر المرف وهما قولان ليس في لفظه مايدل على طلب الولد لان التسرى اما ان يكون مأخوذاً من التسرر كالتقضي وذلك الاخفاء أو يكون مأخوذاً من السرار ومعناه التحصين والمنع من الخروج أو يكون مأخوذا من السر الذي هو الجماع كما قال تمالي ولكن لا تو اعدوهن سرآ فاذا لم يكن فيها ما يني عن طلب الولد لا يشترط فيه ذلك من غير لفظ وكيف يشــترط ذلك وبحصول الولد تخرج

من ان تكون سرية لانها تصير أم ولد له فطلبه يخرجـه حقيقة من أن تكون سرية فلا يمكن أن يجمل شرطا لتحقيق التسرى ولو وطئ جارية فعلقت منه لم تعتق لان التسري بالتحصين والمنع من الخروج ولم يوجد وان قال لعبديه ايكما أكل هذا الرغيف فهو حر فأ كلاه جميعاً لم يمتق واحد منهما لان الشرط أكل الواحد لجميع الرغيف ولم يوجد وان أقام احــدهما البينة أنه أ كله فأعتقــه القاضي ثم أقام الآخر البينة أنه هو الذي أكله لم يمتقــه القاضي لا نه جمل الاول آكلا فلا تتصور بمــده كون الثاني آكلا له آذا الرغيف الواحد لا شكرر فيــه فعل الاكل وهذه البينة انمــا تقوم لابطال القضاء الاول والبينة لا بطال القضاء لا تقبل توضيحه إنا نتيقن بكذب أحد الفريقين وقد ترجح معنى الصدق في شهادة الفريق الاول بالقضاء فتمين معنى الكذب في شهادة الفريق الثاني وان جاءت البينتان مماً لم يمتق واحد منهما لان القاضي متيقن بكذب أحــد الفريقين ولايمرف الصادق من الكاذب واذا كانت بهمة الكذب تمنع القضاء بالشهادة فالتيقن بالكذب أولى وعلى هــذا لو شهد شاهدان أنه أعتق عبده سالمــا نوم النحر بمكة فأعتقه القاضي ثم شهد آخران أنه أعتق سريعا يوم النحر بالكوفة لم تجز شهادتهما وان جاءت البينتان معاً لم تقبل واحدة منهما وهذا والاول سواء وان ردهما ثم ماتت احدى البينتين فأعاد الآخر بينته تلك لم يقبل القاضي شهادتهـم لانه قد ردها للتهمة فلا يقبلها أبداً كما لو رد شـهادة الفاسق ثم تاب فأعادها وان لم تمت واحدة من البينتين حتى جاء أحــد الفلامين بشاهدين آخرين يشهدان علىما شهدت به البينة الاولى وجاء الآخر بشهود مالذين كانواشهدوا فان القاضي بجيز شهادة الآخرين اللذين لم يكونا شهدا عنده لان شهادة الفريقين الاولين قد بطلت للتمارض وصارت كالمدومة وآنما بقي شهادة الفريق الثاني لاحدهما ولا ممارض له فثبت المشهود يه بشهادتهما ولا يمتبر بما اعاده العبدالثاني لان تلك شهادة حكم ببطلانهاوكما لاتقوم حجة القضاء عثل هذه الشهادة فكذلك الممارضة لاتثبت مها والله سبحانه وتمالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- الشركاء عتق العبد بين الشركاء

آكثر مسائل هذا الباب تنبني على أصل أبي حنيفة رحمه الله تمالى فان المتق عنده

تجزي حتى ان من أعتق نصف عبده فهو بالخيار في النصف الباقي ان شاء أعتقمه وان شاء استسماه في النصف الباقي في نصف قيمته وما لم يؤد السمالة فهو كالمكاتب وعند أبي نوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله تعالى يعتق كله ولا سعاية عليه لقوله عليه الصلاة والسلام من أعتق شقصا من عبده فهو حركله ليس لله فيه شريك وفي الكتاب ذكر هذا اللفظءن عمر أيضا رضي الله عنه والمعني فيه ان العتق اسقاط للرق والرق لا تجزى التداء وها، فأسقاطه بالمتق لا تجزى أيضا كما ان الحل لما كان لا تجزى التداء وها، فابطاله بالطلاق لا تجزى وبانه ان فعله اعتاق فلا تحقق الا بانفعال العتق في المحل وبعد انفعال العتق في بعض الشخص لو بق الرق في شئ منه كان في ذلك تجزى الرق في محل واحد وذلك لا يجوز فان الذي ينبني على العتق من الأحكام يضاد أحكام الرق من تكميل الحدودوالاهلية للشهادات والارث والولايات ولا يتصورا جماع الضدين في محل واحدولان اتصال أحدالنصفين بالآخر أقوى من اتصال الجنين بالاملان ذلك بعرض الفصل ثم اعتاق الام يوجب عتق الجنين لامحالة فاعتاق أحد النصفين لان بوجب عتق النصف الآخر أولى ولان الاستيلاد بوجب حق المتق وهو لا يحتمل الوصف بالتجزى في محل واحد فحقيقة المتق أولى واستدل أنوحنيفة رحمه الله تمالي محديث سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شقصاً له في عبد فان كان موسراً فعليه خــلاصه والا فقد عتق ما عتق ورق ما رق وقال على رضى الله عنه يعتق الرجل من عبده ما شاء وتأويل قوله صلى الله عليه وسلم فهو حركله سيصير حراكله باخراج الباقي الىالحرية بالسعاية فيكون فيه بيانا أنه لايستدام الرق فما بقي منه وهو مـذهبنا ولأن هذا ازالة ملك اليمـين فيتجزء في الحـل كالبيم وتأثيره أن نفوذ تصرف المالك باعتبار ملكه وهو مالك للهالية دون الرق فالرق اسم لضعف ثابت في أهل الحرب مجازاةوعقوبة على كفرهم وهو لا يحتمل التملك كالحياة الا أن بقاء ملك لا يكون الا بهاء صفة الرق في الحل كما لا يكون حيا الا باعتبار صفة الحياة في الحل فذلك لا بدل على أن الحياة مملوكة له فاذا ثبت أنه علك المالية وملك المالية محتمل النجزى فانما يزول يقدر ما يزيله ولهذا لا يعتق شئ منه باعتاق البعض عند أبى حنيفة رحمــه الله تعالى حتى كان معتق البعض كالمـكاتب الا في حكم واحــد وهو أن المـكاتب اذا عجز يرد في الرق لانالسبب هناك عقد محتمل للفسخ وهذا اذا عجزعنالسماية لا يرد في الرق لان

سببه ازالة ملك لا الى أحد وهو لا يحتمل الفسيخ وانما يسمى فعله اعتاقا مجازاً على معنى أنهاذا تمازالة الملك بطريق الاسقاط يمقبه المتق الذي هوعبارة عن القوة لا أن يكون الفعل المزيل ملاقيا للرق كالقاتل فعله لايحل الروح وانما يحل البنية ثم ينقض البنية تزهق الروح فيكون فعله قتلا من هذا الوجمه وائن كان فعله اعتاقا فالعتق الذي منبني على الاعتاق لا تجزى والاعتاق في نفسه متجز حتى تتصور من جماعة في محل واحد فالمتق للبعض أغــا بوجــد شطر العلة فيتوقف عتق المحل الى تـكميله وهو نظير اباحــة أداء الصلاة تنبني على غســـل أعضاء هي متجزئة في نفسها حتى يكون غسل بعض الاعضاء مطهراً ثم تتوقف اباحةأداء الصلاة على اكمال العدد وحرمة الحل لاتجزى وان كان ننبني على طلقات هي متجزئة حتى كان الموقع للتطليقة والتطليقتين مطلقا ويتوقف ثبوت الحرمة على كمال العـدد فهنا أيضا نزول المتق في المحل يتوقف على تمام العلة باعتاق مابقي وان كان معتق البعض معتقاً لان الاعتاق يقتضي أنفعال العتق كما قال ولكن لانقتضي الاتصال بالاعتاق بل يثبت استحقاق الاعتاق ويتأخر ثبوته في المحل الى اكمال العـلة فأما الاسترقاق فقـد قيل يحتمل الوصف بالتجزى حتى لو فتح الامام بلدة ورأى الصواب في أن يسترق أنصافهم صح ذلك منــه والاصح أنه لا تحزى لان سببه وهو القهر لا تجزى اذ لا تصور قهر نصف الشخص دون النصف والحكم ينبني على السبب وكذلك الاستيلاد سببه لايتجزي وهو نسب الولد فأما عتق الجنين عند اعتاق الام ليس لاجل الاتصال ألا ترى أن اعتاق الجنين لا وجداعتاق الام والاتصال موجود والكن الجنين في حكم جزء من أجزائها كيدها ورجلها ونبوت الحكم في التبع ثبوته في المتبوع وأحبد النصفين ليس بتبع للنصف الباقي فلهــذا لم يكن إعتاق أحــد النصــفين موجبا للعتق في النصف الباقي فان كان العبــد بـين رجلين فاعتق احــدهما نصيبه جاز ثم ان كان المعتق موسراً فللساكت ثلاث خيارات في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي ان شاء أعتق نصيبه وان شاء استسمى المبد في قيمة نصيبه فاذا ادى السماية اليه عتق والولاء بينهما وان شاء ضمن المعتق نصف قيمته ثم يرجع الممتق على العبـــد والولاء كله له وانكان المعتق معسراً فللساكت خياران ان شاء اعتق وان شاء استسمى وليس له حق تضمين الشربك الاعلى قول بشر المريسي والقياس فيه أحدالشيئين اما وجوب الضمان على المعتق مو سراً كان أو معسراً لانه باعتاق نصيبه نفسد على الشريك

نصيبه فانه بتعذر عليه استدامة ملكه والتصرف في نصيبه وضان الافساد لا يختلف باليسار والعسرة أو القياس أن لا بجب على المعتق ضمان محال لانه متصرف في نصيب نفسه والمتصرف في ملك لا يكون متعديا ولا يلزمه الضمان وان تعدى ضرر تصرفه الى ملك غيره كمن سقى أرضه فنزت أرض جاره أو أحرق الحصائد فى أرضه فاحــترق شئ من ملك جاره ولكنا تركنا القياسين للآثار فمنهماروي عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهـما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الرجــل يمتق نصيبه في المملوك ان كان غنيا ضمن وان كان فقيراً يسمى في حصة الآخر وهكذاروي عروة عن عائشة وعمر بن شهيب عنأبيه عن انمسمود رضوان الله عليهم ان رجلين منجهينة كان بينهماعبد فأعتقهاحدهما فرفع ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فضمنه نصيب صاحبهوحبسه حتى باع غنيمة له في ذلك وذكر الحسن عن عمر رضي الله عنه في العبــد بـين أنـين بمتقه احـــدهما انه يضمن نصيب صاحبه ان كان غنياً وان كان فقيراً يسمي العبـ في النصف لصاحبـ وعن ابراهيم عن الاسود بن يزيد أنه أعتق عبداً له ولا خوةله صفار فذكر ذلك لعمر رضي الله عنــه فقال يستأنى بالصفار حتى بدركوا فان شاؤا أعتقوا وان شاؤا أخذوا القيمة فلهذه الآثارقلنا بوجوب الضمان في حالة اليسار دون العسرة ولكن المعتـ بر يسار اليسر لايسار الغني حتى اذاكان له من المال قدر قيمة المملوك فهو ضامن وان كانت بحل له الصدقة هكذا ذكره في حــديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنــه ان النبي صــلي الله عليه وســلم قال قوم عليه نصيب شريكه ان كان له من المـال مايبلغ ذلك ولانه قصــد التقرب والصلة باعتاق نصيبه وتمام ذلك بمتق مابقي فاذاكان متمكنا من اتمامه علكه مقدار مايؤدمه الى شريكه كان عليــه ذلك ولان اختلاف هــذا الضمان ىاليسار والاعسار لتحقيق معنى النظر للشريك فأنه اذا استسعى العبه يتأخر وصول حقه اليه واذا ضمن شريكه تتوصل الى مالية نصيبه في الحال وانما يكون هذا اذا كان موسراً له من المال ما بلغ قيمة نصيب شريكه ثم على قول أبى يوسف ومحمــد لاخيار للساكت وانمــا له تضمين الشريك ان كان موسراً واستسماء المبدان كان ممسراً أخــذاً يظاهر الحديث ونــاء على أصلهما ان المتق لا تجزى ولهذا كان الولاء عندهما كله للمعتق في الوجهين جميماً وهوقول ان أبي ليلي الا في حرف واحد يقول اذا سمي العبد رجع به على المعتق اذا أيسر لانه هو الذي الزمه ذلك

بفعله وقاس بالعبد المرهون اذاأعتقه الراهن وهو معسر فسعى العبدفي الدين رجع به على الراهن اذا أيسر ولكنا نقول اذاكانت عسرة المعتق تمنع وجوب الضمان عليه للساكت فكذلك بمنع وجوب الضمان عليه للعبد وانما يسمى العبدفي بدل رقبته وماليته وقد سلم له ذلك فلا يرجع به على أحد مخلاف المرهون فانه ليس في بدل رقبته بل في الدين الذي هو ثابت في ذمة الراهن ومن كان مجبراً على قضاء دين فيذمة الغير من غيرالتزاممن جهته يثبت له حق الرجوع به عليه فأما عند الشافعي رحمه الله تعالى ان كان المعتق موسرا يعتق كله وهو ضامن لنصيب شريكه وان كان معسراً فللشريك أن يستديم الرق في نصيبه ويتصرف فيه بمـا شاء وقال لأأعرف السماية على العبد ووجه قوله ان عسرة العبــد أظهر من عسرة المعتق لانه ليس من أهل ملك المال فاذاً لم يجب الضمان على المعتق لمسرته فكذلك لايجب على العبد بل أولى لان المعتق معسر جان والعبد معسر غيرجان وهذا لولز مهالسفاية انماتلزمه في بدل رقبته وليس للمولى ولاية الزامهالمال بدلاً عن رقبته في ذمته كالوكا تبه بغيررضاه فلأن لايكون ذلك لغير المالك أولى ﴿وحجتنا﴾ في ذلك حديث بشر بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شقصا من عبد بينه وبين غيره قوّم عليــه نصيب شريكه ان كان موسراً قيمة عدل والا يستسعى العبد في نصيبه غير مستغرق عليه والمعني فيه أن نصيب الشريك مال متقوّم وقد احتبس عند العبد لمـا قلنا أن بعــد اعتاق البعض يمتنع استدامة الملك فيما بتي لوجوب تـكميل العتق والدليل عليه حالة اليسار فان حكم المحل لا تختلف بيسارالمعتق وعسرته ومن احتبس ملك الغير عنده يكون ضامنا له موسرآ كان أو ممسراً وجد منـــه الصنع أو لم يوجـــد كما لو هبت الريح بثوب انسان والقته في صبغ انسان فانصبغ كان لصاحب الصبغ أن يرجع عليـه بقيمة صبغه اذا اختار صاحب الثوب امساك الثوب وكذلك اذا استولد أحد الشريكين الجارية المشتركة يضمن نصيب شريكه موسراً كان أو معسراً لاحتباس نصيب الشريك عنه فكذلك هنا بجب على العبه السعاية في نصيب الشريك وان كان معسراً لاحتباس نصيب الشريك عنده وهذا تخلاف بدل الكتابة لان وجوبه بمقدالتراضي ووجوب السماية من طريق الحكم للاحتباس وذلك متقرر وان لم يرض به العبد فأما بيان مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فنقول عنده العتق يتجزى فأنما عتق نصيب المعتق فقط وبقي نصبب الآخر على ملكه فله أن يمتقه كما كان له أن

يمتقه قبل ذلك فااذا أعتقه كان الولاء بينهما كما لو أعتقاه مماً وله أن يستسعى العبد في نصيبه لأن نصيبه احتبس عنه العبد حين تعذر استدامة الملك فيه واذا استسعاه فأدى السماية عتق والولاء بينهما لان نصيبه عتق من جهته وله ان يضمن شريكه انكان موسرآ لا نه مفسد عليه نصيبه لما تعذر عليه استدامة الملك باعتاق نصيبه ثم بالتضمين يصير مملكا نصيبه من شريكه فيلتحق عما لو كان العبد كله له فأعتق نصفه حتى يتخير في النصف الباقي بين أن يمتقه وأن يستسميه ولانه بالتضمين يقيم المعتق في نصيبه مقام نفســـه وقــد كان له الخيار بـين ان يعتقــه أو يستسعيه فيثبت ذلك للمعتق بعد اداء الضمان فالمذا قال يرجع على العبد عاضمن والولاء كله له لانه عتق من جهته وان أعتق احدها نصيب شريكه منه لم يمتق لان ملك الغير ليس عجل للعتق في حقه والسرانة عندهما أنما تـكون بمد مصادفة العتق محله واذا لم يصادف محله كان لغوا ولو دبر احدهما نصيبه وهو موسر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي التــدبير تجزي لان موجبه حق الحربة فيكون معتبراً محقيقة الحرية فيبقى بعد تدبير المدبر نصيب الآخرعلي ملكه فينفذ عتقه فيه وللمديرالخيار ان شاء أعتق نصيبه وان شاء ضمن المعتق قيمة نصيبه مديراً وان شاء استسمى العبد في ذلك لانه تمكن نقصان في نصيبه بالتدبير لانه وأن امتنع البيع ولكنه كان متمكنا من استدامة الملك الى موته وانما تمذر عليه ذلك باعتاق الشريك فيضمنه ان كان موسراً وانمايضمنه مـــد رآلانه افسيده وهو منقوص بنقصان التدبير ولم يرجع المعتق على العبد بما ضمن باعتبار أنه يقوم مقام من ضمنه وقد كان للمدير ان يستسمى العبد في قيمة نصيبه مديراً وأى ذلك فعل فالولاء بينهما هنالانه بالتدبير استحق ولاء نصيبه فلا ببطل ذلك وان ضمن شريكه بخلاف القن وعنه أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى حين ديره الاول صار الكل مديراً له لان التهدبير عنهها لا يتجزي كالعتق ويضمن قيمة نصيب شريكه موسراكان أو معسراً لانه صار متملكا على شريكه نصيبه وضمان التملك لايختلف باليسار والاعسارتم إعتاق الثاني باطل لانه أعتق مالا عليكه وان كان العبد بين ثلاثة نفر فد برهأ حدهم ثم أعتقه الثاني وهما موسرانَ فجواب أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالي في هذا والاول سواء لانه حين دبره احدهم صار الكل مدبرآله وهوضامن ثلثى قيمته لشريكيه موسرآكان أو معسراً وان كان العبد بين ثلاثة دبره أحدهم وأعتقه الآخر فالاعتاق من الثاني بعد ذلك لغووأما عند

أبي حنيفة رحمه الله تمالي تدبير المدىر فقتصر على نصيبه والاعتاق من الثاني صحيح لمصادفته المحل ثم للساكت أن يضمن المدير ثلث قيمته انكان موسراً وليس له أن يضمن المعتق لأن بالتدبير السابق صار نصيبه محيث لامحتمل النقل الا الى المدر بالضمان فلو أثبت له حق تضمين المعتق انتقل نصيبه الى المعتق بالضمان وذلك ممتنع بالتدبير السابق فالهذا يضمن المدبر دون الممتق وان شاء استسمى العبد في ثلث قيمتــه وان شاءً أعتقه واذا ضمن المدبر فللمدير ان يرجع بذلك على العبد فيسمى له فيه وللمدير أيضاان يضمن الذي أعتق ثلث قيمته مدىراً لأنه تعذر عليه استدامة الملك في نصيبه باعتاق المعتق فكان له ان يضمنه ثلث قيمته مديراً وليس له أن يضمن المعتق ما أدى الى الساكت من قيمة نصيبه لان الساكت لم يكن متمكنا من تضمين المعتق فكذلك من يقوم مقامه ولان صنعه وهو الاعتاق وجد قبل ان يتملك المدر نصيب الساكت فلهذا لايضمنه قيمة هـ ذا الثلث ويكون الولاء بين المدىر والمعتق اثلاثا ثلثاه المدىر وثلثه للمعتق واذاكان العبد بين آنين فشهدكل واحدمنهما على صاحبه آنه أعتقــه وصاحبه منــكر ذلك فالمبد يسمى فى جميــع قيمته بينهما نصفــين موسرين أو معسرين أو كان أحــدهما موسراً والآخر معسراً في قول أبي حنيفة والولاء بينهما نصفان فأما فساد رق العبد فلاتفاقهما على ذلك وهما علىكانه بطريق الانشاء ثم يسار المعتق عنده لايمنع وجوب السعاية على العبد فكل واحد منهما بشهادته على شريكه يدعى السمانة لنفسه في قيمة نصيبه على العبد وبدعي الضمان على شريكه الا أن الضمان لم يثبت لانكار الشريك فتبقى السعاية لكل واحد منهما على العبد وعند الاداء يمتق نصيب كل واحدمنهما من جهته فكان الولاء بينهما وعلى قول أبى نوسف ومحمد رحمه الله ان كاناموسر بن فهو حرا ولا سعاية عليه لانهما تصادقا على حريته وكل واحد منهما يتبرأ من جهة السعاية ويدعى الضمان على شريكهلان يسأر المعتق عندهما يمنع وجوب السعاية عليه وما ادعى كل واحد منهما من الضمان على شريكه لم يثبت لانكار شريكه وان كانا معسرين يسمى العبد في قيمته بينهما لان كل واحد منهما بدعي السعاية هنا فانه نقول شريكي معتق وهوممسر وان كان أحــدهما موسراً والآخر معسراً يسعى الموسر منهما في نصف قيمته ولم يسع للمعسر في شيءٌ لان الموسر بدعي السعاية فانه يقول شريكي معتق وهو معسر فلي استسعاء العبد في قيمة نصيبي وأما الممسر يتبري من السفاية ويقول شريكي معتق وهو موسر فحقي

في الضمان قبله فلا يكون له أن يستسمى العبد بالتبرى منه ولا يجب الضمان له على شريكه بجحوده والولاء في جميع ذلك موتوف عندهما لان كل واحد منهما تنفي الولاء عن نفسه فان الولاء للممتق وكل واحــد منهما يزعم أن صاحبه هو المعتق فلهــذا توقف الولاء واذا أعتتي أحد الشريكين العبد واختار الآخر تضمينه فاختلفا في قيمته يوم أعتقه فأن كان العبد قائمًا نظر الى قيمتــه يوم ظهر العنق حتى اذا لم يتصادقا على العنق فيما مضى يقوم للحال لان المتق حادث فيحال محدوثه على أقرب أوقات ظهوره ووجوب الضمان بالافساد أوالاتلاف فيكون المعتب قيمته وقت تقرر السبب وذلك عنبد ظهور العتق فلهنذا بقوم في الحال وكذلك أن أراد أن يستشمي المبد ألا ترى أن له أن يمتق نصيبه الساعة فكذلك لهأن يستسمى العبدفي قيمة نصيبه الساعة ولو تصادقا انه أعتقه قبل هذا كان عليمه نصف القيمة يوم أعتقه حتى إذا انتقصت قيمته نزيادة السن فانه لا تعتبر الزيادة والنقصان لان السبب الموجب للضمان على الشريك هو العنق فينظر الى قيمته عند ذلك كما في المغصوب تمتبر قيمته يوم الفصب واز اختلفا في قيمته في ذلك الوقت فالقول قول المعتق لان القيمة عليه فكان القول قوله في مقداره كما في المفصوب وهذا لأن الشريك بدعي عليـــــــــــ الزيادة وهو منكر وهذا بخلاف الشفعة فان المشترى لو أحرق البناء كان للشفيع أن يأخذ العرصة يحصتها من الثمن في قسمة الثمن و ينظر الى قيمة الارض في الحال ويكون القول في قيمة البناء قول المشتري لان الشفيع هناك يتملك على المشتري المرصة فهو بدعى لنفسه على المشترى حق التماك بأقل المالين والمشترى منكر ذلك وهنا الساكت علك المعتق نصيبه بالضمات فهو بدعي عليه حق التمليك فيه بأكثر المالين والمعتق منهكر لذلك فان مات الذي لم يمتق قبل أن مختار شيئاً كان لورثتهمن الخيارما كان له لانهم قائمون مقامه بعد موته وليس في هذا توريث الخيار بل المهني الذي لاجله كان الخيار ثابتا للمورث موجود في حق الورثة فان شاؤا أعتقوا وان شاؤا استسموا المبد وانشاؤا ضمنوا المعتق فازضمنو مفالولاء كله للمعتق لانه بأداء الضمان اليهم يتملك نصيبهم كماكان يتملك بالاداء الي المورثوان اختاروا الاعتاق أو الاستسماء فالولاء في هذا النصيب للذكور من أولاد الميت دون الاناثلان معتق البعض صار عنزلة المكاتب والمكاتب لاتورث عينه وانكان يورث ما عليه من المال فانماعتق نصيب الساكت على ملكه والولاء يكون له فيخلفه فيذلك الذكور من أولاده دون الاناث اذالولاء

لا يورث وان اختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فلكل واحد منهم ما اختار من ذلك لان كل واحد منهم فيما ناله قام مقام الميت وهذا لان الملك بالارث نثبت حكما فيكون عنزلة الملك بالضمان فكما أن نصيب الساكت يحتمل التمليك بالضمان من الممتق فكذلك يحتمل الانتقال الى الورثة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله تمالى أنه ليس لهم ذلك الا أن مجتمعوا على التضمين أو الاستسماء وهـ ذا هو الاصح لانه صار بمـ نزلة المـكاتب والمكاتب لا يملك بالارث فكذلك هم لا يملكون نصيب الساكت بعد موته والدليل عليه فصل الولاء الذي تقدم أنه لاشبت لهم بالاعتاق ابتداءولكنهم خلف المورث يقومون مقامه وليس للمورث أن يختار التضمين في البعض والسماية في البعض فكذلك لا يكون للورثة ذلك وفرع على تلك الرواية وقال لو أعتق أحــد الورثة نصيبه لا يمتق ما لم يجتمعوا على اعتاقه عَنزلة المكاتب يمتقه أحد الورثة بمد موت المورث لا يمتق ولا يسقط به شي من بدَلَ الكِتَابَةُ فَهِذَا كَذَلِكَ وَلُو لَمْ يَمْتُ السَّاكَ وَلَكُنَّ الْمُبَدُّ مَاتَ قَبِّلَ أَنْ يَخْتَار الشَّرِيكُ شيئاً فله أن يضمن المعتق قيمة نصيبه ان كان موسراً وروي أبو بوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تمالى أنه ليس له أن يضمنه قيمة نصيبه بمد موت العبد ووجهه أن نصيبه باق على ملكه والضان غيرمتقرر على الشربك مالم يخترضانه فاذاهلك على ملكه فليس لهأن يقر والضان على شريكه باختياره بمد ذلك وهذا لان صحة اختيار التضمين متعلق بشرط وهو أن يملك نصيبه منه بالضمان وقد فات هـذا الشرط بموته لان الميت لايحتمل التمليك وجـه ظاهر الرواية أن وجوب الضمان عليه بالاعتاق لان السبب وهو الافساد قد تحقق به فكانذلك بمنزلة الغصب وموت العبد بعد الغصب لايمنع المغصوب منه من تضمين الغاصب وان كان التمليك منه من حكم ذلك الزمان فكذلك هنا وهذا لانه لما كان يضمنه من وقت المتق وكان محلا للتمليك عند ذلك فذلك الحكم لايبطل عوته وان خرج به من أن يكون محتملا للتمليك في الحال فاذا ضمن المعتق رجع بما ضمن في تركة الغلام لان في حال حياته كان لهأن يستسعيه فيما ضمن فاذا مات كان له أن يرجع به في تركته وان كان معسر آرجع الشريك بقيمة نصيبه فيتركة الفلاملا فالسماية له عليه مستحقة كبدل الكتابة فيستوفيه من تركبته بعدموته وانكان المبد ترك مالا قد اكتسب بمضه قبــل العَتَق وبمضه بعد المتق فما اكتسب قبل المتق بين الموليين نصفان لانه كان على ملكهما حين اكتسب هذا المال والكسب لمالك

الاصل وما اكتسب بعد العتق فهو تركة العبد لانه اكتسبه فيكون ذلك له برجم فيه الساكتأو الممتق اذاضمن وما بتي فهو ميراث للممتق لانهبالضان ملك نصيب صاحبه فكان الولاء في الكل لهوان اختلفافيه فقال أحدهما هذائما أكتسبه قُبل العتق وهو بيننا وقال الآخر اكتسب بمده فهو عنزلة مااكتسب بمدهلان الكسب حادث فيحال محدوثه الى أفرب الاوقاتومن ادعىفيه تاريخا سانقالا يصدق الابحجة وان اختلفا في قيمته والمعتق موسر فالقول قول المعتق لان العبد ميت لاء كمن تقوعه في الحال ليستدل بذلك على قيمته فمامضي فيتمين ظاهر الدعوى والانكار والساكت مدعى لنفسه زيادة والمعتق منكر لذلك فان كان المعتق معسرا ولاكسب للعبد فنصف القيمة دين للساكت على العبد أن ظهر له مال يستوفى منه وأن لم يظهر فليس هذا بأول مدين هلك مفلسا وان كان العبد حيًّا فصالحـه الساكت على أقل من نصف قيمته فهو جائزلانه استوجب عليه نصف قيمته فهو بالصلح أسقط رمض حقه واستوفى البعض وذلك يستقيم كما في الكتابة وازصالحه على أكثر من نصف قيمته بذهب او ورق فالفضل باطل أما عندهما فلان الواجب له نصف القيمة شرعا فالصلح على أكثر من جنسه يكون ربا وعندأ بى حنيفة رحمالله تعالىوان بقي له الملك في نصيبه ولكن العبداستحق العتق عندأداء نصف القيمة شرعافلاعلك إبطال ذلك الاستحقاق بالصلح على أكثر منه وكذلك ان صالحالمعتق على أكثر من نصف القيمة فالفضل مردودلان حقه قبل العتق يتقدر بنصف الفيمة فالصلح على أكثر منه يكون ربائم هذا على أصلهماظاهر فان الصلح علىالمفصوب الهالك على أكثر من قيمته لايجوز عندهما فكذلك هناوأ بو حنيفة رحمه الله تمالى يفرق ويقول هناك المنصوب باق على ملك المغصوب منه ولم يستحق عليه تمليكه من الغاصب حتى ان له أن يبرئه من الضمان ليبق هالكا على ملكه فاذا صالحـه على أكثر من قيمته كان بدل الصاح بمقابلة ملكه وليس فيه ابطال حق مستحق شرعاً فلا تمكن فيه الربا وهنا الساكت غير متمكن من استبقاء نصيبه على ملكه ولكن يستحق عليه ازالته عن ملكه بنصف القيمة اما سعاية على العبد أو ضمانًا يستوفيه من الشريك فاذا صالح على أكثر منه كان في هذا الصلح ابطال حق مستحق شرعا توضيحه أن المعتق يرجع على العبد بما يضمن فلو محمدنا هذا الصلح رجع على العبد بالزيادة وكما ليس للساكت أن يلزم العبد أكثر من نصف القيمة بالصلح فكذلك لا يكون له ان يلزم من يرجم على العبد وان صالحه على

عروض أكثر من نصف قيمته فهو جائز لانه لا يمكن فيــه الربا لاختلاف الجنس بخلاف مااذا صالح على الذهب أو الورق وانما لابجوز هناك أيضاً اذا كانت الزيادة نقدر مالانتغان الناس فيه فأما مقدار مايتفاين الئاس فيه عفولان ذلك يدخل تحت تقويم المقومين فلا يتيقن بالزيادة ﴿ قال ﴾ وان صالح العبد على شيُّ من الحيوان الى أجـل فهو جائز بمنزلة البكتابة قال عيسى هذا غلط فأنه استحق السماية على العبد وهو نصف القيمة فاذا صالح على حيوان كان ذلك مدلا عن نصف القيمة المستحق له ولا منبت الحيوان دينا في الذمـة بدلا عن ماهو مال ألا ترى أنه لوصالح المعتق على حيوان في الذمة لايجوز فكذلك اذا صالح المبــد وما ذكره في الكتاب أصح لان نصيب الساكت باق على ملكه فاذا صالح على حيوان الى أجل فكانه كانبه عليه وهذا لانه ليس في هذا الصلح ابطال حق مستحق للعبد بخلاف مااذا صالحه على أكثر من نصف قيمته وبخلاف مااذا صالح المعتق على الحيوان لان هناك علك نصيبه بما يصح العتق عليه والحيوان يثبت دينا في الذمــة بدلا عن العتق واذا أعتقه احـــدهما وهو معسر ثم أيسر فلا ضمان عليه لان صفة اليسار في المتق تمتبر لامجاب الضمان فاذا انمدم وقت الاعتاق تقرر المتق غير موجب للضمان فلا يصير موجباً يمد ذلك كمن قطع يدمرتد ثم أسلم ثم مات وان قال المعتق أعتقت وأنا معسر وقال الشريك بل أعتقت وأنت موسر نظرالى حاله يوم ظهر الفتق اما لانه كالمنشئ للفتق في الحال أو لانه لمــا وقع الاختلاف فيما مضي يحكم الحال فاذا كان في الحال موسراً فالظاهر شاهد لمن يدعى اليسار فيما مضي وان كان معسراً في الحال فالظاهر شاهد لمن يدعى العسرة فيما مضي وهو كشرب الرحامع المستأجر اذا اختلفا في جريان الماء في المدة يحكم الحال فان تصادقا على أن العتني كان سابقا منه في مدة قد يختلف حاله فيه فالقول قول المعتني في انكار يساره ولانه سَكُر اللَّهَ في الموجب للضَّان فهو كانكاره أصل الاعتاق ﴿ قَالَ ﴾ وان كان موسرًا يوم أعتقه فاختار الشريك ضمانه ثم بدا له أن يبرئه ويستسعى الغلام لم يكن له ذلك وروى ابن سماعة عن محمد رحمهما الله تعالى أنه لو قضي القاضي له بالضان أو رضي به المعتق فليس له أن يستسمى الغلام بعد ذلك والا فله ذلك قيل ماذكرَه في الكتاب مطلقاً محمولا على ذاك التفصيل وقيل بل المسألة على روايتين وجه ظاهر الرواية ان المخير بين الشيئـين اذا اختار أحدهما تمين ذلك عليه كالفاصب مع غاصب الفاصب اذا اختار المفصوب منه تضمين

أحدها وهذا لأنه باختياره التضمين يصير مملكا نصيبه من المعتق حتى يكون ولاؤه له والولاء لايحتمل الفسخ فلا عكنه الرجوع عنه بعد ذلك ومن ضرورة تمليكه منه اسقاط حقه في السماية قبل العبد ووجه رواية محمد رحمهما الله تماليان التمليك منه لايتم الابالقضاء أوالرضا وان كان ذلك مستحقا شرعا كالتمليك بالاخــذ بالشــفعة وحقــه في الضمان لايتقرر ما لم يتم التمليك وسقوط حقه في الاستسماء بناء عـلى تقرر حقـه في الضان وكان أبو بكر الرازى رحمه الله تمالي يقول هكذا ينبني في الغاصب وغاصب الغاصب أنه إذا اختار تضمين أحدهما فقبل القضاء أو الرضا ممن اختار ضانه يكون له أن يوجع فيضمنه الآخر فاما اذا اختار استسماء المبد فليس له أن يضمن الشريك بعد ذلك لانه ليس فيه تمليك من أحد بل فيه تقرير لملكه وابراء للمُعتق عن الضان وذلك يتم به كما لو أذن له في أن يعتق نصيبه ولو ان المعتق رجع على العبد بمالزمه من الضان ثم أحال الساكت عليــه ووكله نقبض السمانة منه اقتضاء من حقـه كان جائزاً والولاية للمعتق لانه عـنزلة المكاتب للمعتق والمولى اذا أحال غريما له بدينه على مكاتبه ليقبضه من بدل الكتابة كان صحيحاً وكان صاحب الدين بمنزلة الوكيل يقبض له أولا ثم لنفسه وان لم يختر شيئاً حتى جرحه انسان كان الارش عليه للمبد لانه عنزلة المكاتب لما عليه من السماية اما للساكت أو للمعتق ومن جني على مكاتبه أو على مكاتب غيره فعليه الارش يقبضه فيستمين به في سعايته ولاتكون جنايته اختياراً منه للسعاية لان موجب جنايتــ لايختلف بالاستسعاء أو تضمين الشريك فليس فيه ما يدل على اختيار السماية وكذلك لواغتصب منه مالا فيه وفاء بنصف قيمته أو أقرض المبد أو بايمه كان ذلك عليه للمبد لانه عنزلة المكاتب له أو لغييره وهو على خياره لان موجب هـ في المعاملة لا تختلف بالاستسعاء والنضمين ولو أعتق جزءاً من عبـ لمه أو شقصا منهأ وبعضه فمندهما يمتق كله وعندأبي حنيفة رحمه الله تمالي البيان اليه لان ماسمي يطلق على القليل والكثير منه فأي مقدار عني منه يعتق ذلك القدر ويستسميه فيما بتي وان أعتق سهما منه فالسهم في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي السدس كما قال في الوصية بسهم من ماله وقد بينا هـ ذا في الاقرار فيستسميه في خمسة أسداس واذا أعتق أمة بينه وبين آخر ثم ولدت فللشريك أن يضمن المعتق قيمة نصيبه يوم أعتق ولا يضمنه شيئاًمن قيمة الولد لانه ماصنع في الولد شيئاً ولانه لم يثبت حق الشريك في الولد لانها كانت مكاتبة

حين ولدت والمكاتبة أحق تولدها كما أنها أحق بكسمها واذا كان العبد بين ثلاثة رهط فاعتق أحدهم نصيبه ودبرالآخر وكاتب الآخر ولايعلمأيهم أول فنقول اماعلي قول أبي حنيفة عتق المعتقِّ في نصيبه نافذ ولاضان له على أحد تقـدم تصرفه أو تأخر وتدبير المـدىر في نصيبه أيضًا نافذ وهو مخـير ان شاء استسمى العبد في ثلث قيمتـه مــدبرآ وان شاء ضمن الممتق فاذا اختار التضمين ضمنه سدس قيمته مدبرآ ورجع علىالعبدبسدس قيمته استحسانا وفي القياس ليس له حق التضمين لأن التدبير منه ان سبق فله حق تضمين المعتق وان تأخر فليس له حق تضمينه والضمان لايجب بالشك ولان تدبيره مانع من تمليك نصيبه من المعنق بالضمان وهو شرط التضمين اذا سـبق العنق وفي الاستحسان اعتبر الاحوال فقال من وجـه هو قياس له ثلث قيمته وهو أن يكون التــد بـير سابقاً ومن وجه لايكون وهو ســدس القيمة لأنه يستوجب السماية عليه على كل حال فأما المكاتب فان مضي العبد على كتابتـه يؤدى اليـه مال الكتابة والولاء بينهـم أثلاثًا وان عجز كان للمكاتب أن يضمن الممنق والمسدىر قيمة نصيبه نصهفين اذا كانا موسرين لانه ليس أحدهما بوجوب الضمان عليه بأولى من الآخر وبرجمان على العبد عـا ضمنا ويكون ولاؤه بينهما نصـفين ولم يذكر قول أبي بوسف ومحمد رحمهما الله تمالي في الكتاب وذكر في الزيادات اذاكان المبد بين أثنين أعتقه أحدهما وذبره الآخر ولا يملم أيهما أول فعلي قول أبي يوسف يترجح العتق على التدبير فيكون ولاؤه للذي أعتقبه وللمبدير أن يضمن شربكه نصف قيمته فيما اذا كان موسراً وعند محمد رحمـه الله تمالي يجمـل كانهما وقعا معا ثم يغلب العتق فيمتق كله والولاء بينهما وللمدبر أن يعتق نصف قيمته مدبرا اذاعرفنا هذا فنقولالكتابة من الثالث اول عندهما وعنــد أبي يوسف رحــه الله تعالى يسبق العتق فيكون للمكاتب والمدىر ضمان قيمة الثلثين على المعتق والولاء كله للمعتق وعند محمد رحمه الله تعالى المكاتب يضمن المدىر والمعتق قيمة نصيبه بينهما نصفين كانهما وقعامما وقيــل بل ذلك في نصيبه خاصة فأما في نصيب المكاتب العتق أقوى من التدبير فانمــا يضمن المعتق قيمة نصيبه اذًا كان موسراً وانكان العبد بين خمسة رهط فأعتق أحـدهم ودبر الآخر وكاتب الثالث نصيبه وباع الرابع نصيبه وقبض الثمن وتزوج الخامس على نصيبهولم يعلم أيهم أول فنقول أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فحكم العتق والندبير على مابينا في الفصل الاول الاأن النضمين والاستسماء هناك في الثلث وهنا في الحمس لان نصيب المـدبر الحمس هنا فأما في البيع فان تصادقا أنه كان بمد المتق والندبير أو قال البائع كان قبل المتق والعبد في يده وقال المشترى كان بمده فالبيع باطل لان ممتق البعض لا يباع فالمبطل للبيع ظاهر في الحال أو يجمــل كانهما وقعا معا فـكان البيع باطلا وان تصادقا أنه كان قبل العتق والتــدبـير فالمشترى بالخيار ان شاء نقض البيع لتغيير المبيع في ضمان البائع وان شاء أمضاه وأعتق نصيبه واستسعاه فيكون ولاؤه له وان شاء ضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه انكانا موسرين اذ ليس أحدهما بوجوبالضان عليه بأولى من الآخر وترجمان به على العبدوأما المرأة فان تصادقا أن التزويج كان بمد العتق أو التدبير فالنكاح صحيح ولها خمس قيمته على الزوج لانه تبيين أنه تزوجها على من هو كالمكاتب وان تصادقا على أن التزويج كان قبــل العتق والتدبير فلها الخيار للتغير ان شاءت تركت المسمى وضمنت الزوج خمس قيمته وان شاءت أجازت وأعتقت واستسمت العبــد في خمس قيمته وولاء خمسه لها وان شاءت ضمنت المعتق والمدر خمس قيمته نصفين ثم لاتتصدق هي بالزيادة ان كانت بخلاف المشتري لان المشترى أنما حصل له ذلك بمال فيتصدق بربح حصل لاعلى ضمانه والمرأة تملكتذلك لا بأداء مال فلا يظهر الربح في حقمًا فأما نصيب المكاتب فهو على ماذكرنا ان أدى البدل اليه عتق من قبله وان عجز كان له أن يضمن المدير والمعتق قيمة نصيبه نصفين ان كاناموسرين وأما عند أبي يوسف ومجمد رحمهما الله تمالي فالجواب في العتق والتدبير على ماقلنا فأماالبيع فان تصادقاً أنه كان البيع أولا ثم العتق ثم الندبير فللمشتري الخيار واذا اختار امضاء البيع ضمن المعتق خمس قيمتــه اذا كان موسرا ليس له الا ذلك وان تصادقا أنه كان البيع ثم التدبير ثم العتق واختار المشترى الامضاء للتدبير ضمن المدبر خمس قيمته موسرآ كان أو ممسراً ليس له الا ذلك وأما التزويج فان تصادقا أنه كان النزويج ثم العتق ثم التدبير فاختارت الاجازة ضمنت المعتق خمس القيمــة ايس لها الا ذلك اذا كان موسراً وانكان معسراً استسعت الغلام في خمس القيمة وان كان النزويج ثم التدبير ثم العتق ضمنت المهدير خمس قيمته موسراكان أو معسرا ليس لها الاذلك وان تصادقا ان التزويج كان بعــد العتق فعند أبي يوسف رحمــه الله تعالى ترجع على الزوج بخمس القيمةوعند محمد

رحمه الله تمالي لهما مهر مثلها لانه ظهر أنه تزوجها على حر وقعه بينا في كتاب النكاح اختلافهما فيما اذا تزوجها على عبد فاذا هو حر فأما الكتابة فهو باطل عندهما كما بينا وعند أبي بوسف رحمه الله تعالى للمكاتب أن يضمن المعتق قيمة نصيبه اذا كان معسراً وعند محمد رحمه الله تمالي يضمنه الاقل من قيمة نصيبهومن بدل الكتابة على قياس ماياً تي بمد هذا من اختلافهم في المكاتب بين أنسين يمتقه احدهما ولوكان في العبد شريك سادس وهب نصيبه لابن له صغير لا يملم قبل المتق كان أو بمده فالقول فيه قول الاب لانه هو المملك فان قال الهبة بمد العتق فهو باطل وان قال الهبة قبل المتق فالهبة جأثزة ثم يقوم الاب في نصيب الابن مقام الابن أن لو كان بالغافي التضمين أو الاستسماء وليس له حتى الاعتاق فان كان المعتق والمدير موسرين ضمنهما سدس قيمته للاين لان الاستسعاء عنزلة الكتابة والآب ولاية الكتابة في مال ولده وإذا أعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد لم يكن للآخر أن يبيع نصيبه ولا يهبه ولاعمره لانه صار عنزلة المكاتب والمكاتب لا يحتمل التمليك بشيُّ من الاسباب فان كاتبه على أكثر من نصف قيمته طرح الفضل عنه لان هذا بمنزلة الاستسماء منه وقد بينا أنه لواستسماه وصالحه على أكثر من نصف قيمته دراهم أودنانير فالفضل مردود وان كاتبه على عروض أكثر من نصف قيمتهجاز كما لوصالحه منالسماية على عروض لان الفضل لا يتحقق هذا فان عجز عن الكتابة سقط عنه ماالتزم من العروض وبجبر على السماية في نصف القيمة كما كان قبل الكتابة ولا يكون له ان يضمن الشربك شيئًا لأن مكاتبته عنزلة الاستسماء منه واختياره السماية يسقط حقه في تضمين الشريك فليس له أن يرجع فيه فيضمنه شيئاً وكذلك لوكان قال قد اخــترت السماية فليس له ان يضمن الشريك بعد ذلك والخيار في هذا عند السلطان وعند غيره سواء لان الخيار ثابت للساكت شرعا فمن يختار منفسه يكون ملتزما اياه ولو لم مخترواحداً منهما حتى عوت المعنق كان للساكت ان يرجم بالضمان في ماله لان حق التضمين قد ثبت له بالمتق في الصحة فلايسقط ذلك عوته كسائر ديونه واذا باع الذي لم يمتق نصيبه من الممتق أو وهبــه على عوض أخذه منه فان هذا واختيار الضمان سواء في القياس لانه تمليك لنصيبه منه بعوض يستوفيه منه والتضمين ليس الاهذا غيران هذاالخشهما لانفي التضمين عليكا حكما بسبب ذلك العتقوفي البيع والهبة بعوض تمليك مبتدأ بسبب ينشآنه في الحال ومعتق البعض لا يحتمل

ذلك فباعتبار السبب كان هـ ندا الحش وباعتبار حكم السبب كان هـ ندا والتضمـ ين سواء والمقصود الحكم دون السبب الا أنه انكان الموض أكثر من نصفالقيمة من الدراهم أو الدنانير فالفضل باطل كما بيناه في الصلح وان دبر الساكت نصيبه فتدبيره اختيارللسماية لان موجب التضمين تمليك نصيبه من صاحبه بالضمان وقدفوت ذلك بالتدبير لانهاستحق ولاءنصيبه فكان ذلك الراءللممتق عن الضان واختيارا للسماية وانكان المتق بمد التدبير ضمن المعتق نصف قيمته مدبرا أن كان موسر آلانه انما تمذر عليه استدامة الملك في نصيبه باعتاق المعتق وكان نصيبه عند الاعتاق مدبرآ فلهذا ضمنه نصف قيمته مدبرآ وان لم يعلم أيهما أول فهو على القياس والاستحسان الذي بينا في القياس لاضان على الممتقوف الاستحسان يضمن ربع قيمته مدبرا ويرجع به المعتق على العبد وعلى العبد مثل ذلك للمدبر والولاء بينهما ولوكان العبد بـين صغير وكبير فأعتقه الـكبير وهو غني وللصغير أب أو وصي فهو قائم مقامه في اختيار التضمين أو الاستسماء وليس له أن يمتق لانه تبرع وذلك لايثبت للأب والوصى في مال الولد فان لم يكن له أب ولا وصى اســـتؤني به بلوغه ليختار اما الضمان أو الاعتاق أو الاستسماء وقيل هـــــذا اذا كان في موضع لا قاضي فيـــه فان كان في موضع فيـــه قاض نصب القاضي له قيـما يختار التضمين أو الاستسماء فان ذلك أنفع للصبي لانه يتمــذر التصرف في نصيب الصبي من العبد بعد العتق وكذلك ان كان مكان الصبي مكاتب أو عبد مأذون عليه دين فهو مخير بين الضمان والسمايةوليس له أن يمتق لانه تبرع لا محتمله كسب المكاتب والمأذون فأما التضمين والاستسماء فدله ذلك في المكاتب لان المكاتب علك أن يكاتب والاستسماء عنزلة الكتابة فأما في العبد المديون فينبغي أن يكون له حق التضمين فقط لان الاستسماء عنزلة الكتابة وليس للمأذون أن يكاتب ولكن قال سبب الاستسماء قد تقرر وهو عتق الشريك على وجه لا عكن أبطاله ورعما يكون الاستسماء أنفع من التضمين فلهــذا ملك المأذون ذلك وانكان لا علك الكتابة اشــداء واذا اختار المكاتب أو المأذون التضمين أوالاستسماء فولاء نصيبهما للمولى لانه ليس من أهل الولاء فثبت الولاء لأقرب الناس الهما وهو المولى وان لم يكن على المبددين فالخيار للمولى كما يكون بين حرين لان كسب العبد مملوك للمولى في هذه الحالة واذا قال أحد الشريكين للعبد ان دخلت المسجد اليوم فأنت حر وقال له الآخر ان لم تدخل المسجد اليوم فأنت حر فمضي

اليوم وقال كل واحــد منهما حنث صاحبي فمــلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تالى يسقط نصف السماية عن العبد وعند محمد رحمه الله تعالى لا يسقط عنه شي من السمانة اذا كانا ممسر من لأن كل واحد من الشريكين شاهد على صاحبه بالمتق فلا يسقط شئ من السماية عن العبد اذا كانا معسر بن وهذا لأن المقضى عليه بسقوط حقه في السماية مجهول والقضاء بالمجهول لا يجوز ألا ترى أنه لو كان بينهـما عبـدان سالم وبزيع فقال أحدها ان دخلت المسجد اليوم فسالم حر وقال الاخر ان لم تدخل اليوم فبزيع حر فمضى اليوم ولا بدرى أدخل أولم بدخل لا يسقط شئ من السعاية عن العبد لجمالة المقضى عليــه منهما فهذا مثله وهما يقولان تيقن الفاضي بحنث أحــدهما وسقوط نصف السماية عن العبـد ولا يجوز له أن يقضي بوجوب ما تيقن ســقوطه كمن طلق احــدى نسائه الاربع قبل الدخول ثم مات قبل أن يبين سقط نصف الصداق للتيقن به وانكان المقضى عليها منهن مجهولا ولكن لما كان المقضى له معلوما جاز القضاء به فهنا أيضا المقضى له بسقوط نصف السماية عنه مملوم وهو العبد فيجوز القضاء به وانكان المقضى عليه مجهولا يخلاف المبدين فان الجهالة هناك في المقضى له والمقضى عليه جميما فيمتنع القضاء لتفاحش الجهالة و مخلاف مالو شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعتق لان هناك لم يتيقن بسقوط شي من السماية عن العبد لجواز أن يكونا كاذبين في شهادتهما وهنا تيقنا بسقوط نصف السماية لان أحد الموليين حانث لامحالة ثم تخريج المسألة على قول أبي حنيفة أن العبــد يســـــى في نصف قيمته يينهما نصفين موسرين كاناأو معسرين أوكان احدهما موسراوالآخرممسرآ لانه ليس أحدهما باسقاط حقه في الســعاية بأولى من الآخر ويسار المعتق عنــده لاعنع وجوب السماية على العبد فيتوزع الساقط عليهما نصفين ويكون البياقي وهو نصف القيمة بينهما نصفان وعندأ بي يوسف رحمه الله تمالى ان كانا معسرين فكذلك الجواب وان كانا موسرين لم يسع لواحد منهما في شي لان كل واحد منهما يدعي الضمان على شريكه و يتبري من السماية فان يسار المعتق عنده يمنع وجوب السـماية وانكان أحدهما موسراً والآخر معسراً يسعى في ربع قيمته للموسر منهما لأن المعسر يتبرأ من السعاية والموسريقول شريكي معتق وهوممسر فلي حق استسماء العبدفلهذا يسعي له في ربع قيمته وعند محمدر حمه الله تعالى ان كانا ممسرين يسغى فيجميع قيمته بينهمانصفان وانكابا موسرين لايسمى لواحدمنهمالانكل

واحد منهما تبرأ من السعاية فان يسار المعتق عنده يمنع وجوب السعاية وان كان أحدهم إموسرا والآخرممسرآ يسمى في نصف قيمته للموسر منهما لانه بدعي السعاية عليه ولا يسمى للممسر في شي لانه تبرأ من السماية ويدعى الضان على شريكه فعليه أنباته بالحجة رجل أعتق عبده عند الموت ولا مال له غيره فأمر العبد موقوف في جنابته وشـهادته ونكاحه بفـير اذن المولى وهذا مخلاف مالو وهبه من انسان في مرضه فان الهبة تكون صحيحة حتى لو كانت جارية حل للموهوب لهوطؤها بمد الاستبراء والأصل أن كل تصرف محتمل النقض بمد نفوذه فهو نافذ من المريض لقيام ملكه في الحال والهبة من هذا النوع وكل تصرف لايحتمل النقض بعدنفوذه توقف من المريض لانحاله مترددبين أن يبرأ فيكون متصرفا في حق نفسه أو يموت فيكون متصرفا في حق ورثته ولا يمكن دفع الضررعن الورثة بالابطال رمد النفوذ لان هذا النوع من التصرف لا محتمل ذلك فيدفع الضرر عنهــم بتوقف حكم التصرف على ما يتبين في الثاني والعتق من هذا النوع فيوقف منه حتى اذا برئ من مرضه نبين أنه كان نافذا وان حاله في الجناية والشهادة كحال الحر وان مات من مرضه وهو يخرج من ثلثه وكذلك إن لم يكن له مال سواه فعليه السعاية في ثاثي قيمته لان العتق في المرض وصية لا تنفيذ الامن الثلث وما دام يسمى فهو كالمكاتب لان سيمايته في بدل رقبته فهو بمنزلة معتق البعض يكون كالمكاتب مادام يسعى بخلاف المرهون يمتقه الراهن وهوممسر فهووان كان يسمى في الدين إلاأن السماية هناك ليس في بدل الرقبة بل في الدين الذي هو على الراهن ولهذا يرجع عليه اذا أيسر فلا يمنيم سلامة الرقبة له وهمنا السماية في بدل الرقبة فلا تسلم له رقبته مالم يؤدها واذا أعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد في مرضه ثم مات وهوموسر لم يضمن حصـة شريكه في قول أبي حنيفة رحمـه الله تمالي وقالا هو ضامن الشريكه قيمة نصيبه استوفى من تركته لان هذا ضان الاتلاف والافسادفاذا تقرر سببه من المريض كان هو والصحيح سواء كضان المفصوب والمتلفات وهذا ضان التملك فيستوى فيه الصحيح والمريض كالضمان بالاستيلاد والحجر بسبب المرض لا يكون أعلى من الحجر بسبب الرق ثم المكاتب لوكاتب نصيبه كان ضامنا لنصيب شريكه فالمريض أولى وحجة أبي حنيفةرحمهالله ماقال في الكتاب من قبل ان الضهان لو وجب لوجب ان يكون من مال الورثة يعني ان تركته تنتقل الى ورثته بالموت فلو استوفى ضان للعتق آنما يستوفى من مال\اوارث

ولا سبب لوجوب هذا الضمان على الوارث ﴿ فَانْ قَيْلَ ﴾ لاكـذلك بل هذا دين لزمه فيمنع انتقال المال الى وارثه ﴿ قلنا ﴾ مالزمه شيء قبل ان يختار الشريك ضانه ولو لزمـه فهــذا ليس بدين صحيح يتقرر ألاترى ان العسرة تمنع وجوبه ومثل هذا الدين لاعنع ملك الوارث ثم تقريره من وجهين أحدهما ان هذا في الصورة دين وفي المعني صلة لان وجومها لا كمال الصلة وهو المتق والصلةوان تقررسيمها في حياته بجعل كالمضاف الي مايعد الموت حتى يتعبن من الثلث ولهــذا الحرف قال ابن أبي ليــلى رضي الله تعالى عنه ان كان الضيان يخرج من ثلث ماله بجب والا فلا ولكنا نقول لكونه في حكم الصلات لاعنع نقل الملك الى الوارث ولا بجوز استيفاؤه من مال الواث لماقلنا ولان المرض أنفي للضمان من الفقر حتى ان الفقر لاعنع ضمان الكفالة والمرض عنع منه فيما زاد على الثلث فاذا كان الفقر ينفي وجوب الضمان للمتق أصلافلان ينفيه من مرض الموت أصلا أولى وهذا لخلاف المكاتب لان الضمان هناك بجب في كسبه وهو أحق بكسبه بدآ وتصرفا انما ينمدم بسبب الرق حقيقة الملك والغنا وقد بينا أنه لا معتبر بالغنا في وجوب ضمان العتق أنما المعتبر هو اليسروالاداء على المكاتب متيسر هناك من كسبه والمكاتب فيما يتقرر منه من أسباب الصلة كالحر ألا ترى أن المحاياة اليسييرة تصح منه بالاتفاق ومن المريض تمتيبر من ثلثه وهذا مخلاف ما لوكان العتق في الصحة فأن الضمان يستوني من تركته بعد موته لان السبب هناك تقرر في حال كونه مطلق التصرف في الصلات فيتقرروجو به عليه ألا ترى أنهلو كفل عال في صحته فهو معتبر من جميع ماله بخلاف ما اذا كفل في مرضه فهذا مثله واذا أعتق أحد الشريكين العبد ثم اختلفا فقال الممتق أعتقته وأنا ممسر عام أول ثم أصبت مالا بعـــد ذلك وقال الآخر بـــل أعتقته عام أول وانت موسر فالقول قول المعتق لان حاله يتبدل في مشل هذه المـدة وان أقاما البينة فالبينة بينةالساكت لانه شبت اليسار والضمان لنفسه بسببه واذاكان العبد بيبن رجلين فقال أحــدهما ان لم أضر به اليوم فهو حر وقال الآخر ان ضربتــه سوطا فهو حر فضربه سوطين ثم مات منهما فني المسئلة حكمان حكم العتق وحكم الجنابة أما حكم المتق آنه یمتق نصیب الذی لم یضر به لوجود شرط حنثه حـین ضربه سوطاً وان کان موسرآ فللضارب الخيار بين أن يضمنه نصف قيمته مضروبا سوطا وبين أن يستسمى العبد في ذلك لانه أنما صار معتقاله وهو منقوص بضرب السوط الاول وقد بينا أن ايجاد الشرط من الضارب لا يسقط حقه في الضمان فلهذا كان له أن يضمنه نصف قيمته مضروبا سوطاوأما حكم الجنابة فان الضارب يضمن نصف مانقصه السوط الاول لشريكه في ماله لان جنابته بضرب السوط الاوللا في ملكامشتر كابينهمائم قد انقطمت سراية هذه الجناية بالعتق بعدها والجناية على الماليك فمادون النفس لاتمقله العاقلة فلهذا يضمن له نصف النقصان بالسوط الأول في ماله ثم يضمن مانقصه السوط الآخر كله لانه صار عنزلة المكاتب حين أعتق نصيبه وجنالته على مكاتبه وعلى مكانب غيره موجبة للضان عليه ويضمن نصف قيمته بعد السوطين لانه مات من السوطين جميما واحدهما صار هدرا والاضخر معتبر فيضمن نصف قيمته مضروبا سوطين ويجمع ذلك مع نقصان السوط الثانى فيكون على الماقلة لأن الجنابة الثانية صارت نفسا فما يجب باعتبارها يكون على الماقلة وهذا تركة العبد يستوفي منه الشريك ماضمن لأنه كان له حق الرجوع على العبد بما ضمن لشريكه فيرجع في تركته بعد موته وما بقي دمده فهو ميراث للممتق لان الولاء قد صارله في الـكل وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالي لايفرم نقصان السوط الثاني لانه بمتق البمض عتق كله والنقصان غير ممتبر في الجناية على الاحرار ولكن يجب نصف ديته على عاقلته فان كان له وارث فهو لوارثه والافهو للمعتق ولايرجع فيه بشئ مماضمن لشريكه وانكان الممتق ممسرافان الشريك الذي لم يمتق لم يرجع عاغرمه من نقصان السوط الآخرومن نصف قيمته مضروباسوطين بل ينصف قيمة المبد لانه كان له حق استسماء العبــد في ذلك فيستوفيه من تركته وما بتي فهو بـين الشريك والممتق وبيين أقرب الناس الى الضارب من العصبة لان الولاء بينهما ولكن الضارب قاتل فيكون محروما عن الميراث ويجعل كالميت فيقوم أقرب عصيبة مقامه في ذلك وعنسدهما لواجب نصف الدبة يستوفى منه الضارب نصف القيمة وهو السماية وما بق فهو كله للمعتق لان الولاء في الكل له عندهما واذا قال كل مملوك أملكه فما استقبل فهو حز فملك مملوكا مع غيره لايعنق لان شرط عتقمه أن علك مملوكا مطلقا ونصف المملوك لامتناوله هـ ذا الاسم فان اشترى نصيب شريكه عتق لان الشرط قدتم حين صار الملك في الكل له ولا فرق بين أن علك المملوك جملة أو متفرقا وان باع نصيبه أولا ثم اشترى نصيب شريكه لم يمتق لانه لم يحصل في ملكه مملوك تام في شئ من أحواله والمرف الظاهر بـين الناس أنهم يويدون بهذا اللفظ الملك التام ولو قال لمملوك بعينه اذا ملكتك فأنت حر فاشــترى نصفه ثم باع ثم اشترى النصف الباقي عتق لان الشرط قد تم حين اشترى النصف الباقي والموجودف ملكه هذا النصف يمتق والقياس في المين وغير الممين سواء غير أنه استحسن وفرق بينهما محرفين (أحدهما) أن آلوصف في الممين غير معتبر والاجتماع في الملكوصف فيمتبر ذلك في غير المعين ولا يعتير في المعين (والثاني) العادة فان الانسان نقول ماملكت قط مائة درهم ولا يريد بذلك مجتمعا لا متفرقاوفي الممين لا تقول ما ملكت هذه المائة درهم اذا كان ملكها متفرقا وان قال ان اشتريته فهو حر فاشتراه شراءفاسداً لم يعتق لانشرط حنثه تم قبل أن يقبضه ولا ملك له في القبض ألاترى أنه لو أعتقه لا سفذ عتقه فان كان في بده حين اشتراه عتق ومراده اذا كان مضمو ناينفسه في بده حتى ينوب قبضه عن قبض الشراء فيصير متملكا بنفس الشراء فيعتق لوجود الشرط واذا جني المستسعي فهو عنزلة المكاتب يحكم عليــه بالاقل من أرش الجنابة ومن قيمته لاز الرق فيه باق وهو أحق عكاسبه فيكون كالمكاتب في جنايته ألا تري أنه كالمكاتب في الجناية عليه فان جني جناية أخري بعد الحكم بالاولى حكم في الثانية عثل ذلك لان الاولى بالقضاء تحولت الى كسبه فتتعلق الثانية برقبته وان لم يكن حكم بالاولى تحاصا في القيمة لانهما تعلقا برقبته فلا يلزمه باعتبارهما الا قيمة واحدةوبيان هذه الفصول في كتابالديات وان حفر بئراً في غير ملكه فوقع فيه انسان فعليه أن يسمى في قيمته لانه متعد فيه فهو في حكم الضمان كجنانته بيده وان وقع فيه آخر اشــتركوا في تلك القيمة لاستناد الجنايتين الى سبب واحــد وهو الحفر ولا بجب بالسبب الواحد الا قيمة واجـدة واز وجد في داره قتيل سعى في قيمته لان التـدبير في حفظ داره اليه فكان حكم القتيل الموجود فيها كحكم الذي جني عليه بيده وما أفسد من الاموال فهو عليه بالغا مابلغ لانه عنزلة المكاتب في ذلك كله عند أبي حنيفة رحمـ ه الله تعالى وعندهما عُو حر في جميع أحكامه واذا أعتق أحد الشريكين الجارية وهي حامــل ثم أعتق الآخر مافي بطنها ثم أراد ان يضمن شريكه نصف قيمة الآم لم يكن له ذلك وهذااختيار منه للسماية لانه باعتاق الجنين استحق ولاءه وهوفى حكم جزءمن اجزاء الأمولو اكتسب سبب الولاء في جزء منهاسقط حقه في تضمين الشريك ولانه منع عليك مافي بطنها من الشريك بالضمان فلهذاصار به مختارا للسماية ولو أعتقا جميماً مافي بطنها ثم أعتق احدهما الأم وهو موسركان لصاحبه أن يضمنه نصف قيمتها ان شاء لان بمد اعتاق الجنين كانا تمكنان

من استدامة الملك فيها والتصرف بعد الوضع وقد امتنع على الساكت ذلك باعتاق الشريك وهو موسر فكان له أن يضمنه نصف قيمتها ان شاء والحبل نقصان في بنات آدم لازيادة فانما يضمنه نصف قيمتها حاملا لانه أعتقها وهي على هذه الصفة والله أعلم بالصواب

- و باب الشهادة في عتق الشركاء كا

﴿ قَالَ ﴾ واذا شهد الشاهدان ان أحد الشريكين أعتق العبد ولاندرون أنهما هو وجحد الموليان لم بجز شهادتهما لانهما لم ببينا المعنق منهما والحجة هي البينة فما لاتكون مبينة لاتكون حجة ولان الشهادة لاتوجب شيئاً بدون القضاء ولايتمكن الفاضي من الايجاب على الحبول فان شهد أحد الشريكين على صاحبه بالعتق لم تجز شهادته لانه في الحقيقة يدعى اما الضان على شريكه أو السماية على العبد في نصيبه ولكن الرق بفسدبافراره لانه متمكن من افساد الرق باعتاقه فاذا أقر نفساد الرق باعتاق الشريك يعتبر اقراره في ذلك ثم يسمى المبدق قيمته بينهـما في قول أبي حنيفة رحمـه الله تمالى موسرين كانا أو معسرين أوكان احدهاموسرا والآخر معسرالان يسار المعتق عنده لاعنع وجوب السماية فالشاهد منهما يقول شريكن معتق ولى حق استسماء العبد مع يساره والمشهود عليه يقول الشاهد كاذب ولا ضمان لي عليه ولكن لي حق استسعاء العبد لاحتباس نصيبي عنده وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالي أن كان المشهود عليه ممسراً فكذلك الجواب وأن كان موسراً يسمى للمشهود عليه في نصف قيمته ولا يسمى للشاهد في شي لان المشهود عليه يدعى السعاية مع يسار الشاهد فانه يزعم أنه كاذب وليس عمتق فلا يضمن شيئاً مع يساره فان الشاهــد تبرأ من السماية عند يسار المشهود عليه لانه يقول هو ممتق ضامن لنصيبي وبدعي السماية عند عسرة المشهود عليه فيسمى له في هـذه الحالة ولو شهد أحـد الشريكين مع آخر على شريكه باستيفاء السعاية لم بجزشهادته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه شهد لعبده فانه عنزلة المكاتب لها ما دام يسمى والمكاتب عبد لمولاه ولانه منهم فلمله قصد استخلاص كسبه لنفسه بشهادته على صاحبه بالاستيفاء وكذلك لو شهد عليه بنصب أوجراحة أوشئ بجب به عليه مال فشهادته مردودة لانه شاهه لعبده عبه بين ثلاثة شهد اثنان منهم على صاحبهما أنه أعنقه فحكم على العبد أن يسعى لهم في قيمته فأدى الى واحد منهم شيئاً كان

ذلك بينهم أثلاثا لان السماية وجبت لهم عليه بسبب واحد فيكون المستوفى مشتركا بينهم ولانه عَنزلة العبد لهم فلا يكون لأحدهم حق الاختصاص بشيٌّ من كسبه فان شهد اثنان منهم على الآخر أنه استوفى منه حصته لم تجز شهادتهما من قبل أنهما بجران الى أنفسهما منفعة حتى يأخذ امنه ثلثي ما استوفاه وكذلك ان شهدا أنه استوفي المال كله بوكالة منهما لم تجز شهادتهما عليه لما فلنا ويبرأ العبد من حصتهما لاقرارهما فيه بقبض مبرئ فان قبض وكيلهما في براءة المدنون كقبضهما ويستوفي المشهود عليه حصته من العبد ولايشاركه في ذلك الشاهدان لا نهما أسقطا حقهما بالشهادة السابقة ولانهما يزعمان أنه ظالم في هـذا الاستيفاء لا حق له فيه ولا لهما وان شهدا بدين لهــذا المبد على أجنى لم تقبل لانه يمنزلة عبدهما ما دام يسمى واذاشهد شاهدان عل أحد الشريكين أن شريكه الغائب أعتق حصته من هذا العبد فعلى قول أبي يوسف ومجمدر حمهما الله تعالى تقبل هذه الشهادة ويقضي بعتقه لان العتق عنــدهما لايتجزأ فينتصب الحاضر خصا عن الغائب وهما في الحقيقة يشهدان على الحاضر بمتق نصيبهوعند أبي حنيفةرحمه الله تعالى لاتقبل هذه الشرادة لان المتق عنده يتجزأ فانمايشهدان بمتق نصيب الغائب خاصة وليس عنه خصم حاضر والقضاء على الغائب بالشهادة لايجوز ولكن يحال بينه وبين هذا الحاضرأن يسترقه ويوقف حتى يقدم الغائب استحساناوفي القياس لايحال لان هـنه الحيلولة تنبني على ثبوت العتق في نصيب الغائب ولا يثبت ذلك بالشهادة بدون القضاء ولكن في الاستحسان قال هما يشهدان على الفائب بالمتق وعلى الحاضر بقصريده عنهلان ممتق البعض بمنزلة المكاتب لايد عليه لمولاه والحاضر خصمفي آثبات قصر يده عنده فتقبل هذه الشهادة في هـ ذا الحكم اذ ليس من ضرورة القضاء بها القضاء على الغائب بالعتق فهو نظير من وكل بعتق عبــده فأقام العبد البينة على الوكيل أن مولاه أعتقه لايحكم بمتقه ولكن يحكم بقصر يد الوكيل عنه حتي يحضر المولى فتعاد عليه البينةفكذلك هنا اذا حضر الفائب فلا بد من اعادة البينة عليه للحكم بمتقه لان الاولى قامت على غيير خصم فان كانا غائبين فقامت البينة على احدهما بعينه أنه أعتق العبد لم تقبل هذه الشهادة الا بخصومة تقع من قبل قذف أوجناية أووجه من الوجوه فحينئذتقبل البينة اذا قامت على ان الموليين اعتقاه أوان أحدهما اعتقه واستوفى الآخر السعاية منه لان الخصم الحاضر لا يتمكن من اثبات مايدعيه على العبد الابائبات حريته والعبد لايتمكن من دفعه الابانكار حريته فينتصب خصاعلي الغائبين في ذلك واذا شهد شاهـ د على احد الشريكين أنه أعتقه وشهد آخر على الشريك الآخر أنه أعتقه لم يحكم بشهادتهما اما على مـذهب أبي حنيفة رحمــه الله تعالى لايشكل لان المشهود به مختلف والمشهود عليـه كذلك واما عنـد أبي بوسف ومحمد رحمهما الله تمالي فلان أحــدهما شهد بعتق يبرأ فيه من نصيب زيد الى نصيب عمرو والآخر شهرد بعتق يبرأ فيه من نصيب غمرو الى نصيب زيد ولم يتفق الشاهدان على واحد من الأمرين فلا يحكم بشهادتهما وإن كان العبد لمسلم ونصراني شهد نصرانيان عليهما بالمتق جازت شهادتهماعلى النصر أني لان شهادة أهل الذمة بمضهم على بعض مقبولة وشهَادتهـم على المسلمين مردودة فأنما يثبت العتق في نصيب النصراني خاصة فهذا ومالو شهدا عليمه أنه أعتق نصيبه سواء حتي بخير المسملم بين الاعتاق والتضمين والاستسعاء فان شهدًا على المسلم منهمما بانه أعتق نصيبه فالشهادة باطلة والعبد مملوك لهما على حاله يخــلاف ما اذا شهد النصر أني على شريكه بالعتق فان ذلك اقرار منه في نصيبه بفساد الرق والاقرار يلزم ينفسه قبل القضاء وهذه شهادة لاتوجب شيئأ الا بالقضاء وليس للقاضي أن يقضى على المسلم بشهادة النصر اني ولوشهد نصر أنيان على شهادة مسلمين ان النصر اني أعتقه فهذا باطل لانهما يثبتان شهادة المسلمين عند القاضي وكالايثبت قضاء القاضي على المسلمين بشهادة النصراني وان كان الخصم نصرانياً فكذلك لاتثبت شهادة المسلمين بشهادة النصراني واذا كان العبد بين ثلاثة نفر ادعى أحــدهم أنه أعتق نصيبه على ألف وشهد له شريكاه على العبد فالشهادة جأئزة لان نصيبه من العبد قــد عتق باقراره وانما بقى دعواه المال عليــه فالآخران يشهدان بالمال على احــدهما ولاتهمة في هــذه الشهادة ولو شهد ابنا أحــد الشركاء ان أباهها قــد أعتق العبد بغير جعل جازت شهادتهما لانهما يشهدان على أيهما وشهادة ان العبد بالعتق تقبل ان كان العبد سكر ذلك والمولى مدعيه وان كان العبد يدعى ذلك لاتقبل لانهـما يشهدان لا يهما وكذلك ان شهدا وجود شرط المتق بمد ظهور التمليق فأنما يشهدان لايهما فلا تقبل شهادتهما ولو أدعى المولى أنه أعتقه بالف درهم وقال المبد اعتقني بغير شئ فشهد ابنا المولى للمبد بما ادعى وأقام الاب شاهدين على أنه أعنقه بألف درهم فانه يؤخــذ له بالالف لانه يثبت المال ببينة والعبد ينفي المال بما يقيم من البينة وعنــد النمارض يرجح ُبـين البينتين واذا كانت بـين رجلين فشهد ابنا

أحدها على الشربك انه أعتقها فشهادتهما باطلة لانهماشهدا لأمة أبيهما ولانهما يشهدان لأبيهـما بثبوت حق التضمين له قبل الشريك ان كان موسراً ولو شـهـدا على أبيهـما انه أعتقها جاز ذلك لانه لا تهمة في شهادتهـما على أيهـما فان كان الاب موسراً ثم ماتت الخادم وتركت مالا وقد ولدت بدد المتق ولدا فأراد الشريك أن يستسمى الولد فليس له ذلك كما في حياة الام لم يكن له سبيل على استسعاء الولد فكذلك بعــد موتها اذا خلفت مالا ولكنه يضمن الشريك كما كان يضمنه في حياتها ثم يرجع الشريك بمايضمن في تركتها كاكان يرجع عليها لوكانت حية وما بق فهو ميراث للابن لان باداء ماعليها من السماية يحكم بعتقهاوعتق ولدهامستندآ الى حال حياتها على مانبينه في المكاتبة وان لم تدع مالا رجع بذلك على الابن لأن الابن مولود في الكتابة والمولود في الكتابة يسمى فيما على امه بعد موتها لانه جزء من أجزائها فبقاؤه كبقائها ولانه محتاج الى تحصيل العتق لنفسه ولا يتوصل الى ذلك الا باداء ماعلي أمه وان لم تمت فاختار الشريك أن يستسمم افهي بمنزلة المكاتبة في تلك السماية والحاصل أن بعد موتها ليس للشريك أن يستسميها باعتبار بقاء الولد وفي حال حياتها له أن يستسميها لان حق الاستسماء باعتبار احتباس نصيب الشريك عندها وذلك لا تحقق بمد موتها ولا حق للشريك في ولدها فلهذا لا يستسميها باعتبار بقاء الولد ولا باعتبار بقاء المال ولكنه يضمن الشريك وأما في حال حياتها فقد تقرر احتباس نصيب الشريك عندها فكان له ان يستسميهاوهي بمنزلة المكاتبة مادامت تسمى حتى ليس لها أن تنزوج بدون اذن مولاها وان ولدت فولدها بمنزلتها وان اشترت أباها أو أمها أو ولدها فليس لها أن تبيمهم ولو اشــترت أخاها أو ذا رحم محرم منها فلها أن تبيم لم في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي استحسانا وليس لها ذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو القياس أصل المسئلة في المكاتب وجمه قولها أن الحر لو اشترى أخاه يصير في مثل حاله فكذلك المكاتب اذا اشترى أخاه يصير في مثل حاله ألا ترى أن أفي الآباء والاولاد لانفصل بين المكاتب وبين الحرحتي يصير في مثل حاله في الوجهين فكذلك في كل ذي رحم محرم لان القرابة المتأبدة بالحرمية عنزلة الولاد في استحقاق الحرية كما في استحقاق العتق بها وهــذا لان ما للمكاتب من الحق في كسبه محتمل الكتابة حتى لوكاتب عبده صبح كما أن ما للحر من الملك يحتمل العتق فاذا سوى هناك بـين الاخوة والآباء في اثبات ما يحتمله ملك الحر

فكذلك يسوى بينهما هنافي اثبات مامحتمله كسب المكاتب وجه الاستحسان لابي حنيفة ان من تكاتب عليه يكون تبماً له ان الكتابة لا تكون الا ببدل وليس عليه شي من البدل فعرفنا أنه تبعومعني الاصالة والتبمية يتحقق فيمابين الآباء والاولاد لاجل الجزئية فيستقيم أن شكاتب عليــه بسبب الجزئية فأما ممنى الاصالة والتبعية لانتحقق بـين الاخوة وسائر القرابات فلا شكاتب أحدهما على الآخر والثاني أن المكاتب كسائر الاباء والاولاد يثبت باعتبار الكسب على أن يوفى بمد ظهور الملك فان الابن اذا كان مكتسبا بقضي عليه منفقة أبيه على أن يملك بالاكتساب فيؤدي فكذلك هنا ثبت حق الآباء والاولاد في الكسب على أنه متى ثبت الملك بالمتق عتق عليه فيمتنع بيمهم لهذا ولا يثبت حق الاخوة في الكسب على أن يوفي من الملك اذا ظهر فكذلك لايثبت حق الاخوة في كسب المكاتب ولايمتنع عليه بيمهم ولا يدخــل على هذا الــكلام أنه لايقضى على المـكاتب بالنفــقة لآبائه وأولاده الاحرار لأن الاستحقاق بالكسب على ان يقضى من الملك وهنا لو قضى عليــه بالنفقة لزمه ذلك قبل تمام الملك له بالمتق وذلك لامجوز لان ماله من الحق قبل المتق لامحتمل الصلة النامة توضيحه أن الأقارب يكثرون فلو تمذرعليه بيمهم اذا دخلوافي ملكه أدى الى تفويت المقصود بالكتابة وهو تحصيل المال ليؤدى فيمتق ولا بوجد مثل ذلك في الآباء فلهذا استحسن أبوحنيفة رحمه الله تمالى وان اشترت زوجها لم يفسد النكاح ولها أن تبيعه كالمكاتب لانه انما شبت لها حق الملك في رقبة الزوج وحق الملك لا يرفع النكاح لانه أضعف منه والضعيف لا يرفع القوى اذا طرأ عليه وان كان عبد على هــذه الصفة فاشترى امرأته كان له أن بييم ان لم تكن ولدت منه وان كانت ولدت منه فاشترى ولدها ممها فهي بمنزلته لان حق الام تبع لحق الولد وثبوت التبع بثبوت المتبوع وقد امتنع عليه بيع الولد فيمتنع عليــه بيع الام أيضاً وان كـفل عن المستسمى رجل بسعايته لمولاه فهو باطل لان السماية كبدل الكتابة والكفالة بدل الكتابة باطلة لانه عبده فلا ينقرر عليه دينه فهذا مثله وان مات ولم يترك مالا حاضراً وترك دينا على الناس فلم يختصموا في أمره حتى خرج الدين فهو بمنزلة المـال الحاضر يؤدى منــه سمايته ويكون ما بقي ميرانًا والولد الحر والمولود في السعاية والمشـتري في ذلك سواء لان الكل يمتقون بعتقه ثم يجر ولاء ولده الحرلان الاب في الولاء أصل كما في النسب وانماكان ولاؤه لموالى الام لمدم الولاء

في جانب الاب فاذا ظهر الولاء في جانبه انجر اليه ولاء أولاده وسنقرر هـذا في موضعه وان لم يخرج الدين حتى جني ولده الحر كانت الجناية على عاقلة أمه لانه مولى لموالى الأم مالم يظهر له ولاء في جانب الأب فان اختصم موالى الام وموالى الاب في ولايته قبـل خروج الدين فقضي به لموالي الام ثم خرج الدين بمد ذلك كان الدين لموالى الاب كله لايكون اللابن فيه شئ في القياس ولكنا ندع المتاقين ونجعل السماية للمولى ومابقي ميرانا للابن وجه القياس ان الفاضي لماحكم بولائه لموالى الام فقد حكم برق الاب إلى هــذا الوقت وهو ميت والرقيق لايرثه الحر توضيحه أنه قطعـه عن جانب الاب حـين قضي بولائه لموالى الام وقضي بجنايته عليهم ووجه الاستحسان ان حكم الكتابة فيه لكونهممتق البمض وذلك لايحتمل الفسخ فيبقى بعد قضاء القاضي حكم الكتابة فيه على حاله فاذا خرج ماله يؤدى كـتابتهويحكم بحريته مستندا الى حالحياته لانه لاعكن الحكم بحريته مقصوراً على الحال فتبين أنه مات حرآ والحريرثه ابنه الحر والقاضي ماقضي بقطع نسبه عن أبيــه ولو كان العبد في سـماية وله ولد من أمة له ثم مات العبد كان للابن ان يسمى فيما على أبيه عَنزلة المولود في الكتابة ولو كان عبد وأمة زوجين لرجل واعتق نصف كل واحد منهـما وقضى عليهما بالسعاية في نصف قيمتهما ثم ولدت ولداً فقتل الولد وترك مالافديته وماله لأمه لان الولد جزء من أمه يتبمها فى الملك والرق ولم يعتق فكان تابماً لامه داخــلا في سعايتها فلهذا كان بدل نفسه وماله لها ولو جنى الولد جناية سمى في الاقل من قيمته ومن الجناية لانه عنزلة المكاتب وهـ ذا هو الحكم في جناية المكاتب ولو مات أبواه سعى فيما بقي على أمه دون أبيه لانه يتبمها في حكم الكتابة دون الاب فيقوم مقامها فى السماية فيما عليها ولو ماتت أمه عن مال أدي منه سعايتها ومابقي فهو ميراث الابن لانه يعتق بعتقها ولا ميراث للزوج منها لان الزوج مكاتب مالم يؤد السماية وان مات الزوج عن مال يؤدى ما عليــه من سمايته ومابق ميراث لمعتقه لايرث ابنه ولاامرأته من ذلك شيئاً لانهما عنزلة المكاتبين مالم تؤد الام سعايتها وهذا ومالو كوتب الزوجان كل واحدمنهما بهقد على حدة سواء في جميم ماذكرنا وذكر في الاصل عن ابراهيم ان معتق النصف اذا جني فنصف جنايته على العاقلة والنصف عليــه واذا جني عليه فارش نصف الجناية عليه ارش العبيد وارش النصف الآخرارش الاحراروكانه اعتبرالبعض بالكل ولسنانأخذ لهذا بلهو عنزلة المبدفي الجناية

والجناية عليه لان بين الحربة والرق في محل واحد منافاة وقد قررناه فها سبق واذا شهد الشاهدان على أحــد الشريكين أنه أقر بمتق المملوك وهو موسر جاز ذلك وثبوت اقراره بالبينة كثبوته بسماع القاضي منه ويضمن لشريكه ان كان موسر نصف قيمته وبرجم مه على النـــلام والولاء له وان كان جاحدا للمتق لان القاضي حكم عليه بخلاف زعمه وبقضاء القاضي سقط اعتبار زعمه بخلافه ألا ترى أن العبد لوكان كله له فشهدا عليـــه بعتقه كان الولاء له وان كان منكراً وان شهدا أنه أقر أنه حر الاصل عتق ولا ولاءله لان الثابت من اقراره بالبينة كالثابت بالمعاينة وانما يقضي القاضيعلى المقر بما يقربه ويجمله في حقه كانه حق وحرية الأصـل لاتمقب الولاء وان شهدوا على اقراره أن الذي باعه كان أعتقه عتق كما لو سمع القاضي اقراره بذلك وهــذا لانه أقر بنفوذ المتق فيــه ممن كان مالـكاله وولاؤه موقوف لان كل واحد منهما ينفيه عن نفسه فان البائم يقول أنا ما أعتقته وانما عتق باقرار المشـترى فله ولاؤه والمشترى يقول بل أعتقه البائع فالولاء له فلهذا توقف ولاؤه على أن برجم أحدهما الى تصديق صاحبه فيكون الولاء له لان الولاء لايحتمل النقض بعد تبوته فلا يبطل بالتكذيب أصلا ولكن يبقي موقوفا فاذا صدقه ثبت منه وان شهدا على اقراره أن البائم كان دبره أو كاتب أمه اوأن البائم كان استولدها قبل البيع فانه يخرج كل واحد منهما من ملكه لاقراره انه لم يملكهما بالشراء وأنهما باقيان على ملك البائم ولا يرجع على البائم بالثمن لان اقراره ليس بحجـة على البائع في ابطال البيع وقد استحق البائع الثمن به ولا يمتقان حيتي يموت البائع فاذا مات عتقا لان المشــترى أقر بتملق عتقهما بموت البائع والبائع كان مقرآ بأن افر ارالمشتري فيهما نافذ لان علكهما فعندموت البائع يحصل التصادق منهما على الحرية اذا كان المدير يخرج من ثلث مال البائم فلهذا محكم بمتقهما والجناية عليهما كالجناية على بملوكين قبل موت البائع لانهما لايعتقان الابموته وتوقف جنايتهما في قول أبي حنيفة وفي قول أبي بوسف ومحمد رحمهما الله تمالي عليهم السماية في الأقل من قيمتهما وأرش جنايتهما والقياس ما قاله أبو حنيفة رحمه الله تمالي لان المشتري ان كان صادقا فواجب جنابتهماعلى البائع ابتداء لان موجب جنابة المدبر وأم الولد القيمة على المولى ابتداء وانكان كاذبا فجنايتهما تتعلق برقبتهما ويخاطب المشتدى بذلك ومع جهالة المستحق عليه لا يتمكن القاضي من القضاء بشئ فلهذا تتوقف جناتهما ولكنهما استحسنا فقالا هما عنزلة

المكاتبين في الحال حتى يكتسبان و نفقان على أنفسهما من كسهما ولا سبيل لأحــد على أخذ الكسب منهما وانماكان موجب جنابة المكاتب على نفسه لكونه أحق بكسبه فاذا وجــد ذلك المعـني هنا قلنا عليهما السعابة في الاقــل مرن قيمتهما ومن أرش الجنابة وكذلك أمة بين رجلين أقر أحدهما إأنها ولدت من الآخر وأنكر الاخر ذلك فهي موقوفة تخدم المنكر يوما ويرفع غنها يوم ولا سبيل للمقر علما في قول أبي حنيفة وأبي بوسف رحمهما الله تمالي الآخر وفي قول أبي بوسف رحمه الله تمالي الاول وهو قول محمد رحمه الله تمالي تسمى في نصف قيمتها للمنكر لان افرار أحدهما على شريكه بأمية الولد كشهادته عليه بعتق نصيبه وقد بينا أن هناك يسمى للمنكر في نصيبه فكذلك هنا ولكن أبو حنيفة رحمه الله تمالى بقول هناك تمذر استدامة الملك لان ما أقر به لو كان حقاكان استدامة الملك فيهاممتنما فلهذا تخرج الى الحرية بالسماية وهنا ما أقريه من أمية الولد لوكان حقاً لم يكن استدامة الملك فيها ممتنعاً فلا معنى لايجاب السماية عليها للمذكر ولكن في زعم المنكر أنها مشتركة بينهما كماكانت وان شريكه كاذب فكان له أن يستخدمها يوما من كل يومين كما قبل هــذا الأوان وليس للمقر أن يســتخدمها في اليوم الآخر لانه يزعم انها لم يكن للمقر عليها سبيل وجنايتها والجناية عليها تكون موقوفة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وفي قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمهالله تعالى هي عنزلة المكاتبة تسمى في الجناية عليها بأخـذ الارش فتستمين مها هكذا ذكر في الكتاب وهو ظاهر لان عندهما لماقضي عليها بالسعاية في نصيب الجاحد كانت كالمكاتب وعند أبي حنيفة رحمه الله تمالي لما كانت موقوفة الحال لايقضى فيها بشئ فيكذلك حكم جنايتها والجناية عليها وقيل الصحيح ان عند أبي حنيفة نصف جناتها على الجاحد لان نصفها بملوك له مطلقا حتى يستخدمها نقدره والنصف الآخر يتوقف وعلى نول أبي يوسف الأول وهو نول مجمد جنابتها عليهاتسمي في الاقل من قيمتهاومن ارش الجناية لانها أحق بكسبها ألا ترى انها تنفق على نفسها من كسبها ولو جعلناها موقوفة فمن ينفق عليها وافحا لم يكن بد من أن تجمل أحق بكسبهاكان موجب جنايتها فى كسبها كالمكاتبة والله تعالى أعلم بالصواب

- ﴿ باب عتق مافي البطن ﴾

﴿ قال ﴾ رجل قال لجاريته كل ولد تلدينه فهو حر فما ولدته في ملكه فهو حر لان ملك الام في صحة التعليق ألاتري ان في الممين المضاف جمل التعليق بسبب الملك وهو الشراء كالتعليق بالملك ولوكان الملك موجوداً في المحل الذي يلاقيهوةت التمليق كان التعليق صحيحاً فكذلك اذا كان سبب الملك موجوداً ولا يعتق مالم تلد لانه جمـل شرط العتق الولادة وان مات المولى وهي حبيلي ثم ولدته لم تمتق لانها صارت ماكا للوارث بالموت فانما وجد الشرط بعد زوال ملك المعتق وكذلك لو باعها المولى وهي حبلي جازبيمه لقيام ملكهوقدرته على تسليمها واذا ولدت بعد ذلك لم تعتق لان الشرط وجـد في غير ملك الحالف وان ضرب ضارب بطنها فالفته ميتاً كان فيه مافي جنين الأمة لانه مادام في البطن فهو رقيق ولو كان قال كل ولد تحبلين به فهو حركان فيــه مافي جنين الحركان شرط العتق هنا وجود الحبل وقد علم أنه كان موجوداً قبل الضرب فانما وجدت جناية الضارب علىجنين هو حر وان ولدته بمد البيع لاقل من ستة أشهر فهو حر والبيع باطل لانا تيقنا بوجود الولد قبل البيع وحريت فانمأ باعها وفى بطنها ولدحر فيكون البيع باطلا ولو قال لها انكان أول ولد تلدينه غلاما فهو حر وان كانت جارية فأنت حرة فولدت غلامين وجاريتين فان علم ان الغلام أول ماولدت فهو حر والباقون أرقاء وان علم إن الجارية أول ماولدت فهي مملوكة والباقون مع الام احرار لان ولادة الجارية الاولى غتقت الامة وأغا عتقت بعد انفصال هذه الجارية عنها فكانت هي مملوكة والباقون أحرار لانهـم انفصلوا منها بمـد حريتها والولد لاينفصـل من الحرة الاحرآ وان لم يعلم أيهم أول يمتق من الام نصفهالانها تمتق في حال وترق في حال ويمتق ثلاثة أرباع كل واحد من الفلامين لان أحدهما حربيقين فانها ان ولدت الفلام أولا فهذا الغلام حروان ولدت الجارية أولا فالغلامان يمتقان بمتق ألام فاحدهما حربيقين والآخر يمتق في حال دون حال فيعتق نصفه ثم حرية ونصف بينهما نصفان اذ ليس أحدهما بأولي من الآخرَ فيعتق من كل واحــد منهما ثلاثة أرباعه ويسعى في ربع قيمته ويعتق من كل واحدة من الجاريتين ربمها لان احداها أمة بيقين والأخرى تعتق في حال دون حال فانها ان ولدت الفــلام أولا فالجاريتان مملوكـتان وان ولدت احــدى الجاريتين أولا فهذه مملوكة والاخرى حرة فاذا كانت احداهما تمتق في حال دون حال يعتق نصفها وليست احداهما بأولى من الأخرى فكان نصف الحرية بينهما لكل واحدة منهما ربع حرية وتسمى كل واحدة في ثلاثة أرباع القيمة وان تصادق الام والمولى على أن هذا الفلام أول عتق ماتصادقا عليه والبانون أرقاء لان اليد لهما والقول قول ذي اليد فيمن لا يعبر عن نفسه في رقه وحريته فان تصادقا على شئ وجب الاخذ بما تصادقا عليه وان اختلفا فيه فالقول قول المولى مع يمينه لان المعتق هو المولى فكان قوله في بيان من عتق مقبولا مع يمينه ان ادعت الام خلاف ذلك لإنها تدعي عليه مالو أقر به لزمه وانما يستحلف على العلم بالله مايعلم أنها ولدت الجارية أولا لآنه يستحلف على فعلمها والاســـتحلاف على فعل الغير يكون على العلم واذا قال لهــا ان كان حملك غــــلاما فأنت حرة وان كانت جارية فهي حرة فــكان حملها غلاما وجارية لم يمتق أحمد منهم لان الحمل اسم لجميع ما في البطن قال تعالى أن يضعن حملهن والممدة لا تنقضي الا بوضع جميع ما في البطن فانما جعل شرط عتقها كون جميع مافي البطن غلاما وشرط عتق الجارية كونها جميع ما في البطن ولم يوجــد ذلك وكـذلك قوله ان كان ما في بطنك لان ماهو من ألفاظ العموم فهو يقتضى أن يكون جميع مافي بُطنها بتلك الصفة ولوكان قال في الـكلامين ان كان في بطنك عتقت الجارية والفـلام لانه جمل شرط عتقها وجود النـــلام في بطنها وقد تبــين أنه كان موجوداً والتعايق بشرط موجود يكون تنجبزاً فملمنا أنها عتقت قبـل أنفصال الولدين عنها فيعتق الولدان جميعا واذا قال اذا كان أول ولد تلدينه غــــلاما فأنت حرة وأن كانت جارية فهي حرة فولدتهما جميماً فان علم أن الغلام أول عتقت هي مع ابنتها والغلام رقيق وان علم أنها ولدت الجارية أولا عتقت الجارية والام مع الغلام رقيقان وان لم يعلم واتفق الام والمولى على شئ فكذلك لان اليد لهما وان قالا لا ندرى فالغلام رقيق والابنة حرة ويعتق نصف الام لانها ان ولدت الغلام أولا فهي حرة والغلام رقيق وان ولدت الجارية أولا فالجارية حرة والغلام والام رقيقان فالام تمتق في حال دون حال فيعتق نصفها والغلام عبد بيقين والجارية حرة بيقين اما ان تمتق بنفسها أو بمتق الام ولو كأن قال ان كان أول ولد تلدينه غلاما فأنت حرة فولدت غلاما وجارية فان ولدت الفلام أولا فالفلام رقيق والام والجارية حرتان وان ولدت الجارية أولا فهم أرقاء فالام

تمتق في حال دون حال فيمتق نصفها وكذلك الجارية والغلام رقيق بيقين وذكر في الكيسانيات عن محمد رحمه الله تمالي في همذا الفصل أنه لا يحكم بعتق واحد منهم ولكن يحلف المولى بالله ما يعلم أنها ولدت الغلام أولا فان نكلءن اليمين فنكوله كاقراره وان حلف فهـم أرقاء بخلاف الفصل الاول لا نا تيقنا بحرية بمضهم واعتبار الاحوال بمد التيقن بالحرية صحيح وهنا لم يتيقن بشئ من الحرية لجواز أنها ولدت الجارية أولا فلا معنى لاعتبار الاحوال ولكنها تدعى عليه شرط العتق وهو منكر فالقول قوله مع يمينه ولو قال ما في بطنك حر فولدت بعــد ذلك لســتة أشهر لا يعتق وان ولدت لأقل من ستة أشهر عنق لانه أوجب المتق لما هو موجود في بطنها واذا ولدت لأقل من ستة أشهر فقد تيقنا أنه كان موجوداً فأما اذا ولدت لســتة أشهر فصاعداً لم نتيقن انه كان موجوداً والملوق يضاف الىأدنى مدة الحمل الافي حالة الضرورة وان ولدتواحداً لأقل منها بيوم والآخر لأ كَثَرَ منها بيوم عتقالاناتيقنا وجودالاول في بطنهاوقت اليمين حين ولدته لاقل من ستة أشهر وهما توأم واحــد خلقا من ماء واحد فالحـكم بوجود احدهما فى البطن فى وقت حكم بوجودهما واذا أعتق أمته ولهـازوج حر فولدت ولدآ لستة أشهر فصاعداً بعد العتق فنفاه الزوج لاعن ولزم الولد أمه لان الحل قائم بين الزوجين فأنما يستند العلوق الى أقرب الاوقات وهو ستة أشهروتبين أنهاعلقت به فيحالهما أهمل اللعان فيقطع النسب عنه باللعان ويكون ولاؤه لموالى الام لانه لا نسب له من جهة الاب وان وضعته لاقل من ستة أشهر لزم اباه ولاعن أما اللمان فــلانه قــذفها في الحال وهي محصــنة وأما لزوم الولد اباه فلانا تيقنا أن الملوق كان قبل العنق وهي لم تـكن من أهل اللمان فلزمه نسب الولد على وجه لاعملك نفيه فلا يتفيير ذلك بالعتق بعيده وولاء الولد لموالى الام لانه كان موجودا في البطن حين أعتق الام فصار الولدمقصوداً بالعتق وله ولاء نفسه ولو قال لامته ان كنت حبلي فأنت حرة فان ولدت لأقل من ســـتة أشهر فهي حرة وولدها لانه تبين أنه كان منجزاً عتقها بالتمليق بشرط موجودوان ولدتاستة أشهر أوأكثر لم تعتق لانا لم نتيقن بوجود الشرط قال لها مافى بطنك حرفضرب رجل بطنها بعد هذا القول لاقل من ستة أشهر فألقت جنينا ميتا ففيه مافي جنين الحرة لانا علمنا أنه كانموجوداً في بطنها حين قال ذلك وانه حكم بعتقه

﴿ فَانَ قَيْلَ ﴾ فلمله كان ميتاً واعتاق الميت باطل ﴿ قلنا ﴾ قد ظهر لموته سبب وهو الضرب فيحال بالحكم عليه ولما حكمنا بوجوب الضمان على الضارب فقد حكمنا بحياته الي هذاالوقت فعلى الجاني مافي جنين الحرة ولو قال لها ان كان أول ماتلدينه غيلاما ثم جارية فانت حرة وان كانت جارية ثم غلاما فالغلام حر فولدت غلامين وجاريتين لا يملم أيهـما أول عتق نصف الآم وربع الاولاد لانها ان ولدت الغلام أولائم الجارية فالأم حرة وان ولدت الجارية أولا ثم الغلام فالام رقيقة فهي تمتق في حال دون حال فيعتق نصفهاوأحد الغلامين رقيق يقين والآخر يمتق في حال دون حال فيمتق ربع كل واحــد منهــم ولا يقال من الجائز انها ولدت الفلامين أولائم الجاريتين لان هذا بمنزلة ولادة الفلام أولائم الجارية واذا ولدت الجاريتين أولائم الغلامين فهذا بمنزلة ولادة الجارية أولائم الغلام لان الشرط ولادة الغلام بمد ولادة الجارية وقد وجـد سواء تخلل بينهـما ولادة جارية أخرى أو لم يتخلل وان ولدت غلاما وجارية في بطن لايملم أيهما أول عتق نصف الأم ونصف الغلام لان الام تمتق في حال دون حال وكذلك الغلام فيمتق نصف كل واحد منهما والابنةأمة لانها ان ولدت الغــلام أولا ثم الجارية فانمــا عتقت الام بمد انفصال الجارية فهي أمة وان ولدت الجارية أولا فهي أمــة فمرفنــا ان رقها متمــين وان قال أول ولد تلدينــه فانت حرة فولدت ولداً ميتــاً عتقت لان الميت ولدكالحي ألا ترى ان الجارية تصــير به أم ولد والمرأة تصير بهنفساء فيتمشرط عنقها بولادتهولوكان قال هوحرلا ينحل عينه بولادة الميت حتى اذا ولدت ولدا حيا بمد ذلك ءتق الولد الحي في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالى ولميمتق في قول أبي يوسن ومحمد رحمهما الله تمالي وجه قولها ان انحلال شرط اليمين تحقق ولادة الولد الميت وليس من ضرورة انحـ الل الممين نزول الجزاء ألا تري أنه لو قال أول عبـد اشتریه فہو حر فاشتری عبداً لنیرہ انحلت الیمین حتی لو اشتری بعد ذلك عبداً لنفسه لم يمتق والدليل عليه أنه لو قال أول ولد تلدينــه فهو حر وامرأته طالق فولدت ولداً ميتا وقع الطلاق ثم عندكم لو ولدت ولداً حيا بعد ذلك يمتق الحي وهذا لاوجه له لان الشرط ان صيار موجوداً بولادة الميت انحلت الممين وان لم يصر موجوداً فينبني أن لايقع الطلاق والدليل عليــه ان هـــذا الحي ثاني ولد حتى لو قال ثاني ولد تلدينــه فهو حريمتق هــذا ولا يكون الشخص الواحد أولا وثانيا وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما حكى

عن أبي سـميد البردعي رحمه الله تمالي أنه كان نقول الولد الميت ولد في حق الغير حتى أن المدة تنقضي به والجاربة تصيير أم ولد وليس بولد في حق نفســه حــتي لايسمي ولا يصلى عليه فاذا كان الجزاءعتق الام أو طلاق المرأة كان الميت ولدا فيه واذا كان الجزاء عتق الولد لم يكن الميت ولدا فيــه ولـكن هــذا تشــه ومع أنه تشــه لامعني له فانه نقال ينبغي أن يجمل ولداً في حق المولى حتى نحل عينه به وبنبغي أن تجمــل ولداً في حق الولد الثاني حتى لا يعتق فالوجه الصحيح أن نقول جازي بكلامه مالا بجازي به الا الحي فتصير الحياة مدرجة في كلامه ويكون المضمر كالمصرح به فكانه قال أول ولد تلدينه حيا فهو حر وانمـا قلنا ذلك لان كلام المـاقل محمول على الصحة ما أمكن ولا يصح هـذا الكلام الا بإضار الحياة في الولد لان الاعتاق احداث القوة وذلك تحقق في الحي دون الميت فتبين قوله فهو حران حیاة الولد مضمر فی *ک*لامـه ألا تری أنه لو قال اذا ولدت ولداً میتا فهو حركان كلامه لغوا وبه فارق الطلاق وعتق الام لأنه لا حاجة في تصحيح ذلك الكلام الى اضمار الحياة في الولد ألا ترى أنه او صرح بموت الولد كان التعليق صحيحاً ثم ماثبت بطريق الاقتضاء بجعل ثابتا للحاجة والضرورة ففها تتحقق فيه الحاجة بجعل مدرجا في كلامه وفيمالا تتحقق فيه الحاجة لابجعل مدرجا ولا سعدأن يكون الشرط وإحدآثم محكم بوجوده في بعض الجزاء دون البعض كما لو قال لامرأنه اذا حضت فأنت طالق وفلانة ممك فقالت حضت تصدق في وقوع الطلاق علمها دون ضرتها ولما ثبت أن الحياة مدرجة في كلامه فالذي ولدته بعد الميت أول ولد حيّ وان كان في الصورة ثاني ولد وليس هذا كقوله أول عبد اشتريه فهو حر لان المشترى لفيره محل للمتق ألا ترى أن المتق لنفذ فيه من مالكة ومن المشتري موقوفا على اجازة مالكه فلا حاجة الى اضمار الشراء لنفسه لتصحيح الكلام وههنا الميت ليس عحل للعتق أصلا فلهـ نظ جعلنا الحياة مدرجة في كلامه وان قال أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ولدآ وشهدت امرأة على الولادة وكـذبها المولى وقال هذا عبدي من غيرها لم يمتق بشهادة امرأة في نول أبي حنيفة رحمه الله تمالي وعلى فول أبي يوسفومحمد رحمهما الله تعالي يعتق وقد تقدم نظيره في الطلاق وقد بيناأن عند أبي حنيفة رحمهالله تمالى بشهادة القابلة انمايتبت ما هو من أحكام الولادة على الخصوص والمتق ليس من أحكام الولادة على الخصوص وعندهما لما قبلت شهادة القابلة في حق نسب الولد

فكذلك تقبل فما جمل مناءعلى الولادة ألا ترى أنهلوقال ان كانها حبل فهو مني ثم جاءت امرأة تشهد على الولادة بعد هذا القول بيوم صارت أم ولدله وبالاستيلاد شبت حق الحرية والكن أبو حنيفة رحمـه الله تعالى يفر ق فيقول الاستيلاد من أحكام نســالولد فأما هذا العتق ليس من حكم الولادة وشهادة القابلة حجة ضرورية فلا تكون حجة الا فيما هو في حكم الولادة وان قال لها أنت حبلي فاذا ولدت فأنت حرة فشهدت امرأة على الولادة عتقت لا بشهادة القابلة عنداً بي حنيفة رحمه الله تمالي بل عجرد قول الامة لانه لما أقر بأنها حبلي فقد جمل شرط وقوع العتق عليها ظهور ما هو موجود في بطنها وقد ظهر تقولها كما اذا قال لها اذا حضت فأنت حرة وقد تقدم نظير هذا فى الطلاق واذا قال لها اذا حبات فأنت حرة ثم وطنها فينبني له في الورع والتنزه ان يمتزلها حتى يملم أحامل هي أم لا لان سبب الحبل هو الوط وفيعد ماوطئها بحتمل انها قد حبلت وقد عتقت فلو وطئها كان حراما عليه والتحرز عن الحرامواجب فلهذا نأمره على طريق التنزه ان يمتز لها فاذا حاضت علمنا انهاليست محامل فيطأها مرة أخرى بمد ماتطهر وهكذا دأبه ودأمها وان ولدت بمد هذه المقالة لاكثرمن سنتين وقد وطنهاقبل الولادة لاقلءن ستة أشهر فعليه العقر لانا تيقنا يوجودشرطالمتق يعد اليمين وتيقنا بآنه وطثها بعد ماعلقت فانما وطئها وهي حرة بالشبهة فعليه العقر وان ولدته لاقل من سنتين لم تمتق لانالم نتيقن بوجود الشرط وهو الحبل بعد الىمين لجوازان يكون هذا الولد من علوق كان قبل اليمين ﴿ فان قيل ﴾ فأين ذهب قولكم ان يستند العلوق الى أقرب الاوقات ﴿ قلنا ﴾ نعم يستند العلوق الى أقرب الأوقات اذا لم يكن فيه اثبات العتق بالشك لان العتق باشك لاينزل وقد تقدم نظيره في الرجعة في الطلاق واذا قال لامتيه ما في بطن احدا كما حر فله ان يوقع على أبهما شاء لان مافي البطن في حكم العتق كالمنفصل وقد بينافي المنفصل أنه لوأوجب العتق في غير المعين كان البيان اليه فكذلك فيما في البطن فان ضرب انسان بطن احداهما فالقت جنينا ميتا وقع العتق على مافي بطن الاخرى لان الذي انفصل ميتًا خرج من أن يكون محــلا للمتق ومزاحماً اللَّاخر فيما أوجب فيتمين المتق في الآخر ضرورة ولوضرب بطن كل واحدة منهمارجل مماً فالقتا جنينين ميتين لاقل من ستة أشهر منة تكلم بالعتق كان على كل واحد منهما مافي جنين الامة لان كل واحد من الجنينين كان مملوكا يقينا وبعــدابجاب المتق في الحِبُول بقياً كـذلك وقد بينا في المنفصلين أنه لوقتل

كل واحد منهما رجل كان على كل واحد من القاتلين قيمة مملوك فهذا مثله وان قال ما في بطن هـ نده حر وما في بطن هذه حر أوسالم عتق مافي البطن الاولى والخيار بين سالم وما في بطن الثانية اليـــه لانه أوجب المتق لما في بطن الأولى بمينها وخير نفسه بـين عتق مافي حر واحــد الآخرين فيمتق الأول بعينــه والخيار اليه في الآخرين يوقع المتق على أبهما شـاء واذا قال لامتيـه مافى بطن احدا كما حرثم خرجت احــداهما وجاءت أخرى فقال مافى بطن احداً كما حرثم ولدن كلهن لاقــل من ســـتة أشــهر فالقول فيــه قول المولى وأصل هـ ذه المسألة في العبيد ذكرها في مواضع من الكتبوالتخريج في الكل واحــد فنقول رجل له ثـ لائة أعبـ د دخـ ل عليـه اثنان فقال احـ د كما حر ثم خرج احـ دهما ودخل الثالث فقال احدكما حر فالبيان الى المولى لان الايهام كان منه ولان حكم الكلامين يختلف ببيانه فان قال عنيت بالكلام الاول الثابت أو أعنيــه الآن واختاره عتق الثابت بالكلام الاول وتبين أنه في الكلام الثاني جمع بين حر وعبد وقال احــد كما حر فلا يجب به شئ اذا لم ينو العبــد وان قال عنيت بالكلام الاول الخارج عتق الخارج بالكلام الاول وصح الكلام الثاني لانه جمع فيه بين عبدين فقال احد كما حر فالبيان اليه فان بين أولا أنه عنى بالكلام الثاني الثابت تعين الخارج بالكلام الاول لان الثابت خرج من مزاحمة الخارج في موجب الكلام الاول حين انشأ عتقه بمده وان قال عنيت بالكلام الثاني الداخل عتق الداخل ولا بدمن أن يبين مراده بالكلام الاول وانمات قبل أن يين عتق من الخارج نصفه ومن الثابت ثلاثة أرباعه ومن الداخل نصفه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تمالي وربمه في قول محمد رحمه الله تمالي لانه وجب بالكلام الاول حرية تتردد بـين الخارج والثابت وقد فات البيان بموتالمولى فيشيع فيهما فلهذا يمتق من الحارج نصفه ومن الثابت نصفه بالكلام الاول والكلام الثاني لا يجب به شي ان كان المراد بالكلام الاول الثابت ويجب به حرية ان كان المراد بالكلام الاول الخارج فأوجبنا به نصف حرية باعتبار التردد ثم هذا النصف يتردد بين الثابت والداخل فيكون نصفه وهو الربع للثابت فاجتمع له ثلاثة أرباع حرية وحصـل للداخل ربع حرية بالكلام الثاني فلهذا قال محمد رحــه الله تمالى يمتق منه ربمه ولانه شريك الثابت في الكلام الثاني فلا يصيب الا قدر مايصيب

الثابت بهذا الكلام وشبه هذا بمن له ثلاث نسوة لم يدخل بشئ منهن قال لانتين منهن اخداكما طالق فخرجت احداهما ودخلت الثالثة فقال احداكما طالق ثم مات قبل أنسين يسقط من مهر الخارجة ربمه ومن مهر الثانية ثلاثة أعانه ومن مهر الداخلة عنه للطريق الذي قلنا وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهماالله تعالى قالاالكلام الثاني صحيح على كل حال فان كان مرادهالثابت عتق به ما بقي وهوالنصف وانكان مرادهالداخل عتق به كله فالداخل يمتق في حالولاً يمتق في حال فيمتق نصفه وبيان هذا الكلام اما على أصل أبي حنيفة رحمه الله فظاهر لان الحرية الاولى لما شاعت فيهما كان الثابت معتق البعض ومعتق البعض عنده عنزلة المكاتب أهل لانشاء العتق فيه فيصح الكلام الثاني على كل حال وعلى قول أبي يوسف رحمه اللهالمتق لالتجزأ بمد وقوعه على محل بعينه بمدوقوعه ولم يكن واقعاعلي الثابت حين تكلم بالكلامالثاني فصح الكلام الثاني وأمامسألة الطلاق فقدقيل هومذكورفي الزيادات وهوقول محمد رحمه الله فأما عندهم إيسقط من مهر الداخلة ربعه وبعد التسليم الفرق واضح على أصل أبي حنيفة رحمه الله لان الطلاق عنده لا يجزأ بخلاف العتق فالكلام الثاني ليس بصحيح على كل حال وانما الاشكال على قول أبي يوسف رحمه الله والفرق أنه يوجد شخص متردد الحال بين الرق والحربة ويكون محلا لانشاء العتق وهو المكاتب والثابت بهذه الصفة حين تمكم بالكلام الثاني فأمكن تصحيح الكلام الثاني من هـذا الوجه على كل حال فأما الطـلاق لا يوجه شخص متردد الحال بين أن تكون مطلقة ومنكوحة ثم يصح وقوع الطلاق عليها فلا وجه لتصحيح الكلام الثاني من كل وجه ﴿قلنا ﴾ ان كان صحيحا يسقط به نصف مهر وان لم يصح لم يسقط به شئ فسقط به ربع مهر ثم يتردد هذا الربع بين الثابتة والداخلة فيصيب الداخلة نصف الربع وهو الثمن فلهـذا سقط ثمن مهرها وان كان المولى قال ذلك في مرضه ومات قبل البيان ولا مال له سواهم فأنهم يقتسمون الثاث على قدر حقهم فيضرب الخارج في الثلث بسهمين والثابت شهرته أسهم والداخل بسهمين في قولها فيكون الثلث بينهم على سبعة والقسمة من احد وعشرين كل رقبة سبعة فيستسمى الخارج فى خمسة أسباعه وكذلك الداخل والمقيم في أربعة أسباعه وعلى قول محمــد رحمه الله تعالى الداخل أنما يضرب بسهم واحد فيكون الثلث بينهم على ستة والقسمة من ثمانية عشر يسمى الخارج في ثلثي قيمته والثابت في نصف قيمته والداخل في خمسة أسداس قيمته اذا عرفت

هذا التخريج في العبيد فكذلك فيا في بطن الجواري لأن الجنين في حكم العتق كالمنفصل وان قال لامته قد أعتقت مافى بطنك على ألف درهم عليك فقبلت ثم وضعت غلاما لاقل من ستة أشهر فهو حر لانا تيقنا أنه كان موجوداً في البطن حين علق العتق بقبولها المال وقد وجد منها القبول والمال باطل لانه لا عكن انجابه على الجنين لان المولى شرطه على الامدون الجنين ولانه لاولاية للام على الجنين في الزام المال اياه ولا عكن ايجابه على الام لان الجنــين في حكم العتق كشخصواحد على حدة واعتاقشخص ببدل علىشخص آخر لابجوز وهـذا بخلاف الطلاق فانه لو طلق امرأته عـال على أجنبي وقبــل الاجنبي ذلك وجب المال عليه ولو أعتق عبده بمال على أجنبي وقبل الاجنبي ذلك لا يلزمه المال لان المولى منتفع بالعتق من حيث تحصيل الثواب لنفســه في العقبي والولاء في الدنيا ومن انتفع بملك نفسه لا يستوجب بدله على غيره بالشرط كمن أكل طمام نفسه ببدل على غيره فأما الزوج غيير منتفع بالطلاق ولكنه مبطل لمدكمه فاذا شرط بدلا على غيره والتزمه ذلك الغير كان صحيحاً كالعفو عن القصاص والابراء عن الدين ولو ولدت الامة غلاما ثم كاتبت على نفسها الموضع انمـا يستقيم على طريقة القياس فاما على طريقة الاستحسان على ماذ كره في الجامع وغيره من المواضع غير مستقيم بل الصحيح من الجواب ماذ كره في رواية أبي حفص رحمه الله تمالى أن المكاتبة تجوز وتلزم الام ولا يلزم الفلام من المال شيُّ ولكن يمتق بأدائهاوهذا لانه لاولاية للامعلى الولد فيالزام بدل الكتابة اياه فيكون هذا بمنزلة مالوكاتب له عبداً حاضراً وعبـداً له غائبًا على ألف درهم في الفياس يتوقف المقد في حق الغائب على اجازته لأنه ليس للحاضر عليه ولانة وفي الاستحسان خفذ العقد وتكون الالف كلها على الحاضر بقبوله فكان المولى شرط البدل كله عليـه وجمـل عتق الآخر معلقا بأدائه وذلك صيح بدون القبول من الآخر فكذلك في هذه المسئلة ﴿ قال ﴾ ورأيت في بعض النسخ زيادة ألف في وضع هذه المسئلة قال فكاتبها على نفسها أو عليه على ألف درهم وهكذا عن أبي يوسف رحمـه الله تمالي في الامالي في وضع هـذه المسئلة انها كاتبت عليـه فعلى هـذا الجواب مستقيم لان المقصود بالكتابة الولد دون الام فان لم تكن الام داخلة في العقد يعتبر وجود القبول من الابن اذا كبر أو عقــل ومقصوده الفرق بـين حالة الاجتنان في

البطن وما يمدالانفصال فان في حالة الاجتنان في البطن لا يتوقف لانه لاولاية لاحد عليه في حالة الاجتنان وانما يتوقف ماله مجبز حال وقوعه فاما بمد الانفصال قد تولى عليه في هذا العقد لماله فيه من المنفعةله فيتوقف على اجازته واذا كبر أو عقل فرضي لزمه المال ولو قال لامته مافي بطنك حرمتي ما أدي الى الفا فوضعته لاقل من ستة أشهر فمتى ماأذى فهو حر لان مافي البطن في تنجيز المتق كالمنفصل فكذلك في تعليق عتقه بأدائه المال بخـــلاف الكتابة لان فيها الزام المـال اياه ولاولاية لاحد عليه في ذلك وليس في التعليق الزام المال اياه بل التعليق يتم بالمعلق وحده وكلامه قبل الانفصال وبعده سواء ولوقال بعد الانفصال متى أدى الى هذا المولود ألفا فهو حر صح وعتق اذا أدي فكذلك اذا قال قبل الانفصال ولو قال لثلاث اماء لهمافي بطن هذه حر وماني بطن هذه أو في بطن هذه عتق مافي بطن الاولى وهو مخير في الباقيتين لادخاله حرف التخيير بين الثانية والثالثة ولو قال ان كان مافي بطن جاريتي غلام فاعتقوه وانكانت جاربة فاعتقوها ثم مات فكان في بطنها غلام وجارية فعلى الوصي أن يعتقهما من ثلثه وكان ينبغي على قياس ماسبقان لايعتق واحدا منهما لانه شرط ان يكون جميع مافى بطنها غلاماً و جميع مافي بطنها جارية وقد تقدم نظيره في التخييرولكنه في هذا الموضع اعتبر مقصو دالمولى وهو الوصية باعتاق الغلام عنه وباعتاق الجارية وكلامه هذا ليس تتعليق فكانه قال اعتقوا مافى بطنها غلاماكان أوجارية أو كلاهما فيجب على الوصى أوالورثة تنفيذالوصيةفيهما من ثلثهوان قال ان كانأول ولد تلدينه غلاما فأنتحرة وانكانت جارية ثم غلامافهما حران فولدت غلاما وجاريتين لايعلم أيهماأ ولعتق نصف الام لانهاتمتني في حال وهوان تبكون ولادة الغلام أولا ولا تعتق في حال وهو أن تبكون ولادة الجارية أولا فيمتق نصفها ونصف الغلامأ يضأ لانها ان ولدت الجارية ثم الغلام فالغلام حروان ولدت الغلام أولا فالغلام رقيق فيعتق نصفه قال ويعتق من كل واحدة من الجاريتين ربعها وتسعى في ثلاثة أرباع قيمتها ﴿قَالَ﴾ أنوعصمةرحمه الله وهذا غلط بلالصحيح أنه يعتق من كل واحدة منهما ثلاثة أرباعها وتسمى في الربع لان احداهما حرة بيقين فأنها ان ولدت الغلام أولا عتقت الام والجاريتان تعتقان بعتقها وان ولدت الجارية أولا ثم الفلام عتقت احدى الجاريتين فاحداها حرة بيقيرن والاخرى تعتق في حال دون حال فيعتق نصفها فيكون السالم لهما حرية ونصف بينهما لكل واحدة ثلاثة أرباع الحرية ومن أصحابنا رحمهم الله تعالى

من تكلف لتصحيح جواب الكتاب فقال احـدى الجاريت بن مقصودة بالعتق في حال فلا يمتـ بر مع هـ ذا جانب التبعيــة بينهما واذا سقط اعتبار جانب التبعية فاحداهما تمتق في حال دون حال فيعتق نصفها ثم هـذا النصف بينهما لاستواء حالهما فانما يعتق من كل واحــدة ربعها ولكن هذا يكون مخالفا في التخريج للمسائل المتقدمــة اذا فالأصح ما قاله أبو عصمة رضي الله عنــه واذا كانت الامة بـين رجلين فأعتق احدهما ما في بطنها وهو غني ثم ولدت بمد ذلك بيوم غلاما ميتا فلا ضمان على المعتق لان نفوذ عتقه لا يكون الا باعتبار حياة الجنسين ولم يعلم ذلك حقيقة ولاحكما حين انفصل ميتا والضمان بالشك لا بجب وان كان رجل ضرب بطنها فألقت جنينا ميتافعلي الضارب ما في جنين الامة نصف تعالى أن المتق عنــده يقتصر على نصيب المعنق من الجنين ويبـقى الرق فيه باعتبار نصيب الشريك فلهـذا يجب على الضارب مافى جنين الامـة ثم يكون على المعتق نصف ذلك لشريكه لان جنايته انماتثبت بما وجب من الضمان على الضارب فيتقدر حكم الضمان بقدر ذلك فلهـ ذا كان على المعتق نصف ذلك لشريكه ثم يرجع به فيما أدى الضارب لانه بدل نفسه فيكون تركة له وقد بينا أن المعتق اذاضمن يرجع بما ضمن فيما تركه معتق البعض بعد موته ثم الباقي ميراث عنه للذي أعتقه ان لم يكن له وارث أقرب منه من أخ أو نحوهلان الولاء في جميعه للمعتق حين ضمن نصيب شريكه وأما على قول أبي يوسف ومجمد رحمــه الله تمالي يجب على الضارب ما يجب في جنين الحرة لان المتق عندهما لانتجزأ ويكون ذلك كله للمعتق ميراث بولائه ويكون على المعتق نصف قيمته لشريكه معتبرآ بوقت الانفصال لان ضمان المتق آنما يعتبر بوقت الاعتاق ولكن يتعذر الوقوف على ذلك لكونه مجتناً في البطن فيمتبر قيمته بأقرب أوقات الامكان وذلك بعد الانفصال وان لم يضرب بطنها أحد ولكن ولدت بعــد العتق بيوم ولدآحيا ثم مات فعلى المعتق نصف قيمته معتــبرآ بوقت الانفصال لما بينا فان لم تلد حتى أعتق الآخر الام وهو موسر ثم ولدت فاختار شريكه أن يضمنه نصف قيمة الام فله ذلك لأنه بعد اعتاق الجنين كان متمكنا من استدامة الملك في الام وقد أفسد شريكه ذلك حين أعتقها فله أن يضمنه نصف قيمتها ويرجع بذلك الضمان على الأمة وولاء الامة للذي أعتقها وولاء الولد بينهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالى

لانهما أعتقاه وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولاء الولد كله لمعتق الولد وان دبر أحدها ما في البطن ثم أعتق الآخر الام البتة وهو غنى ثم ولدت بعده بيوم فان الذي أعتق الام يضمن نصف قيمة الام ويرجع بذلك عليها ويكون ولاء الأم للذي أعتقها لما بينا وولاء الولد لهما جميعاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان تدبير المدبر اقتصر على نصيبه فاستحق نصف ولاء الولد والنصف الآخر من الولد انما عتق باعتاق الشريك الذي أعتق الام فلهذا كان ولاء الولد بينهما واما عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى التدبير لا يتجزأ فصار كله مدبراً للذي دبره واستحق ولاء جميعه ويكون هو ضامناً نصف قيمة الولد لشريكه موسراً كان أو معسراً ثم الشريك باعتاق الام يصير ضامنا له نصف قيمتها وولاء الام لمن أعتقها وولاء الولد للمدبر لانه استحق ولاءه وان عتق بعد ذلك قيمة اللام فلهذا كان له ولاء الولد والله أعلم بالصواب

-مر باب العنق على المال كه⊸

وهب له نفسه على ان يعوضه كذا فهو جائز واذا قبله العبد فهو حر فى جميع أحكامه لانه على عتقه بقبول المال ولانه جعل التزام المال من العبد بقابلة العتق وقد وجد ذلك بقبوله والولا المعولى لانه عتق على ملكه فان العبد ليس من أهل أن يملك مالية نفسه فيبطل ملك المالية باعتاق المولى وتحدث القوة للعبد بايجاب المولى وهو موجب للولاء بعوض كان أو بغير عوض والمال دين على العبدلانه التزمه بقبوله وقد كانت له ذمة صالحة للالتزام فيها وتأيدت بالمتق ويجوز وجوب المال عليه وان لم يملك ما يقابله من ملك المولى كا يجب المال على المبدلان بقبول الصلح وان كان لا يملك شيئاً بمقابلته ولهذا كل على المراحة القول قول العبد لانه عتق باتفاقهما والمال عليه للمولى فالقول في بيانه قوله أو مقداره فالقول قول العبد لانه عتق باتفاقهما والمال عليه ببينة ولو قال المولى أعتقتك والبينة بينة المولى المالا لأباته الزيادة أو لانه يثبت حق نفسه ببينة ولو قال المولى أعتقتك أمس على ألف درهم فيلم تقبيل وقال العبد قبلت فالقول قول المولى مع يمينه لانه أقر بعليق المتق بقبوله المال وهو يتم بالمولى وله ذا يتوقف بعد المجلس اذا كان العبد بعليق العتق بقبوله المال وهو يتم بالمولى وله غيات يتوقف بعد المجلس اذا كان العبد بعليق العتق بقبوله المال وهو يتم بالمولى وله غالة يتوقف بعد المجلس اذا كان العبد بعليق العتق بقبوله المال وهو يتم بالمولى وله غلال يتوقف بعد المجلس اذا كان العبد بعليق العتق بقبوله المال وهو يتم بالمولى وله غيات يتوقف بعد المجلس اذا كان العبد بعليق المتق بقبوله المال وهو يتم بالمولى وله غيد بالتوق بقبوله المال وهو يتم بالمولى ولم ذا يتوقف بعد المجلس اذا كان العبد بعليق المتقالة في المالة كان العبد المجلس المالة كان العبد المحلمة المتوالة كان العبد المحلمة المتوالة كان العبد المحلمة كان العبد كان العبد المحلمة كان العبد المحلمة كان كان العبد كان العبد المحل

غائبًا ثم المبيد يدعى وجود الشرط نقبوله والمولى منكر لذلك فالقول قوله كما لو قال له قلت لك أمس أنت حر ان شئت فلم تشأ وقال المبد بل قد شئت فالقول قول المولى يخــلاف ما لو قال لغــيره بمتك هذا الثوب أمس بأاف درهم فلم تقبــل وقال المشــتري قبلت فالقول قول المشــترى لان البائع أقر بالبيع ولا يكون البيع الا بقبول المشترى فهو في قوله لم يقبل راجع عما أقر به واذا أعتقه على مال حال أو مؤجل فله أن يشــترى بذلك المال منه مابداله يدا بيــــــ لانه دين بجوز الابراء عنـــه ولا يستحق قبضه في المجلس فيجوز الاستبدال به كالاثمان ولا خير فيه نسيئة لان الدين بالدين حرام في الشرع ولو أعتق أمته على مال فولدت ثم ماتت ولم تدع شيئاً فليس على الولد من ذلك المال شي لانه انفصل عنها بملد حريتها فكان حرآ وليس على الحرشيء من دين مورثه اذا مات ولو أعطته في حياتها كفيلا بالمال الذي أعتقها عليه جاز لانها حرة فثبت المال دينا علمها يصفة القوة والكفالة عثله من الدبون صحيحة تخلاف بدل الكتابة وان قال لمبده اذا أديت الى فأنت حرلم يكن مكاتبًا ولم يعتق حتى يؤدى لأن الكتابة توجب المال على المكاتب بالقبول فيثبت له عقابلته ملك اليد والمكاسب وهنا المال لا مجب على العبد فلا يثبت له ملك اليد والمكاسب ولكن هـ ذا اللفظ من المولى تعليق لعتقـه باداء المـال فيكون كالتعليق بسائر الشروط ولهذا لايحتاج فيه الى قبول العبد ولا يبطل بالرد ولايمتنع على المولى بيعــه ولكن متى جاء بالمال عتق وليس للمولى أن يمتنع من قبوله عنــدنااستحسانا وفي القياس له ذلك وهو قول زفر رحمـه الله تمالي لانه تمليق المتق بالشرط فلا بجـبر المولى على ابجاد الشرط كما لو علقه بسائر الشروط واذا لم يكن مجبراً على ايجاد الشرط لا يتم الشرط يفعل العبد لان الشرط ان يتصل بالمولى نص على ذلك بقوله ولا تصل مه الا تقبوله ودليل الوصف أنه لا يسرى الى الولد ولا عتنع عليـه بيعه ولا يصـير العبد أحق بمكاسـبه ولا يحتمل الفسخ والدليل عليــه أنه لو باعه ثم اشتراه ثم جاء بالمــال لم يجبر على قبوله فـكمــٰدلك قبل البيع لان حكم التعليق بالشرط لايختلف بما قبل البيع وبعده وجه الاستحسان أنه مملوك تعلقءتقه بأداء مال معلوم الى المولى فاذا خلى بـين المال والمولي يمتق كالمـكاتبوَتأثيره أن هـ ذا اللفظ باعتبار الصورة تعليق وباعتبار المهنى والمقصود كتابة لانه حثه على اكتساب المال ورغبه في الاداء بما جمل له من المتق وليست الكتابة الا هذا وهذا المال عوض من

وجه ألا ترى أن في زوجته الطلاق مهذه الصفة يكون بائناً وان المولى لو وجد المال زيوفا فرده كان له أن يستبدله بالجياد وما تردد بين أصلين يوفر حظه عليهما فوفرنا عليه التعليق في الاشداء لمراعاة لفظ المولى ودفع الضرر عنه ووفرنا عليه معنى الكتابة في الانتهاء دفعاً للضرر والفرور عن العبــد فقلنا كما وضع المال بين يدى المولي يمتق يدل عليــه أنه علق المتق نفعل باشرهالعبد وهو الاداء وفي مثله لا يكون للمولى أن يمتنع منه ولا أن عنع عبده من ذلك الفرمل كما لو قالله أنت حر ان شئت فشاء العبد في المجلس يعتق وليس للمولى أن يمتنع من ذلك الفمل فأما اذا باعه ثم اشتراه قد روى عن أبي يوسف رحمه الله تمالى آنه اذا جاء بالمال يمتق وهذا وما قبل البيم سواء لان التعليق لا يبطل بالبيع وعلى ما ذكره في الزيادات أنه لايجبر المولى على القبول والمذر واضح فان معنىالتعليق لا يبطل بالبيع ولكن معنى الكتابة يبطل ينفود البيع فيه واجبار المولى على القبول كان من حكم الكتابةوقد بطلذلك بنفوذ البيع فيهفالمذا لايجبرعلى القبول بعده فأما قبل البيع معنى الكتابة باق كما بينا ولسنا نعمني بقولنا يجمه المولى على القبول الاجبار حساً وانما نعني أن بمجرد التخلية بينه وبـين المـال يعتق وليس للمولى أن يمتنع عنه واذا أحضر العبد المــال لا يمكن المولى من أن يهرب منه ثم لا يعتق العبد الا بأداء جميع المال لان الشرط لا يتم الا به حتى لو بقي من المال درهم فهو عبد على حاله ولمولاه أن يبيعه وكذلك لوكان قال له ان أديت الى ألفا الا أن هـنا على المجلس في ظاهر الروانةوروي بشر عن أبي توسف رحمهـما الله تعالى أنه لا يتوقت بالمجلس كالتعليق بسائر الشروط وجــه ظاهر الرواية أنه عنزلة التعليق بمشيئة العبـ لانه يتخير بـين الاداء والامتناع منـه فـكما يتوقت بالمجلس اذا قال له أنت حران شئت فكذلك هـ ذا توضيحه أنه في الكتابة محتاج الى القبول في المجلس والاداء هنا عَنزلة القبول هناك من حيث أن حكم الكتابة يثبت به فيعتب وجود الاداء في المجلس هنـا اذا لم يكن في لفظـه ما يدل على الوقت كما يمتــبر القبول في الحِباس في الـكتابة وإن اختلفا في مقـدار المـال فالقول قول المولى مع يمينــه لان التمليق بالشرط تم به فالقول قوله في بيانه مخلاف مسألة أول الباب فان العبد هناك عتق بالقبول فيكون الاختلاف بينهما في الدين الواجب عليه وهنا لايمتق الا بالاداء فانمــا وقع الاختلاف بينهما فيما يقع به العتق فلهــذا كان القول قول المولى فيه وان أقاما البينة فالبينة بينة العبد لانه لامنافاة بـين

البينتين فيجمل كان الامرين كانا فأي الشرطين أتى به العبد يعتق ولان البينات للالزام وفى بينة العبد معنى الالزام فانها اذا قبلت عتق العبد بأداء الخسائة وليس في بينة المولى الزام فأنها وان قبلت لا يجبر المبد على أداء المال واذا قال لأمتــه اذا أديت الى ألفا فأنت حرة فولدت ولداً ثم أدت لم يمتق ولدها ممها لانها انما عنقت عند الاداء وقد انفصل الولد عنها قبل هــذا فلا يسـرى اليــه ذلك المتق وقد بينا أن حكم الـكتابة لايثبت بهذا اللفظ قبـل الادا، فبقي وادها مملوكا للمولى مطلقاً وان أدت الالف من مال مولاها عتقت لوجود الشرط وللمولى أن يرجم عليها عثله لان مقصود المولى لم يحصل بها فان مقصوده ان يحثها على الا كتساب لتؤدى من كسبها فيملك المولى مالم يكن له ملكا قبل هذا وبأداء مال المولى اليــه لايحصل هذا المقصود فيرجع عليها بمثله دفعاً للضرر عنه وكـذلك ان أدت من كسب اكتسبه قبل حذا القول لان ذلك الكسب من ملك المولى قبل التعليق ولو أدته من كسب اكتسبته بعــد هــذا القول لم يرجع المولى عليها بشي آخر لان مقصوده قد تم فان استحق المقبوض من يد المولى لم يبطل العتق لان الشرط م باداء المستحق والمتق بمــد وقوعه لايحتمل الفسخ وللمولى ان يرجم عليها بمثــله لان مقصوده لم يحصل بهذا الاداء ولو كان المولى مريضا حين قال لها ان أديت الى الفا فأنت حرة فا كتسبت وأدت ثم مات المولى من مرضه فانها تعتق من ثلثه في القياس وهو قول زفر رحمه الله تعالى لان كسبها ملك المولى فلا يكون ملكه عوضا عن ملكه والمتق في المرض بغير عوض يكون معتبراً من الثلث وفي الاستحسان تعتق من جميع ماله لان المؤدى في حكم الموض حتى اذا وجده زيوفا استبدله بالجيادولان الضرر مندفع عن الورثة حين استوفى المولى منها مقدار ماليتها وهذا بناءعلى اعتبار معنى الكتابة فيه عند الاداء استحسانًا ولو قال لها اذا أديت إلى الفاكل شهر مائة فأنت خرة وقبلت فهذه مكاتبة وليس له ان مبيمها وان أدت عتقت وان كسرت شهراً واحداً ثم أدت اليــه ذلك الشهر كان جائزاً هكذا في نسخ أبي سليمان وفي نسخ أبي حفص رضي الله عنــه قال لاتكون مكاتبة وله ان يبيمها قبل الاداء ولو كسرت شهرآئم أدت في الشهر الثاني لم تعتق وجه رواية أبى حفص رضى الله عنه أن تعليق العتق بشرط واحد وبشروط كشيرة سواء كما في سائر الشروط وليس في هذا أكثر من أنه علق عتقه بوجود اداء المائة عشر مرات

في عشرة أشهر ولوعلقه باداء الالف جملة واحدة لم تكن مكاتبة ولا تعتق الابوجود صورة الشرط فكذلك اذاعلقه بالاداء عشر مرات ووجه روانة أبي سليان رضي الله عنه انه أتي عمني الكتابة حين جمل المال مؤجلا منجما عليه والتأجيل والتنجيم من حكم الكتابة والمبرة في المقود للممانى دون الالفاظ ألا ترى أنه لو قال ملكتك هـ ندا العبد بكذا كان بيماً وان لم يصرح بلفظ البيم ولان التأجيل والتنجيم للتيسير وذلك في المال الواجب فمرفنا أنه قصد ايجاب المال عليه ولا يجب عليه المــال الا بالكتابة ولو قال لهــا اذا أديت الى ألفا في هذا الشهر فأنت حرة فلم تؤدها في ذلك الشهر وأدتها في غيره لم تمتق على الرواسين جميما وبهذا استشهد في نسخ أبي حفص ووجه الفرق على رواية أبي سلمان أنه ليس في هذا اللفظ ما مدل على معنى الكتابة من التنجيم والتيسير على العبد بل فيه اشتراط تعجيل أداء المال فلم يكن كتابة وقد فات الشرط عضى الشهر قبل أدائه فلهذا لا يمتق مخلاف ما اذا صرح بالتنجيم واذا قال متى أديت الي ألفا فأنت خرة فمات المولى قبل الاداء بطل هذا القول كالبطل التعليق بسائر الشروط اذ لا فائدة في نقائه بمد موت المولى لانها صارت مملوكة للوارث فلا يتوهم وجود الشرط بمد هذا على ملك المولى لتمتق به مخلاف الكتابة فان المكاتب ثبت له حكم المالكية بدأ بعقد الكتابة فلا يصير ملكا للوارث ولكن يبقى على حكم ملك المولى حتى يمتق بأدائه وان كان قال ان أديت ألفا يمد موتى فأنت حرة فهذه وصية لان المتق عـال والمتق بغير مال في صحة امجاله من المولى سواء ولو قال أنت حرة بمـــد موتى كان صحيحاً فكذلك اذا قال اذا أديت ألفا بعد موتى فأنت حرة اذا جاءت بالمال فعلى الوصى أن يقبله منها ويعتقها ثم ان كانت قيمتها ألف درهم أو أقل فليس عليهـا شيَّ آخر استحسانا وان كانت قيمتها أكثر من ذلك فالفضل يعتبر من الثلث وهذا ومسئلة المريض سواء ولو قال لعيد بن له اذا أديتها الى ألفا فأنها حران فادي احدهما حصته لم يعتق لان شرط العتق أداؤهما جميما المال والشرط يقابل المشروط جملة ولا يقابله جزءًا فجزءًا وانما ذلك من أحكام المماوضات وكذلك لو أدى حدهما جميع الالف من عنده لم يعتق لان الشرط أداؤهما فلا يتم بأداء أحدهما فان قال المؤدي خمسائة من عندى وخمسائة بمث بها صاحى لاؤأدبها اليك عتمًا لان أداء الرسول كأداءالمرسل فيتم الشرط بهـ.ذا وهو أداؤهما جميمًا المـال فان أداها عنهما رجل آخر لم يمتقا لان الشرط أداؤهما مخلاف الكتابة فان شرط المتق هناك براءته

عن المال وذلك يحصل بأداء الاجنبي اذا قبه للولى ثم للمؤدى أن يرجع فيها لانه أداها ليعتقابه ولم يحصل مقصوده فان قال أؤديها اليك على أنهما حران أو على أن تعتقهما فقبل على الاعتاق من المولى اياهما وأما ثبوت حق الرجوع فلأن عوض العتق لايجب على الأجنبي وقد بينا هذا في الباب المتقدم واذا أداها وقال هما أمراني أن أؤديها اليك عنهما فقبلها عتقا لانهرسول عنهما في الاداء وأداء الرسول كأداء المرسل وقوله لعبده متى أديت الى ألفا فأنت حر أوان أديت أو اذا أديت اذن منه له في التجارة استحسانا لوجود دليل الاذن فانه حثه على أداء المال ولا يمكن من الاداء الابالا كتساب فيكون هذا ترغيباً له في الاكتساب ليؤدي المال ولم يرد الاكتساب بالتكدي لانه يدني المرء ويخسسه وانما مراده الاكتساب بالتجارة ودلالة الاذن كصريح الاذن ألا ترى أنه لو قال أد الى ألفاً كل شهر كذا كان ذلك منه اذنا له في التجارة فان اكتسب أنني درهم فأدى اليه الفاعتق لوجود الشرط وللمولى ان يأخذ منه الألف الباقية لانه كسب عبده بخلاف المكاتب فقد ثبت له المالكية يداً في مكاسبه بعقد الكتابة فلهذا سلم الفضل له وهناما ثبت للعبد حكم المالكية في مكاسبه وانما اعتبرنا معني الكتابة عند الاداء ليندفع الضرر والغرور عن العبد وذلك في قدر ماشرط عليه اداؤه فاثبتنا حقه بذلك القدر وما زاد عليه فهوللمولى لان الثابت بالضرورة لا يمدو موضع الضرورةوان قال اذا أديت الى ألفا فأنت حر فقال العبد للمولى حط عنى منها شيئًا أو اقبل مني مكانها مائة دينار فحط عنه المولى مائة درهم وأدى تسمائة لم يعتق ألاترى أنه لو ابرأه عن جميع المال لم يمتق وهذا لان الشرط وجود اداء الالف فلا يتم باداء تسمائة بخلافالكتابة فان المال هناك واجب على المكاتب فيتحقق ابراؤه عنــه سواء أبرأه عن الكل أوحط بمضه وهنا لامال على المبد فالحط والابراء باطل ولايعتق مالم يتم الشرط وليس للعبد ان يسترد من المولى ماأخذ منه لان كسبه مملوك لمولاه وهو نظير مالوقال له اذاخدمتني سنة فأنت حر غدمه أقل من سنة وتجاوز المولى عما بقي لم يمتق لان الشرط لم يتموكذلك لو صالحه من الخدمة على مال كان باطلا ولا يمتق بها لان العتق المتعلق بالشرط لاينزل مألم يوجـــد الشرط بعينه ولاتتحقق الخدمة بهذا الصلح فلا يمتق به الا أن يقول المولى له عند الصلح أنت حر ان أديت هــذا ولو قال لعبده ان أديت الى كذا من العروض فأنت حر فأداهااليه عتق

لوجود الشرط الا أنه ان كان ذلك شيئاً يصلح أن يكون عوضا في الكتابة بجـبر المولى على قبوله عنزلة الالف وان كان لا يصلح عوضًا في الكتابة لا يجبر على قبوله ولكن ان قبله يعتق لان الاجبار على القبول باعتبار معنى الكتابة ولو قال أخــدمني وولدي سنة ثم أنت حرأواذا خدمتني واياه سنة فأنت حر فمات المولى قبل مضى السنة لم يعتق به لان الشرط لم يتم وقد بينا أن التعليق يبطل بموت المولى وكذلك ان مات الولد فقد فات شرط المتق عوته فلا يعتق بعد ذلك ولو قال أنت حر على أن تخدمني سنة فقبل فهو حر والخدمة عليه يؤخذ بها لانه أوجب له العنتي هنا يقبول الخدمــة وفي الاول أوجب له العنق يوجود الخدمة ثم الخدمة في مدة مملومة تصلح أن تكون عوضاً فيصح التزامه دينا بمقابلة المتق فان مات المولى فللورثة ان يأخذوه بما بتي من خدمة السينة من قيمته في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي الآخر وهو قول أبي يوسف رحمـه الله تمالي وفي قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تمالي أنما يأخذونه بما بتي من الخدمة قال عيسي وهذا غلط بل على قولهم جميما هنا يأخذونه بما بتي من خدمة السنة لان الخدمة دين عليه فيخلفه وارثه بعد موته كما لوكان أعتقه على ألف درهم واستوفي بعضها ثم مات كان للورثة أن يأخذوه بما بتي من الالف ولكن في ظاهر الرواية يقول الناس يتفاوتون في الخدمة وانما كان الشرط أن يخدم المولى فيفوت ذلك بموت المولى كما يفوت بموتالعبد ولو مات العبد قبل تمام السنة فللمولى أن يأخذ من تركته بقدر مابقي عليه منخدمةالسنة من قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي الآخر وهو قول أبي بوسف رحمه الله تمالي وفي قوله الاول وهو قول محمد رحمـه الله تمالى من قيمة الخدمة وأصـل المسألة في كتاب البيوع اذا باع نفس العبد منه بجارية فاستحقت أو هلكت قبــل القبض في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي الآخر وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع على العبد بقيمة نفسه وفي قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تمالي يرجع بقيمة الجارية الا أن هذاالقدر ليس بقوى فان الخدمة عبارة عن خدمة البيت وهو معروف بين الناس لايتفاوتون فيــه فلا يفوت بموت المولى ولكن الاصح أن يقول الخدمة عبارة عن المنفعة والمنفعة لا تورث فلا عكن ابقاء عينَ الحدمة بعد موت المولى فلهذا كان المعتبر قيمته أو قيمة الخدمة على حسب مااختلفوا فيه والله سبحانه وتمالى أعلم بالصواب واليه المرجع والماب

- هي باب بيع أمهات الاولاد كه ا

﴿ قَالَ ﴾ رضى الله عنه بيع أم الولد باطل في قول جهور الفقها، وكان بشر المريسي وداود ومن تبعه من أصحاب الظواهر رضوان الله عليهم أجمعين يجوزون بيمها لان المالية والمحلية للبيع قبل الولادة مملوم فيها بيقين فلايرتفع الابيقين مثله وخبر الواحدلا يوجب علم اليقين ولكنا نقول فيممارضة هذا الكلام لماحبلت من المولى امتنع بيعها بيقين فلا يرتفع ذلك الا بيقين مثـله ولا يقين بعد انفصال الولد ﴿ فان قالَ ﴾ أنما امتنع بيمها لان في بطنها ولداً حراً وقــد علمنا انفصاله عنها ﴿ قلنا ﴾ لا كـذلك بل انما امتنع بيمها لثبوت الحرية في جزء منها فان الولد يعلق من الماءين حر الأصل وماؤها جزء منها وثبوت الحرية لجزء منها مانع من بيمها وهمذا المعنى لا ترتفع بالانفصال واليه أشار عمر رضى الله عنه فقال أبعد ما اختلطت لحومكم بلحومهن ودماؤكم بدمائهن أو انما امتنع بيعها لانها صارت منسوبة اليه بواسطة المنى ولا يرتفع ثم الآثار المشهورة تدل على ذلك فنه حديث عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيما أمة ولدت من سيدها فهي معتقة عَن دَبِر منه ولمـا ولدت مارية ابراهيم من رسول الله صـلي الله عليه وسـلم ورضي الله عنهما قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا تعتقها قال قدأ عتقها ولدها فني هذين الحديثين دليـل استحقاق المتق لها وذلك بمنع البيع وفى حديث سعيد بن المسيب رضى الله عـنه قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يمتق أمهات الاولاد من غيير الثلث وان لا يبدن في دين ففيه دليل استحقاق العتق وانعدام المالية والتقوم فيها حين لم يجعل عتقها من الثلث ولم يثبت حق الغرماء فيها وفيه دليل أنه لايجوز بيمها لحاجة المولي في حياته ولابعـــد موته وحديث سلامة بنت معقل قالت اشتراني الحباب بن عمرو فولدت منه ثم مات فجئت الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخـ برته انبي ولدت من الحباب فقال من وارث الحباب فقال أبو بشربن عمرو فقال أعتقوا هـذه فاذا اتانا سبي فأنونا حتى نعوضكم وتاويله ان وارث الحبابكان ينكر ولادتها منه ومع ذلك أمره رسول اللهصلي الله عليه وسلم أن يمتقها احتياطاً ووعدة الموضمن عنده فهو دليل على أن الاستيلاد اذا كان ظاهراً ثبت به استحقاق المتق

ولا يجوز بيمها وحديث عبيدة السلماني عن على بن أبي طالب رضي الله عنه قال استشارني عمر من الخطاب رضي الله تعالى عنه في عتق أمهات الاولاد فاجتمعت انا وهو على عتقهن ثم رأيت بعد ذلك ان ارقين فقال أبو عبيدة رأى ذوى عدل أحب الى من رأى ذي عدل وحده فدل أنهم كانوا مجمين على استحقاق العتق لهافي الابتداء ﴿فَانْ قَيْلَ ﴾ فكيف جوزعلى رضي الله تمالى عنه مخالفة الاجماع بعد ذلك ﴿ قلنا ﴾ يحتمل أنه كان من مذهبه ان الاجماع لا يتم الابانقراض ذلك العصر ويحتمل ان معنى قوله ثم رأيت ان أرةبن الى اداء السعامة فلايكون هذا منه خلافا في أصل استحقاق العتق بل في صفته أنه من الثلث أو من جميع المال وعن ابراهيم ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان ينادي على منبر رسول الله صلى الله عليــه وسلم الا أن بيع أمرات الاولاد حرام ولارق عليها بعد موت مولاها وعن ابراهيم في أم الولد اذا أسقطت سقطا قد استبان خلقه كانت به أم ولد هكذا روى عنــه حماد وروى عنه الحكم اذا أسقطت مضغة أو علقة كانت به أم ولد وكانه على هذه الرواية اعتـــبر نفس اختلاط الماءين كما في حديث عمر رضي الله عنه ولسنا ناخذ مهذا وانما نأخذ بحــديث حماد عنه لان السقط الذي لم يستبن شيء من خلقه ليس بولد فلا تصير به أم ولد بخلاف السقط الذي استبان بعض خلقه فانه ولد فى الاحكام فيتحقق نسبتها اليه بواسطة واذا أفر الرجل انحل أمته منه صارت أم ولد له وله خدمتها ووطؤها ولانجوز لهان نقل ملكها الى غيره اما اذا ظهر ولادتها بعد هذا الاقرار فلا اشكال فيه لان نسب الولد ثبت منه باقراره فان بُوت النسب من وقت الملوق باقرارهواقراره مصادف محله وأما اذا لم تظهر ولادتها وزعم المولى أنه كان ريحا في بطنها وصدقته في ذلك فهي بمنزلة أم الولد أيضاً لان الحمل اسم للولد وقد ثبت لهـا حق المتق باقراره المتقدم فلا يصدقان على ابطاله كا لا يصدقان على ابطال حقيقة المتق وكذلك لوكانقال مافي بطنه من ولد فهو مني ولو كان قال مافي بطنه مني ثم تصادقا أنه كان ربحا في بطنها فله أن يبيعها لانه ليس في لفظه تصريح وجود الولد في بطنها فلا يكون مقرآ لها محق المتق مهذا اللفظ مخلاف ماسبق وان قال ان كانت حبلي فهو منى فولدت ولداً أو أسقطت سقطاً قد استبان خلقه فان أقر المولى به فهي أم ولده اذا جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر لان ولادتها هـ ذا الولد ثبت باقراره ووجوده في البطن عند دعواه معلوم وان أنكر المولى الولادة فشهدت عليمه امرأة جاز ذلك وثبت النسب

لان الولادة تثبت بشهادة المرأة الواحدة كما تثبت باقراره ثم النسب وأمية الولد انمــا تثبت باقرار المولى لا بشهادة القابلة واذا والدت المديرة من السيد صارت أم ولد له وبطل التدبير ممناه أنه لايظهر حكم التدبير بعد ببوت أمية الولد لان كل واحد منهما يوجب استحقاق العتق لهـا في الحال وتعلق التنجز عوت المولى والاستحقاق بالاستيلاد أقوى حتى يكون من جميع المال والتَّذبير من الثلث والضميف لايظهر في مقا بلة القوى فلهذا قال وقد بطــل التدبير واذا أقر في صحته ان أمنه هذه قد ولدت منه صارت أم ولده لانه أقر باسـتحقاق المتق لهـا في حال بملك انشاء عتقمًا مطلقًا والمقر يعامـل في حق نفسه كأنمـا أقر مه حق ذا لم يكن في المحـل حق لأحـد سواه كان الشـابت باقراره كالثابت بالماينــة وان أقر بذلك في مرضه فان كان معها ولد فكذلك الجواب لان نسب الولد ثبت منه فان المريض غيير محجور على الاقرار بالنسب وثبوت نسب الولد شاهيد لها عنزلة ما لو أقامت البينة على أنها أم ولده وان لم يكن ممها ولد عتقت من الثلث لان اقراره لهـــا باستحقاق المتق عنزلة تنجييز العنق ولو نجز عتقها كان من الثلث لان حق الورثة قد تملق بها بمرضه توضيحه أنه اذا كان معها ولد فهو محتاج الى إثبات نسب ولده منه كيلا يضيع نسله وحاجته مقدم على حق الورثة فانما صرفها مع ولدها الىحاجته فكانت من جميع ماله واذا لم يكن ممها ولد فهو بكلامه ما صرفها الى حاجته بلأقر بمتقها بمد موته فيكون معتبراً من ثلثه واذا زوج أم ولده من رجل جاز النكاح لان الفراش الثابت له عليها سببه ملك اليمين وذلك غير ملزم للمولى فلا يمنع صحة تزويجه اياها فاذا ولدت من الزوج فولدها بمنزلتها أما نبوت النسب من الزوج فلأنها ولدته على فراشه وأما نبوت حق أمية الولد لهذا الولدفلاً نه جزء منها فأنما ينفصل عنها بصفتها وكما أنها تمتق بالموت ولا تسمى لأحد فكذلك ولدها من غير المولى ألا ترى أن الولد لا ينفصل من الحر الاحرا وعلى المولى فى جناية أم الولد قيمتها لايلزمه أكثر من ذلك وان كثرت الجناية منها لانه بالاستيلاد السابق منع دفعها بالجناية على وجه لم يصر مختاراً لانه ما كان يعلم انها تجني ولو كانت محل الدفع لم يكن عليه الادفعها بالجناية وانكثرت الجناية منها فكذلك لايلزمه الاقيمة واحدة لأنه مامنع الارقبة ولمحدة واما الدين الذي يلحقها بغصب أو استهلاك فانها تسعى فيه بالغا مابلغلان الدين ثابت في ذمتها ولوكانت محل البيع لكانت تباع فيه ويصرف كسبها ورقبتها

الى دس مها فاذا تمذر يمها بالاستيلاد وجب قضاء دبونها من كسبها مخلاف الجناية فانها تتباعد عن الجاني وتتعلق بأفرب الناس اليه ألا ترى أن دين المملوك يبقى فمته بعد يبعه ولا تبقى الجناية في رقبته بعد بيعه أو عتقه وولد أم الولد ثابت النسب من المولى مالم ينفه لانها فراش له وقال عليه الصلاة والسلام الولد للفراش ولكن ينتني عنه بمجرد النني عندنا وعلى قول الشاذمي رحمه الله تمالي أن لم يكن استبرأها بحيضة يلزمه نسب ولدها وليس له أن ينفيه وان كان قد استبرأها محيضة بعد ماوطئها لايلزمه نسب ولدها الابالدعوة وحكمها وحكم الأمة التي ليست بام ولد سواء عنده بناء على أصلين له احدهما أنه لا عدة على أم الولد بمد العتق كالامة ألقنة واغايلزم االاستبراء بحيضة وقد بيناهذا في كتاب النكاح والثاني ان عنده الامة تصير فراشا ننفس الوط، وقد بينا هذا أيضاً فيما امليناه من شرح الدعوى فاذاصارت عنده فراشا بالوطء لا يرتفع حكم هذاالفراش الابالاستبراء فانجاءت بالولد قبل أن يستبرأها يلزمه النسب لوجود دليله شرعا فلا يملك نفيه كما لوقامت البينة بهوان استبرأها بحيضة فقد انعلم حكم ذلك الفراش لان بسببها كان اشتفال رحمها عائه بالوط، وقد انعلم ذلك بالاستبراء فلا يلزمه النسب إلابالدعوة وعندناله على أم الولدفراش ممتبر ولهذا لزمهاان تمتد حقه ولهذا علك تزويجها من غيره فكما ينفرد ينقل الفراش الىغيره ينفرد ينفي نسب الولد وانما علك نفيه مالم يقض به القاضي أويتطاول ذلك فاما بعد قضاء القاضي فقد لزمه بالقضاء على وجه لاعلك ابطاله وكذلك بعد التطاول لانه بوجد منه دليل الاقرار في هـذه المدة من قبول التهنئة ونحوه فيكون كالتصريح بالاقرار واختلافهم في مدة التطاول قد سبق بيانه في باب اللمان من كتاب الطلاق فاما الامة والمديرة فلا يلزمه ولدهما وان حصنهما وطلب والدهما مالم يقربه لان الفراش على المملوكة لايثبت بالوطء عندنا والنسب لايثبت بدون الفراش الا أنه روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا وطنها ولم يعزل عنها وحصنها فله أن يدعي نسب ولدها وليس له أن ينفيه فيما بينه وبين ربه لان الظاهر أنه منه والبناء على الظاهر واجب فيما لا تعلم حقيقته فأما اذا عزل عنها أولم محصنها فسله أن ينفيــه لان هـــذا الظاهر بقابله ظاهر آخر وعن أبي يوسف رحمــه الله تعالى أنه اذا وطئها ولم يستبرنها بعد ذلك حتى جاءت بالولد فعليه أن يدعيه سواء عزل عنها أولم يمزل

حصنها أولم يحصن تحسينا للظن بها وحملا لأمرها على الصلاح مالم يتبين خلافه ولأن مايظهر عقيب سببه يكون محالا به عليـه حتى بتبين خلافه وعنـد محمد رحمـه الله تمالى لا ينبغي له أن يدعى النسب اذا لم يعلم أنه منه ولكن ينبغي له أن يعتق الولد ويستمتع بها ويمتقها بعد موته لان استلحاق نسب ليس منه لايحل شرعا فيحتاط من الجانبين وذلك في أن لا يدعي النسب ولكن يمتق الولد ويمتق الام بمــد موته لاحتمال أن يكون منــه ولا ينبغي له أن يزوج أم ولده حتى يستبرئها بحيضة لجواز أن تكون حاملا من المولى فلا يكون تزويجها صحيحاً ولكن هذا التوهم يوجب الاحتياط ولا يبطل النكاح فاذا اشتراها فقد علم أنها ليست بحامل فيتزوجها بعد ذلك وان زوجها قبل الاستبراء فولدت لاقل من ســـتة أشهر فهو من المولى والنــكاح فاســـد لأنّا تيقنا أن العلوق ســـبق النــكاح على فراش المولى وان زوجها وهي حامــل ومن كان في بطنهــا ولد ثابت النسب من أحــد لا بجوز نزويجهـا وان ولدته لأكثر من ستة أشهر فالنسب ثابت من الزوج لانها علقت على فراشــه فان ادعاء المولى عتق باقراره ونسبه ثابت من الزوج وقد تقــدم بيان هــذا الفصل واذا حرمتاًم الولد على مولاها بوطء ابنه اياها فان جاءت بولد بمد ذلك لأكثر من ستة أشهر لم يلزمه الا أن يدعيه وعند زفر رحمه الله تمالي ثبت النسب منه وله أن ينفيه لانه ما اعترض على فراش آخر فيكون النسب ثابتا منيه بالفراش وثبوت الحرمة بهيذا السبب كشبوتها بالحيض وذلك لايقطع الفراش ولكنا نقول تحسين الظن بالمسلم واجب فلو أثبتنا النسب منه من غير دعوة لكان فيه حمـل أمره على الفساد والحـكم عليه بمباشرة الوطء الحرام وذلك لا مجوز الا أن توجــد الدعوى منــه فحينتذ يحكم بذلك باقراره وان جاءت به لأ كثر من سنتين وان جاءت به لأقل من سنتين وزعم أنه كان من علوق قبل الحرمة وجب قبول قوله في ذلك للاحتمال واذا مات عن أم ولده أو أعتقها فعلمها أن تعتد بثلاث حيض هكذا نقل عن على وابن مسعود رضى الله عنهما وقد بينا هــذا في كـتاب النكاح وكدذلك انكانت حرمت عليه قبل ذلك لانها بالحرمة ماصارت فراشاًلغيره الاأن يثبت نسب الولد منه لتحسين الظن به لا لانعدام الفراش حتى اذا ادعى يثبت النسب منه فاذا أعتقها فقد زال الفراش اليها بالعتق في هذه الحالة فتلزمها العــدة لهــذا واذا أعتق أم ولده فجاءت بولد مابينها وبين سنتين من يوم أعتقها فنفاه فنفيــه باطـــل لان فراشــها قد

تأكد محريتها ألا ترى أنه لاعلك تزونجها من غيره مالم تنقض عدتها فكانت كالمنكوحة في هذه الحالة والمعتدة من نكاح متى جاءت بولد لا قل من سنتين من وقت الفرقة ثبت النسب من الزوج على وجــه لايملك النفي فكذلك هنا وان أقرت بالقضاء عــدتها شلاث حيض ثم جاءت بولد لاقل من ستة أشهر ثبت النسب منه وان جاءت به لا كثر من ستة أشهر لايثبت نسبه منه كافي المعتدة من نكاح واذا تزوج أمة رجل فولدت ثم اشتراها أو ملكمًا بسبب آخر صارت أم ولد له عندنا وعلى قول الشافعي حمــه الله تعالى لا تصــير أم ولد له وفي المغرور اذا ملك الجارية له وجهان احتج بقوله صلى الله عليه وسلم أيما أمة ولدت من سيدها فشرط لثبوت حق العتق لها أن تلد من سيدها وهذه ولدتمن زوجها لامن سيدها والممنى فيه أنها علقت برقيق فلا تبكون أم ولد بذلك كمالو اســـتولدها بالزنا ثم ملكها وتأثيره أن ثبوت حق أمية الولداذا علقت من سيدهاباء تبار أن الولديملق حر الاصل من الماءين وماؤها جزء منها فثبوت الحرية لذلك الجزء يوجب ثبوت الحرية لجميمها الا أن اتصال الولد بها بمرض الانفصال وجمل الولد كشخص على حدة في بمض الاحكام فلوجود حقيقة الاتصال آثبتنا حق العتق لمسابقي منها ولكونه بمرض الانفصال وعنزلة شخص على حدة في بعض الاحكام لاتثبت حقيقة الحرية لما بقي منها في الحال وهذا المعنى لا يوجد اذا علقت برقيق وحقها في أميــة الولد ليس في معــني حق الولد في الحربة لان الولد آنما يمتق عليه باعتبار الجزئية ولهذا لوكان الاستيلاد بالزنا فهلكه يمتق عليه ولا بوجد ذلك المعني في حق الام وعلى هذا الطريق يقولون في المغرور أن الجارية تصير أم ولد له اذا ملكها لانها علقت بحر والطريق الآخر أن موجب الاستيلاد ثبوت حق العتق لهـا فاذا حصل قبل الملك لا يكون موجباً في الملك الذي يحدث بمــده كالتدبير وحقيقة العتق وعلى هذا الطريق في المغرور يقولون لاتصير أم ولد له ﴿وحجتنا﴾ في ذلك أنه ملكها وله منها ولد ثابت النسب فتكون أم ولده كما لو استولدها في ملكه وتأثيره أن حتى المتتي ثبت لها بالاستيلاد كما قال صلى الله عليه وسلم أعتقها ولدها والملك في الحل شرط فاذا تقرر السبب قبــل الملك توقف على وجود شرطه وهو الملك ألا ترى ان في حرية الولد لمــا تقرر السبب قبــل الملك وهو النسب توقف على وجود شرطه وهو الملك حتى اذا ملكه يمتق فكذلك في الام لان حقها تابع لحق الولد بخلاف التدبير والمتق قبل الملك فان ذلك

لغو شرعاً فلا يظهر حكمه بعد الملك وهذا السبب متقرر شرعاً توضيحه أن حق العتق لام الولد باعتبار انها منسوبة اليه بواسطة الولد فان للجزئية تأثيراً في النسبة والولد جزء منها فتصير هي منسوبة له باعتبار هذه الواسطة حتى نقال أم ولده وهذامتقرر حتى يثبت نسب الولد نكاح كان أو علك ولامعتب عا قاله الخصم من حرية الماء الذي هو في حكم الجزء ولانه لو أعتق مافي بطن جاريته لم شبت لها حق العتق ولا حقيقة العتق فلوكان ثبوت حق العتق لها باعتبار الاتصال والجزئية لثبت هنا لان الثابت لها باعتبار الجزئية من جنس ماهو نابت للجزء والثابت للولد حريةالاصل على وجــه لايعقب الولاء والثابت لهاحق العتق على وجـه يثبت به الولاء ولامشامة بينهـما فعرفنا ان الطريق فيه ماقلنا وهو ثبوت نسب الولد ويستوى ان كان النكاح بينهما ظاهرا أو أقر بذلك وأنكر مولاها ثم ملك لان المقر يعامل في حق نفسه كان ماأقر مهحق فأما اذا استولدها بالزنا وأقر بذلك ثم ملكها في القياس تصمير أم ولد له وهو قول زفر رحمه الله تمالي لانه أقر لها محق العتق وللولد محقيقة العتق ثم في حقيقة العتق للولد لافرق بين مااذا أفريه بالنكاح أو الزنا فكذلك في حق العتق لها ولكن استحسن علماؤنا رحمهم الله تعالى فقالوا أنها لاتصير أم ولدله لان الموجب لحق العتق لها صيرورتها منسوبة اليه بواسطة الولد وهذاالمعني لايوجد هنالان نسب الولد بالزنا لايثبت وهي لاتصير منسوبة اليه بدون هذه الواسطة فلهذا لا تكون أم ولد له فاما الولد يمتق عليه اذا ملكه لانه وان انمدم هذا الممنى في حق الولد فقدوجد معنى آخر وهو الجزئية لانالجزئية لاتنعدم حقيقة بسبب انالولد بالزنا والانسان كالايستديم الملك على نفسه لايستديم الملك على جزئه فلهذا يمتق الولد اذا ملكه يقرره ان حال الأم في حق أمية الولد كحال الاخ فانه منسبه الى أخيه بو اسطة الاب ثم من ملك أخاه من الزنا لايمتق الاخ لان الواسطة قدا زمدمت حين لم شبت النسب بالزناف كمذلك الواسطة هناقد انمدمت حين لم شبت نسب ولدها بالزنا فلهذا لا تصبير أم ولد له ولو زوج أمته عبده فولدت فادعاه المولى يمتق الولد وتكون أمه عنزلة أم الولد له وهنا نسب الولد غير ثابت من المولى ومع ذلك الجارية تبكون أم ولد له وانما كان كذلك لاحتمال أن يكون الولد ثابت النسب من المولى يملوق سبق النكاح والشبهة بعد النكاح الاأن هذا الاحتمال غير معتبر في حق النسب الثبوت نسبه من الزوج واستغنائه به عن النسب فبتى معتبراً في حق الام لانها محتاجة الى

حق أمية الولد مخلاف مااذاأ قو بالاستيلاد بالزنا لانه لااحتمال النسب هناك مع تصريحه بالزنا واذا اشترى أمة لها ثلاثة أولاد فادعي أحدهم فان كانوا ولدوا في بطن واحد ثبت نسبهم جميعامنه لانهم في حكم النسب كشخص واحدفانهم خلقوا من ماء واحدوان كانوا في بطون مختلفة لم يثبت الانسب الذي ادعاه والباقيان رقيقان ويبيهمما ان شاء لأنهرم ولدوا في غير ملكه فتكون دعوته فيهم دعوة تحرير ودعوة التحرير بمنزلة الاعتاق ولوأعتق أحدهم لم يمتق الا ذاك فكذلك اذا ادعى نسب أحدهم ولو ولدوا في ملكه بأن ولدت أمة رجل ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فان ادعى الاصفر فانه يثبت نسب الاصفر منمه وله أن سبيع الآخرين بالاتفاق وان ادعي الاكبر ثبت نسب الاكبر منه والاوسط والاصغر عنزلة الام ليس له أن يبيعهما ولا يثبت نسبهما منه الاعلى قول زفر رحمه الله تعالى فأنه يقول ثبت نسمهما منه لانه ثبت لها حق أمية الولد من حين علقت بالا كبر ونسب ولد أم الولد ثابت من المولى مالم ينفه ولا يجوز أن يقال تخصيص الاكبر بالدعوة دليل النفي في حق الآخرين لان هذا مفهوم والمفهوم ليس بحجة عنه نا ولكنا نقول يحق عليه شرعا الأقرار ننسب ولد هو منه ولما خص الاكبر بالدعوة بعد مالزمه هــذا شرعاكان هــذا منه نفياً للآخرين وهـ فما نظير ماقيـل السكوت لايكون حجة ولكن السكوت بمـ فد ازوم البيان بجمل دليل النفي فهذا مثله وكما أن دليــل الدعوة كالتصريح فدليل النفي كالتصريح به ولو نفي الآخرين لم يثبت نسبهما وكانا عنده عنزلة أمهما وكذلك لو اشترى ابن أم ولدلهمن غيره بأن استولد جارية بالنكاح ثم فارقها فزوجها المولى من غير مفولدت ثم اشترى الجارية مع الولدين فالجارية تكون أم ولد له وولده حر فأما ولدهـا من غـيره فله أن يبيمه في قول علمانًا رحم-م الله تمالى ولا تصير بمنزلة الام وعلى قول زفر رحمـه الله تعالى تصير عنزلة الام ليس له أن يبيمه ويمتق بموته لانها ولدته بمد تمام سبب أمية الولد وهو نسب الولد فيكون حاله كحال أمــه ألا ترىأنها لو ولدته بعد ما ملـكها من غــيره كان الولد بمنزلة أمه فكذلك هنا ﴿ وحجتنا ﴾ أن السبب لا يوجب الحكم الا في محله والحل ملكه فما لم يثبت الملك فيها لا يثبت لها حق أمية الولد بذلك النسب وكل ولد انفصل قبل ثبوت حق أمية الولد فيها لا يسري حق أمية الولد الى ذلك الولد لان السرانة باعتبار الاتصال ألا ترى أنه لو أعْتَق أمته وقد ولدت قبل ذلك لم يعتق الولد فكذلك لا يسرى حق أمية الولد الى

الولد المنفصل قبل ثبوت الحق فيها مخـ لاف ما تلد بعــد ثبوت الحق فيها واذا ولدت أمة بين رجلين فادعاه أحدهما في صحته أو في مرضه فهو الله لانه علك جزءاً منها وقيام ملكه في جزء منها كمقيام الملك في جميعها في صحة الدعوة فان اعتبار جانب ملكه يثبت النسب منه بالدعوة واعتبار جانب ملك شريكه يمنع من ذلك فيغلب المثبت للنسب احتياطا ألا ترى أنه يسقط الحد عنه بهذا الطريق ويجب العقر فكذلك يثبت النب منه بالدعوة لان الولد محتاج الى النسب وبعضه ملكه فلا بد من أثبات نسب ذلك البعض منه بدعوته والنسب لا يتجزى في محل واحد والجارية أم ولد له لان نصيبه منها صار أم ولد والاستيلاد لا يحتمل التجزي في محل واحد لانه فرع النسب فيصير متملكا نصيب شريكه لضرورة عدم احمال الاستيلاد للتجزى ويضمن نصف قيمتها لشريكه يوم وطئها فعلقت لان أمية الولد ثبت لهــا من وقت العلوق فيصير متملـكا نصيب شريكه عليــه من ذلك الوقت ولا بتملكها الا بموض فالمذايضمن قيمتها من ذلك الوقت وعليه نصف عقرها لان أصل الوطء حصل منه ونصفها ملك لشريكه وقد سقط الحد بشهة فيجب العقر وأعيا قلنا ذلك لان علك نصيب الشريك هنا حكم الاستيلاد لا شرطه فان قيام ملكه في نصفها يكفي لصحة الاستيلاد وحكم الشئ يعقبه وليس عليه من قيمة الولد شئ لان الولد علق حر الاصل باعتبار قيام الملك له في نصفهاوقت العلوق ولانه حيين علق كان ماء مهينا لاقيمة له فلهذا لايغرم من قيمة الولد للشربك شيئاً وضمان نصف قيمتها عليه في حالتي اليسار والعسرة لانه ضمان التملك الا أنه روى المعلى عن أبي يوسف رحمــه الله تعالىأنه اذاكان المستولد معسراً تؤمر هي بالسماية في نصف قيمتها للشريك لان حق المتق قد ثبت لما فنصيب الشريك من وجـه كانه احتبس عندها وكذلك ان ادعي أحـدهمانسب الولد وأعتق الآخر الولد وخرج القول منهما مما فمتق الآخر باطل وكذلك ان ادعى أحدهما نسب الولد وأعتقها الآخر لان دعوى النسب تستندالي وقت الملوق فيكون سابقا معني وان افـترن بالمتق صورة ولما ثبت به للولد حرية الاصل فاعتأق الآخر إياه باطل وكذلك الام لما صارت أم ولد لمدعى النسب من حين علقت فقد أعتقها الآخر وهو لاعلكها فلهذا كان المتتى باطلا ودعوة الآخرأولي كافرآكان أو مسلما لان صحـة دعوة النسب باعتبار ملكه وقت العلوق والمسلم والكافر فى ذلك سواء فانكانت الجارية بين مسلم وذى ومكاتب

وعبد فولدت فادعوا جميماً فدعوة المسلم أولى عنــدنا وعلى قول زفر رحمــه الله تمالى وهو رواية عن أبي يوسف دعوة المسلم والذمى سواء اما المكاتب والعبد فليس لهما حقيقة الملك ولاتمارض دعوتهـ ما دعوة من له حقيقة الملك واما المسلم والذمى فزفر يقول لكل واحـــد منهما ملك في نصيبه على الحقيقة وصحة الدعوي باعتبار الملك فلا يترجح المسلم باسلامه بعد ماتساويا في السبب كما في سائر الدعاوي ولكنا نقول دعوة المسلم توجب الاسلام للولد ودعوة الكافر توجب الكفر له فيترجح الموجب للاسلاملانه أنفع للولد توضيحه أنهلامد من اعتبار دعوة المسلم والحكم باسلام الولد به وبعد ماحكم بذلك فقول الكافر على المسلم ليس بحجة فلهذا كانت دعوة المسلم أولى وانكان نصيبه أقل الانصبا، لان صحة دعوته باعتبار أصل ملكه في جزء منها اذ لامعتبر بقــدر الملك في تصحيح الدعوى وعليه ضمان حصة شركائه من قيمة الامة والعقر لما بينا وعلى كل واحد من الآخر بن حصة شركائه من المقر لا قراره بالوطء حـين ادعى النسب الا أن العبــد يؤخذ به بعد العتق لأن وجوب هذا الدين لا يسبب التجارة فاقراره به صحيح في حقه فيؤاخذ به بعد المتق ولوكان مكان الحر المسلم مدبراً مسلما كان الولد ولد الذي الحر لان الملك على الحقيقة له وليس لاحد من شركانه حقيقة الملك وقــد بينا ان الدعوة بحقيقة الملك لا تعارضه الدغوة بحق الملك ثم في تصحيح دعوة الكافر هنا اثبات الحرية للولد وفيــه منفعة ظاهرة له ولا نقال في تصحيح دعوة المملوك اثبات الاسلام للولد لان في الحال منفعته في الحرية فيما يرجم الى أمور الدنيا أظهر وباعتبار المــال اذا بلغ لا يمكنه أن يحصــل الحرية لنفســه ويمكنه أن يكتسب سبب الاسلام لنفسه بأن يهديه الله تعالي فيسلم فلهـذا رجحنا جانب الحرية وجملنا الولد ولد الذمي الحـر ولو لم يكرن فيهـم ذمي كان ابن المكاتب لا ن للمكاتب حق الملك في كسبه وليس للعبد والمدير ذلك فلا تمارض دعوتهما دعوة المكاتب يقرره أن المكاتب له نوع مالكيـة فانه مالك يداً ولورجحنا دعوته ثبت للولد مشـل ذلك أيضاً لا نه يتكاتب عليــه فلمـــذا رجحنا دعوته على دعوة المدبر والعبـــد ولو لم يكن فيهـــم مكاتب لم بجز دعوي المهدبر والعبد لان كسبهما ملك المولى ودعوى النسب في ملك الغير لايصح من الحر فكيف يصح من العبد وبنحوه علل فقال من قبل أن المولى لم يزوجهم ولو صدقهما المولى بالولد وقالا كنا وطثناها بغير نكاح لم يثبت النسب أيضا لما قلنا وذكر

في كتاب الدعوى أن دعوة العبد المأذون نسب ولد جارية من كسبه تكون صحيحة كدعوة المكاتب لما للمأذون من اليد في كسبه فقالوا تأويل ماذكر هنا أن العبد اذا كان محجوراً عليه فوهب له جارية وهو فارغ عن الدين حتى يكون كسبه خالص حق المولى وليس له فيه مد ولا ملك فحينئذلا يثبت النسب منه اذا لم بدع شمهة واذا ولدت الامة من الرجـل ثم اشـتراها هو وآخر فهي أم ولد له لان نصيبه منها صار أم ولد له والاستيلاد لا محتمل التجزى فيثبت في نصيب شريكه أيضا ويضمن لصاحبه نصف قيمتها موسرا كان أو ممسراً لان هذا ضمان التملك فالرضا لايمنع وجوبه وكذلك ان ورثاها لأن ضمان التملك لايمتمدالصنع وبالارث انما ينعدم الصنع وهذا لان وجوب هذاالضان باحتباس نصيب الشريك عندالمستوادملكا وهذاالمعنى يتقرر فىالميراث فانورثا معهاالولد وكانالشريك ذارحم محرم من الولد عتق علمهما جميماً لان علة العتق وهو الملك والقرامة تم لكل واحد منهما في نصيبه وانكان الشريك أجنبياً عتق نصيب الاب وسعى للشريك في نصيبه لان وجوب ضمان المتق يمتمد الصنع والميراث يدخل في ملكه من غير صنع وكذلك ان اشتريا أو وهب لهما عند أبي حنيفة رحمه الله تمالى ان عرف الاجنبي أن شريكه أبوه أو لم يعرف وعنمدهما يضمن الاب نصيب الشريك ان كان موسراً وقد بينا هــذا فيما سبق أمة بـين رجلين قد ولدت من زوج حر فاشترى الزوج حصة أخدهما من الام والولد وهو موسر فهو ضامن انصيب شريكه من الام لانه علك نصيبه حين صارت أم ولد له وشريكه في الولد بالخيار ان شاء ضمنه وان شاء استسعاه وان شاء أعتقه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعمالي لان بالشراء صار معتقا لنصيبه من الولد ولم يساعده الشريك على ذلك ولا رضى به ولو أن أمة غرت رجلًا من نفسها فادعت أنها حرة فتزوجها وولدت له والداً ثم استحقها رجـل فانه نقضي له بها وبقيمة الولد والعقر على الواطئ هكذا روي عن عمر وعلى رضي الله عنهـما وقد بينا أحكام ولد المفرور في كـتاب النـكاح والدعوى ثم اذا عتقت رجم علمــا الاب نقيمة الولد لان ضمان الغروركضمان الكفالة والمملوك انمايؤ اخذبضمان الكفالة بعد المتق فان اشترى أب الولد نصفها من مولاها صارتام ولد له لان نسب ولدها ثبت منه ويضمن نصف قيمتها لمولاها لانه عملك النصف الباقي عليه بالاستيلاد واذا ادعى رجلان ولد جارية بينهما فهو ابنهما يرثهما ويرثاه وحكم ثبوت النسب من رجلين قد بيناه بتمامه فيما أمليناه من

شرح الدعوى ومقصوده هنا بيان حكم أمية الولد فنقول الجارية أم ولد لهما لثبوت سبب ولدها منهما والاستيلاد لا محتمل الوصف بالتجزي في المحل ولكن اذا ثبت لا ثنيرن لا يظهر مه حكم التجزي في الحــل كملك القصاص لايحتمل الوصف بالتجزي في الحل ثم يجوزأن بجالقصاص لا ثنين على شخص واحدوالمتق على قولها لا تعزى في الحل ثم اذا باشره رجلان كان كل واحد منهما معتقاً للنصف فاذا ثبت أنها أم ولد لهما قلنا تخــدم كل واحد منهما يوما كما كانت تفعله قيل هـ ذا لا نه لاتأثير للاستيلاد في إيطال ملك الخدمة واذا مات أحدهما عتقت ولا ضمان للشريك في تركة الميت بالاتفاق لوجود الرضا منهما بمتقها عند الموت ولا سمانة عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي وعلى قول أبي نوسف ومحمد رضي الله تعالى عنهما تسمى في نصف قيمتها للشريك الحي فلو أعتقها أحدهما في حياته عتقت ولا ضمان على المعتق للشريك ولا سـمانة علمها في قول أبي حنيفــة رحمه الله تمالى وعندهما يضمن المعتق نصف قيمتها أم ولد لشريكه انكان موسراً وتسمى في نصف قيمتها ان كان معسراً وأصل هذه المسألة أن رق أم الولد ليس عمال متقوم في قول أبي حنيفة رحمه الله وعلى قولهما هومال متقوم وجه قولهما أنها مملوكة لمالك محترم فتمكون مالامتقوما كالامة القنةودليل الوصف أنه مملك استخدامها واستكسامها ووطأها علك الممين ولو قالكل عملوك ليحر تدخل أم الولد في ذلك واذائبت نقاء ملك العمين فصفة المالية والتقوم لاتنفصل عنه لان المملوكية فى الآدى ايس الاعبارة عن المالية والتقوم بكون المالك محتر ما ولان بالاستيلاد تملق عتقها عوته فتكون مالا متقوما كالمدبرة الاأن الممدبرة تسمى للغرماء والورثة وأم الولد لاتسمى لانها مصروفة الى حاجته فان الاستيلاد من حوائجه كيلا يضيع ماؤه وحاجته مقدمة على حتى الفرماء والورثة كحاجتــه الى الجهاز والكفن بخلاف المدبرة فان التـــدبـير ليس من أصول حوائجه وأبو حنيفة رحمه الله تمالى نقول المالية والتقوم انما يثبت بالاحراز ألاترى أن الصيدقيل الاحراز لا يكون مالا متقوما وبعد الاحراز بصير مالا متقوما والآدمي باعتبار الاصل ليس عال لانه مخلوق ليكون مالكاللمال لاليصير مالا والحمن متى صح احرازه على قصــد التمول صار مالا متقوماً ويثبت به ملك المتعة تبعا فاذا حصنها واستولدها فقد ظهر أن احرازه لها كان لملك المتمة لالقصيد التمول فصار في صفة المالية كأن الاحراز لم توجد أصلا فلا يكون مالا متقوما وهذا لان ملك المتعة ينفصل عن ملك

المالية ألا ترى أن للزوج على المنكوحة ملك المتعة دون ملك المالية والدليل عليه من جهة الحكم أنها لاتسمى للفرماء والورثة وماكان مالا متقوماً في حياته يتعلق به حق غرمائه وورثته وحاجته الى النسب فنقول ليس من ضرورة ثبوت نسب الولد ثبوت حق أميــة الولد لها حتى تجمل حاجته مسقطا حق الغرماء والورثة عنها فعرفنا أنها انما لاتسمى للغرماء والورثة لا نه لم يبق فيها صفة المالية والتقوم بخلاف المدبرة فان احرازها للمالية حين لم يظهر منه قصدالي احرازهالملك المتمة ولهذا تقومت في حق الغرماء والورثة اذا عرفنا هذا الاصل فنخرج المسائل عليـه منها أنه لو مات أحـدهما فلا سعاية عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالى لا ن نصيب الشريك منها ليس عال متقوم فلا يلزمها بدله واذا أبرئت عن السماية عتقت لبراءتها عن السماية وعندهما لما كان نصيب الشريك منها مالا متقوماً وقد لسلم لها بالعتق فعليها السعاية كما في الامة اذا أعتقها أحــد الشريكين وهو معسر وكذلك لوأعتقها أحدهما عند أبي حنيفة رحممه الله تمالي لانها ليست عمال متقوم فلا يكون مضمونا على الشريك بالافساد ولا بالاتلاف وعندهما يضمن للشربك ان كان موسراً بمنزلة القنة ومنها أم الولد بين الشريكين جاءت بولد فادعاه أحدهما ثبت النسب منه بالدعوة وعتق ولم يضمن الشريكه شيئًا من قيمته ولاسعاية عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان ولد أم الولد بمنزلة آمــه فلا يكون مالا متقوما عنــده وعنــدهما يضمن نصيب شريكه انكان موسرآ ويسمى له الولد ان كان معسراً ومنها ان أم الولد لاتضمن بالفصب عنه أ بي حنيفة رحمه الله تمالى حتى لو غصبها غاصب فماتت عنده لم يضمن شيئاً لان ضمان الفصب يختص عا هو مال متقوم بخلاف ضمان القتل فان الحر يضمن بالقتل دون الغصب وعندهما أم الولد تضمن بالغصب لأنها مال متقوم وذكر محمد في الرقبات ان عند أبي حنيفة رخمه الله تمالي أم الولد تضمن بالغصب على محو مايضمن به الصبي الحرحتي لوماتت حتف أنفسها لم يضمن الفاصب شيئاً ولو قربها الى مسبعة فافترسها السبع يضمن لان هذا ضمان الجناية لاضمان الغصب ألاتري أنه يضمن الصبي الحر بمثلهوالذي يوضح كلام أبي حنيفة أن الباق للمولى على أم ولده ملك الخدمة والمنفعة والمتعبة وملك المتعبة لايضمن بالاتبلاف ولا بالغصب بخلاف المدبرة فالباقي عليها ملك المالية حتى يقضى دينه من ماليتها بمد موته والمال يضمن بالاتلاف ويدخل على قول أبى حنيفة رحمهالله تعالى فصلأم ولدالنصرانى اذا أسلمت وفصل

المفروربام الولد وسنبين عذر كل فصل في موضعه فان كانت أم ولد لرجل خالصــة فاءتق نصفها عق جميمها ولا سعاية عليها اما عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي فلا سماية عليها كحال وبراءتها عن السماية توجب عتقها وعندهما هي كالامة الفنة في هذا الحكم ﴿قال ﴾ أمة بين رجلين ولدتولدين في بطن واحدأو بطنين مختلفين فادعى أحدهما الولدالأ كبر والآخر الاصغر مما فأناكان في بطن واحد فهما الناهما جميعاً لانهما خلقا من ماء واحد فدعوة كل واحد منهما لأحـدهما تكون دعوة لهما وانكانا في بطنـين فالاكبرولد الذي ادعاء لانه ادعى نسب ولد جارية مشــ تركة بينهما وقد حصــل العلوق في ملــكهما فتستند دعو ته الى حالة الملوق وتصير الجارية أم ولدله ويضمن نصف عقرها ونصف قيمتها لمدعى الاصغر فأما الاصغر في القياس عبدلمدعي الاكبر عنزلة أمه لايثبت نسبه لمدعيه لان الجارية صارت أم ولد لمدعى الاكبر من حين علقت به فمدعى الاصغر ادعي نسب ولد أم ولد الغـير فلا تصح دعوته ويضمن جميع العقرلاقراره بوطء أم ولدالغير وقد سقط الحدعنه للشبهة وفي الاستحسان يثبت نسب الاصفر من مدعى الاصفر لانها حين علقت بالاصفر كانت مشتركة بينهما في الظاهر فيصير ذلك شبهة معتبرة في اثبات نسب الاصغر من مدعيه بالدعوة وقيام الملك له في نصفها ظاهراً عنه ذلك عنزلة المغرور ونسب ولد المغرور يكون ثابتا باعتبار الظاهر وان تبين الامر تخلافه ويضمن قيمته كاملة لشريكه اما على أصلهما فلا يشكل لان ولد أم الولد عندهمامال متقوم وقد تبين أن مدعى الاصغر أتلفه بالدعوة على مدعى الاكبر وانمــا الاشــكال على قول أبي حنيفة رحمــه الله تمالى والمذر أن يقول سقوط المالية والتقوم باعتبار ثبوت حق أميـة الولدولم يثبت في هذا الولد لانه انفصل من أمه قبل ثبوت حق أمية الولد فيها بدعوة مدعى الاكبر وما لم يثبت الحق في الام لا يسرى الى الولد فلهذا ضمن قيمتها لشريكه أو عذره هنا نظير عذره في المغرور بأم ولد الغيران الولد يكون حرآ بالقيمة لانه تملق حر الاصلوثبوت أمية الولد فيهمبني على بُوتالرق فاذا لم يثبت الرق فيه أصلا لايثبت حكمآمية الولدفيه وانما يضمن قيمته لانهمنع حدوث الرق فيه بسبب الغرور فهذا مشله ﴿ قال ﴾ ويضمن العـقر لشريكه وقال في موضع من كتاب الدعوي يضمن نصف المقر لشريكه وليس هذا باختلاف الرواية ولكن مراده هنا بيان جميع مايجب عليه ومراده ثم بيان حاصل مايبقي عليه لأنه قد وجب له علىمدعى الاكبر نصف العقر فنصف المقر بنصف العقر قصاص يبقى لمدعى الاكبر على مدعى الاصفر نصف المقرقال وكذلك لو كان مدعى الاكبر ذميا ومدعى الاصغر مسلماً لان كل واحد منهما منفرد فيما ادعى والترجيح بالاسلام عندالمزاحمة فأما عند عدم المزاحمة تصح دعوة الذي كا تصح دعوة المسلم ﴿ قَالَ ﴾ أمة بين رجلين فجاءت بولدين في بطن واحد أحدهما حي والاخر ميت فادعي أحدهما الميت ونفي الحي لزمه الحي لانهما خلقا من ماء واحد ودعوته أحدها عنزلة دعوتهما فيثبت نسب الحي منه ولا علك نفيه بمد ذلك ﴿فَانَ قِيلَ ﴾ الميت ليس عجل للدعوة بدليل نه لولم يكن معه ولد حي لايثبت نسبه منه فاذا لم تصادف دعوته محله كان لغوا ﴿ قَلْنَا ﴾ انما لا تصمح دعوته نسب الميت لانه غير مفيد وهذا المعنى ينعدم اذا كان معه في ذلك البطن ولد حي ولان معنى قوله هُو ابني أي مخلوق من مائي حتى تصير الجارية أم ولد له فاذاكان هناك ولدحي فاقراره بأن الميت مخلوق من مائه اقرار بأن الحي مخلوق من مائه لانهما خلقا من ماء واحدفلهذا اثبتنا نسب الحي منه وكذلك لو ادعى كل واحد منهما الميت أو ادعي كل واحد منهما أحد الولدين ثبت نسب الحي منهما جيماً لما بيناه ﴿قالَ ﴾ واذا قال أحد الموليين اذا كان في بطنهاغلام فهو مني وانكانت جارية فليست منيوقال الآخر ان كانت جارية فهي مني وان كان غلاما فليس مني والقول منهما معاً فما ولدت من ولد في ذلك البطن فهو لهما جميعالان أصل الدعوة من كل واحدمنهما صحيح لما في بطنها والتقسيم الذي ذكراه باطل فانه رجم بالغيب وتقسيم فيما هو في الرحم ولا يمــلم ما في الرحم الا الله تعــالي فاذا لغي هــذا التقسيم ُببت النسب منهما بالدعوة اذا كان القول منهما معاً وان كان أحــدهما سابقاً فالولد ولده غـالامًا كان أو جارية لان أصل الدعوة منــه قد صح والتقسيم بطل وقــد صارت الجارية أم ولد له فالدعوة من الآخر حصل في غير الملك وفي ولد ثابت النسب من غيره فكان باطلا ﴿ قال ﴾ وان قال أحــدهما ان كان في بطنها غــلام فهو مني الى سنتين وقال الآخر بمد ذلك بيوم ان كان في بطنها جارية فهي مني الى سنتين فولدت غلامين بمد قولهما لتمام سيتة أشهر منذ قالا ذلك لا يثبت النسب بتلك الدعوة فهما رقيقان لهما لا نالم نتيقن بوجودهما في البطن وقت الدعوة وقول المدعيرين الى سنتين لفو لأنه رجم بالغيب منهما فلا طريق لهما الى معرفة مدة بقاء الولد في البطن وان جاءت بآخرهما لأ قل من ستة أشهر من القول الاول وجاءت بالاول قبل ذلك بثلاثة أيام فهما ولدا الاول لانا تيقنا بوجودهما في

البطن حين ادعى الأول فيثبت نسبهما منه وهذا لانهما خلقا من ماء واحد فن ضرورة وجود أحدهما وقت دعوته وجدود الآخر كذلك وان جاءت بالولد الاول لاقــل من ســـتة أشهر من اقرار الثاني ولا كثر من ســتة أشــهر من اقرار الاول فهما ولدا الاخر لا نالم نتيقن بوجودهما في البطن وقت دعوة الاول منهـما فبطلت دعوته وتيقنـا بوجودهما في البطن وتت دعوة الآخر فلهــذا ثبت نسبهــما من الآخر وصارت الجارية أم ولد له وماولدت بمد هذا من ولدفهو يازم الآخر الا أن ينفيه ﴿قالَ﴾ أمـة بين رجلين ولدت من رجل قال زوجتمانيها فصـدقه احدهما فيـه وقال الآخر بل بمناكرًا فان نصفها عنزلة أم الولد لان مدعى البيع قد أقر بأن المستولد استولد ملك نفسه وأنها صارت أم والدله واقراره في نصيبه منها صحيح لأنه مملوك له في الظاهر قال ونصفها رقيق للذي قال زوجناك لانه ينكر أمية الولد في نصيبه وقد بينا ان أحــد الشريكين في الجارية اذا أقر انها أم ولد لشريكه لايثبت حكم الاستيلاد بهذا الافرار في نصيب شريكه اذا كذبه فكذلك اذاأقرأنها أمولدلنيره وقال ويعتق نصف الولدحصة الذي أقربالبيع لأنه أقربحرية الولد واقراره فى نصيب نفسه صحيح ويسمى الولدفي نصف قيمته للذى أنكر البيع عنزلة مالو شهد أحد الشريكين على صاحبه بالعتق الا أن هناك يسمى للشاهد عند أبي حنيفة رحمه الله تمالى لا نه يدعي السماية وهنا لايسمي الولد للمقر بالبيع لانه يتبرأ من السماية ويزعم أن الولد حر الأصل ثم يكون على الواطئ العقر لهما نصفه للمقر بالنكاح ياخــذه بحساب المهر لتصادقهما عليه ونصفه لمدعى البيع ياخــذه من الوجــه الذي ادعى لانهما يتصادقان على وجوب هـ ندا المقدار له وان اختلفا في جهته فان آلزوج يقول هو مهر ومدعي البيع يقول هو ثمن والاختلاف في السبب بعــد الاتفاق على وجوب أصــل المال لايمنع من الاستيفاء فلهذا يستوفيه من الوجه الذي يدعيه فأما اذامات أب الولدسمت الجارية في نصف قيمة اللمقر بالنكاح لان مدعي البيع يزعم أنهاأم ولد لاب الولد وانها عتقت بموته ولاسماية عليها فيعتبر زغمه في نصيبه ولا يعتبر في نصيب شريكه فتسمى في نصف قيمتها لمدعى النكاح وهذا عندهم جميماً لان أمية الولد لم تثبت في هذا النصف على ما بينا ﴿ قَالَ ﴾ ولو كان الآب ادعى الشراء كانت أم ولد له ويضمن نصف الثمن للذي صدقه بالبيع لان نصيبه منها صار ملكا لاب الولد لتصادقهما على البيع والشراء فيصدير الكل أم

ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها للذي كذبه لان البيع في نصيبه لم يثبت فهي كأمة مشتركة بين اثنين يستولدها أحدها ﴿ قال ﴾ ولوكانت الجارية مجهولة لاتمرف لمن كانت فقال أب الولد زوجتماني وقالابعنا كها فهي أم ولد له وابنها حر لا نها في الظاهر بملوكته فصارت أم ولد وكان ولدها حرآ باعتبار الظاهر ولا يصــدق هو في الاقرار أنها لغيره فيما يرجع الى ابطال حقهـا ويكون على الواطئ القيمـة لهما لان افراره صحيح في حق نفسسه وقد زعم أنها مملوكة لهما فى يده وقد تعلمر عليه ردها عليهما فيفرم قيمتها لهذا ولا يسقط حقهما عن هذه القيمة اقرارهما بالبيع لان البيع لم يثبت حين كذبهما ولان تدلم الاسترداد لم يكن باقرارهما بالبيع ألا ترى أنهـما وان جحـدا البيع والنكاح جميما لم يكن لها حق الاسترداد ثم قال في نسخ أبي ســليمان رحمهالله وكـذلك لو كانت معروفة بأنها لهما وهذا غلط والصواب ماذكر في نسخ أبي حفص رضي الله عنـــه ونوادر هشام قال ولو كانت ممروفة بأنها لهماكان عليه العقر وهــذا لان تعــذر الاســترداد هناباقرارهما بالبيع ألا ترى أنهما لو أنكرا البيع والتزويج كانت أمة قنة لهما فيكون اقرارهما بالبيع مانعا لهما من الاسترداد فالهذا لم يكن لهما أن يضمناه قيمتها وانما وجب عليه العقرلا فراره بالوطء في ملك الغير وقد سقط الحد عنه بدعوى النكاح فيلزمه المقر ﴿قال ﴾ واذا ادعى الواطئ الهبة وادعيا ها بالبيع والجارية مجهولة لايدري لمن كانت فهي أم ولد له باعتبار الظاهر لما بينا وعليــه قيمتها لها لأن الهبة لم تثبت لانكارهما والبيع لم يثبت بانكاره الا ان تعذر الاسترداد ما كان باقرارهما بالبيع على مابينا بل باستهلاكه جارية زعم أنها لهما فيضمن قيمتها لهما ﴿قَالَ ﴾ وان قالا غصبتها وقال صدقتما وهي مجهولة لم يصدق عليها بعد الذي دخلها من العتق باعتبار الظاهر وعليه قيمتها لانه أقربفصبها منهما وقد تمذر ردها عليهما بما ثبت فيها من أمية الولد ﴿قَالَ ﴾ وأن صدقتهم بذلك صدقت وكانت أمة لهم الان الحق لها فأن تصادقوا على شي ثبت ذلك بتصادقهم وفي رواية أبى حفص وهشام رضى الله عنهـما قال لا تصدق بمــد المتق لانها صارت أم ولد لمن هي في يديه باعتبار الظاهر وكما لايقبل قولها في ابطال حقيقة العتق بعد ماحكم بثبوته فكذلك لايقبل قولها في ابطال حق العتق ألما في ذلك من حق الشرع ﴿ قال﴾ ولو كانت لهما بينة عليهااخذاها وولدها رقيق لهما لان الثابت بالبينة كالثابت بالمماننة فظهر أنه غاصب زني بجارية مغصوبة فعليه الحد ان لم يدع الشبهة وان ادعي بيما أو هبة أو نكاطا سقط الحد عنه لتمكن الشبهة فقد آل الامر الى الخصومة والاستحلاف والحد عشله يسقط ولكن لا يثبت النسبلان بمجرد دعواه لم يثبت له في هذا الحل ملك ولا حق ملك وثبوت النسب ينبني على ذلك ﴿ قال ﴾ وان ملكها يوما مع ولدها كانت أم ولد له وكان الولد ولده لان اقراره صحيح في حق نفسه وانما لم يصح لفيام حق الغير في المحل فاذا زال بملكه اياها كان كالمجدد للاقرار في هذه الحالة فيثبت نسب الولد منه لانه ادعاه بسبب صحيح محتمل فيكون الولد حراً والجارية أم ولده والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والما ب

- ﴿ باب مكاتبة أم الولد ﴿ -

﴿ قَالَ ﴾ رضى الله عنه وإذا كاتب الرجـل أم ولده على خدمتها أو على رقبتها فذلك جائز لانها مملوكة له وعقد الكتابة يرد على المملوك ليتوصل به الى ملك اليد والمكاسب في الحال والحرية في ثانى الحال وحاجة أم الولد الى هـذا كحاجة غيرها توضيحه أن موجب الكتابة مالكية اليد في المنافع والمكاسب للمكاتب وأم الولد مملوكة للمولى يداً وكسبا فيصح منه أثبات هذه المالكية لها بالبدل ثم كل مايصلح عوضا في كتابة الفن يصلح عوضا في كتابة أم الولد فاذا أدت المكاتبة عتقت لفراغ ذمتها عن بدل الكتابة وان مات المولي قبـل أن تؤدى عتقت لان حكم الاستيلاد باق بعد الكتابة ومن حكم الاستيلاد عتقها بعــد موته ﴿ قَالَ ﴾ ولا شي عليها من البدل لانها كانت تؤدي لتعتق وقد عتقت فصارت مستغنية عن أداء البــدل كما لو أعتقها في حال حياته ويســلم الـكسب لها لا نها عتقت وهي مكاتبــة وبالمتق تتأكد المالكية الثابتة لها بالكتابة ﴿قال﴾ وان باعها نفسها أو أعتقها على مال فقبلت فهي حرة والمال دين عليها لانأنل ذرجاتهاان يكون للمولى عليهاملك المتعة واسقاطه الملك بدل عليها صيح كالطلاق بجمل والمال دين عليها لانها التزمت بقبولها فان مات المولى لم يسقط ذلك الدين عنها لان حكم الاستيلاد بطل بمتقها في حياته وأعما المال دين عليها وليس للاستيلاد تأثير في الابراء عن الدين ﴿ قال ﴾ وان كاتب أم ولده فجاءت بولد بمد الكتابة لاكثر من سنة أشهر ثم مات المولى قبل أن يقربه لايلزمه النسب لانها بالكتابة

عِثل هذه الحرمة فاذا جاءت بالولد لمدة يتوهم أن تكون من علوق حادث بمد الكتابة لم يثبت النسب وان جاءت به لاقل من ســـتة أشهر فهو ثابت النسب من المولى لتيقننا انها علقت به قبـل الكتابة وهو حروقد عتقت هي أيضا عوت المولى ﴿ قال ﴾ وان كان حيا فادعاه فيو النه وان جاءت به لا كثر من سنتين لا نها ماصارت فراشا لفيره وحرمتها على المولى اذاكانت بسبب لا تزيل ملكه عنها ولا تجملها فراشللغيره عنم نبوت النسب منه قبل الدعوة ولا عنم ثبوت النسب منه بعد الدعوة كالوحرمت مجماع ابن المولى إياها المقر ويسقط اعتبار هذا التحرز اذا أقر هو بالولد فان جنت في كتانتها جنابة سمت فها لأن موجب جنابتها كان على المولى قبل الكتابة لأن كسبها للمولى وقد زال ذلك بالكتابة فانهاصارت أحق بكسبها أوكان موجب جنانتها على المولى لانه بالاستيلاد كان مانما دفعها بالجناية وقد انعدم هـ ذا المعنى بالكتابة لان المكاتبة ليست عحـ ل للدفع فهي والقنة اذاكوتبت سواء ﴿ قال ﴾ وان جني عليها كان الارش لمالان ارش الجناية عنزلة الكسب وهي أحق عكاسبها ﴿ قالَ ﴾ وان ماتت وتركت ولدا ولدته في المكاتبة من غير المولى سمى فيما على أمه لانه انفصل عنها وهي مكاتبة فيكون حكمه حكمها باعتبار أنه جزء من اجزائها وقد كانت في حياتها تسمى على النجوم لحاجتها الى تحصيل المتق لنفسها بالادا، وحاجة هــذا الجزء الى ذلك كحاجتها فتبقى الكتابة ببقاء هــذا الجزء ﴿ قال ﴾ ولو اشترت ابنا لها عبداً لم يكن لها أن تبيعه لانه صار داخلا في كتابتها فانبالكتابة ثبت لها نوع مالكية فاذا كان لهـا نوع مالكية ثبت مثـل ذلك لولدها وقد بينا أن من يكاتب عليها يكون مملوكا للمولى حتى اذا أعتقه نفذ عتقه فيه وانها وأبواها في ذلك سواء الا أنها اذا ماتت عن هذا الابن المشترى فمند أبي وسف ومحمد رحمهما الله تمالي بسمى على هذه النجوم كالابن المولود في الكتابة وعند أبي حنيفة رحمه الله تمالي في القياس بباع هذا الولد في الكتابة لأنه انفصل عنها قبل ثبوت أمية الولد فيها فلم يثبت حق أمية الولد لهذا الولد وان ملكته فيباع بعـــــ موتها في المكاتبة كسائر أكسامها بخـ الاف المولود في الكتابة فأنه عنزلتها لانه انفصل منها وهي أم ولد مكاتبة وفي الاستحسان ان جاء بالمكاتبة حالا قبل منه ولم يبع فيها لانه في الحقيقة جزء منها فيقوم مقامها في أداء الكتابة الا أنه ليس بجزء من مكاتبة فلا يبقى الاجل

بقائه ولكن يأتى بالمال حالا فيكون مقبولا منه لما فيه من حصول مقصود المولى مخلاف المولود في الـكتابة لانه جزء من المـكاتبة يقررهأنالسراية من الاصل الى الجزء المتصل دون المنفصل فيثبت حقيقة سراية العقد إلى الولد المولود في الكتابة فيسمى على النجوم ولانثبت جقيقة سراية العقد الى الولدالمشترى فلا يثبت النجوم فى حقه ولكن فيما هوالمقصودوهو تحصيل المتق بالاداء حكم هــذا الجزء وحكم الاصل سواء فاذا جاء بالمــال حالا يقبل منه ﴿ قَالَ ﴾ ولو كانت اشترت أباها أو أمها فانه يؤخذ فيهما بالقياس بعــد موتها فيباعان في المكاتبة عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي لان الاب والام ليسا بجزء من الولد وامتناع بيمهما عليها في حياتها كان لمالهما من الحق في كسبها وقد انعدم هـذا الممني عوتها لان حاجتها مقدمة على حاجة أنوبها فلهذا براعان في مكانبتها بخلاف الولد فانه جزء منها فيجمل نقاء هذا الجزء كبقائها فيما هوالمقصودوقد بيااختلافهم في غير الوالدين والمولودين من القرابات أنه هل يمتنع عليها بيمهم الأأن الحاكم الجليل رضي الله عنه ذكر فيما سبق أن القياس والاستحسان عند أبي حنيفة رحمه الله في الاخوة وغييرهم وقدنص هنا في الاصل أن القياس والاستحسان في الاب والام في القياس لها أن تبيعهما لانهما لا يتبعانها فلا يمكن اثبات حكم الكتابة فيهما بطريق التبعية ولهذالا عتنع بيمهما بعدموتها وفى الاستحسان عتنع عليها بيمهمالانحق الوالدين يثبت في الكسب ولها كسب على ماقر رنا وهـ ذا هو الاصح ﴿ قال ﴾ واذا أسامت أم ولد النصراني قومت قيمة عدل فبيعت بقيمتها لانه تعـ ذر ابقاؤها في ملك المولى ويده بعــد اسلامها واصراره على الكفر فتخرج الى الحرية بالسعاية كما بينا في معتق البعض وهذا لان ملك الذي محترم فلا يمكن ازالته مجانا وهو اشكال لهما على أبي حنيفة رحمه الله تمالي في أن رق أم الولد مال متقوم وان وراء ملك المتعــة عليها شيُّ آخر فان ملـكه المتعة في هــذه الحالة يزال من غير بدل كما لو أسلمت امرأته وأبي أن يسلم والعذرلا بي حنيفة رحمه الله تعالى من وجهين (أحدهما) أن الذمي يمتقد فيها المالية والتقوم ويحرزها لذلك لأنه معتقد جواز بيمها وأنما يبني في حقهم الحكم على اعتقادهم كما في مالية الحزر (والثاني) أن ملكه فمها محترم وان لم يكن مالا متقوماً وقــد احتبس عنــدها لمني من جهتها فيكون مضمونًا عليها عنــد الاحتباس وان لم يكن مالا منه وما كالقصاص فأنه ليس عال متقوم ثم اذا احتبس نصيب أحد الشريكين عندالفاتل بمفو الآخر يلزمه بدله ولم يبين مقدار قيمتها وهي أم ولد

وهذا مشكل فأنها لوكانت محيث تباع فلا نقصان في قيمتها ولكن قيل قيمة المدبرة قدر ثلثي قيمتها قنــة وقيمة أم الولد قــدر ثلث قيمتها قنــة لان للمالك في مملوكه ثلاث منافـــم الاستخدام والاسترباح بالبيع وقضاء ديونه من ماليته بعده فبالتدبير ينعدم أحد هذهالمماني وهو الاسترباح وببق منفعتان وبالاستيلاذ ينعدماننان ويبقى واحد فتتوزع القيمة على ذلك ثم لاتمتق مالم تؤد السماية عنه نما وقال زفر رحمه إلله تمالى تعتق في الحال والسماية دين عليها لان ازالة ذل الكافر عن المسلم واجب وفي استدامة الملك عليها ذل ولكنا نقول الذل في الاستخدام قرراً علك اليمين وذلك يزول بالاستسماء لانها تصير بمنزلة المكاتبة أحق بنفسهاومكاسبها فالمقصو ديحصل بهذا ودفع الضرر عن الذمي واجب ولوقلنا يزول ملكه عنها في الحال ببدل في ذمة مفلسة والمال في ذمة المفلس تاو لأ دى الى الاضرار به وكان هذا في الحكم بمنزلة ازالتها عن ملكه بغير بدل ولهـ ذا لاتعتق مالم تؤد السعاية وليس لها ان تعجز نفسها الاأن يسلم المولى وان مات المولى أعتقت وسقط عنها السعاية وعلى قول الشافعي رحمه الله تمالي تخارج معني هذا انها تخرج من يد المولى وتؤمر بأن تكتسب وتنفق على نفسها الى أن عوت المولى فينئذ تعتق فأنه لا برى السماية على المملوك محال فجمل طريق ازالة الذل اخراجها من بد المولى كما قلنا ولو ولدت لاكثر من ستة أشهر منذ صارت مستسماة لم يثبت نسبه من المولى لانها في حكم المكاتبة ولو ماتت كان على هـذا الولدان يسمى فيها على أمه بمنزلة المولود في الكتابة ﴿ قال ﴾ واذا اختلف المولى وأم الولد في المكاتبة فعلى قول أبى حنيفة رحمـه الله تعالى يتحالفان وتنفسخ المكانبة بعــد التحالف وهو قول أبي بوسف ومحمد رحمهما الله تمالي لان الكتابة في مهني البيع من جيث أنه لايصح الا بتسمية البدل وأنه يحتمل الفسخ بعد تمامه ثم رجع فقال يكون القول قولها ولا يتحالفان لان حكم التحالف في البيع ثابت أيضا بخــلاف القياس فلا يلحق به ما ليس في معناه من كل وجه والكتابة ليس في معـنى البيع اما من حيث الصورة فالبيع مشروع للاسترباح مبنى على الضيق والماكسة والكتابة للأرقاء مبنى على التوسع ومن حيث المعنى الكتابة بعد تمامها بأداء البدل لاتحتمل الفسخ بخلاف البيع وفي الحال موجب المقد اثبات صفة المالكية يدآ في المنافع والمكاسب فما مضى منه فائت لا يحقق رده فمر فنا أنه ليس في معنى المنصوص من كل وجه فلو ألحق به بالمشاركة في بعض الاوصاف كان قياسا والثابت

الخلاف القياس لا يمكن اثباته بطريق المقايسة توضيحه أن البيع لازم من الجانبين فكان المصير الى التحالف فيه مفيداً حتى اذا نكل أحدهما لزمه ما قال صاحبه وفي الكتابة هذا لا يتحقق فأنها لو نكات لايلزمها شئ وكان لها أن تمجز نفسها فاذا انمدم التحالف وجب اعتبار الدعوى والانكار فيكون القول قولها مع عينها لانكارها الزيادة وان أقاما البينة فالبينة بينة المولى لانه يثبت الزيادة ببينته الاأنها انادعت مقدارما أقامت البينة عليه تمتق لانها أثبتت الحرية لنفسها عند أداء هذا المقدار فوجب قبول بينتها على ذلك بمنزلة مالو كاتبها على ألف درهم على أنها متى أدت خمسائة عتقت وهذا لانه لايبعد أن يكون عليها بدل الكتابة بمدعتقها كما لوأدت الكتابة عال مستحق تعتق وبدل الكتابة عليها محاله ﴿ قال ﴾ واذا كاتب أم ولده على ألف درهم أو أمتــه على ألف درهم على ان يرد عليها وصيفا وسطاً فالـكتابة باطلة في قول أبي حنيفـة ومحمد رحمهما الله تمالي وفي قول أبي يوسف رحمـه الله تمالى تجوز الكتابة وتقسم الالف على تيمتها وعلى قيمة وصيف وسط فتكون مكاتبة بما يخصها ولا خلاف أن العقد في الوصيف باطل لانها تكون مشترية للوصيف من مولاها وشراء الحيوان بنيرعينه باطل ثم وجه قول أبى بوسف رحمه الله تعالى أن الالف مذكور بمتمابلة شيئين فيقسم عليهما بالقيمة وامتناع ثبوت حكم العقد في احدهما لا يمنع ثبوته في الآخركما لوكان الوصيف بمينه فاستحقه انسان يكون العقد صحيحاً في حقها عا يخصها من البدل ولا يجوز ابطال هذا العقد لممنى الجهالة في بدل الكتابةلان هذه الجمالة باعتبار ذكر الوصيف وهو لا يمنع صحة الكتابة كما لوكاتبها على وصيف وسط لان هذه الجهالة لا تفضى الى المنازعـة لان قيمة الوصيف الوسط معـلوم فاذا قسم الالف على قيمتها وقيمة وصيف وسط تنبين حصتها على وجه لايبق بينهما منازعة وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى تقولان الحيوان بغير عينه ليس بمحل للبيع أصلا وانقسام البدل من حكم الدخول في العقد فاذا لم بدخل الوصيف في المقدكان هـ نما كتابة بالحصة التـ ماه والكتابة بالحصـة لاتصح كا لو كاتبها على مايخصها من الالف اذا قسم على قيمتها وقيمة عبــد آخر والدليل عليــه أنه لو خاطب عبـ دين بالكتابة بألف فقبـ ل أحدهما دون الآخر لم يكن صحيحا لانه لو صح كان بحصيته من الالف حتي لوكان سمي عقابلة كلُّ واحد منهما شيئاً معلوما صح القبول من أحدهما وهذا لان الكتابة في الحاجة الي تسمية البـ دل وفسادها بالشروط التي تتمـكن في

صلب العقد عنزلة البيع والبيع عثل هذه الجمالة يبطل فكذا الكنابة وليس هذا عنزلة الكتابة على وصيف فان بالاجماع لو تزوج امرأة على وصيف صحت التسمية ولو تزوجها على مايخصها من الالف اذا قسم على مهر فلانة لاتصح التسمية وكان لها مهر مثلها ثم المعنى أن تمين صفة النبطية في الوصيف باعتبار استحقاقه بمقد المعاوضة وذلك يتحقق اذا سمى الوصيف بدلافي الكتابة ولا يحقق هنا لما لم يصر الوصيف مستحقاً بالعقد ﴿قالَ ﴿ واوضمن رجل لرجل عن أم ولده المكاتبة فهو باطل كما في القنة فانه ليس لها ذمـة صحيحة في حق المولى مالم تعتق فلا يكون مال الكتابة دينامتقرراً عليه ﴿قال﴾ واذا أسلمت أمولد النصر اني فكاتبها بأكثر من قيمتها جازت الكتابة لان المقصود يحصل بهذا المقدوهو اخراجهامن يد الكافر (فان قيل) البدل المستحق عليها يقدر بالفيمة شرعا فينبغي أن لاتجوز الزيادة على ذلك كما بينا في معتق البعض ﴿ قلنا ﴾ هنا ماتمذر على المولى استدامة الملك فيها فانه لو أسلم كان له أن يستديم ملكه فيها فعرفنا ان استحقاق الازالة ببدل مقدر لم يتقرر هنا بخلاف ممتق البعض فان عجزت هنا ردت في الرق وتسمى في قيمتها لان اظهار المجزهنا مفيد بخلاف ما اذا كانت مستسماة في قيمتها ﴿ قال ﴾ مسلم تزوج أم ولد ذمي فولدت له سمى الولد في قيمة نفسه لانه مسلم باسلام أبيه وهو عنزلة الام مملوك للمولى الذمي فيجب ازالته عن ملكه بالاستسعاء وكذلك لوكان الزوج كافراً فأسلم لان الولد ما دام صغيرا فانه يصير مسلما باسلام أبيه ﴿ قال ﴾ مكاتب ذي اشترى أمة مسلمة فأولدها كانت على حالها لانه يتعذر عليه بيمها وثبت لها نوع حق تبعا لما ثبت من حق الولد فان عتق المكاتب بالاداء تم ملكه فيها وصارت أم ولد للذمي فتسمى في قيمتها فان عجز فرد رقيقا أجبر المولى على بيمها لان الملك تقرر فيها للمولى فلم تصر أم ولد ولكن المولى كافر وهي مسلمة فيجبر على بيمها ﴿قَالَ ﴾ حربي خرج الى دارنا مستأمنا ومعه أم ولده لم يكن له أن يبيم الان حق أمية الولد تبع لحق الولد في النسب والنسب يثبت في دار الحرب كا يثبت في دارنا فكذلك ما ينبني عليه من أمية الولد لها وكما لا يمكن من بيع ابنه في دار الاسلام فكذلك لا يمكن من بيع أم ولده ولو أسلمت سعت في قيمتها لان ملك المستأمن محترم كملك الذمي فيتعذر ازالة ملكه عنها مجانا فلهذا سعت في قيمتها والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- ﴿ باب دعوى الرجل رق الفلام في يده ﴿ -

﴿ قَالَ ﴾ رضى الله عنه غلام صغير لا ينطق في بد رجل فقال هذا عبدي فهو كا قال اذا لم يمرف خلافه لانه لابد له في نفسه ولا قول فيتقرر قول ذي اليد عليه وما في بده مملوك له باعتبار الظاهر فاذا ادعى مايشهد له الظاهر به كان القول فيه قوله كما لو كان في مده دامة أو ثوب فقال هذا لى ﴿قالَ ﴾ وان أدرك الصغير فقال أنا حر الاصل فعليه البينــة لأنه بدعي ابطال ملك ثبت عليه لذي اليد مدليل شرعي فلا تقبل ذلك منه الا تحجة ﴿قال ﴾ وانكان حين ادعاء الذي في مده يعبر عن نفسه فقال آنا حر فالقول قوله لانه في مد نفسه وله قول معتبر شرعاً فلا تتقرر عليــه مد ذي اليــد مع ذلك بل مد نفسه تـكون دافعة ليد ذي اليد لانها أقرب اليه فكان القول قوله في حربته لتمسكه عاهو الاصل وكذلك لو قال الغلام أنا لقيط لان اللقيط حرباعتبار الاصل والدارفهوكقوله أناحر فان أقام الذي في بده البينة أنه عبده وأقام الغلام البينة أنه حر أخذت بينة الغلام لانه يثبتحرية الاصل ببينته وبينَة الملك لاتمارض بينة الحرية من وجهين (أحـدهما)أن الحرية لاتحتمل النقض والفسخ والملك يحتمل الابطال (والثاني) أن الاثبات في بينة الحرية أكثر لانه يتعلق بالحرية أحكام متعدية الى الناس كافة ولان في بينته ما يدفع بينة ذي اليد وليس في بينته ذي اليد ما بدفع بينته فان الحرية تحقق بعـــ الملك وان قال الذي في بده هذا عبدي وقال الغلام أنا عبـــد فلان فهو عبد الذي في مديه لانه لما أقر بالرق على نفسه لم يبق له يد ولا قول معتبر في نفسه بل تنقرر بد ذي اليد عليه فالقول قوله أنه ملكه بخلاف الاول فان هناك هو شكر رقه أصلا وقوله في دفع الرق عن نفسه مقبول وفي تعيين مالكه غير مقبول لانه بحول مه ملكا ثابتا لذي اليد الى غيره وكذلك لوكان في بدي رجلين بدعي كل واحد منهما انهله فقال هو أنا عبد أحدهما لا نه لما أقر بالرق على نفسه تقررت بدهما عليه وان كان لا بنطق فأقام أحدهما البينة انه عبده وأقام الآخر البينة انه ابنه من أم ولده قضي به للذي ادعاه لان في بينته زيادة آئبات النسب والحرية للولد فتترجح بذلك فان أقام كل واحــد منهما البينة أنه عبده ولدعبده ووقتت احدى البينتين وقتاقبل وقت الاخرى قضي به للاول اذا كان بذلك الميلاد ممناه اذا كان سن الغلام موافقا للوقت الاول فقد ظهر علامة الصــدق في شهادة

شهوده وعلامة الكذب في شهادة شهود الآخر وان علم أنه على غير ذلك الميلاد قضى به اللَّ خر لان علامة الكذب ظهرت في شهادة أسبق التاريخين وذلك مانع من العمل بها فان كان يشك فيــه قضي به بينهما لاســتواء الحجتين فان كان كل واحــد منهما أُسِتَ الملكُ لنفســه من حين ولد لان الملك لا يسبق الولادة ولا يعتبر ســبق التاريخ مع ذلك ولكن لما كان كل واحد من الامرين محتملا قضي به بينهما وقيل هذا قولهما فأما عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي ينبني أن يقضي به لصاحب الوقت الاول لانهما استويا في معني الاحتمال وصاحب أسبق التاريخين أثبت الملك لنفسه في وقت لا سازعه فيه أحـــد فيجب القضاء بالملك له ثم لايستحق عليه بعد ذلك الابسبب من جهته وانه توقت واحدة منهما وقتا غير أن احدى البينتين شهدت أن هذا المولى أعتق أمه قبل أن تلده أو دىرهاأ وأعتق الغلام وأمه حامل به أو دبره قضي به لصاحب العتق لانه في بينته زيادة اثبات الحريةللغلام اما مقصوداً أو تبعا لامهولان العتق قبض من المعتق فباثباته العتق أو التدبير يثبت أن اليد له وبينة ذى اليه تترجح في اثبات الملك من وقت الولادة ألا ترى أنه لو كان في مد غيرهما فأقام كل واحد منهما البينة أنه عبده غير أن احدى البينتين شهدوا أنه دبرهأوأعتقه البتة نقضي به له لا نه بالتدبير والعتق يستحق الولاء والولاء كالنسب ولوكان في احــدى البينتين زيادة آئبات النسب ترجحت بذلك فكذلك الولاء ﴿قَالَ ﴿ صَي فَي بِدَى رَجَّلُينَ ادَّعَى أحدهما أنه ابنه والآخر أنه عبده فهو حروان الذى ادعاه لانه يقرله بالنسب والحرية واقراره فيها في بده صحيح وثبوت النسب والحرية في البعض ينفي الرق فيما بتي منـــه وان كان في في أيديهما يتجاذبانه فات من عماهما بعد هذه المقالة فالدية على عافلتهما لأنهما قتلاه خطأ بعد ماحكم بحريته ونسبه لمدعي البنوة ويكون ذلك لاقرب الناس منه بمدالذي ادعىأنهامنه لانه قاتل فيكون محروما عن الميراث واذا صار محروما كان كالميت واذا ادعى كل واحد منهما نه عبده ولدعنده من هذه الامة لامة واحدة والامة في بدأ حدهما وهي مقرة بالملك له فالامة لمن هي في يده والولد بينهــما لان الاســتحقاق باعتبار اليد وقد اختص أحدهما باليــد في الامة واستويا في اليدفي الولد ﴿فَانْقِيلِ﴾ لما ثبت الملك في الامة لاحدهما والولد نتبع الام في الملك فينبني ان يقضى بالولد له ﴿ قلنا ﴾ ثبوت الملك له في الامــة باعتبار بده واليــد حجة دافعة للاستحقاق لاموجبة له فلا يستحق به مافي بد الآخر من الولد وعلى هــذا لوكان

الصبى في مد أحدهما والام في مد الآخر فلكل واحد منهما مافي مده على ما بينا قال أرأيت لوكانت جدته في يد الآخر أكان يدفع الى الصي من كانت جدته في يده هذا بعيد ﴿قَالَ ﴾ واذا كان الصبي في يد رجل فاعتقه ثمجاءآخريدعي أنه عبده ويقبم البينة على ذلك فانه يقضى به لان اليـ لا تمارض البينة بل تبين بهذه البينة إن ذا اليد أعتق ملك غـيره الاأن يقيم الممتق البينة انه كان له ولد عنـــده أو أعتقه فحينئذ تترجح بينته لما قلنا ﴿ قال ﴾ واذا كان العبد فى يد رجل فدبره أو أعتقه ثمأقام الآخر البينة أنه له وأقام ذو اليد البينة أنهلهأعتقه أو ديره فهو أولي لا نه شبت زيادة العنق واستحقاق الولاء ولان حجة ذي اليد في الحقيقة للعبد فأنه يثبت به حريته وولاءه والولاء كالنسب فكانه هو الذي يقيم البينة على ذلك ﴿ قَالَ ﴾ واذا كان الصبي في يد رجل فباعه من رجل ثم ادعى أنه كان ديره أو أعتقه قبل البيع لم يصدق على ذلك لانه متناقض في دعواه ولانه يسمى في نقض ماقدتم به وهو البيم كذلك لوادعي أنه ابنه ولم يكن العلوق به في ملكه لان هـذا دعوة النحر بر ودعوة النسب حينئذ فيفسخ البيع فيه لان حق استحقاق النسب يثبت له بالعلوق في ملكه ولم بطل ذلك بالبيع لان البيع دونه في احتمال النقض وهذه زفرية موضعها كتاب البيوع والدعوى وان لم يكن شيُّ من ذلك ولكن الصيَّ أدركُ فاقام البينة أنه حر عتق ولا شيُّ عليه لانهأ ثبت حريته بالحجة وانمايرجم المشترى بالثمن على البائع فانكان كبيراً مقرآ بالملك وأمر المشترى أن يشــتربه وأخبره أنه عبد للبائم فاشــتراه ثم أقام البينــة انه حر عتق لانا قــد بينا أن التناقض لا يمنعه من أنبات حرية الاصل بالبينة كما لا يمنعه من أثبات النسب لا ن حرية الاصل لا ناقض لها فان لم يقدر المشترى على الذي باعه كان له أن برجم على العبد بالثمن الذي أداه الى البائم لانه مغرور من جهته حين أقر بالملك وأمره أن يشتريه وضحة البيع كان بقوله فانه لو قال أنا حر ما كان يشتربه أحــد ولا يصح البيع فيــه والغرور متى تمكن فى عقد المعاوضة فهو مثبت حق الرجوع للمفرور علىالغار وصاركاً نه التزم للمشتري سلامة نفسه أو رد الثمن عليه الآأن البائع اذا كان حاضراً فرجوعه على البائع لانه هو الذي قبض الثمن حقيقة والمشترى سلمه اليه مختاراً فاذا تمذر الرجوع عليه بمينه كان له أن يرجع على العبد ليندفع الضرر عنه ثم يرجع العبد بذلك على البائم لانه يقوم مقام المشترى فى الرجوع عليه حين ضمن له بالثمن وان كان المشترى أقر بحريت عنق باقراره وولاؤه موقوف ولا يرجع بالثمن على البائع ولا على العبد لان اقراره ليس بحجة عليهما والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- اب ما لا يثبت النسب فيه من أم الولد كا

﴿قَالَ ﴾ رضى الله عنه واذا زوج الرجل أمته من عبده فولدت ولدا فادعاه المولى لم ثبت نسبه منه لان نسبه ثابت من العبد بالفراش فلا شبت من غيره ولكنه يمتق عليه وتصير الحارية أم ولدله لما ذكرنا قبل هـ ذا واذا اســـتولد الرجل جارية غــيره وادعي شبهة بشراء أو غيره وكذبه مولاها لم يثبت نسبه لان عجرد دعواه لميثبت له شبهة في المحل في حق مولاها حين عارضه بالتكذيب وثبوت النسب ينبني على وجود الشهة في الحل فان ملكه نوما ثبت نسبه منه لان الشهة في المحل في حقمه تثبت نقوله فان خبره مجمول على الصدق في حقه الا أنه امتنع العمل به للمعارضة من مولاها وحق المعارضة كان له باعتبار ملكه فاذا زال ذلك سقطت معارضته وخلص الحق للمدعى حين ملكه فيثبت النسب منه كا لو وجد الافرار في الحال وان أعتقه مالكه فهو مولاه ولا شبت نسبه من المدعى الا أن يصدقه الغلام فحينتذ يثبت النسب منه لان الحق في نسبه خلص له وقد تقرربالتصديق منه وليس في بُوت نسبه تمرض للولاء الثابت للمولى اذ لامنافاة بينهما ﴿فَانَ قَيلَ ﴾ قبل العثق ليس فاأبات النسب أيضاتعرض للملك الثابت للمولى وقلنا ولكن النسب لايثبت الابحجة ومجرد الدعوى مع قيام المعارضة لا يكون حجة فأما دعواه عند تصديق الفلام بنفوذ المتق يكون حجة ﴿قال﴾ واذا استولد الاب جارية ولده غصبا والولد صغير أو كبير مسلماً و ذمي أو مستأمن أو مرتد وقد علم الاب أنها عليه حراموادعاه بعد الولادة ثبت نسبه منه كذبه الولد في ذلك أو صدقه وهو ضامن لقيمتها وهي أم ولد له ولا عقر عليه أما سقوط الحد عنه مع العلم بالحرمة فللتأويل الثابتله في مال الولد بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم أثت ومالك لابيك وأما ثبوت النسب منه فلان حق التملك له في مال ولده عند حاجته ثابت الا أنءاكان من أصول الحوائج كالنفقة يتملك بنير عوض وفيما دون ذلك يتملك بموض وهو محتاج هنا الى صيانة مائه عن الضياع فيتملكها بضمان القيمة سابقا على الاستيلاد وقد بينا

فروع هذه المسألة فيما أمليناه من شرح الدعوى والفرق بينهما اذا كان الولدكافرآ والوالد مسلماً أو على عكس ذلك وما استقر عليه قول أبي نوسف رحمه الله تمالي ان حكمه كحكم المغرور وبينا في كتاب النكاح أيضاً ان الأب لوكان تزوجها باذنه أو بغـير اذنه نـكاح نسب ولده فان شبهة النكاح تكني لذلك وفي الكتاب قال هــذا والأول سواء في القياس يعني لا تقليكما ولكن يثبت النسب باعتبار الغرور كما استقر عليه قول أبي بوسف غيير أني أخـذت في الاول بالاستحسان يعني أن تملكها عَليـه بضمان القيمـة مـذا السبب نوع استحسان لتحقق صيانة مائه ولاثبات حربة الاصل للولد وحق أميــة الولد لها ﴿ قال ﴾ ولوولدت أمة الرجل ولداً وأدعاه آلمولي وأنوه مما فالمولي أحق به لان ضحة دعوته باعتبار حقيقة الملك وضحة دعوة الاب باعتبارتأويل الملك وتأويل الملك لايمارض حقيقة الملك ثم دعوة الولد تمنع الاب من ان تملك الجارية بدعوته وبدون هذا الشرط لايصح استيلاده ولا يثبت النسب منه ﴿ قال ﴾ واذا وطي الرجل أمة لمكاتبه فولدت ولدا فادعاه وصيدقه المكاتب فهو ولده بالقيمة وعليه العقر لان لذحق التملك في كسب العبد المكاتب وذلك عنزلة المغرور أوأقوى منهفكمايثبتالنسب هناك ويكون الولد حرآ بالقيمة وعليه العقر فكذلك هناالاأنهاعتبر تصديق المكاتب لان المولى حجر على نفسه التصرف في كسب المكاتب والدعوة تصرف فلا ننفذ الانتصديق المكاتب مخلاف الآب فانه ماحجر على نفسه التصرف في مال الولد عند الحاجة فلا محتاج الى تصديق الولد ثم عند التصديق في المكاتب لاتصمير الجارية أم ولد له لان حق الملك ثابت له في كسبه وذلك كاف لا ثبات نسب الولد ألا تري أن بمجزه ينقلب حقيقة ملك فلا حاجة به الى التملك وليس للاب في مال الولد ملك ولاحق ملك ولا عكن اثبات النسب منه الا باعتبار تملك الجارية بوضحه أنه ليس للمولى حق التملك في كسب المكاتب عند الحاجـة واللاب ذلك في ملك الولد فاذا ملك المولى الجارية بوما من الدهر صارت أم ولد له لانه ملكها وله منها ولد ثابت النسب وان كذبه المكاتب ثم ملكه يوما ثبت نسبه منــه لان حق الملك له في الحل كان.م ثبتا للنسب منــه عند صحة دعوته الاأن بممارضة المكاتب اياه بالتكذيب امتنع صحة دعوته وقد زالت هذه الممارضة حــين ملـكه ﴿ قال ﴾ وان وطئ مكاتبة مكاتبـة فولدت ولدآ فادعاه وصــدقته المكاتبة

الاخيرة فهو ابنه لانها بمقد الكتابة صارت أحق ينفسها وولدها فتصديقها في هذه الحالة كتصديق المكاتب حين كانتأمة لهفيثيت النسب وعليه العقر لهالانه وطئها بعد ماصارت أحق تنفسها والغلام عنزلة أمه داخل في كتابتها مخلاف الاول فالغلام هناك حر بالقيمة لان سبب بعدها من المولى هناك واحد وقد تعدد هنا سبب بعدها من المولى فان الكتابة الثانية توجب بمدها من المولى كالاولى فيمنع تمدد أسباب البعد ثبوت الحربة للولد توضيحه أنه لو جمل الولد هنأ حراً كان حراً بغير قيمة لا نه لا عكن انجاب القيمة للام فأنها تسمى لتحصيل الحربة لنفسها وولدهما ولاعكن انجماب القيمة هنا للمكاتب لانه لا حق له في نفسها ولا في ولدهما بعمد ما كاتبهما ولا عكن أنبات الحربة بفمير نيمة لا نها رعا تمحز فتخلص للمكاتب وحقه فيها وفي ولدهما مرعي فلهذا لا محكم بحرية الولد هنــا وفي الاول اثبات الحرية بالقيمة ممكن فلهــذا أثبتناه فان عجزت هي أخــذ المولى الولد بالقيمة لان الكتابة الثانية انفسخت فكانها لم تكرن وانكانت كذبته لم شبت النسب منه وان عجزت لا نمدام الدليل الموجب لصحة الدعوي وهو التصديق بمن الحق له الا أن علكه فينتذيبت النسب منه لان الحق خلص له فكأنه جدد الدعوة الآن ﴿ قال ﴾ وان ادعى ولد جارية اص أنه أو أحــــــــ أنويه لم يثبت النسب منـــه محال لان ثبوت النسب باعتبار الشبهة في المحــل وقد انمدم الا أنه اذا قال ظننت أنها تحل لي مدراً عنه الحد وان قال علمت بالحرمة يلزمه الحد لا ن الشبهة من حيث الاشتباه وهو انه ظن بعض ما يظن مثله فأنه قال لما كانت المرأة حلالا لى فكذلك جارتها ولما كانت جارية الاب حلالاله فكذلك لى لاني جزء منه وشهة الاشتباه معتبرة في اسقاط العقوبة في حق من تشتبه عليه ولكن لايمتبر في اثبات النسب فاذا ملكه يوما عتق ولم يثبت نسبه منه وان ملك أمه لم تصر أم ولد له عنزلة مالو استولد جارية الفير بالزنا الا أن مدعى شهة نكاح فينتذ اذا ملكها مع الولد يثبت النسب منه وتصير أم ولد له ﴿ قال ﴾ واذا وطي الرجل جارية رجل فقال احلها لى والولد ولدى وصدقه المولى في الاحلال وكذبه في الولد لايثبت النسب منه لان الاحـ لال ليس سنكاح ولا ملك عين فلا يثبت به شـ هـ في حق الحل في حق مولاها ويكون تكذيبه اياه في الدعوة معارضًا مانعاً من صحة دعوته فلا يثبت وان ملكه يوما ثبت نسبه منه بسقوط المارضة بالدعوة وهو شاءعلى

الاستحسان الذي بيناه في كتاب الدعوي أن المولى اذا صدقه في الاحـــــلال والدعوة جيماً يثبت النسب منه استحسانا لان النزويج ليس عوجب للزوج الا ملك الحل والتمكن من الوط، شرعا والاحلال تمكين من ذلك حساً وفي غير هـ ذا الحل من الطعام وغيره الاحلال يكون مثبتاً حل التناول فيصير ذلك شبهة في اثبات النسب ولكنها شبهة ضعيفة جداً فلا بد من أن ينضم البه التصديق من المولى بأن الولدولدهأ وخلوص الملك في الولد للمدعى فان ذلك أقوى من تصديق المولى فلهـذا ثبت نسبه منـه وان ملك أمه كانت أم ولد له وكذلك عنمد تصديق المولى يثبث النسب منه وهو عبد لمولاه وكذلك الجواب في جارية الزوجة والابوين اذا ادعى أن مولاها أحلها لي الا أن هناك متى ثبت النسب بالتصديق عتق لقرابته من المولى أبا كان أو أما ﴿ قال ﴾ واذا كانت الامة وولدها في بد رجـ ل فادعاها رجلان كل واحد منهما يقيم البينة أنه اشتراها منه ونقد الثمن وقبضها فولدت له هذا الولد فان علم الاول منهما فالجارية وولدها له لانه أثبت الحق لنفسه في وقت لاينازعه أحد فيه وان لم يعلم فالجارية أم ولد لهما والولد ولدهما لتحقق المساواة بينهما في سبب الملك شراءه متأيد بالقبض وشراء الآخر متجرد عن القبض وعنــد تعارض البينتــين يترجح القابض منهما الاأن يقيم الآخر البينة آنه الاول فحينئذ يكون أسبق التاريخين أولى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- الدر الدر

وقال وضى الله عنه اعلم بأن الته بير عبارة عن العتق الموقع فى المعلوك بعد موت المالك عن دبر منه مأخوذ من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في أم الولد فهي معتقة عن دبر منه وصورة المدبر أن يتعلق عتقه بمطلق موت المولى كا يتعلق عتق أم الولد به ولهذا قال ابن مسعود رضى الله عنه إن المدبر يعتق من جميع المال كأم الولد وهو قول حماد رضى الله تعالى عنه واحدي الروايتين عن ابراهيم رحمه الله تعالى ولكنا لا نأخذ بهذا وانما نأخذ بقول على وسعيد بن المسيب والحسن وشريح وابن سيرين وضوان الله عليهم أجمين أنه يعتق من الثلث لحديث ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل المدبر

الموت في ثلث ماله فيعتبر خلافته في هذا المقدار فيكون من ثلثه كسائر الوصايا وفي أم الولد انما يمتق من جميع المال لسقوط قيمة ماليتها على ما قررنا أن الاحراز بعد الاستيلاد لقصد ملك المتعة لالقصد المالية وبدون الاحراز لا تثبت المالية والتقوم وهذا المعني لايتقرر بالتدبير فان التدبير ليس نقصه الى الاحراز لملك المتمة فيبتى الاحراز يعده للتمول واذا رقمي ما لا متقوما كان معتبراً من ثلثه وعلى هذا قال علماؤنا رحمهمالله تعالى انه لا يجوز بيع المدبر وقال الشافعي رحمـه الله تعالى يجوز بيعه لحديث عطاء أن رجلا دبر عبداً له ثم احتاج الى . ثمنه فباعه رسول اللهصلي الله عليه وسلم من رجــل يقال له نميم بنالنحام بثلمائة **دره**م وعن عائشة رضى الله تمالى عنها أنها دبرت أمة لها فسحرتها وعلمت بذلك فقالت ماحملك على ما صنعت فقالت حي العتاق فباعتها من أسوأ الناس ملكة والمعنى فيه أن الندبير تعليق العتق بالشرط وذلك لا يمنسع جواز البيع كما لو علقمه بشرط آخر من دخول الدار أومجيء رأس الشهر والتدبير وصية حتى يعتبر من ثلث المال بعد الموت والوصية لاتمنع الموصى من التصرف بالبيع وغيره كما لو أوصى برقبته لانسان وهذا لان الوصية ايجاب بعد الموت فتمنع الاضافة بثبوت حكم الوجوب في الحال﴿ وحجتنا ﴾ حديث نافع عن ابن عمر رحمه الله تمالى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يباع المدبر ولا يوهب وهو حر من الثلث وتأويل حديث عطاء مانقل عن أبى جمفر محمد بن على رحمه الله تعالىأن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنميا باع خدمة المدبر لا رقبت يعني به أنه أجره والاجارة تسمي بيما بلغة أهل المدينة أو يحتمل أنه كان مدبراً مقيــداً أوكان في وقت كان بيع الحر جائزاً على ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه باعرجلا يقال له سرق في دينه ثم انتسخ ذلك الحكموعن زيدبن لَّابِتِ وَابِنَ عَمْرُ رَضِي اللهِ تَمَالَى عَنْهُمَا قَالَا لَا يَبِاعَ اللَّهِ بِومَا نَقَلَ عَنْ عَائشَة رضي الله تمالى عنها محمول على المدبر المقيد ليكون جماً بينهما والمعني فيهأنه مملوك تعلق عتقه بمطلق موتسيده فلا يجوز بيعه كام الولد ودليل الوصف ان التملق حكم التعليق وأغابتعلق بمابه علق السيد وهو أنما علقه بمطلق الموت وتأثيره ان الموت كائن لامحالة وهوسبب للخلافة ألاتري أن الوارث يخلف المورث في تركته بعد موته فهو بهذا التعليق يكون مثبتاً للمملوك في الحال الخلافة في رقبته بعد موته فيكون ابجاباً في ثانى الحال باعتبار وجود سبيه على وجه يصير محجوراً

عن ابطاله كما ان الموت لما كان موجبًا الخلافة للوارث في تركته وسببه المرض ثبت نوع الذي لا محتمل الابطال بعد ثبوته فيتقوى هذا السبب من وجهين أحدهما أن المتعلق به مما لايحتمل الابطال والثانى ان التعليق عا هو كائن لامحالة وهو موجب للخلافة ولهذه القوة قلنا لا يحتمل الابطال والفسيخ بالرجوع عنــه بخــلاف ما يقوله الشافعي رحمــه الله تعالى فى بمض أقاويله وهو ضعيف جداً بأن تعليق العتق بسائر الشروط يحتمـــل الفسخ فهـــذا. الشرط أولى ولهذه القوة بجب حق الحرية له في الحال على وجه عنع بيعه ويثبت استحقاق الولاء للمولى على وجه لابجوز ابطاله تخلاف التعليق بسائر الشروط فان دخول الدارونحو ذلك ليس بكائن لامحالة والتدبير المقيد وهو قوله ان مت من مرضى هــذا ليس بكائن لامحالة أيضاً والتعليق عجيء رأس الشهر فان ذلك ليس بسبب موجب للخلافة وكذلك الوصية برقبت لغيره فان ذلك تمليك يحتمل الابطال بعــد ثبوته فلا بجب مه الحق ينفسه وتقرر بهذا التحقيق انالمدير في معنى أم الولد الا ان هناك معنيين تعلق بأحدهما وجوب حق الحرية في الحال وبالآخر سقوط المالية والتقوم ثم وجـد أحـد المعنيـين همنا دون الآخر فيتعــدى بذلك المهنى حكم ثبوت حق الحرية الى المدبر ولا يتعــدي حكم سقوط المالية والتقوم لانعدام ممناه هنا فلهذا كان ممتبرامن الثلث على هذانقول ولد المدبرة يكون الشافعي وبمض أصحابه يمنعون سرايته الى الولد وهو ضعيف جدآ لانه مخالف لقول الصحابة والتابمين وقد قال ابن مسعود رضي الله عنه ولد المديرة مشـل أمــه وخوصم الى عُمان رضى الله عنه في أولاد مديرة فقضي بأن ما ولدته قبل التدبير عبـــد يباع وما ولدته بمـــد التدبير فهو مثلها لايباع وعن شريح وسعيد بن السيب وقتادة وجماعة منهم رضوان الله عليهم أجمدين أنهم قالوا ولد المديرة مدير اذا عرفنا هذا فنقول رجل قال لمملوكه أنت حريمه موتي أو إذا مت أو ان متأومتي مت أو اذا حدث بي حدث فهذا كله واحد وهو مدبر لانه علق عتقه بمطلق موته فانهوان أطلق الحدث فالمراد به الموت عادة وكذلك لو قال أنت حر يوم أموت لانه قرن باليوم ما لا يمتد ولا يختص بأخـــد الوقتين فيكون عبارة عن الوقت فكأنه قال أنت حروقت موتى فان نوى باليوم النهار دون الليل صحت نيته لانه نوى حقيقة كلامِه ثم لا يكون مديراً لانه علق عتقه عا ليس بكائن لا محالة وهو موته بالنهار ورعـا عوت بالليل فلمــذا لا يكون مديراً ولو قال ان حــدث بي حدث في مرضى هذا أو سفرى هذا فأنت حرلم يكن مدبراً وله أن سيمه لانه علق عتقه عاليس بكائن لا محالة فربمــا يرجع من ذلك السفر ويبرأ من ذلك المرض وفقه هذا الــكلاماتا انما نوجب حق الحرية بالتدبير في الحال بناء على قصده القرية يطريق الخلافة وهذا القصد منه ينمدم اذا علقه عوت بصفة لان القصد الى القريةلا يختلف بالموت من ذلك المرض أو من غيره فلا نعدام هذا القصد لم يكن مدراً مخلاف ما اذا علقه عطلق الموت فان القصد الى الجاب القرية هناك متحقق حين علقه بما هو كائن لا محالة ولكن ان مات كما قال عتق من ثلثه لان التعليق بالشرط صحيح مع انمدام القصد الى ايجاب القربة واذا وجد الشرط عتق من ثلثه وان برئ من مرضه أو رجع من سفره ثم مات لم يعتق لان الشرط الذي علق عتقه به قد انمدم واذا قال أنت حر بعد موت فلان لم يكن مديراً لان موت فلان ليس بسبب للخلافة في حق هذا المولى ووجوب حق العتق باعتبار معنى الخلافة فاذا لم يوجد ذاك لم بكن مديراً والى هذا أشار فقال ألا ترى أن فلانا لو مات والمولى حي عتق العبدولاخلافة قبل موته ولو مات المولى وذلك الرجل حي صار العبد ميراثا للورثة فكيف يكون مديراً وتجرى فيه سهام الورثة وكذلك ان قال أنتحر بعد موتي وموت فلان أو بعد موت فلان وموتى فهذا لايكون مديراً لانه ماتملق عتقه عطلق موت المولي فحسب وانما تعلق بموتين فان مات المولى قبل فلان لم يعتق لان الشرط لم يتم وصار ميرآثا للورثة فكان لهمأن يبيعوه وان مات فلان قبل المولى فينتذ يصير مدبرآءندنا وليس له أن بيمه وعلى قول زفر رحمه لله تمالي لا يكون مديراً لانه ما تعلق عتقـه عوت المولى فحسب أنمـا تعلق عوتين كما علقه المولى فكان موت المولى بعدموت فلان متماللشرط لاانه كمال الشرط وهذا على أصلزفر رحمه الله تعالى مستقيم فانه يجعل كل جزء من الشرط معتبراً حتى اعتبر وجود الملك عنـــد وجود بمض الشرط على ما بينا في الطلاق ولكنا نقول بمد موت فلان تملق عتقه عطلق موت المولى حتى أنه متى مات عتق وصورة المدبر هذا فكان مدبراً كما لو قال له اذا كلت فـالانا فأنت حر بعــد موتى فكلمه أو قال أنت حر بعــد كلامك فلانا وبعد موتى فاذا كلم فلانًا كان مديراً فكذلك هنا قال وان قال انتحر بعد موتى ان شئت لم يصر مدبراً

لانه ماتملق عتقه بمطلق موت المولى بل به ومشيئته ثم قول المولى ان شئت محتمل مجوز ان يكون مراده المشيئة في الحال وبجوز ان يكون مراده المشيئة بعد الموت فينوى في ذلك فان نوى بالمشيئة الساعة فشاء العبد فهو حريمه موته من الثلث لان شرط المشيئة لما وجد من العبد في المجلس يصير عتقه متعلقا عطلق موت المولى بعده فيكون مديراً وان كان نوى بالمشيئة بعد الموت فاذا مات المولى فشاء العبد عند موته فهو حر من ثلثه لوجود الشرط لا باعتبار التدبير وكان أبو بكر الرازى رحمه الله يقول الصحيح أن لايمتق هنامالم يمتقه الوارث أوالوصى لانهلالم يعتق ينفس الموت صار مبراثا فلايعتق بعد ذلك الاباعتاق منهم ويكون هذا وصية يحتاج الى تنفيذها كمالوقال أعتقوه بمدموتى ان شاء وجمل هذا نظيرمالو قالله أنت حر بعد موتى بشهر فانه لا بعتق الاباعتاق من الوارث أو الوصى بعد شهر هكذا ذكره ان سماعة في نوادره تم في ظاهر الجواب يمتبر وجودالمشيئة من العبد في المجلس بعد موت المولى كايتقيد بهذااللفظ مشيئته بالمجلس في حال حياته وعن أبي يوسف رخمه الله أنه لا شوقت بالمجاس لان هذافي معنى الوصية ولا يشترط في لزوم الوصية القبول في المجلس بعد الموت ولو قال آنت حربمدموتى بيوم لم يكن مديراً وله أن يبيمه لان عتقه ماتملق عطلق الموت بل يمضي يوم بمده فان مات لم يعتق في الوقت الذي سمى حتى يعتقه الورثة وهذا يؤيد ماذكره أبو بكر الرازى وقد بينا المعنى فيهومن أصحابنا من فرق بـين.هذا وبـين الاول فقال لما أخر العتقءين موته يزمان ممتد في يومأو شهر وملك الوارث تقررفي ذلك الزمان عرفناً ان مراده الامر باعتاقه فلا يعتق مالم يعتقه واما في مسئلة المشيئة تتصل مشيئةالعبد عوت المولى قبل تقرر الملك للوارث فيعتق باعتاق المولى ولاتقــع الحاجــة الى اعتاق الوارث إياه وكـذلك لوقال كلىملوك لىفهو حربمد موتي بيوم فهذا وماأوجبالمملوك بعينه سواء لما بيناولوقال كل مملوك لى فهو حريمه موتى فما كان في ملكه حين قال هذه المقالة فهو مدير لا نه تملق عتقه بموت المولى وما دخل في ملكه بعد ذلك لم يصر مدبراً ولكن انمات وهو في ملكه عتق من ثلثه معالمدىرين وهذا قولأبي حنيفة ومحمدرحمهما اللهوعند أبي وسف رحمه اللهلا تتناول هذا اللفظ ما يستحدث الملك فيه وكذلك لو قال كل مملوك أملكه فهو حريمه موتى أوكل مملوك أملكه اذا مت فهو حر فأنو نوسف رحمه الله تمالى نقول التمليق معتبر بالتنجيز ولو بجز المتق بهذا اللفظ لم يتناول المتق الا ما هو مملوك له في الحال فـكذلك اذا علق بالموت

وهـ ذا في قوله كل ممـ لوك لى ظاهر لا نه سمى ما هو مضاف اليـه في الحال وكذلك في قوله كل مملوك أملكه فان أهل اللفة تقولون المراد ملذا اللفظ الحال واذاأربد به الاستقبال نقيد بالسين أو سوف فيقال سأملكه أو سوف أملك والدايل عليه أن ما يستحدث الملك فيه لا يصير مدراً بالاتفاق ولو تناوله هذا اللفظ لصار مدراً كالموجود في ملكه وهما تقولان علق عتق ما علكه فيتناول ما مملوك له عند الموت والذي استحدث الملك فيه تملوك له عند الموت كالموجود في ملكه وهـ ذا لان الاضافة الى ما يعـ د الموت وصية وفي الوصية اذا لم توجد التعيين من الموصىءند الايصاء يعتبر وجوده عند الموتكما لوأوصى شلث ماله لانسان متناول هذا ما يكون ماله عندالموت فهذا مثله الاأن التدبير ابجاب المتق كما قررنا فلا يصم الا بالملك أو مضافا الى الملك فني حق الموجودين في ملكه وجد الملك فيصح انجاب حق العتق لهم وفي حق الذين يستحدث الملك فيهم لم يوجد الايجاب في الملك ولا الاضافة الى الملك انما وجدت الاضافة الى الموت فلم يوجــد لهم حق العتق ينفس الملك لأنه لا يدرى بقاؤهم في ملكه الى وقت الموت وباعتبار ذلك بتناولهم كلامه فلهـذا كان له أن يبيعهم واذا لم يبعهم حتي مات فقدتنا ولهم وصيته فيعتقون من الثلث لهذا ﴿ قال ﴾ وللمولى أن يؤاجر المديرة ويستغلما ويطأها ويزوجها ومهرها له كأم الولد لانهما باقيتان على ملكه بعد ماثبت لهما حق العتق وانما عنع من التصرف المبطل لحقه ما دون التصرف الذي لا يبطل حقهما كمن زوج أمته من رجل له أن يبيعها لانه غير مبطل لحق الزوج وليس له أن يطأها ولا يزوجها من غيره فهنا الهبة والبيع مبطل لحقهما فيمنع المولى من ذلك وسائر التصرفات ليس عبطل لحقهما فلاعنع منه وليس له أن يرهنهما لان موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء من المالية ولا مااية في أم الولد واستيفاء الدين من مالية المدير غـير ممكن لان استيفاء الدين من المـالية يكون بطريق البيع وهي ليست بمحــل للبيع ﴿ قال ﴾ وجناية المدبر على مولاه فيما بينه وبين قيمته لان بالتدبير السابق منع الدفع على وجــه لم يصر مختاراً للفداء وليس عليه في جنابته الا قيمة واحــدة وان كان بمضها عباشرة وبمضها بتسبب لانهمامنع الارقبة واحدة وأماغوم المستهلكات فدين فيرقبته ويسمى فيهوقد بينا نظيره في أم الولد وفي الجناية على المدير مافي الجناية على الماليك لانه مملوك بمدالتدبير ﴿قَالَ ﴾ واذا قال لمبده أنت مدر أوقال قدد رتك فهو كما قال لان هذا اللفظ صريح فلا فرق

بين أن مذكره بصيفة الانشاء أوبصيفة الوصف ﴿ قال ﴾ أرأيت لو كان أعجميا لانفصح بالتدبير فقال هذه المقالة أما يكون مدبراً فهذه اشارة الى أن هذا اللفظ لكثرة الاستمال في حكم المعلوم لكل واحد وروى هشام عن محمد رحمهما الله تعالى أنه اذا قال أنت مدبر بعد موتى فهو مدير في الحال وجمل هذا وقوله أنت حر بعــد موتى سواء لـكثرة استمال هذا اللفظ لهذا المقصود ﴿قال ﴾ وتدبير الصيوالمجنون باطل اطلقاً أو اضافا الى ما بمد البلوغ والافاقة لان حقيقة الاعتاق منهما باطلة فانجاب حق الحرية بالقول كذلك وللشافعي رضي الله عنه قول أن تدبير الصبي صحيح لان التدبير عنده وصية وهو يجوز وصية الصبي بما هو قرية لان نفوذه يكون بعــد وقوع الاستغناء له فيه وفي حــديث شريح رضي الله عنه أنه جوز وصية غلام يفع وهـ ذا صعيف لان الوصية تبرع وقول الصبي في التبرعات هذر وقد تناقض مذهب الشافعي رضي الله عنه في هذا فانه لا يصحح اسلامه وقبوله الهبةوالصدقة مع أن ذلك محض منفعة له فأما السكران والمكره فتــد بيرهما جائز عنــدنا كاعتافهما وأما المكاتب فاعتاقه وتدبيره باطل لان نفوذهما يستدعى حقيقة الملك في المحل وليس للمكاتب حقيقة الملك في كسبه ﴿قال﴾ واذا قال المبدأو المكاتب اذا عتقت فكل مملوك أملكه بعد ما أعتق فهو حرثم عتق فملك مملوكا فهو حر لا نه مخاطب له قول ملزم فی حق نفســـه وقد صرح بإضافة المتقالى مابمد حقيقة الملكله فتصح اضافته ويكون عند وجود الملك كالمنجز له ﴿ قال ﴾ ولو قال كل مملوك أملكه فما أستقبل أو الى خمسين سنة فهو حر فعتق ثم ملك مملوكا لم يمتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي وقال أبو بوسف ومحمد رحمهما الله تمالي يمتق لان له في المستقبل نوعي ملك ملك لايقبل العتق وهو حال قيام الكتابة وملك يقبل العتق وهوما بمله عتقه فينصرف مطلق لفظه البهما ويصير كالمنجز عند وجود حقيقة الملك كما في المسألة الاولى وقاسا هذا بالحر اذا قال كل مملوك اشتريه فهو حر فانه متناول مايشتريه لنفسه لاما يشترنه لغيره حتى يعتق مايشترنه لنفسهوأ بوحنيفةرحمه الله نقول ملكه في حال قيام الكتابة ملك مجاز وبمد العتق حقيقة ولا براد باللفظ الواحد الحقيقة والمجاز جميما لان المجاز مستعار والحقيقة غيرمستمارة وكما لانتصور أن يكون الثوب الواحدعلى انسان ملكا وعاربة في حالة واحدة فكذلك لا يتصور الجمع بـين الحقيقة والحجاز في لفظ واحد والحجاز هنا مراد بالاتفاق حتى لو قال اذا ملكت مملوكا فيما استقبل فملك في حال قيام الكتابة ينحل يمينه به

فاذا صار المجاز من مرادا تنحي الحقيقة وهذا المجاز مستعمل ورد الشرع به في قوله من بأع عبداً وله مال وهذا يخلاف الشراء فان الشراء للغير ليس عجاز بل هو حقيقة كالشراء لنفسه فيمايرجغ الىأحكام العقد ولان الاعتاق يستدعي أهلية المعتق والمحلية في المعتق ثم لو انعدمت الحلية لم يصبح الابجاب الا مضافا الى الملك أو سببه فكذلك اذا انعدمت الاهلية في الحال لا يصم الابجاب الا مضافا الى حالة الاهلية صريحا وهو ما بعد العتق فاذا لم يوجد ذلك في الفصل الثاني لم يكن كلامه ايجابا للمتق ﴿ قال ﴾ واذا قال لامة الغير اذا ملكتك فأنت مديرة فولدت لهولداً ثم اشتراها فالام مديرة دون الولد وكذلك العتق المنجز لان المتق والتدبير أنما يصل اليهما بعد الملك وقد انفصل الولد قبل ذلك ولا سرابة الى المنفصل ﴿قالَ ﴾ ولو قال لرجل دير عبدى فأعتقه فهو باطل لانه خالف ما أصره به فكان مبتدئا لا ممتثلا ﴿ قال ﴾ ولوقال اصبى أو مجنون دبرعبدي ان شئت فدبره جاز وهذا على المجلس لتصريحه بالمشيئة وقد تقــدم نظيره في العتــق والطلاق ﴿ قَالَ ﴾ وأن جمل أمر عبده في التدبـير الى رجلين فديره أحدهما لا مجوز لانه ملكهما هذا التصرف فلا ينفرد به أحدهما مخلاف ما لوقال ديرا عبدي هذا فديره أحدهما جازلانه جملهما معبرين عنه وعبارة الواحدوعبارة المثنى سواء ألا ترى أن لهأن بنها هما قبل أن بديراه في هــذا الفصل وليس له ذلك في الفصل الاول ﴿قال﴾ واذا اختلف المولى والمديرة في ولدها فقال المولى ولدَّيه قبل التدبير وقالت هي ولدَّنه بعد التدبير فالقول قول المولي لأنها تدعى حق العتق لولدها ولو ادعت ذلك لنفسها كان القول قول المولى اذا أنكر فكذلك اذا ادعت لولدها فالقول قول المولى مع عينـه والبينة بينة المديرة لما فيها من زيادة أنبات حق العتق لها ﴿ قال ﴾ وعتق المدير محسوب من ثلث المال بعد الدين حتى اذاكان عليه دين يحيط عاله فعلى المدير السعامة في قيمته لانه وجب عليه رد رقبته والمتق لا يمكن رده فكان الرد بايجاب السعاية وان لم يكن عليـه دين فهو حر من ثلث ماله يوم عوت المولى ويستوى ان كان ديره في صحتـه أو في مرضه لان زوال المالية بالعتق بمد الموت بالتدبير السابق فلهذا اعتبر من ثلث ماله يوم يموت ﴿قَالَ﴾ ولود برعبده ثم جن ثم مات فهو حرمن ثلثه لان التدبير قد صحفي حال قيام عقله فلا يبطل بجنونه وكذلك لو قال يوم أدخل الدار فمبدى هذا مدبر ثم جن فدخل الدار فهو مدير بالكلام السأبق لان ذلك قد صح منه في حال افاقته وذكر في اختلاف زفر

ويمقوب رحمهما الله تمالى اذا قال لعبده اذا مت أو قتلت فأنت حر على قول زفر رحمه الله تمالى بكون مدبراً لان عتقه تعلق بمطلق موت المولى حتى يمتق اذا مات على أى وجه مات وعلى قول أبى يوسف رحمه الله تمالى لا يكون مدبراً لانه على بأحد الشيئين الموت أو القتل فان كان موتا فالموت ليس بقتل وتعليقه بأحد شيئين بمنع أن يكون عزيمة فى أحدهما خاصة فلا يصدير مدبراً حتى يجوز بيمه وروي الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله تمالى أنهاذا قال لعبده اذا مت وغسلت فأنت حر لا يكون مدبرا لانه علقه بالموت وبشى آخر بعده مم اذا مات في القياس لا يعتق وان غسل لا نه لمالم يعتق بنفس الموت انتقل الى الوارث فهو كقوله اذا مت وحد الله الهورث فيه فهو نظير تعليقه بموت بصفة فاذا وجد ذلك يعتق من ثائه بخلاف يتقرر ملك الوارث فيه فهو نظير تعليقه بموت بصفة فاذا وجد ذلك يعتق من ثائه بخلاف مخول الدار فذلك لا يتصل بالموت فيتقرر ملك الوارث فيه والله سبحانه وتعالى أعلم حول الدار فالمالة المرجع والماآب

→ ﴿ باب تدبير المبد بين اثنين كهر

وقال وضى الله عنه عبد بين اثنين ذبره أحدها فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله تمالى يسد بر نصيبه خاصة لان التدبير مجتمل التجزى عنده ثم ان كان المدبر موسراً فللآخر خس خيارات ان شاه دبر نصيبه لقيام ملكه في نصيبه واذا فعل ذلك صار مدبراً بينهما وان شاء أعتق نصيبه لقيام ملحه في نصيبه أيضا وان شاء استسمى لان نصيبه صار كالحتبس عند المدبر حيث تمذر عليه التصرف في نصيبه بالبيع وغيره وان شاء ضمن صاحبه لانه أفسد عليه نصيبه وهو موسر كالو أعتقه وان شاء تركه على حاله لان الملك للمدبر باق في نصيبه في نصيبه في نصيبه في نصيبه أيضاً بخلاف ما بعد عتق أحمد الشريكين وان كان المدبر معسراً فليس للساكت حق التضمين وله الخيار بين الاشياء الشريكين وان كان المدبر معسراً فليس للساكت حق التضمين وله الخيار بين الاشياء الاربعة كا قلنا فان أعتق الساكت نصيبه وهو موسر فللمدبر الخيار ان شاء ضمنه نصف الربعة كا قلنا فان أعتق الساكت نصيبه وقد أفسد عليه صاحبه ذلك باعتاق نصيبه فله أن بضمنه ان استدامة الملك في نصيبه وقد أفسد عليه صاحبه ذلك باعتاق نصيبه فله أن بضمنه ان كان موسراً ويرجع هو عاضمن على الفلام وأى ذلك اختار فالولاء بينهما لا نه بالتدبير كان موسراً ويرجع هو عاضمن على الفلام وأى ذلك اختار فالولاء بينهما لا نه بالتدبير

السائق استحقولاء نصيبه على وجه لامحتمل الابطال فهو وان ضمن شريكه بعد ذلك لم تحول الملك في نصيبه الى الشريك لان المدر لا محتمل النقل من ملك الى ملك ورجوع الضامن على الفلام باعتبارانه يقوم مقام منضمنه لاباعتيارأنه يصير مالكاولهذا كان الولاء ينهماوان لميمتقه الثانى والكن ضمن المدير قيمة نصيبه صار الغلام كله للمدير لان نصيب الشريك غيرمد برفيملك الضمان ويكون حاله كحيال من دير نصف عبده فهو بميلوك له نصفه مدير ونصفه غيير مدىر وان لم يضمنه ولكن استسماه فأدى اليـه السماية عتق نصيبه حكما بأداء السـماية فيكون المـدر بالخيار أن شاء أعتق نصيبه وانشاء استسمى في قيمة نصيبه وليس له أن يضمن شريكه بخلاف مالو أعتقه لان الاستسعاء كان بسبب التدبير الموجود منه فهذا عتق حصل بسبب رضي المدبر به فلهــذا لايضمنه بهذا السبب واذا أعتقه ابتداء فلم يكن ذلك العتق بسبب التدبير الموجود في المدير فله أن يضمنه ان شاء وهــذا قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي وأما عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالي اذا دبره أحدهما كان مدبراً كله ويضمن نصف قيمته لشريكه موسراكان أومعسراكان التدبير عندهما لانتجزى فيصير المدبر متملكا نصيب شريكه وروى المعلى عن أبي يوسف رحمهما الله تعالى أن المدبر اذا كان معسراً فالمدير يسعى في نصف قيمته سعامة ملك لاسعامة ضمان وفي هذا أشار الى الفرق بين التدبير والاستيلاد كما روينا في نظير هذا عن أبي يوسف رحمه الله تمالي أن السماية على أم الولدسماية ضمان لانه لايلزمها السماية في ديون مولاها وأما السماية على المدير سماية ملك على معنى أن كسبه مملوك للمولى فيكون مصروفا الى دنــه ألا ترى ان عليـه السماية في دين مولاه بعد الموت وليس ذلك على أم الولد قال ابن أبي ليلي اذا دبر حدهما كان للآخر بيع حصته منه لأنه لما ملك الآخر استدامة الملك في نصيبه غير مدير عرفنا أن التدبير لم يؤثر في نصيبه فكان له أن يبيعه ولكنا نقول بالتدبير بجب حق العتق في بعضه في الحال وذلك مانع من بيعه كحقيقة العتق وقال ابن أبي ليبلي أيضاً اذا دبر أحدهما ثم أعتق الآخر فالتدبير باطل والمتق جائز وهو بناء على أصله أن المتق لاتجزأ فيبطل به تدبير المدبر فيضمن المعتق للمدبر ان كان موسراً ولكنا نقول المدبر استحق ولاء نصيبه على وجه لا يحتمل الابطال فلا يبطل ذلك باعتاق الآخر ﴿ قال ﴾ أمة بـين رجلين قالا جميما لها أنت حرة بعد موتنا لم تصرمد برة لان عتق نصيب كل واحد منهما ما تعلق عطلق موته

ا بل تملق عوتهما فكان هـذا عنزلة مالو قال كل واحد منهما أنت حر اهـد موتى وموت فلان فلا يكون مدبراً ولكن اذا مات أحدهما صار نصيب الآخر مدبراً لانه تعلق عتق نصيبه عطلق موته الآن ونصيب الذي مات صار ميرانا لورثته لان شرط عتقه لم يتم عوته ثم الورثة بالخيار ان كان الشريك موسرآبين الاشياء الحنسة على قول أبي حنيفة رخمـــه الله تمالى عنزلة مالو أنشأ تدبير نصيبه في الحال ﴿ فَانْ قَيْـلُ ﴾ كيف يكون ضامنا وآنما تدير نصيبه بسبب كان ساعده عليه الميت وورثته في ذلك خلفاؤه ﴿قلنا﴾ نعم الورثة خلفاؤه فنماكان ثابتاً في حقه والتدبير لم يكن ثابتا في نصيب واحد منهما قبل الموت وانما يثبت في نصيب الحيي يمه ما انتقل الملك في نصيب الميت الى ورثته فلهــذا كان لهم أن يضمنوه ﴿ قال ﴾ مديرة بين رجلين مات أحدهما عتق نصيبه منها وسعت للآخر في قيمة نصيبه ولاضمان له في تركة الميت لان المتقحصل بسبب التدبير الذي زضياً به الا أن نصيبه بعد التدبير بقي مالا متقوماً وقد احتبس عندها فتسمى له ﴿ قال ﴾ فان مات الآخر قبل أن تسمى له عتق نصيبه أيضًا ان خرج من ثلثه وسقط عنه السماية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان نصيبه كان ثابتاعلى ملكه مالم تؤد السماية فتعتق عوته من ثلثه وعندهما لايسقط عنها السماية لان عندهما المتق لا تجزي فقد عتق كلها عوت الاول والسماية دىن علمها فلا يسقط ذلك عوت المولى ﴿قالَ ﴾ مديرة بين رجلين ولدت ولدآ فادعي أحدهما الولد ففي القياس لايثبت نسبه منه لان نصيب الشريك من الولد مدير وبالتدبير بجب حق العنق فلا علك الآخر ابطاله بالدعوة ولانه تعذر اثبات الاستيلاد في نصيب الشربك لان نصيبة مدير لامحتمل النقل من ملك الى ملك ولكنه استحسن فقال يثبت نسبه منه لان قيام ملكه في النصف كاف لصحةدعوته والولدمحتاج الى النسب ويكون عليه نصف المـقر ونصف قيمته مدىرآ كخلاف الامة القنة فان هناك المستولد يصيير متملكا نصيب شريكه منها من وقت العلوق فيعلق الولد حر الاصل فلهذا لايضمن قيمة الولد وهنا لايصيير متملكا نصيب شريكه منها لانها مذبرة فيصبر الولد مقصوداً بالاتلاف فيضمن قيمة نصيب شريكه منه مدبرآ وكذلك لو ادعاه وهي حبلي فولدت كان القول فيه كذلك لان الجنين في البطن محل للمتق واستحقاق النسب بالدعوة فهوكالمنفصل فان ولدته بعد ذلك ميتا فلا ضمان عليه فيه لانه لم تمرف حياته واتلاف صاحب الدعوة نصيب شريكه فلا يكون ضامنا وان ضرب

انسان بطنها فألقت جنينا ميتا بعد الدعوة لاقل من سـتة أشـهر فعلى الجانى نصف عشر قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي ان كان غلاما وعشر قيمتها انكانت جارية لأبي الولد المقدار وعلى أب الولد نصف غشر قيمتها ان كانت جارية لشريكه وان كان غلاما فريم عشر قيمته لان حصة نصيبه من الارش هـذا وباعتبار سـلامة الارش لاب الولد بجب عليــه الضمان اذ لا دليل على حياته الا ذلك فيتقدر الضمان نقدره لهذا وعليه نصف المقر لا قراره بوطئها والمدرة على حالها فى خــدمتها لهما فان ولدت ولدآ آخر فادعاه أب الولد أيضاً فهو أننه لما قلنا وعليه نصف قيمته مديراً لاتلافه نصيب الشريك فيهمقصوداً بالدعوة وعليه نصف العةر أيضا من قبــل الوطء الثانى لان نصيب الشريك منها باق على ملكه فوطؤه فيذلك القدرحصل في غير ملكهوولاء الولد بينهما لان الولد انفصل مديرآ بينهما فاستحق كل واحد منهما ولاءنصيبه حتى انهان جني جناية كانت على عاقلتهما باعتبار الولاء الثابت لهما اذ لا منافاة بين النسب والولاء ولو ولدت آخر بمد ذلك فادعاه الشربك الآخر كان ابنه لقيام الملك له في نصفه وحاجته الي النسب فان نسب الولد الثاني لا شبت من المدعى الاول قبل الدعوة لانهاماصارت فراشاً لهووطؤها حرام عليه لاجل الشركة فلهذا نصف العقر قولهم جميما فاما فيضمان نصفالقيمة فهو قول أبى يوسف ومحمد رحمهـما الله تمالى لا ن نصيب المــدعى الاول من الولد عنزلة نصيبه من الام أم الولد ولإقيمة لرق أم الولد عند أبي حنيفة رحمه الله فلهذا لايضمن الشريك بالدعوة له شيئاً من قيمة الولد عنده ثم الجارية صارت أم ولد ينهما لان كل واحد منهما استولدها فصح استيلادها في نصيبه منها فاذا مات أحــدهماعتقت ولا سمانة عليها للحي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما تسمى له في نصف قيمتها وقد تقدم بيان هذا ﴿قالَ مديرة بين اثنين ولدت ولدا فادعاه أحــدهما ثم ماتالآ خرعتق نصيبه منها من ثلثه بالتدبير وعتق نصيب أب الولد من غير سماية في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي لان نصيبه صار أم ولد ولاسماية على أم الولد عنده وان مات أب الولد عتق نصيبه من جميع المال بالاستيلاد وسمت الله خر في نصف قيمتها مدبرة لان نصيب الآخر مدبر وليس بام الولد والمدبر يلزمه السماية وبهذه المسئلة يتبين ان الاستيلاد محتمل التجزي عند أبي حنيفة رحمه الله ﴿قال ﴾مديرة بين رجلين جاءت بولد فشهد كل واحد منهما علىصاحبه أنه ادعاه وأنكراه فالغلام حر لانهما تصادقا على أنه حر والحق لهما لايعــدوهما ولاسعامة عليه لان كل واحد منهما يتبرأ من سعا نته ونزعم أنه حر الاصل والجارية بينهما تخدمهماعلى حالهالانها كانتمديرة بينهماويقيت كذلك بعد اقرارهما فان ماتأحدهماعتق نصيبه من ثلث ماله بالتدبير وسعت في نصيب الآخر لان الاستيلاد لم شبت بشهادة الذي مات في نصيب الحي فانه كان منكرا لذلك وهذا مخلاف مااذا كانت أمه غير مديرة فان بعدموت أحدهما لاتسمى للآخرلان الآخريتبرأ من سعايتها ويزعم انهاأم ولد للشريك الميت قد عتقت بموته وحقه في الضمان قبله فابذا لايستسميها هناك ﴿قَالَ﴾ جارية بين رجلين شهد أحدهماعلى صاحبه أنهدىرها وأنكر الآخرذلك فقد دخلها يشهادته شي حتى لأنباع ولاتوهب ولاتمهر لان شهادة الشاهد في حقه يجمل كانه حق ولوكان التدبير من أحدهما معلوما لم يمكن بيمها بعدذلك فكذلك اذا شهد به أحدهما وهو وشهادته عليه بالعتق سواء في هذا الحكم فان مات الشاهد فهي بين ورثته وبين المشهود عليـه كما كانت لان نصيب الشاهد ليس عدبر على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى باتفاقهما فيخلفه ورثته فيه بعد موته فان مات المشهود عليه عتقت وسعت في جميع قيمتها لان الشاهـــد مقر بعتق نصيب المشهود عليه عند موته فيفسد رقها بزعمه ثم ورثة المشهود عليه نقولون الشاهد كاذب وقد تمذر استدامة الملك فيها عليه ﴿ قلنا ﴾ له أن يستسعيها في قيمة نصيبها والشاهـ م يقولي عتق نصيب شريكي عوته ولي حق استسمائها في نصيبي فلهذا سعت في جميع قيمتها بينهما وان شهدكل واحد منهما على صاحبه بالتدبير فهي بينهما كالمدبرة لاعتبار زعم كل واحد منهما في حقـه وايهما مات سعت في جميع قيمتها لورثــه وللحي لمـــأ بينا ان كل واحد منهما يدعي السماية ويزغم أن نصيب شريكه عتق بموته أو باقرار شريكه ﴿ قَالَ ﴾ واذا عنق أحد الشريكين العبد ثم دبره الآخر فتدبيره صحيح في قول أبي حنيفة رحمــه الله تمالي لان نصيبه باق على ملكه وتدبيره يكون ابراء للمعتق عن الضمان واختيارا للسماية فيسمى له الفلام في نصف قيمته مدبرآ لان قدر نقصان التـــدبير حصـــل عباشرته واكتسابه سبب استحقاق الولاءفلهذا يسمىله في نصف قيمته مدبراً وقال ،عبد بين ثلاثة نفردبر أحدهم نصيبه ثم أعتق الآخر نصف نصيبه وهوغني فقد ابرأ المدبر عن الضمان لانه

لوأعتق جميع نصيبه كان مبرياً له عن الضمان فكذلك اذا أعتق البعض اذليس له حق التضمين في بعض نصيبه دون البعض ثم يسمى لهالعبد فيما بق من نصيبه لان نصيبه عنزلة عبدكامل ومن أعتق بعض عبده فله أن يستسميه فيما بقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال فيضمنه المدبران شاء ثلث قيمته مدبرآوان شاء استسمى الغلام فيه لانه تمذر عليه استدامة الملك في نصيبه باعتاق المعتق بمض نصيبه فهو كما لو تعذر عليه استدامة الملك فيه باعتاق المعتق جميم نصيبه واما الثالث فله ان يضمن المدبر ان كان موسراً وليس له أن يضمن الثاني لان المدبر بالتدبيرالسابق قدا كتسب سبب الضمان للثالث على نفسه وصار نصيبه محيث لايحتمل الانتقال الا اليه بالضمان والسبب الموجود منه لا محتمل الايطال لانهيئيت به استحقاق العتق والولاء فلا يبطل ذلك الحكم باعتاق الثاني فلهذا لايكون له أن يضمن الثانى ولكن يضمن المدير وبرجم به المدبر على العبد فيستسعيه في ذلك كايستسعيه في نصيب نفسه لا نه تملك على الثالث نصيبه بالضمان ﴿ قال ﴾ ولو لم يعتق الثاني حتى ضمن الثالث المدبر نصيبه ثم أعتقه الثاني وهو موسركان للمدير أن يضمنه ثائي قيمته ثلث مدير وثلث غير مدير لا نه بالضمان علك نصيب الثالث غير مدبر ثم صنع للمتق فى الاعتاق وجد بعــد ذلك فله أن يضمنه باعتبار هذا الصنع قيمة جميع نصيبه كل ثلث بصفته بخلاف ما سبق فان صنع المعتق هناك وجد قبل أن تملك المدر نصيب شريكه بالضمان فلهذا لا يكون له أن يضمنه قيمة نصيب الثالث باعتبار ذلك الصنع ثم يرجع المعتق على العبد عا ضمنه للمدبر وذلك ثلثا قيمته وثلث الولاء للمعتق نقدر نصيبه الذي أعتق وثلثا الولاء للمدير أما مقدار نصيبه وهو الثلث فلا اشكال فيه لا نه استحق ولاءه بالتــد بعر وأما نصيب الثالث فلأنه كان لا تحتمل الانتقال الا اليه وبعد النقل اليه لم ينتقل الى المعتق وان ضمنه ألا ترى أنه لم يكن للثالث حق تضمين المعتق ولوكان يجوزنقل هذا النصيب اليه محال لكان له أن يضمنه واذا ظهر أنه غبر محتمل للاننقال اليه فانمــا عنق على ملك المدير فلهذا كان له ولاء الثلثين ألا ترى أنه لوكان بين اثنين فدبر أحـدهما ثلث نصيبه وأعتق الآخر نصيبه كله وهو موسر كان للمدبر أن يضمن المعتق قيمته نصيبه وهو نصف قيمة العبـد ثلثـه مدىر وثلثاه غـير مدير ويرجع به المعتق على العبد والولاء بينهما نصفان لأن حصة المدير قد دخلها عتق حين دير بعضه فلا ينتقل ثي من نصيبه الى المعتق بالضان فكذلك ما سبق واذا قال ان ملكت شيئاً من هذا العبد

فهو حر بعد موتي ثم ملكه مع آخر صار نصيبه منه مدبرا لان المتعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز ولم يكن لشريكه أن يضمنه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والتدبير في هذا وتنجبز المتق سواء وهذا فرع ما تقدم من اختلافهم في رجلين اشتريا عبداً وهو قريب أحدهما كان أمو بكر الرازي يممول هــذا غلط فان الملك هنا شرط العتق لا علته ومباشرة أحد الشريكين للشرط لا يسقط حقه في الضمان كما في مسألة ضرب السوط فعاونته على تحصيل الشرط أو رضاه به كيف يكون مسقطا ولكما نقول ما ذكره في الكتاب صحيح وهــذا شرط في معنى السبب لانه مصحح للتعليق فان التعليق في غــير الملك لا يصح الا مضافا الى الملكألا توىأنه لو علق عتق هذا المملوك أوتدبيره بشرط آخر كان باطلا واذا كان مصححاً لما هو السبب كان في معنى المتم للسبب فماونته اياه عليــه يكون مسقطا حقه في الضمان مخلاف ضرب السوط ﴿ فَانْ قَيلَ ﴾ كَانْ مَنْبَغي أَنْ هَالَ اذَا قالَ لعبد الغير اذَا ملكتك فأنت حرثم اشتراه منية الكفارة أنبجوز عن الكفارة كمالو اشترى قربه وبالاتفاق لابجوز ﴿ قلنا ﴾ هذا الشرط مصحح لليمين ولكنه غير موجب للمتق ال الموجب للمتق هو الىمين ولا بد من أن تقترن نية الكفارة بالسبب الموجب للعتق فأما الرضا عا يصحح الىمين كالرضا باليمين في اسقاط حقه في التضمين وأشار في الكتاب الى علة أخرى فقال لأنهما علىكاه جميعا معناه أن وجوب الضان يعتمد الصنع وصنعه اتصل بالمملوك قبل ملك الشريك لان صنعه الشراء والملك حكم الشراء والحكم يعقب السبب فلا يكون له أن يضمنه بصنع سبق ملكه كمن قطع يد عبد انسان ثم باعه مولاه فسرى الى النفس عند المشـترى ليس للمشترى أن يضمن القاطع شيئا لهذا المعنى وهــذا الطريق يستقيم هنا وفى مســئلة شراء القريب أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والماب

- ﴿ باب تدبير مافي البطن ﴿ -

﴿ قال ﴾ رضى الله عنه أمة بين رجلين دبر أحدهما ما فى بطنها جاز كا لو أعتق ما في بطنها فان ولدت لاقل من ستة أشهر بعد هذا القول فهو مدبر والشريك فيه بالخيار بين التدبير والتضمين والاستسماء لانا تيقنا أنه كان موجودا فى البطن وقت التدبير فهو كالمنفصل وان ولدته لا كثر من ستة أشهر لم يعمل فيه التدبير لانا لم نتيقن بوجوده

حين دبر لملها حبلت به بعد ذلك ومع الشك لايثبت التدبير ولو قال أحدهما مافي بطنك حر بعد موتى وقال الآخر أنت حرة بعد موتى فولدت لاقل من ستةأشهر بعد النطق الاول فالولد مدير بينهما لانا علمنا أنه كان موجوداً حين ديره الاولفتدير نصيبه بتدبيره ونصيب الشريك بتدبيره حصته من الام فلهذا كان الولد مديرا بنهما وحصة الذي دبر الام مــدبر مع الام وشريكه فيهــا بالخيار وان ولدته لا كثر من ســتة أشهر فالولد مدير للذي دبر الام لا نا لم نتيقن بوجوده عند تدبير الاول فاغيا يثبت فيه حكم التدبير بطريق التبعية للام من جهة الذي دبر الام وثبوت حكم التبعية باعتبار أنه كالجزء من وجه وفي هذا لا ينفصل بعضه عن بعض فامذا كان الولد كله مديراً للهذي دير الام مخلاف الاول فان نصيب الشريك من الولد هناك صار مقصوداً ينفرد التدبير من جُهته فيــه ثم نصف الام مدر للذي درها والآخر بالخيار ان شاء ضمن شريكه نصف قيمة الام ان كان موسراً والولدللمد بر بغير ضمان لان الضمان اغما لزمه من حين دبر وعلوق الولد بعد ذلك فلا يثبت فيه حق الشريك ألا ترى أنها لو ازدادت في بدنها لم يكن للشريك الآخر تضمين نصف القيمة الاوقت التبدبير فكذلك اذا كانت الزيادة منفصلة لانها صارت في حكم المستسعاة حتى ثبت له حق ان يستسعيها في نصف قيمتها بذلك التـــــــــ بير والمستسماة كالمكاتبة تكون أحق بولدها فلهــذا لم يجب على المــدبر شيء من ضمان قيمة الولد وأن شاء الشريك استسماها في نصف قيمتها ولا يسمى الآبن في شيَّ لما بينا ان الستسماة كالمكاتبة فلا شبت لمولاها فما محدث لها من الولاء بمد ذلك حق عكنه من استسعائه الولد فان دبر أحدهما مافى بطنهائم أعتق الآخر نصيبه البتة ثمولدت بصد ذلك بشهر فالمدبر بالخيار ان شاء أعتق حصته من الولد وان شاء استسمىوان شاءضمن المعتق ان كان موسراً ويرجع الذي ضمن به على الولد لانا تيقنا أنه كان موجوداً في البطن عند تصرفهما فيكون حكم هذا وحكم مالو كان تصرفهما في الولد بمد الانفصال سواء ﴿قال﴾ واذا دبر الرجــل مافى بطن جاريــه لم يكن له أن يبيمها ولا يهبها ولا يمهرها وقد ذكر في كتاب الهبة اذا أعتق مافى بطن أمته ثم وهبها جازت الهبة بخلاف مالوباعها وقيل في المسئلة روايتان وجــه هذه الرواية ان مافي البطن صار بحيث لايحتمل التمليك فتمليكها دون مافي بطنها بالهبة لا يتحقق فلهذا لا يجوز هبتها ووجه تلك الرواية ان ما فى البطن يصير مستثنى

ويجعل كأنه استثناه نصا والهبة لا تبطل في الجارية باستثناء ما في البطن نصا بخلاف البيم والاصح هو الفرق بين الندبير والمتق فنقول بعد ماأعتق ما في بطنها لو وهب الام جاز كما ذكر هناك وبعد ما دبر ما في البطن لو وهب الام لا يجوزكما ذكر هنا والفرق أن بالتدبير لانزول ملكهما في البطن فاذا وهب الام بعد التدبير فالموهوب متصل عاليس بموهوب من ملك الواهب فيكون في معنى هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وأما بعد العتق ما في البطن غير بملوك فالموهوب غير متصل عا ليس عوهوب من ملك الواهب فهو كما لو وهب دارآ فيها ابن الواهب وسلمها الى الموهوب له تتم الهبة فان ولدته لأقل من ستة أشهر قالولد مدىر وان ولدته لأ كثر من ســـتة أشهر كان رقيقًا لا نَالَمُ نَتَيْقَنَ بُوجُودُهُ فِي البَطْنَ وقت التدبير وان ولدتولدين أحدهما لأقل من ستة أشهربيوم والآخر لأكثر من ستة أشهر بيوم فهما مديران لانا تيقنا بوجود الاول منهما وقت التدبير وهما توأم خلقا من ماء واحد فمن ضرورة وجود أحدهما من ذلك الوقت وجود الآخر ﴿ قَالَ ﴾ ولو دبر ما في بطن أمته ثم كاتبها جازت الكتابة لان الكتابة تمقد للمتق ونبوت حق المتق في الولد في الولد صحيحًا ولكن يثبت أيضاً في الولد حكم الكتابة تبعاً للأم فاذا أدت عتقا جميمًا وان مات المولى قبـل أن تؤدى عتق الولد بالتدبير من الثلث وعلى الام السماية في المـكاتبة على حالها وان لم يمت المولى حتى ماتت الام فعلى الولد أن يسعى فيما على أمه لانه ولد مولود في الكتابة فان مات المولى فالولد بالخيار لانه تلقاه جهتا حرية أحــدهما بالتدبير والآخر بأداء كتابة الام فيختار أنفع الوجهين له وان كان يخرج من ثلث مال الميت عتق ولا شئ عليه لان مقصوده قد حصل ﴿ قال ﴾ ولو قال لامته ولدك الذي في بطنك ولد مديرة أو ولد حرة وهو لا يريد بهذاعتماً لم تمتق لان هذا تشبيه وليس تحقيق فكانه قال لها أنت مثل الحرة أو المدبرة وقد بينا هــذا فيما ســبق والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليــه المرجع والمآب

- اب مكاتبة المدبر كاتبة

﴿ قال ﴾ رضى الله عنه واذا كاتبالرجل مدبره ثم مات وهو يخرج من ثلثه عتق بالندبير

وسقطت عنه المكاتبة لوقوع الاستغناء له عن أداء المال وهو بمنزلة ما لو أعتق المولى مكاتبه وان لم يكن له مال غيره فأعما يمتق ثلثه بالتدبير ثم لا يسقط عنه شي من بدل الكتابة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تمالي وقال محمد رحمه الله يسقط عنه ثلث الكتابة لانه عتق ثلثه بالتدبير ولو عتق كله سقط عنه جميع بدل الكتابة فكذلك اذا عتق ثلثه يسقط عنه ثلث بدل الكتابة اغتباراً للجزء بالكل قياسا على ما اذا كاتبه أولا ثم دبره ثم مات ولا مال له سواه فانه يسقط عنه ثلث بدل الكتابة لما عتق عليه ثلثه بالتدبير فكذلك اذا سبق التدبير الكتابة ولا معنى لقول من يقول إن المستحق بالتدبير لايرد عليه عقد الكتابة لا نه لو ادى جميع بدل الكتابة في حياته يمتق كله ولو كان المستحق بالتدبير لم برد عليه الكتابة لما عتق بالاداء ولان استحقاق المدبر ثلثه بالتدبير كاستحقاق أم الولد جميمها بالاستيلاد ثملوكاتب أم ولده صحت الكتابة ووجب المال فمرفنا أن هذا الاستحقاق لابمنع ورود عقمه الكتابة عليمه ولابي حنيفة وأبي بوسف رحمهما الله تعالى طريقان أحدهما أن بدل الكتابة عقابلة ماوراء المستحق بالتدبير لان موجب الكتابة ثبوت مالميكن نَابِتًا في المكاتب والبـدل عقابلة ذلك لاعقابلة ماهو ثابت وقـد بينا أن التــدبـير يوجب استحقاق شيُّ له فلا يتصور استحقاق ذلك بالكتابة ليكون البدل عقابلته بل عقابلة ماورا. ذلك بمنزلة مالو طلق اص أنه اثنتين ثم طلقها ثلاثا بألف كان الالف كلها بازاء التطليقة الثالثة ألا ترى أنه لو استحق جميع نفســه بالتدبير بأن خرج مرن الثلث بطلت الكتابة وكذلك في أم الولد أذا مات المولى حتى تقرر استحقاقها في جميع نفسها بطلت الكتابة فاما قبل الموت الكتابة ضحيحة لان الاستحقاق غيير متقرر لجواز أن يموتا قبـل المولى واذا ثبت أن بدل الكتابة بمقابلة ماوراء المستحق بالتدبير وشي من ذلك لم يسلم للعبد بموت المولى فلا يسقط شيُّ عنه من بدل الكتابة وهـ ذا بخلاف مالوكاتبـ أولا ثم دبره لان بدل الكتابة هناك بمقابلة جميع الرقبة فانه لم يكن مستحقاً لشيُّ من رقبته عند الكتابة فاذا عتق بعض الرقبــة بمد ذلك بالتدبير سقط حصته من بدل الكتابة والطريق الآخر ان التدبير الآخر وصية بالرقبةله والوصية بالمين لاتنفذ من مال آخر بحال كالوأوصي بمبده لانسان ثم ماعه أو قتل لأنفذالوصية من قيمته ولامن عمنه فلو اسقطنا شيئا من بدل الكتابة كان فيه تنفيذ وصيته

حقه أحد الشيئين اما بدل الكتابة ان أدى أو مالية الرقبة ان عجز فيكون موصيا له بما هو حقه فلهذا ينفذ من بدل الكتابة اذا عرفنا هذا فتخريج المسئلة على قول أبي حنيفة رحمه الله تمالى فيما اذا دبرها ولا ثم كاتبه أنه يخير بمد موت المولى ان شاء سعى في جميع بدل الكتابة وان شاء سعى في ثلثي قيمته بالتدبير أو بالكتابة لا ن عنــــــــــــــــــ المتتى يتجزى وقد تلقاه جهنا حرية اما السماية في ثلثي قيمته بالتدبير أو في بدل الكتابة بجهة المقد فيختار أي الوجهين شاء فقدعتق كله والمال عليه فلا يلزمه الأأقل المالين وعند محمد رحمه الله تعالى يسمى في الأقل من التي قيمته ومن التي بدل الكتابة لان الم بدل الكتابة قد سقط ولا يجدد لان المتق عنده لايجرأ ولوكانكاتبه أولائم دبره ثم مات المولى فعندأبي حنيفة رحمه الله تعالى يتخبر بين أن يسمى في ثلثي قيمتهأو ثلثي بدل الكتابة لما بينا أنه تلقاه جهتا حرية وربما يكون التخيير مفيداً لمنفعة له في احــدهما دون الآخر وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يسمى في أقل المالين بلا خيار لان المتق عندهما لاتنجزأ ﴿قال﴾ واذا كاتب مــدبرته فولدت ولدا ثم ماتت يسمى الولد فيما عليها لانه مولود في كـتابتها فيهقى عقد الـكتابة ببقائه لانه جزء منها فان كانا ولدين فأدى أحدهم المال كله من سمايته لم يرجع على صاحبه بشي لانه ماأدي عن صاحبه شيئا وانما أدى عن الأم فان بدل الكتابة عليها ولان كسب كل واحد منهما للأم ألا ترى أنها في حياتها كانت أحق بكسب كل واحدمنهمالتستمين به في أداء الكتابة فكان أداء أحدهما من كسبه بمنزلة الاداء من مال الام وكذلك ان كاتب مدبرين له جميعا وكل واحد منهما كفيل عن الآخر ثم مات و ترك احدهما ولدا ولد له في مكاتبته من أمته فعليــه أن يسمىفي جميع الكتابة لانه قائم مقامأ بيه وانما يسمى لتحصيل المتق لابيه ولنفسه ولأيحصل المتق لابيه الا بأداء جميع بدل الكتابة فالهذا كان عليــه السماية في جميع بدل الكتابة والله سبحانه وتمالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

مر باب الشهادة على التدبير كاب

﴿ قال ﴾ رضى الله عنه واذا شهد شاهد أنه دبر عبده وشهد آخر أنه أعتق فالشهادة باطلة لانهما اختلفا في المشهود به لفظا ولا تمكن القاضي من القضاء بشيء اذ ليس على واحد

من الامر من شهادة شاهد من وكذلك ان شهدا بالتدبير واختلفا في شرطه قال احدهمااعتقه لمد موته وموت فلان وقال الآخر بعد موته خاصة لأن اختلافهما في الشرط اختلاف في المشهود بهعلى وجه يتمذرعلي القاضي القضاء بشئ وكذلك لو شهد احدهماأنه دىرأحدعبديه والآخر أنه دير هذا بمينهوان شهدا أنه دير أحد عبديه بغير عينه فالشهادة باطلة في قول أى حنيفة رحمه الله تعالى كما بيناه في العتق البات فان مات المولى قبل أن يترافعواالي القاضي ثم شهدا بعد موته استحب أن أجمز شهادتهما لان العتق متنجز فيهما بالموت ولان في الوصية مهنى حق الموصى وذكر بعد هذا الموضع في نظير هذه المسئلة أن الشهود قالوا كان ذلك في المرضوفي حكم قبول الشهادة سواء قالوا ذلك أولم يقولوا فالشهادة مقبولة وآنما ذكرهذا القيد لمقصود آخر وان كانا شهدا مذلك في حياته فأبطلها القاضي لم تقبلها بعد ذلك لأنه اتصل الحكم برد هذه الشهادة وكل شهادة حكم القاضي بردها لا يقبلها بمد ذلك ﴿قَالَ ﴾ وان شهدا أنه قال هذا حر بعــد موتى لا بل هذا عتقا جميما مرــــــ ثلثــه لان كلة لا بل لاستدراك الغاط بالرجوع عن الاول واقامة الثاني مقامه ولا يصح رجوعه عن تدبير لاول ويصح تدبيره في الثاني فكانا شاهدين لكل واحد منهما بالتدبير بعينه وكذلك ن شهدا أنه قال هذا حرالبتة لا بل هذا مدىولانهما شهدا للأول يعينه بالحربةوللثاني يعينه بالندبير ولو شهدا أنه قال هذا حر أوهذا مدىر لم تجز شهادتهما في قول أبي حنيفة رحمــه الله تمالي لا نهما ما شهدا للممين بشئ فان حرف أو بين الـكلامين بخرج كلامه من أن يكون عزيمـة فى واحد منهما والشهادة لغير الممين بالعتق أو التدبـير غير مقبولة عنــد أبى حنيفة رحمه الله تعالى ولو شَهدا أنه قال هذا مدير أوهذا جازتالشهادة للأول وحده عند أبي حنيفةرحمه الله تعالى لا ن هذا اللفظ لو سمعناه من المولى ثبت به التدبير للأول و تخير المولى في الباقين ذكانا شاهدىن للأول بمينه وهو مدع لذلك فيجوز شهادتهما له ولا يجوز لاحد الآخرين بغير عينــه وهما كلامان ينفصل احــدهما عن الآخر فبطلان أحــدهما لا يبطل العمل بالآخر ولو شهدا أنه قال احد هذين العبدين مدير لا بل هذا لأحدهما بعينه صار الذي عينه مديراً لانهما شهدا له يمينه بالتدبير وكلف للآخر بالله ما عناه بأول كلامه فاذا حلف كان عبداً له على حاله ولو اختلف المولى والمديرة في ولدها أنها ولدته قبل التدبير أو بُمده قد بينا أن القول في ذلك قول المولى مع يمينه ويحلف على العــلم لانه استحلاف على

فعلها وهو ما ادعت من ولادتها بعد التدبير واذا شهدا انهدىر أحد عبديه تمشهدا أنه أعتق أحدهما في صحته ولا مال له غييرهما فشادتهما باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي في العتق والتدبير جميعاً في القياس لانهما لم يعينا المشهود له ولكني أستحسن أن أجهزها في التدبير لانها وصية فيمتق من كل واحدمنهما ثلثه ويسعى في ثاثي قيمته وفي هذا بيان أن طريق الاستحسان لابي حنيفة رحمه الله تعالى ما بينا أن في الوصية حتى الموصى دون تنجيز العتق فيهما بالموت فان العتق في الصحة والتدبير في ذلك سواء وان شهدا أنه دبر هذا يسينه وأعتق احدهما البتة في صحته كانت شهادتهما في العتق البات باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي لا نهما شهدا به لغير المدعى الممين اذ المدير والقن في المحلية للمتق البات سواء حتى لو أقر الورثة بذلك ولا مال للميت غيرهما عتق من كل واحد منهما نصفه من جميع المـال لان الحرية في الصحة تثبت لأحـدهما فيشيع العتق فيهما بموت المولى قبـل البيان فيمتق من كل واحد منهما نصفه ويمتق من المدبر ثلث ما بقي منه وهو ثلث رقبته فكان السالم له خمسة أسداس رقبته ويسمى في سدس قيمته والآخر يسمى في نصف قيمته وان أقروا أن المتق البات كان في المرض يمتبر من الثلث وانما سلم للآخر نصف رقبته فيضرب هو في الثلث بنصف رقبته والمدبر بجميع رقبة به فيصير الثلث بينهما أثلاثا والمال على تسعة إلا أن المال رقبتهما ولوجعلناكل رقبة أربعة ونصفا لانكسر بالانصاف فيضعف ونجعله من ثمانية عشركل رقبة على تسمعة وقدكان للمدبر سهمان فبالتضميف صار أربعة فلهذا سلم له أربعة اتساعه ويسمى في خمسة اتساعه وللقن نصف ذلك سهمان ويسمى في سبعة اتساعه فيستقيم الثلث والثلثان ان كانت قيمتهما سواء ﴿ فَان قيل ﴾ لما ذا لم يجمل العتق في المرض للقن كله ليكون كلامه محمولا على الصحة فاناللدبر موصى له بجميع رقبته والمتق فيالمرض وصية فمايصرف اليه من ذلك يكون لغوا ﴿قلنا﴾ أنما لم يجمل هكذا لأن المدبر محل للمتق في المرض والصحة جميماً وبقاء المحلية فيه يمنع تمين الآخر للمتقالبات فلابدمن اعتبارالاحوال فيه فيعتق في حال دون حال فيمتق نصفه فلهذا ضرب في الثلث بنصف رقبته والله سبحانه وتمالى أعلم بالصدق والصواب واليه المرجع والمآب

- ﴿ باب المكاتب اذا دره مولاه كاب

﴿ قَالَ ﴾ رضى الله تمالى عنــه رجــل دبر مكاتباً له فهو بالخيار أن شاء نقض الكتابة وكان مدبرآلهوان شاءمضي على المكاتبة لانه تلقاهجهتا حرية أحدهما عاجل ببدل والآخر آجل بغير بدل فله أن عيل الى اى الجانبين شاءوعقدالكتابة غيير لازم في حق العبد لتمكنه من أن يمجز نفسه فلهذا كان له الخيار وان مات المولى ولا مال له غيره يسمى في الأقل من المني تيمته ومن ثاغي المكاتبة وقدبينا أن قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تمالي تخييره في ذلك ولو لم يملم المكاتب بالتدبير حتى أدى المكاتبة كلمها فقد عتق بالاداء والمال سالم للمولى ولا خيار له بملد ذلك لان التدبير قد بطل بعتقله ولو أدى البعض ثم علم كان له الخيار لبقاء الرق فيه واذا اختار التدبير فما أخذه المولى حلال له لانه كسب عبده ﴿ قال ﴾ ولو كاتب عبدين مكاتبة واحدة على ألف درهموكل واحد منهما كفيلءن صاحبه ثم ذبر أحدهما ثم ماتالمولى وله مال كثير عتق المدبرمن ثلثه وسقطت حصته من المكاتبة لوقوع الاستفناء له عن أدائها كما لو أعتقه المولى في حياته وأخذ الورثة بحصـة الآخر أبهما شاؤا لان المكاتب الثاني أصيل في حصته والمدبركان كفيلا مطالبا فلا تسقط عنه تلك المطالبة بمتقـه فان أداها المدير رجم بها عليه كما لو أداها قبل عتقه بل أولى لان هناك هو منتفع بالأداء لا نه يمتق بذلك والآن لا منفعة له في الاداء بل أنمـا أداها بحكم الكفالة المحضة وان لم يكن له مال غيرهما عتق المدير بالتـدبير من الثلث وسعى فما بجب عليه فان كانت قيمة كل واحــد منهما ثلثمائة ومكاتبتهما ألف بطل حصة المدبر من المكاتبة واعتــبر قيمته ثلثماً له لانه أقل والمتيقن من حق المولى هو الاقل فعرفنا أن المال ثلثماً نه قيمة المدىر وخسمائة حصة الآخر من المكاتبة وذلك ثمانمائة ثلثه وذلك مائتان وستة وستون وثلثا درهم يسلم للمدبر من فيمته ويسمى فيما بقي وهو أربعائة وثلاثة وثلاثون وثلث ثم يؤخذ المدبر عــا بقي على المكاتب لانه كفيل به ولا يؤخذ المكاتب عما على المدبر لانه قد خرج من المكاتبة ولزمته السعاية من قبل التدبير والمكاتب لم يكن كفيلا عنه بذلك فان كانت قيمة كل واحد منهما ألف درهم ومكاتبتهما على ألف درهم فاختارالمدبر أن يسمى في الكتابة فلهذلك لان ذلك رعاينهمه عسى يكون بدل الكتابة منجامؤجلا واذااختار ذلك يسقط ثلث المكاتبة

لانه عتق ثلثا رقبته بالتدبير والوصية كانت له ما هو حق المولى فلهذا يسقط ثلث المكاتبة وسبقى للورثة ثلثا المكاتبة علمهما يأخذون بذلك أمهما شاؤا فان أدى المدبر رجع على الآخر بثلاثة أرباع ذلك مقدار حصته وهو خسمائة وان أدي المكاتب رجع على المدبر بربع ذلك وهو مقدار ما بقي من حصته واذا كان المكاتب بـين اثنين فدىره أحدهما فاختار المكاتب أن يسمى فهو على حاله وسعانته لان التدبير لا ننافي الكتابة ابتداء وبقاء والمدبر غير مفسد على شريكه شيئاً مانقيت الكتابة فان عجز فالذي لم يدبر بالخيار لأن عمل تدبيره في الانساد قد ظهر بعد العجز فكان حكم هذا كحكم عبد بين أثنين دبره أحدهما وقد بيناه رجل قال لأمتين اذا ملكتكما فأنتما حربان بعد موتى فاشترى إحداهما فولدت عنده ثم اشترى الاخرى فقد صارتا مــدبرتين لان الشرط ملكهما فانما تم عند شراء الثانيــة وولد الاولى رقيق يباع لانه انفصل عنها ثبل ثبوت حكم التدبيرفيها فان المتعلقبالشرط لايصل الى المحل الابعد وجود كال الشرط ﴿قال﴾ واذا أسلم مدبرذي قضي عليه بالسعاية في قيمته وعند الشافعي رحمه الله تمالي بجبر على بيمه لان المدبر عنده محل للبيم وعندنا هو كأم الولد وقد بينا هذا الحكم في أم الولد فان أدى السماية عتق وان مات المولى قبل أن يؤدي وهو يخرج من ثلثه عتق بالتدبير وسقطت عنه السمالة لحصول المقصود لدونه وكذلك ان صالحه المولي على قيمته من غير محاكمة فهذا واستسماء القاضي سواء لان السبب الموجب للاستسماء قائم بعد عجزه الاأنه ان كان في مال الصلح فضل على قيمته ببطل القاضي ذلك الفضل عنه اذا عجز وبجبره على أن يسمى في قيمته ﴿قالَ ﴿ وَاذَا دُمِّ الْحُرِبِي عَبِـده فِي دَار الحرب فهو باطل كما لو أعتقـه في دار الحرب لان ثبوت حق المتق بالتــدبـير من أحكام الاسلام وأحكام الاسلام لابجري عليهم في دار الحرب فان خرجا بأمان فأسلم العبد أجبر على بيعه لان تدبيره في دار الحرب كان لغوا وان دبره بعـــد ماخرجا بأمان فتدبيره جائز لان حكم الاسلام يجرى عليهما في دارنا فيما يرجع الى المعاملات فان أسلم هذا المدبر قضي عليه بالسماية في قيمته لان ملك المستأمن محترم بالامان وبيعه بسبب التدبير متعذر فان لحق المولى بدار الحرب وهو يسمى ثم قتل المولى أو ظهر على الدار أو أسر عتق العبد ويطلت عنه السماية اما اذا قتل المولى فلو جود شرط المتق بالتدبير وان أسر فلان ملكه عنه قديطل لان الرقيق ليس من أهل ملك المال والمدر ليس يحتمل النقل من ملك الي ملك والمملوك متى زال عن ملك المولى لا الى أحد كان حراً وان ظهر على الدار لم بتى لملكه حرمة والسعاية كانت لحرمة ملكه فاذا لم ببق ذلك عتق وبطلت عنـه السماية ﴿ قال ﴾ ولو كان خرج بام ولد له ثم أسامت قضى عليها بالسمامة لان الاستيلاد في دارا لحرب صيح تبعا للنسب فان قضى عليها بالسماية ثم أسلم المولى فان أدت السماية عتقت وان عجزت ردت أم ولدله لان المانع من استدامة ملكه فيها قد ارتفع باسلامه فلو أسلت وباعها من نفسها عال قليل أو كثير جاز وكانت حرة بالقبول والمال دين عليها وان مات المولى قبل أن يسلم أو بعد ماأسلم فالمال دين علمها على حاله لانهاءتقت بالقبول فموت المولى وحياله بمــد ذلك سواء ﴿ قال ﴾ واذا دبر المرتد عبده فهوموقوف فيقول أبىحنيفة رحمه الله كسائر تصرفانه فان ماتأو قتل أولحق بدار الحرب فتدبيره باطل والعبد رقيق للورثة وان أسلم ورجع الى دارناووجد العبد في يد الورثة فأخذ فهو مدير على حاله لانه يعود الى قديم ملكه بالاخذ فينفذ ذلك التدبير منه عنزلة مالو أسلم قبل اللحاق بالدار لان التدبير في حقه كان صحيحالانه بالردة لم يخرج من أن يكون مخاطباً وأصل ملكه باق بعــد الردة وانما كان التوقف لحق الورثة وقد سقط حقهم حين عاد مسلما وكذلك ان كان القاضي قضي به للورثة وباعوه فبيمهــم جائز لان التــدبير كان صحيحًا في حقه فأنه كان مالكا له يومئذ فمتى حصل الملك له بأي وجه حصل كان مديراً وان استولد في ردته فهي أم ولد لهوان أسلم أوقتل أو لحق بدار الحرب لان ثبوت أميــة الولد لها باعتبار نسب الولد ولا حجر على المرتد عن ذلك لانه لاحق للورثة فيه ولان ملكه في كسبه أظهر من ملك الاب في مال ولده فاذا كان يصح الاستيلاد من الاب فن المرتد لأن يصح أولىوعلى قول أبي يوسف ومحمدرحمهما الله تعالى التدبير منه صحيح كالاستيلاد فاذا لحق بدار الحرب أعتقه القاضي من ثلثه كما يمتق المدبر الذي دبره في حال اسلامه بناء على مذهبهما في نفوذ تصرفات المرتد وتمام بيانه في السير ﴿ قال ﴾ واذا در المسلم عبده ثم ارتد العبد ولحق بدار الحرب أو اشتراه أهل الحرب فأصابه المسلمون فأسلم رد الى مولاه مديرًا على حاله لأنه ثبت فيه حق الحرية بالتدبير فلا ببطل بردته ولحاقه كما لاتبطل حقيقة المتق والمهدير ليس بمحمل للتملك بالاستيلاد فلم بملكه أهمل الحربولا المسلمون للولاء المستحق عليه لمولاه ولهذارد الىءولاه مدبرآ على حاله والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والما ب

-ه باب الامة الحامل اذا بيعت كا⊸

﴿ قَالَ ﴾ رضي الله عنــه رجــل باع أمة وسلمها أولم يســلمها حتى ولدت ولداً فادعياه جميما فنقول اذاكان البائع سبق بالدعوة فان جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت البيع ثبت النسب منه استحسانًا وفي القياس لايثبت وهو قول زفر رحمه الله تعالى لانه مناقض في كلامه ساع في نقض ما قد تم به ولكنا نقول تيقنا أن العلوق كان في ملكه وبحصول الملوق في ملكه ثبت له حق استلحاق النسب فلا يبطل ذلك ببيمـ لا أن حق استلحاق النسب لايحتمل الابطال كالنسب ولان البيع دونه في احتمال النقض والابطال والضعيف لا سطل القوى وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لم يصدق البائع لانا لم نتيةن بحصول الملوق في ملكه وان كان المشترى سبق بالدعوة ثبت النسب منه سواء جاءت بهلاً قل من ستة أشهر أو لاكثر من ستة أشهر لان دعوته حصلت في ملكه ثم لا تصح دعوة البائع بعد ذلك لاستغناء ألولد عنه لثبوت نسبه من المشترى ولا ن ثبوت النسب أقوى من حتى الاستلحاق والضميف لا يبقى بطريان القوى واذا ادعياه معافان كانت ولدت لاقل من ستة أشهر فهو ابن البائع عندنا وعنــد ابراهيم النخبي هو ابن المشــتري لان له حقيقة الملك وقت الدعوة فيترجح بذلك ولكنا نقول دعوة البائع أسبق معني لانه يستند الى حالة الملوق فان أصـل العلوق كان في ملكه فكانت الجارية أم ولد له والبيم باطل فان جاءت به لستة أشهر فدعوة المشترى أولى لانا لم نتيقن محصول العلوق في ملكه وقــد بينا هذه الفصول فيما أمليناه من شرح الدعوى وان ولدت ولدين أحدهما لاقل من ستة أشهر والآخر لستة أشهر فالدعوة دعوة البائع لانهما توأم وقد تيقنا بحصول الاول منهما في ملكه فيتبع الشك اليقين ويجعل كانها ولدتهما لاقل من ستة أشهر وان كان المشترى أعتق الام قبل الدعوة لم تردرقيقة لان المتق نفذ فيها لقيام ملك المشترى فها وقت الاعتاق فخرجت من أن تكون محلا لنقض البيع فيها ولانا لونقضنا البيع والعنق كانت أم ولد للبائع فيطأها بالملك بعد ما حكمنا محرتها وذلك لابجوز الا أن الولد محتاج الى النسب بعد عتقما وحق الاستلحاق الذي كان للبائم في الولد باق فلهذا يثبت النسب منه وينقض البيع فيه بحصته من الثمن لان الولد صار مقصوداً بالاسترداد فيكون له حصة من الثمن يرده البائع على

المشترى وليس من ضرورة ثبوت نسب الولد ثبوت أمية الولد في الام كما في والد المغرور وانكان أعتق المشترى الولدقبل الدعوة فدعوة البائع باطل لان الولاءقد ثبت للمشترى وهو أقوى منحق الاستلحاق الذي كانالبائع فلايبقي الضميف بمدطريان القوى ولاتصير الام أم ولد للبائم لان حقها تبع لحق الولد في النسب ولم يصـدق البائع فيما هو الاصــل فكذلك في التبع وكذلك ان لم يعتقه ولكنه مات ثم ادعاه البائع لانه بالموت قد اســتغنى عن النسب وخرج من أن يكون محلا لثبوت نســبه التداء واذا كان للولد ولد حي لمبجز دعوة البائع أيضا بخلاف ولد الملاعنة فان هناك النسب كان نابتا استتر باللعان فيبقى بعـــد موته ببقاء ولد بخلفه حتى يظهر بدءوته وهنا النسب لم يكن ثابتا أصلا ولايمكن آنباته بمد موته ابتداء فلهذا لايمتبر نقاء ولد الولد في تصحيح دءوته وقدقررنا هذا الفرق في الدعوى ﴿ قال ﴾ واذا باع أمته فولدت بعد البيع لا كثر من ستة أشهر فادعاه البائع وصدقه المشترى ثبت النسب منه وفسخ البيع لان المانع من صحة دعوته حق المشترى ولأنهاما تصادقًا على أن العلوق كان قبل البيع والحق لا يعدوهما فاذا تصادقًا على شيءٌ ثبت ماتصادقًا عليه وان لم تلد حتى باعها المشترى وتناسخها رجال ثم ولدت لاقل من ستة أشهر منوقت البيع الاول فادعوه جميما فهو ابن البائع الاول لان أصـل العـلوق كان في ملكه فتكون دعوته في المعني أسبق وتفسخ البيوع كلها لان البيوع في احتمال الفسخ كبيع واحدفلا يبطل بذلك حق الاستلحاق الذي كان للبائم الأول وكذلك لو باع ولداً ولد عنده ثم ادعاه لان أصل العلوق والولادة كان في ملكه فحق استلحاق النسب له في هـذا الفصل أظهر والتناقض لا يمنمه من الدعوى لخفاء أمر العلوق فقد يشتبه عليه في الابتداء فيظن أن الولد ليس منه ثم يعلم أنه منه فيتدارك ذلك بالدعوة ﴿ قال ﴾ واذا كان في يدى رجـل صبي لا ينطق ولد عنه و لم يولد عنده فزع أنه عبه وأعتقه ثم زعم أنه ابنه لم يصدق في القياس للتنافض وصدق في الاستحسان لخفاء أمر العلوق على ما بينا ولانه بقر له بالنسب في حال حاجته الى النسب وهو في يده بعــد العتق ولو كان لقيطا في يده فادعي نسبه ثبت نسبه منه فهنا اولى ولو كان عبداً كبيراً فاعتقه ثم ادعاه ومثله يولد لمثله ثم صدقه الغلام ثبت نسبه منه وان كذبه لم يثبت لانه في يد نفسه وهو معبر عن نفسه فتتوقف صحة دعوة نسبه على تصديقه بخلاف ماقبل العتق فانه في بد مولاه باعتبار ملكه ولا قول له في نفسه فكان

مصدقافي دعوة نسبه من غير تصديقه وقال، وانما استحسن في الصغير كاستحسن في المدرة بين اثنين جاءت بولد فادعاه أحدهما أن نسبه يثبت منه وهو ضامن لنصف قيمته مدبرآ ونصف عقر أمه فكانه أشار الى أن بالعتق يثبت الولاء له والولاء لايحتمل النقض فيبطل حق استلحاق النسب في القياس كما في ولد المـدرة بينهما لما ثبت نصف الولاء لشريكه لم يصدق في الدعوة في القياس ولكنه استحسن فقال لامنافاة بين بُبوت النسب منه وبين الولاء للشريك وفي أثبات النسب منفعة للصغير فلهذا ثبت النسب منه في الفصلين جميعا ثم قال هنا وولا الولد بينه وبين شريكه ونحوه أجاب في كتاب الدعوى وقال في كتاب الولاء نصف ولاء الولد للشريك والنصف الآخر عَنزلة الاب ومعنى هذا أيضا أن الولاء في النصف الآخر للأب ولكن لايظهر في حقه بعد ثبوت النسب الا عندجناية الولد وقد بينا هذا فيما سبق وأما الام فنصيب الاب منها أم ولد ونصيب الشريك منها مدبر لانه غير محتمل للانتقال اليه يمد التدبير وانمايصير الكل أم ولدله اذا لم علك نصيب شريكه بالضمان فأما اذاتمذرتملك عليه اقتصر الاستيلاد على نصيبه ولوكان عبدآ كبيرآ بينهما ثم ديراه ثم ادعاه احدهما ثبت النسب منه لان بالتدبير لم يزل ملكهما ولم يظهر للمبديد في نفسه ولا حاجة الى تصديقه ولكن يثبت النسب من أحدهما بالدعوة استحساناً كما قبل التدبيروالولا بينهما كانهما بالتدبير استحقا ولاءه ولا منافاة بين الولاءوالنسب ﴿قَالَ ﴾ واذا ولدت ولدين في بطن واحد فباع المولى احدهما مع الام فادعاه المسـترى ثبت نسبهما منه لانهما توأم والذي في يد البائع عبد له لان دعوة المشترى دعوة التحرير فان أصل العلوق لم يكن في ملكه فهو بمنزلة الاعتاق والتوأم ينفصل أحــدهما عن الآخر في الاعتاق فان لم يدع المشتري ولكنه اعتقه مع الام ثم ادعى البائع الذي عنده ثبت نسبهما جميماً منه لمـا قلنا وثبت حرية الأصل للولد الذي عند البائع لان أصل الملوق كان في ملكه والتوآم لاينفصل احدها عن الآخر في حرية الاصل فمن ضرورة ثبوته لاحدهما نبوته للآخر ومن ضرورة الحكم بحرية الاصل للولد الذي عند المشترى الحكم ببطلان عتقه لان حر الاصل لايمتق ولكن ليسمن ضرورة ذلك بطلان عتق الام أذ الاستيلاد ليس من ضرورة نسب الولد فلهذا رد البائم حصة الابن على المشـــترى من النمن ولا يرد حصة الام ولانًا لو نقضنًا عتقه في الولد انما ننقضه لاثبات ماهو أقوى منه وهو حرية الاصل ولو نقضنا عتقه في الام ننقضه لما هو أضعف وهو حق أمية الولد ويؤدي الى أن توطأ بملك اليمين بعــد الحكم بحريتها وذلك لابجوز ﴿ قال ﴾ واذا باع أمة حاملا فخاف المشترى أن يدعى البائع ولدها فأراد أن يتحرز منه فانه يشهد عليــه أن هذا الحبل من عبد كان له قد زوجها منه فاذا أقر البائع بهذا لم يستطع أن يدعيه أبداً في قول أبي حنيفة رحمـــه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يستطيع أن يدعيه ان أنكر العبد الولد لان اقراره بنسب الولد للعبد يبطل بتكذيب العبد واذا بطل الاقرار صار كالمعدوم من الأصل وشبها هذا بالوّلاء فان الولاء بمنزلة النسب ثم لو ادعى المشـترى للمبـد أن البائم أعتقه فكذبه البائم كان له أن يدعى ولاءه لنفسه بعد ذلك لبطلان اقراره بتكذيب البائع وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول افراره تضمن حكمين انتفاء النسب عنه وثبوته من العبد فبانكار العبد يبطل اقراره بالحكم الذي يتصل به وهو ثبوت نسبه منه ولايبطل في الحكم الآخر وهو انتفاؤه من المقر لان أحــد الحـكمين ينفصــل عن الآخر ألا ترى أن ولد الملاعنة يقطع نسبه عن الملاعن ولا يكون لأحد فيه حق دعوة النسب لان في البات النسب منه بالفراش حكم بنفيه عن غيره فبعد ذلك وان أبطلنا باللمان حكم اثبات النسب من الملاعن يبقى معتبراً في الحكم الآخر وليس النسب كالولاء لانه أثر من آثار الملك فيتصور فيه الانتقال من شخص الى شخص بخلاف النسب وتمام بيان هذا الفرق في البيوع ﴿قال﴾ أمة بين رجلين باعها أحدهما من صاحبه فولدت لاقل من ستة أشهر فادعياه معا فهو ولدهما ويبطل البيع لان العلوق أصله كان في ملكهما فاستويا في استلحاق النسبواذا جاز ابطال البيع في جميمها بدعوة الولد فني نصفها أولى وان ادعاه البائع وأعتقه المشـترى مما كانت الدعوة أحق لانه يستندالي حالة العلوق فقيام ملكه في نصفها وقت العلوق كيقيام ملكه في جميعها في ثبوت حرية الاصل واذاكانت الدعوة أسبق وثبت بها حرية الأصل للولد كان اعتاق المشــترى فيه باطلا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصــدق والصواب واليــه المرجع والمآب

- المكاتب المحاتب

﴿ قال ﴾ رضى الله عنه اختلف الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين في وقت عتق المكاتب

فكان ابن عباس رضي الله عنه يقول كما أخذ الصحيفة من مولاه يمتق يعني ينفس العقد لان الصحيفة عنه ذلك تكتب وكانه جمل الكتابة واردا على الرقبة كالعتق بجعل يمتق بالقبول وهو غريم للمولى فيما عليه من بدل الكتابة وكان ان مسمود رضي الله عنه نقول اذا أدى قيمة نفسه عتق وهو غريم للمولى فيالفضل فكأنه اعتبر وصول قدر مالية الرقبة الى المولى ليندفع به الضرر عنه وكان على رضى الله عنه يقول يمتق بقدرما أدى فكانه يمتبر البعض بالمكل وهو بناء على قوله يمنق الرجل من عبده ماشاء وكان زيدين ثابت رضي الله عنــه يقول هو عبــد مابقي عليه درهم وبه أخذ جمهور الفقهاء وقالوا لايعتق مالم يؤد جميم البدل والدليل عليه الحديث الذي بدأ به الكتاب ورواه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كاتب عبده على مائة أو قية فاداها الاعشر اواقي فهو رقيق والا وقية أر بمون درهما وفي هــذا دليل على أنه لم يمتق شيء منه الاباداء جميع البدل وهـ ذا لأن موجب العـ قد مالكية اليد في حق المكاسب والمنافع المكاتب فانه كان مملوكا يدا ورقبة فهو بعقد الكتابة يثبت له مالكية اليد لان مالكية اليد من كرامات بني آدم وهو مع الرق أهل لبعض الكرامات ألا ترى أنه أهل لمالكية النكاح ومالكية اليد تنفصل عن مالكية الرقبة ألا ترى ان الراهن بثبت للمرتهن ملك اليــد وان الغاصب يضمن بتفويت اليد فكذلك بالكتابة يثبت له مالكية اليد فاما المتق متعلق بشرط الاداء والشرط يقابل المشروط جملة ولا يقابله جزءآ فجزءا لان ثبوت الحكم عنسد وجود الشرط نظير ثبوت الحكم بالعلة فلهذا لايعتق شئ منه مالم يؤد جميع البدل وفي هذا الحديث دليل أيضًا على أنه لايستحق على المولى حط شي من بدل الكتابة عنه وان كان يستحب له ذلك على مارواه عن على رضي الله عنه في قوله وأتوهم من مال الله الذي آتاكم قال ربع المكاتبة وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه حط عن مكاتب لهأول نجم حل عليه وقرأهذه الآية ولكن الأمرقد يكون بمني الندب فبالحديث المرفوع تبين أن المراد الندب دون الحتم وهو مذهبناوعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى يستحق عليه حط ربع البدل وهو قول عُمَان رضى الله عنه لظاهر الآية فان مطلق الامر للوجوب لان هـذا عقد ارفاق يجرى بين المولى وعبده ولا يقصد المولى به التجارة وانما يقصد ايصاله به الى العتق فيكون ارفاقا ويستحق بكل عقمه ماكان العقد مشروعا لاجله فاذاكان همذا العقد مشروعا

اللارفاق شبغي أن يستحق ماهو محض الارفاق وهو حط بعض البدل ﴿ وحجتنا ﴾ فيه ان العقد وجب البدل فلا بجوز ان يكونموجبا لاسقاط البدل إذ الشي لا متضمن ضده والقياس لنا فأنه عقمه معاوضة فلا يستحق به حط شئ من البدل كسائر المعاوضات اذ يمتبر أحمد الموضين بالآخر فالمراد بالآية الندب دون الحتم فانه معطوف على الامرالمذ كور فى قوله فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً فذلك ندب ونيس بحتم اذ لا يجب عليه ان يكاتب عبده وان علم انفيه خيرا فكذلك قوله وأتوهم لانحكم الممطوف حكم الممطوف عليه وذكرالكلبي ان المراد به دفع الصدقة الى المكاتبين فيكون هذا خطابا للناس يصرف الصدقة الى المكاتبين ليستعينوا بذلك على اداء المكاتبة كما قال في بيان مصارف الصدقات وفي الرقاب والمراد المكاتبون والدليل عليه أنه قال من مال الله والمال المضاف الى الله تمالى مطلقا هو الصدقة ثم ذكر عن ابن عمر رضي الله عنه أن مكاتباً له عجز فكسر مكاتبته فرده في الرق ففي هذا دليل على الكتابة تحتمل الفسخ وفيه دليل على ان المكاتب اذا كسر نجما فللمولى ان نفسخ الكتابة وبرده في الرقوهو قول أبي حنيفة ومحمد لانه قد تغير عليه شرطعقده وذلك شبت للعاقد حق الفسخ في العقود المحتملة للفسخ وقال أبو يوسف رحمه الله لايرد في الرق مِالم يكسر نجمين وهو قول على رضى الله عنه قال اذا اجتمع على المكاتب نجمان فدخلا رد في الرق وكان هذا استحسان من أبي نوسف رحمه الله تمالي لان المقد مبني على الارفاق وفي رده في الرق عند كسره نجما واحداً تضييق عليه فلمعنى التوسع والارفاق شرط أن يتوالى عليه بجاذوقد روى عنأبي نوسف رحمه الله قالهذا اذاكانتالنجوم مستويةفانكانت متفاوتة فكسر نجاواحداً يرد فيالرق لانه لما عجزءنأ داءالاقل فالظاهر أنهءنأ داءعن الاكثر أعجز وفي حديث علي وابن عمر رضى الله عنهم دليل على أن للمولى أن يفسخ الكتابة عند عجز المكاتب من غير أن يحتاج فيه الى المرافعة الى القاضي فيكون حجة على ابن أبي ليلي لانه يقول لا يرد في الرق الا بقضاء القاضي فان المجز لا يحقق بدون القضاء فان المال غاد ورائح وجمل هذا المجز نظير عجز العنين عن الوصول الى امرأته ثم الفرقة هناك لا تكون الا بقضاء القاضي ولكنا نقول العقدتم بتراضيهما والمولى مارضي بلزوم هلذا العقد الابشرط فأذا فات عليه ذلك الشرط يتمكن من فسخه لانمدام رضاه به بخلاف النكاح فأنه لايمتمد عمام الرضا وبخلاف الرد بالعيب قبل القبض لان المشترى ينفرد بالرد بالعيب قبل القبض

لفوات شرطه وهوأصل لثا فأما بعد القبض فقد قامت الدلالة لنا على تمام الصفقة بالقبض وبعد تمام الصفقة لا ينفرد بالفسخ لحاجته الى نقض القبض النام ونقــل الضمان الى البائم ثم اختلف الصحابة رضوان الله عليهم في المكاتب اذا مات وترك وفاء بمكاتبته قال على وابن مسعود رضي الله عنهمايؤديكتابته ويحكم بحريته حتى يكون ما بتي ميرانا لورثته وبه أخذ علماؤنا رحمهم الله تمالى وقال زيد بن ثابت رضي الله عنــه تنفسخ الـكتابة بموته والمــال كله للمولى وبه أخذ الشافعي رحمه الله تعالى واحتج فيه وقال المعقود عليه فات بموته قبل سلامته وذلك موجب آنفساخ المقد كهلاك البيع قبل القبض وهذا لان المعقود عليه هو الرقبــة فان العقد يضاف اليه والدليل عليه أن عند فساد العقد يرجع الى قيمة الرقبة والرجوع عند فساد المقد الى قيمة المعقود عليهولانه لو بق لبق ليمتق يوصول بدل الكتابة الىالمولى والميت ليس عجل للمتق النداء لما في العتق من احداث قوة المالكية وذلك لا يتصور في الميت ولا يجوز أن يستند المتق الى حال حياته لان المنعلق بالشرط لايسـبق الشرط وفي اسناده الى حال حياته اثبات العتق قبل وجود الشرط وهو الاداء وهــذا مخلاف ما اذا مات المولى لان المولى ليس بممقود عليه بل هو عاقد والمقد سطل بهلاك الممقود عليه لا عوت العاقد ولانه لو بقي العقد بعد موت المولى يمتق بالاداء الى الورثة وصار المولى معتقا له وبجوز أن يكون الميت معتقاً ولا بجوز أن يـكمون معتقاً ألا ترى أنه لو قال لعبده أنت حر بعد موتى كان صحيحاً ولو قال بعد موتك كان لفوا وكذلك لو أوصى بأن بعتق عبده يمد موته كان صحيحاً فاذا أعتق كان المولى هو المعتق حتى يكون الولاء له والفقه في الـكل أنه ببقى ملكه بعد موته حكما لحاجته كما في القدر المشغول بالدين فاذا بقي ملكه صار معتقاً ولكن لا مجوز أن يبقى مملوكا بمد موته حكما لان القاء المالكية لمنى الكرامة وليس في القاء المملوكية بعد الموت معنى الـكرامة له واذا لم تبق المملوكية لا تصور أن يكون معتقا بعد موته ﴿ وحجتنا ﴾ فيه أنه عقد معاوضة لا ينفسخ عوت أحد المتعاقدين فلا ينفسيخ بموت الآخر كعقد البيع وهذا لان قضية مطلق المعاوضة التسوية بين المتعاقدين والخصم لاينازع في هذا ولكنه يدعي أن في موت المكاتب فوات المعقود عليه وليس كـذلك فان المعقود عليه ما يسلم للعاقد بمطلق العقد والرقبة لاتسلم له بمطلق العقد انما السالم له مالكية اليد وهو المعقود عليـه وقد سلم ينفس ألعقد واضافة العقد الى الرقبة لايدل على أن المعقود

عليه هو الرقبة كما تضاف الاجارة الى الدار والمعقود عليه المنفعة والرجوع عند الفساد بقيمة الرقبة ليس لان الممقود عليه هو الرفبة ولكن لان ماهو الممقود عليه لايتقوم ينفسه وهو مالكية اليد فيصار الى قيمة أقرب الاشياء اليه كافي الخلع يصار الى رد المقبوض عند فساد التسمية لان ماهو المعقود عليه غير متقوم ثم اذا جاز ان بجمل المولى بمد الموت كالحي حكما حتى يصبر معتقا فكذلك بجوز ان يبقى المكاتب حياً حكما حق يؤدي كــــّـالـــه فيصر حرآ وهــذا لان المملوكية أليق محال الميت من المالكية لان المملوكية عبارة عن الضمف والمالكية ضرب قوة والضعف بحال الميت اليق من الفوة والدليل على جواز ابقاء المملوكية بعد موته لحاجته ان كفن المبد بعد موته على مولاه ولا سبب لاستحقاقه عليه سوى المملوكية والاصح ان نقول محن انما تبقى المالكية بعد موت المكاتب لما بينا ان بعقد الكتابة عبت له مالكية اليد في مكاسبه وبه يتمكن من اداء الكتابة فتبقى تلك المالكية بمدموته لان حاجته الى محصيل الحرية لنفســه فوق حاجة مولاه الى الولاء فاذا جاز بقاء المالكية بعـــد موت المولى لحاجته الى الولاء يبق بعد موت العبد صفة المملوكية لحاجته الى الحرية ثم بقاء صفة المملوكية يكون تبعا لامقصوداً ومن أصحابنا من يقول لا نجمله حراً بعلم الموت ولكنا نسيند حريته الى حال حياته لان بدل الكتابة كان في ذمته والدين بالموت يحول من الذمة الى التركة لان الذمة لا تبقى محلا صالحًا للدين بعد الموتولهذا حل الاجل بالموت فاذا تحول بدل الكتابة الى التركة فرغت الذمة منه وفراغ ذمة المكاتب موجب حريته الا أنهلا بجوز الحكم بحريته مالم يصل المال الى المولى فاذا وصل المال اليه حكم بحريتــه في آخر جزء من اجزاء حياته ﴿فَانَ قَيْلَ ﴾ لوقذفه قاذف بمد ادا بدل الكتابة فأنه لا يحد قاذفه عندكم ولو حكم بحريته في حال حياته لحد قاذفه ﴿ قلنا ﴾ هذا شيَّ شبته حكم اللاستحقاق الثابت بالكتابة ولتحقق الضرورة فيمه والثابت بالضرورة لايممدو موضعها فلا يظهر به حربته مطلقا في حالة الحياة ولا يصير مخصنا باعتبار حرية ثبتت بطريق الضرورة والحد لابجب بقذف غير المحصن مع ان الحدود تندرئ بالشبهات والحرية تثبت مع الشبهة وكذلك الميراث فأنه يثبت مع الشبهات ومن ضرورة الحكم بموته حراً أن يكون مابقي من كسبه ميرانًا لورثته ﴿ قَالَ ﴾ وأذا اشترط الرجل على مكاتبه أن لا يخرج من الكوفة الا باذنه كان هذا الشرط باطلالانه خلاف موجب المقد فان مالكية اليد تثبت له حتى الاستبداد بالخروج الىحيث

شاء والمقصود بالعقد تمكنه من ابتغاء المال وذلك بالضرب في الارض قال الله تعالى وآخرون يضر بون في الارض الآية فكل شرط عنمه من ذلك فهو خلاف موجب المقد والمقصود به فكان باطلا وعند سفيان الثوري رضي الله عنه يصح هذا الشرط لانه مفيد كالمودع اذا قال للمودع أحفظها في بيتك دون بيت غيرك صح كذا هذا وان لم يصح هــذا الشرط عندنًا لا يبطل المقد بهذا الشرط لان هذا الشرط وراء مايتم به المقد والشرط الفاسد في الكتابة لايفسد العقد اذا لم يكن متمكنا في صلبه وانما نفسد اذا تمكن في صلبه لمعني وهو انالكتابة تشبه البيع من وجه وهو أنها تحتمل الفسخ في الابتداء وتشبه النكاح من وجه وهو أنها لا تحتمل الفسخ بعد عام المقصود بالاداء فيوفر حظها عليهمافلشبهها بالبيع تبطل بالشرط الفاسد أذا تمكن في صلبها ولشبهها بالنكاح لاتبطل بالشرط الفاسد أذالم يتمكن في صلبها ولان هذا العقدمع احتماله الفسخ مبني على التوسع فلتحقق معني التوسع قلنا الشرط اذا لم يتمكن في صلبه يكون لغوآ بخلاف البيع فأنه مبنى على الضيق ولمعني التوسع قلنا يثبت الحيوان دينا في الذمة في هذا العقد وكل مايصلح مسمى في النكاح يصلح مسمى في الكتابة وقد قررنا هذا في النكاح ﴿ قال ﴾ وان أخذ كفيلا بالمكاتبة عن المكاتب لم يجزعندنا وقال ابن أبي ليلي بجوز لانه دين مطلوب في نفسه وهو كالدين الثابت في ذمة حر من صداق أو غيرة ولكنا نقول المكاتب عبد له وليس للمبد ذمة قوية في وجوب الدين عليهاللمولى ولانه علك أن يعجز نفسه فتبرأ ذمته بذلك ولا عكن اثباته بهذه الصفة في ذمة الكفيل ولا يجوز أن يثبت في ذمة الكفيل أقوى مما هو ثابت في ذمة الاصيل ﴿ قال ﴾ وان كاتب عبدين له وجعل نجومهماواحدة وكل واحدمنهما كفيلاعن صاحبه فهذا فيالقياس لا يجوز لانه كفالة ببدل الكتابةمن كل واحد منهما ولانه كفالةمن المكاتب والمكاتب ليس بأهل للكفالة ولكنا نجوزهذا العقد استحسانا لكونه متعارفا فما بين الناس محتاجا اليه في تحصيل هــذا الارفاق وقد يكون اعتماد المولى على أحدهما دون الآخر ولانه مــذا العقد بجعلهما كشخص واحد ولهذا اذاقبل أحدهمادون الآخر لم يجز فسكأ نهشرط جميع المال على كل واحد وعلق به عتق صاحبه ولهذا قال عاماؤنا رحمهم الله تمالي لا يعتق واحــد منهما الا بأداء جميع المــأل وعلى قول زفر رحمه الله تمالي اذا أدى أحدهما حصتهمن المــال يمتق لان العقد لما صح ثبت موجبه وهو انقسام البدل عليهما باعتبار قيمتهما فاذا أدى أحـــدهما

حصته من المال فقد برئت ذمته عما عليه وانما ستى مطلوبا بما على صاحبه بطريق الكفالة وهذا لا يمنع ثبوت الحرية فيـه ولكنا نقول شرط المولى ومقصوده معتبر وقد شرط أن أذلايمتق واحدمنهما مالميصل اليهجميع المال المراعاة شرطه قلنا له أن يطالب أبهما شاءبجميع المال ولا يعتق واحد منهما مالم يصل اليه جميع المال ثم ذكر في الكتاب الذي يكتبه المولى لها وليس لهما أن يتزوجا الا بأذن فلان مولاهما وأنما يكتب هذا للتوثق فأن من العاماء من يقول للمكاتب أن يتزوج بغير اذن مولاه لتحقيق ثبوتمالكية اليد له وعندنا لاعلك لانه عبد مابقي عليه شي من البدل فللتحرز عن قول هـذا القائل يشترط ذلك في الكتاب ﴿ قال ﴾ واذا كاتب عبـ ده على ألف درهم وعلى وصيف فهو جائز لان جهالة الصفة بمد اعلام الجنس لا يمنع صحة التسمية في عقد الكتابة كما لا يمنع ذلك في النكاح ﴿ قال ﴾ وان كاتبه على ألف درهم واشترط خدمته مدة معلومة فهو جائز لان المسمى من الخدمة يصير معلوما ببيان المدة حتى يصح استحقاقه بعقد الاجارة فكذلك يصح تسميته في الكتابة وهذا لان المكاتب يكون أحق بكسبه ومنافعه فكما يجوز أن يشترط عليــه مالا معلوما بوفيه من كسبه فكذلك يجوز أن يشترط عليه خدمة معلومة يوفيها من منافعه وان اشترط عليه خدمة مجهولة بغير ذكر الوقت أو شرط على المكاتبة أن تخدمه أبدآ أو مجامعها أبدآ فالكتابة فاسدة لان ماشرط مع الالف مجهول جهالة متفاحشة والمجهول اذا ضم الى المملوم يصير الكل مجهولا وهذا المفسد تمكن فما هو من صلب العقد وهوالبدل فيفسد به العقد ولانه في معنى استثناء موجب العقد لأن موجب العقد اثبات مالكية اليد له حتى يصيراً حق بمنافعه ومكاسبه واشترط الخدمةعليه أبدآ يمنعمن ذلك وكذلك اشتراط الوطء عليها بنفسه واستثناء موجب المقد يكون مفسداً للمقد نقول فان أدى الالف عتق قال بشر المريسي هذا غلط لان المتق لاينزل الابعد اداء جميع المشروط عليه وقد شرط المولى عليهمع الالف شيئا آخر فكيف يعتق بأداء الالف ولكنانقول ماذكر في الكتاب صحيح واشتراط الخدمة والوطء عليهاليس بطريق البدل لما أوجبه له بل باعتبار القاء ملك نفســـه في الخدمة والوطء كما كان من قبل فلا يكون استثناء لموجب العقد فأماالبدل المشروط عليه هو الالف فاذا أداه يمتق ويستوى في ظاهر الرواية انكان قال له إذا أدنتها الى فأنت حر أولم قل وروى أبويوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى أنه لا يعتق الا أن يكون قال له ان أدتها الى فأنت حرلان المتق عنــد فساد العقد باعتبار الشرط فما لم ينص على الشرط لايمتق ووجه ظاهر الروايةأنالمقدمنعقد مع الفسادلان تاثيرالفسادفي تغييروصف العقدفلايمدم أصله واذا بتي المقدكان العتق عند الاداء بحكم العقدفلا يعتبرفيه التصريح بالتعليق بالشرط كافى البيع الفاسد يثبت الملك عند القبض بحكم العقد ثم كان أبو حنيفة رحمــه الله تعالى يقول أولا عليــه أن يؤدى الفضل على الالف الى مكاتبة مشله لانه شرط مع الالف لنفسه منفعة فاذا لم ينسل ذلك كان عليه مكاتبة مثله كما لو تزوج على ألف وكرامتها ودخل بها كان لها تمـام مهر مثلها تم رجع فقال عليه فضل قيمة نفسه وهو قول أبي نوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لمــا بينا أن الرقبة هنا أقرب الاشياء الى المعقود عليه في الاعتبار عند فساد العقد فيلزمه تمام قيمة نفسه كما فى البيع اذا تعذر على المشترى الرد بسبب الفساد يلزمه قيمة المبيع ولهذا قال زفر رحمه الله تمالي اذا كانت قيمته دون الالف له أن يسترد من المولى ما زاد على قيمته من الالف كما في البيع ولكنا نقول ايس له أن يسترد شيئاً من الالف لان المولى ما رضي بمتقه بحكم العقد الا بعد سلامة جميع الالف له واعتبار القيمة لدفع الضرر عن المولى فاذا كان يؤل الى الاضرار به سقط اعتباره ﴿قال ﴾ وشراء المكاتب من مولاه وبيعه جأنزوما استهلك كل واحدمنهما لصاحبه فهو دين عليه لانه صار عنزلة الحريدا فيمايرجع الى المكاسب فاختص بملك التصرف فى مكاسبه فكان حال المولي فى كسـبه كحال أجنبي آخر ثم قد بينا أن الولد المولود في الكتابة يسمى على النجوم بعــد الموت عند أبي حنيفــة رحمــه الله تعالى بخلاف المشتري وعندهما كل من تكاتب عليه يقوم مقامه بعد الموت في السعاية على النجوم ثم كل من دخل في كتابته اذا أعتقهمولاه ينفذعتقه فيهعندنا كما في رقبة المكاتب لان من تكاتب عليه كان تبماً له في العقد ولهذا لا يكون عليه شي من البدل والاصل مملوك له ف كمذاما يتبعه وزفر يقول لا ينفذ عتقه فيهم لان المكاتب أحق بكسبهم ليستمين به على أداء المكاتبة وفي تنفيذ عتق المولى فيهم ابطال حقه عن كسبهم وليس للمولى على المكاتب هـذه الولاية ولكنا نقول ينفذ عتقمه لمصادفته ملكه ثم يبطل حق المكاتب من كسبه حكما لثبوت حريته لا أن يكون بتصرف المولى وقصده ﴿ قال ﴾ واذا اشترى المكاتب اص أنه فهما على النكاح لان حقيقة الملك في رقبتها لايثبت للمكاتب لقيام الرق المنافي فيه أنما يثبت له حكم اليد وعملك اليد لا يبطل النكاح وله أن يبيعها مالم تلد منه لان النكاح ليس بسبب

لاستحقاق الصلةفلا يمتنع عليه البيع بسببه فانولدت منهفقدامتنع بيعهاتبعا لثبوتحق الولد وكذلك المكاتبة تشترى زوجم افلهأن يطأها بالنكاح لأنها لمقلك رقبته حقيقة ﴿قالَ ﴾ ولاتجوز شهادته ولا هبتــه ولا صدقته له ولاعتقه لبقاء الرق فيه وهو مناف لولا بةالشهادة والتميك حقيقة وباعتباره يصبح التبرعات وكذلك لوباع عبدآله من نفسه أو اعتقــه على مال فهو والمتق بغير جمل سواء في انه لا خفذالا من المالك حقيقة وليس للمكاتب ملك على الحقيقة ﴿قَالَ ﴾ وَانْ كَاتِ عبدا له فَنِي القياسُلا بجوز أيضاً وهو قول زفر والشافعي رحمهماالله لان مآل هذ العقدعتق والمكاتب ليس من أهله ولانه منفك الحجرعنه في التجارات ليكتسب المال مها فيؤدى الكتابة والكتابة ليست من عقود التجارة ولانه نثبت مذا المقد استحقاق الولاء عند تمامه بالاداء والمكاتب ليس من أهله ولكنا نقول الكتابة من عقود اكتساب المال وقد ثبت له مالكية اليد فيما يرجع الى اكتساب المــال ألا ترى أنه بزوج أمته وان لم يكن ذلك تجارة فكذلك يكاتب ورعاتكون الكتابة أنفع له من البيع لان البيع يزيل ملكه بنفسه والكتابة لا تزيل ملكه عن المملوك الا بعــد وصول المــال اليه فــكان هذا أنفع له ولا نه يسوى غـيره بنفسه في حق نفسه فانه يوجب لمملوكه مشـل ما هو ثابت له وذلك صيح منه كايصح من الحر اعتاق مملو كه بخلاف المتق بمال فان هناك يوجب لغيره فوق ماله وهو حقيقة العتق ينفس القبول فلهـ ذا لا يصح منـ ه ﴿ قال ﴾ ولا بجوز كفالة المكاتب لانه تبرع وايس من عقود اكتساب المـال في شئ وليس له أن يشارك مفاوضــة لان المفاوضة تتضمن الكفالة العامة ولا بجوز نكاحه ولا وصيته لان الوصية تبرع بعد الموت فيعتبر تبرعه في حياته والاستبداد بالنكاح فى حق نفسه يعتمد الولاية والرق ينفى الولاية ولانالتزوج ليس من عقود اكتساب المال في حقه ﴿قال ﴾ واذا سرق المكاتب أو سرق منه يجب القطع لانه مخاطب تتم منه جناية السرقة وحقه في كسبه كملك الحرفي ماله فيقطم السارق منهوكذلك هو في حق الشفعة فيما يستحقه أويستحق عليه كالحر ﴿قال﴾ وليس له أن يبيم مااشتراه من مولاه مرابحة الا أن بين وكذلك مولاه فيما اشتري منه لان كل واحـــد منهما يسامح صاحبه في الماملة لمله أن ذلك لا يبعد منه ولان للمولى حق الملك في كسب المكاتب فما يغرمه للمكاتب بالشراء لايتم خروجه ولا يبيمه مرابحة الاعلى أقل الشيئينلان ذلك القدر يتيقن بخروجـه عن ملكه وبعــد البيأن تنتفي التهمة والغرور ولو اشــترى من

مكاتبه درهما بدرهمين لم يجز لان هذا صريح الربا والمكاتب في كسبه عنزلة ألحر بدآ كا قررنا فصريح الربا بجرى بينه وبين المولى باعتبار هذا المهنى احتياطا ﴿ قال ﴾ وإذا أخذ بالمكاتبة رهنا فيمه وفاء مها فهلك الرهن عتق العبد لأئن عقمه الرهن يثبت مد الاستيفاء على أن يتم ذلك الاستيفاء بهـ لاك الرهن ودين الكتابة في حكم الاستيفاء كسائر الديون واذا صار مستوفى بهلاك الرهن عنق المكاتب كما لو استوفاه حقيقة ﴿ قال ﴾ ولوكاتبه على وصيف فأتاه المكاتب بأربمين ديناراً ثمن الوصيف أجبر المولى على قبولها لما بينافي كتاب النكاح أن الحيوان في العقود المبنية على التوسع يثبت ديناً في الذمة على أن يكون الحق متردداً بينه وبين قيمة الوصيف وان قيمة الوصيف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أربعون دينارآ ﴿ قَالَ ﴾ واذا كاتب على خمر أو خنزىر أو مااشبه ذلك مما لا محل فالكتابة فاسدة لان المسمى ليس عمال متقوم في حق المسلمين فلا يصير مستحقاً للمولى بالتسمية فان اداه قبل أن يترافعا الى القاضي وقد قال له أنت حراذا أدبته أولم نقل فانه يمتق وقد بينا هذافيها سبق أن مع فساد العقدالعقدمنعقد فيعتق بالاداء وعليه قيمة نفسه لان العقد فاسد فيلزمه ردرتبته لأجل الفساد وقدتمذر رده لنفوذ المتق فيه فيلزمه قيمته كالمشترى شراء فاسدآ اذا أعتق المبيم بعد القبض وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تعالى أن عند زفر رحمه الله تمالي لا يمتق الا بأداء قيمة نفسه لان البدل فيالكتابة الفاسدة هو القيمة وانما يعتق بأداء البدل وعند أبي يوسف رحمه الله تمالى أبهما أدى المشروط أو قيمة نفســـه فانه يمتق لأن البدل صورة هو المشروط والعتق معلق بأدائه ومن حيث المعني البدل القيمة فأيهما أدى يعتق ومدل الكتامة في جواز الاستبدال مهنزلة المهر والثمن ﴿قالَ ﴿ وَانْ جَاءُ الْمُكَاتِبُ بِالْمَالُ قبل محل الأجل فأبي المولى أن يقبله أجبر على أخذه لان الأجل حق المكاتب فاذا أسقطه يسقط وان صالحــه المولى على أن يعجل بعض المكاتبة قبــل محاماً ليحط ما بتي فهذا جأئز بينهما وان كان لايجوز مثله بـين الحرين لان الصحابة رضوان الله عليهم مختلفون في جواز هذا التصرف بين الحرين على ما نبينه في كتاب الصلح فعرفنا أنه ليس بصريح الربا فلا بجري بين المكاتب ومولاه لانهءبده بخلاف بيع الدرهم بالدرهمين على ما بينا واذا كاتب على ألف درهم وعلى عبــ مثله يعمل عمله وهو خياط أو شبه ذلك فهو جائز لان المسمى مملوم الجنس وان كان مجهول الوصف ألا ترى أنه لوكاتبه على عبد خياط أجزت ذلك استحسانا ومراده القياس والاستحسان عند ترك بيان الوصف في بدل الكتابة بعد اعلام الجنس فان في القياس الكتابة كالبيع حتى لا تصح الا بتسمية البدل وفي الاستحسان هي كالنكاح من حيث أنه مبني على التوسم بالبدل فان المقصود به الارفاق دون المال وعلى هذا شيت فيه الآجال الحجولة المستدركة كالحصاد والدياس والعطاء كا يثبت في الصداق ويحل عليه المال في ذلك الوقت حتى اذا تأخر العطاء حـل عليه اذا دخل أجل العطاء في مثــل الوقت الذي كان بخرج فيه لا ن المقصود بيان الوصف لا حقيقة فعل العطاء وان كاتب عبده على قيمته فهو فاسد لان المسمى مجهول الجنس والوصف ولان هذا تفسير الكتابة بخلاف النكاح فان تسمية ملك الفير صيح هناك لان الشرط كون المسمى مالا متقوما والقدرة على تسليمه ليس بشرط لصحةالتسمية كما أنه ليس بشرط فيما يقابله ثم في الكتابة على الاعيان روايتان على ما نذكره في كتاب المكاتب ﴿قال﴾ وان كاتبه على وصيف أبيض فصالحه من ذلك على وصيفين ابيضين أو حبشيين بدآ بيد فهوجائز لان الحيوان ليس عال الربافبادلة الواحد منه بالمثنى يدآبيد صحيح ولا يجوز نسيئة لان الحيوان لايثبت في الذمة بدلا عما هو مال والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لابأس ببيع النجيبــة بالابل والفرس بالافراس بعد أن يكون بدآ بيد ولا خمير فيه نسيئة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصدق والصواب واليه المرجع والمآب

- ﴿ باب موت المكاتب كاب

﴿قال ﴾ رضى الله عنه واذا مات المكاتب عن مال وعليه دين وجناية وله أولاد أحرار من امرأة حرة وأولاد ولدوا في المكاتبة من أمته وأولاد اشتراهم بدئ بالدين ثم بالجناية ثم بالكتابة لان الحقوق متى اجتمعت في المعين وتفاوتت في القوة ببدأ بالأقوى فالاقوى كما يبدأ في التركة بالجهاز ثم بالدين ثم بالوصية وأصله قوله تعالى ويؤت كل ذي فضل فضله والدين أقوى من الجناية لانه كان مالا متقررا في ذمته في حياته والجناية لا تتعلق بذمته الا بقضاء القاضى أو بفوت الدفع عوته والمال خلف عن ذمته في شبوت الحق فيه فيا كان

أسبق تعلقاً بذمته وكان متقرراً في نفسه فهو أقوي ثم الجناية أقوى من الكتابة لان الكتابة ليست بدين متقرر فانه يتمكن من اسقاطها عن نفسه بان يعجز نفسه والضميف لا نزاحم القوى فلهــذا قدمت الجنامة ثم بهــدها الكـتابة واذا أديت الكتابة حكم بحرتــه في حال حياته وحرية كل مرن كان تبما له في الكتابة فلهـذا كان الباقي مـيراثا لجميـم أولاده وكذلك انكان له ابن مكاتب لانه اذا ضم اليه في عقــد الكتابة فهــما كشخص واحد لا يعتق احدهما بحكم الكتابة قبل صاحبه فتسند حرية هذا الابن الى الوقت الذي أستند حربة أبيه وان كان مكاتباً على حدة لم يرث منه شيئًا اذا أدىمكاتبته بعد موت أبيه وان كان قبل اداء مكاتبة أيه لان اسناد الحرية في حق الاب لاجل الضرورة ولا يوجد ذلك في حق الابن اذا كان مكاتباً على حدة بل تقتصر حربته على وقت الاداء فيكون هو رقيقًا عند موت أبيه فلابرث منه شيئًا وان كان عليه مهر لامرأة حرة تزوجها يفير اذن مُولاه كان دينها بمد قضاء بدل الكتابة لان مهرها متأخر الى مابعد المتق فان سببه لميظهر في حق المولى لانه ممنوع من النكاح بغير اذن المولى والمرآة راضية بتأخـير حقما حـين زوجته نفسها بغير اذن المولى فما لم يسقط حق المولى عن كسبه لا يظهر المهر فلمـذا كان بعد دين الكتابة بخلاف الجناية فهي ظاهرة في حق المولى ولم يوجد من الحجني عليه الرضا تأخير حقمه وان لم يترك شيئا يسمى ولده الذين ولدوا في المكاتبة فمها حتى يؤدوها لانه مات عمن يؤدي مدل الكتابة فيجمل كموته عما يؤدي به مدل الكتابة وهو المال فاذاأدوا عتق كل من كان تبما له في المكاتبة وقد بينا ان النجوم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا سقى الا باعتبار الاولاد الذين ولدوا في المكاتبة وعندهما يبقى ببقاء كل من كان داخلافي كـتاـته حتى اذا لم يكن له الا الاولاد الذين اشتراهم فأنهم يباعون عنـــد أبي حنيفة رحمه الله تمالى اذا لم يؤدوا المال حالا ويكون عمنهم تركة له تؤدىمنه كتابته وانكان معهمولد مولود في الكتابة لم يبع هؤلاء لبقاء النجومباعتباره يسمون به فان حل على الولدالمولود في الكتابة أول بجمولم يكن له مال حاضر ولاغائب ينتظر ردواجميما في الرق لانه قائم مقاماً بيهولو كسراً بوه بجما رد في الرق فكذلك هو ان كانوا جماعة بمضهم غائب وعجز الشاهد لميرد في الرق حتى محضر الغائب لان الذي عجز جمل كالمعدوم فيبقى النجوم ببقاءالغائب ولايظهر عجزه عن الاداء مالم يحضر ولان كل ولدمولود فى الكتابة قائم مقام أبيه ألا تري أنهم يعتقون باداء أحدهم

سواً، أدى الغائب أو الشاهد فما لم يتحقق عجزهم لا تنفسخ الكتابة واذا مات المكاتب وله دون على الناس وترك ولداً حراً فهو مولى لمـوالى الأم ما لم يخرج الدين فيؤدى الكتابة أما نقاء الكتابة فلماله المنتظر لا ف الدين مال باعتبار ماله ولكن لا يحكم بمتقه مالم يؤد الكتابة وما لم يحكم بعتقــه لا يظهر لولده ولاء فى جانب أبيــه فيكون مولى لموالي الام فاذا أديت ظهر له ولاء في جانب أبيه فينجر ولاؤه الى موالى الاب لان الولاء كالنسب ولا يرجم موالى الام بما عقلوا من جناته في حياة المكاتب على موالى الاب لا نه انمـا يحكم بمتق الاب في آخر جزء من أجزاء حياته ولا يستنــد عتقــه الى أول عقد الكتابة فكان موالي الام عند جنابته مواليه على الحقيقة فلهذا لا برجمون عما عقلوا على موالى الاب ويرجعون بما عقلوا من جنايته بعد موت الاب قبــل أداء كـتابته لما بينا أن عتق الاب يستند الى حال حياته فتبيين أن ولاءه كان لموالى الاب من ذلك الوقت وموالى الام كانوا مجـبرين على الأداء فـيرجمون عـا أدوا كالمـلاءن اذا كذب نفسه بعد ما جنى الولد وعقل جنايته قوم أمه رجعوا به على قوم ألاب لانه تبين ثبوت نسبه من ذلك الوقت واذا مات الولد بمد موت المكاتب قبل خروج الدين فاختصم موالى الاب وموالى الام في ميراثه قضي به لموالى الام لانه لم يظهر ولا، في جانب الاب بعد واذا قضى بذلك يطلت المكاتبة لان ولاءه لموالى الام وقدتقرر عند موته محكم الحاكم ومن ضرورة بطلان الكتابة اذ لولم تبطل لكان يؤدي كتابته وتبيين به ان ولاءه لقوم الاب فيبطل به حكم الحاكم وذلك ممننع ولانه لما لم يكن بد من ابطال أحدهما بالآخر فابطال الكتابة التي اختلفت الصحابة رضوان الله عليهم في بقائها أوني من ابطال حكم الحاكم ولأن السبب المبطل للكتابة هو عجزه عن الاداء بعــد حل المـال عليه ظاهر والمنفي وهو قدرته بخروج الدين موهوم والظاهر اذا تأيد بحكم الحاكم لايعتسبر الموهوم فى مقابلته فان خرج الدين بمد ذلك كان للمولى لانه كسب عبده وان كان للمكاتب ولد ولدوا في الـكتابة فقد بقي النجوم ببقائهم فمتي ما خرج دين المكاتب أديت المكاتبة وجر ولاء الولدوولد الولد لانه حكم بحريته مستنداً الى حال حياته وكان مابقي ميرانا واذا مات المكاتب عن ولد حر فجاء رجل بوديمة فقال هذه للمكاتب فانه يؤدي منه المكاتبة وتبين بهـذه المسألة أن بموته عاجزاً لاتنفسخ الكتابة ما لم يقض القاضي بفسخه لجواز أن يظهر له مال أو يتبرع انسان

إِ أَداء بدل الكتابة عنه وهكذا فسره ابن سماعة رضي الله تمالي عنه في نوادره ثم اقرار الرجل بالوديمة للمكاتب صحيح في حقه فيؤدي منه الكتابة ولكن لايصدق على جر الولاء لان اقراره ليس بحجة في حق موالي الام ولانه متهم بالقصد الى ابطال حقهم في جر ولاء الولد ﴿ قال ﴾ أرأيت لو قال المولى نفسه هذه وديمة عندي للمكاتب أو أقر له بدين مثل الكتابة أو قال قد كنت استوفيت الكتابة قبل موته أكان يصدق في جرولا. الولد اليه فكذلك غيره ومهذا تبين أنه أن تبرع انسان عنه نقضاء الدين بعــد موته لا يحكم محريته بخلاف ما ذكره ابن سماعة في نوادره وهذا لان ذمته بالموت تخرج من أن تكون علا صالحًا لبدل الكتابة فلا يد من خلف يبقى باعتباره والخلف ماله دون أموال الناسعادة فاذاظهر له مال فقد عامنا يوجود الخلف واذا تبرع انسان بالاداءفلا يتبين به وجود الخلف وقت موته فلهذا لا محكم بمتقه في حق موالى الام ويجمل المقر بالوديمة كالمتبرع بالادا. في حقهم وإذا ترك المكاتب أم ولد ليس ممهاولد بيعت في المكاتبة وانكان ممها ولد سعت فيها على الاجل الذي كان للمكاتب صغيراً كان ولدها أوكبيراً وان كان ترك مالا لم يؤخر الى أجله وصار حالاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى حال أم الولد بغير الولد كحالها مع الولد في جميع ذلك حتى يسمى فيها على الاجل وهذا بناء على ان عنه هما يمتنع على المكاتب بيع أم ولده اذا ملكها سواء كان معها ولد أو لم يكن لان ثبوت حقها باعتبار نسب الولد ونسب الولد ثابت منه سواء ملك الولد معها أو لم علك ألا ترى ان الحر اذا ملك جارية قــد ولدت منــه تصير أم ولد له سواء ملك الولد ممها أو لم علك فكذلك المكاتب ولما كأن في حال حياته لا يختلف حالها بين ان يكون معما ولد أولا يكون فكذلك بعد موته واما عند أبي حنيفة رحمـه الله تعالى اذا ملكها في حال حياته مع الولد يمتنب بيمها واذا ملكها بدون الولد لايمتنع عليمه بيمها لان حقها تابع لحق الولد وثبوت التبع بثبوت الاصل فاذا لم يثبت الاصل لايثبت التبع وهذا لان حقيقة أمية الولد لا يثبت لها في حال الكتابة ألا ترى أنه لوعجز المكاتب كانت هي أمة قنه للمولى بخلاف الحر فان حقيقة أمية الولد يثبت لها وبدخولها في ملك اللكاتب لاتصير داخلة في كتابشه تبعاً بدليل أنها لا تعتق بعتقه فعرفنا ان امتناع البيع انحـا يثبت فيها تبعا لثبوته في الولد فاذا لمِنْبِت في الولد بأن لم يملك الولد ممها لايثبت فيها واذا ثبت هذا في حياته فكذلك بمــــــ

الموت والولد المولود في الكتابة هو الاصل في بقاء الاجل بوجوده فاذا كان ممها الولد يُثبت الاجل في حقها تبعا ويسمي على النجوم واذا لم يكن معها الولد لايثبت الاجــل في حقها فتباع في المكاتبة ثم الولد خلف عن المال لان المال كسب المكاتب حقيقة فأما كسب الولد فهو قائم مقام كسب المكاتب في أداء البدل منه فلهذا كان المعتبر هو المال اذا خلف مالا وباعتبار المال لايبقى الاجل فيصير حالا وجد الولدأ ولم يوجد وهذا لانه لامنفعة للميت ولا لولده في ابقاء الاجـل اذا ترك وفاء وينتفعون ببقاء الاجل اذا لم يترك وفاء ليكتسب ولده فيؤدى واذا تُرك المكاتب ولدين ولداله فيالمكاتبة وعليه دين ومكاتبة سعيا في جميع ذلك لقيامهما مقام الأبوأيهماأ داهلم يرجع علىصاحبه بشي لان كسبه لابيه مالم يحكم بعتقه فيجمل اداؤه من كسبه كادائه من مال أبيه وأيهماأعتقه المولىءتق كما لو أعتقه فيحياة أبيه وعلى الآخر أن يسمي في جميع المكاتبة التي بقيت على الابلان الولد الذيءتق قد استغنى عن أداء بدل الكتابة فيجمل كالمدوم والآخر محتاج الى بدل الكتابة فكان المكاتب لم يخلف الا إياه فيسمى في جميع المكاتبة وللغرماء أن يأخذوا أيهما شاؤا بجميع الدين لانهما جميماً مال الميت وقد تعلق حق الغرماء بكل واحدمنهما ألا ترى أنهما لو عجز اجميعابدئ بقضاء الدين منهما واعتاق المولى أحدهما معتبرفى اسقاط حقه عنه غيرمعتبر فياسقاط حقالفرماء عن كسبه فلهذا كان لهم أن يأخــذوا أيهما شاؤا بجميع الدين ولا يرجع الذي يؤدى منهما على صاحب لان أداءه من مال الميت حكما فكأنه أدى من مال الميت حقيقة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

حى باب جناية رقيق المكاتب وولده ڰ٥٠٠

﴿ قال ﴾ رضى الله عنه واذا قتل عبـ المكاتب رجلا خطأ قيل للمكاتب ادفهـ أو افده بالدية لانه أحق بكسبه مستبه بالتصرف فيه كالحر ألا ترى أنه ملك بيعه فكذلك يخاطب بدفهـ بالجناية بخلاف نفسه وولده الذين لايستطيع بيعهم فانهـم داخـلون في كتابته فلا يمكنه دفعهم بالجناية كالا يمكنه بيعهـم ولا ن من دخل في كتابته فهو ملك لمولاه كنفسه واذا قتل عبـده رجلا عمداً فله ان يصالح عنه لانه مستبد بالتصرف فيه فله ان يصالح عن جنايتـه على مال يؤديه لتسلم له نفسـه كا للحر ذلك في ملكه ثم يؤخذ به وان عجز لانهمال

النزمه نتصرف مملوك مه يسيب عقد الكتابة فيؤخذ له يمد المجز عنزلة ما يلتزمه بالشراء وعليه الارش لانه منع الدفع بالبيع والاستيلاد ومن خوطب بالدفع أو الفداءاذا امتنع من الدفع بمد العلم كان مختارا للفداء بعد العلم كالحروان قتله عبد له عمدا فالعبد في قتل مولاه عمدا كاجنى آخر في وجوب القصاص عليه كآلحر اذا قتله عبده فالمكاتب مثله ثم المكاتب اذا قتل عمداً فهو على ثلاثة أوجه ان لم يترك وفاء فالقصاص واجب للمولى لانه عبده حين مات عاجزآ فله ان يستوفى القصاص من قاتله وان ترك وفاء وله وارث سوى المولى فلا قصاص على الفاتل لاشتباه من يستوفيه فان على قول على وعبد الله بن مسمود رضي الله عنهما بموت حرآ فيكون استيفاء القصاص لوارثه وعلى قول زبد رضى الله عنه بموت عبدا فيكون حق استيفاء القصاص للمولى واختلاف الصحابة رضى اللهعنهم يمكن شبهة معتبرة ومع انعدام المستوفى لا يجب القصاص لان الوجوب في القصاص غير مقصود بنفســـه بل المقصود الاستيفاء لان الزجر يحصل به وكذلك لو اجتمعاً لم يكن لهما استيفاء القصاص لان بأصل الفعل لم يجب القصاص لاشتباء المستوفى فلا يجب بعد ذلك بتراضيهما وان قتل ولاوارث لهسوى المولي فعلى قول أبى حنيفة وأبي بوسف رحمهما الله تعالى بجب القصاص لمولاه وعند محمد رحمه الله تمالي لا مجب لان سبب ثبوت حق الاستيفاء له مشتبه فان الكتابة ان انفسخت كما قال زيد رضي الله عنه فانما يستوفيه بالملك وان نقيت كما قاله على وعبــد الله رضى الله عنهما فانما يستوفيه بالارث بالولاء واشتباه السبب معتبر فما يندرئ بالشبهات كاشتباه المستوفي ألا ترى أن أمة انسان اذا كانت في مد غيره فقال ذو اليه زوجتنبها بكذا وقال المولى بل بمتها منك بكذا لم محل لهله أن يطأها لاختلافهما فيسبب ثبوت حل الوطء له وان اتفقا على ان الوطء له حــــلال ولـكن من قبل ان حل الوطء لا يثبت مع الشبهات فاشتباه السبب يكون مانما مرب ثبوته وهما تقولان تيقنا بثبوت حق استيفاء القصاص للمولى فيجب القصاص ويتمكن من استيفائه كما لوقتل عاجزاً وهــذا لانالاســباب غــير مطلوبة لاعيانها بل لاحكامها ألا ترى أن من قال لفيره لى عليك ألف درهم غصبا وقال الآخر بل قرضاً وجب المال ولا ينظر لاختــلافهما في السبب لما اتفقا على وجوب المــال فكذا هنا لايمتبر الاشتباه في السبب بعد ماتمين المولى مستوفيا بأي السببين كان يخلاف

ما اذا ترك وارثا لان المولى هناك لم يتعين مستوفيا مع اشتباه المستوفى لتعذر الاستيفاء وبخـ لاف مسألة الوطء لا نا لم نتيقن هناك بثبوت الحـل له لجواز أن يكون كل واحـ بـ منهما كاذبا فيما بدعي من السبب ولأن السبب هناك حكمي ولا يثبت واحد من السببين يقول أحد الخصمين مع تكذيب صاحبه وبدون ثبوت سبب الحل لا نثبت الحل وهنا السبب الموجب للقودوهو العمدالحض متيقن به وثبوت حقاستيفاء المولى متيقن به أيضاً اماباعتبار الملك أو الولاء فلهذا عكن من الاستيفاء واذا استهلك عبد المكاتب مالا فهو د ين في عنقه بباع فيه لظهور سببه في حق المكاتب وان جني عبــده ثم عتق المكاتب فهو على خياره لانه انمـا كان مخيراً بـين الدفع والفـداء باعتبار ملـكه وقد تقرر ملـكه بالعتق وان عجز فالخيار الى المولى لان الملك بمجزه تقرر للمولى فيتخير بين الدفع والفداء كما يخـير الوارث بمد موت المورث في جنانة عبد الحر وان كان العبد وامرأته مكاتبين مكاتبة واحدة فولدت ولداً فقتله المولى وقيمته أكثر من الكتابة فقيمته على مولاه في ثلاث سنين لان ولدهما مملوك للمولى فلا بجب عليه القصاص بقتله ولكنه داخل في الكتابة فعلى المولى قيمته بقتله كما يلزمهالدمة لوقتل المكاتب فالمال ينفس القتل بجب مؤجلا في ثلاث سنين وان كانت الكتابة قد حلت قاصهم بها لان القيمة واجبة للأم فان الولد داخل في كتابتها حتى يكون كسبه لها فكذلك بدل نفسه وقد بينا أن الولد جزء من أجزاء الام يتبعها فيالرق والحرية فكذلك في الكتابة وقدكان للمولى أن يطالب الام بجميع الكتابة ومتى التقي الدينان تقاصا اذا استوياً لأنه لافائدة في الاستيفاء ثم على المولى أدا، فضل القيمة الى الام لان المقاصة انما وقعت بقدر بدل الكتابة ورجعت الام على الاب عا أدت عنه من ذلك لانها صارت قاضية بدل الكتابة بالمقاصة فكانها أدت بنفسها فترجع على الاب بحصته وان كانتالمكاتبة لم محل أدى المولى القيمة الىالام لان المقاصة لاتقع بـين الحال والمؤجل فيستوفى منه ماحل وهو القيمة لتستمين به في مكاتبتها اذا حلت وان كان الابن مكاتبا معها فقتله المولى ثم حلت القيمة أقتص منها بقدر الكتابة انكانت المكاتبة حلت أو لم يحل لان الولد المقتول هنا مقصود بالكتابة وقدكان مطالبا بجميع البدل عند حله والاجل لا يبقي في حقه بعد موته اذا ترك وفاء فاذا حلت القيمة قــد تحقق الوفاء فصار قصاصاً بـــدل الكتابة حلت أو لم محل ويؤدي المولى الى الورثة فضل القيمة والاب والام حصتهما من المكاتبة لان الابن

الو أدى جميع البدل في حياته رجع عليها بحصتها منها فكذلك إذا صار مؤديا ببدل نفسه بعد موته ثم يقسم ذلك كله بين ورثة الابن على فرائض الله تعالى ويرث أبواه معهم لان عتقه أستند الى حال حياته وكذلك عتقهما لاتحاد العقد في حقهم ﴿فَانْ قَيْلَ ﴾ فلماذا لا يجب على المولى الدية ﴿ قلنا ﴾ لما بينا أن استناد الحرية الي حال الحياة لاجل الضرورة وليس من ضرورته وجوب الدية فكم من قتيل حر لا تجب ديته ولان الاستناد فيما هو من حكم عقد الكتابة ووجوب الدية ليس من حكم عقد الكتابة في شئ ولأن المولى انمايضمن جنايته ولا يستند المتق الى وقت جنايته انمايستند الى آخرجزء من أجزاءحياته بعد الجناية ولو أعتق المولى أم ولد لمكاتبه لم يجز عتقـه بخلاف ما اذا أعتق ولدها لان الولد داخــل في كـتابته حتى يمتق بعتقــه فيكون مملوكا للمولى فأما أم الولد غير داخلة في كـتابـته حتى لاتمتق بمتقه فلا نكون مملوكة للمولى توضيحه أن في اعتاق الولد تحصيل مقصود المكاتب فأما في اعتاق أم الولد تفويت مقصود المكاتب لا ف المكاتب لو عتى كانت أم ولد له يطأها ويستمتع بها وفي العتق تفويت هذا المقصود عليه فلا يملكه المولى ولو ملك المكاتب أب مولاه أو ابنــه لم يعتق لان المولى لو أعتق رقيق المـكاتب لاينفــذ عتقه فعرفنا أنه لا علكهم فلا يمتقون عليه ولا يمتنع بيعهم أيضا بخلاف ما اذا ملك أب نفسه أو ابن نفسه وكان ينبغي أن يمتنع بيعهم لآن للمولى في كسب المكاتب حق الملك كما للمكاتب ولكن قال البيع من التصرف وفي حكم التصرف المولى من كسب المكاتب أجنبي والمكاتب بمنزلة الحر توضيحه أن عتق أب المكاتب وانه من مقصود المكاتب وكسبه محل لما هو من مقاصده فكان في ادخالهم فى كتابته ليعتقوا بعتقه معني تحصيل مقصوده وعتق أبالمولى وابن المولى ليس بمقصود للمكاتب فلم يكن في ادخالهم في كتابته تحصيل مقصوده فلهذا لا يسكاتبون عليه واذا جنى المكاتب جناية خطأ فانه يسمى في الاقل من قيمته ومن أرش الجناية لان دفعهمتمذر بسبب الكتابة وهو أحق بكسبه وموجب الجناية عند تعذر الدفع على من يكون الكسب له فالواجب هو الأقل من القيمة ومن أرش الجناية ألا ترى أن في جناية المدبر وأم الولد يجب على المولى الاقــل من قيمتها ومن أرش الجناية لانه أحق بكسبهما فان جني جناية أخرى بدـد ما حكم عليـه بالاقل في الجناية الاولى يلزمه بالجناية الثانية أيضاً الاقل من قيمته ومن أرش الجناية لان موجب الجناية الاولى صار دينا في ذمته

فنتملق الجناية الثانية برقبته ويلزمه الاقل كالجناية الاولى وانكانت الجناية الثانيــة قبل أن يحكم عليه بموجب الجناية الاولى فليس عليه الاقيمة واحدة عندنا وقال زفر رحمهالله تمالى عليه لولى كل جناية قيمة على حـدة لان من أصـله أن جنايته لا تتعلق برقبته بل موجبه القيمة ابتداء لان الدفع متعذر فكان القضاء وغير القضاء فيه سواء يجب عليه قيمة باعتبار كل جناية لكونه أحق بكسبه عند كل جناية وعندنا تتعلق جناية المكاتب برقبته لان الدفع موهوم فانه ان عجز انفسخت الكتابة ودفع بالجناية فانما يحول الىالقيمة بقضاء القاضي فاذا اجتمعت الجنايات في رقبته قبل قضاء القاضي لم يلزمه الاقيمة واحدة لأنه لوأمكن دفعه لم يكن حقهم الافيرقبة واحدة بخلاف مااذاقضي القاضي بالاولى لانه تحول الى القيمة دينا في ذمته بقضاء القاضي ثم تعلقت الجناية الثانية برقبته حتى يدفع بها اذا عجز فلهذا يقضي له بقيمة أخرى ولو قتل رجلا عمداً هو أوابن له في ملكه ثم صالح في ذمتــه على مال جاز الصلح لان من دخل في كتاتــه تبع له وله أن يصالح عن جناية نفسه فكذلك عن جناية من دخــل في كتاشه لانه أحق بكسبه فان عجز فرد في الرق فان كان أعطى المال لم يكن له حق الاسترداد وان لم يكن أدى المال لم يؤخذ بالمال حتى يمتق في قول أبي حنيفة رحمه الله وعند أبي نوسف ومحمد رحمهما الله تمالى يؤخذ بالمال في الحالفيباع فيه وأصل المسئلة في المكاتب اذا أقر بجناية الخطأ فقضي عليه بالقيمة ثم عجز لم يؤخذ به الا بعد العتق في قول أبي حنيفة لانوجوب هذا المال يقوله واقراره فيما ليس من التجارة يكون ملزما إياه بمد العتق لابمد المجز قبل المتق لان بعد المجز الحق في ماليته لمولاه واقراره ليس بصحيح في حق المولى كالو أقر بالجناية بعد العجز فكذلك في الصلح لان دم العمد ليس بمال فهو بهذا الصلح يلتزم مالا لابازاء مال فهو وما نقر به سوا، وعلى قول أبي بوسف ومحمد رحمهما الله تمالي كل واحد من المالين ثابت في ذمته وهو مطالب بهما في حال قيام الكتابة فيبقي في ذمته بمدالمجز فيباع فيه كسائر الديون وتمام بيان هـ نده المسائل في الديات واذا حفر المكاتب بـ برا في الطريق فوقع فيها انسان فعليــه أن يسمى في قيمتــه يوم حفر لانه جان بطريق التسبب بالحفر في الطريق فيجمل كجنايته مباشرة واذا وقع فيها آخر بعد ماقضي للاول شركه في تلك القيمة لان الموجود من المكاتب جناية واحدة وهو الحفر فلا يلزمه به أكثر من قيمة واحدة ولكن الثاني يشارك الاول في تلك القيمة بخلاف جنايته بالمباشرة فان الثانية غـير الأولي

ولوسقط حائط له مائل قد شهد فيه على انسان فقتله فعليه أن يسمى في قيمته لانه متمكن من هدم الحائط المائل فاذا تركه بعد ماأشهد عليه جعل كالدافع له على من سقط الحائط عليه فلزمه قيمته وان وجد في داره قتيل آخذ بقيمته يوم وجد القتيل فيها لان التدبير في داره اليه فيكون كالحرفي ذلك ولووجدالفتيل في دار الحرجمال كالقاتل له في وجوبالبدل فكذلك المكاتب الاأن تكون قيمة المكاتب أكثرمن الدية فينقص حينئذ عشرة دراهممن الديةلان وجوب القيمة عليه اذا كانت الجناية منهممتبر يوجوبالقيمةاذا كانت الجناية عليه والجناية على المكاتب لا توجب من قيمته الاعن الف الاعشرة دراهم لا نه عبــــــــ مابقي عليه درهم فكذلك القيمة الواجبة بالجناية منه فان جني جناية ثم عجز فان كان قد قضي عليه بالسماية فهودين عليه يباع بها لان سببه ظاهر في حق المولى وقد صار ديناً في ذمته بالقضاء وان لم يقض بها عليـه خـير المولى بـين الدفع والفداء الاعلى قول زفر رحمه الله فانه تقول الواجب قيمته بباع فيه بناء على أصله الذي قلنا أن موجب جنابته القيمة ابتداء وقدذ كرفي كتاب الجنايات أن أبا يوسف رحمه الله كان يقول بهذا مرة ثم رجع عنه فقال يخير المولى كما هو مذهبهما لان موجب جنايته في رقبته لتوهم امكان الدفع بعــد العجز وانمـا يتحول الى الذمة بقضاء القاضي فاذا عجز قبل القضاء بقيت الجناية في رقبته فكانه جني التداء بعد العجز فيخاطب المولى بالدفع أوالفداء وان جني عليه فالواجب ارش الماليك لأنه عبدو ذلك للمكاتب عنزلة كسبه لانه صار أحق بنفسه وان قتل رجلا عمدآ فعليه القود لقوله صلى الله عليــه وسلم العمدقود والرقيق في حكم القودوالحر سواء وان قتل ابن المكاتب أو عبده فلانودعلى القاتل أما الابن فلأنه من وجه مملوك للمولى حتى لوأعتقه ينفذ عتقه ومن وجه هو مملوك للمكاتب حــ يكون أحق بكسـبه فاشتبه من يجب القصاص له وذلك مانع من وجوب الفصاص وأما عبده فلأن للمولى فيه حق الملك ألا ترىان بمجزه يتم فيه ملك المولى ومن وجه هو ملك المكاتب حتى يتم ملكه فيه اذا أعتق فيشتبه من له القصاص ولان المكاتب انما صار أحق بكسبه ليؤدي بدل الكتابة والقصاص ليس من ذلك في شي والمولي ممنوع من كسبه فلا عكن انجاب القصاص له أيضا ومع الاشتباء لم يجب القصاص وان اجتمعا على ذلك لم يقتص أيضا لا نه لم يجب بأصل الفعل فلا يجب باتفاقهما بمد ذلك ولكن على القاتل القيمة لما تعدر ايجاب القصاص وهو المكاتب عنزلة سائر اكسامه وان عفوا فمفوهما باطل أما المولى فلانه لم بجب له شئ وأما المكاتب فلان العفو تبرع منه فلا يصبح كالابراء عن الدبون وان قتـل المولى مكاتب خطأ أو عمـداً وقد نرك وفاء فعليه قيمتــه تقضى مه كتاته وكذلك لو قتل النه لان المكاتب كان أحق بكسبه وتنفسه فلما جعل المولى كالاجنى فما بجب باتلاف كسبه فكذلك فما بجب باتلاف نفسه وان أقر المكاتب بجنالة خطأ أو عمـداً لا قصـاص فيـه فاقراره جائز مادام مكاتبا لان موجب جناتـه في كسبه واقراره في كسبه صحيح وان عجز ورد في الرق بطلت عنه قضي به عليه أو لم نقض وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله تمالى وذكر في كتاب الجنايات ان أبا يوسف ومحمدا رحمهما الله تمالى قالا يؤخذ بما قضى عليه منها خاصة وما أداه قبل العجز لم يسترده عندهم جميعا وقد بينا هذا ولايازم المكاتب مهر من نكاح بغير اذن مولاه حتى يعتق ويلزمـــه ذلك في في الشراء عنمه الاستحقاق يمني اذا اشتري جارية فوطئها ثم استحقت يغرم عقرها في الحال لان سقوط الحد هناك كان بسبب الشراء وهو عقد بجارة فما بجب باعتباره من الضمان يكوزضان التجارة فيؤاخذ به في الحال وفي النكاح سقوط الحد عنه ووجوبالمهر كان بسبب النكاح وهو ايس تجارة فما يجب بسببه لايكون من جنس ضمان التجارة فلا يؤاخــذ به حتى يمتق توضيح الفرق أنه صار منفـك الحجر عنــه في الشراء فني الضمان الواجب بسببه يلتحق بالحر ولم يصر منفك الحجر عنه من نكاح نفسه ففها يجب يسببه هو كالعبد المحجور ولا يتزوج المكاتب بغير اذن مولاه لان انفكاك الحجر عنــه في عقود الاكتساب وليس في النزوج اكتساب المـال بل فيــه الـتزام المهر والنفقة ولان حكم المالكية انما يثبت له بدآ ليتمكن من اداء بدل الكتابة فكل عقد لا يوصله الى ذلك لا يثبت له حكم المالكية في ذلك بل يكون هو كالعبـ لايتزوج الاباذن مولاه وكذلك لا يزوج عبده لانه تعييب للعبد وليس باكتساب للهال وكذلك لايزوج ابنه لان الرق الباقي فيه مخرج له من أهلية الولاية بالقرابة وسبب الملك في ابنه أبمد عنه من عبده لما بينا ان من دخل في كتابته فهو مملوك لمولاه ولهذا لايزوج المته أيضا لانها لما دخلت في كتاب صارت مملوكة لمولاه بمنزلة نفسه ولايزوجها بدون اذن مولاها وله ان يزوج أمته لان تزويج الامة اكتساب في حقه فانه يكتسب به المهر ويسقط عن نفسه نفقتها وهو منفك الحجر عنه في عقود الاكتساب﴿ فَانْ قَيْلَ﴾ هذا موجود في حق ابنته قلنا نعم ولكن ابنته مملوكة للمولى

وأمته ليست عملوكة للمولى حتى ينفذ عتق المولى في ابنته دون آمته ولو عجز وقد حاضت ابنتــه حيضـة لا يجب على المولى فيها اســتبراء جديد ويلزمه ذلك في أمتــه ومكاتبته كانه تزوجها برضاهـا بدون اذن المولى لا ن بكتابتها ثبت لهــا الحق في نفســها دون اذن المولى وانمــا يمتبر رضاها في تزويجها ولا يمتبر رضا المولى ولا تتزوج المـكاتبة بفــير اذن مولاها وكان منبغي أن يملك ذلك لا نه اكتساب للمهر في حقها ولكن رقبتها باقية على ملك المولى فيمنع ذلك تبوت ولاية الاستبداد لهــا بالنزوج لان فيــه تعييب رقبتها فان النكاح عيب فيها وربما تعجز فيبتي هذا العيب في ملك المولى توضيحه أن النكاح غير مشروع في الاصللاكتساب المال بل للتحصين والنفقة وانفكاك الحجر بسبب الكتابة في عقود اكتساب المال فاذا كان مقصودها من تزويج نفسها شيئاً آخر سوى المال لم يكن هذا العقد مما نتناوله الفك الثابت بالكتابة فان تزوجت بنسير آذن مولاها فلم يفرق ينهما حتى عتقت جاز النكاح ولا خيار لها لان المانع حق المولى وقد سقط بالعتق ونفوذ العقد كان بعد العنق وفي مثله لا شبت الخيار لهـا واذا وقع المكاتب على بكر فافتضها كان عليه الحد لوجود الزنا المحض منه وهو مخاطب فان دخل في ذلك وجــه شبهة ولم تطاوعه المرأة كان عليه المهر لان هذا الفعل لا نفكءن عقو بةأوغرامة ادّاحصل في غير الملكوقد سقطت العقوية فوجب المهر الاأنها اذا طاوعته فقد رضيت تتأخير حقها فيتأخر الى مايعد العتق واذا لم تطاوعه فلم ترض بتأخير حقها فيلزمه ذلك في الحال كما لو جني عليها كان مؤاخذاً بالارش في الحالفان قال تزوجتها فصــدقته فانمــاعليه المهر آذا عتق لوجود الرضا منها تتأخير حقها وان قال اشتريتها أو وهبت لي أخذ بالمهر في المكاتبة لما بينا أن في الشراء الواجب من جنس ضمان التجارة وكذلك في الهبة لانه انما سقط الحد عنه بسبب موجب للمال فهو نظير الشراء وهذا لان بملك الملك لا حق لا حد سوأه فلا يمتبر فمل الفير في الرضا بالتأخير بخـ لاف التزويج فانه لا يسقط به حقها من نفسـها فيعتبر رضاها وتحـكينها من تأخير حقها ولا بجوز هبة المكاتب ولا صدقته وقال ان أبي ليلي يتوقف عتقه وهبته وصدقته على سقوط حق المولى بعتق المكاتب فاذا عتق نف ذ ذلك كله لانه أحق بكسبه في الحال ولكن فيه حق المولى على أن يصير مملوكا اذا عجز فيمتنع نفوذ هذه التصرفات

منه في الحال لمراعاة حق المولى فاذا سقط حق المولي بالعتق فقد زال المانع فينفذ تصرفه كالوارث اذا أعتق عبداً من التركة المستفرقة بالدين ثم سقط الدين ولكنا نقول هوليس بأهل للتبرعات لكونه عبداً ولان صحة التبرعات باعتبار حقيقة الملك وهو ليس من أهله ولا يتوقف التصرف اذا صدر من غير أهل فهو كالصبي اذا أعتق أو وهب ثم بلغ لم ينفذ ذلك منه ولان بالعتق يتم ملكه في الكسب مقصوراً على الحال فيلا منف ذ التبرع السابق عليه منه ألا ترى أن المولى لو كان هو الذي أعتق عبده أو وهب كسبه ثم عجز المكاتب حتى ملك المولى لم ينفذ ذلك التصرف منه فهذا مثله ولا مجوز وصية المكاتب وان ترك وفاء لانه تبرع بعد الموت فيكون كتبرعه في حياته ﴿فَانَ قِيلَ﴾ أليس أنه اذا أديت كتابته يحكم بموته حراً ولو غتق في حال حياته وجب تنفيــ فـ وصيته عمال مرسل بعد موته من ثلثـــه فكذلك اذا أديت كتابته ﴿ قلنا ﴾ قد بينا أن استناد حريتـ في حكم الكتابة للضرورة ووصيته ليست من ذلك في شيُّ ولان حريته انمـا تستند الى آخر جزء من أجزاء حياته وتلك الحالة للطافتها لاتتسع للوصية ولا يجوز اقراضه ولا كفالته لانه تبرع الا أن كفالته ككفالة العبد المحجور عليه تظهر في حقه بعد العتق واستقراضه جائز لانه تبرع عليه وهو من أهله بمنزلة قبول الهبة والصدقة ويجوز بيمه وشراؤه بالمحاباة لأنه من التجارة وقد يفعله التاجر لا ظهار المسامحة حتى عيل الناس اليه أو يحابي في تصرف ليتوصل به الى تصرف آخر هو أنفع له وكذلك ان حط شيئاً بمد البيع بعيب ادعى عليه أو زاد في ثمنه شيئا اشتراه فهذا من صنع التجارة والمكاتب فيما هومن التجارة عنزلة الحر وان أعار دابة أو أهدى هدية أو دعا الى طعام فلا بأس بذلك وهذا استحسان فأما في القياس هذا كله تبرع والمكاتب. ليس من أهل التبرع ولكنه استحسن فقال هذا من صنع التجارة فأنه لا يجد بدأ من ايجاد الدعوة للمجاهرين أو الاهداء اليهم أو اعارة مسكن أو غير ذلك منهــم اذا أتوه من بلدة أخرى واذا لم يفـمل ذلك تفرقوا عنه فلـكونه من توابعالتجارة قلنا يملـكهاستحسانا وليس له أن يكسو الثوب لأن ذلك تمليك لمين الثوب بطريق التبرع والتاجر لا يحتاج الى ذلك عادة وكذلك لا يعطى درهما فصاعداً لانه تبرع بتمليك المين بخلاف المنفعة فالتجار يتوسمون في المنافع ما لا يتوسمون في الاعيان ففي هذا اشارة الى أن له أن يعطى دون الدرهم لانه

قد يحتاج الى ذلك عادة فان مجاهره اذا شرب الماء من سقاء على باب حانوته لا يجد بداً من اعطاء فلس لاجله وما دون الدرهم قليل بتوسع فيه الناس فلهذا يملكه استحسانا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والما ب

مى باب مكاتبة المكاتب كه ص

﴿ قال ﴾ رضى الله عنه وقد بينا أن للمكاتب أن يكاتب استحسانًا فان أدى الثاني قبل الأول كان ولاؤه لمولى الاول لان الاول صار معتقا فيخلف مولاه لأن الاعتاق يعقب الولاء وهو ليس بأهـل للولاء لا نه رقيق بعد فيخلفه فيه أقرب الناس اليه وهو مولاه كالعبد المأذون اذا اشترى شيئاً علىكه مولاه مهذا الطريق وهو أن الشراء موجب للملك فاذا لم يكن المشـتري مرن أهـل الملك خلفه في الملك أقرب ألناس اليه وهو المولى فان عتق الاول بعــد ذلك لم يُرجع اليــه كما لا يرجع الملك في كسب العبد اليــه بعــد مايعتقه مولاه وان سـبق الاول بالاداء ثم أدي الثانى فولاؤه للاول لان الولاء يعقب العتق وانما عتق الثانى بعد ماتم الملك للاول فى رقبته وهو من أهل الولاء لحربته فان قتل المولى مكاتب مكاتبه وقيمته ألف ومكاتبه خمسائة وقـد بتى على الاول من مكاتبتهمائة فعلى المولي قيمتــه ألف درهم في ثلاث سنين يقتص من ذلك المائة التي يقيت من مكاتبة الأول اذا كانت قد حلت وحل ماعلى المولى من القيمة فيعتق المكاتب الاول وقد صار مستوفياً من الثاني لانه من مكاتبته ثم يعطيه المولى اربعائة تمام كاتبة الثاني والخسمائة الباقية ميراث للمولى فان لم يكن للثانيوارث فهو لاقرب الناس من المولى من العصبة لان عتقه يستند الى حال حياته والاول في ذلك الوقت كان مكاتباً فيكون ولاء الثاني للمولى الا ان المولى قاتل ولا مسيرات للقاتل فكان ذلك لا قرب عصبة له وان كانت مكاتبته ألفا ولم يحل على المكاتب الاول شيُّ من بجومه فان المولى يؤدي جميم القيمة الى المكاتب الاول في ثلاث سنين لان الثاني مات عن وفاء فان في قيمته وفاء بمكاتبته فيستوفى الاول مكاتبته من قيمته ويحكم بحريته ولولم يقتله المولى ولكن قتله المكاتب الأول وقيمة القاتل أكثر فعليه قيمة المقتول يستوفى من ذلك كتابته وان فضل من قيمته شي أداه الى المولى لان ولاءه للمولى حين عتق قبل الأول فيكون ما فضل ميراثاً مكاتب كاتب عبداً ثم مات الأول عن ابن حر ولم يترك الا ماعلى الآخر ثم مات الآخر عن ابن ولد له في المكاتبة فعليه أن يسمى فيما على ابنه فيؤدى ذلك الى المولى من مكاتبة الأول لان عقد كتابة الأول باق ببقاء دينه على المكاتب الثاني فيؤدى منه مكاتبته وما فضل عنها فهو ميراثلابن الأول عن أبيه لانه حكم بحريته قبل موتهوولاء الابن الآخر لابن الأول لان عتق كل واحدد من المكاتبين يستند الى آخر جزء من أجزاء حياته فانمـا حكم بحرية الثانى بمــد الحـكم بحرية الأول فيكون ولاؤه وولاء ولده للمكاتب الأول يخلفه فيه ابنه مكاتب اشترى امرأته ولم تكن ولدت منه ثم كاتبها فذلك جائز وما ولدت بدله الكتابة فهو معها في الكتابة لانه جزء منها وقله صارت هي أحق بنفسها وولدها بعقد الكتابة فان مات المكاتب عن وفاء عتقت هي وأولادها لان كتابة الأول لما أديت فقدحكم بمتقه وصارت المكاتبة أم ولدله فتعتق بالاستيلاد هي وأولادها وأخذ أولادها مابقي من ميرانه بعد أداء كنابته لا نهم عتقوا في حال حياته حين تم ملكه فيهم وهمأولاده فان لم يترك وفاءفالمرأة وولدها بالخياران شاؤا سعوا فيما بتي على الأول ليعتقوا بمتق الاول وان شاؤا سموا فيما بقي على الام لانهم يستفيدون المتق باداء ذلك كما لو أدوا الى المكاتب في حياته ويسمون في الاقل من ذلك لان العبد آغا تخير بـين شيئين لرفق له في احـــدهما والرفق في اختيار الاقل دون الاكثر وليس للمكاتب أن يكاتب ولده ولا والديه لانهم دخلوا في كتابت تبعا والمكاتب لايكاتب ولانهم عنزلة مملوكين للمولى حتى لا يبيعهم وكما لا يكاتب نفسه فكذلك لا يكاتبهم ولا يجوز له أن يكاتب من لا يجوز له بيعه الا أم ولده لان أم الولد وان امتنع بيعما تبعا لولدها فلم تدخل في مكاتبته حتى لاتمتق بعتقه قبــل موته ولانها لم تصر مملوكة للمولى حتى لاينفــذ عتقه فيها والمـكاتبة أحق بكسبها فاذا كاتبها محصل له ماهو المقصود بمقد الكتابة لانها تصير أحق عكاسبها واذا كاتب المكاتب امرأته ولم تلد منه ثم ولدت بعد الكتابة ثم ماتت المرأة ولم تـ ترك و فا، فالابن بالخيار ان شاء سمى فيما بقي على أمه ليعتق بأدائه وان شاء عجز نفسه فيكون بمنزلة أبيه لانه تلقاه جهتا حرية أحدهما ببدل يؤديهوالآخر بغير بدل عليه وهو التبعية لابيه فيميل الى أيهــما شاء واذا كاتب المكاتب عبداً له ولد عنده في مكاتبته ثم أدعاه يثبت النسب منه لان أصل العلوق كان في حكم ملكه ثم الابن بالخيار بين المضي على الكتابة وبين المجز لما بينا ﴿فان قيل﴾

لما كان لا يكاتبه التداء بمد تبوت نسبه منه فينبغي أن لا تبقي مكاتبته أيضا ﴿ قلنا ﴾ مثله لاعتنع ألاترى أنهلا يتزوج المكاتب أمتهثم يشتري امرأته فيبقي النكاح وهذا لانه يصدق في دءوي النسب لما فيه من المنفعة للولد ولا يصدق في ابطال ماثبت له من الحق في كسبه بمقد الكتابة ولهذا يخيرالولد واذا كاتب المكاتب عبدآ لهعلى نفسه وماله أوعلى نفسه وابنه فهوجائز لان المكاتب مالك لعقد الكتابة في مكاسبه عنزلة الحر والكتابة من الحر صحيحة بهـ ذه الصـ فة فكذلك من المكاتب وأذا مات المولى عن ابن وانه وله مكاتب فاعتقه أحدهما فعتقه باطل لان المكاتب لايورث كما لاعلك بسائر أسباب الملك مع قيام الكتابة ولان المولى استحق ولاءه بمقد الكتابة ففي جمل رقبته ميرانا ابطال هـذا الاستحقاق على المولى فالمعتق منهما أضاف المتق الى مالا علكه فلا ينفذ منه ولايسقط به حصته من البدل أيضاً لانه أضاف التصرف الى مالا عليكه فلا يظهر حكمه فما عليكه كاحمد الشريكين في المبد اذا أعتق نصيب شريكه يكون لغوا منه ولا يفسد الرق في نصيبه واذا أعتق المكاتب جميع الورثة في القياس لاينفذ أيضاً ولايسقطجقهم في بدل الكتابة لاضافتهم التصرف الي ماليس بملك لهموفي الاستحسان يعتق ويجمل هذا بمنزلة الاقرار منهم باستيفاء بدل الكتابة ومعنى هــذا ان المكاتب انما يعتق بعد موتالمولى بإيفاء جميع بدل البكـتابة فقولهم هوحر يكون اقراراً منهم بما تحصل به الحرية له وهو إيفاء بدل الكتابة بخلاف مااذا قال ذلك بعضهم لانه لا يعتق شيُّ منــه بايفاء نصيب أحدهم من بدل الـكـتابة فلا يتضمن كلامه الافرار باستيفاء نصيبه توضيحه ان عتق جميع المكاتب مسقط لبدل الكتابة عنه فيمكن أعمال كلامهم بطريق الحجاز وهو ان يكون اسقاطامنهم لبدل الكتابة ومتي تمذر العمل بحقيقة الكلام يعمل عجازه اذا أمكن بخلاف ما اذا أعتق أحدهم لان عتق البعض ليس بمسقط عنه شيئاً من مدل الكتابة على مامينا اذا أعتق نصفه بالتدبير بموت المولى لا يسقط عنهشي و من بدل الكتابة كخلاف مااذا أعتقه كله فقد تمذر العمل محقيقة كلامه ومجازه في ملكه فلهذا كان لغوآ ثم ولاؤه للابن دون الابنة لما بينا انالمولى استحق ولاءه وانما عنق على ملكه فيخلفه ابنه في ولائه لانه عصبته وان وهب له احدهما نصيبه من المال فذلك جائز لان المال صار ميرانًا لهم فأنما أضاف الواهب تصرفه الى ملكه ولا يعتق شيُّ منه لأنه سقط عنــه بمض البــدل ولا موجب لذلك في العنق كما لو أوفي بعض البــدل فان عجز فرد

في الرق فنصيب الواهب من الرقبة ملك له لان الكتابة انفسخت بالمجز وصارت الرقبة ميراثا لها وليس لهية بدل الكتابة تأثير في انتقال ملكه عن الرقبة ولانه تبين أن ميراثهم كان هو الرقبة دون المال فكان هبته لنصيبه من المال لغوا ً وهذا يخلاف ما اذا كاتب رجلان عبداً لهائم وهب احدهما نصيبه من البدل فان هناك يمتق نصيبه لا نه مالك لنصيبه حتى علك اعتاقه فيجمل هبته لنصيبه من البدل كاعتاقه وهنا أحد الوارثين لاعلك اعتاقه فلهذا لايمتق شئ منه بهبة نصيبه من المال منه وان وهب منه جميع الورثة المال عتق استحسانا كما لو أعتقه جميع الورثة وهذا أظهر لا أن ذمته برئت عن جميع المال حين وهبوه له وبراءة ذمة المكاتب توجب حرته وإذاأدي المكاتب مكاتبته إلى الورثة دون الوصى وعلى الميت دبن يحيط بذلك أولا يحيط لم يمنق لانه لاحق للورثة في قبض بدل الكتابة منه مادام على الميت دين فاداؤه اليهم في هذه الحالة كادائه اليهم قبل موت المولى وانأ داها الى الوصى عتق كان عليه ذين أو لم يكن وصل ذلك الى الغريم والوارث أو لم يصل لا ن الوصى قائم مقام الموصى والأداء اليه كأداء الى الموصى وكذلك ان كانت الورثة حين قبضوا منه دفعوه الى الوصى فهو كدفع المكاتب منفسه الى الوصى واذا أداها الي بمض الورثة ولا دين على الميت لم يمتق الا أن موصل الوارث الى الا خرين انصباءهمان كانوا كباراً أوالى الوصى نصيب الصفير فينئذ يمتق لان حق القبض لكل واحد منهم في نصيبه ولاولاية للقابض على الآخرين فلا يعتق بقبضه مالم يوصل اليهم انصباءهم ولهم الخياران شاؤا اتبعوا المكاتب بحصصهم وان وان شاؤا البعوا الوارث القابض بمنزلة سائر الدبون اذا قضاها الغريم بعض الورثة ولا يمتق المكاتب حتى يقع في يد كل انسان نصيبه لانه لا يستفيد البراءة الا بذلك ولو أدى المكاتبة الى الورثة وهم صغار فذلك باطل لا نه لايستفيد البراءة تقبضهم فان قبض الصبى دينه من غربمه باطل فما لم يصل الى وصيه لا يمتق وان كان على الميت دين يحيط بالمكاتبة فأعطاها المكاتب الى الغرماء فذلك جائز اذا أخذ كلذى حق حقه منها لانهأوصل الحق الى مستحقه ألا ترى انهلولميكن عليه دمن فأعطاها الورثة وهم كبار فاقتسموها بينهم بالحصص كان ذلك جائزًا فكذلك الغرما، واذا أوصى بما على مكاتبه لرجل وهو يخرج من الثلث فأداها الى الموصى له جاز لانه تمين مستحقاً لما عليه بانجاب الموصى له وكذلك اذا أداها الى الوصى لانه قائم مقام الموصى فيما هو من حقــه وتنفيذِ الوصية من حقه فــكان للوصى

أن يقبض لينفذ الوصية فيه فالهذا عتى المكاتببالدفع اليه وصل الى الموصى له أو لم يصل وان أداها الى الوارث في هذا المال وان أداها الى الوارث في هذا المال وكذلك لو كان أوصى بثلث ماله لم يعتق المكاتب بالاداء الى الوارث حتى يصل الثلث الى الموصى له والله أعلم بالصواب

م الماتبة من المريض والمرتد كالحص

﴿قَالَ ﴾ واذا كاتب الرجل عبده في مرضه على مكاتبة مثله ولامال له غيره ثم مات المولى فانه يقال للمكاتب عجل الثلثين من المكاتبة والثلث عليك الى الاجل فان لم يعجل رد رقيقاً لان التأجيل تبرع منه والتبرع في مرضه بالتأخير كتبرعه بالاسقاط فلا يصح الا في ثلثه يخلاف ماذا كاتبه في صحته لان تأجيله هناك صحيح مطلقا لكونه مالكا للتبرع بالاسقاط في صحته ولا يبطل الاجل عوت المولى لانه حق المكاتب وان كان كاتبــه على أكثر من قيمته أضمافا فكذلك الجواب في قول أبي يوسيف وهو قول أبي حنيفة وفي قول محمد رضوان الله عليهم أجمعين تأجيله فيما زاد على مقدار قيمته صحيح وكذلك في قدر ثلث قيمته وانمــا يلزمه أن يعجل قـــدر ثاثي قيمته لان مازاد على قدر قيمته فقه كان للمريض أن لا تملكه أصلا ولا شبت حق ورثته فيه بأن يكاتبه على قيمته فاذا تملكه مؤجلا صح تأجيله مطلقا كالمريضة اذا زوجت نفسها بمهر مؤجل صح تأجيلها في ذلك لان لها ان لا تتملك ذلك أصلا بأن لا تزوج نفسها أصلا وهما يقولان جميع البدل مسمى في الكتابة بمقابلة ماهو حق للمولى في رقبته فلا يصح التأخير الا في ثلثـه كما لوكاتبه على قيمته وهذا لان حق المولى في مالية الرقبة وقد تملق به حق الورثة فى ذلك فكان جميع البدل بمقابلة ماتملق به حق الورثة فلهذا لايصح التأجيل الافي ثلثه مخلاف المهر فانه بدل عما لاحق للوارث فيه وانما شبت حق الوارث فيه التداء فاذا كان مؤجلًا لم يثبت حقهم الابتلك الصفة ولوكاتبه في مرضه على مكاتبة مثله ثم أقر باستيفائها لم يصدق الامن الثلث لان ماباشره في المرض من المكاتبة والاقرار بالاستيفاء عنزلة الاعتاق ولا نه يتمكن تهمة المواضعة من حيث أنه لما علم أنه لو أعتقه كان من ثلثه واضمه على هذا ليحصل مقصوده بهذا الطريق فلا يصدق في حق الورثة ولكن ان كان عليه دين يحيط عاله لا يصدق في شئ الا أن المهد يمتق ويؤخذ بالكتابة كما لو أعتقه وان لم يكن علية دين وهو يخرج من ثلث ماله فهو حر ولا شئ عليه وان لم يكن له مال سواه فعليه السعاية في الثلثين في المكاتبة لاورثة الاأن تكون قيمته أقل فحينئذ يسمى في ثاني قيمته لان تهمة المواضمة انما تمكنت في مقدار القيمة ولا تتمكن في الزيادة على ذلك فيصح اقراره باستيفائه وبجعل هذا واعتاقه في مرضه التداء سواء وكذلك لو أقر انه كان كاتبه في صحته واستوفى لان افراره لا يصح في المرض الا عا علك انشاءه وتمكن فيه تهمة المواضعة كا بينا وان كاتبه في صحته ثم أقر في مرضه بالاستيفاء صدق في ذلك لأن تهمة المواضعة هنا منتفية حين باشر العقد في صحته لتمكنه من اعتاقه بومنيذ ثم المكاتب يستحق براءة ذمته عند اقراره بالاستيفاء فلابطل ذلك الاستحقاق عرضه مخـلاف ما اذا كاتبه في مرضه ألا ترى أنه لو باعه في صحته من انسان ثم أقر في مرضه باستيفاء الثمن كان مصدقاً في حق غرماء الصحة مخلاف ما لو كان باعه في مرضه ولو أن مكاتباً أقر عند موته أنه كاتب عبده فلانا واستوفى مكاتبته لم يجز قوله لان هذا عَنْزَلَةُ الاعتَاقُ والمُكَاتِ لاعلَكُ ذَلِكُ أَصِلًا ولان هـ ذا من الحر صحيح من ثلثه وليس للمكاتب ثلث فلهذا كان على الآخر أن يسمى في جميع المكاتبة وكذلك لوكاتبه في مرضه بأقل من قيمته لم بجزلان محاباته وصية والوصية من المكاتب باطلة ولوكاتبه على مكاتبة مثله أمر الآخر أن يمجل مكاتبته كلما والارد في الرقلان تأجيله تبرع منه والمكاتب المريض ليس من أهله فان برأ من مرضه صح ذلك منه لان المرض اذا تعقبه بر، فهو كحالة الصحة ولو أوصى رجل فقال كاتبوا عبدى على كذا الى أجل كذا ان حدث في الموت وذلك كتابة مشله أجزت ذلك ان كان يخرج من الثلث كما لو باشره ينفسيه لانه أوصى عا هو من حاجته وقصد به استحقاق ولاية فهو كما لو أوصى بمتقه وان لم يكن له مال غيره عرضت عليه أن يمجل الثلثين ويؤخر الثلث ان قبل الكتابة كما لو باشره في حياته فان أبي لم يكاتب لأن عقدالكتابة لم يتم بدون رضاه وكذلك ان حط عنه منها شيئاً يكون أكثرمن الثلث ولوكان مكاتب أوصى بهذا في عبده لم يجز لانه وصية ولا يجوز للمكاتب ان يوصي بشيُّ وان توك وفاء ولو كاتب رجل عبده فى مرضه ولا مال له غيره فأجاز الورثة فى حياته فلهم أن يمتنموا من الاجازة بمدموته كما في سائر الوصاياوهذا لأنهم أجازوا قبل تقررحقهم لأن حقهم أنما يثبت في الحقيقة بعد موت المولى ولأن اجازتهـم في الحياة للاستحياء منــه فلا

يكون ذلك دليل الرضا منهم وانما دليل الرضا الاجازة بمد الموت ﴿قال ﴾ وان كاتب المرتد عبده فكتابته موقوفة ان أسلم جاز وان قتل على ردته أو مات أو لحق بدار الحرب بطلت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنــد أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كـتابـته جائزة الا ان عندأ بي نوسف رحمه الله تمالي تجوز جوازها من الاصحاء وعند محمد رحمه الله تمالي من المريض حتى تعتب من ثلثه وهو بمنزلة اختلافهم في سائر تصرفات المرتد واذا قسم القاضي مال المرتد بين ورثته ثم كاتب الوارث عبدآمن تركته ثم تاب المرتد ورجع فوجد المكاتب فهو مكاتب له يؤدي اليـه ويمتق وولاؤه له كانه هو الذي كاتبـه وعلى قول زفر رحمه الله تمالي لاسبيل له عليه لان الوارث بتصرفه استحق ولاءه فكانه أعتقه ولأن المكاتب غيير محتمل للنقيل من ملك الى ملك فلا يعود اليه من ملك الوارث كالمدير وأم الولد ولكنا نقول استحقاق العتق لايثبت بنفس الكتابة ولهذاكان محتملا للفسخ والمرتد اذا تاب لا يتملك ماله على الوارثولكنه يعود الى قديم ملكه كما كان وعقد الكتابة لا عنع من ذلك الا تري اذالم كاتب اذا كاتب عبداً له ثم عجز الاول كان الثاني مكاتبا للمولى وبجمل كان الاولكان نائبًا عن المولى في مكاتبته فكذلك هنا يجمل الوارث كالنائب عنه في مكاتبته وكتابة المرتدة وعتقها وبيمها جائزكما يكوزفي الاسلام لان نفسها تتوقف بالردة حتى لاتقتل فكذلك ملكها كخلاف المرتد عنــد أبيحنيفة رحمه الله تمالى وان كاتبت على خمر أو خنز برفاني ابطل ذلك ولا أجبز عليها الا مايجوزمنها قبل الردة لانهامجبرة على الاسلام فكان حكم الاسلام باقيا في حقها واذا ارتد العبد والمولى مسلم فكاتب جاز لان المانع من نفوذ تصرف المرتد توقف ملكه على حق ورثته وذلك لا يوجد في العبد ولانه محض منفعة في حقه عَنزلة قبول الهبة فان قتل وترك مالا أخذت الكتابة من ماله والباقي ميراث لورثته لانه حكم بحريته مستنداالي حال حياته والمرتدالحريرثه الورثة المسلمون وكذلك لو ترك ولداً ولد له في المكاتبة يسمى فيما عليه لا ن موته عمن يؤدي بدل الكتابة كموته عما يؤدي به بدل الكتابة واذا ارتد المكاتب ولحق بدارالحرب واكتسب مالا فأخذ أسيرا فابي أن يسلم فانه نقتل ويستوفي مولاه من كسبه مكاتبته والباقي ميراث استحسانا وكان القياس ان يكون كله لمولاه ان كان عبداً وان كان حراً فهو في، لانه كسب ردته وأبو حنيفة رحمــه الله لايقول بتوريث كسب الردة عن المرتد اذا كان حراً ولكن بجمـل ذلك فيئا للمسـلمين

فكذلك في المكاتب ولكنه استحسن هنا فقال في كسب المكاتب حق لمولاه على معنى أنه متى عجز كان كسبه لمولاه والمولى مسلم فقيام حقه يمنع من أن يكون كسبه فيثاً فالهذا يجمل هذا وما اكتسبه في حالة الاسلامسواءيؤدي منه بدل كتابته ويكون الباقي ميراثاًلورثته واذا لحق المكاتب بدار الحرب مرتداً وخلف في دار الاسلام ابنا له ولد في كتابتـ ه فلا سبيل على ابنه حتى ينظر مايصنع المكاتب فان مات أو قتل عن وفاء أديت كـتابته والباقى ميراث لابنه وان لم يترك وفاء سمى الابن فيما على أبيه وكذلك لولم يترك فى دار الاســـــلام ولدا ولكنه خلف مالا لم اقسم ماله حتى أنظر مايصنع وعلى قول زفر رحمه الله تمالى يؤدى مكاتبته من ماله ويجمل الباقي ميرانًا لورثتــه لان لحوقه بدار الحرب كموته ألا ترى أن في حق الحر بجمل هذا كالموت في قسمة ماله بـين ورثته فكذلك في حق المـكاتب ولكنا نقول لحوقه بدار الحرب ليس عوت بعينه ولكن باعتبار أنه يصير حربيا وأهل الحرب في حق المسلمين كالموتى يجمل ميتاحكما وهذالا يوجد فى حق المكاتب لأن ملك المولى فى رقبته باق وقيام ملك المسلم في رقبة العبد يمنعه من أن يصير حربيا فاذا لم يصر حربيا كان هو بمنزلة المتردد في دارالاسلام والحكم فيه اذاكان مترددا في دار الاسلام مابينا فكذلك بعد لحاقه باطل لأنهـم بالاسر ماملكوه فان المكاتب لايحتمـل النقـل من ملك الى ملك وانما يملك بالاستيلاء مايحتمل النقل من ملك الى ملك واذا لم يملكوه بالاسر لايملكه المشترى منهم فكان اعتاقه اياه باطلا وانكان المشتري اشتراه بأمره رجع عليه بالثمن لانه مكاتب على حاله فيصح أمره المشتري بشرائه في كسبه كما يصح أمر الحرالاسير بذلك فيرجع عليه بما أدى لانه أدى مال نفسه في تخليصه بأمره وان كان أصابه المسلمون فيغنيمة أخذه مولاه بغيرشئ قبل القسمة وبمدها وهو مكاتب على حاله لان الكفار لم علكوه بالاسر فلا علكه المسامون أيضاوكذلك الجواب في أم الولد والمدبر وانكاتب الحربي المستأمن عبدا في دار الاســـلام فهو جائز كما لو أعتقه عال أو بفــير مال فان مات عن مال أديت كــتابته والباق ميراث للحربي ان جاء بالمبد من دار الحرب لانه مولاه وهو حربي مثله ألا تري أنه كان متمكنا مرن الرجوع الى دار الحرب والحربي يرث الحربي وان كان اشــتراه في دار الاسلام وهو مسلم أوكافر كان الباقي لبيت المال لان الحربي لايرث المسلم ولا المعاهد

والعبد الكافر الذي اشتراه في دارالاسلام عنزلة المعاهد حتى لو عتى كان معاهداً لايترك ليرجم الى دار الحرب ولايرثه الحربي بخلاف العبد الحربي فأنه لوعتق فهو حربي على حاله فيرثه الحربي فان لحق الحربي بدار الحرب فالمكاتب مكاتب على حاله لان حكم الامان باق فيما خلفه في دار الاسلام فان بعث بما عليه اليه عتق لبراءة ذمته وان ظهر المسلمون على الدار فقتل الحربي أوأسرعتق المكاتب لبراءة ذمته عن بدل الكتابة فاله لم يبق للمولى ولا لورثته حتى مرعى بعــد ماقتل أو أسر ولم يخلفه السابي في ملك بدل الـكتابة لان الدين في الذمة لانتصور ورود القهر عليه والملك للسابى بطريق القهر ولان يد المكاتب فمافى ذمته أسبق فيملك مافى ذمته وتسقط عنه المكاتبة فلهذا عتق وكذلك ان أسر من غيير أن يظهروا على الدار لان نفسه بالاسر قد تبدل وخرج من أن يكون أهلا لملك المال ولم يخلفه وارثه في ذلك لبقائه حيا في حق ورثتــه فاما اذا قتــل ولم يظهر المسلمون على الدار فالكتابة دين عليه يؤديه الى ورثة مولاه لانهم تخلفونه فيما كان لمولاه حين لم يقع الظهور عليهم وكما وجب عليه مراعاة الأمان فيما خلفه في دار الاسلام لحقه فكذلك يجب مراعاته لحق ورثته حربي كاتب عبده في دار الحرب ثم أسلما جميماً أو صارا ذمة أجزت ذلك لان الكتابة تعتمد التراضي كالبيع والشراء فكما يبتى بيعهم وشراؤهم بميد اسلامهم فكذلك الكتابة فان خرجا مستأمنين والعبد في يديه على حاله فخاصمه في المكاتبة أبطلتها كما ابطل المتق والتدبير في دار الحرب منهم اذا خرجوا بأمان ألا ترى أن رجلا منهم لوقهر رجلا فاسراه ثم خرج الينا وهو في يديه كان له أن يبيعه فـكذلك المـكاتب لانه في حكم القاهر لمولاه فيما في ذمته فلهذا بطلت المكاتبة وان كان المولي قاهراً حين أخرجه الي دار الاسلام فهو عبده كما لوكان أعتقه ثم قهره هو أو غيره وأخرجه الى دار الاسلام كان عبدآله ولو كاتبه ثم خرج العبد مسلماً عتق وبطلت عنه الكتابة لانه قهر لمولاه حين أحرز نفسه بدار الاسلام مسلماً أو ذمياً ولو فعل ذلك وهو عبدملك نفسه حتى يمتق فكذلك اذافعله وهو مكاتب يملك مافى ذمته فيسقطءنه ويكون حرآ مسلم تاجر فى دارا لحرب كاتب عبدهأ وأعتقه أو دبره كان جائزاً استحساناً وفي القياس لايجوز شئ من ذلك منه لانه فعله حيث لايجرى حكم المسلمين وتنفيذ هذه التصرفات من أحكام المسلمين ووجه الاستحسان انه مسلم ملتزم حق المتق أو حقيقته فوجود هذا التصرف منهما في دار الحرب كوجوده في دارالاسلام وكذلك لوكان العبد كافراً قداشتراه في دار الحرب وكاتبه فأدى وعتق ثم أسلم أجزته كالمسلم فان كان العبد كافراً قداشتراه في دار الحرب وكاتبه فأدى وعتق ثم أسلم أجزته على المسلم استحساناً وفي القياس هو عبدله لانه ممتق له بالكتابة واستيفاء البدل فكانه أعتقه قصداً وقد بينا ان اعتاق المسلم العبد الحربي في دار الحرب لا يجوز لان غرضه الاسترقاق فلا ينفذ المتق فيه من المسلم كما لا ينفذ من الحربي وللاستحسان فيه وجهان أحدها أن المسلم ضمن له ترك النعرض له بمد ما يؤدى بدل الكتابة اليه فعليه الوفاء بما ضمن لات التحرز عن الغدرواجب على المسلم في دارا لحرب ألاترى أنه لا يحل له أن يأخذ شيئاً من أموالهم سراً فللوفاء بما ضمن جملناه حراً والثاني أن المسلم انما يتملك بالقهر اذا أحرزه بدار الاسلام وذلك لا يوجد منه هنا لان دار الحرب ليس بدار له فلا يتملك قبل الاسلام وبعد الاستحسان في الكتابة والمتق جميعا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والما ب

- ولا ما المكاتبة تلد من مولاها كانبة

وقال ورضي الله تعالى عنه واذا ولدت المكاتبة من مولاها خيرت فان شاءت أبطلت الكتابة وكانت أم ولد له وان شاءت مضت وأخذت العقر لا نه تلقاها جهنا حرية أحدها عاجل ببدل والآخر آجل بفير بدل فتختار أيهما شاءت ونسب ولدها ثابت من المولى بالدعوة وهو حر لان المولى مالك للاعتاق في ولدها وان اختارت المضى على الكتابة أخذت العقر من مولاها لاقراره بوطئها ثم ان مات المولى عتقت بالاستيلاد وسقط عنها بدل الكتابة وان مات هي وتركت ما لا يؤدى مكاتبتها منه وما بقى ميراث لا بنها وان لم تترك ملا فلا سعاية على هذا الولد لانه حر وانما السعاية على ولد هو تبع لها في الكتابة حتى اذا كانت ولدت ولدا آخر فنفاه المولى أو لم يدعه فان نسبه لا يثبت منه لا نهامكاتبة لا يحل للمولى وطؤها فلا يثبت النسب منه الا بالدعوة واذا ماتت سعى هذا الولد فيا بقي عليها فان مات المولى بعد ذلك عتق الولد وبطلت عنه السعاية لانه بمنزلة أم الولدكامه فيعتق بموت المولى المولى عبل مكاتبته فضرب انسان بطنها بعد ذلك بيوم فالقت جنينا ميتا فان في ال ادعى المولى حبل مكاتبته فضرب انسان بطنها بعد ذلك بيوم فالقت جنينا ميتا فان في الن ادعى المولى حبل مكاتبته فضرب انسان بطنها بعد ذلك بيوم فالقت جنينا ميتا فان في الن ادعى المولى حبل مكاتبته فضرب انسان بطنها بعد ذلك بيوم فالقت جنينا ميتا فان في الن ادعى المولى حبل مكاتبته فضرب انسان بطنها بعد ذلك بيوم فالقت جنينا ميتا فان في الن ادعى المولى حبل مكاتبته فضرب انسان بطنها بعد ذلك بيوم فالقت جنينا ميتا فان في المولد وبطلت عنه السماية لانه بمنزلة أم الولدكامه فيعتق به فان في المنان بطنها بعد ذلك بيوم فالقت جنينا ميتا في في المؤلى حبل مكاتبته فضرب انسان بطنها بعد ذلك بيوم فالقت جنينا ميتا في في المؤلى علية به في المؤلى علية به في المؤلى علية به به في المؤلى عبد في المؤلى عبد في المؤلى عبد في المؤلى عبد المؤلى عبد في المؤلى عبد في المؤلى عبد في المؤلى المؤلى المؤلى عبد والمؤلى المؤلى الم

الولد غرة لا يه لانه عتق بدعوته كما لو ادعاه بعد الانفصال وبدل الجنين الحر الفرة وكان ميرانًا لابيه لأن الام مكاتبة بمد فلا توث شيئًا ولكنها تأخــذ العقر من المولى اذااختارت المضى على المكاتبة واذا ولدت المكاتبة من المولى ومضت على الكتابة ثم ولدت ولدا آخر لم يلزم المولى الاأن يدعى لانها محرمة عليه باعتبار بقاءالكتا بة فلايلزمه نسب ولدها الا بالدعوة فانكان الولد بنتا فولدت هذه الابنة بنتائم أعتق المولى الابنة السفلي عتقتهي وحدها لانها داخلة في كتابة الجدة وتملوكة للمولى فتعتق باعتاقه اياها وان أعتق الابنة الأولى عتقت هي والابنة السفلي في قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف ومجمد رضوان الله عليهم أجمين لاتمتق السفلي ولكنها تكون مع الجدة على حالها لان السفلي تبع للجدة في الكتابة بمنزلة ولد آخر لهـا ولو كان لها ولدان فاعتق المولى أحدهما لم يعتق الآخر والدليل على هذا ان الجدة لو ماتت كان على العليا والسفلي السماية فيما عليها من بدل الكتابة واذا أدت السماية إحداهما لمرجع على الاخرى بشئ وان الجدة في حال حياتها أحق بكسبها لتستمين بهعلى مكاتبتها وهذا لان العلياتبع ولاتبع للتبع فعرفنا أنهما فى الحبكم بمنزلة الولدين من الجدة وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول مع هذا السفلي جزء من العليا كما ان العليا جزء من الجدة ثم لو أعتق المولى الجدة عتقت العليا فكذلك اذا أعتق العليا عتقت السفلي والسفلي تبع للجدة كما قالا ولكن بواسطة الملياولا تحقق هذه الواسطة الابعد جمل السفلي تبعا للعليا ولو أعتق المليا قبل انفصال السفلي منها عتقت السفلي بلا شك فكذلك بمد الانفصال لان ممنى التبعية بالانفصال لا ينقطع لبقاء عقد الكتابة واذا ولدت المكاتبة من مولاها ثم أفر المولى أنها أمـة لفلان لم يصـدق وان صدقته في ذلك لان حق أمية الولد قد ثبت لها واستحق المولى ولاءها فلا يصدقان على إبطاله فان قال المدعي بمتك بألف درهم ولم تنقد الثمن وقال المولى زوجتني والامة معروفةللمدعيفعلي المولى المهريستوفيه المدعي قصاصا من الثمن لانهما يتصادقان على وجو معليه واناختلفا في سببه وليس عليه قيمة في الام ولا في الولد لان تمذر استردادها كان باقرار المدعى ببيمها منه الا تري انه لو أنكر ذلك تمكن من استردادها لكونها معروفة انها له وان لم تكن معروفة انها للمدعى ضمن له القيمة لان تمذر استردادها لم يكن باقراره بالبيم ولكن كان بالاستيلاد الموجود من المستولد ألا ترى أنه وان أنكر البيع لم يتمكن من استردادها وقد أفر المستولد انها ملك المقر له

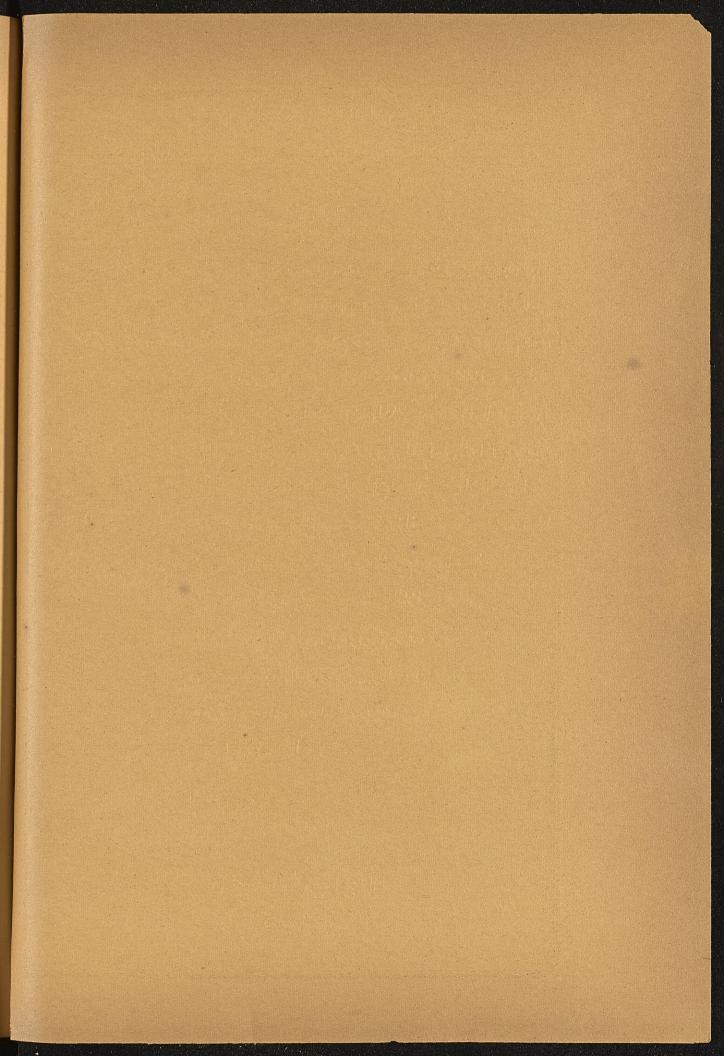
احتبست عنده فيضمن قيمتها له بعد أن يحلف بالله مااشتريتها منه بما يدعى من الثمن لانه لو أقر بالشراء لزمه الثمن فاذا أنكر يحلف على ذلك والله أعلم

-ه إب الايمان في المتق كه⊸

﴿ قال ﴾ واذا قال الرجل لعبده ان بمتك فأنت حر فباعه لم يعتق لان أوان نزول المتق المتعلق بالشرط بعد وجود الشرط وبعد البيع هو ليس بمملوك له فلا يعتق الا أن يكون البيم فاســدآ فيمتق لان بعد وجود الشرطهو باق على ملـكه فان البييع الفاســد لا يزيل الملك بنفسه الاأن يكون سلمه الى المشترى قبل الببيع فحينئذ يزول ملكه بنفس البيع فلا يمتق ولو قال اذا دخلت الدار فأنت حر فباعــه فدخل الدار لم يمتق الا على قول ابن أبي ليلي رحمه لله فأنه يقول يمتق ويبطل البيم وكذلك مذهبه في الفصل الأول لان التعليق قد صح في الملك فينزل المتق من جهته عند وجود الشرط ولايمتبرقيام ملكه في المحل عند ذلك كما لايمتبر قيام الأهلية في المولى حتى لو جن ثم دخل الدار عتق ولكنا نقول المتعلق بالشرط أنما يصل الى المحلءند وجودالشرط فلا بد من قيام ملكه في ذلك الوقت ليعتق من جهته والأهلية انمــا يحتاج اليهالصحة النكلم وتكلمه عند التعليق لاعند وجود الشرط فيستقيم أن يجمل عندوجودالشرط كالمنجز للمتق بذلك الكلام الذي صح منه فان اشتراه بمدهذا فدخل الدارلم يمتق أيضاً لان يمينه انحلت بوجودالشرط في غـير الملك اذ ليس من ضرورةانحلال اليمين نزول الجزاء وان لم يدخل الدار بعد البيع حتى اشتراه فدخل عتق عندنا لبقاء اليمين الى وقت وجود الشرط في ملكه ولا يمتق عند الشافعي رحمه الله لبطلان اليمين بزوال الملك فان اليمين كما لاينعقد عنده الا في الملك لايبقي بعد زوال الملك فان قال اذا دخلت هاتین الدارین فأنت حرفباعه فدخل احداهما ثم اشتراه فدخل الاخری عتق لوجود الملك عند تمــام الشرط وعند زفر رحمه الله لايعتق لانه يمتبر قيام الملك عند وجود نفس الشرطكم يمتبره عند تمام الشرط وقد بيناهذا في الطلاق فان دخل احداهما قبل البيعثم باعه فدخل الأخرى لم يمتق لأن الشرطةد تم فيغير ملكه وأوان نزول الجزاء مابعدتمام الشرط ولوقال له اذادخلت هذه الدارفأنت حر اذا كلمت فلانا فباعه ثم دخل الدارثم اشتراه والمتعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز فيصير عنه دخول الداركأنه قال له أنت حر اذا كلمت فلاناً ولو قال ذلك لم يصبح لانه ليس في ملكه عند دخول الدار فلمذا لايعتق وان كلم فلاناً في ملكه مخلاف الاول فان هناك عقـ د اليمين في الحال وجمل دخول الدارين شرطاً للمتقوقد وجد الملك عند التعليق وعند تمام الشرط فلهــذا يمتق ولو قال اذا دخلت الدار فأنت حر بعد موتى فباعــه فدخل الدار ثم اشتراه لم يمتق ان مات لأنه علق التدبير بدخول الدار فيصير كالمنجز له عند آلدخول والتدبير لايصح الافى الملك أومضافا الى الملك فاذا لم يكن في مليكه عند دخول الدار لم يصرمد رآ فلا يمتق عوته ولو قال ان دخلت دار فلان فأنت حر فشهد فلان وآخر أنه قد دخل الدار فهو حر لان الدخول فعل العبــد وصاخب الدار في شهادته على فعل العبد كغيره فيثبت الشرط بشهادتهما ولو قال ان كلت فلانا فأنت حر فشهد فلان وآخر أنه قد كلمه لم يمتق لان كلام فلان قولهباللسانوالانسان لا يصلح أن يكون شاهداً على فعل نفسه فلم يبق على الشرط الا شاهد واحــد وبالشاهــد الواحد لا يثبت الشرط فان شهد ابنا فلان أنه قد كلم أباهما فان جحد الأب ذلك جازت شهادتهما لانهما يشهدان على أبيهما بالكلام وعلى المولى بوجود الشرط وان كان أبوهما يدعي ذلك فشم ادتهما باطلة في قول أبي توسف رحمه الله تمالي جائزة في قول محمد رحمه الله تمالي لا نه لا منفعة في المشهود به لا بهما ومحمد رحمه الله تعالى يعتبر المنفعة للتهمة وأبو يوسف رحمه الله تمالي يعتسبر الدعوة والانكار لانهما يشهدان لابهما ويظهران صدقه فيما يدعي وقد تقدم بيان هذه المسئلة في كتاب النكاح واذا حلف الرجل بمتق عبـ بينه وبين آخر لا يدخل داراً ثم اشترى نصيب الآخر فدخل الدار عتَّق النصف الأول خاصة لان تعليقه في ذلك النصف صحيح لوجود الملك وقت التعليق فيصير كالمنجز للمتق في ذلك النصف عند وجود الشرط ومن أصل أبي خنيفة أن من أعتق نصف عبده يسمى العبد في النصف الآخر وعندهما يمتق كله فهذا مثله ﴿ قال ﴾ ولو كان باع النصف الاول ثم اشتري نصف شريكه ثم دخل الدار لم يمتق لان الشرط وجد بعد زوال ملكه فيما صح فيه التعليق وهو النصف الأولولم يكن التعليق صحيحاً في النصف الذي استحدث الملك فيه بمد التعليق فلهذا لا يمتق ولوجمع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق من ميت أو اسطوانة أو حمار فقال أحدكما حر أو قال هذا حر أوهذا عتق عبده في قول أبي حنيفة

رضى الله عنه وفي قول أبي توسَّف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يمتق الأأن يمنيه لازما عين عبده في كلامه بل ردد الكلام بينه وبين غيره فلا يتعين عبده الأبنية كما لوجم بين عبده وعبد غيره فقال أحدكما حر ولا نه لما ضم اليه مالا يتحقق فيه المتق صار تقدير الكلام كانه قال لعبده أنت حر أولا ولو قال ذلك لم يعتق بدون النية وأبو حنيفة رحمه الله تمالي هُولُ وصف أحدهما بالحربة والعبد محل لهذا الوصف دون الاسطوانة والحمار فيتعين لذلك ويلغو ضم الاسطوانة اليـه كما لو أوصى بثلث ماله لحي وميت كانت الوصية كلها للحي ولان كلامه امجاب للمتق فيتمين له المحل الذي يصلح لايجاب المتق فيــه وهو الحي دون الميت والاسطوانة وهـذا لان كلام العاقل محمول على الصحة ما أمكن مخلاف عبد الغير فأنه محل بأن يوصف بالعتق ومحـل الايجاب العتق أيضا ولكن يصير موقوفا على اجازة المالك فلهذا لا تنمين عبده هناك وروي ابن سماعة عن محمد رحمه الله تمالى أنه اذا جمع بـين عبده واسطوانة وقال أحدهما حر عتق عبده لا ن كلامه ابجاب للحرية ولو قال هذا حر أو هذا لم يعتق عبده لا ن هــذا اللفظ ليس بانجاب للحرية نمنزلة ما لو قال هذا حرا ولا ثم ذكر في بمض النسخ من الاصل بابامن كتاب الولاء وشرح ذلك يأتي بمامه في كتاب الولاء انتهى شرح كتاب المتاق من مسائل الخلاف والوفاق أملاه المستقيل للمحن بالاعتاق المحصور في طرف من الآفاق حامدا للمهيمن الرزاق ومرتجياالي لفائه العزنز بالاشواق ومصليا على حبيب الخلاق وعلىآله وأصحامه خير الصحب والرفاق

> ﴿ تُم الجزء السابع ويليه الجزء الثامن وأوله كتاب المكاتب ﴾



﴿ فهرس الجزء السابع من المبسوط لشمس الاعمة السرخسي ﴾

عيفه

٧ باب المتق في الظهار

١٢ باب الصيام في الظهار

١٤ باب الاطمام في الظهار

١٩ باب الايلاء

٣٩ باب اللمان

عه باب الشهادة في اللمان

٦٠ ﴿ كتابالمتق ﴾

۲۹ باب عتق ذوى الارحام

٧٤ باب لوجوه من العتق

٩٢ باب الشهادة في العتق

١٠٢ باب عتق العبد بين الشركاء

١٧٣ باب الشهادة في عنق الشركاء

١٣١ باب عتق مافي البطن

١٤٢ باب العتق على المال

١٤٩ باب بيع أمهات الأولاد

١٦٦ باب مكاتبة أم الولد

۱۷۲ بابدعوى الرجل رق الغلام في يده

١٧٥ باب مالا يثبت النسب فيه من أم

الولد

١٧٨ بابالمدير

١٨٦ باب تدبير المبدبين اثنين

١٩٢ باب تدبير مافي البطن

۱۹۶ باب مكاتبة المدبر ۱۹۹ باب الشهادة على التدبير ۱۹۹ باب المكاتب اذا دبره مولاه ۱۹۹ باب المكاتب اذا دبره مولاه ۲۰۲ باب المكاتب ۱۹۳ باب موت المكاتب ۱۹۳ باب مكاتبة المكاتب وولده ۲۲۸ باب مكاتبة المكاتب ۲۳۷ باب المكاتبة من المريض والمرتد ۲۳۷ باب المكاتبة تلد من مولاها ۲۳۷ باب المكاتبة تلد من مولاها ۲۳۷ باب المئيان في المتق



مرا الجزء الثامن من المراث الثامن من المراث الثامن من المراث الثامن من المراث المراث

وكتب ظاهر الرواية أتت * ستاً وبالاصول أيضاً سميت صنفها محمد الشيبانى * حرر فيها المذهب النعانى الجامع الصغير والكبير * والسير الكبير والصغير ثم الزيادات مع المبسوط * تواترت بالسند المضبوط ويجمع الست كتاب الكافى * للحاكم الشهيد فهو الكافى أقوى شروحه الذي كالشمس * مبسوط شمس الامة السرخسي

(تنبيه) قد باشر جمع من حضرات أفاضل العلماء تصحيح هذا الكتاب بمساعدة جماعة من ذوى الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه التكلان

(أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الـكتاب الجليل)

﴿ حقوق الطبع محفوظة للملتزم ﴾

انجاج مخذا فنذي سك تبيل لغرب النوشي

حى طبع بمطبعة السعاده بجوار محافظة مصر سنة ١٣٢٤ ه لصاحبها محمد اسهاعيل ≫-

النبال المحالية

مر كتاب المكاتب كا

﴿ قَالَ ﴾ الشيخ الامام الأجل الزاهد شمس الائمة وفخر الاسلام أبو بكر محمد بنأبي سهل السرخسي رحمهالله الكتابة لغة هوالضم والجمع يقول كتبالبغلة اذا جمع بين سفريها بحلقة ومنه فعــل الـكتابة لمــا فيها من الضم والجمع بـين الحروف فسمى العقد الذي يجرى بـين المولى وعبده بطريق المعاوضة كتابة إما لأنه لا يخلو عن كتبة الوثيقة عادة ولهذا سمى مكاتبة على منزان المفاعلة لان العبد يكتب لمولاه كما يكتب المولى لعبده ليكون في مدكل واحد منهما مانتوثق به أو سمى كتابة لأن المولى به يضم العبد الى نفسمه في اثبات صفة المالكية له بدآ فان موجب هـذا العقد ثبوت المالكية للعبـد بدآ في نفسه وكسبه لان المالكية عبارة عن ضرب قوة وقد ثبتت له هذه القوة بنفس العقد حتى يختص بالتصرف في منافعــه ومكاســبه وتذهب للتجارة حيث شاء ولهــذا لاعنعــهالمولى مر الخروج للسفر ولو شرط عليــه أن لا يخرج كان الشرط باطلا لان ذلك ثابت له بضرورة هذه المالكية ومقصود المولى من اثبات هذه المالكية له أن تمكن من أداء المال بالتكسب وربما لا يتمكن منه الا بالخروج من بلدة الى بلدة وموجب العقد ما يثبت بالعقد المطلق ثم عتقه عند أداء المال لاتمام هذه المالكية لان العقد معاوضة فيقتضي المساواة بين المتعاقدين وأصل البدل يجب للمولى في ذمته ينفس العقد ولكن لا يتم ملكه الا بالقبض لان الذمة تضعف بسبب الرق فان صلاحية الذمة لوجوب المال فها من كرامات البشر وذلك ينتقض بالرق كالحل الذي ينبني عليه ملك النكاح ولهــذا لا شبت الدين في ذمة العبد الا متعلقا بمالكية رقبته وهلذا لا يتحقق فيماكان واجبا للمولى لان المالكية حقه فلهلذا كان ما يجب له ضعيفًا في ذمته فثبت للعبد عقابلته مالكية ضعيفة أيضاً ثم اذا تم الملك المولى بالقبض تتم المالكية للمبد أيضا وتمامالمالكية لا يكون الا بالمتق فيمتق لضرورة اتمام المالكية

ثم جواز هذا العقد ثبت بالنص قال الله تعالى والذين يبتغون الكتاب بمــا ملـكت أيمانـكم فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وبظاهر الآية يقول داود ومن تابعه اذا طلب العبد من مولاه أن يكاتبه وقد علم المولى فيــه خيراً يجب عليــه أن يكاتبه لان الامر يفيد الوجوب وقال بعض مشايخنا الأمر قد يكون لبيان الجواز والاباحة كقوله تعالى واذا حللتم فاصطادوا وتوله ان علمتم فيهم خيراً مذكور على وفاق العادة والعادة أن الموني انما يكاتب عبده اذا عَلَمْ فَيه خَيْراً وَلَكُنْ هَذَا صَمِيفَ فَانَّهُ اذَا حَمَلَ عَلَى هَذَا لَمْ يَكُنْ مَفَيْداً شَيْئًا وكلام الله تمالى منزه عن هــذا وَلـكن نقول الامر قد يكون للندب والاباحة نابـــة مدون هــذا الشرط والندب متعلق بهذاالشرطفانما ندب المولى الى أن يكاتبه اذا علم فيه خيراً ثم الكتابة قد تكون ببدل منجم مؤجل وقد تكون ببدل حال عندنا بظاهر الآية فالتنجيم والتأجيل زيادة على ما يتلي في القرآن ومثـل هذه الزيادة لا يمكن اثباتها بالرأى فعرفنا أنه ليس بشرط بل هو يلتزم الاداء بالعقد والقدرة على التسليم شرط لصحة التزام التسليم بالعقد وهو يخرج من يد مولاه مفلسا فلا يقدر على التسليم الا بالتأجيل والاكتساب في المدة فاذا كان مؤجلا منجاكان ملتزما تسليم مايقدر على تسليمه فيصح واذاكان حالا فانما يلتزم تسليم مالا يقدر على تسليمه فلا يصـح العقد توصيحه أن صـفة الحلول تفوت ماهو المقصود بالكتابة لانه يثبت للمولى حق المطالبة عقيب المقد والعبد عاجز عن الاداء ويتحقق عجزه بفسخ العقد فيفوت ماهو المقصود وكلوصف يفوت ماهو المقصود بالعقد يجب نفيه عن العقد وذلك لايكون الا بالتنجيم والتأجيــلقال وهذا بخلاف السلم على أصــله فان المسلم اليه قبل العقد كان من أهــل الملك والعاقل لايلتزم الا تسليم مايقدر على تسليمه فمر فنا قدرته على التسليم بهذا الطريق وهنا العبد قبـــلالعقد لم يكن أهلا للملك فيتيقن بمجزه عن التسليم في الحال ولا ن بمقد السلم يدخل ملك المسلم اليه بدل بقدرته على تسليم المسلم فيه في الحال وهو رأس المال وهنابالمقدلا يدخل في ملك المبد شئ يقدرته على تسليم البدل في الحال ﴿وحجتنا﴾ في ذلك أن البدل في باب الكتابة معقود به كالثمن في باب البيع والقدرة على تسليم الثمن ليس بشرط لصحة الشراء فالقدرة علي تسليم البدل فى بابالكتابة مثلهوهذا لان العقد انما يردعلي الممقود عليه فتشرظ القدرة على تسليم المعقودعليه ولهذا لايجوز البيع الابعد أن يكون المبيع

مملوكا للبائع مقدور التسليمله ولهذا شرطنا الاجل في السلم لان المسلم فيه معقود عليه وهو غير مقدورالتسليم في الحاللانه غير مماوك للمسلم اليه وقدرته على التسليم لا تتحقق الاعلكه فلا يجوز الامؤجلا ليثبت قدرته على التسليم بالتحصيل في المدة ولان الكتابة عقد ارفاق فالظاهران المولى لايضيق على المكاتب ولايطالبه بالاداء مالم يملم قدرته عليه الاانه لايذكر الاجل ليكون متفضلا في تأخير المطالبة منعما عليه كما كان في الاصل العقد وليمتحنه بما تفرس فيهمن الخير حتى اذا تبينله خلافه تمكن من فسيخ العقدوبه فارق السلم لانه مبنى على الضيق والمماكسة فالظاهرانه لايؤخر عنه بمد توجه المطالبة له اختياراً فلهـذا لا بجوز الا بذكر الاجل ليثبت به قدرته على التسليم ثم يعتق المكاتب بأداء المال سواء قال له اذا أديت الي فأنت حر أولم يقل له وللشافعي قول انه لا بد من أن يضمر هذا بقلبه ويظهر بلسانه وهذا بميد لما بينا ان المتقءند الاداء حكم العقد وثبوت الحكم بثبوت السبب والقصد الى الحكم والتكلم به بمدمباشرة العقدليس بشرط كمافي البيع فان اضمار التمليك بالقلب واظهاره باللسان ليس بشرط لثبوته عنه مباشرة البيع فهذا مثله وان عجز عن أول نجم منها أوكانت حالة فلم يؤدها حين طالبه بهارد في الرق لتغير شرط العقدوتمـكن الخلل في مقصود المولى وقد بينا خلاف أبي يوسف في كتاب المتاق ويستوى ان شرطذلك في الكتابة أو لم يشرط وحكى ابن أبي ليلى قال هذا اذا شرط عند العقد ان يرده في الرق اذا كسر نجما فان لم يشترط ذلك فالم يكسر نجمين لايرد في الرق وهذا فاسد لأن تمكن الخلل فيما هو مقصود الماقد يمكنه من الفسخ سواء شرط ذلك في المقد أو لم يشترط كوجود العيب بالمبيع وهــذا لان موجب العقد الوفاء بمقتضاه وبدوته ينعدم تمام الرضا وانعدام تمام الرضا في العقد المحتمل للفسخ يمنع ببوت صفة اللزوم والعاقـ في العقد الذي لا يكون لازما متمكن من الفسخ شرط ذلك اولم يشترط كما في الوكالة والشركة فان كاتب على ألف منجمة فان عجز عن نجم فكاتبته الفا درهم لم تجز هـ ذه المكاتبة لان هذا العقد لا يصح الا بتسمية البدل كالبيع وفي باب البيع لاتصح التسمية بهذه الصفة لكونها مترددة بين الالف والالفين فكذلك في المكاتبة وهذا في ممنى صفقتين في صفقة واحــدة وقد ورد النمى في ذلك ثم فيــه تعليق وجوب بمض البدل بالخطر وهو عجزه عن اداء نجم وهـ ذا شرط فاسد تمكن فما هو من صلب المقد وهو البدل فيفسد به العقد وقد قررنا هذا الاصل فيالعتاق وانكاتبه على ألف

درهم على نفسه وماله وللمبد ألف درهم أو أكثر فهو جائز ولايدخل بينه وبـين عبده ربا قال عليه الصلاة والسلام لاربابين العبد وسيده ثم مقصود المولى الارفاق بعبده واشتراط مال العبدللعبد في الكتابة بحقق هذا المقصود لانه كما لا يمكن من الكسب الاعنافعه لا يمكن من محصيل الربح الابرأس مال له فلتحقق معني الارفاق صح اشــــتراط ماله له والرباهو الفضل الخالي عن الموض والمقابلة اذاكان مستحقا بماوضة محضة فما يكون بطريق الارفاق كما قررنا لايكون ربا فان كان في بده مالسيده لم يدخل ذلك في الكتابة لانه شرط له في العقد مالا مضافا اليه واضافة المال الى المرء اما ان يكون بكونه ملكا له أو لكونه كسباله والعبد ايس من أهل الملك فالاضافة اليه لكونه كسباله بل بده فيه بد مولاه فهو كسائر الاموال التي في يد المولى وانما يدخل في هذه التسمية كسبه من مال ورقيق وغير ذلك لانه مضاف اليه شرعا قال عليه الصلاة والسلام من باع عبداً وله مال وكذلك ما كان سيده وهبه له أو وهبه له غيره بملمه أو بغير علمه لان ذلك كله كسبه فانه حصل له بقبوله وعدم علم المولى لايخرجه من أن يكون كسباله فيدخل ذلك كله في هذه التسمية ثم موجب عقد الكتابة ان يكون هو أحق بكسبه واشتراط ماا كتسبه قبل العقدليس من جنس ما هو موجب المقد فيكون داخـ لا في هذا الايجاب فاما مال المولى الذي ليس من كسب العبد ليس بجنس ما هو موجب العقد فلا يستحقه بهذه التسمية وان كاتبه على أن مخدمه شهرآ فهو جائز استحسانا وفي القياس لابجوز لان الخدمة غير معلومة وفها لايصح الابتسمية البدل لابد من أن يكون المسمى معلوما ثم خدمته مستحقة لمولاه علكه رقبته وانمايجوز عقد الكتابة اذاكان يستحقبه المولى مالم يكن مستحقا له ولكنه استحسن فقال أصل الخدمة معلوم بالعرف ومقداره ببيان المدة وانما تكون الجهالة في الصفة وذلك لاعنع صحة تسميته فيالكتابة كمالوكاتبه على عبد أو ثوب هروى ثم المولى وانكان يستخدمه قبل الكتابة فلم يكن ذلك دينا له في ذمة العبدو بتسميته في العقد يصير واجباله في ذمته فهو عنزلة الكسب كان مستحقاً لمولاه قبل العقد وأنما يؤدي بدل الكتابة من ذلك الكسب ولكن لما كان وجوبه في الذمة بالتسمية في العقد صبح العقد بتسميته وكذلك ان كاتبه على أن محفر له بشراً قــد سمي طولها وعرضها وأراه مكانها أو عــلى أن يبني له داراً قــد أراه آجرها وجصها وما يبني بها فهو على القياس والاستحسان الذي قلنا وانكاتبه على أن يخدم رجلا

شهراً فهو جائز في القياس لأن المولى انمـا يشــترط الخدمة لنفسه ثم يجمــل غيره نائبا في الاستيفاء فهو واشـــتراطه الاستيفاء بنفســه سواء الا أنه قال هنا بجوز في القياس بخلاف الاول لان خدمته لم تكن مستحقة لذلك الرجل قبل العقد وأنما تصير مستحقة نقبوله بالعقد فأما خدمته لمولاه وحفر البئر وبناء الداركان مستحقا له قبل العقد علك رقبتهوذلك الملك حبق بعد الكتابة فبهــذا الحرف يفرق بينهما في وجــه القياس وان كاتبــه على ألف درهم يؤديها الى غريمله فهو جائز لانه شرط المال لنفسه بالمقد ثم أمره بأن نقضي به دينا عليه وجمل الغريم نائبًا في قبضه منه وقبض نائبه كقبضه ينفسه وكذلك ان كاتبه على ألف درهم يضمنها لرجل عن سيده فالكتابة والضمان جأئزان وهذا ليس بضمان هو تبرع من المكاتب بل هو التزام داء مال الكتابة الي من أصره المولى بالاداء اليه ولا فرق في حقه بين أن يلتزم الاداء الى المولى وبين أن يلتزم الاداء الى من أمره المولى بالاداء اليه وان ضمن لرجل مالابغيراذن سيدهسوي الكتابة لم بجز لانه انما يضمن المال ليؤديهمن كسبه وكسبه لا يحتمل التبرغ فكذلك التزامه بطريق التبرع ليؤديه من كسبه لا بجوز وهذا لانه بق عبداً بعد الكتابة ولا بجب المال في ذمة العبد الا شاغلا لمالية رقبته أو كسبه فاذا كان بطريق التبرع لم يكن شغل كسبه فلا شبت دينا في ذمته للحال وكذلك ان أذن له المولى في ذلك لان المولى تمنوع من التبرع بكسبه فلا يعتبر اذنه في ذلك وبه فارق القن فانه لو كـفل باذن مولاه صح لان المولى مالك للتبرع بمالية رقبته وكسبه فاذا أذا أذن له في هــذا الالتزام يثبت المال في ذمته متعلقا عالية رقبته فكان صحيحا وان ضمن عن السيد لفرح له عال على أن يؤديه من المكاتبة أو قبل الحوالة به فهو جائز لانه لا يحقق معني التبرع في هذا الالتزام فانه مطلوب بهدل الكتابة سواء كان طالبه به المولى أو المضمون له ولان دين الكتابة وجب في ذمته شاغلا لكسبه حتى يؤديه من كسبه فما يلتزم اداؤه من الكتابةفيو متمكن من اداء ذلك من كسبه فلهذا صح هذا الضمان وان كاتبه على مال منجم ثم صالحه على أن يعجل بعضها ويحط عنه ما بقي فهو جائز لا نه عبده ومعنى اللارفاق فما بجرى بينهما أظهر من معنى المعاوضة فلا يكون هذا مقابلة الاجل ببعض المال ولكنه أرفاق من المولى محط بعض البدل وهومندوب اليه في الشرع ومساهلة من المكاتب في تعجيل مابقي قبل حــل الاجل ليتوصل به الي شرف الحرية وهو مندوب اليه في الشرع أيضا بخلاف مالو جرت

هذه المعاملة بين حرين لان معنى المعاوضة فيما بينهما يفلب على معني الارفاق فيكون هذا مبادلة الاجل بالدراهم ومبادلة الاجل بالدراهم ربا وكذلك ان صالحـه من الكمامة على شئ بمينه فهوجائز لاندين الكتابة يحتمل الاسقاط بالابراء وقبضه غير مستحق فالاستبدال به صيح كالثمن فى البيع وهذا لان في الاستبدال اسقاط القبض بموض واذا جاز اسقاط القبض عاهو ابراء حقيقة وحكما بغير عوض فكذلك بالعوض وان فارقه قبل القبض لم نفسم الصلح لأنه افتراق عن عين بدين ألاتري أنه لواشترى ذلك الشئ بمينه بما عليه من الكتابة جاز وان لم يقبضه في المجلس وان صالحه على عرض أو غيره مؤجل لم يجز لانه دين بدين ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكالى بالكالى فان كاتبه على ألف ردهم منجمة على أن يؤدى اليه مع كل نجم ثوبا فـ سمي جنسـه أو على أن يؤدى مع كل نجم عشرة دراهم فــذلك جائز لان ماضمه الى المسمى في كل نجم يكون بدلا مشروطا عليــه بمنزلة الالف الذي ذكره أولا والثوب الذي هو مسمى الجنس يصلحان يكون بدلا في الكتابة لانه مبنى على النوسع فكان هـذا بمنزلة قوله كاتبتك على كذا وكذا وهو صحيح يتضح فيما ذكر بعده أنه لو قال له على ان تؤدى مع مكاتبتك ألف درهم لانه لا فرق بـين ان يقول كاتبتك علي ألف درهم مع ألف درهم أو يقول على ألف درهم وألف درهم واذا أببت ان جميع ذلك بدل فاذا عجز عن اداء شئ منه بعد حله رد في الرق وان كاتب على ألف درهم فاداها ثم استحقت من يد المولى فالمكاتب حر لوجود شرط عتقه وهو الاداء والمتق بمد وقوعـه لا يحتمل الفسخ فالاداء وان بطل بالاستحقاق بمد الوجود لايبطل المتق ولان المكاتبة لم تقع على هذه الالف بمينها يريد به أن بدل الكتابة كان في ذمته وما يؤديه عوض عن ذلك فانالديون تقضى بأمثاله لا بأعيانها وبدل المستحق مملوك للمولى بالقبض والمكاتب قابض لما في ذمته فيكون مملوكاله وانكان بدله مستحقا ومن ملك ما في ذمته سقط عنه ذلك فلهذا كان حراً ويرجع عليه السيد بألف مكانها لأن قبضه قد انتقض بالاستحقاق فكانه لم يقبض أو وجـــد المقبوض زيوفا فرده فلهذا رجم بألف مكانها والله سبحانه وتمالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- ﴿ باب مالا بجوز من المكاتبة ١

﴿ قَالَ ﴾ رضى الله عنه واذا كاتب الرجل عبده على قيمته لم يجز لان عقد الكتابة لا يصح الا بتسمية البدل كمقد البيع والقيمة مجهول الجنس والقدر عند المقد فلم تصبح تسميته وهو تفسير العقد الفاسد فان موجب الكتابة الفاسدة القيمة بعد تمامها فاذا أدى اليه القيمة عتق لان العقد انعقد مع الفساد فينعقد موجباً لحـكمه والاصل أن العقد الفاسد معتبر بالجائز في الحكم لان صفة الفساد لاتمنع انمقاد أصل المقد بل تدل على انمقاده فان قيام الوصف بالموصوف فان الصفة تبع وبانعـدام التبع لاينعدم الاصل ثم العقود الشرعية لاتنبـقد الا مفيدة للحكم في الحال أو في الثاني ولا يمكن تمرف حكم العقد الفاســد من نفســه لأن الشرع لم يرد بالاذن فيــه فلا بد من أن يتعرف حكمه من الجائز ولان الحـكم يضاف الى أصل العقد لا الى صفة الجواز والذي يتعلق بصفة الجواز لزوم العقد ينفسه وذلك لايثبت مع الفساد فأما حكم المتق عند أداء البدل مضاف الى أصـل العقد وأصل العقد منعقد وقد وجــد أداء البــدل لانا ان نظرنا الى المسمى فهو القيمة وان نظرنا الى الواجب شرعا عند فساد العقد فهو القيمة فلهذا يعتق بأداء القيمة وانكاتبه على ثوبلم يسم جنسه لم يجز لان الثياب أجناس مختلفة وما هو مجهول الجنس لايثبت دينا في الذمة في شيُّ من المعاوضات كما فى النكاح وان أدى اليه ثوبا لم يعتق لانا لم نعلم بأداء المشروطحقيقة فاسم الثوب كما يتناول ما أدى يتناول غيره ولم يوجد أداء بدل الكتابة أيضاً حكما لان بدل الكتابة هو القيمة في المقد الفاسد وباداء الثوب لايصير مؤديا القيمة فلهذا لا يمتق ﴿ فَأَنْ قَيْلٌ ﴾ المسمى ثوب وهذا الاسم حقيقة لما أدى فينبني أن يعتق وان لم يكن هذا هو البدل حكما كما له كاتبه على خمر فأدى ﴿ قلنا ﴾ نم المسمى ثوب ولكنا نقول الثياب متفاوتة تفاوتا فاحشا فلا وجه لتعييين هذا الثوب مسمى إلا نه لو تعين لم يكن للمولى أن يرجع عليــه بشي آخر فانه مال متقوم وقد سلم لهوفى هذا ضرر عليه فلدفع الضرر عنه لايتمين هذا مسمي ولان هذا بمنزلة الاسم المشترك وفي المشترك لايتمين بمطاق الاسم ولاعموم للاسم المشترك فلهذا لايمتق بأداء الثوب وكذلك لوكاتبه على خمر أو خـنزير أو دار بنــير عينها لان الدار لا تثبت في الذمة في شئ من المقود ولان اختــلاف البــلدان والمحال في الدار كاختلاف الاجناس في الثياب ولهذا لو وكله بشراء دارله لم يصح التوكيلوان كاتب أمته على ألف ذرهم على ان يطأها مادامت مكاتبة لم بجزالكتابة وقد بينا هذه المسئلة عا فيها من الاختلاف والطءن في كتاب العتاق فان وطنها السيد ثم أدت الكتابة فعليه عقرها لما بينا أن العقد الفاسد معتبر بالجائز في الحكم وفي الكتابة الجائزة يلزمه العقر بالوطء ويتقرر عليه اذا أدت الكتابة فكذلك في الفاسد وهذا بخلاف البيع الفاسد فأن البائع اذاوطئ الجارية المبيعة قبل التسليم ثم سلمها الى المشترى فاعتقها لم يكن على البائع عقرفي الوط والفرق بينهما ان الملك للمشترى في البيع الفاســد يحصل عنــد القبض مقصورا عليــه لان السبب ضعيف فلا يفيد الحـكم حتى يتقوى بالقبض فـ الا يتبين بقبض المشتري أن وطء البائع كان في غير ملكه بل كان للبائع ولو اكتسب كسباً كان ذلك للبائع بخلاف الكتابة فانها اذا تمت بأداء البدل يثبت الاستحقاق لهـا من وقت المـقدحتي لو وطثت بشــهة كان المـقر لهـا ولو كتسبت كانت الاكتسابات كلها لها فلهذا يجب العقر على المولى بوطئها وحقيقة المدني في الفرق أن موجب الكتابة اثبات المالكية لهما في اليـد والمكاسب وذلك في حكم المسلم اليها بنفس العقد لمالها من اليد في نفسها الا أن المولى كان متمكنا من الفسيخ والاسترداد لفساد السبب فاذا زال ذلك بالعتق تقرر الاستحقاق لهما بأصل العقد ووزانه المبيع بعد قبض المشترى فانه يكون مملوكا له ويتمكن البائع من فسخ العقد لفساد السبب فاذا زال ذلك بالاعتاق تقرر الملكله من وقت القبض واذا كاتب عبده مكاتبة فاسدة ثم مات المولى فأدي المكاتبة الى الورثة عتق استحسانًا وفي القياس لايعتق لأن العقد الفاسد لكونه ضميفاً في نفسه لا يمنع ملك الوارث ومن ضرورة انتقاله الى الوارث بطلان ذلك العقد ولو عتق بالأداء أنما يعتق من جهدة الوارث والوارث لم يكاتبه ولكنه استحسن فقال ما هو المقود عليه مسلم الى العبد بنفس العقد فبموت المولى لا يبطل حقه وان تمكن الوارث من ابطاله لفساد السبب كالمبيع في البيع الفاسد بعد التسليم فان البائع اذا مات لاعلكه وارثه ولابطل ملك المشترى فيهوان كان الوارث يتمكن من استرداده وتملكه لفساد السبب حتى لو أحتقه المشترى نف ف عتقه فكذلك هنا بعــد الموت ببقي العقد مّا لم يفسخه الوارث واذا بقي العقد كان أدا. البدل الى الوارث القائم مقام المورث كأ دائه الى

المورث في حياته فلهذا يمتق به وال كاتب أمته مكاتبة فاسدة فولدت ولدا ثم أدت المكاتبة عتق ولدها ممها اعتبارا للمقد الفاسد بالجائز في الحكم لما بينا أن الاستحقاق اذاتم لهما بالاداء فانه يحكم بثبوته من وقت المقه كما في استحقاق الكسب وان ماتت قبلأن تؤدي فليس على ولدها أن يسمى في شي لانه انما يازمه السماية فيما كان واجبا على أمه ومع فساد العقد لم يكن عليها شئ من المال فكذلك لا يكون على ولدها فان استسعاه في مكاتبة الام فأداه لم يمتق في القياس لان المقد فاسد والاستحقاق به ضميف والحق الضميف في الام لا يسرى الى الولد وفي الاستحسان يمتق هو وأميه مستندا الى حال حياتها اعتباراً للمقد الفاسد بالجائز في الحكم ولان الولد جزء منها وكان أداؤه في حياة الام كا دائها فكذلك بعد موت الام أداؤه كأدائها وان كاتبها على ألف درهم على أن كل ولد تــلده فهو للســيد أو على أن تخدمه بمد المتق فالكتابة فاسدة لان هـذا الشرط مخالف لموجب العقد وهو متمكن فى صلب العقد فيفسد به القعد ولانها بالكتابة تصير أحق بأولادها واكسامها ولو شرط عليها مع الالف شيئا مجهولا من كسبها لم تصح الكتابة فكذلك اذا شرط مع الالف ما تلده لنفسه لان ذلك مجهول ثم ان أدت مكاتبتها تعتق وفيه طمن بشر وقد بيناه في كتاب العتاق وان كاتبها علىألف درهم الى المطاء أو الدياس أو الى الحصاد أو الى نحو ذلك مما لا يعرف من الاجل جاز ذلك استحسانًا وفي القياس لا يجوز لان عقـــد الكتابة لا يصح الا بتسمية البدل كالبيع وهذه الآجال الجهولة اذا شرطت فيأصل البيع فسدبها المبنية على التوسع في البدل كالنكاح والخلع ومثل هـذه الجهالة في الاجل لا يمنع صحـة التسمية في الصداق فكذلك في الكتابة وهذا لان الجمالة المستدركة في الاجل نظير الجمالة المستدركة في البدل وهو جهالة الصفة بعد تسمية الجنس فكما لا يمنع ذلك صحة التسمية في الكتابة فكذلك هذا فان تأخر المطاء فانه يحل المال اذا جاء أجل المطاء في مثل ذلك الوقت الذي يخرج فيه لان المقصود وقت العطاء لاعينه فان الآجال تقدر بالاوقات ولهما أن تميجل المال وتمتق لان الأجل حقها فيسقط باسقاطها ولها في هذا التعجيل منفعة أيضا وهو وصولها الى شرف الحرية في الحال ولوكاتبها على ميتــة فولدت ولداً ثم أعتق السيد الام لم يمتق ولدها معها لأن أصل العقدلم يكن منعقداً فان الكتابة لا تنعـقد الا بتسمية

مال متقوم والميتة ليست بمال متقوم ألاترى أن البيع به لا ينعقد حتى لايملك المشــترى المبيع بالقبض فكذلك الكتابة واذا لغي العقد يبقى اعتاق الام بعد انفصال الولد عنها فلا يوجب ذلك عتق ولدها بخــلاف ما اذا كاتبها على ألف درهم مكاتبــة فاســدة فولدت ولدائم أعتق السيد الام عتق ولدها معها لان العقد هناك منعقد مع الفساد فثبت حكمه في الولد اعتبارا للفاســـد بالجائز ثم عتق الام باعتاق الســـيد ايامًا بمنزلة عتقها بأداء البـــدل فيمتق ولدها ممها وان كاتبها على ألف درهم وهي قيمتها على أنها اذا أدت فمتقت فعليها ألف أخري جاز على ماقال لانه جمل بدل الكتابة عليها ألفي درهم الا أنه علق عتقها بأداء الالف من الالفين وذلك صحيح فاذا أدت الالف عتقت وعليها الالف الاخرى كما كان الشرط بينهما اذلا يبعد ان تكون مطالبة ببدل الكتابة بعد عتقها كما لو استحق البدل بعد مأدت الى المولى تبقى مطالبة لبدل الكتابة وقد عتقت بالاداء وان كاتبها على حكمه أو حكمها لمُجزال كاتبة لانه ماسمي في العقد مالا منقوماً فحكمه قد يكون بغير المال كما يكون بالمال فاذا أدت قيمتها لم تعتق لان أصل العقد لم يكن منعقدا باعتبار أنه لم يسم فيه مالا متقوما فهذا والكتابة على الميتة سواء وان كاتبها على عبد بمينه لرجل لم يجز وكذلك ماعينه من مال غيره من مكيل أو موزون وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تمالي أنه بجوز حتى أنه ان ملك ذلك المين فأداه الى المولى عتق أو عجز عن ادائه رد في الرق لان المسمى مال متقوم وقدرته على التسليم بما يحدث له من ملك فيه موهوم فتصح التسمية كما في الصداق اذاسمي عبد غـيره فتصح التسمية بهـذا الطريق فاما في ظاهر الرواية يقول بأن المتق في عقــد المعاوضة يكون معقوداً عليه وقدرة العاقد على تسليم المعقود عليــه شرط لصحة العقد في المقود التي محتمل الفسخ وملك النسير ليس عقدور التسليم للعبد فلا تصح تسميته بخلاف النكاح فشرط صحة التسمية هناك ان يكون المسمي مالا متقوما لاان يكون مقدورالتسليم لان الفدرة على التسليم فيما هو المقصود بالنكاح ليس بشرط لصحة العقد ففيما ليس بمقصود أولى ثم روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمهماالله تعالى أنه ان ملك ذلك العين فأدى لم يمتق الا ان يكون المولى قال له اذا أديت الى فأنت حر فحينئذ يمتق بحكم التعليق وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تمالى ان قول زفر رحمه الله تمالي كـذلكوهـو رواية الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف رحمه الله تمالى وروى أصحاب الاملاء عن أبي

يوسف رحمه الله تمالي آنه قال يمتق بالاداء قال له المولى ذلك أو لم يقل لان المقد منعقد مع الفساد لكون المسمى مالا متقوما وقد وجــد الاداء فيعتق كما لوكاتبــه على خمر فأدي ووجه قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي ان ملك الغير لم يصر بدلا في هذا العقدية سميته لانه غير مقدور التسليم له اذا لم يسم شيئاً اخر معه فلم ينعقد العقد أصلافانما يكون العتق باعتبار التعليق بالشرط فاذا لم يصرح بالتعليق قلنا بأنه لا يمتق كما لوكاتب على ثوب أو على ميتة وان قال كاتبتك على هذه الالف دره وهي الهيرها جازت المكاتبة لان النقود لا تتعين في عقود المماوضات فانما ينمقد العقد بألف هي دين في ذمتها ألا تري ان تلك الالف لوكانت من كسبها لم تجبرعلي ادائها بمينها واذا أدت غيرها عتقت وكذلكان قالت كاتبني على ألف درهم على ان أعطيها من مال فلان فالعـقد جائز وهـذا الشرط لغو لان الالف تجب في ذمنها فالتــدبير في أداء مافي ذمتها النها واذا كاتبها واشترط فيها الخيار لنفســه أولهما جاز ذلك لا ن عقد الكتابة يتعلق به اللزوم ويحتمل الفسيخ بعد انعقاده ويعتمد تمام الرضا فيكون كالبيع فيحكم شرط الخيار لهما أولاحدهما لان اشتراط الخيار للفسخ بمد الانعقاد ينعدم بهتمام الرضا باللزوم فان ولدت ولدا ثم أسقط صاحب الخيارخياره فالولد مكاتب معها المنفصلة والمتصلة للمشترى اذاتم العقـد بالاجازة فكذلك في الكتابة وان مات المولى قبل اسقاط الخيار والخيار له أو ماتت الامــة والخيار لها فالخيار يسقط بموت من له كما في البيم ويسمى الولد فيما عليها لانه مولود في كتابتها وان أعتق المولي نصفها قبل ان يسقط خياره فهذا منه فسخ الكتابة كما لو أعتق جميعها واذا انفسخت الكتابة فعليها السعاية في نصف قيمتها في قول أبي حنيفة وكذلك لو أعتق السيد ولدها كان هذا فسخا للكتابة لان الولد جزء منها وهوداخل في كتانتها فاعتاقه الولد كاعتاق بمضها وان كان الخيار لهــا فالولد يمتق باعتاق المولى ولا يسقط عنها به شي من البدل لان الولد تبع لا يقابله شي من البدل ولهذا الومات لايسقط عنها شي من البدل وان كانبها على ألف درهم تؤديها اليه نجوما واشترط أنها ان مجزت عن نجم فعليها مائة درهم سوى النجم فالكتابة فاسدة لتعلق بعض البدل بشرط فيه خطر وقد تقدم نظير هـ ذا والله سبحانه وتمالى أعلم بالصواب واليه المرجم

- واب مكاتبة العبدين كاتبة

﴿ قال ﴾ رضى الله عنه واذا كانب الرجل عبدين له مكاتبة واحــدة على ألف درهم وكل واحــد منهما كـفيل عن صاحبــه على أنهــما ان أديا عتقا وان عجزا ردا في الرق فهو جأئز استحسانا وقد بيناه فى المتاق فان أدى أحــدهما جميع الالف عتقا لوصول جميع المــال الى المولى ولان أداء أحدهما كأدائهما فان كل واحــد منهما مطالب بجميع المال وهما كشخص واحد في حكم الاداء حتى ليس للمولى أن يأبي قبول المال من احدهما ثم يرجع المؤدى على صاحبه بحصته حتى اذا كانت قيمتهما سواء رجع بنصفه لانه تحمل عنه بأمره وكذلك لو أدى احدهما شبئًا رجع على صاحبه بنصفه قل ذلك أوكثر اعتباراللبعض بالـكل يخلاف مال على حرين وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فان أدى أحدهما هناك النصف يكون عن نفسه خاصة لانه في النصف أصيل والمال على الاصيل أقوى منــه على الـكفيل وصرف المؤدى الى الاقوى ممكن لانه بجوز الحكم ببراءة ذمة أحدهما عن نصيبه قبل براءة الآخر وهنا لايمكن جمل المؤدى من نصيب المؤدى خاصة لانه اذا جمــل كـذلك برئت ذمته عما عليه من البدل فيمتق والحكم بمتق أحدهما قبل وصول جميع المال الى المولى متمذر فلهذا جعلنا المؤدى عنهما فيرجع على صاحبه بنصفه وللسيدأن يأخذ أيهما شاء بجميع المال لان كل واحــد منهــما التزم جميع المال على أن يكون أصيلا في النصف كـفيلا في النصف وان مات أحدها لم يسقط عن الحي شي منها لانه مات عن كفيل فيبقى عقد الكتابة في حق الميت ببقاء كفيله ولان الحي منهما محتاج الي تحصيل المتق لنفسه ولا يتوصل الى ذلك الا بأداء جميع المال فلحاجته بتى مطالبا بجميع المال وان أدى يحكم يمتقهما جميعاً وان أعتق المولى أحدهما تسقط حصته لوقوع الاستفناء له باعتاق المولى اياه ولان المولى باعتاقه اياه يصـير مبرئاً له عن حصته من بدل الكتابة وابراء الاصيل إبراء الكفيل أو يجمل اعتاقه كقبض حصته من البدل منــه بطريق أنه أتلفه بتصرفه فلهذا يمتق الآخر بأداء حصته من البدل ولو كانتا أمتين فولدت احــداهما وأعتق السيد ولدها لم يسقط شيُّ من المال عنهما لان الولد تبع لا يقابله شيُّ من البدل والمولى باعتاقه لايكون مبرئًا ولا يكون قابضًا لشئ من بدل الكتابة والمسئلة على ثلاثة أوجه أحدها ما بينا والثاني

أن يكاتبهما على ألف درهم مكاتبة واحدة ولم يزد على هذا وفي هذا اذا أدى أحدهما حصته من المال يمتق لان المولى حين أوجب العقدلهما ببدل واحد فقد شرط على كل واحد منهما حصته من المال وكذلك هما بالقبول انما يلتزم كل واحد منهما حصته فلا يكون للمولى أن يطالب كل واحد منهما الا بقدرحصته وبالاداء برئت ذمته فيحكم بحريته والثالث أن يقول المولى اذا أديا عتقا وان عجز ردًّا في الرق ولا يذكركفالة كل واحــد منهما عن صاحبه فعند زفر رحمه الله تمالى جواب هذا الفصل كجواب الثانى يعنق أحدهما بأداء حصته لان بجميع المال وان احدهما اذا أدى جميع المال لم يرجع على صاحبه بشئ بخلاف ما اذا شرط كفالة كل واحد منهما عن صاحبه ولكنانقول لا يعتق واحد منهما ما لم يصل جميع المال الى المولى لان ما شرط المولى في العقد بجب مراعاته اذا كان صحيحاشرعا وقد شرط العتق عند أدائهما جميع المال نصا فلو عتق احداهما بأداء حصته كان مخالفا لشرطه ولان كلام الماقل محمول على الفائدة ما أمكن ولو عتق احــدهما بأذاء حصــته لم ببق لقول المولي ان أديا عتقا وان عجزا ردًّا فائدة وما استدل بهزفر رحمه الله تمالى ممنوع فان عندنا هذا كالفصل الاول فى جميع الاحكام فلهذا قلنا مالم يصل جميع المال الى المولى لا يعتق واحد منهما رجل كاتب عبداً له على نفسه وعلى عبد له غائب بألف درهم جاز ذلك استحسانًا وفي القياس الحاضر منهما يصير مكاتبا بحصته من الالف اذا قسم على قيمته وقيمة الغائب لانه لاولاية للحاضر على الغائب في قبول المقد في حقه فأنما يصبح قبوله في حق نفسه فلا يلزمه الاحصته من البدل والدليل عليه أنه ليس للمولى ان يطالب الغائب بشيُّ من البدل فعرفناان حكم الكتابة لم يثبت في حقه وانمــا يثبت في حق الحاضر خاصة وجميع البدل ليس بمقابلته فلا يلزمه الا حصـته من البدل وجـه الاستحسان أن المولى شرط للعتق وصول جميع المال اليـه فلا يحصل هـ ذا المقصود اذا أوجبنا على الحاضر حصته فقط ولكن اما ان بجهـ ل كانه كاتب الحاضر على الالف وعلق عتق الفائب بأدائه وهــذا التعليق ينفرد به المولى أويجمــل العقد كأنه بقبول الحاضر منعقدا فيما لايضر بالفائب لان تأثير انمدام الولاية للحاضر علىالغائب فى دفع الضرر عنه لأفى منع أصل العقد فان انعقاد العقد بكلام المتعاقدين وهو مملوك لهما ولهذا جملناً البيع الموقوف سبباتاماً قبل اجازة المالك ولكن لايثبت به مايضر بالمالك وهو

ازالة ملكه فكذلك هنا لاضرر على الغائب في المقاد المقد في حقه ولا في عتقه عند اداء الحاضر آنما الضرر في وجوب البدل عليه فلا يثبت هـذا الحكم بقبول الحاضر وهـذا هو الاصح فان أدى الحاضر المال عنقا لانعقاد العقد في حقهما ووصول جميع البدل الى المولى سوا، قال في الكتابة اذا أديت فانتما حران أو لم يقل ولا يرجع على الغائب بشي لانه لم يجب في ذمته شيُّ من البدل ولو كان واجباً وأدى هذا بغير أمره لم يرجع عليه فاذالم يكن واجباً فأولى وازمات الغائب لم يرفع عن الحاضر شئ منه لانه ما كان على الغائب شئ من البدل ولان المقد بق في حق الغائب بعد موته ببقاء من يؤدي بدل الكتابة عنه وان مات الحاضر فليس للمولى أن يطالب الغائب بشيَّ من البدل لانه لم يلتزم له شيئًا ولهذا كان لا يطالبه بشي في حياة الحاضر فكذلك بعد موته ولكن انقال الغائب انا أؤدى جميع المكاتبة وجاء بها وقال المولى لاأقبلها فني القياس للمولى أن لايقبل لانه متبرع غير مطالب بشئ من البدل فيسقط بموت من عليه حين لم يترك وفاء وانفسخ العقد فبقي الفائب عبدا قنا للمولى وكسبه له فيكون له أن لا يقبل المؤدي منه بجهة الكتابة ولكنـــه استحسن فقال ليس للمولى أن لايقبل منه ويعتقان جميما بأداء هذا الغائب لان حكم العـقد ثبت في حق الغائب فيما لايضربه وذلك بمنزلة البيع بحكم العقد في حق الحاضر فيكون الحاضر مع الغائب هنا عنزلة مكاتب اشترى ولده ثم مات وقد بينا أن الولدهناك لايطالب بالبدل ولكن ان جا به حالافأدىءتقا جميماً فهذا مثلهوالمعني ان الحاضر مات عمن يؤدي البدل ويختار ذلك لتحصيل الحرية لنفسه وهوالغائب فتبقىالكتابة ببقائه بهذه الصفة حتى اذا اختار الاداء يكون أداؤه كاداء الحاضر ولكن لايثبت الاجل في حقه لان الاجل ينبني على وجوب المال فانه تأخير للمطالبة ولا وجوب على الغائب واذا كانا حيسين فأرادالمولى بيم الغائب لم يكن له ذلك في الاستحسان لمابينا أن بقبول الحاضر تمالسبب في حق الغائب فيما لايضره وامتناع بيمه على المولي لايضره فيجعل قبول الحاضرعنه فيهذا الحكم كقبوله بنفسه وبهذا تببن أن الاصح هذا الطريق دون طريق تعليقءتقه بأداءالحاضر لان مجردتعليق العتق بالشرط لايمنع بيع المولى فيه قبل وجودالشرط رجل قال لعبده قدكاتبت عبدى فلاناالغائب على كذا على أن تؤديها عنه فرضي بذلك الحاضر فهذا الايجوز لان الحاضر هنا مملوك من لم يدخله المولى في الكتابة والمولى لايستوجب على عبده ديناوقد بينا أن يقبول الحاضر لاعكن ايجاب المال في ذمة الغائب

وجواز عقد الكتابة لاينفك عن وجوب البـدل واذا لم يجب البدل هنا على أحـد لم يجز العقد بخلاف الاول فقد وجب المال هناك على الحاضر لما صار مكاتباً ولكن ان أدى الحاضرهنا المال الى المولى عتق الفائب استحسانا وفي القياس لايمتق لآن العقد صار لغوآ حين لم يتعلق به وجوب البدل على أحد وجه الاستحسان أن هذا التصرف من المولي إما أن يجمل كتمليقه عتق الفائب بأداء الحاضر وهو ينفرد بهذا التعليق أو يجعل العقد بمباشرة المولى وقبول الحاضر منعقداً في حق الفائب فيما لايضريه وعتقه عند أداء الحاضر ينفعه ولا يضره فيثبت حكم العقد في حقه عباشرتهما لان المولى يستبد بالتصرف الموجب لعتق العبد لافي الزام المال في ذمته والاداء يتحقق بدون تقدم الوجوب كما يتحقق ممن ليس بواجب عليه وهو المتبرع وان كاتب الحر على عبد لرجل على أن ضمن عنــه المكاتبة لم يجز لانه لم بجب البدل بقبول الحر على المبد ولا يمكن ايجاب بدل الكتابة على الحر ابتدا. يقبوله ولأن الحر لايضمنءنه مالم بجب عليه ولو ضمن عنه لسيده ما كان واجبا عليه من بدل الكتابة لم يجز فاذا ضمن مالم يجب عليه أولى وكذلك انكان هذا العبد ابنا لهذا الحر وهو صفير أو كبير لانه لا ولاية للحر على ولده المملوك في الزام المال عليــه فهو كالاجنبي في ذلك وكذلك عبد وأبن له صغير لرجل واحد كاتب الاب على ابنه لم يجز لان الابلما لم يدخل في الكتابة لم يلزمـه البدل وليس له ولاية على الابن في الزام البــدل اياه لكونه مملوكا الا أنه ان أدى الاب عنه في الوجهين يمتق استحسانًا لما بينًا رجلان لكل واحد منهمًا عبد فكاتباهما مما على ألف درهم كتابة واحــدة ان أديا عتقا وان عجزا ردا في الرق قال يكون كل واحمد منهما مكاتبا بحصته لصاحبه حتى اذا أدى حصته من البدل الى مولاه يمتق لان كل واحــد منهما آنما يستوجب البدل على مملوكه ويمتــبر شرطه في حق مملوكه لافي حق مملوك الغير فأنما وجب لكل واحد منهما على مملوكه يقبوله حصته من الالف فاذا أدى فقد برئت ذمته من بدل الكتابة فيعتق بخلاف مااذا كانا لشخص واحد لان شرط المولى في حقهما ممتبر وقد شرط أنهـما لايمتقان الابوصول جميع المال اليه فلهذا لايمتق واحد منهما هناك بأداء حصته ولو كاتب عبــــــــــ اله صغيرا يعقل ويعبر عن نفسه جاز لانه فكذلك اذا أوجب له الكتابة واذا أذن له في القبول فيمتبر قبوله لان فيه منفعة لهوان كان

صغيراً لايمقل فلا معتبر نقبوله والكتابة لاتنعقد عجرد الانجاب بدون القبول حركات على عبد لرجل فأدى اليه المكاتبة يعتق ولا يرجع الحر بالمال على العبد ولا على المولى أما على المبد فلانه لم يلتزم شيئًا من المال ولاأمر الحر بالاداء عنه وأما على المولى ففي القياس له أن بسترد المال لانه رشاه حيث أعتق عبده فيثبت له حق الرجوع عليه كما لوقال له أعتق عبدك بألف درهم وأعطاها اياه فأعتقمه كنان له أن يرجع فيما أعطاه ويضمنه آن كان قد استهلكه فكذلك فما سبق توضيحه أن المال لوكان واجباعلى العبد فضمنه عنه الحرللسيد وأدى كان له أن ترجع عليه فيسترد منه ما أدى اليه فاذا لم يجب المال على العبدأولي ولكنه استحسن وقال انه تبرع بأداء المال عنه ولو كان العبد قبل الكتابة ثم أدى حر عنه على سبيل التبرع لم برجع بالمؤدى على المولى فكذلك الحر اذا كان هو القابل للمقد لأن قبوله كقبول العبد فيما لايضربه ولانه لو رجع صار المولى مغروراً من جهته بقبوله وأدائهودفع الضرر والغرور واجب فلهذا جعلناه متبرعا بأداء بدل الكتابة فلا يرجع به على أحد رجل كاتب عبدين له كتامة واحــدة ان أديا عتقا وان عجزا ردا ثم عجز أحــدهما فرده المولى في الرق أو قدمــه الى القاضي فرده وهو لا يعلم بمكاتبة المولى الآخر معه ثم أدى الآخر جميع المسكاتبة فانهما يمتقان جميعاً لانهما كشخص واحد ألا ترى أنهما لا يمتقان الا بأداء جميع المــال معا وكما جملا في حق المتق كشخص واحــد فكذلك في المجز فبمجز أحــدهما لا تتحقق تفــير شرط الكتابة على المولى ما لم يظهر عجز الآخر فلهــذا لا ينفذ قضاء القاضي برده في الرق ولان في هذا القضاء اضرارا بالغائب لانه يسقط حصة الغائب من البدل لا محالة اذا نفذ قضاء القاضي بمجزه والغائب لا يمتق بأداء حصته فيتضرر من هذا الوجه والحاضر ليس بخصم عن الفائب فيما يضره وكذلك ان استسمى الغائب بمد ذلك في نجم أو نجمين ثم عجز فرده هو أو القاضي فهذا باطل لان رد الاول في الرق لمـا لم يصبح صار ذلك كالممدوم فلا يتحقق المجز بهذا الآخر لتوهم قدرة الاول بالاداء بمد المجز فلهذا لايصح ردهما فىالرق الامما وكذلك اذا كاتب الرجلان عبداً واحداً مكاتبة واحدة فغاب أحدهما وقدم الآخر العبد الى الفاضى وقد عجز لم يرده في الرق مالم يجتمع الموليان لان العقد واحد بأتحاد القابل ولان من ضرورة الحكم بمجزه في نصيب الحاضر الحكم بمجزه في نصيب الغائب أيضا والحاضر ليس بخصم عن الغائب فلا يود في الرق مالم يجتمعا ولوكان المولى واحداً فمات عن

ورثة كان لبعضهم ان يرده في الرق بقضاء القاضي اما لان كل واحد منهم خصم عن الميت ورده في الرق قضاء على الميت لانه يبطل به حقه في الولاء ولان بعض الورثة خصم عن بعض فيها هوميراث بينهم الاترى ان أحد الورثة اذا أثبت دينا على انسان بالبينة للميت ثبت في حق الكل وكذلك اذا ثبت عليه دين ولكن لورده بغير قضاء لم يصح ذلك منه لان اللآخرين رأيافي المسامحة والمهلة معه فلا يكون لهولا ية الأستبداد بقطع رأيهم وانكان المكاتب هوالميت عن ولدين لم يكن للمولى أن يرد أحدهما في الرقحتي يجتمعاً لأن كل واحد منهما بأنفر اده كاف ليقاءعقدالكتابة باعتباره فبمجز أحدهما لا يظهر عجزالميت كالايظهر عجزه بعدمأ حدهما عند وجود الآخر الاترى أنه لوعجز أحدهما وأدى الآخرعتقا جميماً فلهذا لاردهما في الرق حتى بجتمعا واذا كاتب عبدين له مكاتبة واحدة فارتد أحدهما وقتل الآخر فان الحيملا يمتقمالم يؤد جميع المكاتبة مراعاة لشرط المولى كما فى حال حياةالآخر وان أدى عتقا جميماً لانهمافي حكم الاداء كشخص واحد فبمدموت أحدهما يبقى المقدفى حقه ببقاء من يؤدى بدل الكتابةوهو الحي فلهذاعتقا بأدائه وانكانالمرتد حين قتل تركله كسبا اكتسبه فيردته فان المولى يأخذ من ذلكالمال جميع المكاتبةلانه ماتءنوفاء فيبقى عقد الكتابة لحاجته الى تحصيل الحرية ولا يحصل ذلك الا بأداء جميع المال فلهذاأ خذ المولى جميع المكاتبة من تركته ويمتقان جميما ثم يرجع ورثته على الحي بحصته كما لو أداه فى حياته وهذالانه مضطر فى الاداء حيث لايتوصل الى العتق الا به ومهذا تبين فساد استدلال زفر فان عنده أحدهما اذا أدى لا يرجع على صاحبه وان عندنا يرجع بعد مقالة المولى اذا أديا عتقا وان عجزا ردا ثم بقية الكسب ميراث لهم لمابينا فيالعتاق أن قيام حق المولى فىكسبه يمنعنا أن نجمل كسب ردته فيئا فيكون ميراثالورثته وكذلك انكان المرتد لحق بدار الحرب أخذ الباقى بجميع المكاتبة لانأكثر مافيه أن لحاقه بدار الحرب كموته والآخرلا يتوصل الىالعتق الابأ داءجميع البدل فاذاأدى رجم على المرتد بحصته اذا رجع كما يرجع في تركته أن لومات وان لم يرجع حتى مات في دار الشرك عن مال وظهر المسلمون على ماله لم يرجع هذا المؤدي فيـــه بشيُّ لان ذلك المال صار فيئاً للمسلمين اذ لم يبق فيه للمولى حق حين حكم بحريته والدين لا يبـق في المال الذي صار فيئاً وان وجــده قبل القسمة ألا ترى أن حراً لو اســتدان ديناً ثم ارتد والعياذ بالله ولحق بدار الحرب ولم يخلف مالا هذا فظهر المساءون عليــه وعلى ماله فقتلوه لم

يكن لفرمائه على ماله سبيل لانه صار فيئاً وهـ ذا لان السي توجب صفاء الحق في المسي للسابي ولا يصفو له الحق اذا بتي الدين فيه وان عجز المكاتب الحاضر والآخر مرتد في دار الحرب لم يرده الفاضي في الرق لان لحاقه بدار الحرب لم يتم لما بقي حق المولى في كسبه ورقبته فهو بمنزلة الغائب في دار الاســـلام وقد بينا أنه اذا كان أحدهما غائبا لايحكم المجز الحاضر قبل رجوعه فهذا مثله فان رد القاضي هـ ذا في الرق لم يكن ردا للآخر حتى اذا رجع مسلماً لم يرد الى مولاه رقيقًا لمـا بينا أن الحاضر ليس بخصم عن الغائب وان عجز الفائب لم يظهر بمجز الحاضر فلهـ ذا لا تنفسخ الكتابة في حق الغائب وان كان مرتداً في دار الحرب رجل كاتب عبداً له وامرأته مكاتبة واحدة وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم ولدت ولدا فقتل الولد فقيمته للأم دون الاب لانه جزء منهــا يتبمها في الرق والحرية فيتبعها في الكتابة أيضا فلهذا كان بدل نفسه لها وكسبه وأرش الجنابة عليه كله لها وان قتله المولى فعليه قيمته وكان قصاصا بالكتابة انكانت قد حلتأو رضيت هي بالقصاص ان لم تكن حلت لان الاجل حقها فيسقط باسقاطها كما لو عجلت المال ثم ترجع على الزوج بحصته اذا حلت الكتابة لانها صارت مؤدية جميع البدل بالمقاصة فترجع على الزوج بحصته محكم الكفالة ولكن رضاها بسقوط الاجل يعتبر في حقها دون حق الزوج فلهذا لا ترجم عليه الا بعد حل المال وأن كان في القيمة فضل على الكتابة فذلك الفضل وماترك الولد من مال فهو للأم دون الاب لان الولد قتل وهو مملوك وقد كان تبما للأم في الكتابة فكسبه وما فضل من قيمته يكون لها خاصة وكذلك انكان الولد جارية فكبرت وولدت ابنة ثم قتلت الابنة السفلي كانت قيمتها للجدةلان السفلي كالعليافي انها تابعةللجدة داخلة في كتابتها وان ماتت الجدة وبقي الولدان والزوج كان على الولدين من السماية ماكان على الجدة لانهمافي حكم جزء منها فيسميان فيما كان عليها وانأدي أحدالولدين لم يرجع علىصاحبه بشي لأنه مؤدعن الجدة وكسبه في حكم اداءبدل الكتابة بمنزلة كسب الجدة فلا يرجع على صاحبه بشي لهذا ولكنه يرجع على الزوج بحصته كما لو أدت الجدة فى حياتها جميع البدل رجمت على الزوج بحصته ثم يسلم له ذلك دون الآخر لانه كسبه وأنما يسلم للجدة من كسبه قدر مايحتاج اليه لاداء بدل الكتابة وتحصيل الحرية لنفسها فافضل من ذلك يسلم للمكتسب وهذا هو الذي رجع به فاضل عن حاجتها فيكون للمكتسب خاصة رجل كاتب عبدين له مكاتبة واحدة

بألف درهم وقيمتهما سواء فأدى أحدهما مائتي درهم ثم أعتقه المولى بعد ذلك فانه برجع بنصف ماأدى على صاحبه لانه قبل العتق كان قد استوجب الرجوع على صاحبه بنصف ماأدى قل ذلك أو كثر فلا يبطل ذلك بعتقه لان عتقه مقرر لحقه لامبطل له ثم يرفع عن الاخر نصف ما بق من الكتابة اعتبارا للبهض بالكل وقد بينا أنه لوأعتق أحدها في حال بقاء جميع الكتابة صار كالقابض للنصف أو كالمبرئ له عن النصف فكذلك في حق البق هنا وكذلك لو أعتق الذى لم يؤد لان اداء أحدها كاداتهما فلا يختلف حكم عتقهما وايهما عتق فأنه يؤخذ على حاله بمكاتبة صاحبه لانه بمنزلة الكفيل عنه وقد صحت هذه الكفالة تبعاً لعقد الكتابة حين كان مطالباً بجميع المال قبل عتق صاحبه فكذلك يبقى مطالبا بنصيب صاحبه بعد عتقه فاذا أدي رجع به عليه وليس من ضرورة امتناع صحة كفالته ابتداء بابيقي صاحبه بعد حريف امتناع بقاء ماكان ثابتا ألا ترى أن الاباق يمنع ابتداء البيع ولا على صاحبه بعد حريف استداء النكاح ولا تمنع بقاءه والله سبحانه أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

م باب مكانبة المكاتب كه م

وقال وضي الله عنه قد بينا ان للمكاتب ان بكاتب استحسانا فان أعتقه بعدالكتابة لم ينفذ عقه كا قبله لانه لا يملكه حقيقة وهو متبرع في اعتاقه وكذلك ان وهب له نصف المكاتبة أو كالمالانه ابراء بطريق التبرع وكذلك لو قال المكاتب لعبده إذا أعطيتني ألف درهم فأنت حر فهذا باطل ولو أدي لم يعتق لان تعليق العتق بالشرط لا يصح بمن ليس باهل للتنجيز كالصبي وهذا بخلاف الكتابة لانه عقد معاوضة عنزلة البيع أو أنفع منه في حق المكاتب ولهذا احتمل الفسخ بالتراضي ولو اعتبر معني التعليق فيه لم يحتمل الفسخ مكاتب كاتب جاريته ثم وطئها فعلقت منه فان شاءت مضت علي الكتابة لان الاستيلاد لا ينافي ابتداء الكتابة فكذلك شاءها وإذا اختارت ذلك أخذت عقرها لان المكاتب فيا يلزمه من العقر بالوطء كالحر وقد بينا أن الحر اذا وطئ مكاتبه يلزمه عقرها لانها صارت أحق بنفسها فكذلك كالحر وقد بينا أن الحر اذا وطئ مكاتبه يلزمه عقرها لا ببعها كا لواستولد المكاتب جاريته المكاتب وان شاءت عجزت نفسها فتكون عنزلة أم ولده لا ببعها كا لواستولد المكاتب جاريته فان عجزت نفسها فأعتقها المولى لم يجز كا لواعتق جارية من كسب مكاتبه مخلاف مالو أعتق فان عجزت نفسها فاعتقها المولى لم يجز كا لواعتق جارية من كسب مكاتبه محلاف مالو أعتق فان عجزت نفسها فاعتقها المولى لم يجز كالواعتق جارية من كسب مكاتبه محلاف مالو أعتق

ولدها لان الولدداخل في كتابته حتى يمتق بمتقه فيكون مملوكا للمولى فأما الام لم تدخل في كتابته ألا تري أنهالا تمتق بمتقه ولكنها أم ولدله يطأها ويستخدمها فلم تصرعماو كة للمولى لان نبوت ملك المولى لضرورة التبعية في الكتابة وامتناع بيمها لانه آنابمة للولد في هذا الحكم لاأنها داخلة في الكتابة وان مات الولد لم يكن للمكاتب أن ببيمها أيضا لأن امتناع البيع فيها كان تبعالحق الولد وحق الولد بموته لابطل فكذلك حقالام وأنما امتنع بيماتبعاً لثبوت نسب ولدها منه وذلك باق بعد موته مكاتب كاتب جاريته ثم استولدها المولى فعليه العقر لها لأنهاصارت أحق بنفسها والولد مع أمه بمنزلتها لأنه جزء منها وقد بينا في كتابالعتق أنهلا يمكن الحكم بحرية ولدها مجانا ولا بالقيمة فان عجزت أخــذ المولى الولد بالقيمة استحسانا لانها بالمحز صارت أمة قنة للمكاتب والمولى اذا استولد أمــة مكاتبه يكون الولد حراً بالقيمة اســتحسانا والجارية مملوكة للمكاتب عنزلة المغرور وانكان المـكاتب هو الذي وطئها ثم مات ولم يترك مالافان لم تلد مضت على الكتابة لان المكاتب مات عن وفاء باعتبار ولدت خيرت فان شاءت رفضت مكاتبتها وسعت هي وولدها في مكاتبة الاول وان شاءت مضت على مكاتبتها لانه تلقاها جهتا حرية اما اداء كتابة نفسها لتعتق مع ولدها به أو اداء كتابة المكاتب بعد رفض مكاتبتها لانها عنزلة أم الولد والمكاتب اذا مات عن أم ولد له وممها ولد مولود في الكتابة سعت هي مع ولدها في المكاتبة ويمتقان بالادا، فهذا مثله ولو كان ترك مالا فيه وفاء بالمكاتبة أديت مكاتبته وحكم بحريته وحرية ولده وتبطل المكاتبة عنها لانها صارت أم ولد للمكاتب فعتق عوته حين حكمنا بحريته ووقع الاستفناء لها عن دا، مكاتبتها وان عجزت هي والمولى هو المدعى للولد والمكاتب الاول ميت فالولد حروعلي المولى قيمته لان كتابة المكاتب باق بعد مونه للوفاء بها وبولدها وقــد بينا أنها لو عجزت في حياة المكاتب أخــذ المولى ابنه بالقيمة فكذلك بمد موته وانكان بالقيمة وفاء بالمكاتبــة عتق المكاتب لان المونى صار مستوفيا لبدل الكتابة بالمقاصة وكانت الام مملوكة لورثة المكاتب ان كان له وارث سوى المولى وان لم يكن صارت للمولى بالارث وكانت أم ولد له لانه ملكها وله منها ولد ثابت النسب مكاتب كاتب عبده ثم كاتب عبده أمته فاستولدها المكاتب الاول أخذت منه عقرها لما سقط الحد عنده بشبرة حتى الملك له فيها بمد عجزها

وعجز من كاتبها ومضت على كتابتها لانها أحق ينفسها ومكاسبها وولدها عنزلتها لانه جزء منهافان عجزت كان الولد للمكاتب الاول بالقيمة لان حق المكاتب في كسب مكاتبه كحق الحرفان الثابت له حق الملك وفي حق الملك المكاتب والحرسواء فكها ان الحرياً خذ ولده بالقيمة في هذه الصورة استحسانا فكذلك المكاتب الاان الحر اذا أخـذه بالقيمة كان حرآ مثله والمكاتب اذا أخذه بالقيمة كان مثله أيضا داخلافي كتابته لان كسب المكاتب محتمل الكتابة ولامحتمل الحرية فان أعتق المولى هذا الولد نفن عتقه لانه لما دخل في كتابته صار ملكا للمولى فان كاتب المكاتب عبده ثم كاتب الثاني أيضاً عبداً له ثم عجز الاوسط فالمكاتب الآخر يصير للمكاتب الاول لان الاوسط صار عبداً قنأله ومكاتبه أيضا يصير مكاتباً له ولا يكون عِز الاوسرط عجزاً للآخر فاذا أدى عتق وان عجز كان عبداً له ثم ذكر مسئلة المتاق اذا ولدت المكاتبة ابنتائم ولدت الانه ابنتائم أعتق المولى احداهن وقــد بينا ذلك تمــامه هناك رجــل كاتب جارتــين له مكاتبة واحدة ثم اســتولد احداهما فالولد حر والام مع الجارية الاخرى مكاتبة كما كانت ولا خيار لهما في ذلك تخملاف ما اذا كاتب مكاتبة وحدها لان هناك لها أن تمجز نفسها قبل الاستيلاد وتفسخ الكتابة به فكذلك بعد الاستيلاد وهنالم يكن لها أن تمجز نفسها قبل الاستيلاد وتفسخ الكتابة لحق الأخرى فأنهما كشخص واحد فلا يظهر المجز في حق احداهما دون الأخرى ألا ترى أن الأخرى لو أدت المكاتبة بعد ماعجزت هذه نفسها عتقا فلهذا لاتخير وكذلك لوكانت إحــداهما ولدت مننا فاستولدالسيد البنت لم تصرأم ولدله والولد حر بغيرقيمة لان المكاتبة تسعى لتحصيل الحربة لنفسها وأولادها وأولادأولادهاوفي هذاتحصيل مقصودها ولآنه لوتحقق عجزها كان ولد الولدحرآ يغير قيمة لثبوت نسبه فكذلك قبل عجزهاومعني قوله ان الانة لاتصير أم ولد انه لا بطل عنها حكم تبعية الام في الكتابة لان مقصود الام في حقها لا محصـل بالاستيلاد ألا ترى أنا لو أخرجناها من المكاتبــة وجملناها أم ولد للمولى لم تعتق بآداء المال لان في هـــــذا تفويت مقصوده فلمــــذا القينا حكم الـكتالة فها حتى تعتق الام بالاداء مكاتبة كاتبت عبـداً ثم ولدت ولداً ثم ماتت ولم تدع شيئا قال يسمى الولد فما على أمه لانه مولود في كتابتها ولا بجوز ان يمتبر ماعلى المكاتب في استماط السماية عنه لان ذلك دين لاعكن اداء كتابيا منه قبل حله ألا ترى أنه لو كان لها على حر

دين الى أجل قضى على الولد بالسماية فكذلك هنا فان كان نجم الكتابة الى سنة فقضى على الولد بالسماية فعجز عنها عند حله قبل حلول ما على المكاتب أو قبل حلول الدين الذي على الاجنب فانه يردفى الرق لانه قائم مقام الام ولو عجزت هى في حيانها عن أداء نجم حل عليها ردت فى الرق ولا يلتفت الى مالها من الدين المؤجل على غيرها لانها لا تصل الى ذلك الا بعد حله فقبل الحلول بمنزلة المعدوم في تحقق عجزها حتى ترد فى الرق فكذلك ولدها بعد موتها فان رد فى الرق ثم خرج الدين من الاجنبي أو المكاتب فهو للمولي والولد رقيق له لان كتابتها قد بطلت بقضاء القاضى بردالولد في الرق فهذا المال كسبأمته فيكون للمولى مع ولدها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والما ب

- ﴿ بَابَ كَتَابَةُ العبدعلى نفسه وولده الصغار ﴿ -

وقال من رضى الله عنده رجل كاتب عبده على نفسه وولده الصفار قال هو جائز لانه لو كاتب عبداً حاضراً نفسه وعلى غائب جاز اذا قبدل الغائب فهذا مشله أوأولى لان ولده اليه أقرب من الأجنبي فان عجز قبل ادراك الولد أو بعده فرد في الرق كان ذلك ردا للولد أيضا لان الاولاد صفار عاجزون عن الكسب ولانه ليس عليهم شئ من المال انما المال على الاب وقد تحقق عجزه فيرد في الرق ويكون ذلك رداً في حق من من دخل في المقد تبما لهلان ثبوت الحكم في النبع بثبوته في الاصلوهذا بخلاف المكاتبين اذا عجز أحدهما لا يظهر الهجز في حق الآخر وهنا الاولاد لا يطالبون بشئ من المال لان الأب مملوك لاولاية له على أولاده في الزام المال اياهم فاهذا يتم المجز به كما تم المقد بقبوله فان أدرك ولده فقالوا نحن نسمي في الزام المال اياهم فاهذا يتم المجز به كما تم المقد بقبوله فان أدرك ولده فقالوا نحن نسمي في عجز الاب لانه ليس عليهم شئ من المال فقدرتهم على السعاية وعجزهم عنهاسواء وان مات المكاتبة لم يدع شيئا سموا في المكاتبة على النجوم وكان ينبني في القيامي أن لا يثبت النجوم في حقهم ولكن ان حاق الهال حالا والاردوا في الرق كما بينا في المبد الفائب والحاضر اذا من مقاصده كمتى نفسه فكما يثبت الاجل ويسق باعتبار بقائه لتحصيل مات الحاضر ولكن قالهنا فبول الاب الكتابة في حق اولاده صحيح فيا يرجع الى مقصوده وعتى الاولاد من مقاصده كمتى نفسه فكما يثبت الاجل ويسق باعتبار بقائه لتحصيل ويسق باعتبار بقائه لتحصيل

مقصوده فكدلك يبق باعتباريقاء الولد لانهمن مقاصده بخلاف العبد الغائب فأنه لا مقصود للحاضر في عنقمه توضيحه أن حال الاولاد هنا كحال ولد مولود في الكتابة لأن ذلك الولد كاحدث حدث مكاتباوهذا الولد كاعقدعقدالكتابة صارمكاتبا ثم ذلك الولد يسمى على النجوم فهذا الولد مثله يقرره ان سبب الولاية وهو الابوة ثابت هنا حتى اذاتم سقوط حق المولى بمتقهما كانله الولاية فيعتبرقيام السبب أيضاً فيما ينفعهما ولا يضر بالمولى وفي القول بان الولد يسمى في النجوم منفعة لهما فان كانوا صفاراً لا يقدرون على السعاية ردوا في الرق لتحقق العجز في حق الاب حين لم يخلف مايؤدي به بدل الكتابة ولا من يؤدي عنه وان كانوا يقدرون عليها فسمى بمضهم فىالمكاتبة فأداها لم يرجع على اخوته بشئ لانه ماأدي عنهماذلم يكن عليهم شئ من المال وانما أدىءن الاب لان المال عليه الاترى انه لوأدى في حياة الاب لم يرجع على إخوته بشيء فكذلك بعد موته فان ظهر للأب مال كان ميراثاً بينهم لاستناد حريتهم الى مااستند اليه حرية أبيهم ولم يكن لهذا ان يأخـذ من تركة الاب ما أدى لانه متبرع فيما أدى اذلم يكن مطالبا بشي من المال كما في حال حياة الاب ولانه عنزلة الاب في المكاتبة فانما يؤدى لتحصيل العتق لنفسه وكسبه فيما يؤدي به البدل ككسب أبيــه فلهذا لا يرجع بالمؤدى في تركة أبيه وكان للمولى أن يأخذ كل واحــد مــن الاولاد بجميع المال لاباعتبار أنه دين في ذمته ولكن باعتبار انه قائم مقام أبيه وفيما هو من حقوق الأب كان قبوله صحيحا في حق الاولاد فيأخذ كل واحد منهما بجميع المال كانه ليس معه غـيره ولهذا لو مات بعضهم لا يرفع عن بقيتهم شي من المكاتبة كما لوكان معدوماً في الاسداء وهذا لان المكاتبة واحدة في حقهم وفي حق الاب فلا يعتق أحد منهم الا بوصول جميم المال الى المولى فان أعتق المولى بعضهم رفع عنهم بحصة قيمة المعتق لان اعتاق المولى بعضهم بمنزلة القبض منه لحصة وفيما يرجع الى منفعتهم لكل واحد منهم حصة من البــدل وان كان الآب هو القابل لأن المقد مضاف الي الكل قصدا بخلاف الولد المولود في الكتابة اذا أعتقه المولى فانه لا يسقط شي من البدل لانه كان تبما في العقد وشي من البدل لا يقابل التبع وانكان فيهم جارية فاستولدها السيد أخهذت عقرها وهي مكاتبة على حالها ليس لها ان تمجز نفسها لمكان إخوتها ألا ترى أنهــم لو أدوا عتقت هي أيضاً وان كان الولد كباراً حين كاتب على نفسه وعليهم بفير أمرهم وأدى الكتابة عتقوا ولم يرجع بشئ منها عليهم

في هذا الوجه ولا في الوجه الاول لان بقبوله لم يلزمهم شيُّ من البدل فكان هو مؤديا المال عن نفسه لاعنهم رجل كاتب عبدآله وامرأته مكاتبة واحدة على أنفسهــما وأولادهما وهم صغارتم انانسانا قتل الولد فقيمته للانوين جميعا يستعينانها في الكتابة لانهما قبلا الكتابة عليهم وحالهما في ذلك على السواء اذلاولاية لواحد منهما عليه ولا يمكن جمل هـ ذه القيمة للمولى لان الو لد صار مكاتبا لقبولهما فلا سبق للمولى سبيل على كسبه ولا على قيمة رقبته فلا بد من أن تؤخذ القيمة منه فتكون للانوىن لانهماكانا لنفقان عليه في حياته فكانا أحق بحضانته وهذا بخلاف الولد المولود بينهما بعد الكتابة فان قيمته للام خاصة لان ثبوت الكتابة في الولد هناك بطريق التبعية وجانب الام يـترجح في ذلك لانه جزء منها وهنا ثبوت الكتابة في حق الولد بالقبول والقبول منهـما جميماً وان غاب الاب فاراد المولى سمانة الولد لم يكن له ذلك لان وجوب المال نقبولهما كان عليهـما دون الولد فمانقيا حيين لم يكن على الولد شئ من المال وليس الأبو من سبيل على كسب الولد لانه مكاتب للمولى مقصوداً بالعقد معهما وليس للابوين سبيل على كسب المكاتب مخلاف الولد المولود في الكتابة فانه تبع للام فكانت أحق بكسبه لتستمين به على أداء البــدل وان مات الولد وترك مالا فماله للأنوين مثل قيمته على مايينا أنه مكاتب معهما فلا سبيل للمولى على ماله ولكنهما بأخذان ماله فيستمينان به على أداء البدل وان أعتق السيد الولد رفعت حصته عن الابوين لما مينا أن العقد تناوله مقصوداً فكان له من البدل حصته وان لم يكن للمولى أن يطالب. به لانمدام القبول من جهته وصار المولى قابضا بمتقه حصتهوان لميمتقه وأراد أن يأخذه بشئ من الـكتابة لم يكن له ذلك ما بقي أحد الوالدين لان قبولهما عليه غير معتبر في الالزام والابوان هماالاصلان في وجوب المال علمهما بالقبول فما بقي شيءٌ من الاصل لايظهر حكم الخلف فاذا مانًا قلنا أن وقعت الكتابة والولد صغير سـمى فيها على النجوم بمــد موتهما كما يسمى الولد المولود في الكتابة وان وقمت وهو كبير فعليـه أن يؤدى المكاتبة حالة والا رد في الرق بمنزلة العبد الحاضر والفائب لانه لا ولاية للابوين على الولد الكبير بعد سقوط حق المولى عنه فهو بمنزلةالاجنبي في حقهما فلا سبق الاجل بعد موتهما لان الاجل لتأخير المطالبةوهو غير مطالب لانمدام القبول منه أو تمن له ولاية عليــه فقلنا ان جاء بالمــال حالا والا ردفى الرق والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

م اب مكاتبة الوصى كاتبة

﴿ قَالَ ﴾ رضي الله عنه وللوصى أن يكاتب عبد البتنيم استحسانا وفي القياس لا يصمح ذلك منه لانه ارفاق للحلل واعتاق باعتبار المآل وجه الاستحسان أن الوصى قائم مقام اليتيم فيما فيه النظر له والكتابة أنظر له من البيع لان بالبيع يزول ملكه عن العين قبل وصول البدل اليه وبالكتابة لا يزول ملك عن المين الا بعد وصول المال اليه وتسقط نفقته عنه في الحال واذا تمذر وصول المال اليه بمجزه تفسيخ الكتابة فكان عبدآ له على حاله فاذا ملك البيع ملك الكتابة بالطريق الاولى فان وهب المال له بعد الكتابة لم يجز لانه تبرع عما لا علكه فلا يصح منجهته ولامن جهة الصبي لانه ليس بقائم مقامه في التبرع وان أقر بالقبض صدق لآن المال وجب بعقده وهو يملك مباشرة قبضه فيصح اقراره بالقبض أيضا ﴿ فَانَ قَيْلَ ﴾ فعلى قياس هذا ينبغي أن تصح هبته في حق المكاتب لما كانالوجوب بعقده كما لو باعه من انسان ثم أبراً المشترى عن الثمن جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ﴿ قَلْمَا ﴾ لان في البيع هو كالماقد لنفسه فيما هو من حقوق عقده ولهـــذا كان قبض الثمن اليه بمـــد بلوغ اليتيم فأما في الكتابة هوممبر عن اليتيم ولهــذا لا يملك قبض البدل بعــد بلوغ اليتيم فيكون هو بالهبة متبرعاً عـا لا علـكه ولان هبـة البدل من المكاتب اعتاق له والوصى لا يملك الاعتاق فأما الاقرار بالقبض ليس باعتاق ولكنه إفراز ما مملك الانشاء فيــه وان قال قد كنت كاتبتــه وأدى الى لم يصــدق لان الافرار بالكثابة وقبض البدل اعتاق له ﴿ فَانَ قَيْـلُ ﴾ أَلِيسَ أَنَّه يَمَلَتُ انشاء الكتابة واستيفاء البــدل فينبغي أن يصح اقراره به ﴿ قَلْنَا ﴾ انما يملك الانشاء لانه يدخـل بتصرفه في ملك اليتيم ظاهراً مثل مايخرجه عن ملكه وذلك لا يوجد في الاقرار ﴿فَانَ قَيْلَ﴾ فَكَذَلَكُ اذَا أَقَرَ بَاسْتَيْفَاءُ البَّدَلُّ بعد ما باشر الكتابة ﴿ قلنا ﴾ هناك بمباشرة الكتابة يدخل ف ملك ظاهراً مثل ما يخرجه من ملك وكل الوصى بقبض بدل الكتابة جاز لانه علك مباشرة القبض بولايته فيصح توكيله به غيره كالاب فان كاتبه ثم أدرك اليتيم فلم يوض به فالكتابة ماضية لانه تصرف نفذ من الوصى في حال قيام ولايته فلا عملك اليتيم ابطاله بعد البلوغ كالبيع وهذا لان فعله في حال

بقاء ولايتــه كفعل اليتيم بنفسه غير أنه لايدفع المال الى الوصى لان ولاية القبض له كان بطريق نيابته عن اليتيم وقد زال ذلك فهوكدين وجب ليتيم لابعقد الوصى لايملك الوصي قبضه بمد بلوغه وهذا لان الماقد في باب الكتابة سفير ألا ترى أن الوكيل بالكتابة لايملك القبض وآنه ليس عليه تسليم المعقود عليه فلا يقبض البدل بحكم العقد أيضا ولكن القبض الى اليتيم بمه بلوغه ولا يمتق المكاتب الا بالاداء اليه أو الى وكيله وكذلك لو كان القاضى عزل الوصى الذي كان كاتب وجمل غيره وصيا كان قبض البدل الى الثاني دون الاول بغير اذن صاحبه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمها الله تمالي ويجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بمنزلة بيع أحد الوصيين عبد اليتيم فان عندهما لاينفرد به أحدهما لان الاب أقام رأيهما مقام رأىنفسه ورأى المثنىلايكون كرأى الواحد وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول تصرف الوصي بحكم ولايته ولكل واحد من الوصيين ولاية تامةولايجوز للوصى أزيمتق على مال كما لا يمتق بغير مال لان العبد يخرج من ملك اليتيم بنفس القبول والبدل في ذمة مفلسة كالناوي وكذلك لا يبيع نفس العبد منه بمال لانه اعتاق بجعل ألا ترى أنه اذاصح عتق بنفس القبول قبل اداء المال بخـ لاف الكتابة ولا يجوز للوصى ان يكاتب اذا كانت الورثة كباراً غيبا كانوا أوحضوراً لانه ليس له على الورثة الـكبار ولاية وانما له حفظ المال عليهم فأنما يملك التصرفات فيما يرجع الى الحفظ والكتابة ليست من هذه الجملة ألا ترى انه لا يبيع المقار ﴿ قال ﴾ وكذلك لو كانوا صفاراً فادركوا ثم كاتبه الوصى لم يجز كمالو كانوا كبارا ألا ترى أنهـم لوكاتبوه بانفسهم صح منهم وانما ثبت الولاية للوصى فى حاللايملك المولى عليهم مباشرة التصرف بنفسه وكذا ان كان بمض الورثة كبارا فأبوا أن مجنزوا كتابة الوصى لم تجز مكاتبته لانه لا ولاية له في نصيب الكبار والصفير لو كان بالغا فكاتب نصيبه بنفسه كان الآخر أن يفسخ الكتابة فكذا اذا فعله الوصي وان كانت الورثة صغاراً وعلى الميت دين فكاتب الوصي عبداً من تركته لم يجز وان كان الدين لايحيط بماله لان حق الغريم مقدم ومالم يصل اليه كال حقه لا يسلم شئ من التركة الى الوارث فلا عكن تصحيح كتابته للغريم اذ ليس للوصى عليه ولاية ولالليتيم لانهلايسلم له شيء الابمدوقاءالدين ولا للميت لانحقه في تفريغ ذمته ويتأخر ذلك في كتابته فلهذا لم يجزعقده الاان يستوفى الغريم

حقه من بقية التركة فينتذ تنفذ الكتابة لان المانع قيام حق الفريم وقد ذال ذلك بوصول دينه اليه وكذلك ان كان مكان الدين وصية بالثلث لانه لاولاية للوصى على الموصى له فى كتابة نصيبه وثلث العبد بالوصية صار له فلا تنفذ الكتابة من الوصى فيه كما لو كان بعض الورثة كباراً رجل أوصى بثاث ماله وله عبيد لامال له غيرهم وترك يتاى صغاراً فكاتب الورثة كباراً رجل أوصى بثاث ماله وله عبيد لامال له غيرهم وترك يتاى صغاراً فكاتب كان مملو كا لهم والوصى قائم مقامهم فى الكتابة ولو كانوا بالغين فكاتبوا واستوفوا البدل عتق نصيبهم فكذلك اذا فعله الوصى فيأخذ الموصى له من المكاتب حصته لان ثلث العبد عوت الوصى وله أن يضمن الورثة حصته من العبد ان كانوا أغنياء لانهم معتقون له وأحد الشريكين اذا أعتى وهو موسر يكون ضامنا لنصيب شريكه والصبى لايني اليسار فلا يمنع وجوب ضمان المتق أيضا وقد بينا في العتاق أن الرق لا يمنع وجوب ضمان العتق فلا يمنع وجوب ضمان العتق فالصبى أولى لان الرق ينافى حقيقة الملك والصبى لاينافيه وليس له أن يضمن الورث عنداله عنه الورثة عنزلة الوكيل لهم بعد البلوغ فلا يكون معتقا وانما بجب ظافيان على المتق والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- و باب مكاتبة الامة الحامل كاتب

﴿ فال ﴾ وضى الله تمالى عنه رجل كاتب أمة له حاملا فافى بطنهاداخل فى كتابتها ذكر أولم يذكر كما يدخل فى بيمها لانه جزء منها ولانها لو حبلت بعد الكتابة وولدت كان الولد داخلا فى كتابتها فاذا كان موجوداً عند العقد أولى فان استثنى مافى بطنها لم تجز الكتابة كما لو باعها واستثنى مافى بطنها وهذالانه بالاستثناء يشترط ما في بطنها لنفسه وهو شرط فاسد متمكن في صلب العقد فتبطل به الكتابة كما لو استثنى وطأها أو خدمتها لنفسه وان كاتب ما في بطنها دوئها لم بجز كما لو باع ما في البطن وهذا لان ما فى البطن بمنزلة جزء منها فلا يحتمل الكتابة مقصوداً ولان الكتابة لا تتم الا بالقبول والقبول من الجندين منها فلا يحتمل الكتابة مقصوداً ولان الكتابة لا تتم الا بالقبول والقبول من الجندين عنها فلا يحتمل الكتابة الفيد ولاية القبول الام وغيرها فيه سواء لان القابل لا يمكن أن يجمل نائبا فان نيابة الفير شرعا فيا يكون متصوراً من المنوب عنه وان كاتبها وهي حامل

فولدت ثم ماتت سمى الولد في مكاتبتها على نجومها لأنه جزء منها انفصال بعد ثبوت حكم الكتابة فيها والنجوم تبقى ببقاء مثل هذا الجزء وان كان عليها دين سمى فيه أيضا لان هذا الجزء قائم مقامها وهي في حياتها كانت تسمى في الدين والكتابة جميما فان أدى الولد المكاتبة قبل الدين عتق وأخذه الفرماء بالدين حتى يسمى لهم فيـــه استحسانا وفي القياس لا يمتق لان كسب الولد فيما يرجع الى حاجتها ككسبهاوانما يبدأ من كسبها بالدين قبل الكتابة لان الدين أقوى من الكتابة ألا ترى أنه لا يسقط عنها بالمجز ولكمه استحسن فقال الولد قائم مقامها وهي في حياتها لو أدت الكتابة فبـل الدين عتقت وكان للغرماء أن يطالبوها بالدىن فكذلك الولد اذا أدى وهمذا لان ذمة الولد خلفءن ذمتها ولهذا بقيت النجوم ببقاء الولد فهما دينان في ذمته فاذا قضي أحدهما من كسبه صبح قضاؤه ولا سبيل للفرماء على ما أخذه المولى لان حقهم في ذمته فيطالبونه بأن يسمى لهم كما لوكانت هي التي أدت الكتابة في حياتها وان عجز عن المكاتبة رده القاضي رقيقاً وبيم في الدين للفـرماء كما لو عجزت هي في حياتها وهذا لان الدين ثابت في ذمته والدين في ذمة الرقيق يثبت متعلقا عالية الرقبة فيباع فيه وان كان المولي قد قبض منه شيئًا من المال فهو سالم له كما لوكان أخذ منها في حياتها وهذا لا نه بمنزلة غريم من الفرماء وللمكاتب أن يقضى بعض غرمائه ويسلم المقبوض للقابض عتق المكاتب أو عجز لانه في قضاء الدين بكسبه كالحر واذا قتــل الولد خطأ أخذت الدية من عاقلة القاتل فيبدأ منها بقضاء الدين لان بدل نفس الولد عنزلة كسبه وذلك في حاجتها عنزلة مالها فيبدأ منه بقضاء الدين ثم بالكنابة لان الذمة لما خربت تعلقت الحقوق بالمـال فيبدأ بالاقوي والدين أقوى من الكتابة ثم تقضى الكتابة بعد ذلك والباقي يكون لورئة الابن دون ورئة الام لانه يحكم بمتقها وعتق الولد بأداء المكاتبة ولاحق لهما فيا كان فاضلا عن حاجمها من بدل نفس الولد وكسبه ألا ترى أن الولد لو كان حيا كان الفضل سالما له فكذا يسلم لورثته بعد موته ويستوى ان كاتبها وهي حامل أو ولدت في كتابتها وان ماتت الام وتركت مالاوفاء بالدين الذي عليها فقبض المولى ذلك من الكتابة تمتق الام والولد اذا كان الولد هوالذي أدىاليه لانه خاف عنها فأداؤه كأدائهاالا أن الغرماء أحق بذلك المال يأخــذونه من المولى لانحقهم تملق بمالها بمد الموت كما يتملق حق غرماء الحر عاله بعد موته وحقهم أقوى من حق المولى وليس للأبن ولاية ابطال حقهـم فلهذا

أخذوا المال منه ثم يرجع هو على الابن ببدل الكتابة ولكن لابطل العتق كا لو استحق المقبوض من البدل وهـ ذا بخلاف ما اذا لم تترك مالا وأدي الولد الكتابة من كسبه لان هناك حتى الغرماء في ذمته كحق المولى وهو مكاتب قائم مقام الام فيملك تخصيص بعض الغرماء نقضاء الدين من كسبه وان كان المولى هو الذي قبض مالها من غير أداء الولد اليـ ٩ لم يمتق لان هـذا مال الغرماء فالمولى غاصب في أخذه لامستوف لبدل الكتابة بخلاف مااذا أدى الولد لانه يكون مؤديا بدل الكتابة عال هو حق غيره ألا ترى أنه لوكان في بدهامال مغصوب لانسان فغصب المولى ذلك منهالم تعتق ولوأدت اليه بجهة الكتابة عتقت فكذلك بمد موتها وان كان القاضي دفعه اليه وهولا يعلم أن عليها دين فهو بمنزلة الباب الاول تعتق هي وولدها لأنأداء القاضيكأ داء الولدأو أقوى منه لان القاضي له ولاية قضاء دين الميت من ماله كما يكون لمن يخلفه ذلك وان أعنق المولى ولدها في حياتها عنق ولم يرفع عنها شي من الكتابة لانه تبع محض لا يقابله شي من البدل اذا لم يكن من أهل القبول وقت عقد الكتابة فهو كالولدالمولود في الكتابة وان ماتت ولم تترك مالا فأعتق المولى الولد جاز المتق لانه قائم مقامها ولو أعتقها المولى جاز المتق وان كانعليها دين وبقي حقالفرماء في ذمتها فكذلك اذا أعتق ولدها وهذا لان حق غرمائها لا يتعلق بذمة الولدمايقيت الكتابة انمايتملق بالكسب وبالمتق لا يفوت شيُّ من محل حقهم فلا يمنع نفوذ المتق من المولى ولا يفوت الفرماء شيُّ من محل حقهم ولا يضمن للفرماء شيئًا ولكن الولد يسعى لهم في الدين كما كان يفعله قبل المتق رجل كاتب أمته وهي حبـلي أو حبلت من بعد ثم أعتق نصفها قبل أن تلد عتق من الولد مثل ذلك لان الجنين تبع لها وثبوت الحكم في التبع بثبوته في الاصل فلهذا يعتق منه بقيدر ما عتق منها وهي بالخيار ان شاءت سمت في نصف المكاتبة وان شاءت سمت في نصف القيمة في فول أبي حنيفة رحمه الله تمالي لان العتق عنده يتجزى وقد تلقاها جهتاحرية الكتابة والسعاية فتختار أيتهما شاءت فان ماتت بعد ما ولدت يسعى الولد فيما على أمه لانها بمنزلة المكانبة سواء اختارت السماية في نصف المكاتبة أو نصف القيمة والولد مولود في كتابتها فيسمى فيما عليها ولا يسمى في شئ من قيمة نفسمه لان نبوت العتق في نصفه بطريق التبعية للأم فلا ينقلب مقصوداً فيما كان فيــه تبعا وان كان غليها دين يسمى الولد في جميع الدين أيضا لانه قائم مقامها فيما كان عليها من الدين والكتابة وهـ ذا لانه لا يمتق

الا يمتقها فكان هذا والولد المولود في الكتامة سواءوان أعتقه المولى لم يبطل عنه الدين لان الدين قد أبت في ذمته على أن يؤدي من سماته باعتبار خلافته عنها فلا ببطل باعتاق المولى اياه كما لأبطل باعتاق المولى اياها وان كان هذا الولدجارية فعلقت من المولى ثم مات المولى عتقت بجمة الاستيلاد لانها كانت كالمكاتبة للمولى وسمت في الدين الذي على أمها كمالو كان المولى أعتقها في حياته ولم تسم في المكاتبة لأن سعايتها في المكاتبة كان لتحصيل العتق لنفسها وقدعتقت ولان المولى باعتاقه اياها بعد موت الام يصيرمبرنا لها عن بدل الكنابة ألا ترى أنهلو أعتق أمها في حياتها كان مبر نالها عن بدل الكابة فكذلك الولد ويستوى ان أعتقها قصداً أو بالاستيلاد واذا كاتب الرجل أمة فولدت ولدا َ فجي على الولد جناية أو اكتسب مالا فجميع ذلك للأم لانه تابع لهما في الكتابة فكسبه وأرش طرفه لهما ونيس للولد أن عنم شيئًا منها وان كان كبيراً فإن عتقا ثم ماتت الام فذلك ميراث عنها سواء كانت أخذت منه أولم تأخذ بخلاف ما يكتسبه الولد بعد موتها وهذا لان في حال نقاء الأصل لاعبرة للتبع قكان كسب الولد ككسبها ولو اكتسبت ثم عتقت وماتت كان كسبهاميراثا عنها سواء كان في يدها أو في يد غيرها فكذلك كسب ولدها فأما بمـــــ الموت فات ماهو الاصل ولكن بقي الولد خلفا عنها فيماكان من حاجتها وحاجتها الى أداء البدل لنعتق به فلهذا كان ماوراً وذلك من كسب الولد له وان مات الولد بعد العتق من تلك الجراحة كان جميم قيمته للام لان الجانى صار قاتلا له فان بالمتق لا تنقطع السراية هنا حين لم يتبدل المستحق واذا صار قاتلاً له وهو مكاتب وقت جنايته فيكون الواجب عليه القيمة ويكون ذلك سالما للام وانمات الولد عن مال وورثة أحرار ثم ماتت الام قبل أن تأخذه ولم تترك شيئاً فذلك المال مالهالان سبب الاستحقاق تم لها في حياتها فلا يبطل حقها عوتها ولكن القيمة مالها ويأخذ المولى منه المكاتبة والباقي ميراث عنها ويجوز لولد المكاتبة ان يبيع ويشتري لأنه عنزلة أمه مكاتب فيملك التصرف وان كان كسبه لها بحكم التبعية في الكتابة فان لحقمه دين ثم ماتت الام سمى في جميع ذلك كاكان يسمى في حياتها فان أكتسب مالا قضى منه الدين الذي عليه وعلى أمه وسمى في الكتابة لانه مع لحوق الدين اياه هو قائم مقام الام بعد موتها فيسمى في جميع ماعليها وان مات بدئ بدينه لان دينه في ذمته أقوى من حيث انه أسبق تعلقا وانهأ صيل فيه لمباشرة سببه فيبدأ من كسبه بدينه تم بدين أمه ألا ترى ان المكاتبة لو أذنت لمبدها في

التجارة فلحقه دين ثم ماتت كان غرماء العبد أحق عالية الرقبة من غرمائها فكذلك الولد وهذالان كسبه لها بعد ما نفرغ من حاجته فان حاجة المكتسب في كسبه مقدم على حاجة غيره مكاتبة ولدت بننا فكبرت وارتدت ولحقت بالدارشم أسرت لم تكن فيثا لانها مكاتسة تبع لامها والمكاتبة لا تملك بالاسر فتحبس حتى تتوب أو تموت كما لوكانت الام هي التي فعلت ذلك وبهذا وبحوه متبين فساد قول من يقول من أصحابنا ان أحداً لا شكاتب على أحــد فان الالنة اولم تصر مكاتبة حقيقة لصارت فيئا بالاسر فان ماتت المكاتبة عن غــبر وفاء فان القاضي بخرج الانتة من الحبس حتى تسمى فما على امها لان حبسها لحق الشرع وحق الامة والمولى فيها وفي سعايتها مقـدم على حق الشرع الاترى ان الامة اذا ارتدت لم تحبس ولكنها تدفع الى المولى يستخدمها ومحبسها فكذلك الابنة هنا تخرج لتسمى فيما على أمها مكاتبة ولدت ولدآئم قتلها الولد فقتلها بمنزلة موتها وليس عليـه من جنايتـه شيء لانه جزء منها فكانها جنت على نفسها وَلانه لو جني على غيرها كان موجب جنايته في كسبه وكسبه لها فلووجب لها بجنانته شيُّ آنما بجب فيها هو من حقها فلا يكون مفيـدا وان جنت الام جناية على انسان ثم ماتت قبــل ان يقضى عليها بشيَّ سعىالولد في الجناية والكتابة لانه قائم مقامها وهي فى حياتها كانت تسمى فيها فان عجز نظر فان كان القاضي قضي لولي الجناية بالقيمة فهو عنزلة الدىن على الولد يباع فيه وان كان القاضي لم نقض لولى الجاية بشيّ بطلت الجناية بعجزه كالوعجزت في حال حياتها قبل قضاءالقاضي ثم ماتت وهذا لان حق ولى الجناية في رقبتها وانما يصير دينا في ذمتها بقضاء القاضي فاذاماتت قبل القضاء بطل حقه لفوات محله فكذلك هنا واللهأعلم بالصواب

- اب مكاتبة الرجاين كاب

﴿ قال ﴾ واذا كاتب الرجلان عبدهما مكاتبة واحدة فأدى الى أحدهما حصته لم يعتق نصيبه منه ما لم يؤد جميع المكاتبة اليهما لان العقد واحد في حق المكاتب فلايعتق شي منه بادا، بعض البدل كما لوكان لرجل واحد وهذا لان المقبوض غيير سالم للقابض بل لشريكه أن يستوفي منه نصفه لانه مال وجب لهما بسبب واحد عوضا عما هو مشترك بينهما فكان اداؤه الى أحدهما كادائه اليهما وان أعتقه أحدهما جاز لانه مالك لنصيبه متمكن من اعتافه

يمد الكتابة كما كان متمكنا منه قبل ذلك وكذلك ان وهب له نصيبه من المكاتبة أو ابرأه عنه عتق لا نه لوكان مالكا لجميمه كان معتقا له بابرائه عن جميم البدل فكذلك اذا كان مالكا لبمضه كان معتقا لحصته بالرائه اياه عن حصته من البدل عنزلة مالوقال له أنت حر مخلاف مالو استوفى حصته وهذالان ماأسقط بالهبةوالابراءنصيبه خاصةفيتحقق به براءة ذمة المكاتب عن نصيبه فأما المستوفي ليس بنصيبه خاصة حتى كان لشريكه ان يشاركه فلا يتم براءة ذمته عن نصيبه بهذا الاستيفاء وكذلك ان سلم الشريك للقابض ماقبض أوكان قبض نصيبه باذن شريكه لأنه لايتم سلامة المقبوض له بهذا أيضاً حتى لو عجز الفلام كان المأخوذ بينهما نصفين وهذا لانه انماسلم المقبوض بشرط أن يسلم له مافيذمة المكاتب فاذا فات شرطه بالعجزرجع بنصف ماقبض كالمحال عليه اذا مات مفلسا يعود الدين الى ذمة المحيل ثم المكاتب بالخيار بمد اعتاق أحــدهمااياه ان شاء عجز ويكون الشريك بالخيار بين التضمين والسماية في نصف القيمة والمتق في قول أبي خنيفة رحمه الله تمالي وبـين\المتق والسماية ان كان المعتق معسراً لانه بتعجيزه نفســه انفسخت الكتابة فيكون حكمه حكم عبد مشترك بين اثنين يمتقه أحدهما وعلى قول أبي يوسف رحمه الله يضمن المعتق نصف قيمته ان كان موسرآ ويسمى العبدفي نصف قيمته انكان ممسراكما هو مذهبه فيالعبد المشترك وعلى قول محمد رحمه الله يضمن الاقل من نصف القيمة ونصف ما بقى من الـكتابة وكـذلك يسعى العبد في الاقل عندعسرة الممتق لان وجوب الضمان والسماية لدفع الضرر عن الشريك ويندفع الضرر عنه بايجاب الاقل كأن حقه وقت الاعتاق كان في الاقل ألا تريأنه يعتق نصيبه باتصال ذلك اليه والضرر يندفع عنه باتصال حقه اليه وأبو يوسف رحمه الله تمالى بقول اعتبار الاقل بحكم بقاء الكتابة وحين عجز نفسه فقد انفسخت الكنابة فكان حق الساكت في نصف العبد عينا ولا يندفع الضرر عنه الا باتصال نصف القيمة اليه ولا معنى لاعتبار الاقل بمد ذلك وان اختار المضى على المكاتبة ثم مات عن مال كثير أخذ المولى الذي لم يعتق نصف المكاتبة من ماله كما كان يطالبه به في حياته ثم الباقي بعد ذلك لورثته واذا كاتب الرجلان عبدين بينهما مكاتبة واحدة ان أديا عتقا وازعجزا ردًا فانه يكون كل واحد منهما مكاتبا بينهما على حدة بحصـته وذلك بأن يقسم المسمى على قيمتهما فيكون كل واحـد منهما مكاتبا بحصته واذا أدى أحدها حصته البهما عتق بخلاف ما لو كانا لرجل واحد لان هناك كل واحد منهما

يمكن أن يجعل ملتزما لجميع البدل البعض بطريق الاصالة والبعض بطريق الكفالة مراعاة اشرط المولى والمالك واحد فلا يكون ذلك منهما كفالة على الحقيقة فأما هنا نصف كل واحد منهما لمالك على حدة فلو جملناكل واحد منهما مطالبا بجميع البدل كان بحكم الكفالة في البعض وفي نصف ذلك كفالة من كلواحد منهما عن مملوك هولفير مولاه فيكون كفالة حقيقة ولا تصمح الكفالة من المكاتب ولا بدل الكنابة فلهذا كان كل واحد منهما مطالبا محصته خاصة يمتق بأداء ذلك الهماكما لوكاتبه كل واحد منهما يمقد على حدة عبد بين رجلين كاتب احدهما نصيبه بغير اذن شريكه فللشريك أن يرد المكاتبة وقال ابن أبي ليلي رحمه الله تمالى ايس له ذلك عـ نزلة ما لو أعتق أحـ دهما نصيبه أو بمنزلة ما لو باع أحدهما نصيبه لان تصرف المكاتب لاقي خالص ملكه ولكنا نقول هذا عقد محتمل للفسخ وفي ابقائه ضرر على الشريك الآخر أما في الحال فلانه يتعذر عليه بيع نصيبه وأما بمـــد الأداء فلانه تمذر عليه استدامة الملك في نصيبه فلدفع الضرر عن نفسه يتمكن من فسخ عقد شريكه واذا جازفسخ الكتابة لدفع الضرر عن المتماقدين فلان بجوز فسخه الدفع الضررعن غيرهما ممن لم يرض بدقدهما أولى ولا يَبَعد أن يلاقي تصرف الانسان ملكه ثم للفير أن يفسخه لدفع الضرر عن نفسه كالراهن ببيع المرهون او الآجر ببيع المؤاجر فان أعتقه الشريك الآخر بمد ذلك نفذ عنقه عندنا وقال ابن أبي ليلي لاينفذ عنقــه حتى ينظر ماذا يصنع في المكاتبة فان أداها عتق وضمن الذي كاتبه نصيب شريكه والولاء كله له وان عجز ينفذ عنقه وهذا بناء على أصله أن الكتابة لاتنجزى وأن المولى بمقد الكتابة يستحق الولاء فاذا صار المكاتب مستحقا لجميع ولائه لايملك الآخر ابطاله عليـــه بالاعتاق ولكن يتوقف حكم اعتاقه لتوقف ملكه في نصيبه فان أدي الكتابة تبين أن نصيب الشريك كان منتقلا الى المكاتب فيضمن المكاتب له نصف قيمته والولاء كله له وان عجز تبسين أنه كان مشتركا بينهمافينفذعتق المعتق في نصيبه فأما عندنانصيب الشريك باق على ملكه عندأ بي حنيفة رحمه الله تمالى غير مكاتب وعندها مكاتب كان متمكنا من فسنخ الكتابة فيعتق نصيبه باعتاقــه واذا أعتق فالمكاتب بالخيار في قول أبي حنيفة رحمــه الله تعالى ان شاء مضي على الـكتابة وادى البدل وكان ولاؤه لهما واذا اختار ذلك فليس للمكاتب ان يضمن المعتق شيئاً لانه مااتلف عليـه شيئًا من حقه وان شاء عجز نفسه فمند ذلك بخـير الذي كاتبه بين عتقه

واستسمأته وتضمين شريكه لما بينا وعندهما يمتق كله باعتاق أحدهما وان كان الممتق موسرآ فللآخرحق التضمين فان كان معسراً فللآخر حق الاستسماء على ما بينامن الاختلاف بينهما وعلى هذا لوكاتبالآخر نصيبه أيضاعندابن أبى ليلىلاينفذ منهوعندنا ينفذ ويكون مكاتبابينهما وليس للمكاتب الاول أن يفسخ عقد الثانى وان باشره بفيير اذنه لان ثبوت حق الفسخ لمنى دفع الضرر ولا ضرر عليه هنا لان نصيبه مكاتب ثم المسئلة في كتابة أحد الشريكين على ثلاثة أوجه أحدها ان يكون بغير اذن شريكه ويستوفى البدل قبل ان يفسخ الشريك الكتابة فنقول على قول أبي حنيفة رحمه الله يعتق نصيبه لوجو دشرط العتق وهوأداء البدل ثم يكون للساكت ان يأخــذ من المكاتب نصف ما أخــذ من العبد لان المؤدى كسبه وكسبه كان مشتركا بنهما فله ان يأخذ نصف ذلك منه ونصف مابقي من الكسب في يد العبد أيضاً ثم يرجع المـكاتب على العبد بما أخذه منه شريكه لان جميع البدل كان بمقابلة نصيبه وقدسلم نصيبه للمبد أيضا ولميسلم للمولى نصف البدل فيرجع به عليه كما لو استحقه مستحق آخرمن يده ثم ان كان المكاتب موسراً فللشريك خيار بين ثلاثة أشياء واذا اختار النضمين يرجم المكاتب بما ضمن على العبد ويكون الولاء كله له وان اختار الاستسعاء أو الاعتاق أوكان المكاتب معسراً فالولاء بينهما وعند أبي يوسن ومحمد رحمهما الله تعالى الجواب كذلك الا أن المكاتب لا يرجع على العبد بالنصف الذي أخــذه شريكه منه لان عنــدهما صار الـكل مكاتبا فان جميع البدل مقابل بجميع الكسب ولم يسلم له الا النصف وقد سلم للمولى من جهته نصف البدل أيضائم ان كان المكاتب موسراً فليس للساكت الا النضمين وان كان معسسراً فليس له الا الاستسماء والوجه الثاني أن يكاتب أحدهما نصيبه باذن شريكه فعلى نول أبي حنيفة رحمه الله تمالى اذا استوفي البـــدل عتق نصيبه وللشريك أن يرجع عليـــه سنصف ما أخذ أيضا ومنصف ما بق من الكسب في مد العبد لانه أداه من كسبه واذنه في العقد لا يكون اذنا في قبض البدل ألا ترى أن الوكيل بالكتابة لا علك قبض البدل فلهذا كان هذا الفصل والفصل الاول سواء عنده الا في حكمين أحدهما أنه لا يكون للآخر حق فسنخ الكتابة والآخر أنه لا يكون له أن يضمن المكاتب بعـــــ المتق لوجود الرضا منه بالسبب وعلى قولهما اذنه في كتابة نصيبه يكون اذنا في كتابة الكل فيصير الكل مكاتباً بينهما الا أن بقبض أحدهما جميم البدل لا يمتق ما لم يصل الى الآخر نصيبه لان

المكاتب في نصيبه كان وكيلا والوكيل بالكتابة لاعلك القبض للبدل فاذ وصل الى الآخر الشريكة في أن يكاتب نصيبه ويقبض البدل فمند أبي حنيفة رحمه الله تمالي اذا قبض المكاتب البدل فليس للشريك أن يرجع بشئ من المقبوض لأنه قبضه برضاه وصار هو آذنا للمبد في أن يقضى دينه بكسبه فلا يثبت له حق استرداد شي من القابض بخلاف الأول وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالي يمتق كله يقبض المكاتب سواء وصل الى الشريك نصيبه أولم يصل لانه كان وكيلا من جهته في قبض البدل فيمتق العبــ بالاداء اليه والمقبوض مشترك بينهما ولا سبيل للشريك على مابقي من كسب العبد في بده سواء وصل اليه نصيبه مما قبضه المكاتب أولم يصل بأن هلك في يده لان هلاك نصيبه في يد وكيله كهلاكه في يده وان كان أحد الشريكين كاتب جميع العبد فقول أبي حنيفة رحمه الله تمالى في هذا كـقولها حتى اذا عتق بالاداء اليه رجع الشريك عليه بنصف المقبوض واذا كان بغير اذنه لم يكن له أن يرجع على العبد بشي من ذلك لان جميع البدل هنا بمقابلة جميع أيضا فلا يرجع عليه بشئ آخر فان أذن احدهما لصاحبه أن يكاتب نصيبه ويقبض البدل ثم نهاه بعد ماقبض بعضه صح نهيه لان أذنه للمكاتب في قضاء دينه بنصيبه من الكسب لايكون ملزما شيئا اياه فيكون له أن يرجع عن ذلك حتى يشاركه فيما يقبض بملهه ولا يشاركه فيماكان قبض قبل النهى اعتباراً للبعض بالكل وانكانب أحــدهما نصيبه بغير اذن شريكه فلم يعلم به شريكه حتى كاتبه نصيبه باذن الاول ثم علم بكتابة الأول فأراد ردها لم يكن له ذلك لأنه عباشرة الكتابة في نصيبه صار مسقطا لخياره فان الخيار له كان لدفع الضرر وقد التزم ذلك الضررثم مايآخذ واحد منهما بعد هذا منه فهو سالم له لايشاركه الآخر فيه لان نصيب كل واحدمنهما صار مكاتبا بعقد باشره بنفسه فلا يكون بينهما في البـــــــــــ شركة كما لو باع كل واحد منهما نصيبه بمقد على حدة بخلاف ما اذا كاتباه مما لان البدل هناك وجب لهم إبعقد واحد وان كان الاول أخذ منه شيئا قبل كتابة الثانى كان للثانى أن يشاركه فيه لان الثاني انمايكون مسقطا حقه عن كسبه بكتابة نفسه فيقتصر ذلك على مايكتسبه بعد كتابته فلا لتمدي الى ما كان قبله وان أذن كل واحد منها اصاحبه في مكاتبة نصيبه منه فهــذا اذن له

ى القبض ولا يرجع أحدهما فيما قبض الآخر ولا يشركه وقوله وهــذا اذن له في القبض تجوز في المبارة فإن الاذن في الكتابة لا يكون اذنا في القبض ولكن أعما لا يرجع واحمد منهما على صاحبه لان المكاتب صار أحق بجميع كسبه ونصيب كل واحد منهما من البدل واجب بمقد على حدة فلا شركة بينهما في المقبوض وان كاتب أحدهما نصيبه منه بمد ما أذن له صاحبه في الكتابة والقبض فقبض بعض الكتابة ثم عجز الفلام ففي القياس للشريك أن يرجع على القابض بنصف المقبوض لانه انما رضي بقبضــه ليعتق نصيبه به ولم يمتى حين عجز الفلام ولانه أنما رضي الآذن بأن يقضي العبد دينه بنصيبه من الكسب وبمل العجز لا دين فبق هو كسب عبله مشترك بينهما فله أن يأخذ منله نصفه وفي الاستحسان لا سبيل له عليه فيما قبض اعتباراً للبعض بالكل وهذا لانه صار مسقطا حقه عن المقبوض حين آذن له في قبضه فلا يعود حقه فيــه بمجز الفلام ألا تري أنه لو تبرع انسان قضاء بعض البدل عن المكاتب ثم عجز المكاتب عما بقي لم يكن للمتبرع استرداد ما تبرع به فهذا مثله واذا كاتب احدها كله بغير اذن شريكه ثم وهب للعبد نصف المكاتبة لم يمتق منـه شئ كما لوكان العبدكله له وهذا لانه أضاف الهبة الى نصف شائع فلا تمين لذلك حصة نصيبه خاصة فابذا لا يعتق وان قال وهبت لك جميم حصتي من هذه المكاتبة عنق إما لان جميع البدل وجب بعقده فكان هـ ذا وقوله وهبت لك المكاتبة كلها سواءأولانه برئمن حصته من البدل حين أضاف الهبة الى نصيبه خاصة عنزلة مالو كاتباه ثم وهب أحدهما جميع حصته الاأن الاول أصحلان العبد هنا لايمتق الا بأداء جميع البدل اليه فعلم أن هبة جميع حصته تكون هبة لجميع المكاتبة مكاتبة بين رجلين علقت من احدهما فهي بالخيار لانه تلفاها جهتا حرية فان شاءت عجزت فكانت أم ولد له ويضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها لانها أمة بينهما وقد استولدها وان شاءت مضت على الكتابة وأخذت عقرها فان مضت على الكتابة ثم علقت مرن الآخر م عجزت فالولد الاول للاول والولد الثانى للثانى لان نصفها فى الظاهر مكاتب لهحين استولدها وذلك يكنى لثبوت نسب الولد الثاني منه وهي أم ولد للأول لانه استحق حق أمية الولد في جميمها الا أن المكاتبة في نصيب الآخركان مانما من ظهور هـ ذا الاستحقاق قبل العجز وقد ارتفع هذا المانع بالمجز فصارت أم ولد له من ذلك الوقت ألا ترى أن الخيار اذا سقط في البيع

بشرط الخيار يثبت الملك للمشتري من وقت العقد حتى يستحق الزوائد واذا صارت أم ولد له فعليه نصف قيمتها للثاني وعلى الثاني جميع قيمة الولد لانه تبين أنه اســـتولد مملوكة الغمير ولكنه كان مفروراً باعتبار ظاهر الملك فيكمون ولده حرآ بالقيمة ولم إيذكر حكم المقر لانه على رواية هـــذا الكتاب وجب نصف العقر على الثاني ونصف العقر على الاول فيكون احــدهما قصاصا بالآخر وقــد بينا في كـتاب الدعوى أن الاصح وجوب جميع المقر على الثاني ثم يكون النصف بالنصف قصاصا وببقي للأول نصف العقر على الثاني وبينا هناك ان قول أبي يوسف ومحمدرجمهما الله تعالى أيضا انه حين استولدها أحدهما صار الكل أم ولد له وهي مكاتبة فلا يصح استيلاد الثاني بعد ذلك ولا شبت النسب منه بالدعوي مكاتبة بين رجلين ولدت بنتائم وطئ أحدهما الابنة فعلقت منه قال ثبت نسبه منه لان الابنية عنزلة أمة مكاتبة بينهما فيثبت نسب ولدها من احدهما بالدعوى كا نبت نسب ولد المكاتبة والابنة على عالهاليس لها أن تخرج نفسها من المكاتبة لتكون أم ولد المستولد لإنها البهة في المقد فلا تملك فسيخ المقد في حق نفسها مقصوداً ولا ولاية لها على فسيخ المقد في حق أمها ولان الام انما كانت تعجز نفسها عما عليها من البدل وليس على الولد شي من البدل وقد كان للام منفعة في التخيير فخيرناها ولامنفعة للابنة في ذلك وعلى المستولد عقرهالانه وطئها وهي مكاتبةولكن عقرها للام بمنزلة كسبها وانها تابمة للام في الكتابة فان عجزت المكاتبة صارت الابنة أم ولد للواطئ لان المانع من ظهور أمية الولد في نصيب شربكه منها قد ارتفع بمجز الام وانما تصير أم ولد له من حين علقت منه فلهذا يضمن لشريكه نصف قيمتها يوم علقت منه وان لم تعجز فاعتق الشريك الآخرالابنة بمدعلوقها من الاول عتقت عنمه أبي حنيفة رحمه الله لان نصيبه من الابنة باق على ملكه مانقيت الكتابة فيها فينفذ عتقه ولاسماية عليها لان نصيب الممتقءتق باعتافه ونصبب الآخر عنزلة أم الولدولاسمامة عيى أم الولد للمستولد في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي بمنزلة أم ولدبين شريكين أعتقها أحدهما وولدها حر لأنه ثابت النسب من المستولد وقد عتقت بذلك لكونه متمكنا من اعتاقه ولا سعاية عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي أيضاً لان اعتاق الشريك نصيبه من الام يكون اعتاقا لنصيبه منه كما بينا من عتق السفلي باعتاق العليا على أصله والمكاتبة باقية على حالها تمتق بالاداء أو تمجز فتكون أمة بينهما مكاتبة بين رجاين ولدت فاعتق

أحدهما الولد عتق نصيبه منه لكونه مالكا لنصيبه بسبب دخوله في مكاتبة الام وهو على حاله حتى تمجز الام أو تمنق لانه لما صار تبما لامه في الكتابة لاينقلب مقصوداً مابقي حكم التبعية ولان الام لها حق في كسب الولد فلا يتمكن المعتق من ابطال حقها في كسبه فان عتقت عتق معها لبقاء حكم التبعية في النصف الذي بقي رقيقًا منه فان عجزت فقد زال معنى التبمية وصار الولد مقصوداً وهو مشترك بينهما أعتقه أحدهما وقد بينا حكم العبد المشترك يمتقه أحــد الشريكين واذا اختار التضمين يضمنه نصف قيمته وقت اعتاقه لا وقت عجز الام لان وجوب الضمان بسبب الاعتاق فتعتبر القيمة عنـــــــ ذلك كما تمتبر قيمة المفصوب وقت الفصب مكاتبة بين رجلين ولدت بنتا فوطئا الابنية فعلقت فولدت منهما ثم ماتا فالا نة حرة لانها كانت أم ولدلهما فتعتق عوتهما كما لواعتقاها وهذا لانها استغنت عِن تبعيلة الام لما ظهر لها من سبب العتق مجانًا وتبقى الام على مكاتبتها لان نفوذ العتق في التبع لا يوجب عتق الاصل ولو كانت الام هي التي وادت منهـما ثم مانا عتقت هي بجهة الاستيلاد وعتق ولدها أيضاً لانه تبع لها وتبوت المتق في التبع بثبوته في الاصل ولان عتقها بالاستيلاد كمتقها باعتاق منهما ابتداء وقد بينا أنهما اذا أعتقاها عتق الولد ممها لان اعتاقهما اياها بمنزلة الاستيفاء لما عليها من المكاتبة وان عجزت ثم ولدت منهما بمم ذلك فالولد الاول رقيق لان بمجزها انفسخت الكتابة وصار الولد الاول رقيقاً ثم يثبت فيها حق أمية الولد بعد انفصال هـذا الولد عنها وحق العتق لايسري الى الولد المنفصــل كحقيقة العتق وقال أنو نوسف ومحمله رحمهما الله تعالى اذا كاتب أحد الشريكين بغير ذن شريكه ثم علقت منه فهي أم ولد له وأبو حنيفة رحمــه الله تعالى في هذا لايخالفهما لأن نصيب الشريك عنده لم يصر مكاتبا فتصيير أم ولد للمشتري ولكنه حفظ جوابهما ولم يحفظ جواب أبي حنيفة وهي مكاتبة على حالهـ الان الكتابة لاتنافي الاستيلاد سابقاً ولا طارئاً ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها للشريك وهذه اجازة للمكاتبة لان العقد في حق الشريك لدفع الضرر عنه وقد زال ذلك بحول نصيبه إلى المستولد قال وهذا بمنزلة رجلله أم ولد كاتبها يريد به التشبيه فى حكم لزوم الكتابة فأما في مسألة الأصل المستولد ضامن نصف المقرُّ لان كتابته في نصيبه كان نافذاً ومن استولد مكاتبته يلزمه المقر لها وقد فسره بعد هــذا فقال جارية بـين رجلين كانبها احدهما بغير اذن شربكه ثم

وطئ الذي كاتبها قبل ان يعلم شريكه بالمكاتبة فولدت منه فهي أم ولد له والمكاتبة جائزة ويضمن الواطئ نصف قيمتها ونصف عقرها للشريك ونصف العقرلها وللمكاتبة الخيار لانه تلقاها جهتا حرية فان اختارت الكتابة أخذت نصف المقر منه وان اختارت ان تكون أم ولد له لم يكن لها نصف العقرلان استحقاقها نصف العقر لكونها أحق منفسها بعقد الكتابة وقد زال ذلك حين اختارت الاستيلاد فان أم الولد لاتستوجب على مولاها ديئا وان أجاز شريك المكاتبة بعد ما علقت منه فاجازته باطلة وهي مكاتبة لانه أجاز عقدا باطلا ولان نصيبه تحول الى المكاتب بالاستيلاد وأنما كان يعتبر اجازته باعتبار ملكه فان وطئها الذي لم يكاتب فعلقت منه فهي أمولد الذي علقت منه لانه مالك لنصيبه منها فصمح استيلاده فيها والمكاتبة على حالها جائزة حتى يردها الواطئ لانه لامنافاة بـين الاستيلاد والـكتابة وكل واحد منهما يطرأ على صاحبه فلم يكن اقدامه على الاستيلاد إبطالا منه للـكتابة ولـكنه لو انفسخت الكتامة بعد ذلك صار الكل أم ولدله لان المانع من انتقال نصيب الشريك اليه بالاستيلاد هو الكتابة وقد ارتفعت وانكاتبها احــدهما باذن شريكه ثم استولدها الآخر فان شاءت عجزت وكانت أم ولد المستولد لزوال المانع في نصيب الشريك وان شاءت مضت على كتابتها وأخذت منه نصف العقر لان الكتابة في نصيب الشريك لازمة حين باشرها باذن شريكه وتأخذ منه نصف العقر لانها أحق تنفسها في ذلك النصف فاذا أدت المكاتبة عتقت ولم تسم للمستولد في شئ لان نصيبه منها أم ولد ولاسعاية على أم الولد للمستولد في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي وان كاتب احــدهما نصيبه بغير اذن شريكه فاكتسبت مالا وقضت منه الكتابة فعتقت ثم اكتسبت مالا ثم حضر الذي لم يكاتب فله نصف ما اكتسبته قبل اداء الكتابة ولها نصفه لان نصيب المكاتب منها مكاتب ونصيب الشريك مملوك له والكسب علك علك الاصل وما ا كتسبته بمد اداء الكتابة فهو لها لان عنــدهما تمتق كلها بمتق البهض وعند أبي حنيفة رحمه الله تمالي يمتق نصيب المكاتب ونصيب الشريك عنزلة المكاتب لما عليها من السمانة والمكاتب أحق بكسبه من المولى فلهذا لم يكن لاشريك شي مما اكتسبت بمد اداء الكتابة فان مات قبل ان تؤدى شيئاً وتركت مالًا فنصفه للذي لم يكاتب لانه كسب نصيبه منها ويأخذ الذي كاتب النصف الباقى في المكاتبة لان كسب نصيبه منها والمكاتبة كانت نافذة في نصيبه فيأخذ بدل

الكتابة من تركتها بعد موتها ثم يأخذ الذي لم يكاتب نصف قيمتها مما بتي ان كان شريكه معسرآلانه شبت له حتى استسعائها في نصف القيمة ان كانت حيــة وقــد ماتت عن مال فيأخذ تلك السماية من مالها والباقى ميراث لورثتها الأحرار لانه حكم بمتقها بأداء السماية مستندآ الى حال حياتها فان لم يكن لها وارث غييرهما كان مابقي بينهمانصفين لان نصيب كل واحد منهما عتق على ملكه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فهي مولاة لهما وان شاء أن يضمن شريكه لانه موسر اكان لهذلك لان المكاتب صار معتقالنصيبه ثم يرجع به المكاتب في مالها كما يرجع عليهالوكانت حية ويكون ولاؤها وميراثهاله أن لم يكن لهــا وارث لانه تملك نصيب شريكه بالضمان وانكانت ماتت بعد ماأدت المكاتبة وقدتركت مالا لامدري متى اكتسبته قبل الاداء أو بعده فالمال له لان الكسب حادث فيحال حدوثه الى أقرب الاوقات وهو ما بعد أداء الكتابة ولان سب الاستحقاق لها لأنه قدظهر وهواكتسابها واستحقاق النصف لشريكه لم يعلم سببه وهوكون نصيبه قناحين اكتسب ولايقال قدع فنا نصيبه مملوكا قناله فيجب التمسك بذلك حتى يتبين خلافه لان هذا ظاهر علم زواله بعد ماأدت الكتابة واستصحابالحال آنما يمتبر اذالميكن خلافهمعلومافى الحال جارية بـين رجلين كاتبها أحدهما بغيراذن شريكه فأدت اليه الكتابة ثموطئها الآخر فعلقت منهقال تسمىله في نصيبه لان نصيبه عنزلة المكاتب لما علمها من السعاية ولا تصير أم ولد له أما عندهما لانها عتفت بأداء الكتابة وعند أبي حنيفة رحمه الله تمالي لانه تمذر استدامة الملك لما نفذ فها من العتق من جهة المكاتب وانما تكون أم ولد له اذا عجزت عن السماية وليس لهــا ذلك همنا حتى لو مات المستولد قبل أن تؤدي السمامة عتق نصيبه بجمة الاستيلاد وسقط عنها السماية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجــل كاتب جارية ثم مات عن ابنين فاســتولدها أحــدهما فهي بالخيار ان شاءت عجزت فكانت أم ولد له ويضمن نصف فيمتها ونصف عقرها لشريكه لأن الكتابة انفسخت بالمجز فصارت مشتركة بينهما ارثا قد استولدها أحدهما وان شاءت مضت على كتابتها وأخذت عقرها لان المكاتب لايورث مانقيت الكتابة وقد سقط الحد عن الواطئ بشبهة حق الملك الثابت لهفيها بانعقاد سببه فيجب العقر لها واذا كاتب الرجلان جارية بينهما مكاتبة واحدة ثم ارتد أحدهما عن الاسلام فأدت المكاتبةاليهما ثم قتــل مرتداً قال لاتمتق وليس أداؤها الى المرتد بشئ في قول أبي حنيفــة رحمه الله تمالي

وعندأبي نوسف ومحمد رحمهما الله تمالي تمتق لان قبض المرتد عندهما جائز كقبض المسلم عنزلة قولها في تصرفات المرتد وأما في قول أبي حنيفة تصرفات المرتد تتوقف وتبطل تقتله فكذلك قبضه نصيبه من البدل كان موقوفا وبالقتل تبين أنه كان حق الوارث فكان قبضه باطلا وترجع الورثة على الشريك خصف ما أخذ كما لوكان هو أخذ نصيبه وحده ولهذا لا يعتق نصيب الشريك منها أيضائم يستسعونها في النصف الباقي فان عجزت ردت في الرق بمنزلة مكانبة أدت نصف البدل الى الموليين ثم عجزت ثم أشار في الاصل الى أنه وان كاتبه في حالة الردة لم بجز قبضه لبدل الكتابة تخلاف ما اذا باعه في حالة الردة وقبض ثمنه كان جائزاً من قبل ان بالردة صار ماله كأنه للوارث والعاقد في باب الكتابة لا يستحق قبض البدل بعقده اذا كانت المكاتبة لغيره بخلاف العاقد في باب البيع فان حق قبض الثمن له وان كان البيع لغيره وكان في هذا الكلام نظر لان بيعه في كسب اسلامه لا نفذ بعد الردة ما لم يسلم وبعد الاسلام يجوز قبضه في المكاتبة وفي الثمن جميما وانمــا هذا الفرق فيما اذا كان البيم والكتابة قبل الردة فلا يجوز قبضه لبدل الكتابة بعــد الردة وبجوز قبضه الثمن محق العقد وأنما لحقه الحجر بالردة كالعبد المأذون أذا باع شيئا ثم حجر عليــه مولاه كان قبضه الثمن صحيحا ولو لحق المرتد منهما بدار الحرب فأدت جميع الكتابة الى الشريك الآخر لم تمتق لان قبضه نصيب ورثة المرتد باطل وان أدت الى الشريك الباقي والى ورثة المرتد عتقت اذا كان قــد قضي بلحاقه كما لو مات فدفعت الـكتابة الى الشريك الحي والى ورثة الميت وان عجزت بمله ما ارتد أحلهما فردها في الرق ثم قتل المرتد على ردته فهي على مكاتبتها لان فسيخ الكتابة في نصيب المرتد باطل عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي ككتابته والكتابة اذا كانت واحدة لا يمكن فسخها في البعض دون البعض بسبب المجز كما لوكان أحــد الموليين غائبا فمجزت عن المـكاتبة لم يفسخ الفاضي العقد بخصومــة الشاهـ منهما حتى يحضر الآخر واذا ارتد الشريكان معاثم عجزت المكاتبة فرداها في الرق فان أسلما فهي أمــة قنــة بينهــما وان قتــلا على الردة فهي على مكاتبتها وان كانت المكاتبة بين رجلين فولدت بننا ثم ان أحد الموليين وطئ الابنة فعلقت منه ووطئ الآخر الام فعلقت منه فقالتا تحن نعجز فذلك لهما ومراده أن للام ان تعجز نفسها لانه تلقاها جهتا حرية وأما الولد فليس من هـذا الخيار في شي لانه ليس عليه شي من البـدل

فاذا اختارت الامالمضى على الكتابة أخذت كل واحدة منهما عقرها من الواطي وعقر الابنة يكون للام بمنزلة الكسب وان عجزت كانت كل واحدة منهما أم ولد للذى وطئها ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها السريكه وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا كاتب الرجل نصيبه من عبده بندير اذن شريكه فللشريك أن يرد ذلك ولا يرده الا بقضاء القاضى الا أن يوضى العبد ومولاه الذى كاتبه أن ينقض الكتابة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا لان ثبوت حق الفسخ للآخر مختلف فيه بين العلماء فلا يتم الا بقضاء القاضى اوالتراضى كالرجوع في الهبة وهذا لأن الفاسخ انما يفسخ باعتبار ملكه والعاقد وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- ﴿ بَابِ مَكَاتَبَةُ الرَّجِلُ شَقْصاً مِنْ عَبِدُهُ ﴾

وقال كورضى الله عنه واذا كاتب الرجل نصف عبده جاز ذلك وصار كله مكاتبا بذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمه ما الله تعالى لان الكتابة عندهما لا تعبراً كالمتتى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقتصر على القدر الذي كاتب منه فان أدى المكاتبة عتى منه ذلك القدر ويسمى فيا بتى من قيمته على قدر مايطيق بمزلة رجل أعتى بهض عبده ومعنى هذا أنه ليس للمولى أن يطالبه بالسماية في الحال ولكن بجمله منجما عليه بحسب مايعم أنه يطيق اداءه لانه معسر فيستحق النظرة الى الميسرة بالنص ولان مقصوده تكميل المتق دون التضييق عليه وان اكتسب العبد مالا قبل الاداء اليه فنصفه له ونصفه للمولى لان نصفه مملوك للمحولي عبر مكاتب والكسب علك بملك الاصل وما اكتسب بعد الاداء ليس للمولى منه شئ لان النصف منه عتق بالاداء والنصف الآخر يستسمى كالمكاتب فيكون هو أحق بجميع كسبه بعد الاداء واذا كاتب نصفه ثم أراد أن يحول بينه وبين الكسب لم يكن له ذلك لان مقصود المولى بالكتابة تمكينه من التقلب والتكسب ليؤدي به البدل وقد ثبت هذا الحق للمكاتب بكتابة النصف لازما فكما لايكون له أن يمنعه في الكتابة لا يكون له أن محول بينه وبين الكسب واذا أرادان يخرج من المصر فله أن يمنعه في المكاتب لقياس لان نصفه مماوك له وللمولى أن يمنع ملكه من السفر ولايتأتي السفر في قدر ماصار مكاتبا القياس لان نصفه مماوك له وللمولى أن يمنع ملكه من السفر ولايتأتي السفر في قدر ماصار مكاتبا القياس لان نصفه مماوك له وللمولى أن يمنع ملكه من السفر ولايتأتي السفر في قدر ماصار مكاتبا القياس لان نصفه مماوك له وللمولى أن يمنع ملكه من السفر ولايتأتي السفر في قدر ماصار مكاتبا

منه وحده فكان للمولى أن عنمه دفعاً للضرر عن ملكه كن استأجر دانة ليركبها هو ليس له أن يركب غيره أو استأجر ثوباً ليلبسه هوليس له أن يلس غيره لان الركوب واللس تفاوت فيه الناس فيصير المستأجر ممنوعا من التصرف فيما علكه من المنفعة على وجه يلحق الضرر يصاحب الثوب ولكنه في الاستحسان لا عنم من ذلك لان المولى أثبت له حق التقلب والتكسب ورعا لا يحصل له هـذا المقصود في المصر والخروج من المصر للطاب طريق ظاهر بين الناس فيصير مثبتا له ذلك الحق حين كاتب نصفه فلا عنمه بمد ذلك منه وهـ ندا أولى الوجيين بالأخذ به لان المقصود من هذا المقد الارفاق به وكذلك لو أراد أن يستخدمه أو يستسعيه نوما ويخلي عنــه يوما للـكسب فله ذلك في القياس لان خــدمته ومنفعته ككسيه فكها أن للمولى أن يأخذ نصف كسيه فكذلك له أن مجمل نصف خدمته لنفسه بالتهام بينه وبين نفسه وفي الاستحسان لايمرض له في شئ حتى يؤدي أويعجز لانه أثبت له حق التقلب والتكسب وذلك عنافعه يكون فمن ضرورة ثبوت هذا الحق له لازما ان يكون أحق عنافعه وهذا أولى الوجهين بالاخذ له لانه ارفاق له وليس فيه ضرر على مولاه فانه اذا اكتسب عنافعه كان للمولى أن يأخذ نصفه فيكون هذا تحويلا لحقه من المنفعة الى الكسب ولا ضرر فيه ولو جملنا المكاتب أحق بكسبه كان فيه ابطال حق المولى عن نصفالكسب فلهذا لا يعتبر الارفاق في ذلك واذا كاتب نصف جارته فولدت ولداً كان ولدها عنزلتها ونصف كسبه للمولى لان نصف الولد تملوك كنصف الام ونصف كسبه للأم لانه داخل في كتابتها فتأخذ حصة ذلك من كسبه فان أدتءتي نصفها ونصف الولد معهاويسعي كل واحد منهما في نصف قيمته لان كل واحد منهما معتق البعض وقد احتدس ما بقى من ملك المولى فيه عنده وكل واحد منهما مقصود في هذه السمالة فاذا اكتسب الولد يمد ذلك فذلك الكسب له دون أمه ومولاه لانه صار كالمكاتب عا لزمه من السماية في نصف قيمته مقصوداً وان ماتت الام قبل أن تؤدي شيئًا من كتابتها يسمى الولد في المكاتبة لان نصفه تبع للأم في الكتابة فيقوم مقامها بعد موتها في السعابة وفي المكاتبة فاذا أداها عتق نصفها كما لو أدت في حال حياتها ويسمى بعــد ذلك في نصف قيمته ولا يسمى في نصف قيمة أمه لان في السيمانة في نصف القيمة كل واحد منهما مقصود فلا يجب عليه ما كان واجبا عليها من السماية لان ذلك في حكم التبعية ولا تبعية هنا في حق

ذلك النصف وهو بمنزلة رجل أعتق نصف جاريته ونصف ولدها ثم ماتت الام فلا سماية على الولد من قبل الام ولو كان أعتق نصف أمته وهي حبـلي فولدت بعد ذلك أو حبلت بمد المتق فهذا الولديسمي فيما على أمه اذا ماتت لان جميع الولد تبع لهـــا ألا ترى أنه ليس عليه شيُّ من السعايةمقصوداً فيسعى فيما عليها بعــد مونَّها وإذا كاتب نصف أمتــه فولدت ولدآ ثم ماتت الام وتركت ما لاوعليها دين قضى الدين من جميع تركتها أولا لان نصفها مكاتب ونصفها مأذون ودىن المأذون فى كسبه مقدم على حقالمولى ويكون للمولى نصف ما بقي بعد الدين لان نصفه ملكه وكسب ذلك النصف له بعد الفراغ من الدين ونصف المكتسب لها فيؤدي من ذلك كتابتهافان بقي شئ أخذ المولى نصف قيمتها لأنه كان يستسميها في نصف القيمة بعد أداء الكتابة لوكانت حية فيأخذ ذلك من تركتها بعـــد موتها والباقي ميراثلور تتهالانا حكمنابموتها حرة ولا يرث هذا الولد منها شيئاًلان استناد المتقفي الولد لى حال حياتها كان في النصف الذي هو تبع لها وفي النصف الباقي أاولد مقصود فان عليه أن يسمى في نصف قيمته ولا يمتق الا بعد أداء سمايته فيكان بمنزلة المملوك عند موت أمه فان لم تدع الام شيئًا سمى الولد في الدين كله لان في حكم الدين الولد قائم مقام الام كولد المأذونة وولد المكاتبة يسمى فىالكتابة أيضا لهذا المعنى ثم يسمى فى نصف قيمة نفسه لانه معتق النصف بعد أداء الكتابة ولا يسمى في نصف قيمة الام لما بينا أنه ليس بتبع لها في هـــــذا النصف فان أدى الـكتابة قبـــل أن يؤدى دين الفرماء عتق نصفه ونصف أمه كما لو أدت في حياتها ولم يرجع الغرماء على المولى بمـا أخذ لكنهم يتبمون الولد بالدين لانه قائم مقامها فأخله بدل الكتابة منهكأخذه منها واذا أخذ منهاكان المأخوذ سالما والفرماء يتبعونها بديونهم فكذلك الولد وما اكتسب الولد قبل أن يؤدى الكتابة فنصفه للمولى بعد الدين لأن الولد عنزلتها وقد بينا أنه يبدأ بالدين من كسبها ثم يسلم للمولى نصف مابقي باعتبار ملكه في نصفها فكذلك الولد رجـل كاتب نصف أمته فاسـتدانت دينا ســعت في جميع الدين لان كتابة النصف من المولى يتضمن الاذن للنصف الآخر في التجارة على ما بينا أنه تمليك لهامن التقلب والتكسب ومن ضرورته الاذن في التجارة فان عجزت كان جميم الدين فيجميع رقبتها تباع في ذلك لان جميع الدين ظهر وجوبه في حق المولى باعتبار الاذن فتباع فيه بمدالمجز وكذلك انكانت لشريكين وكاتبها أحدهما باذن شريكه فاستدانت دينا ثم عجزت فالدين في جميع رقبتها تباع فيه لان رضا الشريك بالكتابة تنضمن الاذن لها في التجارة في نصيب نفسه ضرورة عبد بين رجلين اذن له احدهما في التجارة فاستدان دينافهو فى نصيب الآذن خاصة لان الاذن رضى تعلق الدن عالية رقبته وذلك منه صحيح في نصيبه دون نصيب شريكه وكذلك ان كاتب احدهما بغير اذن شريكه لان الشريك لم برض تملق الدين منصيبه ولايثبوت حكم الاذن في نصيبه بخلاف مااذا كانت الكتابة باذنه فان اشترى الذي أذن له في التجارة نصيب شريكه بعد مالحقه الدين فالدين في النصف الاول خاصة كما لوكان قبل شرائه وكذلك مااستدان بعد هذا بغير علم مولاه لان حكم الاذن لم يثبت فى المشترى بنفس شرائه وهــذا النصف كان محجوراً قبــل الشراء وتأثير الشراء فى رفع الاذن الثابت لافى أثباته وان علم أنه يشترى ويبيع فلم ينهمه فالقياس كذلك لان شراءه وبيمه صحيح باعتبار الاذن في نصفه وتأثير سكوت المولى في اثبات الرضا بتصرف لينفذ ذلك دفعا للضرر والغرور عمن عامله وذلك حاصـل بدون ثبوت الاذن في النصف الباقي فلانجمل سكوته اذنا وفي الاستحسان يلزمه جميع ذلك في جميع الرقبة اعتباراً للبعض بالكل فانه لوكان الكل محجوراً فرآه المولى يبيع ويشترى فلم ينهمه صار الكل ماذونا فكذلك اذا كان النصف محجوراً لان سكوته عن النهي بعد العلم بتصرف بمنزلة النصريح بالاذن واذا كاتب نصف عبده لم يكن له أن يبيع الباقى لأنه ثبت للعبد حق التكسب والتقلب لازما وفي بيع الباقي ابطال هذا الحق عليه فان باعه من العبد عتق النصف الذي باعه لان بيع النصف من نفسه اعتاق وكتابة البعض لاتمنع اعتاق مابقي منه لان في الاعتاق تقرير حقه لاابطاله ولهالخيار ان شاءعجز وسعى في نصف قيمته وانشاء مضيعلي الكتابة فان مضى على الكتابة وأدى بعضها ثم عجز حسب لهماأدى من نصف القيمة وسعى فيما بقي منه لان بعتق النصف صار هوأحق بجميع كسبه وللمولى عليه اما الكتابة واما نصف القيمة فماسبق فيه يكون محسوبا بما له عليه وكذلك بدل الكتابة في حال قيام العقد أو نصف القيمة بعد العجز عنه وما كان كسبه قبل أن يشتري نفسه فله نصفه وللمولى نصفه لان نصفه كان مملوكا للمولى حين اكتسب هذا المال فان كان أدي الي المولى شيئاً قبل أن يشتري نفسه فقال المولى اطرح نصف ذلك المؤدى لان لى نصف الكسب فله ذلك ان كان أداه من شي اكتسبه وان كان أداه من دين استدانه فلا شي للمولى من ذلك لما قلنا انه في النصف الآخر مأذون له ولا يسلم كسبه للمولى الا بعد الفراغ من دينه ولوكاتب نصف عبده ثم اشترى السيد من المكاتب شيئا جاز الشراء في نصفه لان النصف منه مكاتب والنصف أذون وشراء المولى من مكاتبه مفيد وشراؤه من المأذون اذا لم يكن عليه دين غير مفيد فلهذا كان نصف المشترى للسيد بنصف النمن والنصف الآخر للسيد بقديم ملكه وان اشترى المكاتب من مولاه عبدا فني الاستحسان جاز شراؤه في الكل كا لو اشتراه من غيره لان النصف منه مكاتب والنصف مأذون وفي القياس لا يجوز شراؤه الا في النصف منه مكاتب والنصف مملوك للمولى وشراء المملوك من مولاه لا يجوز شراؤه الا في النصف منه مكاتب والنصف مملوك للمولى وشراء المملوك من مولاه لا يجوز والقياس نأخذ لانه أقوى الوجهين فالمقود الشرعية غير مطاوبة بمينها بل لفائدتها والله وبالقياس نأخذ لانه أقوى الوجهين فالمقود الشرعية غير مطاوبة بمينها بل لفائدتها والله سبحانه وتمالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- ﴿ باب كتابة العبد المأذون ﴿ -

وقال وضى الله عنه واذا كاتب الرجل عبده المأذون جاز اذا لم يكن عليه دينوان كان عليه دين يحيط برقبته أولا يحيط بها فللفرماء أن يردوا الكتابة بمنزلة مالو باعه المولى لأن بدل هناك الغرماء يتوصلون الى حقهم من الثمن فى الحال وهنالا بتوصلون الى حقهم لان بدل الكتابة منجم مؤجل عليه فاذا كان لهمأن ينقضوا البيع لدفع الضرر عنهم فلأن يكون لهمأن ينقضواالكتابة أولي فان أخذ المولى الكتابة أو بعضها ثم علم الفرماء بذلك فلهم أن يأخذوا ذلك من المولى لأن حق الغرماء فى كسبه مقدم على حق المولى فلا يسلم للمولى شى من كسبه مابقى حق الغرماء ولكن العبد قد عتقان كان أدى جميع الكتابة لوجود الشرط بمنزلة مالو أعتقه المولى فان قيام الدين عليه لا يمنع صحة اعتاق المولى اياه فان بقي من دينهم شى كان مالو أعتقه المولى فان في من دينهم وقد أبطل لم أن يضمنوا المولى قيمته لان مالية رقبته كان حقا للغرماء حتى يبيموه فى دينهم وقد أبطل المولى ذلك عليهم بالاعتاق فيضمن قيمته ثم يتبعون العبد ببقية دينهم لانه كان في ذمته وبالمتق تقوى ذمته ولا يرجع المولى على العبد بالمكاتبة لأنه انما كاتبه ليؤدى البدل من كسبه وهو كان عالما فى ذلك الوقت أن كسبه مشغول بالدين فيكون راضيا بقبض البدل من كسبه وهو كان عالما فى ذلك الوقت أن كسبه مشغول بالدين فيكون راضيا بقبض البدل مشغولا ولان

البدل للمولى بمـا أوجبه للعبد من الحق في كسبه وانمـا أوجب له الحق في كسبه مشغولا بالدين فاذا سلم البدل للمولى مشغولا بالدين تتحقق المساواة وان لم يأخذ المولى المكاتبة ولم يردها الغرماء حتى قضى المولى دينهم جازت الكتابة لانالمانع دينهم وقد ارتفع بوصول دينهـم فجازت الكتابة كما لو باعه ثم قضى الدين وهذا لان المـانع حق الغرماء وقد ارتفع بوصول دينهم اليهم ولا يرجع على العبد بما أدى عنه من الدين لانه ظهر ملكه بما أدى فهو كما اذا أدى الفداء عن العبد الجانى ولانه أصلح مكاتبته فيكون عاملا لنفسه في ذلك ولانه لم يكن مطالبا بأداء هذا الدين وكان هو في الاداء كمتبرع آخر وكذلك ان أبي المولى أن يؤدي الدين فأداه الفلام عاجلا لانه سقط حقهم بوصول دينهم اليهم من جهة العبد رجل كاتب أمته وعليها دين فولدت ولداً وأدت المكانبة ثم حضر الغرماء فلهم أن يأخذوا المكاتبة من السيد لأنه كسبها ويضمنونه فيمة الجارية لأنه أتلف ماليتها عليهم بالمتق ويرجمون بفضل الدين ان شاؤًا على الجارية وان شاؤًا على الولد لأن حق الفرماء كان متعلقاً عمالية الولد لما انفصل بمد لحوق الدين اياها ألا ترى أنه يباع في ديونهم وقد احتبست تلك المالية عند الولد بالعتق فيبيعونه بدينهم ان شاؤا ولكن لايأخذون منه الا مقدار قيمته لأن وجوب الدين عليه باحتباس ماليته عنده فيتقدر بذلك القدر وان شاؤا رجموا على الجارية بجميم ديونهم لان ذمتها تأكدت بالمتق وليس لهم أن يضمنوا المولى قيمة الولد لانه ما صنع في الولد شيئاوانماعتق الولد تبماللام بجهة الكتابةوانمات الام بمدأداء بدلالكتابة فعلى الولد الاقل من قيمته ومن الدين لماقلناأمة بين رجلينأذن لهما أحدهما في التجارة فاستدانت دينا ثم كاتب الآخر نصيبه منهاباذن شريكه فابي الغرماء أن يجيزوا ذلك فلهم ذلك لأنهم استحقوا بيع نصيب الآذن في ديونهم وفي لزوم الكتابة في النصف الآخر ابطال هـذا الحقءلمهم لان مكاتب البعض لا يباع ولان اذن الشريك غيير معتبر في حق الغرماء لان حقهم في نصيبه مقدم على حقه فيجمل وجود اذنه كمدمه فان رضوا به جاز لان المانع حقهم وان لم يحضر الغرماء حتى أخذ المولى الكنابة عتق نصيبه لوجود شرطه ويأخذ الغرماء نصف ما آخه من كسبه ونصف حصة نصيب الآذن وهو مشفول بديونهم ثم يرجع به الذي كاتبه على المكاتبة لان نصيب المكاتب من الكسب قد سلم لهما ولم يسلم له جميم البدل

من جهتها فكان له أن يرجع عليها بما استحق من ذلك من يده أمة مأذون لها في التجارة عليها دين فولدتولداً وكاتب السيدالولد فللغرماء أن يردواذلك ان لم يكن بالام وفاءبالدين لان حقهم تملق بمالية الولد حتى يباع به في ديونه-م وفي الكتابة ابطال ذلك الحتى عليهم وان كان فيها وفا. جازت الكتابة لان حقهم يصل اليهم من مالية الام ببيمها في ديونهم وهذا لأن الام أصل والولد تبع واذا كان في الاصل وفاء بالدين لم يكن شئ من التبع مشـ خولا بالدين ألا ترى أنه اذا كان في كسبها وفاء بالدين لا تباع رقبتها فيه فكذلك اذا كان فيها وفاء بالدين لايباع ولدها فيه فلمذا جازت الكتابة فان أعتق السيد الولدكان لهم أن يضمنوه قيمته اذا لم يكن في الام وفاء بالدين لان حقهـم تعلق بماليته عند عـدم الوفاء في الام وقد أتلف ذلك عليهم بالاعتاق فيضمن لهم قيمته كما لو أعتق الام فان كان السيد معسراً فالهمأن يستسموا الابن فيما بتي من الدين لان حقهم كان متعلقا بماليته وقد احتبس ذلك عنـــده بالمتق فكان لهم أن يستسعوه في الاقل من قيمته ومما بقي من الدين وان كانت الام عليها دين فولدت ولداً فشب الولد وباع واشترى ولزمـ دين ثم جاء الفرماء الاولون فردوا المكاتبة فقد بطلت المكاتبة بردهم لقيام حقهم في مالية الام تباع الام لغرمائها ويباع الولد لفرمائه خاصة دون غرماء أمه لان دينه في ذمته وقدتملق بماليته فهو آكد من دين غرماء الام اذ ليس في ذمته من ديونهم شيء ألا ترى أن دين العبد ودين المولى اذا اجتمعا في مالية المبد بمد موت المولى يقدم دينه على دين المولى ﴿ فَانْ قَيْلٌ ﴾ هناك دينه أسبق تملقا عاليته وهنا دين غرماءالامأسبق تعلقا بمالية الولد ﴿قلنا﴾ الترجيح بالسبق انما يكون بعد المساواة في القوة وقــد بينا أن دين الولد أقوى حتى يبقى كله بعــد العتق والضميف لا يظهر في مقابلة القوى ولا معنى للترجيح بالسبق مع التفاوت في القوة والضعفوكذلك ان لم يكن كاتب الام ولكنه اذن للولد في التجارة لان بالاذن يتعلق دينه بمـالية رقبته كما يتعلق بثبوت حكم الكتابة فيه رجل كاتب عبدين له تاجرين عليهما دين مكاتبة واحــدة فغاب أحدهما ثم جاء الغرماء فليس لهم أن يردوا الحاضر في الرق لان كتابتهما واحدة فلايردان في الرق الامما والحاضر لاينتصب خصما عن الفائب فكان غيبة أحدهما كغيبتهما ألاترى آنه لورد الحاضر في الرق وبيع في الدين ثم أدى الغائب البدلءتقا جميماً وبطل البيع فعرفنا انرد الحاضر فىالرق غير مفيد شيئاً ولكنهم يستسعونه فيا عليه من الدين لان ديونهم ثابتة في ذمته فيأخذون ذلك من كسبه وما أدى من المكاتبة فالغرماء أحق به لان ذلك من كسبه أيضاً وليس لهم أن يضمنوا المولى قيمتهما لان المولى ما تلف ماليتهما على الغرماء ولا كسبهما ألا تري أنهما لو حضرا ودا في الرق وبيما للفرماء في الدين وهذا لان اتلاف المالية على الغرماء يكون شبوت حقيقة العتق في الرقية أو حق العتق وبمجرد الكتابة المالية عنى الفرماء بمنزلة حق الشريك ولو كاتب أحد الشريكين لم يكن المشريك الا تحر أن يضمنه شيئاً قبل اداء بدل الكتابة فيكذلك الفرماء ولكنهم ان شاؤا ضمنوه قيمة هذا العبد الشاهد لا نه منعهم من الكتابة فيكذلك الفرماء ولكنهم ان شاؤا ضمنوه قيمة هذا العبد الشاهد لا نه منعهم من يعه بتصرفه والتأخير كالابطال في المجاب الضمان ولو أبطل حق البيع بتصرفه بليس بتصرفه بدليل أنه لو حضر تمكنوا من بيعه ولو حضر العبدان فأجاز الغرماء مكاتبة أحدها لم يكن لهم أن يردوا الا خر في الرق لان مكاتبهما واحدة فاجازتهم العقد في احدهما يكون إجازة في الا خر والله أعلم بالصواب

مر باب ميزات المكاتب كاب

والدا والد في المكاتب عن وفا، وعليه دين وله وصايا من تدبير وغيره وترك ولدا حرا وولدا ولد في المكاتبة من أمته بدئ من تركته بديون الإجاب لان دين الاجبي أقوى من دين المولى حتى يبقى دين الاجبي عليه بعد المجز دون دين المولى ثم بدين المولى ان كان ثم يالمكاتبة لان دين المولى أقوى من بدل الكتابة اذ ليس لبدل الكتابة حكم الدين مالم يقبض ولا نه يملك أن يعجز نفسه عن المكاتبة فيسقطها عن نفسه ولا يملك أن يعجز نفسه عن سائر الديون سوى المكاتبة ثم بالمكاتبة بعد ذلك فان أديت حكم بحريت والباقي ميراث بين أولاده وبطلت وصاياه لانه تبرع وقد بينا أن استناد المتق انما يظهر في حكم الكتابة دون وصاياه ووصايا المكاتب في الحاصل على ثلاثة أوجه (أحدها) أن يوصى بشي من أعيان كسبه فهذه الوصية باطلة سواء أدى الكتابة في حال حيانه أو مات قبل الاداء لأن في الوصية بالمين براعي قيام ملك الموصى وقت الايصاء وملكه وقت الايصاء لا يحتمل في الوصية (والثاني) أن يقول اذا عتقت فثاث مالى وصية لك فان أدي بدل الكتابة وعتق ثم

مات جازت الوصية لأن المتعلق بالشرط عند وجو دالشرط كالمنجزوان لم يؤدحتي مات فهذه الوصية باطلة (والثالث) أن نقول ثلث مالى وصية لفلان ثم يؤدى بدل الكتابة ثم يموت فَهِذَهُ الوصية باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي صحيحة عندهما وهو نظير ما تقدم في الماق اذا قال كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر ثم عتق فملك مملوكا فان مات المكاتب وترك ألفا وعليمه للمولى ألف درهم دين وبدل الكتابة بدئ ببدل الكتابة استحسانا وفي القياس يبــدأ بالدين لأن الدين أقوي من بدل الكتابة وللاستحسان وجمان (أحدهما) أنَّ المولى لو قبض هذا المــال بجهة الـكتابة يسلم له من تلك الجهة ولو قبضه من جهة الدين لا يسلم له من تلك الجمة لانه تبين أنهمات عاجزاً والمولى لايستوجب على عبده دينا (والثاني) أنه اذا قبض بجمة الكتابة سلم المــال له ووصل المـكاتب الى شرف الحرية واذا قبض بجمة الدين لا يسلم له ألا ذلك المال أيضا ولا تحصل الحرية للعبد فكان قبضه من جهــة يحصل بها للمبد الحرية أولى وان لم يترك مالا الا دينا على انسان فاستسمى الولد المولودفىالـكمتابة ولا دين على المكاتبة سواها فعجز عنه وقد أيس منالدين أن يخرج فانه يود في الرق لان الدين المأبوس ثاو فـلا شبت باعتباره القـدرة على الأداء وبدونه قـد تحقق عجز الولد ولو تحقق عجز الامفى حياتها لكانت ترد في الرق ولا معتبر بالدين المأبوس عن خروجــه فكذلك اذا محقق عجز الولد فاذا خرج الدين بمد ذلك كان للمولى لانه كسب أمته واذا ماتت المكاتبة عن وفاء وولد قدكوتب عليه مكاتبة واحدة وهو صفير أو كبير أوعن والد مولود في مكاتبتها ورثه يعد قضاء مكاتبتها لان عتق الولد لايستند الى ما يستند اليه عتق الاب اما لانه مكاتب معه مضموم اليه في العقد أو لانه تبع له وان كان الولد مفرداً بكتابته فأداها بعد موت الاب قبل قضاء مكاتبة الاب أو بعده لم يرثه لانه مقصود بالكتابة فانمــا يمتق من وقت أداء البدل مقصوراً عليه لان الاستناد للضرورة ولا ضرورة في حقه هنا فاذا لم يستند عنقه كان هو عبداً عند موت أبيه فلهـ ذا لا يرثه وان مات المولى عن مكاتبه وله ورثة ذكور واناث ثم مات المكاتب عن وفاء فاله يؤدى كتابته فيكون ذلك بينجميم ورثة المولى لانه ماله فيكمون ميراثا لهم عنه كسائر أمواله وما فضل عنها فالذكور منهم دون الاناث ان لم يكن للمكاتب وارث سوى ورثة المولى لان بأداء مكاتبته بمـــد موته يحكم بحربته وكان ولاؤه للمولى لانه مستحق ولاءه بكتابته في حياته فأنما بخلفه في الميراث

بالولاء الذكور من عصبته دون الاناث وكذلك ان لم يمت المكاتب حتى أدى المكاتبة البهم أو وهبوها له أوأعتقوه ثم مات فيرائه للذكور من ورثة المولى لانبهذه الاسباب عتق على ملكه فانه عتق وهو مكاتب والمكاتب لا يورث فلهذا كان ولاؤه للمولى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

مركز باب مكانبة الصغير كان

﴿ قال ﴾ رضى الله عنه رجل كاتب عبــداً صغيراً لم يمقل لم تجز لان الـكتابة لا تنعقد إلا بالقبول والذي لا يعقل ليس من أهل القبول فان كان يعقل جاز لانه من أهل القبول ألا ترى أن اذن المولى له في التجارة يصح وانه يقبل الهبة والصدقة لانه نفع فكذلك الكتابة واذا صح العقدكان هو عَنزلة الكبير في جميع الاحكام وان كان لا يعقل فكاتبه ثم أداها عنه رجل فقبلها المولى لم يمتق لان أداء البدل انما يمتبر بعد المقاد العقد ولم سعقد العقد حين لم نقبله أحد فلا محصل المتق بالاداء كما لوكاتب مافي بطن جارته فجاء رجل وأدى عنه المال لم يمتق ثم برد المال على صاحبه لان أداءه لمقصودولم محصل ذلك المقصود ولا له أداه باعتبار سبب باطل واذا كاتب عبدين صغيرين يمقلان مكاتبة واحدة فهما كالكبيرين في ذلك لان الصغير الذي يعقل من أهل قبول الكتابة فكان كالكبير فما ننبني عليه وقـد بينا ان حقيقـة الكفالة لا تثبت في هـذه الكـتابة اذا كان العبـدان لرجل واحد والصفيران فيه كالكبيرين رجل كاتب على عبدلرجل رضيع رضي المولي بذلك لانجوزلانهلا ولاية للقابل على عبد الغير ولا يلزمه البدل بالقبول في كتابة الغير ولكن أن أدى اليه المكاتبة عتق استحسانًا وفي القياس لايمتق لما بينا في الفصل الأول لأن قبول الرجل على الرضيع غير معتبر ولكنهاستحسن هنا فقال يعتق وقال في وجه الاستحسان أجمل هذا عنزلة قوله اذا أديت الى كذا فمبدى حر ومعنى هـذا أنه خاطب الاجنبي هذا بالعـ قد فيمكن أن يجمل معلقا عتقه بأداء الاجنبي وفي الاول ماخاطب الاجنبي بمقد انما خاطب به الذي لايعـقل فلا عكن أن مجمــل معلقا عتقــه بأداء الاجنبي وحقيقــة الممني فيــه أن العقد هنا منعقــد لقبول الاجنبي ولكن لم يلزم مراعاة لحق المولى حتى لم يجب له البدل على أحد فاذا أدى اليه المكاتبة فقد وصل اليه حقه فقلنا بأنه يمتق ألا ترى أنه لوكاتب حراً على عبــد له غائب ثم رجع الفائب فأجازكان العقد جائزاً ولو أدي القابل قبل رجوع الفائب عتق الفائب ولو أدى البدل الادرها ثم رجع الفائب فأجاز فعليه اداء الدراهم الباقى ويعتق اذا أدى فبهذا تبين معنى الاستحسان في الرضيع والله أعلم بالصواب

اب مكاتبة عبده على نفسه كاله

﴿ قَالَ ﴾ رضى الله عنه رجل كاتب عبده على نفسه وعلى عبد له آخر غائب بفير أمره على ألف درهم مكاتبــة واحــدة وضمنها الحاضر فان مكاتبته على نفســه جائزة ولا يجوز على الفائب لانه لا ولاية له على الفائب في الا لزام وقد بينا أن على طريقة الفياس الحاضر يصير مكاتبا بحصته من البدل وعلى طريقة الاستحسان يصير مكاتبا بجميع البدل ويثبت حكم العـقد في حق الغائب فيما لايضره حتى يمتنع بيمه وبمتق بأداء الحاضر جميع المال ولا يرجع هو على الفائب بشيُّ لانه لم يكن له على الفائب شيُّ من البدل ولا كان هو مأموراً بالادا. عنه وان عجز الحاضر رد في الرق لان المـال عليه خاصة وقد تحقق عجزه ولا قول وجب جميع المال على الحاضر وانمـا ثبت حكم المقد فى حقـه تبما ولا قول للتبع فى القبول والرد وان أدى الحاضر حصته لم يمتق استحسانا لانه ملتزم جميع البدل والمولى غير راض بمتقه مالم يؤد جميع البدل وان مات عن غير وفاء فان عجل الآخر جميع المكاتبة قبل منــه استحسانًا لانه تبع في حكم العقد عنزلة الولد المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك ان وقع العقد مع هذا والآخر حاضر ساكت لان سكوته لايكون التزاما للبدل واذا لم يكن عليه شيُّ من البدل فحضوره وغيبته سواء وكذلك المكاتب على نفسه وولد له صغير اذ لا ولاية للملوك على ولده في الزام البــدل الا في وجه واحد ان مات الوالدسمي الولد في المكاتبة على بجومها عنزلة الولدالمولو دفي الكتابة وقد بينا معنى هذارجل كاتب جارية له على نفسها وعلى جارية أخرى ثم استولدالسيد المكاتبة فاختارت العجز فلهاذلك لانها مقصودة في الكتابة والمــال كله عليها وقد تلقاها جهتا حرية فلها الخيار وان اســتولد الاخرى فعلى طريقة القياس تصير أم ولد له لانها غير داخلة في الكتابة وتســـــى المــكاتبة في حصـــتها من المال وعلى طريقة الاستحسان تكونعلى حالها حتى ينظر ماتصنع الاخرىلان حكمالكتابة

قد تناولها تبها ولهذا امتنع بيمها وقد بينا أن قول التابع لايمتبر وان ظهر له حق عتق لجهة أخرى فاذا أدت الأخرى عتقا جيما وان عجزت فينئيذ تصير أم ولد له وان كان دبر لم يرفع عن المكاتبة شئ من الكتابة لان بالتدبير لايتنير حكم الكتابة فيها بحلاف مالواً عتقها فانه يسقط حصتها من البدل لتغير حكم العقد فيها بالاعتاق ألا ترى أنه لو أعتق الحاضرة منهما سقط حصتها وجعل كالقابض المهال منهما فكذلك اذا أعتق الاخرى يجعل كالقابض المحاصتها من البدل لان الاخرى اعام التزمت المال عنهما ولو أدت الفائبة وجب القبول منها فكذلك تسقط حصتها باعتاقه اياها وان لم يدبرها ولكنها ولدت الفائبة فيها فكذلك لا يبيع ولدها فكذلك تسقط حصتها باعتاقه اياها وان لم يدبرها ولكنها ولدت المكابة فيها فكذلك لا يبيع ولدها واكره للمولى ان يطأها لان حكم الكتابة قد ثبت فيها على وجه الاستحسان ألا ترى أنه امتناء بيمها فكذلك يحرم وطؤها كالولد المولود في الكتابة وان قتلت فأخذ المولى قيمتها وفيها وفا بالكتابة عتقت المكاتبة لان قيمة نفسها ككسبها ولو ماتت عن كسب كان يوفي بدل الكتابة من كسبها ويحكم بحريتها فكذلك يجعل المولى مستوفيا لبدل الكتابة عما أخذ من قيمتها ولم يرجع المولى مستوفيا لبدل الكتابة عما أخذ على المكاتبة بشئ والله سبحانه وتمالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمات

- ﴿ باب الكتابة على الحيوان وغيره ١٥٠

﴿ قَالَ ﴾ رجل كاتب عبده على عبد مؤجل أو على وصيف جاز استحسانا وفي القياس لا يجوز لان هذا العقد لا يصح الا بتسمية البدل فلا يثبت الحيوان دينا في الذمة كالبيع والاجارة وفي الاستحسان قال هذا عقد مبنى على التوسع في حكم البدل والبدل عقابلة ما يثبت للعبد من صفة المالكية وذلك ليس عال والحيوان يثبت دينا في الذمة بدلاع اليس عال كافي الصداق ثم قيمة الوصيف أربعون ديناراً في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالى وعندها على قدر الفلاء والرخص وان جاء بوصيف وسط أو قيمنه أجبر المولى على القبول كما في الصداق وقد بينا منى هذا في النكاح وان كاتبه على دابة أو ثوب لم يجز حتى به بين الجنس لان اسم ولا بينا منى هذا في النكاح وان كاتبه على دابة أو ثوب لم يجز حتى به بين الجنس لان اسم الدابة والثوب يشتمل على أجناس ومع جهالة الجنس لا تصح التسمية في شي من العقود

كما في الصداق والخلع رجل كاتب عبده على جارية فدفعها اليه فوطنها المولى فولدت منه ثم استحقها رجل قال يأخذها المستحق وعلى المولى عقرها وقيمة ولدها لانهمفرور فانه استولدها على انها مملوكته ثم يرجع المولى بقيمة الولد على المكاتب ولا يرجع بالعقر لانه مغرور من جهة المكاتب والمفرور يرجع على الفار بقيمــة الولد دون العقر وهذا لان المكاتب في حكم الغرور من المولى كالاجنبي ألا تري أنه لو ابتاع من مكاتب له جاربة غاستولدها تم استحقها مستحق أخلفا وعقرها وقيمة ولدها ويرجع المولى على المكاتب بالثمن وبقيمة الولدكما لو اشــــتراها من أجنبي آخر ثم لا يبطل عتق المكاتب لانه قد عتق بتسليم الجارية الى المولى والمتق بعد وقوعه لايبطل باستحقاق البدل ولكن يرجع المولى على المكاتب بالجارية التي كاتب عليها لأن قبضه انتقض بالاستحقاق من الأصل فيما يحتمل النقض فيكون رجوعه عوجب المقد كالوكانت الكتابة على دراهم فاستحقت بعد القبض وانكاتب على دار قد سماها ووصفها أو على أرض لم يجز لان الدار والارض لا تثبت دينا في الذمة في شيء من المقود وهو مجهول جهالة فاحشـة والى نحو هذا أشار فاذا لم يمـين الدارفقد كاتب على شي لا يمرف واذا عينها فقه د كاتب على ما لا علك دينا وقد بينا اختلاف الروايات في الكتابة عني الاعيان ولو كاتبها على ياقوتة أو لؤلؤة أوماأشبه ذلك من العروض لم يجز أما اذا كانت بعينها فلانه لاعلك وان كانت بغيرعينها فان الياقوتة واللؤلؤة لاتثبت دنافي الذمة صداقاف كذلك في الكتابة وهذا لان التفاوت في اليواقيت واللؤلؤ عظيم في المالية وهذه الجهالة فوق جهالة الجنس في معنى النفاوت في المالية وهو مقصود وان كاتبه على كر حنطة أو ما أشبه ذلك من المكيل والموزون جاز وله الوسط من جنسه لان جنس المسمى معلوم وجهالة الصفة لا تمنع صحة التسمية في الكتابة بخلاف السلم وان كاتبه على وصيف فأعطاه وصيفا وعتق به ثم أصاب السديد به عيبا فاحشا رده على المكاتب ويرجع عِثله لأن يدل الكتابة كالصداق يرد بالعيب الفاحش ولم يرجع المكاتب رقيقاً بعد ماعتق وكذلك ان استحق نصف الوصيفكان للمولى أن برد مابقي لأن الشركة عيب فاحش يرد الصداق به فكذلك بدل الكتابة فيرده انشاء ويطالبه عوجب المقد وهو وصيف وسط والله سبيحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- الكفر الكفر الكفر الكفر

﴿ قَالَ ﴾ رضى الله عنه ذمي ابتاع عبداً مسلما فكاتبه فهو جائز ولا يرد لأن شراءه صحيح عندنًا فأنما كاتب ملكه وكان مجبراً على بيعه ليزول به ذل الكفر عن المسلم وقد حصــل هذا بالكتابة لأن المكاتب عنزلة الحريداً وان كاتب على خر أو خنزير لم يجز لأن القابل مسلم وهو ليس من أهل أن يلتزم فيذمته الخر بالعقد ولكنه ان أدى الجرعتق لأن الكتابة انمقدت معالفساد فيعتق بأداء البدل المشروط وعليه قيمته لان رقبته سلمت له بحكم عقد فاسدفيلزمه قيمته وكذلك انكان المولى هو المسلم وقدبينا هذا الحكم فيما اذا كانامسلمين فاذا كان أحدهما مسلما أولى ذمي كاتب عبداً كافراً على خر فهو جائز لان الجر في حقهم مال منقوم بمنزلة الخــل والعصير في حقنا فان أسلم العبدفالمكاتبة جائزة وعليــه قيمة الحر وهذا استحسان وفي القياس يبطل العقد لان الاسلام ورد والحرام مملوك بالعقد غير مقبوض فيجمل كالمقترن بالعقد كما فيالبيع ولكنه استحسن فقال قد صحت الكتابة بصحة التسمية في الابتداء وباعتبار صحة العقد يثبت للعبدصفة المالكية يدآ فباسلامه يتأكد ملك المالكيةولا بجوز أن يكون اسلامهمبطلا مالكيتهواذا بقيت الكتابةوقد تعذر عليه تسليم الخرباسلامه مع بقاء السبب الموجب للتسليم فيجب قيمته كما لو تزوج الذى ذمية على خمر بغير عينها ثم أسلم احدهما الا أن أبا يوسف رحمه الله تعالى هناك يوجب مهر المثل لان بقاء العقد بعـــد فساد التسمية هناك عمكن فيجمل الاسلام الطارئ كالمقارن وهنا لاعكن ابقاء المقد مع فساد التسمية ولابد من ابقاء العقد لمسا قلنا فتبقى التسمية معتسبرة أيضافلهذا يجب قيمة الخزر وان كاتبه على ميتة أو دم لم يجز لان هــذا ليس بمــال في حقهم وشرط صحــة التسمية في الكتابة ان يكون المسمى مالا ثم قد بينا حكم هذا في حق المسلمين أنه لايعتق بالاداء لان العقد غير منعقد أصلا الا أن يكون المولى قال في الكتابة اذا أديت الى فانت حرثم أداه وقبله السيد فيعتق بقوله أنت حر لابالاداء ولايرجم عليه السـيد بشي ُ فكذلك في حق الذي لان معني انعمام المالية في الميتة يعمهما واذا كاتب النصراني أم ولده فادت بعض الكتابة تم أسلت ثم عجزت فردها القاضي وقضي عليهابالقيمة لتعذر بيعها بسبب الاستيلاد فأنه لايحتسب بما أخذه السيد منها بهذه القيمة وكذلك ان أدته بعــد اسلامها لانها حين

ردت في الرق صارت مملوكة له وصار هو أحق مجميع مكاسبها ألا ترى أنه لو أســـلم كان متمكنا من استدامة الملك فيها وكسبها سالمله فاغا قضى علمها بالسعابة بعد ماصار هـذا المال للسيد فلهذا لايحتسب بذلك المال من هذه القيمةذمي وطئ مكاتبته فولدت منه فهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت وكذلك ان أسلمت فهى على خيارها فان مضت على الكتابة أخذت عقرها من سيدها وان عجزت نفسها قضي عليها بالسماية في قيمتها لانها أسلمت وهي أم ولده ولاعقر على السيدلان عقرها ككسبها وقـــد بينا حكم الكسب في الفصل الأول فكذلك هنا عبدكافر بين مسلم وذى فكاتب الذي نصيبه بَاذَنَ شَرِيكَهُ عَلَى خَمْرَ تَجُوزَ المُكَاتَبَةَ فَى قُولَ أَبِي حَنْيَفُـةَ رَحْمُهُ اللهُ تَمَالَى ولا تَجُوزُ فَى قُولَ أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لان عنه هما الكتابة لا تتجزى ولا عكن تنفيذها في نصيب المسلم بالخر فكذلك فى نصيب الكافر وعند أبى حنيفةرحمه الله تعالى الكتابة تتجزى فيقتصر العقد على نصيب الكافر خاصة ولو باعه من كافر مخمر جاز فكذلك اذا كاتبه على خمر ولا يضمن للمسلم فيما أخذ النصراني من الحمر سواء كاتب باذنه أو بغير اذنه لان الخر ليس بمــال متقوم فى حق المسلم والعبد قضى به دينا عليه وقد استهلكه القابض فلا يكون له ان يرجع عليه بشئ منه لان الذى لا يضمن الحمر للمسلم بالاستهلاك وان كاتباء جميمًا على خمر مكاتبة واحدة لم يجز في نصيب واحد منهمًا لأن المقد واحد ألا ترى أنه البدل خمراً فلا يصح في نصيب الآخر أيضا اذ لو ضححناه يمتق بأداء نصيب الآخر من الحمر اليهوذلكخلاف شرطهمافان أدى اليهما عتق لوجود الشرط وعليه نصف قيمته للمسلم لان العقد في نصيبه فاسد وقد تقرر بالاداء مع صفة الفساد فيرجع على العبد بقيمة نصيبه وللذى نصف الخر لان المفسد قد زال في نصيبه حين عتق بالاداء وتسمية الخر في حقه كان صحيحا وقد سلم له نصف الحمر كما شرط فلهذا لايرجع علىالعبدبشئ ولوأن ذميين كاتبا عبداً على خر ثم أسلم أحدهما فلهما جميعا قيمة الخر يوم أسلم لأن العقد واحد فيجمل اسلام أحدهما فى تمذر قبض الخركاسلامهما ولو أسلماتحول الخر قيمة عليه ولا يمتق بأداء الحمر بعد ذلك فكذلك اذا أسلم أحدهما وهذا لأن نصيب المسلم تحول الى الدراهم باسلامه ومن ضرورته تحول نصيب الآخر الى الدراهم أيضاً لأنالعقد فى نصيبهما واحد فلهذا

لايمتق نصيب واحد منهما بأداء الخر واذا قبض احدهما حصته من القيمة كان المقبوض مشتركا بينهما والياقي مشترك بينهما كما لو قبض أحدهما الخر قبل الاسلام وهذا لان القيمة انما سميت قيمة لقيامها مقام العين واذا مات عبد المكاتب فالمكاتب أحق بالصلاة عليه لانه كسبه وقد كان أحق به في حياته وعليه كفنه بمد موته فيكون هو أحق بالصلاة عليه الا أنه ان كان حضر مولاه فينبغي له أن تقدمــه للصلاة عليه لانه ملك مولاه فلا ننبغي له أن يتقدم عليه للصلاة على الجنازة وان كان الحق له حربي دخل دار الاسلام بأمان فاشترى عبدا مسلما وكاتبه جازلانه ملكه بالشراء حتى لو أعتقه أو ديره جازذلك فكذلك اذا كاتبه فان أدخله معه دار الحرب فهو حر ساءـة أدخله في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لو أدخله قبل الكتابة عتق عنده فكذلك اذا أدخله بعد الكتابة لأن عنده لوأعتقه جاز عتقه وادخاله اياه في دار الحرب عنزلة اعتانه وهذا لان الحربي لا شبت له الملك في دار الحرب على من هو من أهل دار الاسلام فكذلك لا يبقى له عليه الملك وتمام بيان هذا في السير الكبير وكذلك لوكان دبره فقضى القاضى عليه بالسماية في قيمته أولم نقض حتى أدخله في دار الحرب أوكانت جارية فاستولدها ثم أدخلها دار الحرب فانها تعتق وتسقط السماية عنها وعن المدبر كالو أعتقها وكذلك ان كان العبد ذمياً أو الامة ذمية لأنهمامن أهمل دار الاسلام كالمسلم وان كان اشترى عبدين فكاتبهمامكاتبة واحدة ثم رجع الى دار الحرب بأحدهما فالذي أدخله سمه دار الحرب حركما لو أعتقه قصداً والآخر لايمتق باعتاق أحدهما قصدآ ولكنه على مكاتبته يسمى في حصته منها فان رجع الحربي الى دار الاسلام أداها اليه وان لم برجم فأداها الى القاضي عتق لان من في دار الحرب حربي في حق من هو في دار الاسلام كالميت وللقاضي ولاية في قبض ديون الميت فلهذا يمتق المكاتب بأداء البدل الى القاضي ويكون ذلك المال للحربي اذا جاء أخذه لبقاء حكم الامان له في المال الذي خلفه في دارنا وولاء العبد له لأنه استحق ولاءه حين عتق على ملكه فهو كما لو أعلقه ثم رجم الى دارالحرب ثم عاد الى دار الأسلام فان ولاء العبد يكون له حربي مستامن في دارنا اشترى عبداً فأدخله دار الحرب عتق ولم يكن له ولاؤه عندأبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنـــده فيعتق بذلك لانه لو قهر مولاه صار هو مالكا والمولى مملوكا فكذلك اذا استولى على نفسه ومتى كان عتق العبد لتملكه نفسه لم يكن عليه ولاء كالمراغم وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لايعتق العبد المسلم اذا أدخله دار الحرب حتى يظهر عليه المسمون أويهرب منه الينا عِنزلة العبدالحربي اذا أسلم في دار الحرب وقال أبو حنيفة رحمه اللهاذا أعتق الحربي في دار الحرب عبداً مسلما فالعتق جائز لأنه لا يمليكه بعد العتق بالقهر فان حريته تتأكد باسلامه فالمذا نفذ اعتاقه في دار الحرب وله ولاؤه لان الولاء كالنسب والنسب يثبت عمن باشر سببه في دار الحرب كما يثبت في دار الاسلام وكذلك الولاء وقد باشر الحربي هنا ا كتساب سبب الولاء وهو إعتافه اياه وكل ممتق بجرى عليــه السي بعد المتق والمولى حربيأومسلم في دار الحرب فان في تول أبي حنيفة رحمه الله تعالى للمعتق أن يوالي من شاء وقد بينا في كتاب العتاق ان عتق الحربي عبـ ده في دار الحرب لاينفذ في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافا لأمى يوسف رحمه الله تعالى وان الطحاوى رضي الله عنه جمل هذا الخلاف في الولاء وكانه أخذ ذلك من رواية كـتابالمـكاتبـفانه نص هناعلي الخلاف فى الولاء أن للممتق أن يوالى من شاء في قول أبى حنيفة ومحمدر حمهما الله تمالى وعلى قول أبى يوسف ولاؤه الذى أعتقه استحسانا وفي بعض النسخ جعل ذلك الاستحسان من أبي يوسف رحمه الله تمالى فى المسلم خاصة يعتق الحربى أن له ولاءه بمنزلة الحربيين يمتق أحدهما صاحبه ثم أسلما قال لان الحكم على المولى اذا كان مسلما حكم أهل الاسلام ففي التعليل أشار الى أن الاستحسان فيمااذا كان المولى مسلما وفي قوله هو بمنزلة الحربيين يعتق أحدهما صاحبه ثم أسلما أشار الى الاستحسان في الفصلين جميعا فاشتبه مذهب أبي يوسف رحمه الله تمالى في هذا وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في الفصلين له أن يوالى من شاء لان العبـ حربى فما دام في دار الحرب لا يلزمه حكم الاسلام وإلزام الولاء عليه من حكم الاسلام فلا يلزمه ذلك في دار الحرب وان خرج الينا فقد خرج ولا ولاء عليه فله أن يوالى من شاء والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآ ب

اب ضمان المكاتب المحمد

﴿قَالَ ﴾ رضى الله عنه ولا يجوز كفالة المكاتب بالمال بأمر المكفول عنه ولا بغير أمره لانه تبرع واصطناع معروف فانه يلتزم للغرماء مالا في ذمته من غير منفعة له في ذلك وهو ليس من صنيع

التجار عادة بل محترزون عنها وكذلك كفالته بالنفس لانهالنزام بطريقالتبرع وهو نتضرر بذلك من حيث أنه محبس اذا غاب المطلوب ويستوى انكان باذن مولاه أو بغير اذنه لانه لاملك للمولى في منافعه ومكاسبه فوجود اذنه فيما هو تبرع كمدمه ولانه لا وُلابة للمولى في الزام شيُّ في ذمته وكذلك قبول الحوالة فان معني النزام المـال في قبول الحوالة أظهر منه في الكفالة فان كفل بمال باذن سيده ثم عجز لم تلزمه تلك الكفالة لان أصل ضمانه كان باطلا في حالة رقه لا نعدام أهلية التبرع مع الرق وبالعجز يتأكد رقه ولا معتــبر باذن سيده حين كفل وان أدى فعتق لزمته الكفالة لان النزامه صحيح في ذمتـــه باعتبار أنه مخاطب له قول ملزم ولا يكون هو في هذا الالتزام أدون من العبد ولو أن عبداً محجورا كفل بكفالة ثم عتق لزمته فالمكاتب مثله الا أن العبد اذا كفل باذن سيده يطالب مه في حال رقه لان له ولاية الزام المال في رقبته بخلاف المكاتب ولو كان المكاتب صغيراً حين كفل لم يؤخذ بها وان عتق لان الصغير ليس له قوم ملزم في التبرعات في حق نفسه ألا تري أنه لوكان حرآ لم يلزمـ ه بذلك شئ فكذلك اذا أعتق بمــ د الكفالة وكذلك ابن المكاتب وأبوه وقرابه لان من دخل في كتابته فحاله كحال المكاتب ومن لم يدخل في كتابته فهو عبد محجور عليه فلا تصح كفالته وان كان باذن المكاتب لان اذنه انميا يمتبر فيما عملك مباشرته ننفسه وان كفل له سيده عمال على انسان جاز لانه عنزلة الاجنبي عنه حتى يشتري منــه وببيع كسائر الاجانب وكفالة الاجنبي له بالمــال صحيح لانه تبرع عليه لا منه فكذلك كفالة المولى فان عجز المكاتب رجع السيد بالمال على المكفول عنه ان كان كفل بأمره وان كان كفل بغير أمره بطل المال عنهما جميعاً ولم يرجع عليــه بشي لان ما في ذمة الاجنبي وهو المال المكفول به كسب المكاتب وكسبه بالعجز يصير ملكا لمولاه فكان ملك المولى المال المكفول به بهذا الطريق كملكه والهبة منه وهناك يسقط عنهما جميما ويرجع على المكفول عنه ان كان كـفل بأصرهولم يرجع اذا كـفل بنير أمره فهذا مثله ولو كان أدى السيد المال ثم عجز المكاتب رجع به المولى على الذي ضمنه بأمره لانه بالاداء استوجب الرجوع عليــه وصار ذلك دينا له في ذمته فلا يسقط بعجز المكاتب بعد ذلك ويستوى ان كان المقبوض قائما يعينه في بدالمكاتب أو مستهلكا لأن مانبضه المكاتب التحق بسائر أمواله فكما أن عود ماله الى المولى بالعجز لا يمنمه من الرجوع على المكفول عنه

فكذلك عود هذا المال اليه وكذلك لو حلت المكاتبة فصارت قصاصا عاله على المولى من الضمان لان المولى بالمقاصة يصير قاضيا دين الكفالة للمكاتب أو يصير متملكا ما في ذمته فيثبت له حق الرجوع على المكفول عنه اذاكان كفل بأمره ولا تجوز مكاتبة ما في البطن وان قبلتها الأم عليه لان مافي البطن غير معلوم الوجود والحياة ولا ولاية لأحــد عليه في القبول والقبول منه لا يتصور وقد بينا أن كتابة الصي الذي لا يعقل باطل فما في البطن أولى وكذلك أن تولى قبول ذلك حرعلى مافي البطن وضمنه لأنه لا ولاية له عليــه في القبول وما في البطن ليس عجل الكنامة والعقد متى أضيف الى غير محله كان باطلا وانما بجمل قبول النير كفبول من هو المقصود في موضع يتحقق القبول فيه بمن هوالمقصود الاأن المولى انكانةال للحر اذا أديت الى ألفا فهوحر فأداه عتق اذا وضعت لأقل من ستة أشهر حتى يتيقن بوجوده في البطن يومئــ ف وهذا لان مافي البطن محل تنجبز المتق فيكون محلا لتعليق عتقه بالشرط ويعتق بوجود شرطه ثم يرجع صاحب المال بماله لان المؤدى لم يملكه من المولى بسبب صيح وعتق الجنين كان وجودالشرط والشرط هوالاداء الىالمولى دون التمليك منه فبقي المال على ملك المؤدى فلهذا يرجع به عليه وان عتق الجنين واذا وهب المكاتب هبة أو تصدق بصدقة فهو باطل لانه تبرع فان عتق بالاداء ردت الهبة والصدقة حيث كانت لانه لم يكن أهلا لما صنع ولا كان كسبه محتملا له فلفا فعله ويقي المال على ملكه فيأخذه حيثما بجده بعد العتق مخلاف كفالته فان ذلك التزام في ذمته وله ذمة صالحة لالتزام الحقوق فينفذ ذلك بعد عتقه وان استهلك الموهوب له أو المتصدق عليه فهو ضامن لقيمته باستهلا كه مالاً لاحق له فيــه يســتوفى ذلك منــه المكاتب في حال قيام الكــتابة وبعــد العتق ويستوفيه المولى بعد عجز المكاتب بطريق الاولى لان الحق في كسبه خلص له واذا اشترى المكاتب عبداً من مولاه أو من غيره فوجد به عيباً فله ان برده على البائم لانه في حقوق عقدالشراء كالحروالمولى منه في ذلك كأجنى آخر فان عجز ثم وجدالسيد به عيبا وقداشتراه المكاتب من غير السيد فلسيده ان برده بالميب لان الحق مخلص له بعجز المكاتب كما مخلص للمكاتب بمتقه ثم لايمتنع عليه الرد بالميب بعد المتثى فكذلك على المولى بعد العجز والمولى يخلفه في كسبه بمد المعجز خلافةالوارث المورث وللوارث حق الرد بالميب فيما اشتراهمورثه فكذلك للمولى ذلك ولكن المكاتب هو الذي يلي رده لان الرد بالعيب من حقوق العقد

وذلك الى الماقد خاصة مابتي حياً وهو كالعبد المأذون يشترى شيئاً ثم يحجر عليهمولاه مكاتب اشتري عبداً ثم باعه من سيده ثم عجز فوجد به السيد عيباً لم يستطع رده على عبده لأنه لايستوجب بالرد عليه شيئاً فان المولى لايستوجب على عبــده ديناً ولان حق الرد بالعيب بناء على ثبوت المطالبة بتسليم الجزء الفائت وذلك غير ثابت للمولى على عبده ولا يرده على بائمه من عبده لانه ماعامله يشئ ولا كان ملكه مستفادا بذلك العقد وانما كان المستفاد بعقده ملك المكاتب فما لم يعسد ذلك الملك لا تتصور الخصومة معه فى العيب وكذلك ان مات المكاتب بعد العجز ثم وجد السيد بالعبد عيباً لم يرده لان اعادة الملك المستفاد للمكاتب متعذر بعــد موته عاجزاً عما كان متعذراً بعــد عجزه في حياته فاذا عجز المـكاتب وعليه دين لمولاه ودين لاجنى فانه ببطل دين المولي عنه لان الدين في ذمة العبد لانثبت الا شاغلا ماليته وماليته ملك مولاه وهو لايستوجب الدىن في ملكه وبباع في دين الاجنى لانهكان ثابتا في ذمته وبتي بعد العجز كذلك فان المجز لاينافي وجوب الدين عليه للأجنبي التسداء اذا وجد سببه فكذلك لا نافي بقاءه واذا لتي الدين عليه كان متعلقا عــاليته فيباع فيه وان لم يعجز ولكنه مات عن مال كثير بدئ بدين الأجنى لأنه أقوى ثم نقضا دين المولى ومكاتبته وفي هذاأشار الىالتسوية بين المكاتبةوالدين الآخرللمولى وقد ذكر قبل هذا مفسراً أن دين المولى مقدم في القضاء على المكاتبة وهو الصحيح وقد بينا وجهـ هواذا عجز المكاتب وفى رقبته دين فجاء رجـل بمبـد اشـتراه منـه بريد رده عليـه بالعيب له ذلك لأنه حق استوجبه عليه قبل العجز فلا يبطل بالعجز فان رده وسلمه اليه كان الثمن ديناله في ذمته كسائر الديون والعبد المردود كسبه فيباع ويقسم ثمنه بين الراد وسائر الغرماء بالحصص لاستواء حقهم في كسبه وان قال الراد لاأرده حتى آخذ ثمنيه كان له ذلك لان حال المشترىمع البائع عند الرد كحال البائع مع المشترى في ابتداء العقد وقد كان له أن يحبس المبيع لاستيفاء الثمن فكذلك المشـترى بعــد الرد له ان يحبسه لاسترداد الثمن وباعتبار نقاء بده هو أحق بماليته من سائر الغرماءفيباع له خاصة واذا سي المكاتب فاستدان دينا فهو تُمنزلة ما استدانه في أرض الاسلام لان المكاتب لاعلك بالاسر فهو باق على ملك مولاه مكاتبا سواء كان في دار الحرب أو في دار الاسلام وان ارتد المكاتب وعليه دين واستدان في ردته أيضًا علم ذلك باقراره ثم قتل على ردته فهو بمنزلة دين المرض حتى يبدأ بما استدانه في حال

الاسلام من اكسابه ثم ما بقي للذي ادانه في قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف رضوان عليهماً جمعين الـكل في ذلك سواء لان من أصل أبي يوسف أن الحر بعد الردة في التصرفات عنزلة الصحيح لتمكنه من دفع مانزل به عن نفسه بالتوبة فكذلك المكاتب ومن أصل محمد رحمه الله تعالى أنه في التصرفات عنزلة المريض لكونه مشرفا على الهلاك فكذلك المكاتب ومن أصل أبىحنيفةرحمه الله تعالى أن الحر بالردة تتوقف تصرفاته ويصير فيحكم المحجور عليه والمكاتب أنماينفذ تصرفه بعد الردة لمراعاة حق مولاه لأن كسيه قد تعلق به حق مولاه فأما في حق نفسه السبب الموجب للحجر متقرر فلمذا كان عنزلة المريض فيما يلزمه باقراره ويقدم دينالاسلام عليه ويستوى في هذا كسب الاسلام وما اكتسبه بعد الردة لأن حق المولى ثابت في ذلك كله لبقاء عقد الكتابة فابذا يستوى الكسبان فيه وما بتي بعــد قضاء ديونه وأداء مكاتبته يكون لورثته المسلمين لان قيام حق المولى يمنع من أن يجعل كسب ردته فيئا فيكون موروثا عنسه بعد عتقه ككسب اسسلامه ولو ارتد العبد المَّاذُونَ ثُمُ استدانُ في ردَّته ثم أسلم فجميع ذلك في رقبته لأنه باق على اذنه بعد الردة فاذا أسلم صار كأن الردة لم تكن فيكون هــذا وما استدانه في حال اسلامه سواء ولو قتــل مرتداً عن مال كان غرماؤه أحق به من المولى لانهم في حال حياته كانوا أحق بكسبه من المولى فكذلك بعد موته واذا سـمى ولد المـكاتب المولود في مكاتبته وقضي مكاتبته وعتق تم حضر غرماء أبيه لم يكن لهم أن يأخذوا من المولى ما أخذ ولكنهم بتبعون الولديديهم لانه بعد موت أبيه قائم مقامه والمكاتب في حياته لو أدي المكاتبة أولاعتق ولاسبيل للغرماء على مأأخذه المولى فكذلك ولده بعد موته استحسانًا نقول فان كان المكاتب ترك مالا فأداه الابن الى السيد فان الغرماء يرجعون بذلك المال على السيدلان حقهم ثبت في ذلك المال عوت المكاتب وهو مقدم على حق المولى فلا علك الولد ابطال ذلك الحق عليهم ثم قال ويمود الابن مكاتباً كما كان لأن أداءه لما بطل صار كأن لم يؤد بدل الكتابة الى المولى وقد قال قبل هذا في الفصل بعينه أنه يكون حرآ وهكذا يذكر في آخر الكناب ويضيفه إلى أبي نوسف وممد رحمه ماالله تعالى أن أبن المكاتب أذا أديمن توكه المكاتب مالا في المكاتبة ولحقه دين كان على الميت فالعتق ماض فيؤخذ من المولى ما أخذ ويرجع على الابن ببدل الكتابة وهذا هو الأصح لأن شرط عتقه قد وجــد وهو الاداء فيعتق وان كان المــال مستحقا

للغرماء ولكن على الرواية الأخرى يقول هولا يخلف اباه فيكسبه مايتي الرق فيهفلا معتبر بادائه في ذلك ولكن يخلفه فيما يكتسبه بنفسه فيمتبرأ داؤه في ذلك ولهذا يسلم للمولي مايقبضه من تركة المكاتب وقد بينا فيما ســبق وجوه وصية المكاتب فان أوصى لعبد له فقال بيموه بعد موتى نسمة فهذا باطل لأن هـذا وصية للعبد بقدر ثلثه فان البيع نسـمة يكون للمتق والمشتري لا يرغب فيه عثل الثمن ألا ترى أن الحر لوأوصى بهذا يحط عنه من الثمن بفدر ثلث ماله اذا لم يكن يرغب في الشراء بأكثر منه ووصية المكاتب بالثلث باطلة وان مات عن وفاء لما بينا أن كسبه لايحتمل التبرع فان أجازوابمد الموت ثم أرادوا أن يدفعوه الى صاحبهم فلهم ذلك لان العقد كان لفوآ باعتبار أنه لم يصادف محله فلا تعمل الاجازة في لزومه بخلاف ورثة الحر اذا أجازوا وصيته بما زاد على الثلث لان ذلك صادف محله لكونه مملوكا له ولكنه امتنع نفوذه لحق الورثة فأجازتهم تكون اسقاطا لحقهم فلهذا يتم بنفسه وهنالم يصادف محله فلا تعمل الاجازة فيه ولكنهم لو دفعوه ألى صاحبه بعد الاجازة ففي القياس لهم الاسـترداد أيضًا لان الاجازة لا ينعقد بها العقد ابتــدا، ألا ترى أن الصبي لو طلق امرأته ثم أجازه بعد البلوغ كان لغوآ ولكنه استحسن فقال دفعهم المال الى صاحبه تمليك منه لذلك المال وتمليكهم صحيح بعد ما خلص المال لهم من الوجه الذي قصــد تمليكه فلهذا يصح ذلك ليحصل مقصودهم واذا تصدق على المكاتب بصدقة فقضي منها الكتابة أولم يكن فيها وفاء فمجز عن المكانبة والصدقة في يده فهي طيبة للمولى لان الصدقة تمت وصار المقبوض كسبا للمكاتب فأنما يسلم للمولى اما بجرة الكتابة أو بجرة الخلافة عنه في كسبه بعد العجز فيكون طيبا له كسائر أكسابه والاصل فيه حديث بربرة وقول النبي صلى الله عليه وسلمورضي الله عنها هيرلها صدقة ولنا هدية وكذلك مايتصدق بهعلى عبد المكاتب فهو جائز لان المكاتب في حكم الصدقة كالفقير المحتاج ويجوز التصدق على عبدالفقير بزكوة المال ويحل ذلك لمولاه فكذلك على العبد المكاتب والله أعلم بالصواب

- ﴿ باب الاختلاف في المكاتب ﴾

﴿ قَالَ ﴾ رضى الله عنه قد بينا فى كتاب المتاق الاختلاف بين أبى حنيفة وصاحبيه رحمهم الله فيا اذا اختلف المولى مع المكاتب فى مقدار البدل أو جنسه فى حكم النحالف ثم فرع على

نول أبي حنيفة رحمه الله تماني ﴿ قال ﴾ اذا قال المكاتب كالبتني على ألف درهم وقال المولى على ألفين فجمل القاضي القول قول المكاتب مع يمينه وألزمه ألف درهم كما هو قول المكاتب ثم أقامالسيد البينة على أنه كاتبه على ألفين فبينته مقبولة لمافيها من اثبات زيادة المال وهوحقه ثم ان كان المكاتب لم يؤد شيئاً بعد لم يعتق الا بأداء الالفين لأن الثابت بالبينة كالثابت بانفاق الخصمين وانكانأدى ألفا وأمضى الفاضىءتقه ثم أقام المولى البينةفني الفياس هذاوالاول سواء لأنه تبين بالحجة أن مدل الكتابة ألفان وأن القاضي مخطئ في امضاءعتقه بعد أداء الالفولكنه استحسن فقال هوحر وعليه ألف درهم لان القاضي قضي بعتقه بدليل شرعي والعتق بعد وقوعه لايحتمل النقض ثم بينة المولى بعــد ذلك مقبولة على اثبات الزيادةله في ذمته غير مقبولة على نفي العتق المقضى به اذليس من ضرورة وجوب المال على المكاتب بطلان المتق كما لو استحق البــدل من المولى لأنا قد بينا اختلاف الصحابة رضي الله عنهم فى وقت عنق المكاتب فمنهم من يقول يعتق بنفس العقد ومنهم من يقول يعتق بأداء قدر قيمته وقضاء القاضي بعتقمه صادف موضع الاجتهاد فكان نافذا فان أدى المكاتب ألف درهم ولم يخاصمه الى القاضي حتى أقام المولى البينة على الالفين لم يمتق حتى يؤدى الالف الباقية لانه تبين أن بدل الكتابة ألفان فلا يعتق بأداء بعض المال ولما لم يخاصمه الى القاضي لا عكن أبات المتق له محالاً به على قضاء الفاضي في المجتردات لان الفاضي لم يقض بشي أ فلهذا لا يمتق حتي يؤدى جميع المال واذا اختلفا فقال المولى كانبتك على ألفين وقال المبد كاتبتني على ألف اذا أديت فأنا حر فأقاماالبينة فانه يقضى عليه بألفين فيؤخذ ببينةالمولي على المال وببينة العبد على العتق فاذا أدى ألفا عتق وعليه ألف أخرى لان العبد قد أقام البينة على عتقه بعد اداء الألف حين شهد شهوده أنه قال اذا أدى ألفا فهو حر بمنزلةرجلأعتق عبده على ألف وقد بينًا معنى هذه المسئلة في كتاب العتاق الا أن هناك أبهم الجواب وهنا فسر وفرق بينما اذا شهد شهود العبــد أنه قال اذا أديت الى فأنت حر وبين مااذا لم يشهدوا بذلك ولكن شهدوا أنه كالبه على ألف ونجمها عليه نجوما فانه لايعتق هنا حتي يؤدى ألفا آخرى وهذا الفرق صحيح لان فىالفصل الاولءتقه عند أداءالألف بحكم الشرط مصرح به في شهادته ولا يوجد ذلك في الفصل الثاني فانه يمتق يحكم المقد وقد ثبت ببينة المولى ان البدل بحكم العقد ألفان فلا يعتق إلا بأداء الالفين ألا تري أنه لوكاتبه على ألف ثم جدد

الكتابة على الفين أو زاده في المكاتبة ألفا أخرى فانه لايمتق الابأداء الالفين فكذلك عند اقامة البينة لانا نجعل كان الامر بن كاناوان اختلفا فقال العبدكا تبتني على نفسي ومالي على ألف درهم وقال المولى بل كالبتك على نفسك دون مالك فالقول قول المولى والبينة بينة المبدلان العبد في هذا الفصل مدعى زيادة في حقه والمولى يذكر تلك الزيادة فالقول قوله مع يمينه لانكاره والبينة بينة العبد لما فما من أبات الزيادة وكذلك لو قال المولى كاتبتك على نفسك خاصة وقال المبد بل على نفسى وولدى فان قال المولى كان هذا المال في دك حين كاتبتك فهو مالى وقال العبد أصبته بمد ذلك فالقول قول العبد والبينة بينة المولى لان المال في يد المبد فهو مستحق محكم مده والمولى محتاج الى آئبات الاستحقاق عليه بالبينة ولان الكسب حادث فيحال محدوثه على أقرب الاوقات وهو مابعــد الـكتابة ويحتاج المولى الي اثبات التاريخ السابق بالبينة وان ادعى أحدهما فساداً في المكاتبة وأنكر الآخر فالقول قول المنكر لان اتفاقهـما على المقد يكون اتفاقا منهما على مايصح به العقد فان مطلق فعـل المسلم محمول على الصحة فلا نقبل قول من بدعى الفساد الانحجة ولأن المفسد شرط زائد على مابه تتم المكاتبة فلا شبت عجرد الدعوى قبل اقامة الحجة ولهذا لو أقاما البينة كانت البينة بينة من يدعى الفساد لانه نثبت زيادة شرط ببينته وإن قال المولى كاتبتك على ألف الى سنة وقال العبد الى سنتين فالقول قول المولى والبينة بينة العبدلان الاجل حق العبدفهو بدعىزيادةفي حقه وهو سنكر ألا ترى أن المولى لو أنكر أصل الاجل كانالقول قوله والبينة بينة العبد فكذلك اذاأ نكر زيادة في الاجلوانادعي أنه كاتبه نجوما على ألف كل شهر مائة وقال المولى نجومك مائتان كل شهر فالقول قول المولى والبينة بينة العبدلان الاختلاف بينهما في الحقيقة في فصل الاجل العبد بدعي ان الاجل عشرة أشهر والمولى بدعي أن الاجل خمسة أشهر ولو قال العبد كاتبتني على ما نه دينار وأقام البينة وقال المولى على ألف درهم وأقام البينة فالبينة بينة المولى لان حق المكاتب ثابت بالفاقهما وانمــا قامت البينتان فيما هو حق المولى وبينته على اثبات حق نفسه أولى بالقبول من بينة غيره على حقه ولو قال المولى لمكاتبته ولدت هذا الولد قبل انأ كاتبك فهو عبدي وقالت بل ولدَّنه في مكاتبتي فالقول قول من في بده الولد منهما لانه مستحق له باعتبار بده والآخر بريد استحقاقه عليه فلا يستحقه الا باقامة البينة ﴿فَانَ قَيْلَ﴾ اذا كان في يد السيدفلماذا بجمل الفول قوله وولادتها الولدحادث ومحال بالحادث على أقرب الاوقات

﴿ قلنا ﴾ نم ولكن هذا نوع ظاهر والظاهر يصلح حجة لدفع الاستحقاق ولكن لا يثبت به الاستحقاق والمكاتب يحتاج الى استحقاق اليد على المولى في الولد والظاهر لهذا لايكفي فان أقاما البينة فالبينة بينة المكاتبة أما اذا كان الولد في بد المولى فلا نه يثبت الاستحقاق بينتها والمولى ينني ذلك الاستحقاق وأما اذا كان في يد المكاتبة فأنها ببينتها تثبت حكم البكتابة في الولد وحريته عند أدائمها والمولى ينفي ذلك ببينته فكان المثبت من البينتين أولى كالو أعتق جاريته ثم اختلفا في ولدها هذا الاختلاف وأقاما البينة فالبينة بينة الجارية لما فيها من اثبات المتق للولد واذا ماتت المكاتبة ثم اختلف ولدها والمولى في المكاتبة فهو كاختلاف المولى والام في قول أبى حنيفة رحمه الله تمالى الآخر لان الولد قام مقام الام فاختلافه مع المولى في مقدار البدل بمنزلة اختلاف الام ولهذا لو ادعى الولد أنه أدى البدل أو أن الام أدت البدل لم يصدق الا بحجة كما لو ادعت الام ذلك في حياتها وكذلك اذا كان الاختلاف بين المكاتبة وابن الموني بعد موت المولى ولوكاتب الذمي عبدآله مسلما ثم اختلفا في مقدار البدل وأقام المولى بينة من النصارى لم تقبل لان الخصم مسلم وشهادة الكافر ليست بحجة على المسلم حربي دخل دار الاسلام بأمان فاشترى عبداً ذميا وكاتبه ثم اختلفا في المكاتبة فأقام المولى البينة من أهل الحرب ممن دخل معه بأمان لم تقبل شـمادتهم على العبد الذمي لانه من أهل دارنا وشهادة أهل الحرب على من هو من أهل دارنالاتكون حجة كشهادة الكفار على المسلمين والله سبحانه وتمالى أعلم بالصدق والصواب واليه المرجع والمآب

- اب مكاتبة المريض

﴿ قال ﴾ رضي الله عنه مريض كاتب عبده على ألف درهم نجمها عليه نجوما وقيمته ألف درهم وهو لا يخرج من ثلثه فانه يخير العبد ان شاء عجل مازاد من القيمة على ثلث مال الميت والا رد في الرق لانه بتأجيل المال عليه أخر حق الورثة الى مضي الاجل وفيه ضرر عليهم فلا يصح فيا هو من حقهم وهذا لان ضرر التأجيل كضرر الابطال من حيث ان الجيلولة تقع بين الورثة وبين حقهم عقيب موته ألا ترى أن المريض اذا أجل في دين له على الاجنبي يعتبرله من الثلث كالوأبر أوان شهود التأجيل في الدين اذا رجعواضمنوا كشهود الابراءفان عجل ما زاد على الثاث حسب ذلك من كل نجم بحصته لان التنجيم كان ثابتا في جميع المال وان

عجل شيئاً عند اعتراض الورثة يشيع المعجل في جميع النجوم فيكون من كل نجم بحصته اذ ليس بعض النجوم بأن يجعل المؤجل عنهأولى من البعض وان كاتبه على ألفين وقيمته ألف درهم لامال له غيره قيل له عجل ثلثي الالفين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمما الله وقال محمد رحمه الله يقال له عجل ثلثي قيمتك لأن من أصلهما أن مال المولى مدل الكتابة فلا يصح تأجيله الا في قدر الثلث ومن أصل محمد رحمه الله تمالي أن مازاد على ثاثى قيمته كان المريض متمكنا من أن لا تملكه أصلا فاذا تملكه مؤجلا لا يثبت للاولياء حق الاعتراض على الأجل فيه وقد بيناه في كتاب العتاق وان كاتبه على ألف وقيمته ألفان ولا مال له غيره قيل له عجل ثلثي قيمتك وأنت حر والا رددناك في الرق لانه حاباه منصف المــال والمحاباة في المرض وصية فلا مجوز الا تقــدر ثلثــه واذا اســتغرقت المحاباة للثلث لاعكن تصحيح التأجيـل في شيء منه فيؤمر بأن يمجل ثاثي قيمته أو برد في الرق رجــل كاتب عبده في صحته على ألف درهم ثم أقر في مرضه أنه استوفى بدل الكتابة فهو مصدق ويمتق المكاتب لانه استحق براءة ذمتــه عنه اقرار المولى باستيفاء البـــدل منه لمــا كان العقد في صحته ومرضه لابطل الاستحقاق الثابت للمكاتب كما لو باعه من انسان في صحته ثم أقر في مرضه باستيفاء الثمن بخلاف مالوكاتبه في مرضه ثم أقر باستيفاء البدل فانهلا يصح الانقدر ثلثه لآنه مااستحق هنا براءة ذمته عند اقراره وانما استحق براءة ذمته عندايصال المال اليه ظاهراً ليتملق به حق ورثتــه كما كان حقهم متعلقاً برقبتــه ثم تتمكن تهمة المواضعة هنا أنه قصد يتصرفه تحصيل المتق له فيجمل في حق الورثة كان المولى أعتقه مكان الكتابة فلهذا كان معتبراً من ثلثه ولوكاتبه في صحته على ألف درهم وقيمته خمسمائة ثم أعتقه في مرضه ثم مات ولم يقبض شيئاً فانه يسمى في ثلثي قيمته لان مال المولى في مرضه الاقل من قيمته ومن بدل الكتابة فانمازاد على الاقل غـير متيقن بأنه له ألا ترى أنه تمكن من أن يمجز نفسه فلا يكون حقه الا في القيمة فالهذا يمتــبر الثلث والثلثان في الاقــل وهو قيمته فمليه أن بسمى في ثلئي قيمته ولان اعتاقه اياه ابطال للكتابة لان الاعتاق المبتــدأ في حق المولى غير المتق بجبة الكتابة واذا كان هذا ابطالا للكتابة جمل كانه لم يكاتبه وكذلك أن وهب جميع ماعليه من الكتابة في مرضه وهو حرويسكي في ثلثي قيمته لان مال المولى هو الاقــل فانما يمتبر تبرعه بالهبة من الثلث فيما يعلم أنه حقه وهو الاقل وفي الكتاب قال لانه متى

أدى ثلثي قيمته عتق وان كان على المكاتبة في قول يعقوب ومراده قول يعقوب في أنه اذا كان لعتقــه وجهان سعى في أقل ما يلزمه من جهة السعانة ومن جهة المكاتبة ولا تخير بينهما لان التخيير بين الفليل والكثير في الجنس الواحد غير مفيـــد وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي اذا كانبه في صحته ثم أعتقه في مرضه فهو بالخيار ان شاء سمي في الثي قيمته قبل ذلك خمسائة ثم أعتقه في مرضه سمى في ثلثي قيمته ولم يحتسب له شي مما أدى قبل ذلك لانه لما عتق بالاعتاق المبتدأ بطل حكم الكتابة في حق المولى فما أدى قبــل ذلك كسب عبده فيكون سالما له غير محسوب بما عليه من السماية وهذا عندهما وكذلك عنــد أبي حنيفة رحمه الله تمالي وان اختار فسخ الكتابة والســماية في ثاثي قيمته ﴿ قال ﴾ وان أدى المكاتبة الامائة درهم ثم أعتقه في مرضه أو وهب له الباقي سمى في ثلثي المائة لان مابق من بدل الكتابة هنا أقل وقد بينا أن مال المولى القدر المتيقن به وهو الاقل فلهذا يعتبر الثلث والثلثان هنا من بدل الكتابة لانه أقل واذا ولدت المكاتبة ولدا والدت ولدآ آخر لها ثم ماتت سميا في الكتابة على النجوم لان المولود في الكتابة قائم مقام الام في نقاء النجوم ببقيائه وهو المطالب بدل الكتابة وهو الذي يلي الاداء الي المولى عند حلول كل بجم دون الشترى لان المشترى لو كان وحده لا يطالب بالمال على النجوم ولكن اذالم يؤد المال حالا فهو عنزلة عبدها بباع فعرفنا أنه غير قائم مقامها وانما القائم مقامها هو الاجل فصار المولود في الكتابة في حق الولد الآخر كالأم وفي حال حياتها كانت هي التي تطالب بالمال وتلي الاداء دون الولد فكذا هنا فان سعى الولد في الكتابة وأدى لم يرجم على أخيه بشي لأنه أدى عن أمه ولأن كسبه في أداء بدل الكتابة منه عنزلة تركتها وعند الأُداء من التركة لا يرجع على أخيه بشي فكذلك اذا أدى من كسبه ولو اكتسب هذا الابن المشترى كسبا فلأخيه أن يأخذه فيستعين به في كتابته لانه قائم مقام أمه وكان لهــا في حياتها أن تأخذ كسبه فكذلك لمن قام مقامها وهـ ذا لانه لما بتي الأجل باعتبار بقاء المولود في الكتابة ولا يبقى الأجل الا باعتبار من هو أصل عرفنا أنه أصل في هذا المقد والمشترى تبع له وعلى هذا لو أراد أن يسلمه في عمل ليأخذ كسبه فيستعين به في مكاتبته

كان له ذلك ويأمره القاضي أن يؤاجر نفسه أو يأم أخاه أن يؤاجره كما لوكانت الأم حية كان لهاأن تؤاجره بأمر الفاضي اذا أبي أن يؤاجر نفسه ليؤدي المكاتبة من اجارته وما اكتسب المولود في المكاتبة بمد موت الام قبل الاداء فهو له خاصة وما اكتسب أخوه حسب من تركتها فقضي منه الكتابة والباقي ميراث بينهما لأن المشترى بمنزلة عبدها فيكون كسبه لها عنزلة مال خلفته يقضي منه بدل الكتابة والباقي ميراث عنها بين الاثنيين فأما المولود في الكتابة قد انتصب أصلا فاذا حكم بمتقيه مستندآ الي وقت عتق أمه كان مااكتسب بعد ذلك له خاصة وهذا كله مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأما عنه دهما الولد المشــترى والولد المولود في الكتابة وكل من تكاتب علمها في حكم السماية على النجوم سوا، فلا يكون لأخيه أن يأخذ منه شيئاً من كسبه اذ كل واحد منهما قاهم مقام الام وليس أحدهما يتبع لصاحبه واذا كان العبد بـين رجلين فرض أحــدهما ثم كاتب الصحيح باذنه جاز ذلك وليس للوارث إبطاله لانه قائم مقام مورثه ولم يكن للمورث ابطاله فكذلك لا يكون ذلك لوارثه وهذا لانه ليس في هـذا الاذن ابطال شي من حق الورثة عما تعلق حقهم به انما هو مجرد اسقاط خيار ثبت له وكذلك ان اذن له في القبض فقبض بمض المكاتبة ثم مات المريض لم يكن للوارث أن يأخذ منه شيئاً من أصحابنا رضي الله عنهم من قال هذا غلط و منبغي أن يكون للوارث أن يأخذ منه مازاد على الثلث لان اذنه في القبض رضامنه بأن نقضي المكاتب دينه منصف الكسب الذي هو حق المريض وهذا تبرع مُنه فأنما يعتبر من ثلثه ولكنا نقولالمريض تمكن من اسقاط حق ورثته عن كسبه بأن يساعده على الكتابة فيعمل رضاه أيضاً نقضاء بدل الكتابة من كسبه ولا يكون للورثة سبيل على ابطال ذلك وهذا لان الكسب بدل المنفعة وتبرعه عنفعة نصيبه لايكون معتبراً من ثلثه فكذلك تبرعه من بدل المنفعة ولا يجوز للمكاتب ان يزوج أمتــه من عبـــده لان فيه تعبيبا لهما فأنالنكاح عيب في العبيد والاماء جميعا ولا يسقط مهذا العقد نفقتها عنه ولانجب المهر أيضا فكان هذاضر را في حق المكاتب فلهذا لا يصح منه وللمكاتب أن يأذن لمبده في التجارة لانهمن صنيع التجار وتقصديه اكتساب المال والمكاتد منفك الحجرعنه في مثله ولان الفك الثابت بالكتابة فوقالثابت بالاذن واذا جاز للمأذون أن يأذن لمبده في التجارة فلأن يجوز للمكاتب أولى فان لحقه دين بيع الا أن يؤدى عنه المكاتب وبجوز أن يؤدي عنه

الدينوان كان أكثر من قيمته لان هذا تصرف تناوله الفك الثابت بالكتابة والمكاتب في مثله كالحر ألا ترى أن فيما يبيع ويشترى بنفسه جعل كالحر لهذا فان عجز المكاتب وقد لحق كل واحدمنهما دين بيع كل واحدمنهما في دين نفسه الا أن يفديهما المولى لان بعجز المكاتب صار كل واحد منهما مملوكا للمولى فيكون الرأي اليه في أن يؤدى عنهم االدين أو بباع كل واحد منهما في دينه فان فضل من عن المكاتب شي لم يصرف في دين عبده لان حق غرماء العبد أنما تعلق عالية العبد وكسبه والمكاتب ليس من ذلك في شيُّ بل المكاتب في حق الميد عنزلة الحر فكما لا نقضى دين العبد من مال مولاه الحر فكذلك لايقضى من عَن المكاتب وان فضل من عن العبد شئ صرف في دين المكاتب لان العبد كسبه وحق غرمائه ثبت في كسبه الا أن دين العبد كان مقدما في مالية رقبته فما يفضل من دينه صرف في دين المكاتب فان قضي المولى بمض غرماء العبد دينه ثم جاء الآخرون لم يكن لهم على من اقتضى دينه سبيل أذا لم يكن الدين مشتركا بينهـم لان المولى أعـا قضى من خالص ملكه ولا حق للفرماء في خالص ملكه فهو بمنزلة متبرع آخر يتبرع نقضاء بعض دينه فلا يكون للباقين على المقتضى سبيل ولكنهم يأخذون العبديدينهم لتعلق حقهم بماليـة رقبتــه ولا يخاصمهم المولى بماقضي من دينه في رقبته لانه لايستوجب دينا في ذمة عبده ولا في مالية رقبته فكان هو في الاداء عنزلة متبرع آخر وعجز المكاتب حجر على عبده لان بوت الاذن باعتبار الفك الثابت للمكاتب وقد زال ذلك بمجزه فيكون عجزه كموت الحر وعوت الحر يصير المبد محجورا عليه فكذلك بمجز المكاتب وكذلك عوته لانه ان مات عاجزا فقد انفسخت الكتابة وان مات عن وفاء فهو كموت الحر فيكون حجرا على العبـد في الوجهين جيمًا فإن كان له ولد فأذن له في التجارة وعليه دين لم يصبح اذنه لان غرماء العبد أحق عالية رقبتــه والولد المولود في الكتابة انمــا مخلف أباه فيما هو حقــه فأما فيما هو حق غرمانه فلا فارذا لا يصح اذنه له في التجارة واذا أذن المكاتب لعبده في التجارة فاستدان دينا فدفعــه المولى الى الغرماء بدينهــم جاز ذلك والمــراد بالمولي هو المـكاتب دون مولى المكاتب لانه لا حق لمولى المكاتب في التصرف في كسبه ما بقيت الكتابة والمكاتب في التصرف في كسبه كالحر فيما تناوله الفك ودفع العبد الى الغرماء بدينهم يجوز من الحر وَكُذُلُكُ مِن المُكَاتِبِ وَلُو أَذْنَ لَعَبِدُهُ فِي النَّزُويِجِ لِم يَجِزُ لَانَهُ لَا يُمَلُّكُ مِبَاشِرَتُهُ بِنَفْسَهُ لَمَا فَيْهِ مِن

الضررعليه فكذلك لايأذن العبد فيه وان أذن لامته في التزويج جاز ذلك استحسانا كما لو زوجها بنفسه لانه يأخذ مهرها ويسقط نفقها عن نفسه وفى القياس لا يجوز أيضا لان هذا النصرف ليس من صنع التجار عادة والله أعلم بالصواب

- ﴿ باب الخيار في الكتابة ١٠٠٠

﴿ قَالَ ﴾ رضى الله عنه وبجوز من اشتراط الخيار في الكنابة ما بجوز في البيم لانه عقد معاوضة يتعلق به اللزوم ويحتمل الفسخ بعد نفوذه كالبيع فان اشترط المولى لنفسه فيها الخيار ثلاثًا فاكتسب العبد كسبا أو كانت جارية فوطئت بشهة أو ولدت ولداً ثم أجاز الكنابة كان ذلك كله للمكاتب والمكاتبة لان الخياركان مانما من نفوذ حكم الكتابة فاذا زال المانع باسقاط الخيار صار كأن لم يكن فيتم العقد من حين عقــد كما في البيع اذا أجاز من له الخيار يسلم المبيع للمشترى بزوائده المتصلة والمنفصلة ولان ولدها في حكم جزء منها وهي صارت أحق بنفسها عنــد ســقوط الخيار فـكذلك بما هو جزء منها والعقر بدل جزء منها والكسب بدل منافعها وهي أحق بمنافعها بحكم الكتابة كما أنها أحق بنفسها ولو باع المولى الولد أو وهبه وسلم أو أعتقه فهو جأئز وهو ردللمكاتبة كمافى البيع ولو ولدت الجارية المبيعة فى مدة الخيار للبائع فأعتق الولدأو باعه كان ردا للبيع والمعنى فى الـكل واحد ان الولد جزء منها ولو باشرهذا التصرف فيها كانردا للمكاتبة فكدلك في جزء منها وهذالان الولد يسلم لهابنفوذ الكتابة بالاجازة ومقصو دالمولى تصحيح بيعه وهبته ولا يمكن تصحيحه الا بفسخ الكتابة فجملناه فاسخا لهذا ولكن فيه بعض الاشكال في المتقلانه لامنافاة بين عتى الولد وبين نفوذ الكتابة فيهاألا ترىآبه لو أعتق ولدهابعد نفوذ الكتابةولزومهاكان عتقه محيحا نافذا فينبني أن لا بجمل اعتاقه الولد رداً للكتابة على هذا الطريق والكنه مستقيم على الطريق الاول رجلكاتب عبده على نفسه وولده صفارعلى أنه بالخيار ثلاثة أيام فمات بعض ولده ثم أجاز الكتابة جازت ولا يسقط عنه شي من البدل لان البدل كله عليه دون الولد اذ لا ولاية له على ولده في الزام البدل اياه فكذلك موته لا يؤثر في كتابته ولا يسقط عنه شي من البدل وان كاتب أمته على أنها بالخيار ثلاثًا فولدت فأعتق السيد الولد فهي على خيارها لان تنفيذ عتق السيد الولد مع بقاء الكتابة فيها ممكن ألا ترى أنه لو أعتق ولدها بمــد لزوم الكتابة

نفذ عنقه نم لا يحط عنها شي من البدل لان في هـ ذا تحصيل بعض مقصودها ألا ترى أنهالو ولدت بمدنفوذ الكتابة فأعتق المولى الولد لم يحط عنها شي من البدل فكذلك قبل تمام الكتابة اذا أعتق الولد وهذا بخلاف ما اذا كان الخيار للمولى فان اقدامه على المتق هناك فسيخمنه للعقد ألاترى أنه لو أعتق الام كان فسخا للعقد حتى لا يعتق الولد معها فكذلك اعتاقه الولد لانه جزء منهـا وهو متمكن من فسخ الكتابة بخياره فأما اذا كان الخيارلهــا فالعقد لازم من جانب المولى ألا تري أنه لو أعتقها لم يكن فسخا للكتابة حـتى يعتق الولد ممها وكذلك أذا أعتق ولدها فان ماتت بعــد الولادة والخيار للمولي فــله الاجازة ثم الولد بمنزلة الام استحسانا وفي القياس المكاتبة باطلة وبالقياس يأخيذ محمد رحمه الله تعالى لان أوان لزوم العقد عند اسقاط الخيار فلا بد من بقاء من هو الاصل والمقصود بالعقد عند ذلك وهذالان البدل انمابجب عنداسقاط الخيار ولاعكن ابجامه على الميت ولاعلى الولد التداء لانه خلف فما لم يثبت الوجوب في حق من هو الاصل لا يظهر حكمه في حق الخلف ووجه الاستحسان أن الولد جزء منها فبقاؤه عنــد اسقاط الخيار كبقائها ألا ترى أن بعد نفوذ المقد لو ماتت جمل الولد قائمًا مقامها في السماية على النجوم فكذلك قبل تمــام العقد بالاجازة اذا ماتت مجمــل الولد قائمــا مقامها في تنفيذ العقد بالاجازة وانمــا استحسنا ذلك لحاجتها ولحاجة ولدها الى تحصيل العتق عند أداء البدل ولو كان الخيار لهما فموتها منزلة فبول المكاتبة لان الخيار لا يورث بمن هو حر فكيف يورث من المكاتبة ولكنها لما اشرفت على الموت وعجزت عن التصرف بحكم الخيار سقط خيارها فلو كان الخيار للمولى فاشترت وباعت في مدة الخيار ثمرد المولى المكاتبة لم يجز شي مما صنعت لان المكاتبة بطلت نفسخ المولى قبل تمامها والاذن في التجارة من ضرورة نفوذ الكتابة ولزومها فاذالم يثبت ذلك لم تكن مأذونة في التجارة فلا ينفذ تصرفها الا أن يكلون المولى رآها فلم ينسير عليها فيكون ذلك منه اجازة ألا ترى أن رجلا لو باع عبداً على أن البائع بالخيار ثلاثا وقبضه المشــترى فأذن له في التجارة واستدان دينا ثم رد البائم البيع لم يلزمه شيُّ من ذلك فكذلك في المكاتبة فأما اذا رآه يتصرف فقد قامت الدلالة لنا على أن سكوته عن النهى بعد العلم بتصرفه يكون دليل الرضا ودليل الرضا كصريح الرضا ولو صرح بذلك كان إجازة منه للكتابة وان كان الخيار للمكاتب كان شراؤه وبيعه رضا منه بالكتابة لانه تصرف منه في المعقود عليه على ما هو مقتضي العقد منه فيتضمن الاجازة للعقد منه وهو نظير ما لو اشتري عبدا على أنه بالخيار ثم أذن له المشترى في التجارة كان هذا رضا منه بالبيع فكذلك الكتابة والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- ﴿ باب مكاتبة أم الولد والمدبر

وقال و رضي الله عنه رجل باع أم ولد له أو مدبرته خدمتها من نفسها جاز ذلك وهما حران والثمن دين عليه ما بمنزلة ما لو باع رقبه من نفسهما وهذا لان المماوك للمولى عليهما الخدمة بملك الرقبة فهو بكل واحد من هذين اللفظين يكون مسقطا حقه عنهما بعوض ومضيفا لتصرفه الى ما هو المملوك له عليهما فيصح ويجب البدل بنفس القبول أم ولد بيين شريكين كاتبها أحدها بغير اذن شريكه فللآخر أن ينقض الكتابة كما لوكانت قنة ولا يقال هنا ليس لهما أن ييماها قبل الكتابة فلماذا ثبت للساكت حق فسخ كتابة صاحبه لان لهما أن يستخدماها ويؤاجراها ولان لهما أن يستديما الملك فيها واذا ردت الكتابة تمذر على الشريك استدامة الملك فيها فكان له أن يستديما الملك فيها واذا ردت عن نفسه ولو كاتب أم ولده وأمة له وقيمتهما سواء ثم أعتى أم الولد أو عتقت بموته فالأخرى تسمى في نصف البدل لان البدل يتوزع على قيمتهما وقيمتهما سواء وباعتاى أم فالد يصير مستوفيا حصتها من البدل وكذلك لوكاتب مدبراً له وقنا وقيمتهما سواء ثم مات المولى فان خرج المدبر من الثلث فائه يسقط نصف البدل وسمي الآخر في نصف مات المولى فان خرج المدبر من الثلث فائه يسقط نصف البدل وسمي الآخر في نصف البدل وانما يمني بهاتين المسئلتين ان تكون قيمته مدبراً أو قيمتها أم ولد مشل قيمة القن في الانف في الانقسام انما تعتبر القيمة على الصفة التي تناولها المقد والله أعلم بالصواب

م اب، دعوة المكاتب كاب

﴿ قال ﴾ رضى الله عنه جارية بين مكاتب وحر ولدت فادعاه المكاتب فالولد ولده والجارية أم ولده ويضمن نصف عقرها ونصف قيمتها للحريوم علقت منه ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً لان المكاتب بماله من حق الملك في كسبه يملك الدعوة كالحر فبقيام الملك له في نصفها هنا ثبت نسب الولد منه من وقت العلوق وثبت لها حق أمية الولد في حق امتناع البيع تبعا

الثبوت حق الولد ويصير متملكا نصيب صاحبه منها من حين علقت فيضمن نصف عقرها لشريكه ونصف قيمتها من ذلك الوقت ولا يضمن من قيمةالولد شيئاً لانه حادث على ملكه والحر في نظير هذا لا يكون ضام:ا شيئا من قيمة الولد فكذلك المكاتب وأشار في الاصل الى أن الجنين تبع ألا ترى ان أمة اذا كانت بـين رجلين وهي حبـلي فاشترى أحدهما نصيب صاحبه منهاكان مافي بطنها أيضاً للمشترى فان ضمن ذلك ثم عجز كانت الجارية وولدها مملوكا للمولى لانهما كسبه وقد خرجا من حكم الكتابة بمجزه فكانامملوكين له وان لم يخاصمه ولم يضمنه شيئاً حتى عجز كان نصف الجارية ونصف الولداشر يكه الحر لانهما خرجا من حكم الكتابة بمجزه ونصفهماعلى ملك الشريك الحرمالم يصل اليه الضمان اذ لامنافاة بين ثبوت النسب منه و نقاء الملك للشر مك بخلاف الاول فان المكاتب بالضمان هناك يصير متملكا نصيب الشربك والضان كان واجبا مانقيت الكتابة وقدزال ذلك بالعجز وصارالحر متمكنا من التصرف في نصيب نفسه منها ولكن عليه نصف المقر لاقراره بوطئها بسبب الملك وهي مشتركة بنهمافان كانت مكاتبة بينهمافادعي المكاتب ولدها جازت الدعوة لبقاء حق ملكه في نصفها بعد الكتابة وهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وأخذت العقر من المكاتب وطئه اياها وان شاءت عجزت وضمن المكاتب اشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ألا ترى أن الحرلو ادعى الولدكان الحكم فيه كذلك فكذلك المكاتب الاأنه اذا كان الحر هو المدعى واختارت أن تمجز نفسها فهي بمنزلة أم الولد واذا كان المكاتب هو المدعى فهي غنزلة أم الولد في امتناع بيمها ولكن لاتثبت أمية الولد فيها حقيقة مالم يمتق المكاتب بالاداء فان كانا ادعيا الولد فالدعوة دعوة الحر لان له حقيقة الملك في نصفها وحتى الملك لايمارض حقيقــة الملك ولان في تصحيح دعوة الحر أثبات الحرية للولد في الحال وحقيقة أمية الولدللام وذلك لأبوجد في دعوة المكاتب فان اختارت المضي على الكتابة ثم مات الحر سقط نصيب الحر من المكاتبة عنها لأن نصيبه عتق عوته فكانه عتق باعتاقه وسعت في أقل من حصة المكاتب من المكاتبة ومن نصف قيمتها وهذا قول محمد رحمه الله تمالي فأما عند أبي توسف رحمه الله تمالي تسعى في نصف قيمتها كما بينا في مكاتبة بين شريكين يعتقها أحدهما وان اختارت المجز سعت في نصف قيمتها ان كان المعتق معسراً وان كان موسراً ضمن نصف القيمة للمكاتب أما عنيدهما ظاهر وعنيد أبي حنيفة رحمه الله تمالي لأن

أمية الولد لم تثبت في نصيب المكاتب بعد ألا ترى أنه لو عجز كان نصيبه ملكاللمولى فلهذا بقي قيمة رقبًا في حكم الضمان والسماية ثم لا يرجع عليها عا ضمن لانه لما ملك نصيب المكاتب بالضمان صارت أم ولدله ومن أعتق نصف أم ولده عتق كلمهاولا سماية عليها فان كان المكاتب وطثها أولا فولدت له تموطئها الحر فولدت له فادعياالولدين مماً ولم يملم الا يقولهما فولد كل واحد منهماله بغيرقيمة ويغرم كل واحدمنهمالهاالصداق وبهذا اللفظ تبين ان عقر المملوكة هو الصداق وآنه في كل موضع يستعمل لفظ العقر فانما يربد به الصداق وهي بالخيار بـين المجز والمضي على المكاتبة فان عجزت كانت أم ولد للحر خاصة لان دعوتهما التقت فها بالولدين ولو التقت دعوتهما فيها في ولد واحد كان الحر أولى بها لان في دعوته اثبات أمية الولد لها في الحال فكذلك هنا وعليه نصف قيمتها للمكاتب لانه تملك نصيب المكاتب منهافانه لم يثبت فيها حق أمية الولدللمكاتب بعدوولدالمكاتب ثابت النسب منه لان حين وطئها كان نصفها مملوكا له وعليه نصف قيمته للحرلان الولد صارمقصوداً في حق المكاتب بالدعوة حين لم يتملك نصيب صاحبه من الآم فيضمن قيمة نصيب شريكه من الولد له بخلاف الحر فان عجزت وعجز المكاتب ممهاكان ولد المكاتب رقيقاً بين مولاه وبين الحر لان وجوب ضمان نصف قيمة الولد للحر على المكاتب باعتبار تملكه اياه بالاستتباع في الكتابة وقد زال ذلك بمجزه وان كان وطء المكاتب بمــد وطء الحر فهي أم ولد للحركما بينا وولد المكاتب عنزلة أمه لا نثبت نسبه من المكاتب لانه تبين أنه استولد أم ولد الحر وقال محمد رحمه الله تعالى استحسن ان أثبت نسبه وهو للحر عنزلة أمه لائه حين وطنها كان نصفها بمــلوكا له في الظاهر وذلك يكني لثبوت النسب ولا خلاف بينهم في هذه المسئلة وأنما فيها القياس والاستحسان كما نص عليه في كتاب الدعوى والزيادات في الحرين الا أن هناك مدعى الاصغر يضمن قيمة الولد لشريكه لانه حر بحكم الغرور ولا يثبت فيه حكم أميــة الولد إذ علق حر الاصر ل وهنا لا يعتق الاصغر على المكاتب لانه ليس من أهـل الاعتاق فيبق مملوكًا لمدعى الأكبر عنزلة أمه ومحمد رحمه الله تمالي شبت الحرية بسبب الغرور في حق المكاتب في النكاح دون ملك العمين لان ما ظنه المكاتب هنا لو كان حقيقة لم يكن الولد حرا والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- اب كتابة المرتد الها

﴿ قال ﴾ رضى الله عنه من تد كاتب عبده ثم لحق بدار الحرب ثم رجع مسلما فان رفع المكاتب الى القاضي فرده في الرق فالمكاتبة باطلة والا فهو على مكاتبته لان عقده كان موقوفا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد بطل بقضاء القاضي فلا يعود بمد ذلك وان عاد الملك اليه واذا كاتب المسلم عبده ثم ارتد المولى فهو على مكاتبته وان لحق بدار الحرب لأن لحوقه بدار الحرب مرتداً كموته وعوت المولى لاتبطل الكتابة بعد ما صحت ولكن يؤدى المكاتبة الى ورثته وان كان المرتد قبض منه مكاتبته فان أســــلم فهو حر وان قتل مرتداً لم بجز اقراره بالقبض في قول أبى حنيفة رحمه الله وهو على حاله اذا لم يعلم ذلك الابقوله لأن اقراره كسائر تصرفاته قولا فيبطل اذا قتل على ردته عند أبى حنيفة رحمـــه الله تمالى قال فان كان يملم ذلك يجوز أخذه للدين بشهادة الشهود في كل ماوليه ولا يجوزأن يخرج شبئاً من ملكه بثمن وغير ذلك وأكثر مشابخنا رحمهم الله تمالي يقولون إن هذا الجواب غلط في الكتابة وانما يستقيم هذا في نمن المبيع لان ثمن المبيع حق القبض فيه للماقد فأما في بدل الكتابة حق القبض ليس للماقد ولكنه للمالك ألا ترى أن الوكيل بالكتابة لانقبض البدل فكان هذا دينوجب له لا بمباشرة سببه فلا يصح قبضه في براءة المدنون اذا قتل على ردته ﴿ قَالَ ﴾ رضي الله عنه عندي أن ماذكره في الكتاب صحيح لأن حق القبض هنا يثبت له بمقد الكتابة فانه باشر المقد في ملكه فلهذا يستحق ولاءه وان قبض ورثته البدل واذا ثبت أن حق القبض له بالعقد لا يبطل ذلك بردته كما في البيع وهذا لأن المكاتب يستحق الحرية عند تسليم المال اليه وردته لاتبطل استحقاق المكاتب ﴿فَانَ قَيلَ ﴾ لمـاذا لايقول في الاقرار هكذا استحق براءة قيمته عند اقراره بالقبض منه فلا ببطل ذلك بردته ﴿ قلنا ﴾ أنما يستحق براءة ذمته عند اقراره بقبض ملكه منه والملك هنا صارلورثته وهذا لان الاقرار مخرج لبدل الكتابة من ملك ورثته بغيرعوض وهولاعلك ذلك بعد الردة والقبض مقرر حق ورثته في المقبوض فيمكن تنفيذذلك في حقهم فان لم يقبض شيئاً حتى لحق بدار الحرب فجمــل القاضي ماله ميرانا لورثته فاخذوا المكاتبة ثم رجع مسلمافولاء العبد له لانه يستحق الولاء بمقد الكتابة واذا رجع مسلما فهو من أهل أن يثبت الولاء له عليه ألا ترى أنه لو

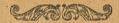
كان دبر عبده فاعتقه القاضى بعد لحوقه بدار الحرب ثم رجع مسلماً كان ولاؤه له دون الورثة وهذا لأن الولاء أثرمن آثار الملك فيعاد اليه ما يجد من ملكه قائما بعد اسلامه فكذلك الولاء الذي هو أثر الملك ويأخذ من الورثة ماقبضوة من بدل الكتابة ان وجد بعينه سواء قبضوا جميع البدل أو بعضه لانه قد وجدعين ماله وقال عليه الصلاة والسلام من وجدعين ماله فهو أحق به والله أعلم بالصواب

- ابشركة المكاتب وشفعته الله

﴿ قَالَ ﴾ وليس للمكاتب أن يشارك حراً شركة مفاوضة لانها تنبني على المساواة في التصرف ولامساواة بين الحر والمكاتب في التصرفات ولان شركة المفاوضة تتضمن الكفالة العامة فان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه بما يلزمه والمكاتب ليس من أهل الكفالة وهذا على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى أظهر فان عنده كفالة أحد المتفاوضين تلزم شريكه فلو صححنا المفاوضة بينهما لكان اذا كفل الحرعال يلزمذلك المكاتب ولابجوز أن يلزم المال على المكاتب بعقد الكفالة ويجوز له أن يشارك الحر شركة عنان لانها تتضمن توكيل كل واحد منهما صاحبه بالشراء والبيع والمكاتب في ذلك كالحر فان عجز المكاتب بعد ذلك انقطمت الشركة بينهما لانه لما رد في الرق صار عبداً محجورا عليه لاعلك مباشرة التصرف لنفسه فكذلك لاعلك شريكه أن يشتري له بحكم الوكالة فلهذا تبطل الشركة ﴿قالَ ﴾ وله الشفعة فما اشتراه المولى وللمولى فما اشتراه المكاتب لانه بمدد الكتابة التحق بسائر الاجانب في حقه في حكم البيع والشراء ألا ترى ان كلواحد منهما يشتري من صاحبه فيجوز فكذلك في حكم الاخذ بالشفعة لان الاخذ بالشفعة شراء ﴿ قال ﴾ ولو أعتق المكاتب بعـــد شركة العنان نقيت الشركة على حالها لان ملكه تأكد بالعتق وكذلك قدرته على التصرف فيبقى شريكه على وكالنه ﴿ قال ﴾ وان شارك الغير شركة مفاوضة بنسير اذن سيده أو باذنه ثم عتق لم تصح تلك الشركة لأن المكاتب ليس من أهل المفاوضة والعقد اذا بطل لانعــدام الاهلية لايصح بحدوث الاهلية بمد ذلك ﴿قال ﴾ وان اشترى المكاتب داراً على أنه بالخيار ثلاثة أيام فمجز ورد في الرق انقطع خياره لانه مجرد رأي كان ثابتا له بـين الفسخ والامضاء فلا يبق بعد العجز له لما صار محجورا عليه عن التصرف كما لو مات ولا يخلفه المولى في ذلك

لان رأى الانسان لا محتمل النقل الى غييره ولان الدار بعجزه خرجت من حكم ملكه وصارت ممسلوكة للمولى وذلك مسقط لخيار المشتري فان كان البائم بالخيار فهو على خياره يمد عجز المكاتب كما بعد موته وان كان الخيار للمكاتب المشتري فبيعت دار الى جنبها فله أن يأخذ تلك الدار بالشفعة لانه صار أحق عا اشترىحتى علك النصرف فيه فتجب الشفعة له باعتباره واخذه بالشفعة يكون اسقاطا منه لخياره لانه تقرر به ملكه في المشترى حين حصل ثمرة ذلكالملك لنفسه وان لم يآخذها بالشفعة حتى رد المشترى على البأئم فلا شفعة في الدار الاخري لواحد منهما أما المكاتب فلانه زال جواره برد المشترى وأما البائع فلأنه لم يكن جاراً حين بيعت هذه الدار ﴿ قال ﴾ ولا يقطع المكاتب في سرقته من مولاه لانه مملوك له يدخل بيته من غـير حشمة ولا استئذان فلا يتم احراز المــال عنه والقطع لا بجــ الا بسرقة مال محرز قد تم احرازه وكذلك ان سرق من ابن مولاه أو من امرأة مولاه أو من ذي رحم محرم من مولاه لان المولى لو سرق من أحد من هؤلاء أوسرق أحد من هؤلاء من المولى لم يقطع باعتبار ان بعضهم بدخل دار بعض من غـير استئذان ولاحشمة وكذلك المكاتب لانه مليكه مدخل عادة في كل بيت يدخل فيه مالكه من غير استئذان فيصير ذلك شبهة في درء العقوبة عنه وكذلك لو سرق واحد من هؤلاء من المكاتب لأنه لو سرق واحدمن هؤلاء من المولي لم يقطع فكذلك من المكاتب لان المكاتب ملك المولى وله في كسبه حق الملك ﴿قالَ ﴿ قالَ سرق المكاتب من أجني ثم رد في الرق فاشتراه ذلك الرجــل لم يقطع لان القطع عقوبة تندرئ بالشبهات وفي مثله الممترض بعد الوجوب قبل الاستيفاء كالمقترن بالسبب الاترى ان السارق لو ملك المسروق بعد وجوب القطع عليه يسقط عنه القطع وان ملكه بسبب حادث فكذلك المسروق منه اذا ملك السّارق بملم وجوب القطع ﴿ قال ﴾ وان سرق المكانب من رجل ولذلك الرجل عليـه دين فأنه يقطع لانه لا شبهة بينهما بسبب وجوب الدين للمسروق منه على السارق فان عجز المكاتب فطلب المسروق منه دينه فقضى القاضى ان يباع له فى دينه وقد أبى المولى ان يفديه فأنه يقطم فى القياس لأن المسروق منــه لم يصر مالـكا وان قضى القاضى بأن يباع فى دينه ولم يذكر الاستحسان ونيل في الاستحسان ينبني ان لا يقطع لان مالية العبد صارت له بقضاء القاضي فانه اذا بيم في الدين يصرف ثمنه اليه فيجمل هذا عنزلة مالو صار الملك له في رقبتــه

في الراث الشهة ولكنه استحسان ضميف فلهذا لم لذ كره وكذلك العبد المأذون في جميم ماذكرنا ﴿ قال ﴾ وان سرق المكاتب من مكاتب آخر لمولاه لم نقطع كا لو سرق من مولاه لأن كسب ذلك المكاتب من وجه لمولاه أو بجعل سرقة المكاتب كسرقة مولاه ولو سرق المولى من ذلك المكاتب لا يقطع فكذلك مكاتبه وكذلك ان سرق من عبد كان بين مولاه وبين آخر وقد أءتق المولى نصيبه منه لان هذا كالمكاتب لمولاه من وجه ألا ترى أن الشريك اذا اختار ضمان المولى رجم المولى به عليمه فيكون بمنزلة المكاتب له ﴿قَالَ ﴾ واذا سرق المكاتب من مضارب مولاه من مال المضاربة لا يقطع لانه مال المولى لو سرقه منه لايقطع فكذا من مضاربه وكذلك لو سرق المكاتب من مال رجل لمولاه عليه مثل ذلك دين لان فعله في السرقة كفعل المولى ولوسرق المولى هــذا المـال لم يقطع اذا كانت السرقة عروضا قطما جميماً لان دىن المولى ثابت في ذمة المديون وذلك لا يوجب له حقاً ولا شـبهة فيما ليس من جنس حقه في مال المديون فلهـذا يقطع المولى والمكاتب بسرقته والله سبحانه وتمالى أعلم بالصدق والصواب واليه المرجع والمآب ﴿ قَالَ ﴾ شمس الأثمـة الزاهـد انتهى شرح كتاب المكاتب باملاء المحصور المماتب والمحبوس الممانب وهو منذ حولين على الصبر مواظب وللنجاة بلطيف صنع اللهمراف والحمد فله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



- الولاء كاب الولاء كاب

﴿ قَالَ ﴾ الشيخ الامام الاجل الزاهـ لا الاستاذ شمس الائمة أبو بكر محمـ د بن أبي سهل السرخسي رخمه الله تمالى اعلم بأن الولاء نوعان ولاء نعمة وولاء موالاة فولاء النعمة ولاء المتاقة وانما اخترنا هـنـه العبارة اقتداء بكتاب الله اذ تقول للذي أنم الله عليـه وأنممت عليه أي أنم الله عليه بالاسلام وأنممت عليه بالمتق والآية في زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنه وأكثر أصحابنا رضى الله عنهم يقولون سبب هذا الولاء الاعتاق ولكنه ضعيف فان من ورث قريبه فمتق عليه كان مولى له ولا اعتاق هنا والاصح أن سببه المتق على ملكه لان الحكم يضاف الى سببه يقال ولاء المتاقة ولا يقال ولاء الاعتاق وولاءالموالاة ماثبت بالمقد فان الموالاةعقد يجرى بين اثنين والحكم يضاف لى سببه والمطلوب بكل واحــد منهما التناصر وقد كانوا في الجاهلية يتناصرون بأســباب منها الحلف والمحالفة فالشرع قرر حكم التناصر بالولاء حتى قال صلى الله عليه وسلم مولى القوم من أنفسهم وحليفهم منهم فالمراد بالحليف مولى الموالاة فانهم كانوا يؤكدون ذلك بالحلف ولمعنىالتناصرأثبت الشرع حكم التَّعاقد بالولاء وبني على ذلك حكم الارثوفي حكم الارث تفاوت بين السببين أما نبوت أصل الميراث بالسببين ففي كتلب الله تمالى اشارة اليه فقال الله تعالى ولـكل جعلنا موالى ممــا ترك الوالدان والأقربون والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم والمراد الموالاة وفيــه تحقيق مقابلة الغنم بالفرم من حيث آنه يعقل جنابته ويرث مالهالا أن الارث بولاء العتاقة أقوى لكونه متفقا عليه ولهذا قلنا مولى العناقة آخر المصبات مقدم على ذوى الارحام وهو قول على رضى الله تمالى عنه وكان ابن مسمود رضى الله عنه يقول مؤخر عن ذوى الارحام لقوله صلى الله عليه وسلم للمعتق في معتقهوان مات ولم يدع وارثاكنتأ نتعصبته فقد شرط لتوريثه عدم الوارث وذوو الارحام من جملة

الورثة وقال صلى الله عليه وسلم الولاء مشبه بالنسب وقال صلى الله عليه وسلم الولاء لحمة كلحمة النسب وما أشبه الشئ لايزاحه ولايقدم عليه بل يخلفه عند عدمه ولكنا نحتج بما روىأن بنت حمزة رضى الله عنها أعتقت عبداً فمات الممتق وترك بنتا فجمل رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف المال للبنت ونصفه لبنت حمزة رضي الله عنها والباقي بمدنصيب صاحب الفرض للعصبة فتبين بهذا ان المعتق عصبة وردالباقي على صاحب الفرض عند عدم العصبة مقدم على حق ذوىالارحام ثملم يردرسول اللهصلي اللهعليه وسلم مابقي على البنت بل جعله للمعتقةعر فناأنها عصبة مقدم على ذوى الارحام وفي حديثه عليه الصلاة والسلام اشارة الى هذا فأنه قال كنت أنت عصبته فتبين بهذا اللفظ ان مراده ولم يدع وارثا هو عصبةوقوله والولاء كالنسب دليلنا عندالتحقيق لان العتق يضاف إلى المعتق بالولاء من حيث أنه سبب لاحيائه فان الحرية حياة والرق تلف حكمافكان كالاب الذي هو سبب لا بجاد الولد فتستحق المصوبة بهذه الاضافة كما تستحق العصوية بالابوة فأما قرابة ذوى الارحام لايستحق بها الاضافة على كل حال والانسان لايضاف الى عمته وخالته حقيقة فكان مؤخراً عن الولاء وكان الولاء خلفاعن الأبوة في حكم الاضافة فتستحق به المصوبة بذه الاضافة كالستحق المصوبة بالابوة تم تقدم الورثة على ذوى الأرحام فأما ولاء الموالاة سبب لاستحقاق الارث غندنا ولكنه مؤخر عن ذوى الارحام وعند الشافعي رضي الله عنه ليس بسبب الارث أصلا وهو بناء على ان من أوصى بجميع ماله فيمن لاوارث له عندنا يكون للموصى له جميم المال وعنده يكون له الثلث لان من أصله انما زادعلي الثلث حق بيت المال عند عــدم الورثة المصبة فلا بملك ابطال ذلك الحق بمقده بطريق الوصية أو الموالاة وعنــدنا المال ملـكه وحقــه وانما يمتنع تصرفه فيما زاد على الثلث لتعلق حق الورثة والصرف الى بيت المال عند عدم الوارث لأنه لا مستحق له لا لانه مستحق لبيت المال فاذا اند دم الوارث كان له أن يوجبه بمقده لمن شاء بطريق الوصية أو الموالاة قال ابن مسعود رضى لله عنه السائبة يضع ماله حيث أحب وتمام هذه المسئلة في الوصايا والفرائض اذاعر فنا هذا فنقول بدأ الكتاب بمارواه عن الصحابة عمر وعلى وابن مسعود وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبي مسعود الانصاري وأسامة بن زيد رضوان الله عليهم أجمعين أنهم قالوا الولاء للكبر وهو قول ابراهيم وبه أخذ عاماؤنا رحمهم الله تمالى وكان شريح رحمه الله تمالى يقول الولاء عنزلة المال ولسناناً خذبهذا وفائدة هذا

الاختلافأن ميراث المعتق بالولاء بعد المعتق بكون لابن المعتق دون بنته عندنا وعندشر يح رحمه الله تمالي بين الابن والبنت للذكر مثل خط الانثيين هو نقول الولاء أثر من آثار الملك وكاان أصل ملك الاب في هذا المبد بعد موته بين الابن والبنت للذكر مثل حظ الانثيين فيكذلك الولاء الذي هوأثر من آثار الملك فيكأنه بالمتق يزول بمض الملك ويبقى بعضه فهذا معنى قوله الولاء بمنزلة المــال ولـكنه ضعيف فان النبي صلى الله عليه وســـلم قال الولاء لحمة كلحمة النسب والنسب لا يورث وانما يورث به فكذلك الولاء وهـذا لان بُوت الولاء للمعتق باحــداث قوة المالكية في المعتق ونفي المملوكية فكيف يكون الولاء جزءاً من الملك ومعنى قول الصحابة رضى الله عنهم الولاء للكبر للقربوالكبر عمني العظم وبمعنى القرب فدخل كل واحد من الممنيين في قوله تمالى ومكروا مكراً كباراً وتفسيره رجل أعتق عبداً ثم مات وترك ابنين ثم ماتأحد الابنين وترك ابنا ثم ماتاللمتق فميرائه لابن المعتق لصلبه دون ابن ابنه لان ابن المعتق لصلبه أقرب الى المعتق من ابن ابنه ولهذا كان أحق عيرائه فكذلك بالارث بولائه وهـذا لان الولاء عينه لم يصر ميراثا بـين الابنيين حتى يخلف ابن الابن اباه في نصيبه ولكنه للأب على حاله ألا ترى أن المعتق ننسب بالولاء الى المعتق دون أولاده فكان استحقاق الارث بالولاء لمن هو منسوب اليه حقيقة ثم يخلفه فيه أقرب عصبته كما يخلفه في ماله لو مات الاب فيكمون لابنه دون ابن النه ودون النته لان هذا الاستحقاق بطريق العصوبة والبنت لا تكون عصبة ينفسها أنما تكون عصبة بالابن فعند وجوده لا تزاحه وعند عدمه هي لا تكون عصبة وهذا لأن السبب هو النصرة كما بينا والنصرة لا تحصل بالنساء ألا ترى أن النساء لا مدخلن في العاقلة عنمه حمل أرش الجنابة فكذلك في الارث بولاء النبير وان كان للمعتق بنت فلها النصف والباقي لابن الممتق لان الارث بالولاء طريقه المصوية وحق أصحاب الفرائض مقدم فلهذا يمطى نصيب بنت المعتق أولا وكذلك نصيب زوجته انكانت ثم حكم الباقي هنا كحكم جميع المال في المسألة الاولى فيكون لابن المعتق دون ابن ابنه فاذا مات هذا الابن بمد ذلك عن ابن ثم ماتت بنت المعتق فمير أنها لا بني ابن المعتق جميعًا لأنها نابعــة لأبيهًا في الولاء فان الولاء كالكسب والولد منسوب الى أبيه حقيقة له فكذلك يكون مولى لموالى أبيه فكان ميرائها بهذا الطريق لممتق الاب يخلفه في ذلك ابنا ابنه كما في ماله لو مات الأب وكذلك

هذا القول في كل عصبة للمعتق وقدطول مجمد رحمه الله ذلك في الأصل وحاصله يرجع الى ماذكرنا أن أقرب عصبة الممتق عند موت الممتق يخلفه في ميراث الممتق في ذلك الوقت وهو معنى قول الصحابة رضى الله تمالى عنهم الولاء للـكبر ﴿قَالَ ﴿ فَانَ كَانَ لَا حِد الابنين ابنان والآخر ابن واحــد فالميراث بينهم على عدد رؤسهم لأن الجد لو مات الآن كان ميرانه بينهم بالسوية فكذلك ميراث المعتق وكذلك الحكم في ولاء المدبر وميرائه وولاً أم الولد والمكاتب وميراثهمالأن المدبر والمكاتب والمستولد استحق ولاءهم لما باشر من السبب ولا فرق بين أن يكون نزول المتق مذا السبب بمد موته أو قبله وكذلك في العبدالموصي بمتقه أوبشرائه وبمتقه بمد موته لانه يستحق الولاء بما أوصي به وفعل وصيته بعد موته كفعله في حياته فان كانت بنت المعتق ماتت عن بنت ثم ماتت ابنتها فليس لا بني ابن الممتق من ميراث هذه الأخيرة شي لان الممتق لوكان حيا لم يرثها لانه ليس بمولى لهاانما هو مولى لامها وقد بينا ان الولاء كالنسب والولد في النسب لاينبع أمه اذا كان له نسب من جانب الأب فكذلك في الولاء ثم روى عن عمر وعلى وابن مسمود وأبي بن كمب وزيد بن ثابت وأبي مسعود الانصاري وأسامة بن زيد رضوان الله عليهم أجمين أنهم قالوا ليس للنساء من الولاء الاما أعتقن وعن ابراهيم أنه قال ليس للنساء من الولاء الاما أعتقن أوكاتبن أو أعتق من أعتقن وعن شريح ليس للنساء من الولاءشي الاماأعتقن أوكاتبن وهذا الحديث مخالف لما ذكره الاعمشءن ابراهيم عن شريح رحمهم الله تعالى ان الولاء عنزلة المال والهذه الآثار نأخذ فقد زوى مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس للنساء من الولاء الا ماأعتقن أو أعتق من أعتقن أوكاتبن أوكاتب من كاتبن أو جره ولا ممتق معتقهن والحديث وانكان شاذا فقد تأكد عا اشتهر من أقاويل الكبار من الصحابة رضى الله عنهم وبالحديث المشهور الذي روينا أن بنت حزة رضي الله عنهماأعتقت مملوكا فمات وترك بنتا فأعطى رسول الله صلى الله عليــه وســـلم بنته النصف وبنت حمزة رضى الله عنهما النصف فبهذا تبين ان المرأة تكون عصبة لمعتقها وهذا لان سبب النسبة للولاء إحداث قوة المالكية بالمتق وقد تحقق ذلك منها كما يتحققمن الرجل بخلافالنسب فان سببه الفراش والفراش للرجل على المرأة فلاتـكمون المرأةصاحبة فراش ولانها أصل في هذا الولاء لمباشرتها سببه وكما أن المرأة في ملك المال تساوى الرجل فكذلك فيما يترتب عليه

بخلاف النسب فانسببه وهوالفرأش يبتبالنكاح فىالاصل والمرأة لاتساوى الرجل فى ملك النكاح لا نها بصفة الأنوثة مملوكة نكاحا فلا تكون مالكة نكاحا واذا ثبت أنها أصل في هذا الولاء كان ميراث معتقها لها فكذلك ميراث معتق معتقها لان معتق المعتق نسالي ممتقه بالولاء وهي مثل الرجل في الولاء الذي هو الاصل على الممتق الأول ولان ميراث ممتق الممتق يكون لممتقه بالمصوبة وممتقه ممتقها في هذا الفصل فتخلفه في استحقاق ذلك المال كما تخلفه في استحقاق المال بالمصوية لومات الاب وعلى هذا مكانبها ومكاتب مكاتبها لان الكتابة سبب في استحقاق الولاية كالمتقوعلي هذا جر ولاء معتق معتقما لان سببه المتق على ما نبينه فتستوى هي بالرجل في استحقاق ذلك ﴿ قال ﴾ واذا أعتقت المرأةعيداً ثم ماتت عن زوجها وان وننت ثم مات المعتق فميرائه لان المرأة خاصة لانه أقرب عصبتها اذ ايس لزوجها في المصوبة حظ والبنت لاتكون عصبة تنفسها فكانأ قرب عصبتها الابن فيخلفها في ميراث ممتقها ويستوى ان كانت أعتقته مجمل أو نفير جمل لان ثبوت الولاء لها باحداث قوة المالكية في الممتق وفي هذا يستوي المتق بجمل أو بغير جمل ﴿ قال ﴾ واذا اشترت ا مرأتان أباها فعتق عليهما ثم اشترت احداهامع الاب أخاطا من الاب فعتق ثم مات الأب فميرائه بينهم جميما للذكر مثل حظ الانثيين لانه مات عن ابن وابنتين فان مات الاخ بعد ذلك فلهما من ميرائه الثلثان بالنسب لأنهماأ ختاه لاب وللاختين الثلثان تم للتي اشترت الاخ مع الاب بالولاء نصف الثلث الباقي لانها معتقة نصفه بالشراء فان شراء الفريب اعتاق وهي المشترية لنصف الاخ ولهما جميما نصف الثلث الباقي بولاء الاب لان الابكان هوالمعتق لهذا النصف من الاخ بشرائه وهما كانتا معتقتين الاب بشرائهما اياه وقد بينا أن المرأة في ميراث معتق معتقها كالرجل ولهذا كان نصف الثلث الباق لهما بطريق الخلافة عن أيهما ﴿قال ﴾ امرأة أعتقت عبداً ثم ماتت وتركت النها وألاها ثم مات العبد فيوائه للابن خاصة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول أبي بوسف رحمه اللهالاول ثم رجم فقال لأبيها السدس والباقي للابن وجه قول أبي يوسف رحمه الله أن الابوة تستحق مها العصوبة كالبنوة آلا ترى ان الابعصبة عند عدم الابن واستحقاق الميراث بالولاء ينبني على المصوبة ووجود الابن لا يكون موجبًا حرمان الاب أصلا عن الميراث الاترى انه لم يصر محرومًا عن ميراثها مهذا فكذلك عن ميراث معتقما فالاحسن ان مجمل ميراث المعتق بينهما كميراثهما

الو ماتت الآن فيكون للأب السدس والباقي للانن وهذا لان كل واحــد منهما ذكر في نفسه ويتصل بها بندير واسطة فسلا بجوز أن يكون أحدهما محجوباً بالآخر فهــذا شبه تمالى لان أقرب عصبة المعتق نقوم مقام المعتق بعد موته في ميراث المعتق والابن هو المصبة دون الاب واستحقاق الاب السدس منها بالفريضة دون المصوبة فهو كاستحقاق البنت نصف مالها بالفريضة مع الاب وذلك لا يكون سببا لمزاحمتها مع الاب في ميراث ممتقها فكذلك هنا ﴿ قال ﴾ رجل أعتق أمة ثم غرقا جميما لا يدري أيهما مات أولا لم برث المولى منها شيئا لان الوراثة خلافة فشرط استحقاق ميراث الغير بقاؤه حيا بعد موته وذلك غير معلوم هنا ولان كل امرين ظهرا ولا يعرف التاريخ بينهما بجعل كأنهما وقعا معا اذ ايس أحدهما بالتقديم بأولي من الآخر ولو علمنا موتهما معالم يرث المولى منها فهذا مثله ولكن ميراثها لأقرب عصبة المولى ان لم يكن لها وارث لانالمولى لما لم يرثهاجمل كالمعدوم فكانه كانكافراً أوميتاً قبلهافيكون ميراثها لاقربعصبته ﴿قالَ ﴿ وَاذَا أَعْتَقَ الرَّجِلِ الْامَّةُ ثم مات وترك ابنائم مات الابن وترك أخامن أمه ثم ماتت الأمة فحسيرائها لعصبة المعتق وليس للاخ لام من ذلك شيُّ سواء كان اخ المعتق لامه أو أخ لابنــه لان الولاء للمعتق وأخ ابن المعتق لا مه أجنبي من المعتق وأخ المعتق لامه ليس بعصبة له انمــا هو صاحب فريضة ولا يخلف المعتق في مسيرات معتقه الامن كان عصبة له ﴿قال﴾ اصأة أعتقت عبداً ثم ماتت وتركت ابنها وأخاهاتم مات العبد ولاوارث له غـيرهما فالميراث للان لانه أقرب عصبتها يقدم على الاخ بالارث عنها فكذلك في الخلافة في ميراث معتقها وان جني جناية فعقله على عاقلة الاخ لان جناية معتقما كجنايتها وجنايتها على قوم أبيها فكذلك جناية معتقها وابنها ليس من قوم أبيها واستدل عليه بحديث الراهيم عن على بن أبي طالب والزبير بن الموام رضى الله تمالى عنهم أنهما اختصا الى عمر رضي الله تمالى عنه في مولى لصفية بنت عبد المطلب وضي الله عنها مات فقال على رضى الله عنه عمتي وأنا أرث مولاها وأعقل عنه وقال الزبير رحمه الله تمالى أمى وأنا أرث مولاها فقضي عمر بالميراث للزبير وبالعـقل على على وضي الله تعالى عنه وقال الشعبي شهدت على الزبير أنه ذهب بموالى صفية وشهدت على جمدة بن هبيرة أنه ذهب بموالى أم هاني وضى الله عنها وكان ابنا لهـا فخاصـمه على

ميراث مولاها فبهذين الحديثين يثبت أن ميراث المعتق يكون لابن المعتقة وانكان عقــل جنايته على قوم أبيها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصدق والصواب واليه المرجع والمـــآب

مر باب جر الولاء كان

﴿ قال ﴾ رضي الله عنه روى عن عمر رضى الله تعلى عنه أنه قال اذا كانت الحرة تحت على على الله فولدت عتق الولد بعتها فاذا أعتى أبوهم جر الولاء وبه نأخذ لان الولد جزء من أجزائها وهي حرة بجميع اجزائهافينفصل الولد منها حراثم الولاء كالنسب والولد ينسب الى أبيه بالنسب فكذلك في الولاء بكون منسوبا الى من ينسب اليه أبوه والاب بمه الما أبيه بالولاء الى معتقه فكذلك ولده واستدل على اثبات جر الولاء بحديث الزبير أيضا فانه أبصر بخيبر فتية لعساأ عبه ظرفهم وأمهم مولاة لرافع بن خديج وأبوهم عبد لبعض أيضا فانه أبصر بحيينة أو لبهض أشجع فاشترى الزبير أباهم فاعتقه ثم قال انتسبوا الى وقال رافع الحرقة من جهيئة أو لبهض أشجع فاشترى الزبير أباهم فاعتقه ثم قال انتسبوا الى وقال رافع بل هم موالى فاختصا الى عثمان رضى الله عنه فقضى بالولاء للزبير وفي هذا دليل أن الولد منسوبالى موالى وهذا لان في النسب الولدمنسوبالى أمه اذا لم يكن له نسب من أبيه للضرورة الى مواليه وهذا لان في النسب الولدمنسوبالى أمه اذا لم يكن له نسب من أبيه للضرورة كالولد من الزنا وولد الملاعن نفسه صارالولد منسوباً اليه وكذلك في الولاء وقوله فتية لعسا بيان لملاحتهم فهو حرة تضرب الى السواد قال الشاعر

لمياء في شمفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب وقوله أعجبني ظرفهم أى ملاحتهم وقيل كياستهم فمن كان بهدا اللون فهو كيس عادة ثم ذكر الشعبي قال اذا أعتق الجد جر الولاء وهكذا يروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تمالى وفي ظاهر الرواية الجد لايجرالولاء بخلاف الاب وقد بينا في صدقة الفطر فان هذه أربع مسائل جر الولاء وصدقة الفطر وصيرورته مسلما باسلام جده ودخول الجد في الوصية للقرابة بخلاف الأب في الفصول الأربعة روايتان بينا وجه الروايتين هناك واستبعد المحد رحمه الله تمالى قول من يقول النافلة باسلام الجد يصير مسلما فقال لو كان كذلك لكان بنو آدم مسلمين باسلام آدم صلوات الله عليه ولا يسبى صفير أبداً وهذا باطل

وكذلك في جر الولاء بمتق الجدلوأعتق الأب فيلا بدمن القول بأن الأب جر ولاء الولد الى مواليه والجد أب وبمد ماثبت جر الولاء بالأبوة لا يحقق نقله الى غيره ﴿ قال ﴾ واذا أســـلم رجــل على يد رجــل ووالاه ثم أسر أبوه فاعتق فان الابن يكون مولى لموالى الاب لأن ولاء الموالاة ضعيف والضعيف لايظهر في مقابلة القوى فكانه لا ولاء على الولد لاحــد وهــذا بخلاف مالو كان الابن معتق انسان فأعتق اباه انســان آخر فانه لا ينجر ولاء الابن اليه لان الولاء الثابت على الابن مثل الولاء الذي ظهر للاب وهو في هــذا مقصود فبعد ما صار مقصوداً في حكم لا يمكن جمله تبعا في عين ذلك ﴿ قال ﴾ واذا تزوج العبد حرة فولدت له أولاداً فأولادها موال لموالي الام معتقة كانت أو مواليــة فهـ تى أعتق أبوهم جر ولاءهم الى مولاه أما اذا كانت مواليــة فلأن الولد لو كان مقصودا بولاء الموالاة كان يسقط اعتباره بظهور ولاء العتق للأب فكيف اذا كان تبما وأما كانت معتقة فـ لأن الولد هنا تبع في الولاء وانما كان تبعا للأم لضرورة عــدم الولاء للأب والثابت بالضرورة لا يبقى بعد ارتفاع الضرورة واذا كانت الام معتقة انسان والاب جر مسلم نبطى لم يعتقه أحــد فالولد مولى لموالى الام فى قول أبي حنيفة ومحــد رحمهما الله تمالى وكـذلك ان كان الاب والى رجــلا وعند أبي يوسف رحــه الله تمالى في الفصلين لا يكون الولد مولى لموالى الام ولكنه منسوبالي قوم أيه قال وكيف منسب الى قوم أمه وأبوه حر له عشيرة وموال بخــلاف ما اذا كان الاب عبدا وتقرير هــذا من وجهين أحدهما أن العبد رقيق بجميع أجزائه وماؤه جزء منه فانما تثبت الحرية لمائه لاتصاله برحمها فلهذا كان الولد مولى لمواليهاحتي يمتق الاب وهذا الممنىممدوم اذا كان الاب حرا ألا ترى أنه لو كان حرا عربيا كان الولد منسوبا الى قوم أبيــه ولايكون مولى لموالى أمه فكذلك اذاكان أعجمياً لان المرب والعجم في حرية الاصل سواءوالثاني ان الرق تلف حكما فاذا كان الاب عبداً كان حال هـ ذا الولد في الحكم كحال من لاأب له فيكون منسوبا الى مولى الام وهــذا المعنى معدوم اذًا كان الاب حراً لان الحرية حياة باعتبار صفة المالكية والمرب والمجم فيه سواء وجه قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالى أن ولاء المتاقة ولاء نهمة وهو قوى معتبر في الاحكام والحرية والنسب في حتى المجم ضميف ألا تري أن حريتهم محتمل الابطال بالاسترقاق بخلاف حرية المرب ولان المجم ضيموا أنسابهم

ألا ترى أن تفاخرهم ليس بالنسب ولكن تفاخرهم كان قبل الاسلام بمارة الدنيا وبمد ان الاسلام فاذا ثبت هذا الضعف في جانب الاب كان هذا وما لو كان الاب عبدا سواء وكذلك انكان الاب مولى الموالاة لان ولاء الموالاة ضعيف لايظهر في مقابلة ولاء المتانة فوجوده كمدمــه فأما اذا كان الاب عربيا فله نسب معتــبر ألا ترى أن الـكفاءة بالنسب تمتبر في حق المرب ولا تمتبر في حق المحج والاصل في النسبة النسب فاذا كان في جانب الأب نسب ممتبر أو ولاء قوى كان الولد منسوبا اليه واذا عدم ذلك كان الولد مولى لموالى الام واستدل أنو نوسف رحمه الله تمالى بمربية تزوجها رجل من الموالى فولدت له ابنا فان الولد ينسب الى قوم أبيه دون قوم أمه فكذلك اذا كانت معتقة لان كونها عربية وكونها معتقة سواء كما سوينا بينهما في جانب الاب ولكن أبو حنيفة ومحمد رحمها الله تمالي فرقا بينهما وقالا في الفرق ان المربيـة لم بجر عليها نعمة عتاق ومعنى هذا أن الام اذا كانت معتقة فالولد نسب الى قومها بالولاء والنسبة بالولاء أقوى لانهممتبر شرعا واذا كانت عربية فلو انتسب الولد الى قومها انما ينسب بالنسب والانتساب بالنسبة الى الام ضميف جدا وكذلك بواسطة الام الى أيها حتى لا تستحق العصوبة عثل هذا النسب فلهذا رجحناجان الابلان النسبة اليه بالنسب واذاكان نسبه ضميفا لايستحق مه المصوبة ﴿ قال﴾ واذا أعتق الرجل أمة وولدهاأوكانت حبلي حين أعتقها أو أعتقت وولدت بمد المتقلأ قل من ستة أشهر وقدأ عتق الابرجل آخر كان الولدمولي الذي أعتقه مع أمه دون من أعتق اباه أما اذا كان الولد منفصلا عنها فهو مملوك لمالك الام فتناوله العتق مقصوداً والولد اذا صار مقصودا بولاء المتق لا يكون تبما للاب وكذلك ان كانت حبلي به لان الجنين باعتاقها يمتق مقصودا فان الجنين في حكم المتق كشخص على حدة حتى يفرد بالمتق فهو والمنفصل سواء وكذلك لو ولدت لأقل من ستة أشهر بيوم من حين أعتقت لانًا تيقنا أنه كان موجودًا في البطن حين أعتقت وكذلك لو ولدت ولدين أحدهما لأ قل من ستة أشهر بيوم لان التوأم خلقا من ماء واحد فمن ضرورة التيقن بوجود أحدهما حين أعتقت التيقن بوجود الآخر فاما اذا ولدت لاكثر من ستة أشهر فلم يتيقن بوجود هذا الولد حين أعتقت فكان مولى لموالى الام تبماً وهذا لان الحل اذا كان قائمًا بين الزوجين فانما

يسندالملوق الى أقرب الاوقات اذ لاضرورة في الاسناد الى ماوراءه الا اذا كانت معتدة من موت أو طلاق فينئذ اذا جاءت به لتمام سنتين منذ يوم مات أوطلق فالولد مولى لموالى الأملان الحل ايس بقائم في المعتدة من طلاق بائن أو موت فيسند العلوق الى أيمد الاوقات لضرورة الحاجـة الى إثبات النسب واذا حكمنا بذلك ظهر أن الولدكان موجودا في البطن حين أعتقت وكذلك اذا كانت معتدة من طلاق رجمي لانا لانثبت الرجمة بالشك ومن ضرورة اثبات النسب الى سنتين من غير ان يجعل مراجعا الحكم بأن العلوق قبل الطلاق وان جاءت مه لا كثر من سنتين كان الولد مولى لموالى الاب فصار مراجعا لتيقننا ان العلوق حصل بعد الطلاق وان كانت أقرت بانقضاء العدة فان جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر بعد ذلك ولتمام سنتين منه طلق فالولد مولى لموالى الام لانا علمنا مجازفتها في الاقرار بأنقضاء العدة حين أقرت وهي حامل فيسند العلوق الى أبعد الاوقات ولا يصير مراجما الا أن تمكون جاءت به لا كثر من سنتين منذ طلق فينئذ يصير مراجعا لان اقرارها بانقضاء العدة صار لغوا حين تيقنا أنها كانت حاملا بومنذ فكان ولاء الولد لموالي الاب لانا لم نتيقن بكونه موجوداً في البطن جين أعتقت ولا يصير مقصوداً بالولاء الإبذلك ﴿قال ﴾ أمة معتقة ولدت من عبد فالولد مولى لموالى أمه فان أعتق الولد وأمه فموالاته موالاة لمواني الام بمنزلة موالاة الام لو كانت هي التي أعتقها وكذلك ان أسلم على يد الولد رجــل ووالاه فهو مولى لموالى الام أيضا يمقلون عنه ويرثونه لان ولدها كنفسها ولوأسلم على يدها ووالاها كان مولى لمواليها فهذا مثله فان أعتق الاب يمد ذلك جر ولاؤها ولاء كلهم حتى يكون مولى لموالى الاب لانولاء الام أبجر الى قوم الاب فكذلك مالنبني عليه من ولاء معتقه ومولاه وهذا لان نسبة معتقه ومولاه الى قوم الام كان بواسطة وقد انقطعت هذه الواسطة حين صار هو منسوبا الى قوم الاب ويستوى ان كان ولد المعتقة حيا أوميتا له ولد أو ليس له ولد لانه تبع في حكم الولاء لمعتق أمه وبقاء الاصــل يغني عن اعتبار بقاء التبع لان ثبوت الحكم في التبع بثبوته في الاصل ولا يرجع عاقلة الأم على عاقلة الأب عا غرموا من ارش جنايته لانهم غرموا ذلك حين كان مولى لهم حقيقة فان حكم جر الولاء في الولد ثبت مقصوراً على الحال لان سببه وهو عتق الاب مقصور غير مستند الى وقت سابق وكذلك حكمه تخلاف الملاءن اذا أكذب نفسه وقد عقل جناية الولد قوم أمه

فانهم يرجعون على عاقلة الأب بذلك لأن النسب يثبت من وقت العلوق فتبين باكذابه نفسه انه كان ثابت النسب منه من حين علق وقوم الام كانوا مجبرين على أداء الارش فلا يكونون متبرعين في ذلك ولو لم يعتق الاب فأراد المولى الذي أسلم على يدى ابيه أن يحول بولائه الى مالك أبيه وقد عقل عنه موالى الام لم يكن لهذلك لان عقده مع الابن تأكد بحصول المقصود به في الا يحتمل الفسخ وفي التحول الى غيرة فسخ الاول يخلاف ما اذا أعتق الاب فانه ليس في تحول ولائه الى موالى الاب فسخ ذلك المقد الذي جرى بينه وبين الابن بل فيه تأكيد ذلك ولان هذا التحول يثبت حكما لضرورة اتباع جرى بينه وبين الابن بل فيه تأكيد ذلك ولان هذا التحول يثبت حكما في موضع لا يجوز اثباته التبع الاصل والاول يكون عن قصد منه وقد يثبت الشئ حكما في موضع لا يجوز اثباته قصدا والله سبحانه وتمالى أعلم بالصواب واليه المرجع والما ب

- ﴿ باب ولاء الموالاة ﴿ ه

والله الله الله الله الله عنه اذا أسلم الرجل على يد الرجل ووالاه فانه يونه ويعقل عنه وله أن يتحول بولائه الى غيره ما لم يعقل عنه فاذا عقل عنه لم يكن لهأن يتحول عنه الى غيره وبهذا نأخذ والاسلام على يديه ليس بشرط لعقد الموالاة وانحاذ كره على سبيل العادة وسواء أسلم على يده أو أناه مسلما وعاقده عقد الولاء كان مولى له وكان الشعبي يقول لا ولاء الالذي نعمة يعنى العتاق وبه يأخذ الشافعي رحمه الله تعالى وانحا أخذنا فيه يقول ابراهيم رضى الله تعالى عنه لحديث أبي الاشعث حيث سأل عمر بن الخطاب وضى الله عنه عنه بديه ووالاه فات وترك مالا فقال عمر رضى الله عنه ميرائه لك فان أبيت عن رجل أسلم على يديه ووالاه فات وترك مالا فقال عمر رضى الله عنه ميرائه لك فان أبيت المال ولحديث زياد عن على بن أبي طالب رضى الله عنه فوالاه ولحديث مسروق فليت المال ولحديث ولا من أهل الارض والى ابن عباس رضى الله عنه فوالاه ولحديث مسروق رضى الله عنه عن ميرائه فقال هو لمولاه وأسلم على يديه فات وترك مالا فسأل الدارى رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يلم على يدى الرجل ما السنة فيه قال هو أولى الناس بمحياه و بماته وأيد هذا قوله تعالى والذين عقدت الرجل ما السنة فيه قال هو أولى الناس بمحياه و بماته وأيد هذا قوله تعالى والدين عقدت أعان كم فاتوه في يديه ولم يواله لم يعقل عنه ولم المن عنه ولم يواله لم يعقل عنه ولم على عنه ولم يعل على يديه ولم يواله لم يعقل عنه ولم أعان كم فاتوه في يديه ولم يواله لم يعقل عنه ولم عال عنه ولم يعال عنه ولم عنه ولم يعال عنه ولم يعال عنه ولم عنه ولم يعال عنه ولم عن الم عن المناف المناف المناف المناف عن ولم عن المناف المنا

ير ثه الاعلى قول الروافض فأنهم يقولون بالاسلام على يديه يكون مولى له لانه أحياه باخراجــه اياه من ظامة الكفر لان الكفار كالموتى في حق المسلمين فهو كما لو أحياه بالمتق وعلى هذا يزعمونأن الناس موالى على وأولاده رضىالله عنهم فان السيف كان بيده وأكثر الناس أسلموا من هيبته وهذاباطل عندنا فان الله تمالي هو الذي أحياه بالاسلام بأن هداه لذلك ويان ذلك في قولة تمالي أو من كان ميتافأحييناه أي كافرا فرزقناه الهدي وقال تمالي واذ تقول الذي أنم الله عليه يمني بالاسلام فدل أن المنم بالاسلام هو الله تمالى فلا يجوز أن يضاف ذلك الى الذي عرض عليه الاسلام لانه عما صنع نائب عن الشرع مباشر ما يحق عليـه لله تمالى فهو في حقه كغيرهمن المسلمين لا يكون مولى له ما لم يعاقده عقد الولاء ثم من أين لهم هذا التحكم انأ كثر الناس أساموا من هيبة على وهو كان صغيراً حين أسلم الكبار من الصحابة وأبو بكر وعمر كانا مقدمين عليه رضي الله عنهم في أمور القتال وغير القتال لايخني ذلك على من يتأمل في أحوالهم ولكن الروافض قوم بهت لا يحــترزون عن الكذب بل بناء مذهبهم على الكذب فان أسلم رجل على يدى رجل ووالى رجلا آخر فهو مولى هــذا الذي والاه برئه ويعقل عنــه لانه بالاســلام على بدى الاول لم يصر مولى له ولوكان مولى بأن عاقده كان له أن تحول عنه وقد فعل ذلك حين عاقد مع الثاني فكيف اذا لم يكن مولى للأول فان مات عن عمـة أو خالة أو غـيرهما من القرابة كان مـيرانه لقراسته دون المولى لما بينا أنه لا علك ابطال حق المستحق عن ماله بمقده كما لو أوصى بجميع ماله وله وارث وذوو الارحام من جملة الورثة قال صلى الله عليه وسلم الخال وارث من لا وارث له فلا علك ابطال حقه بمقده توضيحه أنسبب ذي الرحم وهو القرابة أقوى لآنه متفق على تبوته شرعا وان اختلفوا في الارث بهوعقد الولاء مختلف في تبوته شرعا فلا يظهر الضعيف في مقابلة القوى ﴿فان قيل ﴾ ينبني أن يكون للمولى الثاث لانه خالص حقه يملك وضعه فيمن شاء ﴿ قلنا﴾ نم ولكنه بعقدالولاء ماوضع شيئاً من ماله فيه انما جعله وارثا منه وفي سبب الوراثة ذو القرابة يترجح فلا يظهر استحقاق المولى ممه بهذا السبب في شيء من المال بخلاف الوصية بالثلث فانه خلافة في المال مقصوداً توضيحه أن التملك بالوصية غير التملك بالارث الاترى أن الموصى له لا ير دبالعيب ولا يصير مغروراً فما اشتراه الموصى مخلاف الوارث فلا يمكن جمل الثلث له لا بطريق الوصية لانه ما أوجب له ذلك ولا بطريق الارث

لترجح استحقاق القريب عليه واذا والى رجـل رجلا نم ولد له ابن من امرأة قد والت رجلا فولاً الولد لموالى الأب لان الاب هو الاصل في النسب والولاء فاذا كان للولد في جانب الاب ولا، هو مساو للولاء الذي في جانب الام يترجح جانب كا في ولا، المتق ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك ان كانت والت وهي حبلي به وهذا بخلاف ولاء العتاقة فأنها اذا أعتقت وهي حبلي به كان ولاء الولد لموالي أمه لان الولد هناك يكون مقصوداً بالسبب وهو المتق فان الجنين محل للعتق مقصوداً وهنا الجنين لم يصر مقصوداً بالولاء لأنه ما دام في البطن فهو ليس بمحل لمقد الموالاة مقصوداً لأن تمام هذا القمد بالانجاب والقبول وليس لأحد عليه ولاية القبول واذا كان تبعاً فاتباعه الاب أولي كما بينا وكذلك لوكان لهما أولاد صفار حين والى الاب انسانا وقــد والت الام قبل ذلك آخر فالاولاد موال لموالى الاب لانه ليس اللام ولانة عقد الولاء على الاولاد في قولهما وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي لها ذلك عند عــدم الاب اما مع وجود الاب فلا وائن كان لها ذلك مع وجود الاب فهي ماعقدت عليهم انما عقدت على نفسها خاصة وائن جعل عقدها عنى نفسهاعقداً على الاولاد فعقد الأب كذلك على نفسه عقد على الاولاد وولاء الموالاة يقبل التحول فيجمل الأب محولا لولائهم الى من والاه وذلك صحيح منه ولهذاكان الاولاد موال لموالى الاب فانجني الاب جناية فعقل الذي والاه عنه فليس لولده أن تحول عنه الى غيره بعد الكبر لأنولاء الاب تأكد بعقد الجناية ويتأكد التبغ يتأكد الاصل وكما ليس للاب أن يتحول عنهالي غيرة بمدماعقل جنايته فكذلك ليس لولده ذلك اذاكبر وكذلك أذاكان هذا الولد جني اوجني بمض اخوته فعقل عنه مولاه فليسلهأن يتحول عنهلأن الابمع أولاده كالشخص الواحد في حكم الولاء فبعقل جناية أحدهم بتأكد المقد في حقهم جيماً بخلاف ما قبل عقل الجناية عن أحـد منهم لأن هناك ولاؤهم لم يتأكد فان تأكد المـقد بحصول المقصود به وانمــا لم يجمل هـــذا العــقد متأكدا قبل حصول المقصودبه لأنه ليس فيه معنى المعاوضة بل أحدهما متبرع على صاحبه بالقيام على نصرته وعقل جناسه والآخر متبرع على صاحبه في جمـله اياه خليفته في ماله بعد وفاته وعقــد التبرع لا يلزم بنفسه ما لم يتصل به القبض ولوكان هذامهاوضة باعتبار المعني لم يخرج من أن يكون متبرعا صورة فيكون كالهبة بشرط العوض لايتم بنفسه ما لم يتصل بهالقبض فان كان له ابن كبير

حين والى الاب فأسلم الابن على يدى رجل آخر ووالا مفولاؤه له لأنه مقصود باكتساب سبب الولاء هنا بمـنزلة اكتساب أيــه فهو كما لو أعتق الأب انسان والابن انسان آخر فيكون كلواحد منهما مولي لمن أعتقه وأن أسلم الان ولميوال أحدا فولاؤة موقوف لعني به انه لا يكون مولى لموالى الاب مخلاف المولود في ولائه والصغير عند عقد الابلان عقد الولاء ترتب على الاسلام عادة والابن الكبير لايتبع أباه في الاسلام بخلاف الصغير والمولود بعدالاسلام فكذلك في حكم الولاء الذي ترتب عليه وهـذا لأن الصغير ليس بأصل في ا كتساب سبب الولاء ألا ترى أنه لا يصح هذا العقد منه بدون اذن وليه فيُجمل فيه تبعاً لأبيه أما الكبير أصل في اكتساب سبب هذا الولاء ختى يصحمنه عقد الولاء بدون اذن أبيه وبين كونه أصلا في حكم وتبماً فيه منافاة ولهذا لايصير مولى للذي والاه أنوه واذا أسلمت الذمية ووالت رجلا ولها ولد صغير من رجل ذمى لم يكن ولاً ولدها لمولاها في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمـه الله تمالى يكون ولاء ولدها لمولاها فمنهم من جمل هذه المسئلة قياس ولاية التزويج ان عندا بي حنيفة رحمه الله تمالي شبت ذلك للام على ولدها الصغير حتى يصح عقدها ولا يتعلق به صفة اللزوم حتى يثبت للولد خيار البلوغ فكذلك يصح هذا العقد منها في حق الولد لأنه لا يتعلق به صفة اللزوم بنفسه وعندهما ليس للام ولاية التزويج مع اختلاف في الرواية عن أبي يوسف رحمه الله تمالى هناك وكذلك ولاء الموالاة والأظهر أن هذه مسئلة على حدة ووجه قولهما أنحكم الولاء يثبت بعقد فيستدعي الايجابوالقبول ويتردد بين المنفعة والمضرة والولد بعد الانفصال لا يكون تبما للام في مثل هذا العقد ولا يكون لها عليه ولاية المباشرة لهذاالعقد كمقد الكتابة وأبو حنيفة رحمـه الله تمالي لقول ولاء الموالاة اما أن يمتبر بالاسـلام من حيث أنه يترتب عليـه عادة أو بولاء المتاقـة فان اعتـبر بالاسـلام فالولد الصـغير يتبع أمه في الاسلام فكذا في هذا الولاء وان اعتبر بولاء المتاقة فالولد يتبع أمه فيه اذا لم يكن له ولاءمن جانب أبيه وهــذا لائنه يتمحض منفعة في حق هذا الولد لانه مادام حياً فمولاه يقوم بنصرته ويمقل جنايته واذا بلغ قبل أن يعقل جنابــه كان له أن تحول عنــه ان شاء فمرفنا أنه منفعة محضة في حقه فيصح من الام كقبول الهبة والصدقة بخلاف عقد الكتابة فان فيه الزام الدين في ذمته ولا يتمحض منفعة في حقه واذا أســـلم حربي أو ذى على يدي رجل ووالاه ثم أسلم ابنه على بدى آخر ووالاه كان كل واحد منهما مولى الذي والاه ولا يجر بمضهم ولاء بعض وليس هذا كالمتاق وأشار الى الفرق ولافرق في الحقيقةلان كل واحد منهما مقصود في سبب الولاءوهو العقد ولوكان مقصودا في سبب ولاءالمتق أيضاً لم يجر أحدهما ولاءالآخر وانما مراده من الفرق ان الولد الكبير لما أسلم على يدى الثاني لايصير مولى لموالى أبيه لان هناك سبب الولاء العقد لاالاسلام وهو أصل في العقد بمكن من مباشرته بنفسه فلهذا لا يجعل فيه تبعا لابيه حربي أسلم ووالى مسلما في دار الحرب و في دار الاسلام فهو مولاه لان سببه هو العقد الذي جرى بين المسلين والعقد بين المسلمين صحيح سواء كان في دار الحرب أوكان أحـدهما في دار الحرب والآخر في دار الأسلام كمقد النكاح وهذا لان المقصودالتناصر والمسلم يقوم بنصرته حيث يكون أويمتبر ولا الموالاة بولا المتق ولوأن مسلما في دار الاسلام أعتق عبداً مسلماً له في دار الحربكان مولى له فكذلك في الموالاة فان سبي ابنه فاعتق لم يجر ولاء الاب لان الوالد لا يتبع ولده في الولاء فان الولاء كالنسب والوالد لاينسب الى ولده لانه فرعه والاصل لا ينسب الى الفرع فلهذا لايجر الابن ولاءالاب وان سبي أبوه فاعتق جر ولاءه لما بينا انولاء الموالاة لايظهر في مقابلة ولاء المتق فكان الابن بعد عتق الاب عنزلة من لاولاء له فيجر الأب ولاءه بخلاف مااذا أسلم الاب ووالى رجلا لان ولاء الابن هنا مساو لولاء الاب فيظهر في مقاباته فیکون کل واحد منهما مولی لمولاه ولو کان ابن ابنه لم یسب ولکنه أسلم علی یدی رجل ووالاًه ثم سبى الجد فاعتق لم يجر ولاءنافلته لما بينا ان الجــد لايجر الولاء الا أن يجر ولاء ابنه فان تحقق ذلك فحينئذ بجر ولاء ابنه وأنما يتصور جره ولاء ابنه فيما اذا سي أبوه فاشــتراه هذا الجد حتى عتق عليه فيصير ابنه مولى لمواليــه وينجر اليه ولاء النافلة بهــذه الواسطة فأما اذاأعتق الابن غيره فالجد لايجر ولاءه لكونه مقصوداً بالعتق ولا يجر ولاء ولده أيضاً ﴿ قَالَ ﴾ وموالاة الصبي باطلة يعنى اذا أسلم على يدى صبي ووالاه لان بالمقد يلتزم نصرته في الحال والصبي ليس من أهل النصرة ولهذا لا يدخل في العاقلة وهو ليس من أهل الالتزام بخلاف مااذا أسلم على يدى امرأة ووالاهالان المرأة من أهل الالتزام بالمقد ومن أهل أكتساب سبب الولاء بالمتق فكذلك بالمقد وان والى رجل عبداً لم بجزه الا ان يكون باذن المولى فحينئذ يكون مولى له لانهعقد النزام النصرة والعبدلاعلمكه بنفسه بدون

اذن مولاه فان كان باذنه فينئذ يكون عقده كمقد مولاه فيكون الولاء للمولى كا اذا أعتق عبدا من كسبه باذن مولاه وهذا لان المقصود به النصرة والميراث بمد الموت ونصرة العبد لمولاه وهو ليس بأهل للملك بالارث ولهذا بجمل المولى خلفا عنه فيا هومن حكم هذا العقد وان والى صبياً باذن ابيه أو وصيه يجوز لان عبارة الصياذا كان يعقل معتبرة في المقود والتزامه بالمقد باذن وليه صحيح فيالا يكون عض مضرة كالبيع والشراء ونحوه لان الولى علك عليه هذا العقد فأنه لو قبل الولاء لولده على انسان كان صحيحا فكذلك علكه الولد باذن أبيه تم يكون مولى للصبي لانه أهل للولاء بنفسه اذا صحسببه ألا تري أنه اذا ورث قريبه يمتق عليه ويكون مولى له فكذا حكم ولاء الموالاة بخلافالعبد ولو أسلم على بدى مكاتب ووالاه كانجائز الان المكاتب من أهل الالتزام بالعقد ومن أهل مباشرة سبب الولاء ألا ترى أنه يكاتب عيده فيكون صحيحامنه واذا أدي مكاتبته فعتق قبل أدائه كان مولى لمولاه فكذا هنا يكون مولى لمولاه لانه مع الرق ليس بأهل لموجب الولاء وهو الارث فيخلفه مولاه فيه ولو والى ذي مسلما أو ذميا جاز وهو مولاه وانأسلم الاسفل لانالذي من أهل الالتزام بالعقد ومن أهل اكتساب سبب الولاء كالمسلم وأذا صح العقد فاسلام الاسفل لا يزيده الا وكادة ويبتى مولى له بعد اسلامه حتى يتحول الى غيره ولو أسلم رجل من نصاری العرب علی بدی رجل من غیر قبیلته ووالاه لم یکن مولاه ولکن بنسب الی عشيرته وأصلههم يمقلون عنه ويرثونه وكذلك المرأة لما بينا ان النسب في حق المرب ممتبر وانه يضاهي ولاء العتق ومن كان عليــه ولاء العتق لم يصح منــه عقد الموالاة مع أحــد فكذلك من كان له نسب من العرب لا يصح منه عقد الموالاة مع أحد وهذا بخلاف ولا، المتى فان من ثبت عليه الرق من نصاري العرب اذا أعتى كان مولى لمعتقه لان ولاء المتق قوى كالنسب في حقالعرب أو أقوى منه فيظهر مع وجوده ويتقرر حكمه بتقررسببه فأما ولاءالموالاة ضعيف لا يتقرر سببه مع وجود النسب في حق العربي والحكم ينبني على السبب ذمي أسلم ولم يوال أحداثم أسلم آخر على بديه ووالاه فهو مولاه لانه من أهـل الالتزام بالمقد ومن أهل المقصود بالولاء وان لم يكن لآحد عليه ولاء وان أسلم ذى على يد حربي فانه لا يكون مولاه وان أسلم الحربي بعد ذلك وهذا ظاهر لانه لو أسلم على يدى مسلم لم

ويلقنه لا يصير مسلما بذلك ألا ترى أنه قال وانأسلم الحربي بمد ذلك لم يكن مولاه وهذا لان من يلقن غيره شيئاً لا يكون مباشراً لذلك الشي نفسه كالذي يلقن غيره طلاق امرأته وعتق عبده ﴿ قال ﴾ رجل والى رجلا فله أن يتحول عنه ما لم يعقل عنه ولكن انما ينتقض المقد تحضرته لان المقد تم بهما ومثل هذا المقد لا يفسخه أحدهما الا بمحضر من صاحبه كمقد الشركة والمضاربة والوكالة وهذا لأن تمكن كل أحد منهما من الفسخ باعتبار أنالمقد غير لازم بنفسه لاباعتبار أنه غير منعقد بنفسه فني فسخ احدهما الزام الآخر حكم الفسخ في عقد كان منعقداً في حقه فلا يكون الا محضر منه لما عليه من الضرر لو ثبت حكم الفسخ في حقه قبل علمه وهو نظير الخطاب بالشرعيات فانه لايظهر حكم الخطاب في حق المخاطب ما لم يعلم به لدفع الضرر عنه وكذلك لو ان الاعلى تبرأ من ولاء الاسفل صح ذلك اذا كان بمحضر منه لان العقد غير لازم من الجانبين ولكل واحــد منهما أن منفرد نفسخه بغير رضاً؛ صاحبه بمد أن يكون بمحضر منه وان والى الأسـفل رجلا آخر كان ذلك نقضاً للمقد مع الاول وان لم يكن بمحضر منه لان انتقاض المقد في حق الاول هنا يثبت حكما لصحة المقد مع الثاني وفي المقد مع الثاني لا يشترط حضرة الاول فكذلك فيها شبت حكما له مخلاف الفسيخ مقصوداً وهو نظير عزل الوكيـل حال غيبته لا يصــح مقصوداً ويصبح حكما لعتق العبد الذي وكله ببيعه ﴿ فَأَنْ قَيْلٌ ﴾ فلماذا يجمل صحة العقد مع الثاني موجبافسيخ العقد الاولولووالاهما جملة صبح ﴿ قَلْنَا ﴾ لأن الولاء كالنسب مادام ثابتا من انسان لا يتصور ثبوته من غيره فكذلك الولاء فمرفنا ان من ضروة صحة العقد مم الثياني بطلان المقد الاول نم ولاء الموالاة بمله صحته معتبر بولاء العتق حتى اذا أعتق الاسفل عبدا ووالاه رجل فولاء معتقه وولاؤه للاعلى الذي هو مولاه ولومات الأعلى ثم مات الاسفل فانما يرثه الذكور من أولاد الاعلى دون الاناث على نحو مابيناه في ولاء المتق والله أعلم بالصواب

مر باب بيع الولاء كه م

﴿قال﴾ ذكر عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنهما قال الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب وبهذا تأخذ دون ماروى عن سليمان بن يسار أنه كان

مولى لميمونة منت الحارث فوهبت ولاءه لابن العباس وهذالان الهبة عقد تمليك فيستدعي شيئاً مملوكا يضاف اليه عقد الهبة ليصبح النمليك فيه وليس للمعتق على معتقه شيء مملوك وعلى هذا لوتصدق بولاً. المتاقة أو أوصى به لانسان فهو باطل وكذلك لو باع ولاً. المتاقة فهو باطل لما قلنا ولان البيع يستدعي مالا متقوما والولاء ليش عمال متقوم وقد بينا في أول الكتاب أن الولاء نفسه لايورث انمـا يورث به كالنسب والارث قــديثبت فيما لامحتمل البيع والهبة كالقصاص فاذاكان لايورث فلان لايتحقق فيه البيع والهبة والصدقة كان أولى وولاء الموالاة قياس ولاء العتق لايجوز بيمه من أحـــد ولاهبته لما قلنا بل أولى لان ولاء الموالاة يمتمد التراضي والاسفل غـير راض بان يكون ولاؤه لغير من عاقده وولاء العتق لايعتمدالتراضى فاذالم يصبح التحويل هناك فهنا أولىوان كانالذي أسلم ووالى هو الذي باع ولاءه من آخر أو وهبه كان ذلك نقضاً للولاء الاول وموالاة مع هذا الثاني ان لم يكن عقل عنه الاوللان قصده شصر فه ان يكون ولاؤه للثاني فيجب تحصيل مقصوده بطريق الامكان ألاترىأنه لوعقد مع الثانى بغير محضر من الاول كان ذلك نقضاً منهالولاء الاول بخلاف الاعلى فانه لا يملك نقض ولائه بنير محضر منه بحال ولكن بيم الاسفل من الثانى باطل حتى يرد عليه ماقبض من الثانى من الثمن لان البيع لاينعقد الاعلى مال متقوم والولاء ليس بمال فلا ينعقد به البيع مضافا اليه كالميتة والدم واذا لم ينعقد البيع لأعلك البدل بالقبض فلا ينفذ عتقه فيه والله أعلم بالصواب

- ﴿ باب عتق الرجل عبده عن غيره ﴾

﴿ قال ﴾ ذكر في الاصل حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أن بريرة اتنها تسألها في مكاتبتها فقالت لها اشتريك فاعتقك وأوفي عنه أهلك فذكرت ذلك لم فقالوا الا أن نشترط الولاء لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اشتريها وأعتقيها فأعا الولاء لن أعتق فاشترتها فأعتقتها وقام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيبا فقال مابال أقوام بشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى كل شرط ليس في كتاب الله تعالى كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل كتاب الله أحق وشرط الله أوثق مابال أقوام يقولون اعتق ياولان والولاء في انما الولاء لمن أعتق ثم قال هذا وهم من هشام بن عروة ولا يأم

النبي صلى الله عليه وسلم بباطل ولا بغرور وهو شاذ من الحديث لا يكاد يصح أنما القدر الذي صبح ما ذكره ابراهيم رحمه الله تمالي لما ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهـا الولاء لمن أعتق وهو بيان للحكم الذي بمث لأجـله رسول الله صـلى الله عليه وسلم فأما مازاد عليه هشام فهو وهم لان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يأمر بالمقد الفاسد والشراء بهذا الشرط فاسد واستدل بحديث الزهرى أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنــه اشتري من امرأته الثقفية جاربة وشرط لها أنها لها بالنمن اذا استغنى عنها فسأل عمر رضي الله عنه عن ذلك فقال أكره أن أطأها ولاحد فيها شرط فـكان عمر رضي الله عنه أوثق وأعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيره وفي البيع مع الشرط اختلاف بين الملماء نذكره في كتاب البيوع وفائدة هذا الحديث أن بيم المكاتبة برضاها مجوز وأن الولاءيثبت لمن حصل العتق على ملكهلا لمن شرطه لنفسه بدون ملك المحل فأنه قال الولاء لمن أعتق ولأجله روى الحديث في هذا الكتابواذا أعتق الرجل عن حيٌّ أو ميت قريب أو أجنى باذنه أو بغير اذنه فالمتق جائز عن الممتق والولاء له دون الممتق عنه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالي أما اذا كان بفسير اذنه فهو قول الـكل لانه ليس لأحد ولاية ادخال الشيُّ في ملك غيره بغـير رضاه سواء كان قربا أو أجنبيا حيا أو ميتا فانما ينفذ المتق على ملك الممتق فيكون الولاء له وهذا مخلاف ما اذا تصدق الوارث عن مورثه فان ذلك يجزيه لان نفوذ الصدقة لا يستدعي ملك من تكون الصدقة عنه لا محالة ولانه بالتصدق عنمه يكتسب له الثواب ولا يازمه شيئاً وبالمتق عنمه يلزمه الولاء وليس للوارث أن يلزم مورثه الولاء بعد موته بغير رضاه فأما اذا كان باذنه فعلى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذلك لان التمليك من المعتق عنه بغير عوض لا يحصل الا بالقبض ولم يوجد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تمالي يكون الولاء للمعتق عنــه وقد بينا في باب الظهار من كتاب الطلاق وكذلك اذا قال الرجل أعتق عبدك على ألف درهم أضمنها لك ففعل لم يكن المتق عن الآمر بخـ لاف ما لو قال أعتق عبـ دك عني على ألف لان هناك التمليك يندرج فيه وذلك يستقيم اذا كان في لفظه ما يدل عليه وهو قوله أعتقه عني فأما هنا فليس في لفظه ما يدل على التماس التمليك منه فلا يندرج فيه التمليك وبدونه يكون المتق عن الممتق دون الآمر وليس على الآمر من المال شئ لأنه ضمن ما ليس بواجب

على أحد ولانه التزم له مالا بانتفاعه عملك نفسه وتحصيلهالولاء لنفسه وهذا باطل قد بيناه في كتابالعتاق وان كان أدى المال رجع عنه لانه أدى بطريق الرشوة ولو أن امرأة تزوجت رجلا على أن يمتق اباها ففعل فالولاء للزوج ولهامهر مثلها بخلاف مااذا تزوجها على أن يمتق أباها عنها فان التمليك منهايندرج هناك فيتقرر فيهارقبة الأب صداقالها وهنا لايندرج التمليك حين لم يكن في اللفظ عليه دليل فيبق النكاح بغير تسمية المهر فلها مهر مثلها ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك الخلع يعنى أن تختلع من زوجها على أن تمتق أباه فالعتق عنها والاب مولى لها لانه عتق على ملكها ولم يبين أن الزوج هل يرجع عليها بشي فن أصحابنا من يقول يرجع عليها بما ساق البها لانه شرط عليها منفعة الولاء لنفسه ولم ينل والاصح أنه لايوجع عليها بشي لان الولاء ليس بمال متقوم ولو خلمها على خمر لم يرجع عليها فهذا مثله ولو قال أعتق عبـ دك عني على ألف درهم ففعل فهو حر على الآمر والمال لازم له والولاء له وفي هذا خلاف زفر رحمه الله تمالى وقد بيناه في باب الظهار وكذلك انكان الآص بذلك امرأة العبد فسد النكاح لأنها قد ملكت الرقبة وذكر حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها حلفت أن لا تسكلم عبد الله بن الزبير رضي الله تمالي عنه فشفع عليها حتى كلمته فأعتق عنها ابن الزبير رضي الله تعالى عنــه خمسـين رقبة في كفارة بمينها وبهذا اســتدل أبو يوسف رحمه الله تمالى فان البدل ليس عذ كور في الحــديث ولـكنا نقول كما لم بذكر البدل في الحديث فلم يذكر أنها امرأته بذلك وبالاتفاق بدون الأمر لا يكون العتق عن الممتق عنه فانما يحمل هذا على انها كفرت عينها وابن الزبير رحمهالله تعالى انما أعتق شكرا لله تمالى حيث كلمته وذكر عن عائشة رضى الله تمالى عنهـــا أنها أعتقت عن عبد الرحمن ابن أبي بكر رضي الله تمالي عنهــم عبيــداً من تلاده بمد موته وانمــا يحمل هذا على ان عبد الرحمن رحمه الله تعالى كان أوصي بعتقهم وجعل اليها ذلك والله أعلم بالصواب

- ﴿ بَابِ الشَّهَادَةُ فِي الولاءُ ﴾

﴿ قال ﴾ رضى الله عنه رجل مات وترك مالا ولا وارث له فادعى رجل انه وارثه بالولا، فشهد له شاهدان ان الميت مولاه ووارئه لا وارث له غيره لم تجز الشهادة حتى يفسر االولا، لان اسم المولى مشترك قد يكون عمنى الناصر قال الله تمالى ذلك بأن اللهمولى الذين آمنوا

وأن الكافرين لا مولى لهم وقد يكون بمعنى ابن العم قال الله تعالى وانى خفت الموالي من ورائي وقد يكون بالعتق وقد يكون بالموالاة فما لم يفسروا لم يتمكن القاضي منالقضاء بشيء وكذا لو شهداأن الميت مولى هذا مونى عتاقة لأن اسم مولى العتاقة يتناول الاعلى ويتناول الاسفل فلا يدري القاضي بأي الامرين يقضي وأيهما كان أعتق صاحب ﴿ فان قيل ﴾ هـذا الاحتمال يزول بقولهما ووارثه فان الأسـفل لايوث من الأعلى وانمـا يوث الأعلى من الأسفل ﴿ قلنا ﴾ مهذا لا نزول الاحتمال فمن الناس من بري توريث الاسفل من الاعلى وهو باطل عندنا ولمل الشاهدين اعتقدا ذلك وقصدا به التلبيس على القاضي يملهما أنهما لو فسرا لم نقض القاضي له بالميراث ثم قد يكون مولى عتاقـة له باعتاق منــه وباعتاق من أبيه أو بمض أقاربه وبين الناس كلام في الارث بمثل هذا الولاء يختص به العصبة أم يكون بين جميع الورثة فلهذا لايقضى بشهادتهما مالم يفسرا فان شهدا ان هذا الحي أعتق هـ ذا الميت وهو علـكه وهو وارثه لايعلمون له وارثا سواه جازت الشهادة لانهـم فسروا ماشهدوا به على وجه لم يبق فيه تهمة التلبيس ويستوى في هذا الشهادةعلى الشهادةوشهادة الرجال مع النساء لانهم يشهدون بسبب استحقاق المال فهو بمنزلة شهادتهم على النسبوان لم يشهدوا أنه وارثه لم يوث منه شيئاً لان استحقاق الارث بولاء العتاقة مقيد بشرط وهو أن لا يكون للميت غصبة نسبا ولا نثبت ذلك الشرط الابشهاد هـــم وقولهم لانعلم له وارثا غيره ليس بشهادة انما الشهادة على مايعلمون وكما أنهــم لايعلمون فالقاضي لايمــلم فعرفنا أن هــذا ايس هو المشهود به فلا بد من أن يشهدوا أنه وارثه وكـذلك ان شــهدوا على عتق كان من ابيـه وفسروا على وجه يثبت وراثتـه منه فان قالا لم ندرك اباه هذا الممتق ولكنا قــد علمنا هــذا لم بجز شــهادتهما على هذا اما على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فلانهما لا يجوز ان الشهادة على الولاء بالتسامع وأما أبو يوسف رحمه الله تمالى يجوز ذلك ولكن اذا أطلقا الشهادة عنه القاضي فاما اذا بينآ أنهما لم يدركا وانمها يشهدان بالتسامع فالقاضي لايقبل ذلك وبيأن هذا في كتاب الشهادات ولو أقام المدعى شاهـدين أنه أعتق أم هذا الميت وانها ولدته يمد ذلك بمدة من عبد فلان وان أباه مات عبداً أومات أمه ثممات وهو وارئه فقدفسروا الأمرعلي وجهه فانالقاضي يقضيله بالميراث ﴿قالَ ﴿ قَالَ أَقَامُ رَجُلَ البينة أنهكان أعتق اباه قبل أن بموت وهو يملـكهوانه وارثه فانه يقضي له بالميراث لانه آئبت

سبب جر الولاء اليه وهو عتق الاب فتبين أن القاضي أخطأ في قضائه بالميراث لموالي الام وكذلك هـ ذا في ولاء الموالاة اذا أثبت الثاني خطأ القاضي في القضاء به الاول فانه يبطل ماقضي به ويكون الثابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم أو بالمعاينة ولو ادعي رجـــلان ولاء ميت بالعتق وأقام كل واحد منهما البينة جملت ميرانه بينهما لاستوائهما في سبب الاستحاق ولانه لاسعد ارث رجلين بالولاء من واحد كما لو أعتقا عبداً بينهــما والبينات حجج فيجب العمل مها محسب الامكان فان وقتت كل واحدة من البينتين وقتا وكان احدهما سابقًا فهو أولى لأنه أثبت الولاء لنفسيه في وقت لابنازعه الغير فيه فهو كالنسب أذا أقام رجلان البينة عليه واحدهما أسبق تاريخا ولانه بمدماثبت العتق من الاول في الوقت الذي أرخ شهوده لا يتصور ملك الثانى فيــه حتى يعتقه فتبين بشهادة الذين أرخوا تاريخا سابقا بطلان شهادة الفريق الثاني وان كان ذلك في ولاءالموالاة فصاحب العقد الآخر أولى لانه بمد عقــد الموالاة مع الاول يتحقق منــه العقد مع الثاني ويكون ذلك نقضا للولاء الاول فشهود الآخر أثبتوا بشهادتهم ما يفسخ الولاء الاول فالقضاء بشهادتهم أولى الا ان يشهد شهود صلحب الوقت الاول انه كان عقل عنه فحينئذ قد تأكد ولاؤه ولا منتقض بالعقد مع الآخر بل يبطل الثانى ويبقى الاول محاله فلهذا كان الاول أولى وان أقام رجل البينة أنه أعتقه وهو علىكه وقضى له القاضي بولائه وميرائه ثم أقام آخر البينة على مثل ذلك لم يقبل القاضي ذلك كما في النسب اذاترجح أحد المدعيين بتقدم القضاء من القاضي ببينته لم تقبل البينة من الآخر بمدذلك وهذا لان الفاضي يعلم كذب أحدالفريقين وقد تأكدت شهادة الفريق الاول بانضهام القضاء اليها فاعما يحال بالكذب على شمهادة الفريق الثاني الاأن يشهدوا أنه كان اشتراه من الاول قبل أن يمتقه ثم أعتقه وهو علكه فحينئذ يقضىالقاضي له بالميراث وسطل قضاؤه الأول لانهم أثبتوا سبب كونه مخطئا في الفضاء الاول وهو أن الاول لم يكن مالكا حين أعتقه لان الثاني كان اشتراه منه قبل ذلك رجل مات وأدعى رجـل ان أباه أعتقـه وهو علـكه وأنه لا وارث لايـه ولا لهذا الميت غيره وجاء باني أخيه فشهدا على ذلك قال لم تجز شهادتهما لانهما يشهدان لجدهما على ما بينا ان الولاء للمعتق والارث به كان للمعتق بطريق العصوبة على ان تخلفه في ذلك أقرب عصبته وشهادة النافلة للجد لا تقبل وكـذلكشهادة اني المعتق بذلك لا تجوز لانهما يشهدان لايهمــا واذا الاصل أسلم على يديه ووالاه والغلام يدعى أنه حر الاصل يقضى به للذى والاه دون الذى أعتقه لان حرية الاصل تثبت له بالبينة وحرية الاصل لاناقض لهما فبعد ثبوتها تندفع بينة بولائه للذي والاه وكذلك لوكان ميتاءن تركة لان إحدى البينتين تقوم على رقه والأخرى على حرته فالمثبت للحرية أولى ولان صاحب الموالاة أثبت سينته أنه عاقده عقدالولاء وذلك افرار منه بأنه حرَّ ولاولاءعليه فثبوت هذا الاقرار بالبينة كثبوته بالمعاسِّة أن لو كان حياً أوادعي ذلك فان كان حيا فأقر أنه مولى عتاقة لهذا أجزت بينة العتاقة وكان هذا نقضا من الفلام للموالاة لوكان والى هذا الآخر لان العبد مكذب للذين شهدوا محربته في الاصل ومــدعي الموالاة خرج منأن يكون خصها في اثبات ذلك لان العبــد باقراره بولاء العتاقة على نفسه يصير نافضا لولاء الموالاة لما بينهماً من المنافاة وهو متمكن من نقض ولائه مالم يعقل عنه فاذا لم يبق خصم يدعى حرية الاصل له صح افراره بالملك وولاء العتاقة ومن أصحابنا من نقول هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تماليلان من أصله أن البينة على حربة العبد لاتقبل من غير الدعوي وعنــدهما تقبل فيثبت له حريةالاصل بحجة حكمية وذلك لايحتمل النقض باقراره فينبغي أن لايثبت عليه ولاء المتاقة عندهما والاصح ان هذا قولهم جميما لان بينة العتاقة تمارض بينة حربة الاصل فمالاجله تقبلاالبينة عندهما وهو آثبات حقوق الشرع عليه ثم تنرجح بخصم يدعيها أو لما انتنى ولاءالموالاة فهذا حر لاولاء عليه وقد أقر بأنه مولى هذا الذي يدعي ولا. المتق عليه فيكون افراره صحيحًا لا نه يقر بما هو من خالص حقه كما لو أقر بالنسب لانسان ولا نسب له رجل مات عن بنين وبنات فادعى رجل أن أباه أعتقه وهو يملكه وشهد ابنا الميت على ذلك وادعى آخر أن أباه أعتقمه فأقرت بذلك بنت الميت فالاقرار باطل والشهادة جائزة لان الابنين يشهدان على أبيهما بالولاء ولا تهمة في شهادة الولد على والده ثم الاقرار لايمارض البينة لانالاقرار لايمدو المقر والشهادة حجة فيحق الناس كافة فلابد من أن يقضي الفاضي بأن الميت معتقآب المدعى ومن ضرورة هذا القضاء تكذيب الابنة فيها أقرت به فسقط اعتبار اقرارها وهو بمنزلة مالو مات عن ألف درهم وابنين وابنــة وادعى رجــل دينا ألف درهم على الميت وشهد له ابنا الميت واذعى آخر ديناً

ألف ذرهم وأقرت ابنة الميت بذلك فانه لايلتفت الى اقرارها ويجمل المال كله للذى أثبت دينه بالبينة ولو شهد للآخر ابن له والمتان ولم لوقتوا وقتاً كان الولاء بينهما نصفين للمساواة بين الحجتين فان شهادة النساء مع الرجال في الولاء مثل شهادة الرجال ولا ترجيح منحيث التاريخ في احدى البينتين فلهذا كان الولاء بينهما نصفين ولو جاء رجل من الموالي فادعى على عربي أنه مولاه وان أباه أعتق أباه وجاء باخويه لابيه يشهدان بذلك والمربى ينكره لم تقبل شهادتهما لان في الحقيقة هذامنهم دعوى فان المدعى مع اخويه في هذا الولاء سواء لانهما يشهدان لا يهما مالا فان الولاء كالنسب تحقق الدعوى فيه من الجانبين فاذا كان المربي منكراً كان المدعى هو الابن الذي يدعى الولاء بطريق الخلافة عن أبيه فيجمل كان الاب حي بدعيه وشهادة الانين لايهما فما بدعيه لاتكون مقبولة وأن أدعى المربي ذلك وأنكره المولى جازت الشهادة لان انكار الان كانكارأبيه لوكان حيا فانهما يشهدان على أبيهما بالولاء للمربي ولا تهمة في هـذه الشهادة وان ادعى رجل ولاء رجل فجاء بشاهدين فشيد احدهما أن أباه أعتقه في مرضه ولا وارت له غيره وشهد الآخر ان أباه أعتقه عن دبر موته وهو علىكه فالشهادة باطلة لاختــلافهمافي المشهود به لفظا ومعنى فان التدبير غير العتق المنجز في المرض ومثل هذا لوشهد أحدهما ان أباه قد علق عتقــه مدخول الدار وقد دخل والآخر أنه قد علق عتقه بكلام فلان وقد فعل أو شهد أحدهما ان أباه كاتبه واستوفى البدل والآخر أنه أعتقه عال فان الكتابة غير العتق عال ألا ترى انه علك الكتابة من لاعلك المتق فكان هــذا اختلافا في المشهود به لفظاً ومعنى بخلاف مالو اختلفا في الزمان والمكان حيث تقبل شهادتهما لان العتق قول ولا مختلف باختلاف الزمان والمكان اذ القول يماد ويكرر ويكون الثاني هو الاول ولو مات رجل فأخذ رجل ماله وادعى أنه وارثه لم يؤخذ منه لانه لامنازع له في ذلك وخبر الخبر محمول على الصدق في حقه اذا لم يكن هناك من يمارضه ولان المال في يده في الحال وهو يزعم أنه ملكه فالقول قوله في ذلك فان خاصمه فيه انسان سألته البينة لانه يدعى استحقاق اليد عليه في هــذا المالولا يثبت الاستحقاق الابيينة فالم تقم البينة على سبب استحقاقه لايؤخذ المال من يدذي اليد فان ادعى رجل أنه أعتق الميت وهو يملـكه وأنه لاوارث له غيره وأقام الذى فى يديه المال البينة على مثل ذلك قضيت بالولاء والميراث بنهما نصفين لان المقصود بهذه البينة آثبات السبب وهو الولاء

وانمـا قامت بينة كل واحـد منهـما على الميت وقد استوت البينتان في ذلك فيقضي بينهما بالولاء ثم استحقاق المال يترتب على ذلك ﴿فان قيل ﴾ لا كذلك بل المقصود اثبات استحقاق المال واحدهما فيها صاحب اليه والآخر خارج فاما ان بجعل هذا كبينة ذي اليد والخارج على الملك المطلق فيقضى للخارج أو يجمل كما لو أدعيا تلقي الملك من واحد وأقاما البينة فتكون بينة ذي اليدأولي ﴿قلنا﴾ لاكذلك بل الولاء حق مقصود يستقيم الباته بالبينة وان لم يكن هذاك مال وأنمـا ينظر الى اقامتهما البينــة على الولاء أولا وهمــا في ذلك سواء ثم استحقاق الميراث ينبني على ذلك وليس هذا نظير ما لو ادعيا تلقي الملك من واحد بالشراء لان السبب هناك غير مقصود حتى لا يمكن اثباته بدون الحكم وهو الملك ولان السبب هناك يتأكد بالقبض فذو اليد يثبت شراء متأكداً بالفبض فلهــذا كانت بينته أولى وهنا الولاء منأكد بنفسه ولا تأثير لليـد على المـال في تأكيد السبب فلهذا قضي بينهما فان أقام مسلم شاهدين مسلمين آنه أعتقه وهو عليكه وآنه مات وهو مسلم لا وارث له غييره وأقام ذو اليد الذمي شاهــدين مسلمين أنه أعتقه وهو علــكه وانه مات كافراً لا وارث له غيره فللمسلم نصف الميراث ونصف الميراث لأقرب الناس الى الذمي من المسامين فان لم يكن له منهم قرابة جملته لبيت المال لما بينا أن المقصود اثبات الولاء وقد استوت الحجتان في ذلك فان شهود الذى مسلمون وهو حجة على المسلم كشهود المسلم فيثبت الولاء بينهما نصفين ثم احدى البينتين توجب كفره عند الموت والاخري توجب اسلامه عند الموت والذي شبت اسلامه أولى واذا ثبت أنه مات مسلما فالمسلم يرثه المسلم دون الكافر ولكن الارث بحسب السبب وللمسلم نصف ولاية فلا يرث به الانصف الميراث ونصف اولاء للذي وهو ليس بأهلأن يرثه فيجمل كالميت ويكون هذا النصف لأقرب عصبة له من المسلمين فاذا لم توجد ذلك فهو لبيت المال عنزلة ما لو مات الذي ولا وارث له فالولاء في هذا مخالف للنسب فان النسب لا يحزي بحال فيتكامل السبب في حق كل واحد منهما فاذا لم يكن احدهما من يرنه فللآخر جميع المال لنكامل السبب في حقه فأما الولاء يحتمل التجزي حتى لو أعتق رجلان عبداً كان لكل واحد منهما نصف ولائه فلهذا لا يرث المسلم الا نصف الميراث فان كان شهود الذمي نصارى لم تجزشهادتهم على المسلم لان اسلام الميت يثبت بشهادة الشهود المسلمين والحجة في الولاء تقوم عليه وشهادة النصارى ليست بحجة عليه ولان المسلم اثبت

دعواه بما هو حجة على خصمه والذمي أثبت دعواه بما ليس بحجة على خصمه فلا تحقق المعارضة بينهـما ولكن يقضي بولائه للمسلم وبجميع الميراث له فان وقت كل واحدة من البينتين وقتا في العتق وهو حي والشهود كلمهم مسلمون فصاحب الوقت الاول أحق لأن صاحب الوقت الاول أثبت عتقه من حين أرخ شهوده فلا تصور للعتق من الآخر بمــــد ذلك ومتى كانت احدى البينتين طاعنة في الاخرى دافعة لها فالعمل بها أولى ذمي في بديه عبد أعتقه فأقام مسلم شاهدين مسلمين أنه عبده وأقام الذمى شاهدين مسلمين أنه أعتقه وهو يملكه أمضيت العتق والولاء للذي لان في بيته اثبات العتق وفي بينة المسلم اثبات الملك وكل واحد منهما حجة على الخصم فيترجح بينة العتق كما لوكان كل واحـد من المدعيين مسلما واذا كان شهود الذي كفاراً قضيت به للمسلم لان بينته في أنبات الملك حجة على خصمه وبينة الذمي في أثبات العتق ليس بحجة على خصمه فكانها لم تقم في حقــه وان كان المسلم أقامشاهدين مسلمين انهعبده دبره أوكانتجارية وأقام البينة انه استولدها وأقام الذمي شاهدين مسلمين على الملك والعتق فبينة الذمي أولى لأن المسلم يثبت ببينته حق العتق والذمي حقيقة العتق وحتى العتق لا يعارض حقيقة العتق ولو قبلنا بينة المسلم وظأها بالملك بمد ماقامت البينة على حربتها وذلك قبيح ولهــذا كانت بينة الذمي أولى ولو كانت أمة في يدى ذمي قد ولدت له ولداً فادعى رجل أنها أمته غصبها هــذا منه وأقام البينــة على ذلك وأقام ذو اليد البينة أنها أمتــه ولدت هـــذا منه في ملـكه قضيت بها وبولدها للمدعى لأن بينته طاعنة في بينة ذي اليد دافعة لها فأنهم انما شهدوا بالملك لذي اليد باعتبار بده اذلا طريق لمعرفة الملك حقيقة سوى اليد وقد أثبتت بينة المدعى أن بده كانت يد غصب من جهته لايد ملك فلهذا كانت بينة المدعى أولى واذا فضي بالملك للمدعى قضي له بالولد أيضا لانه جزء منها وولادتها في مدى الآخر بمد ما ثبت أنه ليس عالك لها لا يوجب أميــة الولد لها وكذلك لو ادعى المدعى أنها أمته أجرها من ذى اليد أو أعارها منه أو وهبها منه وسلمها اليه لأن بهذه الاسباب يثبت أن وصولهـا الى بده كان من جهته وان بده فيها ليست بد ملك فهذا وفصل الغصب سواء ولوكان المدعى أقام البينة أنها أمته ولدت في ملكه قضيت بها لذى اليد لانه ليس في بينة المدعى هنا ما يدفع بينة ذى اليد لان ولادتها في ملكه لاينفي ملك ذي اليد بعد ذلك فيبقي الترجيح لذي اليد من حيث أنه يثبت الحرية للولد وحتى أمية

الولد لها وكذلك لو ادعى ذو اليد أنها أمته أعتقها وأقام المدعى البينة أنها أمته ولدت في ملكه فبينة المعتق أولى لان فيها اثبات حربتها ولا يجوز أن توطأ بالملك بعد ما قامت البينة على حربتها ولو شهد شهوم كل واحد منهما مع ذلك بالفصب على الآخر كان شهود العتق أيضاً أولى لان البينتين تعارضتا في أن كل واحدة منهما دافعة للأخرى طاعنة فيها وللمعارضة لا تندفع واحدة منهما بالأخرى ثم في بينة ذى اليد زيادة اثبات الحرية لهما واستحقاق الولاء عليها وهذا لان الولاء أقوى من الملك لانه لا يحتمل النقض بعد شبوته واذا كان في أحدى البينتين اثبات حق قوى ليس ذلك في الاخرى تترجح هذه البينة والله أعلم بالصواب

مر باب ولاء المكاتب والصي كا

وال والم والم الله تمالى عنه واذا كاتب المسلم عبداً كافراً ثم ان المكاتب كاتب أمة مسامة مدى الاول فمتق فولاؤه لمولاه وان كان كافراً لان الولاء كالنسب ونسب الكافر قد يكون ثابتاً من المسلم فكذلك بثبت الولاء المسلم على الكافر فكذلك أثره ولكنه لا يرثه لكونه أثر من آثار الملك وأصل الملك يثبت للمسلم على الكافر فكذلك أثره ولكنه لا يرثه لكونه عالفا له في اللة وشرط الارث الموافقة في الملة ولا يمقل عنه جنايته لان عقل الجناية باعتبار النصرة والمسلم لا ينصر الكافر فاذا أدت الامة فمتقت فولاؤها للمكاتب الكافر لا تهاعقت من جهته عنى ملكه وهو من أهل أن يثبت الولاء له لكونه حراً وكما يثبت الملك للكافر على المسلم فكذلك الولاء أو يمتبر بالنسب ونسب المسلم قديكون ثابتاً من الكافر فان مات فيراثها للمولى المسلم وان جنت فعقل جنايتها على عافلة المولى المسلم لأن مولاها وهو المكاتب الكافر ليس من أهل أن برثها ولا أن يعقل جنايتها في عائمة المولى المسلم فيرثه والمها وهو المكاتب الولاء للمسلم على الكافر وللدكافر على المسلم اذا كان لا يرثه ولا يعقل جنايته بعد ذلك أما فائدته النسبة اليها بالولاء كالنسب مع أن الكافر قد يسلم فيرثه وبعقل جنايته بعد ذلك أما فائدته النسبة اليها بالولاء كالنسب مع أن الكافر قد يسلم فيرثه وبعقل جنايته بعد ذلك جنايتها عافلة وبعد الاسلم قد ظهرت من الوجه باطل لانه استحق نفسه بالكتابة وفي بيعه ابطال هذا المنه وفي المنات فيرثه وبعقل جنايته وعملاه هذا

الحق الثابت له وقد صار عنزلة الحريداً فلا يقدر المولى على تسليمه بحكم البيع ومالية رقبته صار كالتاوى لان حق المولى في بدل الكتابة دون مالية الرقبة فان أعتقه المشترى بعد القبض فقبضه باطل وهو مكاتب على حاله لانه مع بقاء الكتابة ليس بمحـل للبيع كالحر والبيع لا ينفذ بدون المحل والملك لالثبت بالقبض اذا لم يكن العقد منعقداً فلهـذا كان عتق المشترى باطلا وان قال المكاتب قد عجزت وكسر المكاتبة فباعه المولى فبيعه جائز لان المكاتب علك فسخ الكتابة بأن يمجز نفسه فانما صادفه البيع من المولى وهو من وكذلك لوباع المكاتب بوضاه يجوز فى ظاهر الرواية لما روينا من حديث بريرة ولانهما قصداتصحيح البيع ولا وجه لذلك الابتقديم فسخ الكتابة فيتقدم فسخ الكتابة ليصح البيع وقدبينامافي هذا الفصــل من اختلاف الروايات فيما أمليناه من شرح الجامع رجــل كاتب عبــده على ألف وهي حالة فكاتب العبد أمة على الفين ثم وكل العبد مولاه بقبض الالفين منها على ان الفا منها قضاءله من مكاتبته ففعل فان ولاء الامة للمولى لان المولى وكيل عبده في قبض الألفين منها فتمتق هي بالاداء اليه ثم المولى نقبض احدى الألفين لنفسه بعـــد مانقبضه للمكاتب فتبين بهذا ان عتقها يسبق عتق المكاتب ولو أدت الى المكاتب فمتقت قبل عتق المكاتب كان ولاؤها للمولى لان المكاتب ليس من أهل ان شبت له الولاء فيخلفه مولاه في ذلك فهذا مثله ولانانعلم ان المكاتب لم يعتق قبلها ومالم يعتق قبلها لايكون هو أهـلا لولائها وليس للعبــــــــ المأذون له أن يعتق وان أذن له مولاهفيه اذا كان عليه دين لان كسبه حق غرمائه وكما لايكون للمولى أن يمتق كسبه اذا كان عليه دىن فىكذلك لايكون له أن يأذن للعبد فيه أو نيبه مناب نفسه وان فمل والدبن على العبد يحيط بكسبه ورقبته فني نفوذه اختلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تمالي يناءعلى أن المولى هل علك كسب العبد المديون وهي مسئلة المأذون وان لم بكن عليه دينجاز ذلك منه باذن المولى لان المولى علك مباشرته بنفسه فان كسبه خالص ملك فيملك ان منيب العبد مناب نفسه وكذلك الكتامة فان كاتب عبداً باذنالمولى ثمآعتقهمولاء ثم أدى المكاتب المكاتبةعتق وولاؤه للمولى دون العبد المعتق لان المبدكان نائبًا عن المولى في عقد الكتابة كالوكيل الا ترى ان المولى هو الذي يقبض بدل الكتابة منه فأغاعتق عند الاداء على ملك المولى ولهذا كان الولاءله وهـذا مخلاف مكاتب المكاتب اذا أدي بعد ما أعتق الاول لان الثاني مكاتب من جهة الاول باعتبار حق الملك

الذي له في كسبه وقد انقلب ذلك بالعتق حقيقة ملك وكان حق قبض البدل له فاغيا عتق على ملك الاول فكانلهولاؤه وليس للعبد في كسبه ملك ولا حق وبعد عتقه يكون كسبه الذي اكتسبه في حالة الرق لمولاه وللصبي أن يكاتب عبده باذن أبيه أو وصيه وليس لهأن يمتقه على مال لأن وليه علك مباشرة الكتابة في عبده دون العتق عال فكذلك يصح اذنه في الكتابة دون المتق عال واذا أدى المكاتب اليه البدل فولاؤه للصبي لانه عتق على ملك واذا ثبت أن الصبي من أهـل ولاءالمتق فكذبك ولاء الموالاة للصبي أن يقبـل ولاء من واليه باذن وصيه أو أيه ولهما أن نقبلا عليه هذا الولاء لما بينا أن عقمه الولاء يتردد بين المنفعة والمضرة ومعنى المنفعة فيه أظهر ومثل هذا العقد يملكه الوصى على الصبي ويصحمن الصبي باذن الولى لانه يتأيدرأيه بانضمام رأى الولى اليه كما في التجارات وان أسلم صبي على ىدى رجل ووالاه لمبجزعقدالوالاة لانحق الاستبداد باعتبار ما ظهر له من العقلوالتمييز شبت نيما يتمحض منفعة له دون ما يتردد بـين المنفعة والمضرة والاسلام يتمحض منفعة له فيصحمنه وأما عقدالولاء مترددبين المنفعة والمضرة فلا يصح منه مباشرته مالم ننضم رأى وليه الى رأيه وكذلك ان فعلمباذن وليه الكافرلانه لما حكم باسلامه فلا ولانة للاب الـكافر عليه بل هو كاجنى آخر منه في مباشرة هذا العقد عليه فكذلك في الاذن له فيه وان أسلم رجل على يدىرجل على ان بكون ولاؤه لما فى بطن امرأته أو على ان يكون لاولولد تلده لم يجز لهذلك لانه لاولاية لأحد على ما في البطن في ايجاب المقدولا في قبوله وبدونه لا يثبت عقدالولاء فلهذا كان الحكم في الموحود في البطن هذا فني الممدوم أصلا أولى رجل أعطى رجلا ألف درهم على ان يمتقءبده عن ابن الممطى وهو صغير ففمل فالمتق عن المولى الذي أعتق ولا يكون عن الصبي لان الصبي ليس له ولامة العتق في ملكه ولا لوليه ذلك عليه ولا يمكن اضمار التمليك من الصبي في هذاالالتماس لان الاضمار لتصحيح ما صرح به أن أعتقه فيكونالمتق عنه وبرد الالف ان كان قبض فاذا لم يكن فيالاضمار تصحيح ماصرح به فلا معنى للاشتغال به ولا يمكن اضمار التمليك من المعطى للمال في كلامه أيضا لانه ما التمس اعتاقه عن نفسه والتمليك فيضمن هذا الالتماس فظهر أن العبد باق على ملك مولاه الىأن أعتقه فيكون المتق عنه ويردُ الالف ان كان قبض وكذلك ان كان الآم بذلك مكاتباً أو عبدا الجرا بأن قال لحر أعتق عبدك عني على ألف درهم لانه ليس في اضمار التمليك هنا تصحيح

ما صرح به فان المكاتب والعبد ليس لهما هلية المتق في كسبهما وان كان العبد للصبي فقال رجل لأبيه أو وصيه أعتقه عني على ألف درهم ففعله الاب جاز لانه يصير مملكا العبد من الملتمس بالالف ثم نائبا عنه في المتق وللولى حق هذا التصرف في مال الصبي كالبيع وكذلك لو قال هذا حر لمكاتب أو عبد مأذون له عبد فقال أعتقه عنى على ألف درهم لانه يصير مملكا العبد منه بألف وذلك صحيح من المكاتب والمدأذون في كسبهما ثم ينوب عن الملتمس في العتق وذلك صحيح منهما أيضا وان قال ذلك مكاتب لمكاتب لم يجز ولم يعتق عن الملتمس في العتق وذلك صحيح ما صرح به والمكاتب الملتمس ليس بأهل للعتق فلما ثبت التمليك منه بهذا الالتماس بقي المأمور معتقا ملك نفسه وهو مكاتب فيكون الاعتاق باطلا والله سبحانه وتمالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- ﴿ باب الولاء المونوف ﴾ -

وقال وضى الله تمالى عنه رجل اشتري من رجل عبداً ثم شهد أن البائم كان أعتقه قبل أن بيمه فهوحر وولاؤه موقوف اذا جحد ذلك البائع لانالمشترى مالك له في الظاهر وقد أقر بحربته بمتى فلذ فيه ممن يملكه ولو أنشأ فيه عقفا نفذ منه فكذلك اذا أقر بحربته بسبب صحيح ثم كل واحد منهما ينفي الولاء عن نفسه فالبائع يقول المشترى كاذب وانحا عتى على البائع وولاؤه له وليس لواحد منهما ولاية الزام صاحبه الولاء فبقي موقوفا فان صدقه البائع بمد ذلك لزمه الولاء ورد الممن لانه أقر ببطلان البيع وانه كان حراً من جهته حين باعه وكذلك ان صدقه ورثته بمد موته اما في حق رد الممن فلأنه أوجب من التركة والتركة حقهم وأما في حقالولاء فني القياس لايمتبر تصديق الورثة لانهم يواجب من التركة والتركة حقهم وأما في حقالولاء فني القياس لايمتبر تصديق الورثة لانهم يواجب من التركة والتركة عدا أنكره وليس لهم عليه ولاية الزام الولاء ألا ترى أنهم لو أعتقوا عنه عبداً لم يلزمه ولاؤه فيكون تصديقهم كتصديقه في حياته ألاتري أن في بعد موته ويقومون مقامه في حقوقه فيكون تصديقهم كتصديقه في حياته ألاتري أن في النسب يجمل اقرار جميع الورثة اذا كانوا عدداً كاقرار المورث فكذلك في الولاء وان كان اقر بالتمدير فانكره البائع فهوموقوف لا يخدم واحداً منهمالان كل واحد منهما تبرأ عن خدمته ولكنه يكتسب فينفق على نفسه فاذامات البائم عتق لان المشترى مقر أنه عن خدمته ولكنه يكتسب فينفق على نفسه فاذامات البائم عتق لان المشترى مقر أنه

مدبر البائم قد عنق بموته والبائع كان مقرآ أنه ملكالمشترى وان اقراره فيــه نافذ فيحكم بمتقه وولاؤه موقوف فان صدقه الورثة لزم الولاء البائع استحسانا لما قلنا أمة بـين رجلين شهد كل واحد منهما أنها ولدت من صاحبه وصاحبه سكر فانها تبقي موقوفة لا تخدم واحدا منهما لان كل واحد منهمايتبرأ عنهاويزعم انهاأم ولد صاحبه وان حقه في ضمان نصف الفيمة على صاحبه فتبقى موقوفة حتى بموت أحدهما فاذا مات أحدهما عتقت لان الحي منهما مقر بانها كانت أم ولد للميت وند عتقت بموته والميت منهما كان مقرابانها أم ولد الحي وان اقراره فيها لافذ فيمتق بالفاقهما وولاؤها موقوف لان كل واحد منهما ينفيه عن نفســه أمة لرجــل معروفــة انها له ولدت من آخر فقال رب الامــة بعتــكها بألف وقال الآخر بل زوجتنيها فالولد حر لان في زعم والده أنه ملك لمولى الامــة فانه اســـتولدها بالنكاح ومولى الامة يزعم أنه حركانه باعها من أب الولد وأنما استولد ملك نفسه فيثبت حربة الولد لاتفافهما على ذلك عنه افرار مولى الأمه به وولاؤه موقوف لات مولى الامـة ينني ولاءه عن نفسه ونقول هو حر الاصـل علق في ملك أبيه والجارية موقوفة بمنزلة أم الولد لايطأها واحد منهما ولا يستخدمها ولا يستفلمالان أب الولد تبرأ عنها لانكاره الشراء ويزعم إنها أمة لمولاها ومولاها يقول هي أم ولد لاب الولد لاني قد بعتها منه فتبقى موقوفة بمنزلة أم الولد لان مولاها أقر بذلك وأب الولد مقر بأن افرار مولاها فها فافذ فاذا مات أب الولد عتقت لان مولاها مقر بأنها عتقت بعد موت أب الولد لكونها أم ولدوأب الولدكات مقرا بأن افرار مولاها فيها نافذ فلهذا عتقت وولاؤها موقوف لان كل واحد منهما ينفيه عن نفسه ويأخذ البائم العقر من أب الولد قصاصا من النمن التصادقهما على وجوب هذا القدر من المال له عليه فان أب الولد يزعم أنه دخــل بها بالنكاح فعليه صدافها لمولاها ومولاها يزعم أنه باعها منه فعليه النمن وبعمه ما تصادقا على وجوب المال في ذمته لايمتبر اختلافهما في السبب ولكن يؤمرمن عليه بأن يؤدى ذلك من الوجه الذي يدعيه ونقبضه الآخر من الوجه الذي بدعي أنه واجب له رجــل أفرأن أباه أعتق عبده في صحته أو في مرضه ولا وارث له سواه فولاؤه موقوف في الفياس ولا يصدق على الأب لأنه أقر عا لاعلك انشاء فانه لاعلك أن يلزم ولاءه أباه بانشاء المتق فلا يصدق في الافرار به لكونه متهما في حق أبيـه ولأن الولاء كالنسب وبافرار الوارث

اذا كان واحدالا شبت النسب عن أبيه فكذلك لايثبت الولاء له ولكنه استحسن وألزم ولاءه الاب اذا كان عصبتهما واحدا وقومهما من حي واحد لان الولاء أثر الملك واقراره فيأصل الملك بعد موت الابكاقرار الاب له في حياته فكذلك في أثره ثم الارث محكم ذلك الولاء أنما يشبت للان المقر كما لو أعتقه بنفسه وعقد الجناية يكون على قومه فاذا كانا من حى واحد فهو غير متهم في حق قومه لانه لو أنشأ عتقه بنفسه يلزمهم عقل جنايته فـكذلك اذا أقر به على أبيه وان كان الاب أعتقه قوم والابن أعتة_ه آخرون فالولاء موقوف لانه متهــم فى حق موالى الاب فانه لاعلك أن يلزمهــم عقل جنايته بانشاء العتق فيكون متهما في الاقرار به وهذا الفصــل نظير النســ لانه لايملك اثبات حكمه في حق الأب وقومه بطريق الانشاء فلا يصدق في الاقرار به أيضا وان كان معه ان آخر فكذبه كان له أن يستسمى العبد فى حصته لان نصف العبد مملوك وهو يزعم أنصاحبه قدأفسده عليه باقراره كاذبا ولم يصر بذلك ضامنا كما لو شهد على شريكه بالعتق بل احتبس نصيبه عند العبــد فله ان يستسميه في نصف قيمته ثم عنــد أبي جنيفة رحمــه الله تمالي ولاء هــذا النصف للذي استسماه لانه يدعيه ويزعم انه عتق على ملكه بأداء السماية وولاء النصف الآخر للميت لان الولد المقر يزعم ان ولاء الكل للميت واقراره صحيح فيما هو من حقه كما لو لم يكن معه غيره ولهذا جملنا ولاء حصته للميت اذاكان قومهما واحدآ وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالي ولاء النصف الذي هو نصيب المقرللميت لهذا المعني أيضاً وولاء النصف الذي استسعاه موقوف لأن عنـــدهما المتق لا تحبزي فالذي استسماه تبرأ من الولاء و تقول انما عتق هذا النصف بأفرار شريكي لان افراره كالمتق فالولاء في المكل له والمقسر يزعم أنه ليس له بل هو للميت فيتعارض قولهما في نصيب الذي استسماه فيبتي موقوفا حتى يرجع أحــدهما الى تصديق صاحبه وكذلك ان كان في الورثة رجال ونساء فأقرت امرأة منهم بذلك ﴿ فَانَ قيل ﴾ على قولهما لما أقر المستسمى بولاء نصيبه لصاحبه وصاحبه مقر به للميت فينبغي ان يثبت ولاء العبدكله من الميت ﴿ قلنا ﴾ نم ولكن من ضرورة آنبات كل الولاء من الميت الحكم بآنه عتق من جهةالميت وذلك يسقط حق المستسمى فىالسماية فلابقاء حقه فيالسماية جملنا ولاء هــــذا النصف موقوفا عبد بـين رجلين قال أحـــدهما ان لم يكن دخــل أمس المسجد فهو حر وقال الآخر ان كان دخــل فهو حر قد بينا هذه المسئلة في كــتاب المتاق فى الاسقاط نصف السعاية عن المملوك أعادها لبيان حكم الولا، وهو انهمااذا كانا معسرين يسمى العبيد في نصف قيمته بينهما والولا، بينهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالى لان نصيب كل واحد عتى على ملكه باعتبار ماأدى اليه من السعاية وما سقط باسقاطه لاباعتبار الاحوال فيكون لكل واحد منهما ولا، نصيبه وفى قول أبي يوسف رحمه الله تمالى الولا، موقوف لان كل واحد منهما ينفيه عن نفسه ويزعم أن صاحبه حانث وأن السكل عتى من جهته لان المتى عنده لا يتجزى فلهذا كان الولاء موقوفا وعلى قول محمدر حمه الله تمالى يسمي في قيمته كاملة لهما والولاء موقوف لان العتى عند محمد رحمه الله تمالى لا يتجزي فكل واحد منهما يزعم أن صاحبه حانث وان الولاء كله له فاهذا يتوقف الولاء وكل ولاء موقوف في بيت المال لا نموض مستحقه في بيت المال لا يوقف المال فيه ليظهر مستحقه فلا يعقل جنابته أيضاً وهذا لان بيت المال لا يوقف وغن ولاؤه المسلمين ومن عليه ولاء عتاقة لا يكون ولاؤه بيت المال والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- واب آخر من الولاء كان

والله والله عنه والله عنه والله والاسلام تثبت له باعتبار الدار فيكون ولاؤه لأهل دار رضى الله عنهما وهذا لان الحرية والاسلام تثبت له باعتبار الدار فيكون ولاؤه لأهل دار الاسلام يرثونه ويعقلونه جنايته ومال بيت المال مال المسلمين بخلاف مال من عليه ولاء موقوف لان ذلك منسوب الي المعتق وهذا غير منسوب الي أحد حتى لووالي الله السانا قبل أن يعقل عنه بيت المال جنايته فولاؤه له لانه صار منسوبا اليه بالولاء حين عاقده وولاؤه لبيت المال لم يتأكد بعقل الجناية لم يملكأن يوالي أحدا والا قبل الولاء عليه للمسلمين ثبت شرعا فلا يملك ابطاله بعقده كولاء العتق وقلنا في نم ولكن شوته لمنى ذلك المعنى يزول بالصقد وهو أنه غير منسوب الى أحد بخلاف مولى العتاقة فان شوت الولاء عليه لمعنى لا يزول ذلك بالعقد وحكم موالى اللقيط كحكم اللقيط العتاقة فان شوت الولاء عليه لمنى لا يزول ذلك بالعقد وحكم موالى اللقيط كحكم اللقيط

لانهم ينسبون اليه بولا العتق أو الموالاة وولاؤه للمسلمين فكذلك ولاء مواليه كا في معتق الممتق وكذلك الكافر أسلم ولا يوالى أحدا لانه غير منسوب الى أحد بالولاء وهو من أهل دار الاسلام فهو كاللقيط فان كان بينه وبين رجل من العرب عبد فاعتقاه فجني جنابة كان نصف الجنامة على عاقلة العربي لان نصف ولائه له ونصفها على بيت المال لان نصف ولائه لمن هو مولى المسلمين وكذلك اذا ادعيا ولداً وأقاما البينة فهو ولدهما ونصف جنامته على قبيلة العربي ونصفه على بيت المال باعتبار ثبوت نسبه من اللقيط والعربي جميعاً ﴿قالَ ﴾ ذى أعتق مسلما أوكافراً فأسلم الكافر كان ميراثه لبيت المال لانه مولى الكافر ولكن الكافر لا يرث المسلم وعقله على نفسه لانه منسوب بالولاء الى انسان ولا يمكن ايجاب عقل جنايتـ على بيت المال ولا وجه لا بجابه على الكافر لان الكافر لا ينصر المسلم فكان عقل جنايه على نفسه ألا ترى انه لو مات مولاه ولا عشيرة له من الكفار كان ماله مصروفا الى بيت المال ﴿ قال ﴾ ولو جني جناية كان عقل جنايته على نفسه فكذلك حال الممتق وهــذا اذا لم يكن للذي عشــيرة من المسلمين فان كان له ذلك فميرانه له لانه أقرب عصبة من المعتق وان والى هذا المعتق رجلالم بجز لأن عليه ولاء عتاقة لكافر فلا تمكن من ابطاله بمقد الموالاة وان أسلم مولاه المعتق ووالى رجلا صار هذا المعتق مولاه لأنه كان منسوبا اليه بالولاء وقد صار مولى لمن عاقده نصراني أعتق عبداً له مسلماكان ولاؤه لقبيلة مولاه الذي أعتقه ان كان من بني تغلب فهو تغلبي منسوب اليهم يمقلون عنه ويرث المسلمون منهم أفربهم الى مولاه عصوبة لان الولاء يثبث للمعتق وان كان نصرانياً الا أنه لا يرث لكونه مخالفًا له في الدين فيقوم أقرب عصبته مقامـ في اسـتحقاق ميراثه وعقل جنايته على قبيلة مولاه كعقل جناية مولاه لأنه منسوب اليهــم بالولاء وكل معتق جرى عليه الرق بعد العتق انتقض به الولاء الاول وكان حكم الولاء للعثق الذي محدث من بعد عندنا وعند الشافعي رضي الله عنه لاينتقض الاول بالاسترقاق فربما يقول لايســترق من عليه ولاء لمسلم لأن الولاء كالنسب ولا يبطل النسب بالاسترقاق أو لمراعاة حق المسلم في الولاءلا يجوز استرقاقه كالحرية المتأكدة بالاسلام لا يجوز ابطالها بالرق ﴿ولكنا﴾ نقول سبب الولاء الاول قد انعدم بالاسترقاق وهو العتق وقوة المالكية التي حدثت فيه ولا بقاء للحكم بعد بطلان السبب ولا يجوز أن عتنع الاسترقاق لان سببه قد تقرر فلا يمتنع الالمانع

وهىالمصمة ولاعصمة باعتبار الولاء كما لاعصمة لهباعتبار نسب المسلمحتي يجوز استرقاق الحربي وانكان له والد مسلم واذا صار رقيقا للثانى فاعتقه فقـــد اكتسب سبب الولاء عليه لنفسه فلهذا كان مولى له حربي أعتق عبداً في دار الحرب ثم خرجا مسلمين كان له ان موالى من شاء لما بينا ان عتقه في دار الحرب باطل لانهان لم يخسل سبيله فلا ولاية له عليه وان خلى سبيله كان عتقمه نافذاً ولكن لا شبت الولاء له لان ذلك من حكم الاسلام فلا بجري على أهـل الحرب ولـأن ثبت الولاء فهو أثر من آثار الملك ولا حرمـة لملكه فكذلك لاحرمة لأثر ملكه ولكن باحراز العبد نفسه في دار الاسلام يبطل ذلك كله فله أن يوالى من شاء حربى دخل دارنا بأمان فاشــترى عبداً فأعتقه أو أعتق عبداً جاء به من دار الحرب ممه ثم رجع الى دار الحرب فأسر وجرى عليــه الرق فمنتقه مولاه لا يتحول عنه أبدآ لان سبب ثبوت الولاء له المتق واحــداث القوة في المملوك وذلكباق بعدما صار رقيقا وضعف حاله بسبب الرق لايكون فوق ضعف حاله بالموتوالولاء الثابت للممتق لا يبطل بالموت فكذلك برقه ﴿فَانْ قَيْلَ ﴾ الرق الذي حدث فيه ينافي النداء الولاء بالمتق وان تقرر سببه منه كما بينا في المكاتب فكذلك سافى بقاءه ﴿ قلنا﴾ لا كذلك ولكن الرق مناف حقيقة الملك وعليه يترتب المتق الذي يمقيه الولاء ولا حاجة الى ذلك في القاء الولاء وهو نظير الموت في أنه منافي الملك والتداء الولاء للميت ولا منافي نقاءه فان مات معتقه كان ميرائه في بيت المال لان مولاه رقيق لا يرثه وليس له عشميرة من المسلمين فيوضع ماله في بيتالمـال نصيب كل مال ضائع وعقل جنايته على نفسه لانه منسوب بالولاء الى انسان فان عتق،هذا الحربي صار مولى لمعتقه وكذلك معتقه يكون مولى له بواسطة أم ولد لحربي خرجت الينا مسلمة فهي حرة توالي من شاءت لمــا بينا آنها أحرزت نفسها بدار الاسلام ولو كانت قنة فأحرزت نفسها بالداركانت تمتق لملكها نفسهاولا ولاء عليها لاحد فـكـذلك اذا كانت أم ولد ولهــــــذاكان لها ان توالى من شاءت والاصل فيه ماروى ان ستة من عبيد أهل الطائف خرجوا مسلمين حين كان رسولالله صلى الله عليه وسلم محاصرا لهم تم خرج مواليهم يطلبون ولاءهم فقال النبيصلي الله عليهوسلم أولئك عتقاء الله مسلم دخل دار الحرب بأمان أو أسلم حربي هناك ثم أعتق عبداً اشتراه في دار الحرب ثم أسلم عبده لم يكن مولاه في القياس وله أن يوالي من شاء في قول أبي حنيفة ومحمـــد رحمهما الله تمالي

لان ثبوت الولاء عليه من حكم الاسلام وحكم الاسلام لايجرى على الحربي في دار الحرب فاذا لم يثبت على هذا الممتق الحربي ولاء حين أسلم فله أن يوالى من شاء وقال أبو يوسف أجمله مولاه استحسانا لما ورد في الخبر من عتق النبي عليه الصلاة والسلام زيد بن حارثة وعتق أبي بكر رضي الله عنه ســبعة ممن كان يعــذب في الله تعالى بمكة منهم صهيب وبلال وكان ولاؤهمله وقال أبو حنيفة رحمه اللة تعالى كان هذاقبل أن يؤمر بالفتال وقبل أن تصير مكة دار الحرب وانمــا صارت دار حرب بعدما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم منها وأمر بالقتال فجرى حكم الاسلام في دار الاسلام على ان أولئك المعتقين كانوا مسلمين وكانوا يمذبون بمكة والمسلم اذا أعتق عبدآ مسلما فى دار الحرب فولاؤه له حربى اشــتري في دارالاسلام عبداً فاعتقه ثمرجع الحربي الي دارالحرب فاسرواسترق فاشتراه معتقه وأعتقه فولاء الاول الآخر وولاء الآخر اللول لانه تقرر من كل واحد منهما اكتساب سبب الولاء في صاحبه ولا منافاة بين الولاء في لانه اذا كان بجوز نسبة كل واحد من الأخوين بالاخوة الى صاحبه فكذلك نسبة كل واحد من المعتقين الى صاحبه بالولاء حربي مستأمن اشترى عبدآ مسلما فأدخله دار الحرب فهو حر عند أبى حنيفةرحمه الله تمالى وقد بيناه في كتاب العتاق ولا يكون ولاؤه للذي أدخله في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه انمــا عتق بعــد وصوله الى دار الحرب وزوال المصمة عن ملك الحربي وُنبوت الولاء باعتبار عصمة الملك فاذا لم يبق لملكه عصمة لاشبت له ولاؤه وعنـــــــــــ أبي يوسف ومحمد ان أعتقه الذي أدخله فولاؤه له لأن المسلم من أهل دار الاسلام وان كان في دار الحرب فهو ملتزم لحكم الاسلام فيثبت الولاء له بالعتق ولكن أبو حنيفة رحمـه الله تعالى يقول انما عتق لملكه نفسه لانه لما دخل دار الحرب حل له قتل مولاه وأخل ماله وهو قاهر لمولاه في حق نفسه فيعتق بملكه نفسه ولهذا لايكون عليه ولاء واذا أسلم عبد الحربي في دارالحرب لم يمتق بنفس الاسلام لانه لم يكن محرزاً نفسه بدار الاسلام قبل هـذا وملكه نفسـه بالاحراز بخـلاف الاول على قول أبى حنيفة رحمـه الله تعالى فانه كان محرزاً نفســه بدار الاسلام ولم يبطل ذلك بادخال الحربي اياه دار الحرب فان باعه الحربي من مسلم أو حربى مثله فهو حر فى قول أبي حنيفة رحمـه الله تعالى لان ملك الحربى زال عنــه بالبيع وملك الحربى متي زال عن العبد المسلم في دار الحرب يزول الى العتق كما لو خرج مراغما وغندهما

لا يعتق لان المشترى يخلف البائم في ملكه وهي مسئلة السير فان غنمه المسلمون عتق بالاتفاق لان يده في نفسه أقرب من أيدى المسلمين اليه فيصير محرزاً نفسه عنعة الجيش حربي خرج مستأمنا في تجارة لمولاه فأسلم لم يمتق ولكن الامام يبيمـــه ويمسك ثمنــه على مولاه لان مالية الحربي فيه صار معصوماً بالامان فلا يعتق ولكن بعد الاسلام لا يجوز انقاء المسلم في ملك الـكافر ألا ترى ان مولاه لوكان معه يجبره الامام على بيعــه ولم يتركه ليرجع به الى دار الحرب فاذا لم يكن المولى معه ناب الامام عنه في البيع ويمسك ثمنـــه على مولاه حتى يجي وأخذه وكذلك لو كانأسلم في دار الحرب ثم خرج الينا في تجارة لمولاه لانه مافصد بالخروج احراز نفسه على مولاه فهو كالوخرج مع مولاه في تجارة بخلاف مااذا خرج مراغا لانه قصد احراز نفسه عن مولاه فكان حراً يوالي من شاء مالم يعقل عنه بيت المال فان عقل عنه بيت المال لم يكن له أن يوالي أحداً لان ولاءه للمسلمين قد تأكد بمقد جنايته رجل ارتد ولحق بدار الحرب فمات مولي له قد كان أعتقه قبــل ردته فورثه الرجال من ورثته دون النساء ثم خرج ثانيا أخذ ماوجد من مال نفسه في بد ورثته ولم يأخذ ماوجــد من مال مولاه في أبديهـم لانه كان مرتدا حين مات مولاه والمرتد لا يرث وأنما يماد اليه بمد الاسلام المال الذي كان له قبل الردة فأما ما لم يكن مملوكا قط لا يماداليه لانه لوأسلم كان هذا ملكا مبتدءاً له وبسبب اسلامه لايستحق علك المال على أحد ابتداء وكذلك ان كان في دار الاسلام حين مات مولاه لانهم تد فلا يرث المسلم ولكن يجملهو كالميت في إرثمولاه فيكون ميرانه لاقرب عصبة منه من المسلمين امرأة من بني أسد أعتقت عبداً لها في ردتها أو قبل ردتها ثم لحقت بدار الحرب فسبيت فاشتراها رجل من همدان فأعتقها فانه يعقل عن العبد بنو أسد في قول أبي يوسف رخمـه الله تعالى الاول باعتبار نسبة المعتقة اليهم وذلك باق بعد السبي فان النسب لا ينقطع بالسبي وبعد ما عتقت هي منسوبة اليهم بالنسب أيضاً فكان عقل جنايته عليهم ألا ترى أنه بعد السبي قبل المتق كان الحكم هكذا فلا يزدادبالمتق الا وكادة ثم رجع يمقوب عن هذا وقال يعقل عنه همدان وهو قول محمد رحمه الله تمالي لان الممتقة لما سبيت فأعتقت صارت منسوبة بالولاء الى قبيـلة معتقها فكذلك معتقها يكون منسوبا اليهم بواسطتها وهـذا لان ولاء العتق في

الحكم أقوى من النسب ألا تري ان عقــل جنايتها يكون على قوم معتقها ولو أعتقت بعد هذا عبداً كان مولى لقوم معتقها فكذلك ما سبق وقبل الردة انما كان المعتبر النسبة لانمدام ولاء المتق عليها فاذا ظهر ولاء المتق كان الحكم له كما ينسب الولد بالولاء الى قوم أمه ما لم يظهر له ولاء في جانب أبيه فاذا ظهر كان الحكم له وكذلك لو كانت معتقة للأولين لما بينا أن الولاء الثابت عليها للأولين قد بطل حين سبيت وأعتقت فكذلك ما يبتني عليه من ولاء معتقها رجل ذمي أعتق عبداً فأسلم العبد ثم نقض الذمي العهد ولحق بدار الحرب فليس للمبـد أن يوالي أحـدالان الولاء ثابت عليـه لمعتقه وان صار حربيا باعتبار أن صيرورته حربيا كموته وان جني جناية لم يمقل غنــه بيت المــال وكانت عليــه في ماله لانه منسوب بالولاء للانسان وانما يعقل بيت المال عمن لا عشيرة له من المسلمين ولا ورئة واذا أسلمت امرأة من أهل الذمة ثم أعتقت عبدا ثم ارتدت ولحقت بدار الحرب ثم سي أبوها من دار الحرب كافرا فأعتقه رجل لم يجر ولاء مولاها لانها حرة حربية فلا تصير مولى لموالى أبيها لما بينا أن حكم الاسلام لا يجرى على الحربية في دار الحرب وانما ينجر ولاء معتقها الى موالى الاب بواسطتها فاذا لم تثبت هـذه الواسطة في حقهـم لا ينجر اليهم الولاء فانكان مولاها الذي أعتقته مسلما فجني جناية فعقله على بيت المال لانها حين أعتقت العبدكان ولاؤها لبيت المال ألا ترى أنها لو جنت كان عقل جنايتها على بيت المال فيثبت ذلك الحكم في حق مولاهائم يبقى بعد ردتها كما يبقى بعد موتهالو مات لان من هو من أهل دارالحرب فهو في حق المسلمين كالميت امرأة من العجم أسلمت ثم أعتقت عبداثم سي أبوهافاشتراه رجل فأعتقه فان ولاءالمرأة وولاءمولاها اليموالي الابوننجر بواسطتها ولاء معتقها الى موالى الاب أيضاً وهـ ذا لان ثبوت الولاء عليها للمسلمين لا يمنعها من أن توالى إنسانًا فلا يمنع جرولاتها الى قوم الاب بعد ما عتق الاب حربي أو مرتد أسلم في دار الحرب ثم أعتق عبدا مسلما ثم رجع عن الاسلام فأسر فأسلم العبد وابى المولى ان يسلم فقتل فولاء العبد للمولى لا يتحول عنمه لان قتله بعمد الردة كموته والولاء الثابت لا يبطل عوته فان كان له عشيرة كان عقله عليهم وان لم يكن له عشيرة فميرائه لبيت المال وعقله على نفسه لما بينا أنه منسوب بالولاء الى انسان بمينه فلا يعقل عنه بيت المـــال فاذا تعذر ايجاب عقل جنايته على غيره جمل على نفسه والله سبحانه وتمالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- الافرار بالولاء كاب

﴿ قال ﴾ رضى الله عنه رجل أقر أنه مولى فلان مولى عتاقة من فوق أو من تحت وصدقه الآخر فهو مولى له ويعقل عنه قومه لان الولاء كالنسب والاقرار بالنسب صحيح من الاب والابن جميماً فكذلك الاقرار بالولاء وهـذا لان الاسفل نفر على نفسه بأنه منسوب الى الأعلى بالولاء والاعلى نقر على نفسه بأنه منسوب اليه وأنّ عليه نصرته واقرار كل واحد منهما على نفسه نافذوان كان له أولاد كبار وأنكروا ذلكوقالوا أبونا مولى عتاقةلفلان آخر فالاب يصـدق على نفسه والاولاد مصدقون على أنفسهم لانه لا ولاية للأب علمهم بمد البلوغ في عقد الولاء فكذلك في الاقرار به وهم يملكون مباشرة عقد الولاء على أنفسهم بعد البلوغ فيملكون الاقرار به واذا ثبت هــذا في ولاء الموالاة فكذلك في ولاء العتاقة لأنهما في النسبة والنصرة سواء وانكان الاولاد صفاراً كان الاب مصدقا علمهم لانه يملك مباشرة عقــ الولاء عليهم بولاية الابوة فينفذ انراره عليهم أيضاً ولان الصغار من فلان وصدقها مولاها بذلك فالولد مولى موالى الاب لان كل واحد من الابو بنأصل في حق نفسم ولو كان ولاء كل واحد منهما معروفا كان الولد مولى لموالي الاب ولو قالت الام للاب أنت عبد فلان وقال كنت عبد فلان فاعتقني وصدقه فلان فالقول قول الاب لان بتصادة إلى الخرر في جانب الاب ولاء فلا يلتفت الى قولهما في حق الولد بعد ذلك وكذلك لو قالت هم ولدى من غيرك لان الولد للفراش وفراش الزوج عليها ظاهر فلا تصدق فيما تدعي من فراش آخر عليها غـير معلوم ولوقالت ولدته بعد عتقي بخمسة أشهر فهو مولى لموالى وقال الزوج ولدَّيــه بعد عتقك بستة أشهر فالقول قول الزوج لان الولاء كالنسب وفي مثل هذا لو اختلفا في النسب بان قالت المرأة ولدته بعد النكاح لاقل من ستة أشهر وقال الزوج بل لســتة أشــهركان القول قول الزوج لظهور فراشــه عليها فى الحال فكذلك في الولاء لظهور ولاء الاب في الحال وهو موجب جر ولاء الولد مالم يعلم أنه كان مقصوداً بالعتق امرأة في يدها ولد لا يعرف أبوه أقرت انها معتقة هـذا الرجل وصدقها ذلك الرجل لم تصدق على الابن في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهي مصدقة في قول أبي حنيفة لأن عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى هي تملك مباشرة عقد الولاء على ولدها ويتبعها الولد في الاسلام فتصدق في الاقرار عليه بالولاء أيضا وكذلك ان قالت كان زوجي رجلا من أهلالارض أسلم أو كان عبداً صدقت على الولد في قول أبي حنيفة ولا تصدق في قولهمالان عندهما لاتملك مباشرة عقد الولاء عليه وانكان زوجها رجلامن العرب وهي لاتعرف فأقرت آنها مولى عتاقةلرجل صدقت على نفسها ولاتصدق علىالولد في قول أبي حنيفة لان الولد عاله من النسب مستغن عن الولاء واعتبار قولها عليه لمنفعة الولد فاذالم توجدالمنفعة هنا لايعتبر قولها عليه بخلاف ماسبق والاقرار بولاء العتاقة والولاء سواء في الصحة والمرض كالاقراربالنسب وهذا لان تصرفه في المرض انما تعلق بالحل الذي شعلق به حق الغرماء والورثة وذلك غـير موجود في الولاء واذا قال فــلان مولى لي قــد أعتقته وقال فلان بل انا أعتقتك لم يصدق واحد منهما علىصاحبه في قول أبي حنيفة اعتبارا للولاء بالسبب ولو قال أنا مولى لفلان وفلان اعتقانى فأقر أحــدهما بذلك وانكر الآخر وحلف ماأعتقته فهو نمنزلة عبد بين اثنين يعتقه أحدهما وان قال أنا مولى فلان أعتقنى ثم قال لا بل أعتقني ذلان فهو مولى للاول لانه رجع عن الاقراربالولاء للاول وهولا علك ذلك وبعد ماثبت عليه الولاء للاول لا يصح اقراره بالولاء للثانى ولو قال أعتقني فلان أو فلان وادعى كل واحد منهما فهذا الاقرار باطل لجهالة المقرله فان الاقرار للمجهول غيير ملزم اياه شيئناً فيقر يمدذلك لاسما شاء أولغيرهما انهمولاه فيجوز ذلك كما لولم نوجدالاقرار الاول رجل اقرآنه مولى لامرأة أعتقته فقالت لمأعتقك ولكنك أسلمت على بدىوواليتني فهو مولاها لا نهما تصادقًا على ثبوت أصل الولاء واختلفًا في سببه والاسباب غير مطلوبة لاعيانها بللأحكامها وليس له ان تحولءنها في قول أبي حنيفة رحمه الله وله ذلك في قول أبي وسفومحمد رحمهما الله تعالى لانه أنما شبت عليه بأقراره مقدارماوجد فيه التصديق وذلك لاعنمه من التحول وأبو حنيفة رحمه الله يقول المقر يعامل في افراره كأنها أقر به حق وفي زعمه ان عليه ولاء عتاقة لها وذلك عنمه من التحول وأصل المسئلة في النسب اذا أقر لانسان فكذبه ثم ادعاه لم يصح في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي وهو صحيح في قولهما وقد بيناه فى العتاق وان أقر انه أسلم على يدها ووالاها وقالت بل أعتقتك فهو مولاهاوله ان يحول عنها مالم يعقل عنه قومها لان الثابت عند التصديق مقدار ما أقربه المقر وهو انما أقر بولاء

الموالاة وذلك لا يمنعه من التحول مالم يتأكد بعقل الجناية وان أقر ان فلانا أعتقمه وقال فلان ما أعتقتك ولا أعرفك فأقر انه مولى لآخر لا بجوز ذلك فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز في قولهما اعتبارا للولاء بالنسب وفي النسب فى نظيره خلاف ظاهر منهم فكذلك في الولاء واذا مات رجل وادعى رجلان كل واحد منهما انه أعتقمه وصدق بعض أولاده من الذكور والاناث أحدهما وصدق الباقون الآخر فكل مولى الذى صدقه لان الاولاد البالغين كل واحد منهما بالولاء للذى صدقه صحيح في حق نفسه والله سبحانه أعلم فكذلك اقراركل واحد منهما بالولاء للذى صدقه صحيح في حق نفسه والله سبحانه أعلم بالصواب واليه المرجع والما ب

- ﴿ باب عنق ما في البطن كاب

وقال وضى الله عنه رجل قال لأمته ما فى بطنك حرثم قال ان حبلت فسالم حر فولدت بمد هذا القول لأقل من سنتين فالقول فيه قول المولى لجواز أن يكون هذا الولد موجودا فى البطن وقت الايجاب فانما يمتى هذا أو كان من حبل حادث فانما يمتى سالم وقد بينا أن العلوق انما يستند الى أقرب الاوقات اذا لم يكن فيه اثبات عتق بالشك فأما اذا كان فيه اثبات عتق بالشك فأما اذا كان فيه اثبات عتق بالشك فانما يمتبر اليقين لان بالشك لا يزول وهنا تيقنا بحرية حدهما فالبيان فيه الي المولى كما لو قال لعبدين له أحد كما حرفان أقر انها كانت حاملا يومئذ فهذا منه اقرار بعتق الولد وان أقر أنه حبل مسمقه بل عتق سالم لاقراره به وان جاءت به لا كثر من سنتين عتق سالم لانا تيقنا أنه من علوق حادث رجل أوصى بما في بطن أمته لرجل فاعنقه الموصى له بعد موته فان عتقه جائز وهو مولاه لان الوصية أخت الميراث فكما ان بطنها فالقته ميناً ففيه مافي جنين الحرة وهو ميراث لمولاه الذي أعتقه لان بدل نفس الجنين موروث عنه وأبواه مملوكان فكان ميراثاً لمولاه ولو أوصى بما في بطن أمته لفلان فاعتقه الموصى له به وأعتق الوارث الامة وأعتق مولى الزوج زوج الأمة فولاء الولد للموصى لانه مقصود بالعنق من جهته فان ضرب انسان بطنها فألقته ميتاففيه ما في جنين الحرة ميراثاً لأبويه لانهما حران عند وجوب بدل نفس الجنين فان كانا اعتقا بعد الضربة المرة ميراثاً لأبويه لانهما حران عند وجوب بدل نفس الجنين فان كانا اعتقا بعد الضربة

قبل أن يسقط أو بعد الاسقاط فالغرة للذي أعتق الولد لانه يحكم بموت الجنسين عنسد الضربة ولهذا وجب البدل به وعنــد ذلك كانا مملوكين فلا برثانه وان عتقا بمــد ذلك بل الميراث للممتق وانما يستقيم هذا الجواب وهو ان ولاء الجندين للممتق اذا كان عتق مافي البطن أولا أو كانا سواء فأما اذا أغتق الوارث الام أولا فان الجنين يمتق بمتق الام ويكون الوارث ضامنا للموصى له قيمة الجنسين يوم تلد ولا يتصور الاعتاق من جهته في الجنين بمد ذلك ولا يثبت له ولاؤه واذا أعتق الرجل مافى بطن أمته فولدت لستة أشهر فقالت للمولى قد أقررت أني حامل نقولك مافي بطنك حر وقال المولى هذا حبل حادث فالقول قول المولى لانكاره المتق وما تقدم لايكون اقراراً منه يوجود الولد في البطن يومئذ بل معناه ما في بطنك حر ان كان في بطنك ولد ولو أعتق أمته وهي معتدة فجاءت بولد لتمام سنتين من وقت وجوب العدة عليها فهو مولى لموالى الام لانا حكمنا بأن العلوق كان سابقًا على اعتاقه اياها حين أثبتنا نسب الولد من الزوج فان ولدت ولدىن أحدهما لتمام سنتين والآخر بمد ذلك يوم فكذلك أيضاً هكذا ذكره في الاصل وهو قول أبي حنيفة وأبي بوسف رحمهما لله تمالي فأما عنه محمد رحمه الله تمالي يكون الولد لموالي الاب هنا وكانها ولدتهما لاكثر من سنتين قال اتبع الشك اليقين وهما يتبعان الثانى الأول وقد بينا هذا فيما أمليناه من شرح الزيادات ولا يمين في الولاء في قول أبي حنيفة رحمـه الله تمالي ان ادعى الاعلى أو الاسفل وقال أنو يوسف ومحمد رحمهما لله تمالىفيه ليمين وقد بينا هذا مع نظائره في كه ابالدكاح والدعوى ولا خلاف ان المولى اذا جحد العتق فانه يستحلفلان المتق مما يعمل فيه البدل فيجرى فيه الاستحلافوعند نكوله يقضى بالعتق ثم الولاءنبني عليه وهو نظير الرأة تستحلف في انقضاءالعه ةثماذا نكلت بنبني عليه صحة رجعة الزوج وكذلك لو ادعى رجل عربي على ورثة مبت قد ترك ابنة ومالا أنه مولاه الذي أعتقه وله نصف ميزائه فلا يمين على الابنــة في الولاء ولكن تحلف أنها ماتعــلم له في ميراث أبيها حقا ولا ارنًا لأن هذا استحلاف في المال والمال مما يعمل فيه البدل وهو كمن ادعى ميرانًا بنسب لايستحلف المذكر على النسب عنده ويستحلف على الميراث وان ادعى عربى على نبطى أنه والاه وجمعده النبطي فلا عين عليــه في قول أبي حنيفة رحمــه الله تمالي وولاء الموالاة في في هذا كولاً. المتاقة فان أقربه بعد انكاره فهو مولاه ولا يكون جحوده نقضاً للولاً.

وكذلك لوكان العربي هو الجاحد لان النقض تصرف في المقد بالرفع بعد الثبوت وانكار أصل الشي لايكون تصرفا فيه بالرفع كانكار الزوج لأصل النكاح وان ادعي نبطي على عربي أنه مولاه الذي أعتقه والعربي غائب ثم ادعى النبطي ذلك على آخر وأراد استحلافه فانه لاحلف لوجهين (أحدهما) أن أبا حنيفة رحمه الله تمالي لا بري الاستحلاف في الولاء (والثاني) أنه قد ادعي ذلك على غـيره ولو أقر الثاني له بذلك لم يكن مولاه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكيف يستحلف على ذلك وعندهما ان قدم الفائب فادعى الولاء فهو أحق به وان أنكر فهو مولى للثاني رجل من الموالي قتل رجلا خطأ فادعى ورثته على رجــل من قبيلة أنه أعتقه وأرادوا استحلافه فليس لهم ذلك لانهلايمين في الولاءولا نه ليس بخصم لهم وان أفر الرجل به لم يصدق على العافلة لانه منهم في حق العاقلة وانمــا يريد أن يلزمهم مالا بافراره وهو لاعلك أن يلزمهم ذلك بانشاء التصرف في هـذه الحالة فكذلك بالافرار وتكون الدية على القاتل في ماله لان أصل وجوب الدية عليه في ماله وان كان المفتول من الموالي فادعى رجل أنه أعتقه قبل القتل وأنه لاوارث له غيره وأراد استحلاف القاتل على الولاء وهو مقر بالقتل لم يستحلف عليه ولكن يحلف مايعلم لهذا في دية فلان المسمى عليك حقاً لانه لو أقر بما ادعاه المدعى أمر بتسليم الدية اليه فاذا أنكر يستحلف على ذلك لرجاء نكوله فأما أصل الولاء فلا بمين فيه على من بدعيه فكيف على غيره وولد الملاعنة من قوم أمه وعقل جنابته علمهم لانه لا نسب له ولا ولاء من جانب الاب فيكون منسوبا الى قوم الام بالنسب ان كانت من العرب وبالولاء ان كانت من الموالي فان أعتق ان الملاعنة عبداً فعقل جنايتـه على عاقـلة الام أيضاً لان المعتق منسوب بالولاء الى من ينسب اليـه المعتق بواسطة وقــد بينا ان المعتق منسوب الى قوم أمه عليهــم عقل جنايته فـكذلك معتقه وان مات العبد بعدموت الابنوأمه ولا وارث لهغيره ورثه أقرب الناس من الام من العصبات لان الولد لما كان منسوبا اليها كانت هي في حقه كالاب ولو كان له أب كان ميراث معتقه لاقرب عصبة الاب بمد موته فكذلك هنا ولو كان لها ابن ثم مات المولى ولا وارث له غـير ابن الام وهو أخ المعتق لامه فانه يرث المولى كأنه أخ المعتق لايه وأمه ولان هذا الابن أقرب عصبة الام في نسبة المعتق اليها كالاب فكذلك ابنها في استحقاق ميراث الممتق كابن الأب ولو كان للممتق أخ وأخت كان ميراث المولى الأخ دون الاخت لهذين

الممنيين ولولم يكن له وارث غير أمه لم يكن لها من الميراث شي لما بينا أنه لا يرث من النساء بالولاء الا ماأعتقن أو أعتق من أعتقن وكان الميراث لأ قرب الناس منها من العصبات لانها لما لم ترث شيئاً كانت كالميتة فان ادعاه الاب وهو حي ثبت نسبه منه لأن النسب قداستتر باللمان بمد ما كان ثابتاً منه بالفراش وبقي موقوفا على حقـه فاذا ادعاه في حال قيام حاجتــه ثبت نسبه منه ورجع ولاء مواليه المتاقة والموالاة اليه ويرجع عافلة الام بما عقلوا عنهم على عاقلة الاب وما كانوا متبرعين في هذاالأداء بل كانوا مجبرين عليه في الحكم فيرجمون عليهم وقد بينا الفرق بـين هذا وبـينما اذا جر الأب ولاء الولد بمدما عقل عنه موالى الام وأنما برجمون على عاقلة الأب لمـا بينا أن النسب انمـا نثبت من وقت العلوق فتبـين أن عاقلة الام أدوا ما كان مسـ يُحقا على عاقـ لة الاب وان كان الابن ميتــا لم تجز دعوة الاب الا أن يكون بقي له ولد لانه بالموت استغنى عن النسب فدعوى الأب لا تكون أفراراً بالنسب بـل تـكون دعوى للميراث وهو في ذلك متناقض فان خلف الولداماً فحاجـة ابن الابن كحاجة الابن في تصحيح دءوي الاب ولوكان ولد الملاعنة بنتا فماتت وتركت ولداً ثم ادعاه الاب جازت دعوته في قول أبي يوسف ومحمد رحمهـما الله تعالى لأن موتها عن ولد كموت ابن الملاعنة عن ولد وهــذا لان ولدها محتاج الى أثبات نسب أمــه ليصير كريم الطرفين وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لم تجز دعوته لان نسبة هذا الولدالي أبيه دون أمه فان الولد من قوم أبيه ألا ترى أن ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنه كان من قريش وأن أولاد الخلفاء من الاماء يصلحون للخلافة فلا معتبر بوجود هـ ذا الولد لما لم يكن منسوبا اليها فلمـ ذا لاتصح دعوة الاب وان كان ولد الملاعنة أعتق عبداً ثم مات لاءن ولد فادعي الاب نسبه لم يصدق باعتبار بقاء مولاه لأن الولاء أثر الملك ولو بقي له أصل الملك على العبد لم يصــدق هو في الدعوة باعتباره فبقاء الولاء أولى وهـ ندا لانه انما يمتبر بقاء من يصير منسوبا اليه بالنسب اذا صحت دعوته والمولى لا يصير منسوبا اليه بالنسب واذا لاغن بولدى توأم ثم أعتق أحدهما عبدآ ومات فادعى الاب الحي منهما ثبت نسمهما لأنهما خلقا من ماء واحد فبقاء أحدهما محتاجا إلى النسبة كبقائهما

واذا ثبت نسبهما جر الأب ولاء معتق الميت منهما الى نفسه كالوكان ثابت النسب منه حين أعتقه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصدق والصواب واليه المرجع والماآب قال الشيخ الامام الاجل الزاهد انتهى شرح كتاب الولاء بطريق الاملاء من الممتحن بأنواع البلاء يسأل من الله تعالى تبديل البلاء والجلاء بالهز والعلاء فان ذلك عليه يسيد وهو على مايشاء قدير وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله الله على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين



مركز اب الإعان كان الإعان الإعان الإعان الإعان الإعان الإعال الإعال الإعال الإعال الإعال الإعال الإعال الإعال ا

﴿ قال ﴾ الشيخ الامام الأجل الزاهـد شمس الائمة وفخر الاســـــلام أبو بكر محمد بن أبى سهل السرخسي رضى الله تمالى عنه اليمين في اللغة القوة ومنه قوله تمالى لا خذنا منه باليمين وقال القائل

رأيت عرابة الأوسى يسمو الى الخيرات منقطع القرين اذا ما راية رفعت لحجـــد تلقاها عرابة باليمين *

فا يستعمل بالعهود والتوثيق والقوة يسمى عيناوقيل العين الجارحة فاما كانت يستعمل بذلها في المهود سمى مايؤ كد به العقد باسمها وهي نوعان نوع يعرفه أهل اللغة وهو ماقصد به تعظيم المقسم به ويسمون ذلك قسما الا أنهم لا يخصون ذلك بالله تعالى وفي الشرع هذا النوع من الحمين لا يكون الا بالله تعالى فهو المستحق للتعظيم بذائه على وجه لا يجوز هتك حرمة اسمه بحال والنوع الا خر الشرط والجزاء وهو يمين عند الفقهاء لما فيها من معنى اليمين وهو المنع أو الا يجاب ولكن أهل اللغة لا يعرفون ذلك لانه ليس فيه معنى التعظيم ثم بدأ الكتاب ببيان النوع الأول فقال الا عان ثلاثة وهذا اللفظ على النحو الذي ذكره عمد رحمه الله تعالى يروى عن رجلين من الصحابة رضوان الله عليهم أجمين أبي مالك أن المين بالله تعالى تنقسم في أحكامها ثلاثة أقسام عين يكفر وعين لا يكفر وعين يرجو أن المين بالله تعالى بها صاحبها فأما الذي يكفر فهو العين على أمر في المستقبل لا يؤاخذ الله تعالى بها صاحبها فأما الذي يكفر فهو العين على أمر في المستقبل لا يجاد فعل أو نني فعل وهذا عقد مشروع أمر الله تعالى به في يعة نصرة الحق وفي المظالم والخصومات وهي في وجوب الحفظ أربعة أنواع نوع منها يجب اتمام البر فيها وهو أن يعقد على أمر طاعة أمر به أو الامتناع عن معصية وذلك فرض عليه قبل العين وبالحين بزداد وكادة وطاعة أمر به أو الامتناع عن معصية وذلك فرض عليه قبل العين وبالمين وبالمين بوداد وكادة

ونوع لا بجوز حفظها وهو أن يحلف على ترك طاعة أو فعل معصية لقوله صلى الله عليه وســـلم من حلف أن يطيع الله فليطمه ومن حلف أن يمصى الله فلا يمصه ونوع يتخير فيه بين البر والحنث والحنث خير من البر فيندب فيه الى الحنث لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على بمين ورأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر وأدنى درجات الامر الندب ونوع يستوي فيه البر والحنث في الاباحة فيتخير بينهما وحفظ الىمين أولى يظاهر قوله تمالى واحفظوا أعانكم وحفظ اليمين يكون بالبر بمد وجودها فعرفنا أن المراد حفظ البر ومن حنث في هذا اليمين فعليه الكفارة كما قال الله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين ويخير بين الطعام والكسوة والاعتاق للتنصيص على حرف أو ولان البداية بالأخف والختم بالاغلظ اشارة الى ذلك لانها لوكانت مرتبة كانت البداية بالاغلظ والتي لاتكفر اليمين الغموس وهي المعقودة على أمر في الماضي أو الحال كاذبة تتعمد صاحبها ذلك وهذه لبست بمين حقيقة لأن اليمين عقد مشروع وهذه كبيرة محضة والكبيرة ضد المشروع ولكن سماه عينا مجازاً لان ارتكاب هذه الكبيرة لاستمال صورة المين كاسمي رسول الله صلى الله عليه وسلم بيم الحر بيما مجازاً لان ارتكاب تلك الكبيرة لاستمال صورة البيم ثم لا تنعقد هذا اليمين فها هو حكمه في الدنيا عنه ذنا ولكنها توجب التوبة والاستغفار وعند الشافعي رحمـه الله تعالى تنعقد موجبة للكفارة فمن أصله محل البمـين نفس الخــبر وشرط العقادها القصد الصحيح وعندنا محل البمسين خبر فيه رجاء الصدق لانها تنعقد موجبة للبر ثم الكفارة خلف عنه عند فوت البر فالخبر الذي لا تصور فيه الصدق لا يكون محلا لليمين والمدقد لا ينعقد بدون محمله وحجته قوله تعالى لايؤاخذكم الله باللغو في اعانكم ولكن يؤاخذ كم بما كسبت تلويكم فالله اثبت المؤاخـ ذة في اليمـين المكسوية واليمين الغموس مهذه الصفة لانها بالقلب مقصودة ثم فسر هذه المؤاخذة بالكفارة في قوله عما عقدتم الايمان معناه عا قصدتم والعقد هو القصد ومنه سميت النية عقيدة وأوجب الكفارة موصولة باليمين بقوله فكفارته لان الفاء للوصل وقال في آخر الآية ذلك كفارة أعيانكم اذا حلفتم والبكفارة ينفس الحلف اغيا تجب بالغموس والمراد بقوله واحفظوا أيمانكم الامتناع من الحلف فان بعد الحلف آنما يتصور حفظ البر وحفظ الىممين بذكر لممنى الامتناع قال القائل

قليل الألايا حافظ لممينه وان مدرت منه الالية برت ولان قوله خالف فعله في عين بالله تعالى مقصود فيلـزمه الـكفارة كما في المعقودة على أص في المستقبل وأفربما يقيسون عليه اذا حلف ليمسن السماء أوليحولن هذا الحجر ذهباوهذا لان وجوب الكفارة في المعقودة على أمر في المستقبل لمعنى الحظر ولهذا سميت كفارة أي ساترة وهذا الحظر من حيث الاستشهاد بالله تمالي كاذبا وذلك بعينه موجود في الغموس ولان الغموس انما يخالف المعقودة على أمرفي المستقبل في توهم البروالبرَ مانع من الكفارة وانمدام ما عنع الكفارة يحقق معنى الكفارة فيها ولان في أحد نوعي المين وهو الشرط والجزاء يسوى بين المــاضي والمستقبل في موجبه فـكذلك في النوع الآخر ﴿وحجتنا ﴾ في ذلك قوله تعالي ان الذين يشــترون بعهد الله وأعــانهم ثمنا قليلا الآنة فقــد بـين جزاء اليمين الغموس بالوعيد في الآخرة فلو كانتالكفارة فيها واجبة لكان الاولى بيانها ولان الكفارة لووجبت انما تجب لرفع هذاالوعيدالمنصوص وذلك لايقول بهأحد قال عليه الصلاة والسلام خمس من الكبائر لا كفارة فيهن وذكر منها اليمين الفاجرة يقتطع بها مال امرى مسلم وقال اليميين الغموس تدع الديار بلاقع أى خالية من أهلما وقال ابن مسمود رضى الله تمالى عنه كنانمد اليمين الغموس من الأيمان التي لا كفارة فيها والممنى فيه أنها غير ممقودة لان عقد اليمين للحظر أو الابجاب وذلك لايحقق في الماضي والخ بر الذي ليس فيه توهم الصدق والمقد لا ينعقد بدون محله كالبيع لا ينعقد على ما ليس بمأل لخلوه عن موجب البيع وهو تمليك المال ولانه قارنها ما يحلها ولو طرآ عليها يرفعها فاذا قارنها منع انعقادها كالردة والرضاع في النكاح بخلاف مس السماء وتحوه فانه لم يقارنها ما يحلما لانها عقدت على فعل في المستقبل فما يحلما انعدام الفعل في المستقبل ولهذا تتوقت تلك اليمين بالتوقيت ولان الغموس محظور محض فلا يصلح سببا لوجوب الكفارة كالزنا والردة وهذا لان المشروعات تنقسم ثلاثة أقسام عبادة محضة وسببها مباح محض وعقوبة محضة كالحدود وسببها محظور محض وكفارات وهي تتردد بين العبادة والعقوبة فمن حيث أنها لاتجب الاجزاء تشبه العقوية ومن حيث أنه يفتى بها فلا تتأدى الا بنية العبادة وتتأدي بما هو محض العبادة كالصوم تشبه المبادات فينبغي أن يكون سببها مترددا بين الحظر والاباحة وذلك الممقودة على أمر في المستقبل لانه باعتبار تعظيم حرمة اسم الله تعالى باليمين مباح وباعتبار هتك هـذه الحرمة

بالحنث محظور فيصلح سبباللكفارة فأما الغموس محظور محض لان الكذب بدون الاستشهاد بالله تمالى محظور محض فمع الاستشهاد بالله تمالى أولى فلا يصلح سببا للكفارة ثم الكفارة تجب خلفا عن البر الواجب باليمين ولهذا يجب في ألممقودة على أمر في المستقبل بعد الحنث لان قبل الحنث ماهو الاصلقائم فاذا حنث فقد فات الاصل فتجب الكفارة ليكون خلفا ويصير باعتبارها كانه عني بره وهذا انما يتصور في خبر فيه توهم الصدق انه ينعقد موجبا للاصل ثم الكفارة خلف عنه وفي مس السماء هكذا لان السماء عين تمسوسة فلتصور البر انعة اليمين ثم لفواته بالمجز من حيث العادة تلزمه الكفارة في الحال خلفا عن البر فأما فيما نحن فيــه لا تصور للبر فلا ننمقد موجبًا لما هو الاصل فلا عكن أن تجمــل موجبًا للخلف ولانه حينئذ لايكون خلفا بل يكون واجبا التداء ولا عكن جمل الكفارة واجبة باليمين التداء لانهاحيننذلاتكون كبيرة بل تكون سبب النزام القرية ومعنى قوله تمالي ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم وحنثتم ومن أسباب الوجوب ماهو مضمر في الكتاب كقوله تمالى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فأفطر فعدة من أيام أخرتم ان الله تمالى أوجب الكفارة بمد عقد اليمين بقوله عما عقدتم الاعان والقراءة بالتشديد لا تتناول الا المعقودة وكذلك بالتخفيف لأنه يقال عقدته فانمقدكما بقال كسرته فانكسر وانما يتصور الانمقاد فها يتصورفيه الحل لأنه ضده قال الفائل * ولقلب المحب حلوعقد * ولا يتصور ذلك في الماضي أو المراد بقوله بما كسبت قلوبكم المؤاخذة بالوعيد في الآخرة لأن دار الجزاء في الحقيقة الآخرة فأمافي الدنيا قد يؤاخذ المطيع ابتداء وينع على العاصي استدراجا والمؤاخذة المطلقة مجمولة على المؤاخذة في الآخرة وبفصل الشرط والجزاءيستدل على ماقلنا فانه اذا أضيف الي الماضي يكون تحقيقاللكذب ولا يكون عينا واليه يشير في الكتاب ويقول أمر الغموس أمر عظيم والبأس فيه شديد معناه أن مايلحقه من المأثم فيه أعظم من أن يرتفع بالكفارة والنوع الثالث عين اللغو فنني المؤاخذة بها منصوص في القرآن قال الله تمالي لايؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم واختلف الملماء في صورتها فمنه ذنا صورتها أن يحلف على أمر في المهاضي أو في الحال وهو يرى أنه حق ثم ظهر خـ لافه وهو مروي عن زرارة بن أبي أوفي وعن ابن عباس رضى الله تمالى عنهما فى احدى الروايتين وعن محمد رحمه الله قال هو قول الرجل فى كلامه لاوالله بـلي والله وهو قريب من قول الشافعي رضي الله تمالي عنـــه فان عنده اللغو

ما يجرى على اللسان من غير قصدفي الماضي كان أو في المستقبل وهو احدى الروايتين عن ابن عباس قال اليمين اللغو يمين الغضب وروى عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في نفسير اللغو قول الرجل لا والله بـلى والله وهو قول عائشة رضي الله تمالى عنها وتأويله عندنا فها يكون خربراً عن الماضي فان اللغو مايكون خاليا عن الفائدة والخبر الماضي خال عن فائدة اليمين على ماقررنا فكان لغوا فأما الخـبر في المستقبل عـدم القصد لايمدم فائدة اليمين وقد ورد الشرع بأن الهزل والجد في اليمين سواء ولما أخذ المشركون حذيفة بن اليمان رضى الله عنه واستحلفوه أن لاينصر محمداً صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك رسول اللهصلي الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم أوف لهم بمهودهم ونحن نستمين بالله عليهم والمكره غير قاصد ومع ذلك أصره بالوفاء به فدل أن عدم الفصد لاعنع انعــقاد اليمين ممن هو من أهله وتأويل توله صــلى الله عليــه وســلم رفع عن أمتى الخطأ تعالى عطف اليمين التي فيها الكفارة على اللغو والشيُّ لا يعطف على نفسه ومنهم من يقول عين اللغو اليمين على المصية وقال بمضهم لا كفارة فيها وقال بمضهم هي محبطة بالكفارة أى لا مؤاخلة فيها بعد الكفارة وهذا أيضا فاسد فان كون الفعل معصية لا عنم عقد اليمين عليه ولا يخرجه عن كونه سببا للكفارة كالظهار فانه منكر من القول وزور تمكان موجبًا للكفارة عنــد المود وهــذا النوع لا يتحقق الا في اليمين بالله تمالى فأما في الشرط والجزاء لا يتحقق اللغو هكذاذ كره ابن رستم عن محمد رحمهما الله تعالى لان عدم القصد لا يمنع وقوع الطلاق والمتاق ﴿ فَانَ قَيْلَ ﴾ فما معنى تعليق محمد رحمه الله تعالى نفي المؤاخذة في هــذا النوع من الرجاء بقوله نرجو أن لا يؤاخــذ الله تعالى بها صاحبها وعدم المؤاخذة في اليمين اللغو منصوص عليه وما عرف بالنص فهو مقطوع به ﴿ قلنا ﴾ نم ولكن صورة تلك اليمين مختلف فيها فانما على بالرجاء نفي المؤاخذة في اللغو بالصورة التي ذكرها وذلك غير معلوم بالنص مع أنه لم يود بهذا اللفظ التمليق بالرجاء انما أراد بهالتعظيم والتبرك بذكر اسم الله تعالى كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا مربالمقابر قال صلى الله عليه وسلم السلام عليكم ديار قوم مؤمنين وانا ان شاءالله بكم لاحقون وما ذكر الاستثناء بمعنى الشك فانه كان متيقنا بالموت وقد قال الله تمالى انك ميتوانهم ميتون ولكن معنى ذكر الاستثناء

ما ذكرنا واذا حلف ليفعلن كـ نـا ولم يوقت لذلك وقتا فهو على عينــه حتى، لك ذلك الشيءُ الذي حلف عليه فيلزمه الكفارة حينئذ وأعلم ان اليمين ثلاثة أنواع مؤبدة لفظا ومعنى بأن نقول والله لا أفعل كذا أبداً أويقول لاأفعل مطلقا والمطلق فيما يتأبد يقتضىالتأبيد كالبيع ومؤقتة لفظا ومعنى بأن يقول لاأفمل كـذا اليوم فيتوقت اليمين بذلك الوقت لان موجبه الحظر او الابجاب وذلك بحتمل التوقيت فيوقت بتوقيته ومؤبد لفظا مؤقت منى كيمين الفور اذا قال تمال تغدمني فقال والله لا أتغدي يتوقت يمينه بذلك الغداء المدعو اليه وهذا النوع من اليمين سبق به أبو حنيفة رحمه الله تعالى ولم يسبق به وأخذه من حديث جابر بن عبد الله والنه حين دعيا الى نصرة انسان فحلفاأن لا منصراه ثم نصراه بمد ذلك ولم يحنثا وبناه على ماعرف من مقصود الحالف وهو الاصل في الشرع أن بتني الكلام على ماهومملوم من مقصو دالمتكلم قال الله تمالى واستفززمن استطعت منهم بصوتك والمراد الامكان والافدار لاستحالة الامر بالشرك والمصية من الله تمالي ثم الكفارة لأتجب الا بدي فوت البر في اليمين المطلقة وانما نفوت البر له لاك ذلك الشئ الذي حلف عليه أو عوت الحالف وأما في اليمين المؤقتة ففوت البر عضى الوقت مع بقاء ذلك الشئ الذي حلف عليه ومع بقاء الحالف وأما اذا كان الحالف قد مات قبل مضى ذلك الوقت لأنجب الكفارة واذا هلك ذلك الشئ ففيه اختلاف ببن أبي حنيفة وأبي نوسف ومحمد رحمهم الله تعالى نبينه في موضعه ان شاءالله تعالى واذا قال ورحمة الله لا أفعل كذاأو غضب الله وسخط الله وعذاب اللهونوابه ورضاه وعلمه فانه لايكون يمينا والحاصل أن نقول اليمين اما أن يكون باسم من أسهاءالله تعالى أوبصفة من صــفاته وذلك يبتني على حروف القسم فلا بد من معرفتها أولا فنقول حروف القسم الباء والواو والتاء أماالباءفهي للالصاق في الاصل وهي بدلءن فمل محذوف فممني قوله بالله أى احلف بالله قال الله تمالى ويحلفون بالله أوأقسم بالله قال تمالي وأقسموا بالله ولهذا يصح اقترانها بالكناية فيقول القائل مه وبك مم الواو تستمار للقسم بمعنى الباء لما بينهما من المشابهة صورة ومعني أما صورة فلان مخرج كل واحــد منهما بضم الشفتين وأما المعني فلان الواو للمطف وفى المطفمهني الالصاق الاأمه لا يستقيم اظهار الفمل مع حرف الواوبأن يقول احلف والله لأن الاستعارة لتوسعة صلات الاسم لا لمعنى الالصاق فاذا استعمل مع اظهار الفعل يكون بمعنى الالصاق ولهذا لايستقيم حرف الواو مع الكناية وانما يستقيم مع التصريح بالاسم سواء ذكراسم الله تعالى أو اسم غير الله فيقول وأبيك وأبى ثم التاء تستعار لمهى الواو لما ينهما من المشابهة فانهما من حروف الزوائد تستعمل العرب احداها بمهى الأخرى كقولهم تراث ووارث ولكن هذه الاستعارة لتوسعة صلة القسم بالله خاصة ولحذا لا يستقيم ذكر الثاء الا مع التصريح بالله حتى لا يقال بالرحمن واغايقال بالله خاصة قال الله تعالى تالله لقد آثرك الله علينا تالله لأكيدن أصنامكم ثم الحلف بأسهاء الله تعالى يمين في الصحيح من الجواب ومن أصحابنا من يقول كل اسم لا يسمى به غير الله تعالى كقوله والله والرحمن فهو يمين وان لم يرد به المحيين لا يكون يمينا وكان بشر المريسي يقول في قوله والرحمن ان أراد به اسم الله تعالى فهو يمين وان لم يرد به المحين وان أراد به سه ورة الرحمن لا يكون يمينا لا يكون يمينا ولكن الاول أصح لان تصحيح كلام المذكم واجب ما أمكن ومطلق الكلام محمول على ما يفيد دون مالا يفيد وذلك في أن يجمل واجب ما أمكن ومطلق الكلام محمول على ما يفيد دون مالا يفيد وذلك في أن يجمل واجب ما أمكن ومطلق الكلام محمول على ما يفيد دون مالا يفيد وذلك في أن يجمل واجب ما أمكن ومطلق الكلام محمول على ما يفيد دون مالا يفيد وذلك في أن يجمل به عنا ويستوى ان قال والله أو تالله وكذلك ان قال ألله لان من عادة العرب حذف بعض الحروف للابجاز قال القائل

قلت لها قني فقالت قاف لا تحسبن اني نسيت الالحاف أى وقفت الا ان عند نحويي البصرة عند حذف حرف القسم بذكر منصوبا بانتزاع حرف الخافض منه وعند نحويي الكوفة يذكر مخفوضا لتكون كسرة الهاء دليلا على محذوفه وكذلك لو قال لله لان معناه بالله فان الباء واللام يتقاربان قال الله تعالى آمنتم له أي آمنتم به وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما دخل آدم الجنة فلله ما غربت الشمس حتى خرج وذكر القفال في تفسيره اذا قال له وعنى به اليمين يكون يمينا واستدل بقول القائل

لهنك من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها ممناه لله انك ولو قال وايم الله فهو يمين قال محمد رخمه الله تعالى ومعناه أيمن فهو جمع اليمين وهندا مذهب نحويي الكوفة وأما البصريون يقولون معناه والله وايم صلته كقولهم صه ومه وما شاكله وكذلك لوقال لعمرو الله فهو يمين باعتبار النص قال الله تعالى لعمرك والعمرو هو البقاء والبقاء من صفات الذات فكانه قال والله الباقي وأما الحلف بالصفات فالعرافيون من مشايخنا رحمهم الله تعالى يقولون الحلف بصفات الذات كالقدرة والعظمة والعزة

والجلال والكدياء عين والحلف بصفات الفعل كالرحمة والفضب لايكون عينا وقالوا صفأت الذات مالا يجوز أن يوصف بضده كالقدرة وصفات الفعل مايجوز أن يوصف بضده يقال رحم فلان ولم يرحم فلان وغضب على فلان ورضى عن فلان قالوا وعلى هذا ينبني في القياس تركوا هذا القياس لان العلم يذكر بمعنى المعلوم كـقول الرجل في دعائه اللهم اغفر لنا علمك فينا أى معلومك ويقال علم أبي حنيفة رحمه الله أي معلومه والمعلوم غير الله ﴿ فَانْ قَيْلُ ﴾ وقد يقال أيضا انظر الى قدرة الله والمراد المقدور ثم قوله وقدرة الله يمـين ﴿ قلنا ﴾ معنى قوله انظر الى قدرة الله أى الى أثر قدرة الله تمالى ولكن بحذفالمضافوا قامة المضاف اليه مقامه فانالقدرة لا تمان ولكن هذا الطريق غير مرضى عندنا فانهم بقصدون بهذا الفرق الأشارة الى مذهبهم أن صفات الفعل غير الله تعالى والمذهب عندنا أن صفات الله لا هو ولا غيره فلا يستقيم الفرق بـين صفات الذات وصفات الفعل في حكم اليمين ومنهم من يملل فيقول رحمة الله تمانى الجنة قال الله تمالى فني رحمة الله هم فيها خالدون واذا كانت الرحمة بمعنى الجنة فالسخط والفضب بمعنى النار فيكون حلفا بذبر الله تمالى وهذا غير مرضي أيضا لان الرحمة والغضب عندنا من صفة الله تعالي والإصح أن يقول الايمان مبنية على العرف والعادة فما تمارفالناس الحلف به يكون عينا وما لم يتعارف الحلف به لايكون عينا والحلف نقدرة الله تمالى وكبريائه وعظمته متمارف فيما بـين الناس وبرحمتــه غضبه غير متمارف فلهذا لم يجمل قوله وعلم الله يمينا ولهذاقال محمد رحمه الله في قوله وأمانة الله انه يمين ثم سئل عن معناه فقال لا أدرى فكأنه قال وجد العرب يحلفون بأمانة الله عادة فجمله عينا وذكر الطحاوي أن قوله وأمانة الله لايكون عينا لانه عبادة من العبادات والطاعات ولكن أمر الله تعالى بها وهي غير الله تمالى وجه رواية الاصل أنه يتعذر الاشارة الىشى بعينه على الخصوص انه أمانة الله والحلف به متمارف وعلمناانهم يريدون بهالصفة فكانه قالوالله الامين فان قال ووجه الله روى عن أبي يوسف ومحمد رخهما الله تعالى انه بمين لان الوجه بذكر بمعنى الذات قال الله تعالى ويبقي وجه ربك قال الحسن هوهووعلى قول أبى حنيفة رحمه اللهلايكون يمينا قال أبو شجاع رحمه الله تمالى ف حكايته عن أبي حنيفة رحمه الله تمالى هومن ايمان السفلة يعني الجهلة الذين يذكرونه بمعنى الجارحـةوهذا دليل على انه لم يجمله بمينا وان قال وحق الله فهو يمين

في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهماالله تعالى واحدي الروانتين عن أبي توسف رحمه الله تعالى وفي الرواية الأخري لا يكون عينا لا ن حق الله على عباده الطاعات كما فسر وسول الله صلى الله عليه وسلم فى قوله لمماذ أندرى ماحق الله تمالى على عباده أن يمبدوه ولا يشركوا مه شيئًا والحلف بالطاعات لايكون عينًا وجه قوله أن معنى وحق الله والله الحق والحق من صفات الله تمالى قال الله تمالى ذلك بأن الله هو الحق ولا خلاف أنه لو قال والحق لا أفمل كـذا انه يمين كـقوله والله قال الله تعالى ولو اتبع الحق أهواءهم ولو قال حقاً لا يكون عينا لان التنكير في لفظه دليل على أنه لم يرد به اسم الله واغا أراد به تحقيق الوعدممناه أفعل هذا لامحالة فلا يكون يمينا قال الشيخ الامامرحمه الله تمالى وقدبينا في باب الايلاءمن كتابالطلاق ألفاظ القسم ما اتفقوا عليه وما فيه اختلاف كقولهم هو يهودى أو نصرانى أومجوسي وقد روى عن محمد رحمه الله تمالي أنه قال اذا قال هو بهودي إن فعل كـذا وهو نصرانی ان فمل کذا فهما بمینان وان قال هو یهودی هو نصرانی ان نعـل کذا فهی پمین واحدة لان في الاول كل واحد من الكلامين تام بذكر الشرط والجزاء وفي الثاني الكلام واحد حين ذكر الشرط مرة واحدة ولو حلف على أمر في الماضي مهـذا اللفظ فان كان عنده أنه صادق فلا شئ عليه وان كان يعلم أنه كاذب كان محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى يقول يكفر لانه علىق الكفر عبا هو موجود والتعليق بالموجود تنجبز فكانه قال هوكافر اللفظ عين يكفرها كاليمين بالله تعالى ففي الماضي هو عنزلة النموس أيضاً والاصح انه ان كان عالمايمرف انه بمن فانه لا يكفر به في الماضي والمستقبل وانكان جاهلا وعنده انه يكفر بالحلف يصير كافراً في الماضي والمستقبل لانه لما أقدم على ذلك الفعل وعنده انه يكفر به فقد صار راضيا بالكفر ومن هذا الجنس تحريم الحلال فأنه عين بوجب الكفارة عندناوقال الشافعي رحمه الله تمالي لايكون يمينا الافي النساء والجواري لأن تحريم الحلال قلب الشريمة واليمين عقد شرعي فكيف يند قد بلفظ هو قلب الشريمة ولانه ليس في هـ ذا المـني تعظيم المقسم به ولا معنى الشرط والجزاء من حيث أنه بوجود الشرط لايثبت عين ما علق به من الجزاء أو اليمين يتنوع بهذين النوعين ﴿وحجتنا﴾ في ذلك قوله تمالي قد فرضالله لكم تحلة أيمانكم قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم المسل على نفسه وقيل حرم مارية على نفسه فيعمل بهما أولما ثبت بهذه الآية أن التحريم المضاف الى الجوارى يكون بمينافكذلك التحريم المضاف الى سائر المباحات كقوله والله فكما أن هناك عند وجود الشرط لا يثبت ماعلق به من التحريم فكذلك في الجواري ثم معنى اليمين في هذا اللفظ سحقق بالقصد الى المنعأوالي الايجاب لان المؤمن يكون ممتنعا من تحريم الحلال واذا جمل ذلك سمينه علامة فعله عرفنا أنه قصد منع نفسه عن ذلك الفعل كما في قوله والله لانه ثبت أن الانسان يكون ممتنما من هنك حرمة اسم الله تمالى فكان عينا وعلى هــذا القول في قوله هوكافر ان فعل كذا كان عينا لان حرمة الكفر حرمة تامة مصمتة كهتك حرمة اسم الله تعالى فاذا جمل فعله علامة لذلك كان عينا فأما اذا قال هو يأكل الميتة أو يستحلما أوالدم أو لحم الخنز مر ان فمل كذافَهذا لا يكون عينا لان هذه الحرمة ليست محرمة نامة مصمتة حتى أنه سكشف عنه الضرورة وكذلك قوله هو يترك الصلاة والزكاة ان فعل كذا لان ذلك بجوز عنه يحقق الضرورة والمجز فــلم يكن في معنى اليمين من كل وجــه ولو ألحق به باعتبار بمض الاوصاف لكان قياسا ولا مدخل للقياس في هذاالباب وكذلك لو حلف محد من حدود الله تمالي أو بشيُّ من شرائع الاســــلام لم يكن يمينا لانه حلف بغير الله تمالي ولان الحلف هذه الاشياء غير متمارف وقد بينا أن المرف معتبر في العمين ولو قال عليه لعنة الله أو غضب الله أو أمانة الله أو عذبه الله بالنار أو حرم عليه الجنة ان فعل كذا فشيُّ من هذا لا يكون عينا أنما هو دعاء على نفسه قال الله تمالي وبدع الانسان بالشر دعاءه بالخير ولان الحلف بهذه الالفاظ غير متعارف وسئل محمد رحمهالله تمالى عمن يقولوسلطان اللهلايفعل كذا فقاللا أدرى ما هذا من حلف بهذا فقدأشار الى عدم العرف والصحيح من الجواب في هذاالفصل انه اذا أراد بالسلطان القدرة فهو عين كقوله وقدرة الله ولوجمل عليه حجة أوعمرة أوصوما أو صلاة أو صدقة أوما أشبه ذلك مما هو طاعةان ففمل كـذا فعل لزمهذلك الذي جعله على نفســه ولم يجب كـفارة الىمين فيهفىظاهر الرواية عندنا وقد روى عن مجمد رحمــه الله تعالى بالكفارة وان علق بشرط لا يريد كونه كدخول الدار ونحوه تخيربين الكفارة وبين عين ما النَّرَمَه وهو قول الشافعي رحمــه الله تمالي في الجديد وقد كان يقول في القديم يتمين عليه

كفارة اليمين وروى أن أبا حنيفة رحمه الله تمالى رجع الى التخيير أيضا فان عبد العزيز ابن خالد الترمذي رضي الله تمالي عنه قال خرجت حاجا فلمادخلت الكوفة قرأت كتاب النذور والكفارات على أبي حنيفة رحمه الله تمالي فلما انتهيت الى هذه المسألة فقال قف فان من رأيي أن أرجع فلما رجمت من الحج اذا أبو حنيفة رحمــ الله تمالي قد توفي فأخــ برني الوليد بن أبان رحمه الله أنه رجع عنه قبل موته بسبعة أيام وقال تخير ومهذا كان يفتي اسماعيل الزاهدر حمه الله قال رضي الله عنه وهو اختياري أيضالكثرة البلوي في زماننا وكان من مذهب عمر وعائشة رضي الله عنهما أنه يخرج عنه بالكفارة ومن مذهب عبد الله بن عمر وعبدالله بن عباس وعبد اللهبن الزبير رضي الله عنهم اله لايخرج عنه بالكفارة حتى كان ابن عمريقول لا أعرف في النهذر الا الوفاء وأما وجه قوله الاول قوله صلى الله عليه وسلم من نذر نذراً وسمى فعليــه الوفاء بما سمى ومن نذر نذرآ ولم يسم فعليــه كفارة يمين والمعنى فيه أنه علق بالشرط ما يصبح التزامه في الذمة فعند وجود الشرط يصير كالمنجز ولو نجز النفر لم يخرج عنه بالكفارة ألا ترى أن الطلاق المملق بالشرط بجمل عنه وجود الشرط كالمنجزفهذا مثله وتحقيق هـذا وهو أن معنى اليمين لا يوجد هنا لانه ليس فيــه تعظيم المقسم به لانه جمل دخول الدار علامة التزام الصوم والصلاة وفي الالتزام معنى الفرية والمسلم لا يكون ممتنعا من التزام القرية توضيحه أن الكفارة تجب لممنى الحظر لانها ستارة للذنب ومعنى الحظر لا يوجد هذا وفي القول بالخيار له تخيير بين القليل والكثير في جنس واحد حتى اذا قال ان دخلت الدار فعلى طمام ألف مسكين فمن نقول بالخيار تخيره بين اطمام عشرة مساكين وبين اطعام ألف مشكين وكذا العتق والكسوة وان قال المعسران دخلت الدار فعلي صوم سنة يخيره بين صوم سنة وبين صوم ثلاثة أيام والتخيير بين القليل والكثير في جنس واحد غير مفيد شرعا فلا بجوز أن يكون حكماشرعيا ووجه قوله الآخر قوله صلى الله عليه وسلم النذر عين وكفارته كفارة اليمين فيحمل هــذا على النــذر المعلق بالشرط وما رووه على النذر المرسل أو المملق عايريد كونه ليكون جما بين الاخبار والمعنى فيــه أن كـلامه يشتمل على معنى النذر واليمين جميما أما معنى النــذر فظاهر وأما معنى اليمين فلانه قصــد بيينه هذا منع نفسه عن ايجاد الشرط لان الانسان عتنع من التزام هذه الطاعات بالنفر مخافة أن لا يني مها فيلحقـ الوعيـ د الذي ذكره الله تمالى في قوله ورهبانيـة الــ دءوها

ماكتبناها عليهم الاابتغاء رضوان الله الى قوله وكثير منهم فاسقون فاذا جمل دخول الدار علامة النزام مايكون ممتنعا من النزامــه يكون عينا وكذلك من حيث العرف يسمى عينا يقال حلف بالنذر فلوجوداسم اليمين ومعناها فلنا يخرج بالكفارة ولوجود معني النذر قلنا يخرج عنه بعـين ما النزمه بخلاف النذر المرسل فاسم اليمين ومعناها غـير موجود فيه وكذلك المملق بشرط يريد كونه لان معني اليمين غير موجود فيــه وهو الفصد الى المنع بل قصده اظهار الرغبة فيما جعله شرطاً يقرر هـ ذا ان معنى الحظر بتحقق هنا لان الالتزام بالنذر قربة بشرط أن يني بما وعد فأما بدون الوفاء يكون ممصية قال الله تمالي لم تقولون ما لا تفعلون وقال الله تعالى ومنهم من عاهد الله لئن آثانًا من فضله لنصدقن الآية ولا يدرى أنه هل يني بهذا أولايني فيكون متردداً دائراً بين الحظر والاباحة عنزلة اليمين بالله تعالى فيصلح سببالوجوب الكفارة ﴿فَانَ قَيلَ ﴾ هــذا في النذر المرسل موجود ﴿ قَلْنَا ﴾ نع ولكن لابد من اعتبار اسم اليمين لايجاب الكفارة لانها تسمى كفارة اليمين واسم اليمين لا يوجد في النذر المرسل ومنهم من يقول هو يمين يتوقف موجبها على تنفيذمن جهته فيخرج عنها بالكفارة كاليمين بالله تمالى بخلاف اليمين بالطلاق والعتاق فانه لابتوقف موجبها على تنفيذمن جهته بل بوجود الشرط يقع الطلاق والمتاق ولو شرعت الكفارةفيها كانت لرفع ما وقع من الطلاق والعتاق وذلك غير مشروع هنا ولو شرعت الكفارة كانت مشروعة خلفا عن البر ليصير كانه تم على بره وذلك مشروع فانه لو تم على بره لايلزمه شئ والتخيير بين القليل والكثير في الجنس الواحد باعتبار معنيين مختلفين جائز كالعبد اذا أذنله مولاه بأداء الجمعة يتخير ببن أداء الجمعة ركعتين وبين الظهر أربعاً فهذا مثلهوكذلك اذاحلف بالمشي الى بيت الله أن فعل كذا ففعل ذلك الفعل لم يلزمه شي في القياس لانه أغما يجب بالنذر مايكون منجنسه واجب شرعا والمشيالي بيت الله ليس بواجب شرعاولانه لايلزمه عين ما التزمـه وهو المشي فلأن لايلزمـه شيَّ آخر أولى وهو الحج أو العـمرة وفي الاستحسان يلزمه حجة أوعمرة وهكذا روى عن على رضي الله عنه ولان في عرف الناس يذكر هــذا اللفظ بمعنى التزام الحج والعمرة وفى النذور والايمــان يعتبر العرف فجملنا هذا عبارة عن النزام حج أو عمرة مجازا لان المقصود بالكلام استعال الناس لاظهار ما في باطنهم فاذا صار اللفظ في شي مستعملا مجازا يجمل كالحقيقة في ذلك الشي ثم يتخير بين الحج

والممرة لا نهما النسكان المتملقان بالبيت لا يتوصل الى أدائهماالا بالاحرام والابالذهاب الى ذلك الموضع ثم يتخير ان شاء مشي وان شاء ركبواراق دما لحديث عقبة بن عامر أنه قال يا رسول الله ان أختى نذرت أن تحج ماشية فقال صلى الله عليه وسلم ان الله غني عن تعذيب أختك مرها فلتركب ولترق دما ولازالنسك بصفة المشي يكون أتم على ما روى أن عبد الله من عباس رضي الله عنهما بعدما كن بصره كان يقول لا أتأسف على شي كتأسفي على أن لا أحج ماشيا فان الله تمالى قدم المشاة فقال يأتوك رجالاوعلى كل ضامر فاذا ركب فقد أدخل فيه نقصا ونقائص النسك تجبر بالدموان اختار المشي فالصحيح من الجواب أنه يمشى من بيته الى أن يفرغ من أفعال الحج وماسواه فيه من الكلام قد بيناه في المناسك وقد ذكرنا آنه تمان فصول فى ثلاث يلزم بلا خلاف فى المشي الى بيت الله تمالى أو الـكمبة أو مكة وفي ثلاث لا يلزمه شئ بالاتفاق وهو اذا نذرالذهاب الي مكة أو السفر الى مكة أوالركوبوفي فصلين خلاف وهو ما اذا نذر المشي الى الحرم أو المسجد الحرام كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ فيهمابالفياس وهما بالاستحسان ولوحلف بالمشىالى بيت الله وهوينوى مسجداً من المساجد سوى المسجد الحرام لم يلزمه شي لأن المنوى من محتملات لفظه فالمساجد كلها بيوت الله تمالى على معني أنها بجردت عن حقوق العباد فصارت معدة لاقامةالطاعة فيها لله تدالي فاذا عملت نيته صار المنوى كالملفوظ به وسائر المساجــد يتوصــل اليها بغــير احرام فلا يلزمه بالنزام المشي اليها شي ومسجد بيت المقدس ومسجد المدينة في ذلك سواء عندنا بخلاف المسجد الحرام فانه لا يتوصل اليه الا بالاحرام والملتزم بالاحرام يلزمه أحد النسكين المختص أداؤهما بالاحرام وهو الحج أو العمرة واذا قال أنا أحرم ان فعلت كذا أو أنا محرم أو أهدي أو أمشى الى البيت وهو يريد ان يعد من نفسه عدة ولا يوجب شيئا فليس عليه شي لان ظاهر كلامه وعد فانه يخبر عن فمل يفعله في المستقبل والوعد فيــه غيير ملزم وانما يندب الى الوفاء بما هو قربة منه من غير أن يكون ذلك دبنا عليه وان أراد الایجاب لزمه ما قال لأن المنوى من محتملات لفظه فان الفــمل الذي يفــمله في المستقبل قد يكون واجبا وقد يكون غيرواجب فاذا أرادالا بجاب فقد خص أحد النوعين بنيته وتمليقه بالشرط دليل على الايجاب أيضا لانه يدل على انه يثبت عند وجود البشرط مالم يكن ثابتًا من قبل وهو الوجوب دون التمكن من الفيمل فأنه لا يختلف بوجود الشرط

وعدمه وانلم يكن لهنية ففي القياس لايلزمهشي لان ظاهر لفظه عدة ولان الوجوب بالشك لاشبت وفي الاستحسان يلزمه ماقال لان العرف بين الناس أنهم يريدون بها اللفظالايجاب ومطلق الكلام محمول على المتمارفوالتعليق بالشرط دليل الابجاب أيضا وانما ذكر محمدرحمه الله تعالى القياس والاستحسان في المناسك واذا حلف ان م ـ دى مالا علكه لا يلزمه شئ لقوله عليه الصلاة والسلام لا نذر فيما لا علكه ان آدم ومراده من هـذا اللفظ ان تقول ان فملت كذافله على إن أهدى هذه الشاة وهي مملوكة لغيره فاما اذا قال والله لأهدين هذه الشاة منعقد عينه لان محل اليمين خبرفيه رجاء الصدق وذلك بكون الفعل ممكنا ومحل النذر فعل هو قربة واهداء شاة الغيرليس نقر بةالاان يربد اليمين فحينئذ ينعقد لان في النذر معنى اليمين حتى ذكر الطحاوي انه لو أضاف النذر الى ما هو معصية وعني به اليمين بأن قال لله تمالي على أن أقتل فلانا كان عينا ويلزمه الكفارة بالحنث لقوله عليه الصلاة والسلام النذر يمين وكفارته كفارة اليمينواذا قال لله على ان أنحرولدي أو أذبح ولدى لم يلزمه شئ في القباس وهو قول أبي يوسف والشافعي رحمهـما الله تمالي وفي الاستحسان يلزمـه ذبح شاة وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالي لكنه ان ذكر بلفظ الهدى فذلك بختص بالحرم وفي سائر الالفاظ اما أن مذبحها في الحرم أوفي أيام النحر وجه القياس انه نذر باراقة دم محقون فلا يلزمه شي كما لو قال أبي أوأمي وهذا لان الفعل الذي سماه معصية ولا نذر في معصية الله تمالى ولانه لو نذر ذبح ما علك ذبحـه ولكن لا يحل ذبحه كالحار والبغل لايلزمه شيُّ ولونذرذي ما يحل ذبحه ولكن لا علك ذبحه كشاة الفير لايلزمه شيُّ فاذا نذر ذبح مالايحل ذبحه ولا علك ذبحه أولى أن لا يلزمه شئ وجه الاستحسان ماروى أن رجلا سأل ابن عباس رضى الله عنهماءن هذه المسئلة فقال أرى عليك مائة بدنة ثم قال ائت ذلك الشيخ فاسأله وأشار الى مسروق فسأله فقال أرى عليك شاة فأخبر بذلك ابن عباس رضي الله عنهما فقال وأنا أرى عليك ذلك وفي روالة عن الن عباس انه أوجب فيــه كفارة العــين وعن على بن أبي طالب رضي الله عنه أنه أوجب فيه بدنة أو مائة بدنة وسألت امرأة عبد الله ابن عمر فقالت انبي جملت ولدي تحـيراً فقال أمر الله بالوفاء بالنــذو فقالت أتأمرني بقتل ولدي فقال نهي الله عن قتل الولد وان عبد المطلب نذر ان تم له عشرة منين أن مذبح عاشرهم فتم له ذلك بعبد الله أبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقرع بينه وبين عشر من

الابل فخرجت القرعة عليه فما زال نزيد عشراً عشراً والقرعة تخرج عليه حتى بلغت الابل مائة فخرجت القرعـة عليها ثلاث مرات فنحر مائة من الابل وأرى عليك مائة من الابل والصحابة رضوان الله عليهم اتفقوا على صحة النذر واختلفوا فيما يخرج به فاستدللنا بإجماعهم على صحة النذر لأن من الاجماع أن يشتهر قول بمض الكبار منهم ولا يظهر خلاف ذلك ولا شك أن رجوع ابن عباس الى قول مسروق قد اشتهر ولم يظهر من أحد خلاف ذلك والذي روى عن مروان أخطأ الفتيا لا نذر في معصية الله شاذ لايلتفت اليــه فان قول مروان لايعارض قول الصحابةمع أن الاجماع لايعتبر فيما يكون مخالفا للقياس ولكن قول الواحد من فقهائهم فيما يخالف القياس حجة يترك به القياس لانه لاوجه لحمل قوله الا على السماع ممن ينزل عليه الوحي ثم أخــذنا بفتوى ابن عباس ومسروق في ايجاب الشاة لهــا لان هذا القــدر متفق عليــه فان من أوجب بدنة أوأكثر فقــد أوجب الزيادة أو لأن من أوجب الشاة فانمـا أوجبها استدلالا بقصة الخليل صلوات الله عليه ومن أوجب مائة من الابل فانما أوجمها استدلالا فعل عبد المطلب والأخــذ نفعل الخليل صلوات الله عليه أولى من الأخــذ يفعل عبد المطلب وهو الاستدلال الفقهي في المسألة فان الشاة محل لوجوب ذبحها بايجاب ذبح مضاف الى الولد فكان اضافة النذر بالذبح الى الولد بهذا الطريق كالاضافة الى الشاة فيكون ملزمة وبيانه أن الخليل صلوات الله وسلامه عليه أمر مذبح الولد كما أخبر مه ولده فقال الله تمالي مخـ برا عنه اني أرى في المنام أني أذبحك أي أمرت مذيحك مدليل أن النه قال في الجواب يا أبت افعل ما تؤمر ولانهما اعتقدا الامر مذبح الولد حيث اشتغلا به فأقر عليه وتقرير الرسال على الخطأ لا يجوز خصوصا فيما لا يحال العمل فيه بغالب الرأى من اراقة دم نبي ثم وجب عليــه بذلك الامر ذبح الشاة لان الله تمالى قال وباديناه أن يا ابراهيم قد صــدةت الرؤيا أي حققت وانمــا حقق ذبح الشاة فـــلا يجوز أن يقال انما سماه مصدقا رؤياه قبل ذبح الشاة لان في الآية تقديمــا وتأخيرا ممناه وفديناه بذبح عظيم وناديناه أن يا ابراهيم وهـ ذا لان قبل ذبح الشاة انما أتى عقدمات ذبح الولد من تله للجبين وامر اره السكين على حلقه وبه لم يحصل الامتثال لانه ليس بذبح ولانه لو حصل الامتثال به لم تكن الشاة فدا، ولا يجوز أن يقول وجوب الشاة بأمر آخر لان اثبات أمر آخر بالرأي غير ممكن ولانه حينئذ لا يكون فداء والله تعالى سمى الشاة فداء

على أنه دفع مكروه الذبح عن الولد بالشاة وهــذا اذا كان وجوب الشاة بذلك الامر ولا بجوز أن يقال وجب عليـه ذبح الولد بدليـل أنه اشتغل بمقـدماته وانمـاكانت الشاة فداء عن ولد وجب ذبحه وهـ ذا لا يوجد في النذر وهذا لانه ماوجب عليه ذبح الولد حتى جعلت الشاة فداء اذالو كان واجباً لما تآدى بالفداء مع وجود الاصــل في يده ولان الولد كان معصوما عن الذبح وقد ظهرت العصمة حساعلى ماروى أن الشفرة كانت تذبو وتنفل ولا تقطع وبين كونه معصوما عن الذبح وبين كونه واجب الذبح منافاة فعرفناأ نهماوجب ذبح الولد بل أضيف الابجاب اليه على أن يُحل الوجوب بالشاة وفائدة هـذه الاضافة الابتلاء في حق الخليل عليه السلام بالاستسلام واظهار الطاعة فيما لا يضطلع فيه أحد من المخلوقين وللولد بالانقياد والصبر على مجاهدة بذل الروح الى مكاشفة الحال وليكون له ثواب أن يكون قربانًا لله تمالى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم أنا ابن الذبيحين وما ذبحا بل أضيف اليهما ثم فديا بالقرابين ولا يقال قد وجب ذبح الولد ثم محول وجوب ذبح الولد الى الشاة بانتساخ المحلية فتكون الشاة والجبة بذلك الام كالدين يحال من ذمة االى ذمة فيفرغ الحل الاولمنه بمد الوجوب فيه فيكونواجبا في المحل الثاني بذلك السبب وهذا لأن الوجوب في الحل لا يكون الا بمد صلاحية الحل له وبمد ذلك وان تحول الى عل آخر بـقى الحل الاول صالحًا لمثله كالدين اذا حول من ذمة الى ذمة ولم يبق الولدمحلا صالحًا لذبح هو قربان فمرفنا أنه لم يكن محلا وان الوجوب بحكم ذلك الايجاب حل بالشاة من حيث أنه يقدم على الولد فى قبول حكم الوجوب ولهذا سمى فداء نظيره من الحياة أن يرمي الى انسان فيفديه غيره ينفســه من حيث أنه يتقدم عليه لينفذ الســهم فيه لاان يُحول اليه بعد ما وصل الى الحل ويقول لغيره فدتك نفس عن المكاره والمرادهذا ومن الشرعيات الخف مقدم على الرجل في قبول حكم الحــدث لاان يُحول الى الخف ما حل بالرجــل من الحــدث ولو سلمنا أنه وجب ذبح الولدفانماكان ذلك لغيره وهو الفداء لالمينه ولهـــــــذا صار محققا رؤياه بالفداء وفي مثل هذا ايجاب الاصل في حال العجز عنه يكون انجابا للفداء كالشييخ الفانى اذا نذر الصوم يلزمه الفداءلان وجوب الصوم عليه شرعاً لغيره وهو الفداء لا لعينه فانه عاجز عنه وذكر الطبري في تفسيره ان الخليـل عليه السلام كان نذر الذبح لاول ولد يولد له ثم نسى ذلك فذكر في المنام فان تبت هذا فهو نص لان شريمة من قبلنا تلزمنا مالم يظهر ناسخه

خصوصا شريمة الخليل صلوات الله عليه قال الله تمالى فاتبع ملة ابراهيم حنيفا فأما اذا نذر مذبح عبده فحمد رحمه الله تعالى أخذ فيه بالاستحسان أيضا وقال أيضا يلزمه ذبح الشاة لان العبد كسبه وملكه فاذا صح اضافة النه ر الى الولد لكونه كسبا له وان لم يكن ملكا فقال لا يلزمه شي لانجعل الشاة فداء عن الولد لكرامة الولدوالعبد في استحقاق الكرامة ليس بنظير الولد ولا مدخل للقياس في هذا الباب وان نذر ذبح ابن ابنه ففيه رواتان عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى في احدى الروانتين لا يلزمــه شيٌّ وهو الاظهر لان ابن الابن ليس نظير الابن من كل وجه ولا مدخل للقياس في هذا الباب وفي الرواية الاخرى قال يلزمه لانه مضاف اليه بالبنوة كالان وهو في معنى الكرامة كالابن في حقه وان أضاف النه أبيه أو أمه لا يازمه شيَّ في الصحيح من الجواب لانه لا ولاية له عليهما وهما كالاجانب في حقه في حكم النذر بالذبح وفي الهارونيات يشيير الى أنه يلزمه ذبح الشاة وكأنه اعتبر أحد الطرفين بالطرف الآخر ثم قد بينا الفرق في المناسك بين النذر بالهدى والبدنة والجزور واذا حلف بالنذر فان نوى شيئا من حج أوعمرة فعليه ما نوى لان المنوى من محتملات لفظه فيكون كالملفوظ به وان لم يكن له نية فعليه كفارة عين لقوله صلى الله عليه وسلم النذريمين وكفارته كفارة يمين ولانه التزام بحق الله والحلف في مثله يوجب الكفارة ساترة للذنب وانحلف على معصية بالنذر فعليه كفارة يمين وقال الشعبي رحمه الله تعالى لا شيُّ عليه لان المعاصي لا تلتزم بالنه والكفارة خلف عن البر الواجب بالمين أو الوفاء الواجب بالنذر وذلك لانوجد في المعصية وحكى أن أبا حنيفة رحمه الله تمالى دخل على الشمى رضى الله عنه وسأله عن هذه المسئلة فقال لا شي عليه لان المنذور معصية فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أليس أن الظهار معصية وقد أمر الله بالكفارة فيه فتحير الشمي وقال انت من الآرائيين وفي الكتاب استدل بهذا وبقوله صلى الله عليه وسلم فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه واذا حلف بالنذر وهو بنوى صياما ولم بنو عددا فعليه صيام ثلاثة أيام اذا حنث لان ما أوجبه على نفسه معتبر عا أوجب الله تعالى عليه وأدنى ما أوجب الله من الصيام ثلاثة أيام وكذلك اذا نوى صدقة ولم ينوعدداً فعليه اطعام عشرة مساكين الكل مسكين نصف صاع من الحنطة اعتبارا لما يوجبه على نفســه عا أوجب الله تعالى عليه من

اطعام عشرة مساكين في كفارة اليمين وقد بينا هذه الفصول في المناسك ولا ينبني أن يحلف فيقول وأبيك وأبي فانه بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسسلم نهبي عن ذلك ونهي عن الحلف بجد من جدوده ومن الحلف بالطواغيت وفي الباب حديثان (أحدهما) حديث عمر رضي الله عنه قال تبعني رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الاسـفار وأنا أحلف بأبي فقال لاتحلفوا بآ بائكم ولا بالطواغيت فمن كان منكم حالفا فليحلف بالله أو ليذر ف حلفت بمدذلك لاذاكراً ولا آثراً وفي حديث آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف بغير الله فقد أشرك ومن قال لغيره تمانى أفاخرك فليقــل لااله الا الله واذا حلف على عين أو نذر وقال ان شاء الله موصولا فليس عليــه شيُّ عنــدنا وقال مالك يلزمه حكم اليمين والنف لان الامور كلها بمشيئة الله تمالي ولا يتغيير بذكره حكم الكلام ولكنا نستدل بقوله تمالي ستجدني ان شاء الله صابراً ولم يصـبر ولم يماتبه على ذلك والوءـ د من الانبياء عليهم السلام كالمهد من غيرهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم من استثنى فله ثنياه وعن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم موقوفا عليهـم ومرفوعا من حلف على يمين وقال ان شاء الله فقــد استثنى ولا حنث عليــه ولا كـفارة الا أن ابن عباس كان بجوز الاستثناء وانكان مفصولا لقوله تعالى واذكر ربك اذا نسيت يعني اذا نسيت الاستثناء موصولا فاستثن مفصولا ولسنا تأخذ بهذا فان الله تمالى بين حكم الزوج الثانى بعد التطليقات الثيلاث ولوكان الاستثناء المفصول صحيحا لكان المطلق يستثني اذا ندم ولا حاجـة الى المحال وفي تصحيح الاستثناء مفصولا اخراج المقود كلهـا من البيوع والانكحة من أن تكون ملزمة ﴿ قال ﴾ والى هـ ندا أشار أبو حنيفة رحمه الله تعالى حين عاتبه الخليفة فقال أبلغ من قدرك أن تخالف جدى قال ففيم يا أمير المؤمنين قال في الاستثناء المفصول قال انما خالفته مراعاة لمهودك فاذا جاز الاستثناء المفصول فبارك الله في عهودك اذن فانهم يبايمونك ويحلفون ثم يخرجون فيستثنون فلا يبقى عليهم لزوم طاعتك فندم الخليفة وقال استر هذا على وتأويل قوله تمالى واذكر ربك اذا نسيت أي اذا لم تذكر أن شاء الله في أول كلامك فاذكره في آخر كلامك موصولا بكلامك ثم الاستثناء مبطل للـكلام ومخرج له من أن يكون عزيمة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تمالي هو عمني الشرط وقد بينا هـذا فيما أمليناه من

اعان الجامع واذا حلف على عمين فحنث فيها فعليه أي الكفارات شاء أن شاء أعتق رقبة وان شاء أطم عشرة مساكين وان شاء كسا عشرة مساكين لقول ابراهيم النخمي كل شئ في القرآن بأو فهو بالخيار وان لم بجد شيئاًمن ذلك فعليه صيام ثلاثة أيام متتابعة عندنا وهو بالخيار عنـــد الشافعي رحمه الله تمالي ان شاء تابع وان شاء فرق لان الصوم مطلق في قوله تمالى فصيام ثلاثة أيام ولكنا نشترط صفة التتابع بقراءة ابن مسمود رضى الله عنه ثلاثة أيام متتابعة وقد بينا هذا في كـتاب الصومفيحتاج الى الفرق بـين هذا وبـين صدقة الفطر فقد ورد هناك حديثان أحدهما قوله عليه الصلاة والسلام أدوا عن كل حر وعبد والثاني قوله أدوا من كل حر وعبـــد من المسلمين ثم لم محمل المطلق على المقيد حتى أوجبنا صدقة الفطر عن العبــد الكافر وهــذا لان المطلق والمقيد هناك في السبب ولا منافاة بين السببين فالتقييد في احد الحديثين لا يمنع بقاء حكم الاطلاق في الحديث الآخر بناء على أصلنا ان النعليق بالشرط لا يقتضي نفي الحكم عند عدم الشرط وهنا المطلق والمقيد في الحكم وهو الصوم الواجب في الكفارة وبين التتابع والتفريق منافاة في حكم واحدومن ضرورة نبوت صفة التتابع بقراءة ابن مسعود رضى الله عنه ان لا يبقى مطلقا ﴿ قَالَ ﴾ ويجوز في كفارة الرقبـة سواء على ما ذكرنافي باب الظهار رجل أعتق نصف عبــده عن يمينه وأطع خمسة مساكين فذلك لا يجزى عنه وهذا عند أبي حنيفة رجمه الله تمالي فأما عندهما العتق لا يجزي ويتأدى الواجب بالمتق عندهما وعند أبى حنيفة المتق ينجزى والواجب هو أعتاق رقبة أو اطعام عشرة مُساكين أو كسوتهم ولم يوجد ذلك لان نصف الرقبة ليس برقبة ولو جوزنا هذا كان نوعا رابعا فيما يتأدى به الكفارة واثبات مثله بالرأى لايجوز وهــذا بخلاف مالو أطم كل مسكين مداً من بر ونصف صاع من شعير لان التقدير في الطمام غير منصوص عليـه في القرآن واثبات ذلك لمني حصول كفاية المسكين به في يومـه وفي ذلك لايفترق الحال بين الاداء من نوع واحد ومن نوعين وهنا الرقبة في التحرير وعشرة مساكين في الاطمام منصوص عليه ولوجوزنا النصف من كل واحد منهما كان اخلالا بالمنصوص عليه وذلك لايجوز وان حنث وهو معسر وأخر الصوم حتى أيسر لم يجزه الصوم هكذا نقــل عن ابن عباس وابراهيم النخمي رضي الله عنهـما اذا صام المكفر يومين ثم وجـد في اليوم

الثالث مايطم أو يكسو لم بجزه الصوم وعليه الكفارة بالاطمام أو الكسوة لأنه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل فيسقط به حكم البدل كالمعتدة بالأشهر اذا حاضت والمتيم اذا أبصر الماء قبل أداء الصلاة وهـذا لان الله تمالي شرط عدم الوجود بقوله فمن لم يجه وهذا الشرط ليس لتصحيح الصوم فان أصل الصوم صحيح من الواجد للمال ولكنه شرط ليكون الصوم كفارة يسقط به الواجب وذلك عند الاداء والفراغ منه فاذا انمدم هذا الشرط لم يكن الصوم كفارة له وللشافعي رحمه الله تعالى في هــذه المسألة ثلاثة أقاويل فى قول مثل قولنا وقول آخر أن الممتبر حالة الوجوب فى اليسار والعسرة وما وجب عند ذلك صار دينا في ذمتـ لا تنمـير تغير حاله بمـد ذلك كالزكاة وصـدقة الفطر واعتبره بالحدود أن المعتبر عند الوجوب بالتنصف بالرق وهذا ضميف لان الواجب بالممين الكفارة لاما يكفر به كالواجب بالحدث الطهارة دون ما تطهر به من الماء والتراب بل ذلك تختلف باختــلاف حاله في القدرة والعجز عنــد الآداء ووجوب الحــد باعتبار هتك حرمة المنعم بالجنابة والنعمة كنتلف بالرق والحرية وذلك عند ارتكاب الجناية لابصده مع ان الحدود تندرئ بالشبهات فاذا وجب بصفة النقصان لاشكامل بالحرية الطارئة من بمدوله فول آخر أنه لا يجوز الصوم مالم يكن معسراً من وقت الوجوب الى وقت الاداء لان التكفير بالصوم عن ضرورة محضة وذلك لاتحقق اذاكان موسرا في احدى الحالتين ولانه اذا كان موسراً عند الحنث فقد وجب عليه التكفير بالمال فهو بالتأخير الى أن يمسر مفرط فلا يستحق التخفيف باعتبار تفريطه ولكنا نقولكما ان هذه كفارة ضرورة فالتيمم طهارةضرورة ثم كان المعتبر فيه وقت الاداء لاوقت الوجوب وهــذا لان الضرورة باعتبار حاجته الي اسقاط الواجب عن ذمته وذلك للاداء وان اشترى عبدا شراء فاسدا فقيضه وأعتقه عن عينه اجزأه لأنه ملك العبد بالقبض واعتاقه في ملك نفسه نافذ ونية التكفير به صحيح لكونهمتصرفا فياعلك وانوجبت عليه كفارات اعان متفرقة فأعتق رقابا بمددهن ولا ينوي لكل يمين رقبة بمينها أونوي في كل رقبة عنهن اجزته استحسانًا لان نية التميين في الجنس الواحد لغو وقد بيناه في باب الظهار وكذلك لو أعتق عن احداهن وأطم عن الأخرى وكسا عن الثالثة كان كل نوع من هـ نده الإنواع يتأدى به الكفارة مطلقا فيكون الحكم في كلها سواء وقد بينا في الظهار ان اعتاق الجنين لايجزي عن الكفارة وان

كان موجوداً لكونه فيحكم الاجزاء فكذلك في اليمين وكفارة المملوك بالصوم مالم يمتق لانه اعسر من الحرالممسر لانه لاعلك وان ملك ولا مجزى أن يمتق عنـــه مولاه أو يطيم ويكسو الاعلى قول مالك رحمه الله تمالي فانه نقول للمولى أن عليكه حتى نتسرى باذن مولاه وقد بينا هذا فى كتاب الطلاق والنكاح وهذا بخلاف الحر اذا أمر انسانا ان يطم عنــه لان الحر من أهــل انءلك فيجوز أن يجمل هو متملكا بأن يكون المسكين قابضا له أولا ثم لنفسه والعبد ليس من أهل الملك لان الرق المنافي فيــه موجود وبين صــفة المالكية مالا والمملوكية مالا مفارة على سبيل المنافاة والمكاتب والمدبر وأم الولد في هذا عنزلة القن والمستسمى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذلك لأنه عنزلة المكاتب وان صام الممسر يومين ثم وجــد في اليوم الثالث ما يعتق فعليه التـكفير بالمال لانعدام شرط جواز البدل قبل حصول المقصود يه والاولى أن يتم صوم يومه وان أفطر فلا قضاء الاعلى قول زفر رحمه الله تمالى وهذا والصوم المظنون سواء ذى حلف على يمين ثم أسلم ثم حنث فى عينه لم يكن عليه كفارة عندنا وقال الشافعي رحمه الله تمالي يلزمه الكفارة لأنه من أهل اليمين فانالمقصود من اليمين الحظر اوالابجاب والذي من أهله قال الله تمالي ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم فقد جمل للكافرين يمينا والدليل عليه أنه يستحلف فى المظالم والخصومات بالله وانه من أهل الطلاق والمتاق ومن أهل الممين بالطلاق والمتاق فيكون من أهل الممين بالله تمالي واذا انعقدت يمينه يلزمه الكفارة عند الحنث ان حنث قبل الاسلام كفر بالمال لائه ليس من أهل التكفير بالصوم ونظيره العبد يلزمه الكفارة بالتكفير بالصوم لانه ليس بأهل للتكفير بالمال وان حنث بعد الاسلام كفر بالصوم اذا لم يجد المال والدليل على أذالكافر أهل للكفارةان في الكفارة معنىالمقوية ومعنى العبادةفيجب علىالكافر بطريق العقوبة وعلى المسلم بطريق الطهرة كالحدود فانها كفارات كما قال صلى الله عليه وسلم الحدود كفارات لأهلها ثم تقام على المسلم التائب تطهراً وعلى الكافر عقوبة ﴿وحجتنا﴾ في ذلك حديث قيس بن عاصم المنقرى حيث سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني حلفت في الجاهلية أو قال نذرت ففال صلى الله عليه وسلم هدم الاسلام ما كان في الشرك ولان وجوب الكفارة باعتبار حملك حرمة اسم الله تعالى بالحنث وما فيـه من الشرك أعظم من ذلك فقد هتك حرمة اسم الله تعالى باصراره على الشرك بأبلغ الجهات

وعقد اليمين لما فيه من الحظر والانجاب تعظما لحرمة اسم الله تعالى والكافر ليس بأهل له قال الله نمالي فقاتلوا أئمة الكفر انهم لا اعان لهم والاستحلاف في المظام والخصومات لانه من أهل مقصودها وهو النكول أو الاقراز وانعاد عينه بالطلاق والعتاق لانه من أهلها تنجيزاً فأما هـ نده اليمين موجبها البر لتعظيم اسم الله والكافر ليس من أهله وبدـ الحنث موجبها الكفارة والكافر ليس بأهل لها لان الكفارة كاسمها ستأرة للذنب قال الله تمالي ان الحسنات يذهبن السيئات ومعنى العقوية في الـكفارة صورة فأما من حيث المعنى والحكم المقصود منهـا العبادة ألا ترى أنه يأني بها من غـير أن تقام عليــه كرها وانهـا تتأدى بالصوم الذي هو محض العبادة ولا تنأدي الا بنية العبادة والمقصود بها التطهر كما بينا بخلاف الحدود فانها نقامخزيا وعذابا ونكالا ومعنى التكفير بهااذا جاء تائباً مستسلما مؤثراً عقوية الدنيا على عقوية الآخرة كما فعله ماعز رضي الله عنه فلهذا يستقيم اقامتها على الكافر بطريق الخزى والنكال رجل أعتق رقبة عن كفارة يمينه ينوىذلك بقلبه ولم يتكلم بلسانه وقد تـكلم بالعتق أجزأه لأن النية عمل القلب ويتأدى به سائر المبادات فكذلك الكفارات لأناشتراط النية فيهالممني العبادة وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله لا ينظر الى صوركم وأعمالكم وانما ينظر الى قلوبكم ﴿قال﴾ ولا يجوز النكفير بمد اليمين قبل الحنث عندنا وقال الشافعي رحمـه الله تمالي بجوز بالمـال دون الصوم وان كان عينه على معصـية فله في جواز التكفير قبل الحنث وجهان احتج بقوله تعالى ولكن يؤاخذ كم بما عقدتم الأيمان فكفارته وحرف الفاء للتعقيب مع الوصل فيقتضى جواز أداء الكفارة موصولا بمقد اليمين وقال صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين ورأى غيرها خيراً منها فليكفر يمينه وليأت الذى هو خــير وفي رواية فليكفر ثم ليأت بالذي هو خير وهــذا تنصيص على الامر بالتكفير قبل الحنث وأقل أحواله أن نفيد الجواز ولان السبب للكفارة اليمين فانها تضاف الى اليمين والواجبات تضاف الى أسبامها حقيقــة ومن قال على يمين تلزمه الكفارة باعتبار أن التزام السبب يكون كناية عن الواجب به والدليـل عليـه اليمين بالطلاق فالسبب هناك اليمين دون الشرط حتى يكون الضمان على شهود اليمين دون شهود الشرط فكذلك اليمين بالله تمالى واذا ثبت هـذا فنقول أداء الحق المالى بمـد وجود سبب الوجوب قبـل الوجوب جائز كأداء الزكاة بمد كمال النصاب قبل الحول وأما البدني لايجوز الابمد تقرر

الوجوب لان التكفير بالصوم للضرورة ولا ضرورة قبل تقرر الوجوب ولان هـذه كفارة مالية توقف وجوبها على معنى فيجوز أداؤها قبله ككفارة القتل فىالآدمىوالصيد اذا جرح مسلما ثم كفر بالمال قبل زهوق الروح أو جرح المحرم صيداً ثم كـفر قبل موته يجوز بالمال بالانفاق ﴿وحجتنا﴾ في ذلك توله صلى اللهعليه وسلم لا تسأل الامارة فانك ان أعطيتها عن مسئلة وكلت البها وان أعطيتها من غير مسئلة أعنت علمها واذا حلفت على عبن ورأيت غيرها خيراً منها فأت الذي هو خير وكفر عن عينك وما رواه الشافعي رحمه الله تمالي مجمول على التقديم والتأخير بدليل ما روينا وهذا لممنيين أحــدهما أن الاس نفيد الوجوب حقيقة ولا وجوب قبل الحنث بالانفاق والشاني أن قوله فليكفر أم عطلق التكفير ولا مجوز مطلق النكفير الا بمد الحنث اما قبل الحنث مجوز عنده بالمال دون الصوم وايس من باب التخصيص لان ما يكفر به ليس في لفظه والتخصيص في الملفوظ الذي له عموم دون ما ثبت بطريق الاقتضاء والمعنى فيه أن مجرد الهين ليس بسبب لوجوب الكفارة لان أدنى حد السبب أن يكون مؤديا الى الشي طريقا له واليمين مانعة من الحنث عرمة له فكيف تكون موجبة لما نجب بعد الحنث ألا ترى أن الصوم والاحرام لما كان مانما تما يجب به الكفارة وهو ارتكاب الحظور لم يكن بنفسه سببا لوجوب الكفارة بخلاف الجرح فانه طريق يفضى الى زهوق الروح وبخلاف كمال النصاب فانه تحقق الغنى المؤدي الى النماء الذي به يكون المال سببالوجوب الزكاة ولان الكفارة لا تجب الا بمدارتفاع اليمين فان بالحنث اليمين يرتفع وما يكون سببا للشئ فالوجوب يترتب على تقرره لاعلى ارتفاعه والدليل عليه أن اليمين ليست بسبب التكفير بالصوم حتى لايجوز أداؤه قبل الحنث وبعد وجو دالسبب الاداء جائز ماليا كان أو مدنيا الاترى أن صوم المسافر في رمضان مجوزلو جو دالسبب وان كان الاداء متأخراً إلى أن يدرك عدة من أيام أخر واضافة الكفارة إلى اليمين لانها تجب يحنث بعد اليمين كما تضاف الكفارة الى الصوم والاحرام بهذا الطريق وائن سلمناأن اليمين سبب فالكفارة انما تجب خلفا عن البر الواجب ليصير عند أدائها كانه تم على بره ولا معتبر بالخلف في حال بقاء الواجب وقبل الحنث ماهو الاصل بأق وهو البر فلا تكون الكفارة خلفاً كما لا يكون التيم طهارة مع القدرة على المـاء يقرره أن الكفارة توبة كما قال الله تمالى في كفارة القتل توبة من الله والتوبة قبل الذنب لا تـ كمون وهو في عقداليمين معظم حرمة

اسم الله تمالى فأما الذنب في هنك حرمة اسم الله تمالى فالتكفير قبل الحنث بمنزلة الطهارة قبل الحدث بخلاف كفارة القتل فانه جزاء جنايته وجنايته في الجرح اذ لاصنع له في ذهوق الروح وبخلاف الزكاة لانه شكر النعمة والنعمة المال دون مضى الحول فكان حولان الحول تأجيلا فيه والتأجيل لا ينفي الوجوب فكيف ينفي تقرر السبب وقال واذا أعتق عبداً عند الموت عن كفارة يمينه وليس له مال غيره عتق من ثلثه ويسمى في ثلثي قيمته لان ما يباشره المريض من العتى كالمضاف الى مابعد الموت ولو أوصى به بعد الموت كان معتبراً من ثلثه على ما بيناه في الزكاة وسائر الحقوق الواجبة لله تمالى واذا لم يكن له له مال سواه فقد لزمه السعاية في ثلثي قيمته وكان هذا عتقا بعوض فلا يجزيه عن الكفارة وكذلك ان أعتقه في صحته على مال قليل أو كثير لان العتى بمال لا يتحض قربة والكفارة ولا تأدى الا بماهو قربة فان أبرأه من المال بعد ذلك لم يجز عن كفارته لان أصل العتى وقع غير عزي عن الكفارة والا براء عن المال بعد ذلك الم يجزي عن الكفارة والا براء عن المال بعد ذلك الم يجزي عن الكفارة والا براء عن المال بعد ذلك الم يجزي عن الكفارة والا براء عن المال بعد ذلك الم يجزي عن كفارته لان أصل العتى وقع فلهذا لا يجزيه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

- ﷺ باب الاطمام في كفارة اليمين كان المحمد

وقال كورضى الله تمالى عنه بلغنا عن عمر رضى الله عنه انه قال لمولى له أرقاوف روايه (البرقا أحلف على قوم ان لا أعطيهم ثم يبدو لى فاعطيهم فاذا أنا فعلت ذلك فاطعم عنى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة أو صاعاً من تمر وفى هذا دليل انه لا بأس للانسان ان يحلف مختاراً بخلاف ما يقوله المتشفعة ان ذلك مكروه بظاهر قوله ولا تجعلوا الله عرضة لا يمانكم ولكنا نقول قد حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم غير من من غير ضرورة كانت له فى ذلك و تأويل تلك الآية انه يجازف في الحلف من غير من اعاة البروالحنث وفيه دليل على ان الحالف اذارأى الحنث خيراً يجوز له ان يحنث نفسه وقد روينافيه حديث عبد الرحمن بن سمرة وفى حديث أبى مالك الاشعرى رحمه الله تمالى قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى نفر من الاشعريين نستحمله فحلف أن لا يحملنا ثم رجع قوم من عنده بخمس ذود وقالوا حملنا عليها فقلت لعله نسى عينه فاتيته فاخه برته بذلك فقال انى أحلف ثم أري غيره خيراً منه فاتحلل عيني وفيه ذليل ان أوان التكفير ما بعد الحنث كما هو مذهبنا وأن غيره خيراً منه فاتحلل عيني وفيه ذليل ان أوان التكفير ما بعد الحنث كما هو مذهبنا وأن

ماروى فليكفر بمينه وليأت الذي هو خير محمول على التقديم والتأخير وكذلك قوله تحيات بالذي هو خير لان ثم قد تكون بمعنى الواو قال الله تعالى ثم كان من الذين آمنوا أي وكان ثم الله شهيد أي والله شهيد وفيه دليل أن التوكيل بالتكفير جائز بخلاف مايقوله بعض الناس أنه لا توكيل في العبادة أصلا لظاهر قوله تمالي وان ليس للانسان الإماسمي ولكنا نقول المقصود فيما هو مالى الابتداء باخراج جزء من المال عن ملكه وذلك يحقق بالنائب وفيه دليل أن الوظيفة لكل مسكين نصف صاع من حنطة أو صاع من تمر أوصاع من شمير وهكذا روى عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم وذكر بمده عن على رضي الله عنه نصف صاع من حنطة وقد بينا هذه المسئلة فيكتاب الظهار وكفارة الممين مثله وقد بينا ان دقيق الحنطة وسويقها عنزلة الحنطة لان ماهو المفصود يحصل للفقير بهـما مع سقوط مؤنة الطحن عنه وقد بينا ان طعام الاباحة تتأدى به الكفارة ع: دنا والمعتبر فيــه اكلنان مشبعتان سواءكان خبزالبر مع الطعام أو بنير ادام وان أعطى قيمة الطعام يجوز فكذلك في كفارة اليمين وكذلك ان غداهم وأعطاهم قيمة المشاء اعتباراً للبعض بالكل وهــذا لان المقصود واحد وقد أنى من كل وظيفة بنصفه وان غداهم وعشاهم وفيهم صبي فطم أوفوق ذلك شيئًا لم بجز لا نه لا يستوفى كال الوظيفة كما يستوفيه البالغ وعليه طعام مسكين واحد مكانه فان أعطى عشرة مساكين كل مسكين مدا من حنطة فعليه ان يعيد عليهم مدا مداوان لم يقدر عليهم استقبل الطعام لان الواجب لايتأدي الابايصال وظيفة كاملة الى كل مسكين وذلك نصف صاع من حنطة وذكر هشام عن محمد رحمهما الله أنه لو أوصى بأن يطعم عنه عشرة مساكين فى كفارة يمينه فغدىالوصى عشرة مساكين ثم ماتوا قبل ان يمشيهم فعليه الاستقبال لان الوظيفة في طمام الاباحة الفدا، والعشاء فلا يتأدي الواجب الاباتصال وظيفة كاملة الى كل مسكين ولا يكون الوصى ضامنا لما أطعم لانه فيما صنع كان ممتثلالاً مره وكان بقاؤهم الى أن يعشيهم ليس في وسعه ولوكان أوصى بأن يطعم عنــه عشرةمساكين غداء وعشاء ولم يذكر الكفارة فغدي الوصى عشرة فماتوا فانه يمشي عشرة أخرى ويكني ذلك لان الموصى به أكلتان فقط دون اسقاط الكفارة بهما وقد وجد بخلاف الاول ثم قد بينا في باب الظهار أن المسكين الواحد في الايام المتفرقة كالمساكين عندنًا وعند نفريق الدفعات في يوم واحد فيــه اختلاف بين المشايخ فكذلك في اليمين وبينا هناك أن اطمام فقراء أهل

الذمة في الكفارة بجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافا لأبي توسف والشافعي رحمهما الله تعالى وقد روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمهماالله تعالى الفرق بـين المنذور والكفارة فقال اذا نذر اطعام عشرة مساكين فله أن يطعم فقراء أهل الذمة انما ليس له أن يطمم في الـكفارة فقراء أهــل الذمة اعتباراً لما أوجب الله عليــه من الـكفارة بالزكاة وقد بينا أنه يجوز صرف الكفارة الى من يجوز صرفالزكاة اليه ولو أطمم خمسة مساكين وكسا خمسة مساكين أجزأه ذلك من الطمام انكان الطمام أرخص من الكسوة وانكانت الكسوة أرخص من الطعام لم يجزأ مالا يجزئ كل واحدمنهما عن نفسه لان المنصوص عليه ثلاثة أنواع فلوجوزتا اطعام خمسة مساكين وكسوة خمسة مساكين كان نوعا رابعا فيكمون زيادة على المنصوص وهذا مخلاف ما اذا أدى الى كل مسكين مدا من حنطة ونصف صاع من شـمير لان المقصود واحـد وهو سد الجوءـة فلا يصير نوعاً رابما فأما المقصود من الكسوة غيرالمقصود من الطعام ألا يرى أن الاباحة تجزى في احدهما دون الآخر ولوجوزنا النصف من كلواحد منهما كاننوعا رابعائم مراده من هذه المسألة اذا أطعم خمسة مساكين بطريق الاباحـة والتمكين دون التمليك فان التمليك فوق التمكين واذا كان الطمام أرخص من الكسوة أمكن الخال التمكين بالتمليك فنجوز الكسوة مكان الطعام وان كانت الكسوة أرخص لايمكن اقامة الطعام مقام الكسوة لان النمكين دون التمليك وفي الكسوة التمليك معتب فلا يمكن اقامة الكسوةمقام الطمام لآنه ليس فيهما وفاء بقيمة الطمام فأما اذا ملك الطعام خمسة مساكين وكسا خمسة مساكينفانه بجوز علىاعتبار آنه انكانالطمام أرخص تقام الكسوة مقام الطمام وانكانت الكسوة أرخص يقام الطمام مقام الكسوة لوجود التمليك فيها اليه أشار فى باب الكسوة بعد هــذا ولو أطعم خمسة مساكين ثم افتقر كان عليه أن يستقبل الصيام لان اكمال الاصل بالبدل غير ممكن فأنهما لابجتمعان وليس له أن يسترد من المساكين الخسة ماأعطاهم لأنها صدقة قدتمت بالوصول الى يد المساكين ومن كانت له دار يسكنها أوثوب يلبسه ولا يجد شيئاً سوى ذلك اجزأه الصوم فىالكفارةلان المسكن والثياب من أصول حوائجه ومالابد منه فلا يصير به واجداً لما يكفر به بخلافمالو كان له عبد يخدمه فان ذلك ليس من أصول الحوائج ألا ترى ان كشيراً من الناس يتميش من

غير خادمله ولان الرقبة منصوص عليها فم وجود المنصوص عليه في ملكه لايجزيه الصوم وفي الكتاب علل فقال لان الصدقة تحل له وهذا يؤيد مذهب أبي يوسف رحمه الله الذي ذكره في الامالي أنه اذا كان الفاضل من حاجته دون مايساوي مائتين يجوز له التكفير بالصوم لان الصدقة تحل له فلايكون موسرآ ولاغنيا فاما ظاهر المذهب أنه اذا كان يملك فضلا عن حاجته مقدار مايكفر به لابجوز له التكفير بالصوم لان المنصوص عليه الوجود دون الغني واليسار قال الله تعالى فمن لم يجد وهذا واجــد وقد بينا في كـتاب الاعتاق أن الممتبر في وجوب الضمان ملكه مقدار مايؤدي به الضمان وان كان اليسار منصوصاً عليــه هناك فهنا أولى وبينا في الظهار أنه لو أعطى كل مسكين صاعا عن ظهار بن لا بجزيه الا عن احدهما في قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحم ما الله تعالى بخــلاف ما اذا اختلف جنس الكفارة فكذلك في كفارة الممين وان أعطى عشرة مساكين ثوبا عن كفارة يمين لم يجزه عن الكسوة لأن الواجب عليه لـكل مسكين كسوته وهو مايصير بهمكتسياً وبعشرالثوب لايكون مكتسيا وبجزى من الطعام اذا كان الثوب يساويه وقال أبو توسف رحمه الله تعالى لايجزيه الا بالنية لانه بجمل الكسوة بدلا عن الطعام وهو أنما نواه بدلا عن نفسه فلا يمكن جمله بدلا عن غيره الا بنية وجه ظاهر الرواية أنه ناو للشكفير به وذلك يكفيه كما لو آدى الدراهم بنية الكفارة يجزيه وان لم ينو أن يكون بدلا عن الطمام الا أن أبايوسف يقول الدراهم ليست بأصل فأداؤها بنية الكفارة يكون قصدآ الى البدل فاماالكسوة أصل فأداؤها بنية الكفارة لايكون قصدا الى جملها بدلا عن الطمام ولكنا نقول عشر الثوب ليس بأصل في الكسوة لكل مسكين فهو وأداء الدراهم سواء مسلم حلف على يمين ثم ارتد ثم أسلم فحنث فيها لم يلزمه شئ لانه بالردة النحق بالكافر الاصلى ولهذا حبط عمله قال الله تمالي ومن يكفر بالاعان فقد حبط عمله وكما ان الكفر الاصلى ينافي الأهليــة لليمين الموجبة للـكفارة فكذلك الردة تنافى بقاء الىمين الموجبة للـكفارة واذا جمل الرجل لله على نفسه اطعام مسكين فهوعلى مانوى من عدد المساكين وكيل الطعام لان المنوى من محتملات لفظه وهوشئ بينه وبين ربه وان لميكن لهنية فعليه طعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من حنطة اعتباراً لما يوجبه على نفسه بما أوجب الله عليه من اطعام المساكين وأدنى ذلك عشرة مساكين في كفارة اليمين الا انه ان قال في نذره اطمام المساكين فليس له ان يصرف المكل الى مسكين واحد جملة وان قال طعام المساكين فله ذلك لأن بهذا اللفظ يترم مقداراً من الطعام وباللفظ الاول يلتزم الفعل لان الاطعام فعل فلا يتأدى الا بأفعال عشرة ويعطى من المكفارة من له الدار والخادم لانهما يزيدان في حاجته فالدار تسترم والخادم يستنفق وقد بينا انه يجوز صرف الزكاة الى مثله فكذلك الكفارة وان أوصى بأن يكفر عنه يمينه بعد موته فهو من ثلثه لانه لا يجب أداؤه بعد الموت الا بوصية ومحل الوصية الثلث ثم ذكر الاختلاف في مقدار الصاع وقد بيناه في صدقة الفطر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

-ه باب الكسوة كاه-

﴿ قال ﴾ رضى الله تعالى والكسوة ثوب لكل مسكين إزارأورداءأوقيص أو قباءأو كساء هكذا نقل عن الزهري في قوله تعالى أو كسوتهــم أنه الازار فصاعــداً من ثوب تام لـكل مسكين وعن ابن عباس رضي الله عنه قال لـكل مسكين ثوب ويمطى في الكسوة القباء والذي روى عن أبي موسي الاشمرى أنه كان يعطى في كفارة اليمين لـكل مسكين ثو بـين فانما يقصد التبرع باحدهما فأما الواحد يتأدي به الواجب هكذا نقل عن مجاهد رحمــه الله تمالي قال أدناه ثوب لكل مسكين وأعلاه ماشئت وهلذا لأن الكسوة مايكون المرمه مكتسيا وبالثوب الواحد يكون مكتسيا حتى يجوز له أن يصلي في ثوب واحد واذا كان في ثوب وأحد فالناس يسمونه مكتسيا لاعاريا والمراد بالازار الكبيرالذي هو كالرداء فأما الصغير الذي لايتم به ستر العورة لا يجزى ولوكسا كل مسكين سراويل ذكر في النوادر عن محمد رحمه الله تمالي أنه بجزئه لانه يكون به مكتسيا شرعاحتي تجوز صلاته فيه وعن أبي يوسف رخمه الله تعالى أنهلا بجزئه من الكسوة لانلابس السراويل وحده يسمى عريانا لامكتسيا الاأن تبلغ قيمت قيمة الطعام فينشذ يجزئه من الطعام اذا نواه ولو أعطي كل مسكين نصف ثوب لم يجزه من الكسوة لان الاكتساء به لا يحصل ولكنه يجزي من الطعام اذا كان نصف ثوب يساوي نصف صاع من حنطة ولوكسا كل مسكين قلنسوة أو أعطاه نملين أوخفين لايجزيه من الكسوة لان الاكتساء به لا يحصل وان أعطى كل واحد منهم عمامة فان كان ذلك يبلغ قبيصا أو رداء أجز أهوالالم يجزه من الكسوة لان العامة كسوة

الرأس كالقلنسوة ولكن يجزيه من الطعام اذا كانت قيمته تساوي قيمة الطعام ولوأعطى عشرة مساكين ثوبا بينهم وهو ثوب كثير القيمة يصيب كلمسكين أكثر من قيمة ثوبلم بجزه من الكسوة لانه لا يكتسى به كل واحد منهم ولكن يجزيه من الطمام قال ألا ترى الهاو أعطى كلمسكين ربع صاع حنطة وذلك يساوي صاعا منتمر لم يجز عنه من الطمام ولوكان هذا الله من الحنطة يساوي ثوبا كان يجزئ من الكسوة دون الطعام وهذا تفسير لما أجمه قبل هذامن أنه لا يجوز اقامةااطعام مقام الكسوةوتبين بهذا أن المراد هناك التمكين دون التمليك ولوأعطى مسكينا واحدا عشرةأنواب في مرة واحدة لم يجزه كما في الطعام وان أعطاه فى كل يوم ثوبا حتى استكمل عشرة أثواب في عشرة أيام أجزأه كما في الطمام ﴿فان قيل، الحاجة الى الطمام تجدد بتجدد الايام والحاجة الى الكسوة لا تتجدد تجدد الايام وانما تتجدد في كلستة أشهر أو نحو ذلك ﴿ قلنا ﴾ نعم الحاجـة الى الملبوس كـذلك ولـكنا أقمنا التمليك مقامه في باب الكسوة والتمليك يحقق في كل يوم واذا قام الشي مقام غيره يسقط اعتبار حقيقة نفســـه وهذا لان الحاجــة الى الملك لا نهاية لهــا الا أنا لا نجوز أداء الــكل دفعـــة واحدة للتنصيص على تفريق الافعال وذلك بتفرق الايام في حتى الواحـــد وقد محصل أيضاً بتفرق الدفعات في يوم واحــد الا أنه ليس لذلك حد معلوم فقدرنا بالأيام وجملنا تجــدد الايام في حق الواحدكـتجدد الحاجة تيسيراً وان أعطى عشرة مساكين عبــدا أو دابة قيمته تبلغ عشرة أثواب أجزأه من الكسوة باعتبــار القيمة كما لو أدى الدراهم وان لم تبلغ قيمته عشرة أثواب وبلغت قيمة الطعام أجزأه من الطعام لان مقصوده معلوم وهو سقوط الواجب به عنه فيحصل مقصوده بالطريق الممكن ولو أقام رجـل البينة عليــه أنه ملكه واخذه فعليه استقبال التكفير لان المؤدي استحق من يد المسكين فكانه لم يصل اليه ولوكسا عن رجل بأمره عشرة مساكين أجزأ عنــه وان لم يمط عنه ثمنا لأن فمــل الغير يتنقل اليه بأمره كفعله بنفسه والمسكين يصيير قابضا له أولا ثم لنفسمه وقد بينا في الطمام مثله في الظهار ولو كساهم بغير أمره ورضى به لم يجز عنه لأن الصدقة قد تمت من جهة المؤدي فلا يتصور وقوعها عن غيره بمدذلك وان رضي به ولو أعطى عن كفارة ايمانه في أكفان الموتي أو في بناء مسجد أوفي نضاء دين ميت أو في عتق رقبة لم يجز عنه لان الواجب انما يتأدى بالتمليك الى الفقير والتمايك لايحصل بهذا وقد بينا مثله في الزكاة أنه

لا يجزئه ﴿ فان قبل ﴾ في باب الكفارة التمليك غير محتاج اليه عندكم حتى يتأدى بالتمكين من الطمام بخلاف الزكاة ﴿ قلنا ﴾ لا يعتبر التمليك عند وجود ما هو المنصوص عليه وهو فعل الاطمام وهذا لا يوجد في هذه المواضع فلا بد من اعتبار التمليك وذلك لا يحصل تكفين الميت و بناء المسجد وان أعطي منها ابن سبيل منقطما به أجزأه لا نه محل لصرف الزكاة اليه وقد بينا أن مصرف الكفارة من هو مصرف الزكاة ولو كانت عليه يمينان فكسا عشرة مساكين كل مسكين ثوبين عنهما أجزأه عن يمين واحدة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحهما الله تعالى كافي الطعام واذا كسا مسكينا عن كفارة يمينه ثم مات المسكين فورئه هذا منه أو اشتراه في حياته أووهبه له لم يفسد ذلك عليه لان الواجب قد تأدى بوصول الثوب لي بد المسكين ولم يبطل ذلك بما اعترض له من الاسباب وقد بينا في الزكاة نظيره والاصل فيه ما روى أن بويرة كان يتصدق عليها وتهديه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول هي لما عليه وسلم عن ذلك فقال عليه المنته بحديقة له شماتت فورثها منها فسأل رسول الله صلى الله قبل منك صدقتك ورد الله صلى الله قبل منك صدقتك ورد

مى باب الصيام كاب

واذا حنث الرجل وهو معسر فعليه الانه أيام متتابعة فان أصبح في يوم مفطراً عزم على الصوم عن كفارة يمينه لم يجزه لانه دين في ذمته وما كان دينافي الذمة لا يتأدى الابنية من الليبل وهذا لانه انما يتأدى بالنية من النهار صوم يوم توقف الامساك في أول النهار عليه باعتبار ان النية تستند اليه وهذا فيما يكون عينا في الوقت دون ما يكون دينا في الذمة واذا أفطرت المرأة في هذا الصوم لمرض أو حيض فعليها ان تستقبل لانها تجد الائه أيام خالية عن الحيض والمرض فلا تعذر فيها بالافطار بعدر الحيض بخلاف الشهرين المتتابعين وقد بينا هذا في الصوم ولا يجزى الصوم عن هذا في أيام التشريق لانه واجب في ذمته بصفة الكال والصوم في هذه الايام ناقص لانه منهى عنه فلا يتأدى به ماوجب في ذمته بصفة الكال فان كان لهذا المعسر مال غائب عنه أو دين وهو لا يجد ما يطم أو يكسو

ولا مايمتق أجزأه أن يصوملان المانع قدرته على المال وذلك لايحصل بالملك دون اليد فما يكون دينا على مفلس أوغائبًا عنه فهو غير قادر على التكفير به الا أن يكون في ماله الغائب عبد فحينتذ لايجزيه التكفير بالصوم لانه متمكن من التكفير بالمتقفان نفوذ العتق باعتبار الملك دون اليد وكذلك ان كان العبدأ بقوهو يعلم حياته فانه لايجزيه التكفير بالصوم لقدرته على التكفير بالعتق ولوكان له مال وعليه دين مثله أجزأه الصوم بمدمانقضي دينه عن ذلك المال وهذاغير مشكل لانه بعد قضاء الدىن ىالمال غير واجد لمال يكفر مه وانما الشمهة فمااذا كفر بالصوم قبل أن يقضى دينه بالمال فمن مشايخنا من يقول باله لايجوز ويستدل بالتقييد الذي ذكره بقوله بعــد مايقضي دينه وهذا لان المتبر هناالوجود دون الغني ومالم يقض الدين بالمال فهو واجــد والاصح انه يجزيه التـكفير بالصوم لما أشار اليــه في الـكتاب من قوله الاثرى انالصدقة تحل لهذا وفي هذاالتمليل لا فرق بيناقبل قضاء الدين وبمدموهذا لان المال الذي في بده مستحق بدينه فيجمل كالممدوم في حق التكفير بالصوم كالمسافر اذا كان ممه ماء وهو بخاف المطش بجوز له التيمم لان الماء مستحق لعطشه فيجمل كالممدوم فى حق التيمم وَان صام العبد عن كفارة يمينه فعتق قبل ان يفرغ منه وأصاب مالالم يجزه الصوم لأنه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل وقد بينا مثله في الحر المعسر اذا أيسر فكذلك في غيره لان السبب الموجب للكفارة بالمال متحقق في حقه ولكن لا نعدام الملك كان يكفر بالصوموقد زال ذلك بالمتق فكان هو والحر سواء ولو صام رجل ستة أيام عن عينين اجزأه وان لم ينو ثلاثة أيام لكل واحدة لان الواجب عليه نية الكفارة دون نية التمييز فان التمييز في الجنس الواحد غير مفيد وانما يستحق شرعاً ما يكون مفيداً والصوم في نفسه أنواع فلا يتمين نوع من الكفارات الابالنية فأماكفارات الاعان نوع واحدفلا يمتبر نية التمييز فيما بينها كقضاء رمضان فانعليه ان ينوى الفضاء وليس عليه نية تعيين يوم الخيس والجمعة ثم فرق أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى بين هذا وبين الاطعام والكسوة من حيث أن هناك لو أعطى كل مسكين صاعا أو ثوبين عن يمينين لم يجز الا عن واحدة لان الاداء يكون دفعة واحدة وهنا صوم ستة أيام عن يمينين لا يتصور دفعة واحدة بل مالم يفرغ عن صوم ثلاثة أيام لا يتصور صوم ثلاثة أخرى فلهذا جاز كل ثلاثة عن كفارة ووزان هذا من الطمام والكسوة ما لو فرق فعل الدفع وان كائب عنده طعام احدى الكفارتين فصام لاحداها ثم أطم للأخري لم يجزه الصوم لانه كفر بالصوم في حال وجود ما يكفر به من المال وعليه أن يعيد الصوم بعدالتكفير بالاطعام لانه لما كفر بالاطعام عن يمين فقد صار غير واجد في حق الممين الاخرى وهو نظير محدثين في سفر وجدا من الماء مقدار ما يكني لوضوء أحدهما فتيمم أحدهما أولا ثم توضأ الآخر به فعلي من تيم اعادة التيم بعد ما توضأ به الآخر لهذا المهني ولا يجوز صوم أحد عن أحد حي أو ميت في كفارة أو غيرها لحديث ابن عمر رضي الله عنهما موقوفا عليه ومرفوعا لايصوم أحد عن أحد ولان معنى العبادة في الصوم في الابتداء بما هو شاق على بدنه وهو الكف عن عن أحد ولان معنى العبادة في الصوم في الابتداء بما هو شاق على بدنه وهو الكف عن اقتضاء الشهوات وهذا لا يحصل في حق زيد بأداء عمرو والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

ص باب من الاعان كاب

وقال و رضى الله عنه واذا حلف الرجل على أمر لا يفعله أبداً ثم حلف في ذلك المجلس أو فى مجلس آخر لا يفعله أبداً ثم فعله كانت عليه كفارة يمينين لان اليمين عقد باشره بمبتدأ وخبر وهو شرط وجزاء والثانى في ذلك مثل الاول فهما عقدان فبوجود الشرط من واحدة يحنث فيهما وهدا اذا نوى يمينا أخرى أو نوى التغليظ لان معنى النفليظ بهذا يحقق أولم يكن له نية لان المعتبر صيغة الكلام عند ذلك ثم الكفارات لا تندرئ بالشبهات خصوصا فى كفارة اليمين فلا تتداخل وأما اذا نوى بالكلام الثاني اليمين الاول فعليه كفارة واحدة لانه قصد التكرار والكلام الواحد قد يكرر فكان المنوى من محتملات لفظه وهو أمر بينه وبين ربه وروى أبو يوسف عن أبى حنيفة رحمها الله تعالى فلا تصح نيته اذا كانت يمينه بالله تعالى فلا تصح نيته وعليه كفارتان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا أحسن ما سمعنا منه ووجهه أن قوله فعليه وعليه كفارتان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا أحسن ما سمعنا منه ووجهه أن قوله فعليه حجة مذكور بصيغة الخبر فيحتمل أن يكون الثاني هو الاول فأما قوله والله هذا الجاب حجة مذكر از لان ذلك في الاخبار دون الإيقاع والايجاب واذا كانت احدى المينين بحجة مشى التكرار لان ذلك في الاخبار دون الإيقاع والايجاب واذا كانت احدى المينين بحجة والاخرى بالله فعليه كفارة وحجة لان معنى تكرار الاول غير محتمل هنا فانعقدت يمينان والاخرى بالله فعليه كفارة وحجة لان معنى تكرار الاول غير محتمل هنا فانعقدت يمينان

وقد حنث فيهما بابجاد الفعل مرة فيلزمه موجب كل واحد منهما فان حلف ليفعلن كذا الى وقت كذا وذلك الشي معصية يحق عليه أن لايفعله لأنه منهى عن الاقدام على المعصية ولا يرتفع النهى بيمينه ولكن اليمين منعقدة فاذا ذهب الوقت قبل أن يفعله فقد تحقق الحنث فيها نفوت شرط البر فيلزمه الكفارة فانلم يؤقت فيه وقتا وذلك الفعل مما يقدر على أن يأتى به كشرب الحزر والزنا ونحوه لم يحنث الى أن عوت لان الحنث بفوت شرط الـبر وشرط البر يوجود ذلك الشيء منه في عمره فاذا مات قبل أن نفعله فقد تحقق الحنث نفوت شرط البرحين أشرف على الموت ووجبت عليه الكفارة فينبغي له أن يوصي بها لتقضي بمدموته كما ينبغي أن يوصي بسائر ماعليــه من حقوق الله تمالي كالزكاة ونحوها واذا حلف بإيمــان متصلة معطوفة بمضما على بمض واستثنى في آخرها كان ذلك استثناء من جميمها لأن الكلمات المعظوفة بمضها على بمض ككلام واحد فيؤثر الاستثناء في ابطالها كلها اعتبارآ للاعان بالابقاعات وقيل هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لان الاستثناء عندهما لابطال الكلام وحاجة اليمين الاولى كحاجة اليمين الثانية فأما عندأبي يوسف رحملة تمالى الاستثناء بمنزلة الشرط فانما ينصرف الى مايليه خاصة كما لو ذكر شرطا آخر لان اليمين الاولى تامة عـا ذكر لها من الشرط والجزاء فلا ننصرف الشرط المذكور آخرا المها وقد بينا هذا في الجامع وكـذ لك لو قال الا أن يبــدو لى أو أرى غير ذلك أو الا أن أرىخيراً من ذلك فهـ ذا كله من ألفاظ الاستثناء وبه يخرج الكلام من أن يكون عزيمة وايجاباً وان قال الا أن لا أستطيع فهذا على ثلاثة أوجه فان كان يمني ما سبق به من القضاء فهو موسع عليه ولا يلزمه الكفارة لان المنوى من محتملات لفظه فالمذهب عند أهل السنة ان كل شئ بقضاء وقدر وان الاستطاعة مع الفعل فاذا لم يفعل علمنا أن الاستطاعة التي قد استثنى مها لم توجد ولكن هذا في اليمين بالله فان موجبه الكفارة وذلك بينه وبين ربه فان كانت اليمين بالطلاق أوالعتاق فهو مدين فيما بينه وبين الله تعالى ولكن لايدين في الحكم لان العادة الظاهرة أن الناس يويدون بهذه الاستطاعة ارتفاع الموانع فان الرجل يقول أنا مستطيع لكذا ولا أستطيع أن أفعل كذاعلى معني أنه عنعني مانع من ذلك قال الله تعالى ولله على الناسحج البيت من استطاع اليه سبيلا وفسر رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستطاعة بالزاد والراحلة فاذاكان الظاهر هذاوالقاضي مأمورباتباع الظاهر لايدينه في الحكم فان كان يدني شيئاً يمرض

من البلايا لم يسقط عنه عينه مالم يمرض ذلك الشي وكذلك ان لم يكن له نية في الاستطاعة فهو على أمر يمرض له فلا يكون على القضاء والقدر مالم ينوه لما بينا ان الكلامالمطلق محمول على ما هو الظاهر والمتمارف ولو قال والله لاأ كلم فـالآنا ووالله لا أكلم فلانا رجلا آخر ان شاء الله تعالى يعني بالاستثناء الممينين جيما كان الاستثناء علمهما لكون احدى الىمينين ممطوفة على الأخري وفى بمض النسخ لم يذكر حرف المطف ولكن قال والله لاأكلم فلانا وهذا صحيح أيضاً لان موجب هـذه الىمين الـكفارة وذلك أمر بينه وبـين ربه فاذا لم يسكت بين الممينين كان المنوى من محتملات لفظه أو يجمل الواو في الكلام الثاني للعطف دُون القسم فكانه قال والله والله وكذلك لوقال على حجة ان كلت فلانا وعلى عمرة ان كلت فلانا انشاء الله فكلمه لم يحنث لان الكلام الثاني معطوف على الاول فأما اذا قال عبدی حران کلمت فلانا عبدی الآخر حر ان کلمت فلانا ان شاء الله ثم کلمه فان عبده الاول حر في القضاء ومدين فيما بينه وبيين الله لا به لم بذكر بين الكلامين حرف المطف فانعهم الاتصال بينهما حكما ووجه الاتصال صورة حين لم يسكت بينهما فان نوي صرف الاستثناء البهـما كان مدينا فيما بينــه وبـين الله تمالى للاحتمال ولا يدين في الحكم لا نه خـ لاف الظاهر فان الكلام الثاني غـير معطوف على الاول فيصـير فاصلا بين الاستثناء والكلام الاول وان قال لامرأته إن حلفت بطلاقك فعبدى حر فهذه عين بالعتق لان الىمــين تدرف بالجزاء والجزاء عَتَق العبــد لان الجزاء ما يتعقب حرف الجزاء وهو الفاء والشرط أن يحلف بطلاق امرأته فاذا قال بعد ذلك لعبده ان حلفت بمتقك فامرأته طالق فان عبده يعتق لان بالكلام الثاني حلف بطلاق امرأته بذكر الشرط والجزاء طلاقها فوجــد به الشرط في اليمين الاول فلهــذا يمتق عبــده ولا تطلق امرأنه لان الحلف بعتق العبد كان سابقا على الحلف بطلاقها وما يكون سابقا على البمين لا يكون شرطاً لان الحالف انمـا يقصد منع نفســه عن ايجاد الشرط وذلك لايتحقق فيماكان سابقًا على يمينه ولو قال لامرأته ثلاث مرات ان حلفت بطلاقك فأنت طالق طلقت اثنتين ان كان دخل بها لانه باليمين الثانية محنث في اليمين الاولى فتطلق واحدة ثم باليمين الثالثـة يحنث في الممين الثانية فتطلق أخرى لانها في عدته وان لم يكن دخل بهالا تطلق الا واحدة لانها بانت بالاولى لا الى عدة ولان شرط الحنث في اليمين الثانية لا وجد باليمين

الثالثة لان الشرط هو الحلف بطلافها وذلك لا سحقق في غير الملك بدون الاضافة الى الملك فلهذا لا تطلق الا واحدة ولو قال عبده حر ان حلف بطلاق امرأته ثم قال لامرأته أنت طالق ان شئت لا يمتق عبده وليس هــذا بيمين وان وجد الشرط والجزاء صورة بل هو غير بمنزلة قوله أمرك بيدك أو اختارى فقدخير رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه رضى الله تمالى عنهن مع نهيه عن اليمين بالطلاق والدليل عليــه انه يشترط وجود المشيئة منها في المجلس ولو كان يمينًا لم يتوقت بالمجلس كقوله انت طالق ان كلمت وكذلك اذا قال أذا حضت حيضة لم يعتق عبده لان هـذا تفسير لطلاق السنة عنزلة قوله انت طالق للسنة وعلى قول زفر رحمه الله تمالي يمتق لان هذا ليس بالقاع لطلاق السنة بدليل انه لو جامعها فى الحيض ثم طهرت وقع الطلاق عليها ولو كان هذاكةوله للسنة لم يقع قلنا هو سنيمن وجهفلا يحنث بالحيض وتطليق لوجود الشرط حقيقة وامااذا قال لهااذاحضت فأنت طالق أواذا جاءغد فأنت طالقءتن عبده عندناو عندالشافعي رحمه الله تعالى لايمتق قال لان الحالف يكون مانما نفسه من انجاد الشرط وانما يكون الكلام عينا بذكر شرط يتصور المنع عنه فأما بذكر شرط لايتصور المنع عنه لا يصير حالفا بطلاقها فلا يعتق عبده كما لو قال انت طالق غدآ ولكنا نقول الكلام يعرف بصيغته وقد وجد صيغة اليمين بذكر الشرط والجزاء ولم يغلب عليه غيره فكان يمينا بخلاف قوله أنت طالق غداً لانه ما ذكر الشرط والجزاء انما أضاف الطلاق الى وقت وبخلاف قوله أنت طالقان شئت أو اذا حضت حيضة لانه غلب عليه معنى آخر كما بينا وبأن لم يكن في وسمه منع هذا الشرط لا يخرج من أن يكون يمينا كما لو جمل الشرط فعل انسان آخر لا يقدر على منعه من ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- ﴿ باب المساكنة ١٠٠٠

﴿ قال ﴾ رضي الله عنه واذا حلف الرجل لا يساكن فلانا ولا نية له فساكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة على حدة لم يحنث لان المساكنة على ميزان المفاعلة فشرط حنثه وجود السكني مع فلان والسكني المكت في مكان على سبيل الاستقرار والدوام فتكون المساكنة بوجود هذا الفعل منهما على سبيل المخالطة والمقارنة وذلك اذاسكنا بيتاواحدا

أو سكنا في دار وكل واحد منهما في بيت منها لان جميع الدار مسكن واحد فأما اذا كان في الدار مقاصير وحجر فكل مقصورة مسكن على حــدة فلا يكون هو مساكنا فلانا فلا محنث في عينه عنزلة ما لو سكنا في محلة كل واحد منهما على حدة والدليل على الفرق أن الدار التي تشتمل على المقاصير كل مقصورة منها حرز على حــدةحتى لو أخرج السارق المتاع من مقصورة فأخذ في صحن الدار يقطع ولوسرق من يسكن احدى المقصورتين من المقصورة الاخرى يقطع والدار التي تشتمل على بيوت حرز واحد حتى لو أخرج السارق المتاع من بيت واخذ في صحن الدار لا يقطع ومن كان مأذونا في الدخول في أحد البيوت من الدار إذا سرق من البيت الآخر لا يقطع وعن أبي بوسف رحمــه الله تعالى قال هـــذا اذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليــد بالكوفة ونظيره دار نوح بخارى لان ذلك بمنزلة المحــلة فأما اذا لم يكن بهذه الصفة فانه يحنث سواءكانت دارا تشتمل على مقاصير أو على يوت لأن في عرف الناس هـ ذا مسكن واحد ويعد الحالف مساكنا لصاحبه وان كان كل واحد منهما في مقصورة وانكان نوى حين حلف أن لا يساكنه في بيت واحد أو في حجرة أو فيمنزل واحد بأن يكونا فيه جميعاً لم يحنث حتى يساكنه فيما نوي لاناللنوي من محتملات لفظه ﴿فَانْ قِيلَ ﴾ المسكن ليس في لفظه فكيف تعمل نيته في تخصيص المسكن ونيــة التخصيص فيما لا لفظ له باطل ﴿ قَلْنَا ﴾ يحن لا نعتــبر تخصيص المسكن حتى لو نوى شيئاً بعينه لاتعمل نيته ولكن الفعل يقتضي المصدر لامحالة فبذكر الفعل يصيرالمصدر كالمذكور لغة وهوانما نوى أكرل مايكون من السكني لان أكرل ذلك أن مجمعهما بيت واحد وما دون هذا عند المقابلة مهذا يكون قاصراً فيكون هذامنه نية نوع من السكني وذلك صحيح نظيره ماقال في الجامع ان خرجت ونوى السفر تعمل نيته لأنه نوى نوعا من الخروج والخروج الذي هو مصدر كالمذكور بذكر الفعل فتصح نيته في نوع منه بخلاف ما اذا نوى الخروج الى بغداد لان المكان ليس في لفظه فلا تعمل نيته في ذلك وان كان نوى أن لايساكنه في مدينة أوقرية وسمى ذلك فان ساكنه في شيُّ من ذلك حنث ولا تـكمون المساكنة في ذلك الا أن يسكنا بيتا واحــدا أو دارا واحــدة من دار البلدة أو القرية على مأبينا أن المساكنة فعل على سبيل الخالطة والمقارنة وذلك لايكون الافي مسكن واحــد وفائدة تخصيصه البلدة أو القرية اخراج سائر المواضع عن يمينه وعن أبي يوسف رحمه اللهأنه

في هذا الفصل محنث اذا جمهما المكان الذي سمى في السكني وان كان كل واحد منهما في دار على حدة لاجل المرف فانه مقال فلان يساكن فلانافرية كذا وبلدة كذاوان كان كل تعمل نيته لما فيه من التشديد عليه وان حلف لايساكنه في بيت فدخل عليـه فيه زائراً أو ضيفا وأقام فيه يوما أو يومين لم يحنث لان هذا ليس بمساكنة انما المساكنة بالاستقرار والدوام وذلك عتاعه وثقـله ألا ترى أن الانسان بدخـل في المسجــد كل يوم مراراً ولا يسمى ساكنا فيه وبدخل على الأمير ويكون في داره بوما ولا يسمى مساكناله في داره فكذلك هذا الذي دخل على فلان زائراً أو ضيفًا لا يكون سأكنا معــه فيه فلا يحنث الا أن سنومه فحينتذ في نيته تشديد عليه فيكون عاملا ألا ترى أن الرجل قد عمر بالفرية فيبيت فيها ويقول ماسكنتها قط فيكون صادقا في ذلك ولوكان ساكنا في دار فحلف أن لا يسكنها ولا نية له ثم أقام فيها يوما أو أكثر لزمه الحنث لأن السكني فعل مستدام حتى يضرب بنسينك الشيطان فلاتقعد بمد الذكرى أى لاعمكت قاعداً فيجمل استدامة السكني بمدعينه كانشائه وكذلك اللبس والركوب لانه يستدام كالسكني فأما اذا أخذ في النقلة من ساعته أو في نزع الثوب أو في النزول عن الدابة لم يحنث عندنا استحسانا وفي القياس يحنث وهو قول زفر رحمه الله تمالى لوجود جزء من الفعل المحلوف عليه بمــد يمينه الى أن يفرغ عنـــه ووجه الاستحسان أن هذا القدر لايستطاع الامتناع عنه فيصير مستثني لما عرف من مقصود الحالف وهو البر دون الحنث ولا يتأتى البر الا بهذا ولان السكني هو الاستقرار والدوام في المكان والخروج ضده فالموجود منه بعد اليمين ماهو ضد السكني حين أخذفي النقلة في الحال ولو خرج منها بنفسه ولم يشتغل بنقل الامتعة يجنث عنـــدنا وقال الشافعي رحمه الله تمالي لايحنث لأنه عقه عينه على سكناه وحقيقة ذلك بنفسه فينعدم بخروجه عقيب اليمين وحكى عنه في تعليل هذه المسألة قال خرجت من مكة وخلفت فيها دفيترات أَفَا كُونَ سَاكَنَا عِمَة ﴿ وحجتنا ﴾ في ذلك أنه سَاكُن فيها بثقله وعياله فما لم ينقلهم فهو سَاكُن فيها لما بينا أن السكني فعل على سبيل الاستقرار والدوام وذلك لابتأني الا بالثقل والمتاع والمرف شاهدلذلك فانك تسأل السوقى أين تسكن فيقول في محلة كذا وهو في تجارته يكون

في السوق ثم يشير الى موضع ثقله وعياله ومتاعه تعرفنا أن السكني بذلك بخلاف الدفيترات فان السكني لاتأتي بها مع أن من مشايخنا من يقول اذاكان يمينه على أن لايسكن بلدة كذا فخرج منها بنفسه لم يحنث وان خلف ثقله بها وقدروي بعض ذلك عن محمد رحمه الله يخلاف السكني في الدار فان من يكون في المصر في السوق يسمى ساكنا في الدار التي فيها ثقله ومتاعه وعياله فأما المقيم بأوزجنــد لا يسمى ساكنا بيخارى وان كان بهــا عياله وثقله قال رضي الله عنه وهذه المسئلة تنبني على أصل في مسائل الايمان بيننا وبين الشافعي رحمه الله تمالى أن عنده العبرة بحقيقة اللفظ والعادة بخلافها لا تمتبر لان المجاز لا يعارض الحقيقة وعندنا العادة الظاهرة اصطلاح طارئ على حقيقة اللغة والحالف يريد ذلك ظاهرآ فيحمل كلامه عليه ألا ترى أن المديون يقول لصاحب الدين والله لأجرينك على الشوك فيحمل على شدة المطل دون حقيقة اللفظ وكان مالك يقول ألفاظ الممين محمولة على ألفاظ القرآن وهذا بعيد أيضاً فان من حلف لا يستضيء بالسراج فاستضاء بالشمس لايحنث والله تمالي سمى الشمس سراجاً ومن حلف لا يجلس على البساط فجلس على الارض لم يحنث والله تمالي سمى الارض بساطا ولو حلف لا يمس وتدافس جبلا لا يحنث وقد سمى الله تمالي الجبال أوتاداً فعرفنا أن الصحيح ما قلنا فان نقــل بعض الامتعة فالمروى عن أبى حنيفة رحمه الله تمالي أنه يحنث اذا ترك بعض أمتعته فيها لانه كان ساكنا فيها بجميع الامتعة فيبقي ذلك ببقاء بمض الامتعة فيها وهو أصل لأبي حنيفة حتى جعل بقاء صفة السكون في المصير مانما من أن يكون خراً وبقاء مسلم واحد منا في بلدة ارتد أهامًا مانعامن أن تصير دار حرب الا أن مشايخنا رحمهم الله قالوا هـذا اذا كان الباقي يتأنى بها السكني اما ببقاء مكنسة أو وتد أو قطعة حصير فيها لا يبقي ساكنا فيها فلا يحنث وعن أبي يوسف رحمه الله تمالي قريب من هذا قال ان بقي فيها ما يتأتى لمثله السكني به يحنث والا فلا وعن محمد رحمه الله تمالي قال ان نقل الى المسكن الثاني ما يتأتى له السكني به لم يحنث لان بهـ فا صار ساكنا في المسكن الثاني فلا يبقى ساكنا في المسكن الاول ولو كان في طلب مسكن آخر فبتي في ذلك يوما أو أكثر لم يحنث في الصحيح من الجواب لانه لا يمكنه طرح الامتعة في السكة فيصير ذلك القدر مستثني لما عرف من مقصوده اذا لم يفرط في الطلب وكذلك ان بتي في نقل الامتعة أياما لكاثرة أمتعته ولبعــد المسافة ولم يستأجر لذلك جمالا بل جعل

ينقل ينفسه شيئاً فشيئاً لم محنث وان بتي في ذلك شهراً اذا لم يفرط لان نقل الامتعة ضد الاستقرار في ذلك المكان فاشتغاله به عنمه من أن يكون ساكنا فيه فلا يحنث لهذا ولو حلف لا يساكن فلانا في دار قد سماها بمينها واقتسماوضربا بينهماحائطاوفتح كلواجد منهما بابا لنفسه ثم سكن الحالف طائفة والآخر طائفة لزمه الحنث لانه فد ساكنه فهما بعينها والمعنى فيه أن شرط حنثه حين عقد اليمين أن يجمعهما فعل السكني في الموضع الذي عينه وقد وجد ذلك بعد القسمة وضرب الحائط كما قبله وهذا مخـــلاف مالو كانت عينه على ان لايساكنه في منزل ولم يسم داراً بعينها ولم ينوها لان هناك بالقسمة وضرب الحائط صاركل جانب منزلا على حدة ولان في غير العين يعتبر الوصف وفي العين يعتبر العين دون الوصف كما لوحلف أن لايكلم شابا فـكلم شيخاً كان شابا وقت يمينه لم يحنث بخلاف مالو حلف أن لايكلم هذا الشاب فكالمه بعد ماشاخ يحنث وهذا لانه في الدارالمعينة أظهر بيمينه التبرم منها لامن فلان وفي غير الممين انما أظهر التبرم من مساكنة فلان ولايكون مساكنا له اذا لم بجمعهما منزل واحد ولوحلف ان لایسا کنه وهوینوی فی بیتواحدفسا کنه فی منزل کل واحد منهما في بيت لم يحنث لانه نوى أكل مايكون من المساكنة فتصح نيته ويصير المنوى كالملفوظ به وان حلف أن لايسكن ذارا بعينها فهــدمت وبنيت بناء آخــر فسكنها يحنث لانهاتلك الدار بعينها ومعني هذا أن البناءوصف ورفع البناء الاول واحداث بناء آخر يغير الوصف وفي العـين لامعتبر بالوصف واسم الدار يبقي بعــد هدم البناء حتى لو سكنها كذلك صار حانثاً وهذا لان الدار اسم لما أدير عليــه الحائط فلا يزول ذلك برفع البناء أما ترى أن المرب تطلق اسم الدار على الخرابات التي لم يبق منها الا الا أمار قال القائل * عفت الديار محلم ا فقامها * وقال آخر * يادار مية بالعلياء فالسند * وهذا بخلاف مالو حلف لايسكن بيتا عينه فهدم حتى ترك صحراء ثم نبي بيت آخر في ذلك الموضع فسكنه لم يحنث لان اسم البيت يزول بهـدم البناء ألا ترى أنه لوسكنه حـين كان صحراء لم يحنث وهذا لان البيت اسم لما يكون صالحا للبيتوتة فيه والصحراء غير صالح لذلك واليمين المعقودة باسم لايبتي بمد زوال الاسم ثم اغاحــدث اسم البيت لذلك الموضع بالبناء الذي أحدث فكان هذا اسما غير ماعقــد به العمين ووزانه من الدار ان لو جملها بستانا أو حماما ثم بني داراً فسكنها لم يحنث لان الاسم زال جملها بسيتانا أوحماما ثم حدث اسم الدار بصفة حادثة فلم يكن ذلك الاسم الذي انعقد به اليميين واذا حلف لايسكن دار فلان هذه فباعها فسكن الحالف ولم يكن له نيــة لم يحنث فى قول أبى حنيفة وأبى نوسف رحمهما الله تمالى وقال محمد وزفر رخمهما الله تمالى يحنث وكذلك العبد والثوب وكل مايضاف الى انسان بالملك وجـه قول محمد وزفر رحمهـما الله تعالى أنه جمع في كلامه بـين الاشارة والاضافة فيتعلق الحكم بالاشارة لأنها أبلغ في التعريف من الاضافة فانها تقطع الشركة والاضافة لاتقطع الشركة فكان هذا بمنزلةقوله لا أسكن هذه الدار والدليل عليه مالو قال والله لا أكلم زوجة فلان هــذه صديق فلان هــذا فكلم بهــد ماعاداه وفارتها يحنث لما قلنا وكذلك لو قال لاأ كلم صاحب هذا الطيلسان فكلم بعد ماباع الطيلسان يحنث وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول عقــد يمينه على ملك يضاف الى مالك فلا يبـقى بعد زوال الملك كما لوكان أطلق دار فلانوتحقيقه من وجهين (أحدهما) أن الدار لايقصد هجرانها لمينها بللاذي حصل من مالكها واليمين تتقيد عقصود الحالف فصار عموفة مقصوده كانه قال مادامت لفلان بخلاف الزوجة والصديق فأنه نقصد هجرانهما لعينهما وكذلك قوله صاحب الطيلسان لانه تقصده حرانه لعينه لالطيلسانه فكان ذكر هذه الاشياء للتعريف لالتقييد اليمين ﴿ فان قيل ﴾ قى العبد هو آدمى فيقصد هجر أنه لعينه ومع ذلك قلتم أذاحلف لايكلم عبد فلان هذا فكامه بعــد ماباعه لايحنث ﴿ قلنا ﴾ ذكر ابن سماعة في نوادره أن عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي يحنث بهذا في العبد ووجه ظاهر الرواية أن العبد مملوك ساقط المنزلةعند الاحرار فالظاهر أنه اذا كان الأذي منه لا يقصد هجرانه باليمين فلا مجملله هذه المنزلة ولكن انما محلف اذا كان الاذى من مالكه ولان اضافة المملوك الى المالك حقيقة كالاسم ثم لوجم في عينه بين ذكر الاسم والمين وزال الاسم لم ببق اليمين كالوحلف لا يدخل هذه الدار بعينها فجعلت بستاناً فدخل لم يحنث لزوال الاسم فكذلك اذا جمع بين الاضافة والتعيين فزالت الاضافة لا يبقى اليمين بخلاف الزوجة والصديق فالاضافة هناك ليست محقيقية ولكنه تعريف كالنسبة وكاأنه تعلق اليمين بالمين دون النسبة فكذلك هنا متملق بالمين دون الاضافة فان نوى ان لا يسكنها وان زالت الاضافة فله مانوي لانه شدد الامر على نفسه منيته وكذلك عند محمد رجمه الله تمالي لو نوى أن لا يسكنها مادامت الفلان فله مانوي لان المنوى من محتملات لفظه واذا حلف ان لايسكن دار فلان أو دارا الفلان ولم يسم دارا بمينها ولم سنوها فسكن دارا له قد باعها بمد

عينه لم يحنث لانه جمل شرط الحنث وجود السكني في دار مضافة الى فـــلان ولم يوجــــد كخلاف قولةزوجة فلان أوصديق فلان لان هناك انما نقصد هجرانهمالعينهما فيتعين ماكان موجوداً وقت عينه نناء على مقصوده كما لوعينه وذكر ابن سماعة عن ابي بوسف رحمما الله تمالى التسوية بينهما ووجهه أنه عقمه اليمين بالاضافة وحقيقة ذلك فيما كان موجوداً وقت عينه ولكن على هذه الرواية لابد من ان قال اذا جمع بين الاضافة والتعيين سبق اليمين بعد زوال الاضافة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كما هو قول محمد رحمه الله تعالى وامااذا سكن دارآ كانت مملوكة لفلان من وقت اليمين الى وقت السكني فهو حانث بالاتفاق وان سكن دارا اشتراها فلان بعد عينه حنث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهـما الله تعالى ولم محنث في قول أبي بوسف رحمه الله تمالي وكذلك المبد والدابة والثوب ولو حلف لا يأكل طعام فلان أولا يشرب شراب فلان فتناول شيئا مما استحدثه فلان لنفسه فهو حانث بالاتفاق وقدأشار ان سهاعة الى التسوية بـين الـكل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لما بينا أنه عقد اليمين على الاضافة فما لم نوجد حقيقة وقت اليمين لانتناوله اليمين فاما وجه قوله في الفرق على ظاهر الرواية أن الطعام والشراب يســتحدث الملك فيهما في كل وقت فعرفنا أن مقصود الحالف وجودالاضافة الىفلان وقت التناول فأماالدار والمبدوالدابة فلايستحدث الملك فيهافى كلوقت فعرفناان مقصوده ماكان موجوداً في الحال دون مايستحدث فيه فكان هذا عنزلة الزوجة والصديق وجه قول أبى حنيفة ومحمد رحمهـما الله انه عقد عينه على ملك مضاف الى المالك فاذا وجدت الاضافةالىوقت الفعل كان حاثثا كمافىالطعام والشراب وتحقيقه ان شرطحنثه وجود السكني في دارمضافة الى فلان بالملك وانما حمله على اليمين أذي دخلَه من فلان وفي هذا لا فرق بين الموجود في ملكه وقت المماين وما استحدث الملك فيه مخلاف الزوجة والصديق وقدروى محمد عن أبي توسف رحمهما الله تمالي في قوله داراً لفلان أنه لايحنث اذا سكن دار اشتراها فلان بعد عينه بخلاف قوله دار فلان لاناللام دليل على الملك فصار تقدير كلامه كأنه قال لا أسكن دارآ هي ممالوكة لفلان فيتمين الموجود في ملكه دون مایستحدثه ولا بوجد ذلك في قوله دار فلان وروي بشر عن أبي پوسف رحمهما الله على عكس هذا قال اذا قال دار فلان لا متناول ما يستحدث الملك فيه مخلاف قوله دارا لفلان لان في قوله دار فلان تمام الكلام بذكر الاضافة ألا ترى أنه لولم بذكر فلانا كان كلاما

مختلا فلا بد من قيام الملك لفلان وقت المين ليتناوله اليمين وفي قوله دارا لفلان الكلام تام مدون ذكر فلان فانه لوقال لا أسكن دارا كان مستقما فذكر فلان لتقييد اليمين عمايكون مضافا الى فلان وقت السكني وان حلف لايسكن دارا لفلان فسكن دارا بينه وبين آخرلم يحنث قل نصيب الآخرأوكثر لانه جمل شرط الحنث وجودالسكنى في دار يملكها فلان والمملوك لفلان بعض هذه الدار وبمض الدار لايسمى دارا وان حلف لايسكن دارا اشتراها فلان فسكن داراً اشتراها لفيره حنث لان المشترى لفيره كالمشترى لنفسه فيما منبني على الشراء ألا ترى ان حقوق العقد تتعلق به وانه يستغنىءن اضافة العقد الى غيره وانما رتب الحالف عينه على الشراءدون الملك فان قال أردت ما اشـــتراه لنفسه دين فيما بينه وبين الله تمالى ولا مدين في القضاء اذا كان عينه بالطلاق لانه نوى التخصيص في اللفظ العام وان حلف لا يسكن بيتا ولا نية له فسكن بيتا من شعر أو فسطاطا أوخيمة لم محنث اذا كان من أهل الامصار وحنث اذا كان من أهل البادية لان البيت اسم لموضع يبات فيه واليمـين يتقيد عا عرف من مقصود الحالف فأهل الامصار اغا يسكنون البيوت المبنية عادة وأهل البادية يسكنون البيوت المتخذة من الشعر فاذا كان الحالف بدويا فقد علمنا ان هذا مقصوده تيمينه فيحنث بخلاف ما اذاكان من أهل الامصارواسم البيت للمبني حقيقة فلا يختلف فيه حكم أهل الامصاروأهل البادية لانأهل البادية يسمون البيت للمبنى جقيقة والاصل في هذا انسائلا سأل ابن مسمود رضي الله عنه فقال ان صاحباً لناأ وجب بدنة أفتجزي البقرة فقال ممن صاحبكم فقال من بين رياح قال ومتى أقتنت بنو رياح البقر انمــا وهم صاحبكم الابل فدل ان عند اطلاق الكلام يعتبر عرف المتكلم فيما ينقيد به كلامه واذاحلف لايسكن بيتا لفلان فسكن صفة له حنث لان الصفة بيت الا أن يكون نوي البيوت دون الصفاف فيــدين فيما بينه وبين الله ولا يدين في الفضاء لانه نوى تخصيص اللفظ العام من أصحابنا من يقول هذا الجواب بناء على عرف أهل الكوفة لان الصفة عنـــدهم اسم لبيت يسكنونه بسمي صفاً ومشله في ديارنا يسمى كاشانه فأما الصفة في عرف دياونا غير البيت فلا يطلق عليه اسم البيت بل ينفي عنه فيقال هذا صفة وليس ببيت فلا يحنث قال والاصح عندى أن مراده حقيقة ما نسميه الصفة ووجهه أن البيت اسم لمبنى مسقف مدخـله من جانب واحد وهو مبنىللبيتوتة فيه وهذا موجود فى الصفة الا أن مدخله أوسع من مدخل البيوت المعروفة

فكاناسم البيت متناولا له فيحنث بسكناه الا أن يكون نوى البيوت دون الصفاف فينشد يصدق فيا بينه وبيين الله تمالى لانه خص العام بنيته ولو حلف لا يسكن دار فلان هده فسكن منزلا منها حنث لان السكنى في الدار هكذا تكون فان الانسان بقول أنا ساكن في دار فلان واغا يسكن في بمضها فانه لا يسكن تحت السوروعلى الغرف والحجر الا أن يكون نوى أن يسكنها كلها فلا يحنث حينئذ حتى يسكنها كلها لانه نوى حقيقة كلامه ومطاق الكلام وان كان محولا على المتعارف فنية الحقيقة تصح فيه كما لو قال يوم يقدم فلان فأمرأ ته طالق حل علي الوقت للمرف فان نوى حقيقة بياض النهار عملت نيته في ذلك فهذا مثله حتى لو كان حلف بعتى أو طلاق يدين في القضاء لان هذه حقيقة غير ماعنى مهجورة ولو حلف لا يسكن داراً لفلان وهو ينوى بأجر أو عاربة وسكنها على غير ماعنى ولم يجر قبل ذلك كلام فانه يحنث وما نوى لا يغني عنه شيئا لانه نوى التخصيص في السبب الذي يتمكن به من من لفظه فان في لفظه فعدل السكنى وهو نوى التخصيص في السبب الذي يتمكن به من السكنى الا ان يكون قبل هذا كلام بدل عليه بان استماره فأبي فحلف وهو بنوى العارية مسكن بأجر فينشذ لا يحنث لان مطلق الكلام يتقيد بدلالة الحال ويصير ذلك كالمنصوص عليه والله سبحانه و تمالى أعلم بالصواب

-٥﴿ باب الدخول ١٠٠٠

وقال به رضى الله عنه واذا حلف لا يدخل بيتا لفلان ولم يسم بيتا بعينه ولم يكن له نية فدخل بيتا هو فيه ساكن بأجر أو عارية فهو حانث عنه نا وقال الشافى رحمه الله تعالى لا يحنث لان الاضافة الى فلان بالملك حقيقة وبالسكنى مجاز فلا تجتمع الحقيقة والحجاز في لفظ واحد والحقيقة مرادة بالاتفاق فيتنجي الحجازواللام فى قوله لفلان دليل الملك أيضا وحجتنا في في ذلك أنه عقد عينه على الاضافة الى فلان ومايسكنه فلان عارية أو اجارة مضاف اليه بمنزلة مايسكنه بالملك ألا ترى انك تقول بيت فلان ومنزل فلان وان كان نازلافيه باجر أو عارية في كذلك مع حرف اللام فان النبي عليه الصلاة والسلام حين قال لرافع بن خديج أو عارية فقال لى استأجرته لم ينكر عليه اضافته الى نفسه بحرف اللام ولا يقول أنه لمن هذا الحائط فقال لى استأجرته لم ينكر عليه اضافته الى نفسه بحرف اللام ولا يقول أنه اذا دخل بيتا هو ملك فلان أنه يحنث بحقيقة الاضافة بالملك لوجود الاضافة بالسكنى

وحاصل هذا الكلام أنه يحنث باعتبار عموم المجاز وفي ذلك الملك والمستمار سواء كمن حلف لايضم تدمه في دار فلان فــدخلها حافيا أو متنعلا أوراكبا محنث باعتبار عموم المجاز وهو الدخول دون حقيقة وضع القدم ﴿فَانْقِيلَ ﴾ كيف يكون للمجازعموم والمصير اليه بطريق الضرورة ﴿ قَلْنَا ﴾ العموم للحقيقة ليس باعتبار أنه حقيقة بل بدليــل ذلك الدليل بمينه موجود في المجاز وهذا لان المجاز كالمستمار ويحصل بلبس الثوب المستمار دفع الحر والبرد كما يحصل بلبس الثوب المملوك ولانقال بأن المجاز يصار اليه للضرورة بل هو أحد قسمي الكلام ألا ترى أن في كتاب الله تمالي مجازا وحقيقة والله تمالي يتمالي أن تلحقه الضرورة فمرفناً أن المموم يمتبر في الحجاز كما في الحقيقة وعلى هذا روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه اذا حلف لايدخل بيتا لفلان فدخل بيتا أجره فلان من غيره لم يحنث لانه مضاف الى المستأجر بالسكني دون الآجر ولو حلف لا يسكن حانوتا لفلان فسكن حانوتا أجره فان كان فلان من يسكن حانونا لا يحنث مذا أيضاً وان كان لايسكن حانونا فينتذ بحنث لما عرف من مقصود الحالف فإن من حلف لايسكن حانوت الامير يعلم كل أحد ان مراده حانوت يملكه الامير واذا حلف لايدخل على فلان ولم يسم شيئاً ولم يكن له نية فلدخل عليه في بيته و في بيت غيره أو في صفة حنث لانهوجد الدخول على فلان فان الدخول عليه في موضع يبيت هو فيــه أو مجلس لدخول الزائرين عليــه وذلك يكون في بيــــه تارة وفي بيت غيره آخري والصفة في هذه كالبيت فيحنث لهذا وان دخل عليه في مسجد لم يحنث لأنه ممد للعبادة فيه لاللبيتوتة والجلوس لدخول الزائرين عليــه وكـذلك ان دخل عليــه في ظلة أو سقيفة أو دهليز باب دار لم يحنث لان العرف الظاهر ان جلوســـه لدخول الزائرين عليه لا يكون في مثل هذه المواضع عادة وانما يكون نادراً عند الضرورة فاما الجلوس عادة يكون في الصفة اوالبيت فهو وان أنَّاه في هذه المواضع لايكون داخلا عليه ولا يحنث وكذلك لودخل عليــه في فســطاط أوخيمة أو بيت شــمر لم يحنث الا أن يكون الحالف من أهل البادية والحاصل أنه جمل قوله لا أدخل على فلان وقوله لا أدخل عليمه بيتا سواء لاعتبار المرفكما بيناواذا حلف لايدخل عليه بيتا فدخل عليه فى المسجد أوالكعبة لم يحنث لانه مصلى والبيت اسم للموضع المعد للبيتوتة فيه ﴿فَانْ قِيلَ ﴾ أليس إن الله تعالى سمي الكحبة بيتا بقوله ان أول بيت وضع للناس وسمى المساجد بيونًا في قوله في بيوت أذن الله ﴿ قَلْنَا﴾ قد بينا أن

الايمان لاتنبني على لفظ القرآن وقد سمي بيت العنكبوت بيتا فقال وان أوهن البيوت لبيت المنكبوت ثم هذا لايدل على أن مطلق اسم البيت في اليمين بتناوله ﴿ قَالَ ﴾ وكل شيُّ من المساكن يقع عليه اسم بيت حنث فيه ان دخــل ومراده مايطلق عليــه الاسم عادة في الاستمال وان دخل بيتاً هو فيه ولم ينو الدخول عليه لم يحنث لان شرط حنثهالدخول عليه وذلك بأن يقصد زيارته أوالاستخفاف به بأن يقصد ضربه وهذا لم يوجد اذا لم ينوالدخول عليه أولم يملم أنه فيه ألا ترى أن السقاء بدخل دار الامير في كل يوم ولا يقال دخــل على الامير وقد روى عن محمد رحمــه الله تعالي أنه يحنث وان لم يعلم كونه فيــه ولم ينو الدخول عليه بأن دخل على قوم هو فيهم والحالف لا يعلم بمكانه لان حقيقة الدخول عليــه قد وجد ولا يسقط حكمه باعتبار جهله واذا حلف لا يدخل على فلان ولم يسم بيتا ولم ينوه فدخـــل دارا هو فيها لم يحنث ألا ترى أنه لو كان في بيت منهالا براه الداخل فانه لايكون داخلا عليــه أرأيت أنه لوكانت الدار عظيمة فيها منازل فدخل منزلا منها وفلان في منزل آخر كان يحنث آنما يقع اليمين في هذا اذا دخل عليه بيتا أو صفة لانه حينئذ يكون داخلا عليــه حقيقة الاأن يكونِ حلف أن لا يدخل عليه داراً فحينئذ يحنث اذا دخل داره لان اعتبار المرف عند عدم التصريح بخلافه وكذلك ان نوى داراً لانه يشدد الامر على نفسه بهذه النية ولو حلف لا يدخــل بينا وهو فيه داخل فمكث فيــه أياما لم يحنث لان الدخول هو الانفصال من الخارج الى الداخــل ولم يوجد ذلك بمد يمينه أنمــا وجد المكث فيه وذلك غير الدخول وهذا بخلاف السكني لانه فعل مستدام يضرب له مدة فتكون للاستدامة فيـ ٥ حكم الانشاء فأما الدخول ليس عسـتدام ألا ترى أنه لايضرب له المدة فانه لا يقال دخــل يوما أوشهراً انما يقال دخل ومكث فيــه يوما ولو قال والله لادخلنه غداً فأقام فيه حتى مضى الغد حنث لان شرط بره وجود فعل الدخول في غد ولم يوجدانما وجد المكث فيه فاذا نوى بالدخول الاقامة فيه لم يحنث لان المنوى من محتملات لفظه فان الدخول لمقصود الاقامة وكانه جمل ذكر الدخول كناية عما هو المقصود فلهذا لم يحنث وان قال والله لا أدخلها الا عابر سبيل فدخلها ليقعد فيها أو يعود مريضا أو يطعم حنث لانه عقد عينه على الدخول واستثنى دخولا بصفة وهو أن يكون عابر سبيل أي مجتازاً ومار طريق قال الله تمالى ولا جنبا الاعابري سبيل وقد وجد الدخول لاعلى الوجه المستثني فيحنث وان

دخلهامجتازاً ثم بدا له أن يقعد فيها لم يحنث لان دخوله على الوجه المستثنى فلم يحنث به وبقي ما وراء ذلك مكث في الدار وذلك غـير الدخول فلا يحنث به أيضا وان نوى بكلامه أن لا بد خلها يريد النزول فيها صحت نيتــه لانه عابر سبيل يكون مجتازا في موضع ولا يكون لازلا فيه فجمل هذا مستثني دليل على ان مراده منع نفسه مما هو ضده وهو الدخول للنزول فاذا صحت نيته صار المنوى كالملفوظ واذا دخلها يريد أن يطعمأو يقمد لحاجة ولا يريد المقام فيها لم يجنث لان شرط حنثه دخول بصفة وهو أن يكون للسكني والفرارولم يوجد واذا حلف لا يدخل دار فلان فجملها بستانا أو مسجداً ودخلها لم يحنث قال لانها قد تغيرت عن حالهـا ولم يرد تغير الوصف لان ذلك لا يرفع البمـين اذا لم يكن وصفا داعيا الى اليمين وانما أراد تغير الاسم لانه عقد اليمين باسم الدار والبستان والمسجد والحمام غير الدار فاذا لم يبق ذلك الاسم لا يبقى البمـين وكذلك لوكانت داراً صغيرة فجملها بيتا واحــداً وأشرع بابه الى الطريق أو الى دار فدخله لم يحنث لانها قد تغيرت وصارت بيتاً وهذه اشارة الى ما قلنا أن اسمالبيت غيراسم الدار فمن ضرورة حدوث اسم البيت لهذهالبقمة زوال اسم الدار وان حلف لايدخل بيتا بعينه فهدم سقفه وبقيت حيطانه فدخله يحنث لانه بيت وان أنهدم سقفه قال الله تمالى فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا أي سافطة سقفها ولان البيت اسم لما هو صالح للبيتوتة فيه وما بقيت الحيطان فهو صالح لذلك وان لم يكن مسقفا بخلاف مالو أنهدمت الحيطان لانه صار صحرا. غير صالح للبيتوتة فلا يتناوله اسم البيت وان حلف لايدخل دار فلان فاحتمله انسان فأدخله وهو كاره لم يحنث لانه مدخل لاداخل ألا تري أن الميت قد يدخل الدار وفعـل الدخول منــه لا يحقق وان أدخله بأمره حنث لان فعل الغير بأمره كفعله بنفسه فأما اذا لم يأمره ولكنه غيير ممتنع راض بقلبه حتى أدخله فقد قال بعض مشايخنا يحنث لانه لما كان متمكنا من الامتناع فلم يفعل صار كالآمريه وادخاله مكرها انما يكون مستثنى لانه لايستطيع الامتناع عنه والاصح أنه لايجنث لانه عقد بمينه على فعل نفسه وقد انمدم فمله حقيقة وحكما لان فعسل الغير بغير أمره واستعماله اياه لايصير مضافا اليه حكمًا الابأس، ولم يوجد اما بترك المنع والرضا بالقلب فلا وان دخلها على دابة حنث لان سير الدابة يضاف الى راكبها ألا ترى أن الراكب ضامن لما تطأ دابته وأنه يتمكن من القافه متى شاء فكان هذا والدخول ماشيا سواء وان حلف لايضع قدمه فيها فدخلها

راكبا أو ماشيا عليه حذاء أو لم يكن حنث لان وضع القدم ببارة عن الدخول عرفا فاذا نوى حين حلف أن لايضع قدمه ماشيا فدخلها را كبال عنث لانه نوى حقيقة كلامهوهذه حقيقة مستعملة غير مهجورة وان حلف لا يحلها فقام على حائط من حيطانها حنث لانه قد دخليها فان القائم على حائط من حيضًام اليس بخارج منها فمرفنا أنه داخل فيها ألا ترى ان السارق لوأخذ في ذلك الموضع ومعه المال لم يقطع كما لوأخذفي صحن الدار توضيحه أن الداراسم لما أديرعليه الحائط فيكون الحائط داخلا فيه ألا تريأنه يدخل في بيـع الدارمن غيرذكر وأن حلف لا يدخل في الدار فقام على السطح يحنث لان السطح من الدار ألا ترى أن من نام على سطح الدار يستجيز من نفســه أن يقول بت الليلة في داري ولو قام في طاق باب الداروالباب بينه وبين الدار لم يحنث لان الباب لاحراز الدار وما فيها فكل موضع اذا رد الباب بقى خارجا فليس ذلك من الدار فلا يحنث لانه لم يدخلها وان كان بحيث لو ردَالباب بقي داخلا فهذا قد دخلها فيحنث ولوكان داخلا فيها فحلفان لايخرج فقام في مقام يكون الباب بينه وبين الدار اذا أغلقت حنث لان الخروج انفصال من الداخل الى الخارج وقد وجد ذلك حين وصل الى هـ ذا الموضع وان أخرج احدى رجليه لم بحنث وكذلك ان حلف ان لایدخایا فأدخل احدی رجلیــه لم یحنث لآن قیامه بالرجلین فلایکون باحداهما خارجا ولا داخلا ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما وعـد أبي بن كعب رضى الله تمالي عنه أن يملمه سورة ليس في التوراة ولا في الانجيـل مثلها قبـل أن يخرج من المسيجد فعلمه بعد ما أخرج احدى رجليه ولم يكن مخالفا لوعده من أصحابنا من يقول هذا اذا كان الداخل والخارج مستويان فان كان الداخل أسفل من الخارج فبادخال احدى الرجلين يصير داخلا لان عامة بدنه تمايل الى الداخل وان كان الخارج أسفل من الداخل فباخراج احدي الرجلين يصير خارجا لهذا المعنى والاول أصح لانه لم يوجد شرط الحنث حقيقة فلا يحنث واغتبار احدي الرجلين يوجب أن يكون حانثا والرجل الأخرى تمنع من ذلك فلا يحنث بالشك وان دخل من حائط لها حتى قام على سطح من سطوحها فقد دخلها لما بينا أن السطح مما أدبر عليه الحائط فالداخل اليه يكون داخلا فيها ولو دخــل بيتا من تلك الدار قد أشرع الى السكة حنث لأنه بما أدير عليه الحائط وهـ ذا اذا كان لذلك البيت باب في الدار وباب في السكة وان دخـل في عـلوها على الطريق الاعظم أو دخـل كنيفا منها شارعا إلى الطريق حنث وهذا إذا كانت مفتحه فى الدار لأنه من حجر الدار ومرافقه فالداخل اليه لايكون خارجا من الدار واذا لم يكن خارجاكان داخلا فى الدار والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

مر باب الخروج №-

﴿ قَالَ ﴾ رضي الله عنه واذا حلف على امرأنه بالطلاق ان لا تخرج حتى يأذن لها فأذن لها مرة سقطت اليمين لان حتى للغاية قال الله تمالى حتى مطلع الفجر واليمين يتوقت بالتوقيت ومن حكم الغاية أن يكون مابعدها بخلاف ماقبلها فاذا انتهت اليمين بالاذن مرة لم يحنث بعد ذلك وان خرجت بغير اذنه الا أن ينوى الاذن في كل مرة فحينئذ يكون مشدداً الامر على نفسه بلفظ محتمله ولو قال الا باذني فلا بد من الاذن الحل مرة حتى اذا خرجت مرة بغير اذنه حنث لانه استثنى خروجا بصفة وهو أن يكون باذنه فان الباء للالصاق فكل خروج لايكون بتلك الصفة كان شرط الحنث ومعنى كلامه الامستاذنة قال الله تمالي وما نتنزل الا بأمر ربك أي مأمورين بذلك ونظيره انخرجت الا بقناع أوالا علاءة فاذا خرجت مرة بغير قناع أو بغير ملاءة حنث فأما اذا قال الا ان آذن لها فهذا عنزلته حتى اذا وجد الاذن مرة لا يبقى اليمين فيه لان الا أن يمنى حتى فيما يتوقت قال الله تمالى الا أن يحاط بكم أي حتى يحاط بكم ألا ترى أنه لا يستةيم اظهار المصدر هنا بخلاف قوله الا باذنى فانه يستقيم أن يقول الاخروجا باذنى فعرفناأنه صفة للمستثني وهنا لوقال الاخروجا انآذن لك كان كلاما مختلافمرفنا أنه بمهني التوقيت وفيه طمن الفراء وقد بيناهوان حاف علمها ان لاتخرج من بيته فخرجت الىالدار حنث لانه جمل شرط الحنث الخروج من البيت نصاً والبيت غير الدار فبالوصول الى صحن الدار صارت خارجة من البيت بخلاف ما لوحلف ان لاتخرج لان مقصوده هنا الخروج الى السكة والوصول الى موضع يراها الناس فيه ولا يوجد ذلك بخروجها الى صحن الدار وان حلف لا يدخل فلان بيته فدخل دارء لم يحنث لما بينا أنه سمي البيت نصاً والدار غير البيت فالداخل في الدار لايكون داخلا في البيت ألا تري أن الانسان قد يأذن لغيره في دخول داره ولا يأذن في دخول بيته ولو حلف على امرآنه أن لا مخرج من باب هـ ذه الدار فخرجت من غـ ير الباب لم يحنث لانه حلف بتسمية الباب

﴿ فَانَ فَيْلَ ﴾ مقصوده منعها من الخروج لكيلاً لا يراها الاجانب وذلك لا يختلف بالباب وغير الباب ﴿ قَلْنَا ﴾ اعتبار مقصوده يكون مع مراعاة لفظه ولا يجوز الغاء اللفظ لاعتبار المقصود ثم قد يمنعها من الخروج الى الباب لكيلا يراها الجار المحاذي وربما يتهــمها بإنسان اذا خرجت من الباب رآها واذا خرجت من غدير الباب لم يرها ورعــا يكون على الباب كلب عقورفكان تقييدالباب مفيدآ فيجب اعتباره وكذلك لوحلف على باب بعينه فخرجت من باب آخر لم يحنث مراعاة للفظه ألا ترى أن يمقوب عليه السلام قال لأولاده عليهم السلام لا تدخلوا من باب واحد وادخلوا من أبواب متفرقة وكان ذلك منه أمرآ بمــا هو مفيد وان حلف أن لا تخرج الا باذنه فأذن لها من حيث لا تسمع لم يكن اذنا في قول أبي حنيفة ومحمدر حميما الله تمالي وقال أبو بوسف رحمه الله تمالي هو اذن لان الاذن فمل الآذن يتم به كالرضاولوحلف أن لا تخرج الابرضاه فرضى بذلك ولم تسمع فخرجت لم يحنث فهذا مشله وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالي قال الاذن اما أن يكون مشتقا من الوقوع في الاذن وذلك لا يحصل الا بالسماع أو يكون مشتقاً من الأذان وهو الاعلام قال الله تمالي وأذازمن الله ورسوله وذلك لايحصل الا بالسماع بخلاف الرضا فانه بالقلب يكون توضيحه ان مقصوده من هذا أن لا تُتجاسر بالخروج قبل أن تستأذنه وهذا المقصود لا يحصل اذا لم تسمع باذنه فكان وجوده كعـدمه ولو حلف عليها لا تخرج من المنزل الا في كذا فخرجت لذلك مرة ثم خرجت في غيره حنث لوجود الخروج لا على الوجـــه المسنثني فان كان عنى لا يخرج هذه المرة الا في كذا فخرجت فيه ثم خرجت في غيره لم يحنث لانه خص اللفظ العام بنيته وان خرجت لذلك ثم بدالها فانطلقت في حاجة أخري ولم تنطلق في ذلك الشي لم يحنث لان خروجها بالصفة المستثني ثم بعد ذلك وجد منها الذهاب في حاجة أخري لا الحروج وشرط حنثه الخروج وان حلف عليها ان لا تخرج مع فلان من المنزل فخرجت مع غييره أو خرجت وحدها تم لحقها فلان لم بحنث لان الخروج الانفصال من الداخل الى الخارج ولم تكن مع فلان وذلك شرط حنثه فلهـذا لايحنث وان لحقها فلان بعــد ذلك وكذلك لو حلف لايدخل فلان عليها بيتا فدخل فلان أولا ثم دخلت هي فاجتمعا فيه لم يحنث لأنها دخلت على فلان وشرط حنثه دخول فلان عليها وان حلف عليها أن لايخرج من الدار فدخلت بيتا أوكنيفافي علوهاشارعا الى الطريق الاعظم لم يكن خروجها الى هذا الموضع خروجاً من الدار على مابينا ان الواصل الى هذا الموضع يكون داخلا فى الدار فلا تصير هي خارجة من الدار بالوصول اليه والله أعلم بالصواب

مر باب الأكل كان

﴿ قال ﴾ واذا حلف لاياً كل طماما أولا يشرب شرابا فذاق شرابا من ذلك ولم يدخله حلقه لم يحنث لانه عقد يمينه على فعــل الاكل والشرب والذوق ليسباكل ولاشرب فان الاكل ايصال الشيُّ الى جوفه بفيه مهشوما أو غير مهشوم ممضوعًا أو غـير ممضوع بما يتأتى فيه الهشم والمضغ والشرب أيضا ايصال الشئ الى جوفه بفيه بما لايتأتى فيه الهشم والمضغ في حال اتصاله والذوق معرفة طعم الشيُّ بفيه من غير ادخال عينه في حلقه ألا تري أن الصائم اذا ذاق شيئاً لم يفطره والا كل والشرب مفطر له ومتى عقد يمينه على فعل فاتى بما هو دونه لم يحنث وان أتي بما هو فوقه حنث لانه أتى بالمحلوف عليــه وزيادة وان كان قال لا أذوق حنث لوجود الذوق حقيقة وان لم يدخـله حلقه الااذا تمضمض بماء فحينئذ لايحنث لان قصده التطهير لامعرفة طم الماء فلم يكن ذلك ذوقا وان عـني بالذوق الاكل في المأكول والشرب في المشروب لم يحنث مالم يدخله في حلقه لأن المنوى من محتملات لفظه وفيه عرف ظاهر فان الرجــل يقول ما ذقت اليوم شيئًا أي ماأ كلت وجاء في الحــديث أنهم كانوا لا يتفرقون إلاءن ذوق فان نوى ذلك عملت نيتــه وان لم تـكن له نية فيمينه على حقيقة ذلك لان ذلك متمارف أيضا الا أنه روى هشام عن محمد رحمه الله تمالى أنه اذا تقدم مايدل على ان مراده الاكل لايحنث مالم يأكل بأن قال تذـ ممى فحلف ان لايذوق طعامـ فيمينه على الاكل لان مانقدم دليل عليه وذلك فوق نيتــه وان قال لاأذوق طعاما ولاشرابا بافذاق احدها حنث لانه كرر حرف النفي فتبين ان مراده نفي كل واحد منهما على الانفراد كما قال تمالى لايسمهون فيها لغواً ولا تأثيما وكذلك لو قال لا آكل كذا ولا كذا أولا أكلم فلاناً ولافلانا وكذلك ان أدخل حرف أوبينهمالان في موضعالنفي حرف أو بمعنى ولاقال الله تمالى ولا تطع منهم آثما أو كفوراً يعني ولا كفوراً فصار كل واحد منهما كانه عقد عليه اليمين بانفراده بخلاف مااذا ذكر حرف الواو بينهما ولم يعد حرف النفي لان الواو للمطف فيصير في المهني جامعا بينهما ولايتم الحنث الابوجودهما وان حلف لايأكل لحما فأكل سمكا

طريا أو مالحاً لم يحنث الا على قول مالك رحمه الله تمالي فانه يحمــل الايمان على ألفاظ الةرآن وقد قال الله تمالى لتأ كلوا منه لحما طريا وقــه بينا بعد هــذا والدليــل عليــه أن من حلف لابركب داية فركب كافراً لا يحنث وقد قال ان شر الدواب عند الله الذين كفروا ثم مهنى اللحمية ناقص في السمك لان اللحم مايتولد من الدم وليس في السمك دم ومطلق الاسم يتناول الكامل وكذلك منحيث العرف لايستعمل السمك استعال اللحم في اتخاذ الباحات منه وبائع السمك لايسمى لحاما والعرف في اليمين معتبر الا أن يكون نوى السمك فينئذ تممل نيته لانه لحم من وجه وفيه تشديد عليه وهو نظير قوله كل امرأة له طالق لاتدخل المختلمة فيه الا بالنية وكل مملوك له لايدخــل فــه المـكاتب قال ألا ترى أنه أكل رئة أو كبدا لم يحنث وفي رواية أبي حفص رضي الله تعالى عنه أوطحالاوان أكل لحم غنم أو طير مشوى أو مطبوح أو قديد حنث لان المأكول لم مطلق ألا ترى أن مني الغذاء تام فيه ويستوى فى ذلك الحرام والحلال حتى لو أكل لحم خنزير أو انسان حنث لانه لانقصان في معنى اللحمية فيه فان كمال معنى اللحمية بتولده من الدم وما يحل وما يحرم من الحيوانات والطيورفيها دم ﴿ قال ﴾ وكذلك لو أكل شيئاً من الرؤس فأعاعلى الرأس لحم لا يقصد بأكله سوى أكل اللحم بخلاف ما او حلف لا يشتري لحماً فاشترى رأساً لم يحنث لان فعــل الشراء لايتم به بدون البائع وبائع الرأس يسمى رآسا لالحاما فكذلك هولا يسمى مشتريا للحم بشراء الرأس فأما الاكل يتم به وحــده فيعتبر فيه حقيقة المأكول وكـذلك ان أكل شيئًا من البطون كالكرش والكبد والطحال قيــال هذا بناء على عادة أهل الكوفة فأنهم يبيمون ذلك مع اللحم فأما في البلاد التي لايباع مع اللحم عادة لا يحنث بكل حال وقيل بال يحنث بكل حال لانه يستعمل استمال اللحم لأتخاذ المرقة واللحم ما يتولد من الدم والكبد والطحال عينه دم فمعنى اللحمية فيها أظهروكذلك ان أكل شحم الظهر فانه لحم الا أنه سمين ألا ترى أنه يباع مع اللحموانه يسمى سمين اللحم ولا يحنث في شحم البطن والالية لانه ينني. عنه اسم اللحم ويقال أنه شحم وليس بلحم ولا يستعمل استعمال اللحم في اتخاذ الباحات والالية كذلك فانه ليس بلحم ولا شحم بل له اسم خاص وفيــه مقصود لا يحصل بغيره الا أن ينوى ذلك فحينئذ تعمل نيته لانه من محتملات لفظه وفيه تشديدعليه ولوحلف لا يأكل اداما ولا نية له فالادام الخل والزيت واللهن السم أشباه ذلك بما يصطبغ الخبزيه ويختلط به فأما الجبن والسمك والبيض واللحم فأنه ليس بادام في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي وهو الظاهر من قول أبي يوسف رحمه الله تمالي وعلى قول محمد رحمه الله تمالي وهو رواية عن أبي يوسَف رحمه الله تمالي في الأمالي وروى هشام عنه أن الجوز اليابس إدام كالجبن وجه قول محمد رحمه الله تمالي أن الادام مايؤ كل مع الخين غالبا فانه مشتق من المؤادمة وهو الموافقة قال صلى الله عليه وسلم للمغيرة بن شــعبة لو نظرت اليها فانه أحرى أن يؤدم بينكما أي يوفق فما يؤكل مع الخبز غالبا فهو موافق له فيكمون اداماً وقال صلى الله عليه وسلم سيد ادام أهل الجنة اللحم وأخذ لقمة بيمينه وتمرة بشماله وقال هذه ادام هـذه فمرفنا أن مايوافق الخبز في الأكل فهو ادام الا أنا خصصنا مايؤ كل غالبا وحــده كالبطيخ والتمر والمنب لان الادام تبع فما يؤكل وحده غالباً لايكون تبعا فأماالجبن والبيض واللحم لايؤكل وحده غالبا فكان اداما ولكن أبو حنيفة رخمه الله تمالي قال الادام تبع ولكن حقيقة التبعية فيما يختلط بالخبز ولا يحتاج الى أن يحمل معه كالخل فان النبي صلى الله عليه وسلم قال نم الادام الخل فما يصطبغ به فهو بهذه الصفة فأما اللحم والجبن والبيض يحمل مع الخبز فلا يكون إداما وان كان قد يؤكل معــه كالمنب توضييحه أن الادام مالا يتأتي أكله وحــده كالملح فانه ادام والخل واللبن لا يتأتي فيه الاكل وحده لان ذلك يكون شربا لا أكلا فعرفنا أنه ادام فأما اللحم والجبن والبيض بتأتي الاكلفيها وحدها فلم تبكن اداماً الاان ينوى ذلك فتعمل نيته لما فيه من التشديد عليه ولوحلف لا يأكل طعاماً ينوي طعاماً بعينه أو حلف لا يأكل لحا ينوى لحما بعينه فأكل غير ذلك لم يحنث الا أنه اذا كانت عينه بالطلاق يدين فيما بينه وبين الله تمالى ولا يدين في القضاء لانه نوى التخصيص في اللفظ العام لانه ذكر الطمام منكراً في موضعالنني والنكرة في موضع النني تعم وان قال لا آكل وعني طمامادون طمام لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبيين الله تمالي عندناوعند الشافعي رحمه الله تمالي هذا والاول سوا، لان الاكل يقتضي مأ كولا ذكمأنه صرح بذكر الطعام وهو بنا، على أصله ان الثابت عقتضي اللفظ كالملفوظ فأماءندنا لاعموم للمقتضي ونية التخصيص انما تصح فيما له عموم دون مالا عموم له فالاصل عندنا أنه متى ذكر الفعل ونوى التخصيص في المفعول أو الحال أو الصفة كانت نيته لغواً لانه تخصيص مالا لفظله أما نية التخصيص في المفعول كما بينا ونية النخصيص في الحال بأن يقول لا أكلم هذا الرجل وهو قائم بـين يديه ونوي

حال قيامه فنيته لغو بخلاف مالو قال هذا الرجل القائم وهو ينوي حال قيامه فان نيته تعمل فيها بينه وبـين الله تمالى وتخصيص الصفة ان يقول لا أتزوج امرأة وهو ينوى كوفية أو بصرية فان نيته لغو ولو نوى عربية أو حبشية عملت نيته فيما بينه وبيين الله تمالي لانه نوى التخصيص في الجنس وذلك في لفظه ولو حلف لاياً كل شواء ولا نيــة له فهو على اللحم خاصة مالم ينوغيرهلان الناس يطلقون هذه اللفظة علىاللحم عادة دون الفجل والجزرالمشوى آلاترىآنالشوا اسم لمن يبيع اللحم المشوى فمطلق لفظه ينصرف اليه للعرف الاأن ينوى كل مايشوى من بيض أوغيره فتعمل نيته لما فيهمن التشديد عليه ولو حلف لايا كل رأسا قال فهـذا على رؤس البقر والغـنم وهـذا لانا نعلم أنه لم يرد رأس كل شي وان رأس الجواد والمصفور لا يدخل في هذا وهو رأس حقيقة فاذا علمنا أنه لم يرد الحقيقة وجب اعتبار المرف وهو الرأس الذي يشــوي في التنانير ويباع مشويا فـكان أبو حنيفة رحمه الله تمالي يقول اولابدخل فيــه رأس الابل والبقر والغنم لانه رأى عادة أهل الكوفة فانهم يفعلون ذلك في هذه الرؤس الثلاثة ثم تركوا هذه المادة فرجع وقال يحنث في رأس البقر والغنم خاصة ثم ان أبا يوسف ومحمد رحمها الله تعالى شاهدا عادة أهل بغداد وسائر البلدان أنهم لايفهلون ذلك الافى رأس الغنم خاصة فقالا لايحنث الافى رؤس الغنم فعلم أن الاختلاف اختلاف عصرو زمان لااختلاف حكم وبيان والمرف الظاهر أصل في مسائل الايمان وأن حلف لاياً كل بيضا فهو على بيض الطير من الدجاجة والاوز وغيرهما ولايدخل بيض السمك ونحوه فيه الاان ينويه لانا نعلم أنه لايراد بهذا بيض كل شئ فان بيض الدود لايدخل فيه فانما يحمل على مايطلق عليه اسم البيض ويؤكل عادة وهو كل بيض له قشر كبيض الدجاجة ونحوها وان حلف لاياً كل طبيخا فهو على اللحم خاصة مالم ينو غير ، استحسانا وفي القياس يحنث في اللحم وغيره مما هو مطبوخ ولكن الأخذ بالقياس يفحش فان المسهل من الدواء مطبوخ وتحن نعلم أنه لم يرد ذلك فحملناه على أخص الخصوص وهو اللحم لانه هو الذي يطبخ في المادات الظاهرة فان الطبيخ في المادة ما يخــــذ من الالوان والباحات وهو الذي يسمى متخذ ذلك طباخا فأما من يطبخ الآجر لا يسمى طباخا قالوا وانما يحنث اذا أذا أكل اللحم المطبوخ فأما المقلية اليابسة فلا وما طبخ بالماء اذا أكل المرقة مع الخبز يحنث وان لم يأكل عين اللحم لان أجزاء اللحم فيــه ولان تلك المرقة تسمي طبيخا واذا حلف لا يأكل

فَاكُمَةً فَأَكُلُ عَنْبًا أَو رَطْبًا أَو رَمَانًا لَمْ يُحَنَّتُ فِي قُولُ أَبِي حَنْيَفَةً رَحَمُهُ الله تَمَالَى ويحنث في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالي لان الفاكهة ما يؤكل على سبيل التفكه وهو التنعم وهذه الاشياء أكمل ما يكون من ذلك ومطلق الاسم يتناول الكامل وكذلك الفِاكهة ما يقدم بين يدى الضيفان للتفكه به لا للشبع والرمان والرطب من أنفس ذلك كالتين وأبو حنيفة رخمه الله تمالى يقول هذه الاشياءغير الفاكهة قال الله تمالى فيهما فاكهة ونخل ورمان وقال الله تمالى وقضبا وزيتوناونخلا وحدائق غلباً وفاكهة وأبا فتارة عطف الفاكهة على هذه الاشياء وتارة عطف هـ فده الاشياء على الفاكهـة والشي لا يعطف على نفسـه مع أنه مذكور في موضع المنه ولا يليق بالحكمة ذكر الشي الواحد في موضع المنة بلفظين تمالاسم مشتق من التفكه وهو التنعم قال الله تمالى انقلبوا فكهين أى متنعمين وذلك معنى زائد على ما به القوام والبقاء والعنب والرطب يتعلق بهما القوام وقد يجتزى بهما في بعض المواضع والرمان كذلك في الادوية فلا يتناولها مطلق اسم الفاكهــة ألا ترى أن يابس هذه الاشياء ليس من الفواكه فان الزبيب والتمر قوت وحب الرمان من التوابل دون الفواكة وما يكون رطبه من الفواكه فيابسه من الفواكه أيضاً كالتين والمشمش والخوخومالايكون يابسه من الفواكه فرطبه لا يكون من الفواكه كالبطيخ فانه يقدم مع الفواكه بين يدى الضيفان ولا يتناوله اسم الفاكهة وأما الفثاء والفول والجزر ليس من الفواكه انما هي من البقول والتوابل بمضها يوضع على المائدة مع البقل وبعضها يجمل في الفــدر مع التوابل قال ويدخل في الفاكهة اليابسة اللوز والجوز وأشباه ذلك وقد بينا أن أبا يوسف رحمه الله تمالي يجمـل الجوز اليابس من الادام دون الفاكهـة لانه لايتفـكه به عادة انمـا يأكل مع الخبز كالجبن أويجمل مع التوابل في القدرولكن في ظاهر الرواية يقول رطب الجوز من الفواكه فكذلك يابسه للاصل الدى بينا وان حلف لا يأكل طعاما فأكل خبزاً أوفاكمة أو غير ذلك حنث ومرادة أو غير ذلك مما يسمى طماما عادة دون ماله طم حقيقة فان كل أحد يملم أنه لا يربد السقمونيا بهـذا اللفظ وله طم عرفنا أن مراده مايسمي في العادة طعاما ويؤكل على سبيل التطم ولوحلف ليأكان هذا الطعام اليوم فأكله غيره في اليوم لم بحنث في قول أبي حنيفة ومحمد رخمهـما الله تمالي وقال أبو يوسف رضي الله تمالي عنــه يحنث اذا غابت الشمس والاصل فيه أن اليمين اذا كانت مؤقتة بوقت فانمقادها موجبا للبر في آخر

ذلك اليوم الاان عند أبي يوسف رحمه الله تمالي وجود ماحلف عليـــه ليس بشرط لانمقاد اليمين حتى اذا قال لاشر بن الماء الذي في هذاالكوز ولا ماءفيه تنعقد اليمين فكذلك هناانمدام الطمام في آخر اليوم عنده لاعنع انعقاد اليمين فاذا انعقدت وتحقق فوت شرط البرحنث فيها وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى انعدام ما حلف عليــه بمنع انعقاد اليمين كما في مسئلة الشرب فلا ينعقد اليمين هنا لما انعدم الطعام في آخر الوقت وهذا لان شرط حنثه "رك أكل الطمام في آخر جزء من أجزاء اليومولا يتصور ذلك اذا لم يبق الطمام وقد بينا ان بدون توهم البر لاينمقد اليمين وان لم يكن وقت فيه وقتاً حنث لان العمين انمقدت في الحال لتوهم البر فيها لكون الطمام قائمًا في الحال ثم فات شرط البر بأ كل الغير اياه فيحنث ﴿قالَ ﴾ وكذلك ان مات الحالف قبل أن يأكله والطعام قائم بعينــه لأن شرط البر قد فات بموته وكذلك ان مضت المدة وهو حي والطعام قائم لان شرط البر فعل الأ كل في الوقت وقد تحقق فوته بمضي الوقت فحنث في عينه وعلى هذا لو حلف ليقضين حق فلان غداً فقضاه اليوم لم يحنث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويحنث عند أبي يوسف رخمه الله تعالى كما جاء الفد لأن عنده كاجاء الغد المقدت اليمين فان عدم المحلوف عليه لا يمنع العقاد اليمين عنده وان حلف لا يأكل من ظمام اشتراه فلان فأكل من طمام اشتراه فلان مع آخر حنث لإن مااشتراه فلان من ذلك طمام وقد أكله فان كل جزء من الطمام يسمى طماما بخلاف مالو حلف لا يسكن داراً اشتراها فلان فسكن داراً اشتراها فلان وآخر معه لان نصف الدار لا يسمى داراً الا أن يكون نوي في الطعام أن يشترى هو وحده فتعمل نيتــــه لانه نوى التخصيص في اللفظ العام فان شراء الطعام قد يكون وحده وقد يكون مع غيره وَكَذَلَكَ لَوَ حَلْفَ لَا يَأْ كُلُّ مِن طَمَّامٍ يُمَلِّكُهِ فَلَانَ بَخَلَافَ مَالُو حَلْفَ لَا يَلْبِس ثُوبًا لَفَلَانَ أُو ثوبا اشتراه فلان لان اسم الثوب للكل وبعض الثوب ليس بثوب ألا ترى أنه لو قال هذا الثوب لفلان وهو بينــه وبين آخركان كـذبا ولو قال هــذا الطمام لفلان وهو يعني نصفه كان صدقا ولو حلف لاياً كل من هذا الدقيق شيئاً فأكل خرزه حنث لان عين الدقيق لايؤ كل عادة فتنصرف عينه الى ما يخذ منه كما لو حلف لاياً كل من هـذه النخلة واختلف مشايخنا فيما لو أكل عين الدقيق فمنهم من يقول يحنث لأنه أكل الدقيق حقيقة. والعرف وان اعتب فالحقيقة لاتسقط به وهذا لأن عين الدقيق مأكول والاصح أنه

لايحنث لان هذه حقيقةم حورة ولما انصرفت العمبن الى ماتخذ منه للعرف يسقط اعتيار الحقيقة كن قال اللاجنبية ان نكحتك فعبدى حر فزنى مهالم يحنث لأنه لما انصرف الى العقد لم سناول حقيقة الوطء وان كان عني أكل الدقيق بمينه لم محنث بأكل الخبز لانه نوى حقيقة كلامه ولو حلف لا يا كل من هذه الحنطة شيئاً فان نوى يأكلها حبا كاهو فأكل من خبزها أو سويقها لم يحنث لان المنوى حقيقة كلامه فهو كالملفوظ وان لم يكن له نية فأكل من خبزها لم محنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي ومحنث في قول أبي نوسف ومحمد رحمهما الله تمالى قال في الكتاب عينه على مايصنع منها وهذا اشارة الى أن عنــدهما لو آكل من عينها لم يحنث ولكن ذكر في الجامع الصغير وان أكل من خبزها محنث عندهما أيضا فهذا بدل على أنه محنث بتناول عين الحنطة عندهما وهوالصحيح وجه تولهما ان أكل الحنطة في المادة هكذا يكون فانك تقول أكلنا أجود حنطة في الارض تربد الخبز وبقال أهل بلدة كذا يأكلون الحنطة وأهل بلدة كذا يأكلون الشمير والمراد الخبز الاأن أبا حنيفة رحمه الله تمالى بقول عين الحنطة مأكول عادة فانها تقلي فتؤكل وتغلي فتؤكل وتغلي منها الهريسة ومن المقدت عينه على أكل عين مأكولة منصرف عينه الى اكل عينه دون ما تخذ منه كالعنب والرطب وهـ ذا لان لكلامه حقيقة مستعملة ومجازا متعارفا ولا يراد باللفظ الواحد الحقيقة والمجاز لان المجاز مستمار والثوب الواحد في حالة واحدة لا يتصور ان يكون ملكا وعارية فاذا كانت الحقيقة مرادة هنايذنحي المجاز وهما لاينكران هذا الاصل ولكنهما بقولان اذاأكل الحنطة انما محنث باعتبار عموم الحجاز لاباعتبار الحقيقة وقد بينا نظائره في وضع القدم وغيره ﴿ قال ﴾ وإذا أكل من سويقها لم يحنث في قول أبي حنيفة وأبي بوسف رحمهما الله تعالى وكذلك قول محمد أيضا لان الموجود في الحنطة لبها وهو مايصير بالطحن دقيقاومن أصل أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالي ان السويق جنس آخر غير الدقيق ولهذا جوزا بيع السويق بالدقيق متفاضلًا فما تناول ليس من جنس ما كان موجـوداً في الحنطة التي عينها فلا محنث وعنــد أبى حنيفة رحمــه الله تعالى عينه تناولت ماصار بسراً لم يحنث لان الطلع عينه ما كول ومـتى عقـد عينه على أكل ماتؤكل عينه لاينصرف يمينه إلى ما يكون منه ثم البسر ليس من جنس الطلع ألا تري أن بيع البسر

بالطلع يجوز كيف ما كان وكذلك لو حلف لاياً كل من هذا البسر فأكل منه بعد ماصار رطبا لان البسر عينه مأكول ولان الرطب وان كان من جنس البسر الاأن الانسان قد يمتنع من تناول البسر ولا يمتنع من تناول الرطب والأصل أنه متى عقد بمينه على عين بوصف يدعو ذلك الوصف الى الميين يتقيد اليمين ببقاء ذلك الوصف وينزل منزلة الاسم ولهــذا لوحلف لاياً كل من هــذا الرطب فأكله بعــد ماصار تمراً لم يحنث لان صفة الرطوبة داعية الى اليمين فقد يمتنع الانسان من تناولَ الرطب دون التمر وهذا بخلاف ما لو حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما شاخ يحنث لان صفة الشباب ليست بداعية الى اليمين وكذلك لو حلف لا يأكل من هذا الحمل فأكله بعد ما كبر يحنث لان الصفة المذكورة ليست مداعية الى اليمين ولو حلف لا يأكل من هذا السويق فشربه لم يحنث لان الشرب غير الاكل فان الله تمالى قال كلوا واشربوا وألشئ لايمطف على نفسه وقد بينا حدكل واحد من الفعلين وكذلك لو حلف لا يأكـل من هذا اللبن فشربه أو حلف لا يشربه فأكله لم يحنث وأكل اللبن بأن يثرد فيه الخبز وشربه أن يشربه كما هو ولو تناول شيئاً بما يصنع منه كالجبن والأقط لم بحنث لان عينه مأكول وقد عقد العين عليه ألا ترى أنه لو حلف لا يذوق من هذا الحمر فذاقه بعد ما صار خــلا لم يحنث ولو حلف ليأكلن هــذا السويق فأكله كلهالاحبة منه لم يحنث لانه يسمى في العادة أكلَ ولانه لا يتصور أكل كله على وجه لا يبتى حبة فى الآناء وبـين لهواته وأسنانه فتحمل يمينه على ما يتأتي فيه البر اذا كان ذلك متمارفا بين الناس وعلى هذالو حلف ليأكلن هذه الرمانة فأكلما كلها الاحبة واحدة كان قدير في عينه لان أكل الرمانة هكذا يكون فانه لاعكنه أن يأكلها على وجه لايسقط منه حية الا أن بنوى ذلك فينئذ قد شدد على نفسه بنية حقيقة كلامه ولو مص ماءها ورمى بالحب لم يحنث سواء حلف على أكابها أو شربها لان هذا ليس بأكل ولا شرب ولكنه مص وان قال لامرأتيه أشكما أكبات هذه الرمانة فهي طالق فأكلتا جيما لم تطلقا لأن كلمة أى تتناول كل واحد من المخاطبين على الانفراد وشرط الطلاق أكل الواحدة جميع الرمانة ولم يوجد ذلك فلهذا لم تطلق واحــدة منهما وان حلف لاياً كلن سمنا فأكل سويقاً قدلت بسمن وأوسع حتى يستبين فيه طعمه ويرى مكانه حنث وكذلك كل شي فيه سمن يوجه طممه ويستبين فيه وان كان لايوجه طممه ولا برى مكانه لم يحنث لانه عقــ له عينه

على أكل عين السمن فلا بد من قيام عينه عند الاكل ليحنث وقيام عين المـأكول بذاته أوطعمه فاذا كان بري مكانه ويستبين فيه طعمه فقدعامنا وجود شرط حنثه زاد هشام فى نوادره أن يكون محال عكن عصر السمن فأما اذا كان لا وى مكانه ولا يستبين طعمه فيه فقد صار مستهلكا فيه ولم يذكر في الكتاب ما اذا عقد اليمين على مائع فاختلط بمائع آخر من جنســه أو من غير جنسه وذكر في النوادر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا حلف لايشربلبنا فصب الماء في اللبن وشربه فان كان اللون فما شرب لون اللبن ويوجد طعمه وهمو الغالب فيحنث به وان كان اللون لون الماء فيه علمنا أن اللبن مغلوب مستهلك فلايحنث به ألا ترى أنه بقال للأول لبن مغشوش وللثاني ماء خالطه لبن وهكذا ذكر في نسخ الاصل وعن محمد رجمه الله تمالى أنه يمتبر الفلية منحيث الفلة والكثرة لان القليل لايظهر فى مقابلة الكشير وانكانا سواء لم يحنث فى القياس للشـك والنردد وفى الاستحسان هو هو حانث لان ما حلف عليه لم يصر مغلوبا عا سواه وان حلف لا يشرب لبن هذه البقرة فخلطه بلبن نقرة أخرى فمند أبى يوسف رحمه الله تمالى هذا والاول سواء لان المفهاوب فى حكم المستهلك سواءكان الغالب من جنسه أو من خلاف جنسه وعند محمد رحمــه الله تمالی یحنث هنا علی کل حال لان الشی یکثر بجنســه ولا یصــیر مستهلـکا به ولو حلف لا يأكل هذه التمرة فاختلطت بتمر فأكل ذلك التمر كله حنث لانه قد أكل تلك التمرة حقيقة فانه يأكل تمرة تمرة وجهله بما حلف عليه لا يمنع حنثه وان حلف لا يأكل شميرا فأكل حنطة فيها شمير حبة حبة حنث لانه قد أكل المحلوف عليــه بيقين وهذا بخلاف ما سبق من السمن اذا كان لا برى مكانه في السويق لان هناك يأكل الكل جلة فما يأكله من السمن مستهلك اذا كان لا يري مكانه وهنا انمــا يأ كــل حبة حبة فاذا أكــل حبة الشمير وحدهافقدوجد شرطالحنث حتى اذا كانت عينه على الشراءلم يحنث لأنه يشترى الكل جملة ومشترى الحنطة لايسمى مشتريا للشعير وانكان فيها حبات الشعير لان بائمها لايسمى بائم الشمير وان حلف لاياً كل شحيا فان أكل شحيم البطن فهو حانث وان أكل لحما يخالطه شحم البطن فهو حانث وان أكل لحمايخالطه شحم يمني شحم الظهر لم يحنث في قول أبي حنيفة رحمـه الله تمالى وهو حانث في قول أبي يوسف ومحمــد رحمهــما الله تمالى وذكر الطحاوى قول محمد مع قول أبى حنيفة وجه قول أبى يوسف رضوان الله عليهـــم

آجمين ان شحم الظهر شحم بذاته ويصلح لمايصلح له الشحم فكان كشحم البطن قال الله تمالى ومن البقر والغنم حرمنا عليهـم شحومهما الاماحمات ظهورهما والمستثني من جنس لوحلف لاياً كل لحما يحنث بهذا وكذلك في العادة يقال في العربية سمين اللحم وبالفارسية فربهن والدليل عليه أن يمينه لوكان على الشراء لم يحنث بهذا الا أن أبايوسف رحمه الله تمالى يفرق بما ذكرنا ان الشراء لايتم به وحده بخلاف الاكل ثم سمين اللحم يستعمل استمال اللحوم في اتخاذ القـ لايا والباحات كاستعمال الشحوم وقد بينا أن الايمان لاتنبني على ألفاظ الهْرَآنُ وَفِي الآية استثناء الحوايا أيضاً وما اختلط بعظم وأحــد لايقول ان منح العظم يكون شحما واذاحلف لاياً كل بسراً فأكل بسراً مذنبا حنث وكذلك لوحلف لاياً كـلرطبا فأكل رطبا فيه بعض البسر فهو حانث لانه أكل المحلوف عليه حقيقة وعرفا ولو حلف لا يأكل رطبا فأكل بسراً مذنبا حنث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولم يحنث في نول أبي يوسف رحمه الله تمالي وكذلك لو حلف لاياً كل بسراً فأكل رطبا وفيه شيًّ من البسر فهوعلى الخلاف أبو يوسف رحمه الله يقول المذنب لايسمى رطباً وانما يسمى بسرآ حتى يحنث بأكله لوكانت يمينه على البسر فـكيف يكون رطبا وبسرآ في حالة واحدة وأبو حنيفة ومحمد رحم ما الله تمالي قالا الجانب الذي ارطب منه رطب ألا ترى أنه لومنز ذلك وأكله وحــده حنث في بمينه فـكـذلك اذا أكله مع غيره ولهذا يحنث لوكانت بمينه على أكل البسر لان أحــد الجانبين منه بسر وهــذا ينبني على الاصل الذي بينا فان الرطب والبسر جنس واحدد ومن أصدل أبي يوسف رخمه الله تمالي أن المفلوب مستملك بالغااب وانكان الجنسواحداً فاما عند أبي حنيفة ومحمدر حمهما الله تعالى في الجنس الواحد لايكون الافل مستهلكا بالاكثر فيعتبر كلواحد منهما علىحدة وانحافلايأ كلمن هذا العنب شيئًا فأكلمنه بعدماصارزبيبالم يحنثلان الوصف المذكور داع الى اليمين فقد يمتنع المرء من تناول العنب دون الزبيب وقد بينا نظيره في الرطب مع التمرولان الزبيب غيرالمنب ألا ترى ان من غصب عنبا فجعله زبيبا انقطع حق صاحبه عنه ويمينه على عين مأكول فلا يتناول ما يخذ منه ولو حلف لا يأكل جوزاً فأكل منه رطبا أو يابساً حنث وكذلك اللوز والفستق والتين واشباه ذلك لان الاسم الذي عقديه المين حقيقة في الرطب واليابس منه فانه بمد

اليبس لا يُعدد للمين اسم آخر بخلاف الزبيب وان حلف لا يأكل شيئـا من الحلو فأي شيُّ من الحلو أكله من خبيص أوعسل أو سكر أو ناطف حنث والحـلو اسم لكل شيُّ حلو لا يكون من جنسه غـير حلو وذلك موجود في هذه الاشياء وان أكـل عنبا أو بطيخا لم محنث وان كان حلوا لان من جنسه حامض غير حلوخصوصا باوزجند وان حلف لاياً كيل خبيصاً فأكل منه يابسا أو رطبا حنث لان الرطبواليابس خبيص حقيقة وعرفا وان حلف طائما أومكرها أن لاياً كل شيئا سهاه فأكره حتى أكله حنث وهذا لأن الاكراه لايمدم القصد ولا يمنع عقد اليمين عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تمالي وقد بيناه في الطلاق وبمد المقاد اليمين شرط حنثه الأكرل وذلك فعل محسوس ولا ينمدم بالاكراه ألاتري أنه لا يمنع خصول الشيغ والرىبه وكذلك ان أكله وهو منسى عليه أو مجنون لان شرط حنثه الاكلوالجنون والاغماءلايمدمفعل الأكل ووجوب الكفارة باليمين لابالحنث وهو كان صحيحًا عند اليمين فيحنث عند وجود الشرط وان أوجر أو صب في حلقه مكرها وقد حلف لايشربه لايحنث لا نه عقد عينــه على فعل نفسه وهو ليس بفاعل بل هو مفعول به فلا يحنث ولكن لو شرب منه بعد هذا حنث لانما سبق غير معتبر في ايجاد شرط الحنث ولكن لا يرتفع اليمين به لان ارتفاعها بوجود شرط الحنثوان خلف لاياً كـل طعاما سماه فمضغه حتى دخل جوفه من مائه ثم ألفاه لم يحنث لانه ماوصل الي جوفه عين الطعام ولا ما يتأتي فيمه المضغ والهشم وقدبينا ان الأكل لايتم الابهذا وان حلف لا يأكل تمرآ فأكل قسبا لم يحنث لان القسب يابس البسر ولو أكلمة رطبا لم يحنث فكذلك إذا أكله يابساً وكذلك ان أكل بسراً مطبوخاً وان حلف لا يأكل حباً فأى حب أكل من سمسم أو غـيره حنث لان كـل شي يقع عليـه اسم الحب ممـا يأ كله الناس فهو داخل في يمينه باعتبار المادة الا أن ينوى شيئا بعينه فيكون على ما نوى بينــه وبـين الله تمالى وكـل شيء يؤ كـل ويشرب كالسويق والعسـل واللبن فان عقـد اليمين على أكله لم يحنث بشرمه وأن عقد على شربه لم يحنث بأكله لأنهما فعلان مختلفان وانكان المحل واحداً وشرط حنثه الفمل دون الحـل وان حلف لاياً كـل خبزاً فأ كـل خبز حنطـة أو شـمير حنث لأنه خبز حقيقة وعرفا وان أكل من خبز غيرهما لم يحنث الاأن ينويه لانه لايسمي خبزآ مطلقا ولا يؤكل ذلك عادة في عامة الأمصار وان أكل خبر قطايف لم يحنث الا أن يكون واه لانه لا يسمى خبراً مطلقا وانما يسمى قطايف وان نواه فالمنوى من متملات لفظه لانه نوى خبراً مقيداً وان أكل خبر الارزفان كان من أهل بلد ذلك طعامهم كأهل طبرستان فهو حانث فأما في ديارنا لا يحنث لان لان أكل خبر الارز غير معتاد في ديارنا لا يحنث لان لان أكل حيسا حنث لان هذا هو التمر بعينه لم يغلب عليه غيره فان الحيس تمرينهم في اللبن حتى ينتفخ فيؤكل دخل رجل على رجل فدعاه الى الغداء فحل أن لا يتغدى ثم رجع الى أهله فتفدي لم يحنث لان يمينه انما وقمت فدعاه الى الفداء فحل أن لا يتغدى ثم رجع الى أهله فتفدي لم يحنث لان يمينه انما وقمت جوابا لكلامه ومعني هذا أن مطلق الكلام ينقيد بما سبق فعلا أو قولا حتى لو قامت ام أنه لتخرج فقال لك خرجت فأنت طالق كانت يمينه على تلك الخرجة فكذلك اذا دعاه الى الفداء فقال ان خرجت فأنت طالق كانت يمينه على تلك الخرجة فكذلك اذا دعاه الى الفداء فقال ان تعديت معناه الفداء الذي دعو شي اليه ولو صرح بذلك لم يحنث اذا رجع الى أهله وتفدى ولا اذا تفدى عنده في يوم آخر فكذلك هنا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والما ب

- ﴿ باب المين في الشراب ﴾ -

﴿ قَالَ ﴾ رضى الله عنه رجل حلف لا يشرب شرابا فأى شراب شربه من ماء أو غيره حنث في عينه لان الشراب ما يتأتى فيه فعل الشرب وقد بينا حده والماء فى ذلك كغيره فاله شراب طهور قال الله تعالى وسقاهم ربهم شرابا طهورافيد خل فى ذلك كل شراب تشتهيه الانفس وان عين شرابا بعينه دين فيا بينه وبين الله تعالى دون القضاء لانه نوى التخصيص فى اللفظ العام وان حلف لايشرب نبيذا فأى نبيذ شربه حنث والنبيذ الزبيب أو التمر ينقع فى الماء فتستخرج حلاوتها ثم يجعل شرابا مأخوذ من النبيذ وهو الطرح قال الله تعالى فنبذوه وراء ظهورهم فان شرب سكراً أو فضيخا أو عصيراً لم يحنث لانه ليس بنبيذ ولا يطلق عليه السم النبيذ عادة ولكن هذا اذا كانت عينه بالعربية اما بالفارسية اسم النبيذ يطلق علي كل مسكر والاعمان تنبني على العرف فى كل موضع ولو حلف لا يشرب ماء يطلق على كل مسكر والاعمان تنبني على العرف فى كل موضع ولو حلف لا يشرب ماء فشرب نبيذاً لم يحنث لانه غير الماء فانه قد تغير عاغلب عليه من حلاوة الزبيب والتمر وان

طبخ فلا اشكال فيه أنه غير الماء وأن حلف لايشرب مع فلان شرابا فشربا في مجلس واحد من شرابواحد حنث وان كان الاناء الذي يشربان منه مختلفافان شرب الحالف من شراب والآخر من شراب غيره وقد ضمهما مجلس واحد حنث لأن مراده الامتناع من منادمته وقد وجد ذلك أذا جمعهما مجلس واحد سواءكان الشراب واحداً أو مختلفا والآناء الذي يشربان فيه واحــداً أو مختلفا لان الشرب مع الغير هكذا يكون ألا ترى ان الامير مع ندمائه يشرب ثم اناؤه الذي يشرب منه غير انائهـم وربما يشرب الصرف ويمزج لهم الا ان يكون نوي شرابا واحداً حين حلف فحينتذ قــد نوى أكمل مايكون من الشرب مم فلان ونيته لذلك صحيح ولو حلف لاياً كل الطمامفاً كل منه شيئا يسيراً حنث وكذلك لو حلف لايشرب الماء لان الاسم حقيقة للقليل والـكثير والفعل يحقق في القليل والـكثير فاذا عني الماءكله والطمام كله لم يحنث برـذا لان الماء والطمام اسم جنس فاذا عني الـكل فأنما نوى حقيقة كلامه فتعمل نيته فلايحنث بهــذا لانه لا يستطيع ان يشرب الماء كله ولا ان يأكدل الطمام كله ولو حلف لا يذوق شرابا وهو يمني لا يشرب النبيذ خاصة فأكله أكلا لم يحنث لانه ذكر الشراب والشراب يشرب فنية الشرب فيما ذكر من الذوق صحيح وقد بينا أنه متى عقد يمينه على فعل الشرب لم يحنث بالاكل وان حلف لا يذوق لبنا ولا نيــة له فأكله أوشربه حنث لانه قد ذاته وزاد عليـه ولو حلف لا يشرب من دجلة فغرف منهـا بقدح وشربه لم يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي الا ان يضع فاه على دجلة بعينها فيشرب وعلى قول أبي يوسفومجمد رحمهما الله تمالي بحنث لان الشرب من دجلة هكذا يكون في المادة فانه يقال أهل بلدة كذا يشربون من دجلة وانما يراد بطريق الاغتراف في الاواني ولكن أبو خنيفة يقول حقيقة الشرب من دجلة يكون بالكرع وهـذه حقيقة مستعملة جاً في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لفوم نزل عندهم هل عندكم ماء بات في شن والاكرعنا وقد بينا ان الحقيقة اذا كانت مستعملة فاللفظ يحمل عليه دون المجاز والحقيقة مرادة فانه لو كرع يحنث وهو حقيقة الشرب من دجلةلانمن للتبعيض فالحقيقة ازيضم فامعلى بمض دجلة والحقيقة استمال اللفظ في موضعه والحجاز استماله في غيير موضعه ولا تصور أن يكون اللفظ الواحد مستعملا في موضعه معدولاً به عن موضعه فهذا وما تقدم من مسئلة الحنطة سواء وأن عندها في الفصاين انما يحنث لعموم الحجاز ﴿قال﴾
ألا ترى أنه لوحلف لايشرب من هـذا الحب فغرف منه بقدح فشرب
فانه يحنث وهذا عندها فأما عندأ بي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان
ملآنا فيمينه على الكرع خاصة وان لم يكن ملآنا فينئذ
الجواب كما قالا لان الكرع لا يتأتى هنا كما لوحلف
لا يشرب من هـذا البئر وان تـكاف للكرع
من البـئر ففيه اختلاف المشايخ كما بيناه
في مسئلة الدقيق والله سبحانه وتعالى
أعـلم بالصـواب واليـه
المرجـع والمـآب

﴿ تم الجزء الثامن من كتاب المبسوط ويليه الجزء التاسع ﴾ من وأوله باب الكسوة ﴾

﴿ فهرس الجزء الثامن من كتاب المبسوط لشمس الاغة السرخسي ﴾

صيفه

٧ ﴿ كتاب المكاتب ﴾

٨ باب مالا يجوز من المكاتب

١٣ باب مكاتبة العبدين

٢٠ باب مكاتبة المكاتب

٧٧ باب كتابة العبد على نفسه وولدة الصفار

٢٦ باب مكاتبة الوصى

٢٨ باب مكاتبة الامة الحامل

٣٧ باب مكاتبة الرجلين

٤٣ باب مكاتبة الرجل شقصاً من عبده

٧٤ باب كتابة العبد المأذون

٥٠ باب ميراث المكاتب

٢٥ باب مكاتبة الصغير

٣٠ باب مكاتبة عبده على نفسه

ءه باب الكتابة على الحيوان وغيره

٥٠ باب كتابة أهل الكفر

٥٥ باب ضمان المكاتب

٦٤ باب الاختلاف في المكاتب

٧٧ باب مكانبة المريض

٧٧ باب الخيار في الكتابة

٧٤ باب مكاتبه أم الولد والمدير

٧٤ باب دعوة المكاتب

٧٧ باب كتابة المرتد

معنفه

٧٨ باب شركة المكاتب وشفعته

٨١ ﴿ كتاب الولا ، ﴾

٨٧ باب جر الولاء

١١ باب ولا الموالاة

٧٧ باب بيم الولاء

٩٨ باب عتق الرجل عبده عن غيرة

١٠٠ باب الشهادة في الولاء

١٠٧ باب ولاء المكاتب والصبي

١١٠ باب الولاء الموقوف

١١٣ باب آخر من الولاء

١١٩ باب الاقرار في الولاء

١٢١ باب عتق مافي البطن

١٢٦ ﴿ كتاب الاعان ﴾

١٤٩ باب الاطعام في كفارة اليمين

١٥٣ باب الكسوة

١٥٥ باب الصيام

١٥٧ باب من الاعان

، ١٦ باب المساكنة

١٦٨ باب الدخول

۱۷۳ باب الخروج

١٧٠ بابالأكل

١٨٩ باب اليمين في الشراب

